

دِرَاسَة وَتَحْقِيق

# كُنُوزُ الْوَرَاثَةِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ

تَأَلَّفَ

هَسَامُ الدِّينِ هَسَيْنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ صِحَّاجِ بْنِ عَلِيِّ السَّنَائِيّ

المُتَرَفِّعِ سَنَةِ ١٧١٤ هـ

تَحْقِيقَ

أَحْمَدَ مُحَمَّدَ بْنَ حَمْدٍ وَالدِّيمَانِيّ

الْجَدِيدِ بْنِ عَلِيٍّ السَّلَاطِيّ وَالْخَامِسِيّ

٢٠٠٣-١٤٢٣ هـ

دَارُ الْقَسَاهِرَةِ

١١٦ شارع محمد فريد

ت: ٣٩٢٩١٩٢

دِرَاسِيَّةٌ وَتَحْقِيقٌ  
كِتَابُ الْوَأْفَى  
فِي أَصُولِ الْفِقْهِ

تَأَلَّفَ  
هَسَامُ الدِّينِ هَسَيْنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَحَاجِرِ بْنِ عَلِيِّ السَّنَائِي  
الْمُتَرَفِي سَنَةِ ١٤٧١ هـ

مُخَيَّرَ الدُّكْتُورُ  
أَحْمَدُ مُحَمَّدٌ جَمُورُ الْيَمَانِي

الجزء الرابع

٢٠٠٣-١٤٢٣ هـ

دَارُ الْقَاهِرَةِ

١١٦ شارع محمد فريد

ت ٣٩٢٩١١٢











## [ فصل في الترجيح ]

[ وإذا قامت المعارضة كان السبيلُ الترجيح وهو :  
عبارة عن فضل أحد المثلين على الآخر وصفا ، حتى قالوا : إن  
القياس لا يترجح بقياس آخر ، وكذلك الكتاب والحديث ، وإنما  
يترجح البعض على البعض بقوة فيه ، وكذلك صاحب الجراحات  
لا يترجح على صاحب جراحة واحدة

والذي يقع به الترجيح أربعة :

### الترجح بقوة الأثر :

لأن الأثر معنى الحجة ، فمهما قوي الأثر كان أولى ؛  
فضل في وصف الحجة ، على مثال الاستحسان في معارضة  
القياس

### والترجح بقوة ثباته على الحكم المشهود به :

كقولنا في مسح الرأس : إنه مسح ، فإنه أثبت في دلالة  
التخفيف من قولهم : إنه ركن ، في دلالة التكرار ، فإن أركان  
الصلاة تمامها بالإكمال دون التكرار ، فإن أثر المسح ملازم في  
كل ما لا يعقل تطهيرا ، كالتييم ونحوه

### والترجح بكثرة الأصول :

لأن في كثرة الأصول زيادة لزوم الحكم معه

### والترجح بالعدم عند عدمه :

وهو أضعف وجوه الترجيح ؛ لأن العدم لا يتعلق به حكم ،  
لكن الحكم إذا تعلق بوصف ثم عدم عند عدمه كان أوضح  
لصحته ]



## فصل

### وإذا قامت المعارضة كان السبيل الترجيح

قد ذكرَ أنَّ العِلَلَ المؤثرة قد تردُّ عليها المعارضة بعد الممانعة ، ولكنها - أي العِلَلَ المؤثرة - لما كانت حُجَّةً من حُجَجِ الله تعالى (بقوله) <sup>(١)</sup> : ﴿ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ ﴾ <sup>(٢)</sup> كان الأصل فيها أيضاً عدمَ التعارض ، كما في الكتابِ والسنة ؛ إذ هي مستنبطةٌ منهما ، وظهر أثرهما منهما ، وكما أنَّ الأصلَ في نفسِ الكتابِ والسنة عدمُ التعارض ، فكَذلك في أثرهما أيضاً ؛ لأنَّ الأثرَ حُكْمُهما ، وعدمُ التعارضِ والتناقضِ إنما يُزاد للحكم ، فلما كان الأصلُ فيها عدمَ التعارضِ لا بدَّ من دفعِهِ ومحوهِ عند تحققِهِ صورةً والتخلصِ منه <sup>(٣)</sup> ، وليس ذلك ههنا إلاَّ الترجيح ، بخلاف التعارض بين الكتابين أو السنتين <sup>(٤)</sup>

( ١ ) ساقطة من ( ب )

( ٢ ) الآية ( ٢ ) من سورة الحشر

( ٣ ) الثابت في جميع النسخ إنما هو : والمخلص منه ، والأولى ما أثبتته ؛ عطفاً للمصدرِ

على المصدر ، والقياس على ( دفعِهِ ومحوهِ ) إنما هو التخلص لا المخلص

( ٤ ) سبق في فصل المعارضة ص ( ١١٣٩ ) ذكرُ حكم التعارض بين الكتابين والسنتين ، ولم يُشير - رحمه الله - إلى هذه الأوجه الخمسة ، بل ذكر هناك أنَّ الحكمَ في تعارض الآيتين أو السنتين هو النسخ ، أي المتأخرُ يكون ناسخاً للمقدم - إذا عُرف التاريخ - وإلاَّ وجب المصيرُ إلى دليلٍ آخر ، فإنَّ كان التعارضُ بين الآيتين صيرَ إلى ما بعدهما من الحجَّة - وهي السنة - ، وإنَّ كان التعارضُ بين السنتين صيرَ إلى ما بعدهما من الحجَّة ، وهي القياسُ أو قولُ الصحابي - على الخلاف في ذلك فيما مرَّ - ، وإنَّ كان التعارضُ بين القياسين يتخيرُ المجتهدُ أيهما شاءَ بشهادة قلبه .

فإنَّ المخلصَ هناك على خمسةِ أوجه<sup>(١)</sup> :

فإنَّه يُطلب<sup>(٢)</sup> المخلصُ أولاً من قِبَلِ نفسِ الحُجَّةِ ، كالنصِّ مع المفسِّر ، والمُحكَم مع المَحْمَل

والثاني : من قِبَلِ الحُكْم ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> مع قوله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمْ اللَّهُ بِاللُّغُو ﴾<sup>(٤)</sup> .

والثالث : من قِبَلِ الحَال ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾<sup>(٥)</sup> والرابع : من قِبَلِ الزَّمانِ صريحاً ، كقولِ ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه في المتوفى عنها زوجها<sup>(٦)</sup>

والخامس : من قِبَلِ الزَّمانِ دلالةً ، كالخَطَرِ مع الإباحة . وقد ذَكَرَ بعض<sup>(٧)</sup> هذا في قوله : { وأما إذا وَقَعَ التعارض بين القياسين }<sup>(٧)</sup> .

( ١ ) أنظر هذه الأوجه وبيانها في : التقويم ( ١٢٠ - ب ) ( ١٢١ - أ ) ، الغنية ،

للسجستاني ، ص ١٤٠-١٤١

( ٢ ) في ( ب ) : بطلت

( ٣ ) الآية ( ٢٢٥ ) من سورة البقرة

( ٤ ) الآية ( ٢٢٢ ) من سورة البقرة

( ٥ ) أي قوله في المباهلة . أنظر ص ( ١١٦٥ ) من هذا الكتاب

( ٦ ) في ( ج ) : تمام هذا

( ٧ ) فيما سبق ص ( ١١٥٥ ) من هذا الكتاب



ثمّ الكلامُ في هذا الفصلِ على أوجه<sup>(١)</sup>  
أحدها : في تفسيرِ الترجيحِ لغةً وشرعيةً  
والثاني : في الوجوه التي يقعُ بها الترجيح  
والثالث : في بيانِ المخلصِ عند تعارضِ وجوه الترجيح  
أما الأوّل

فهو قوله: {وهو عبارة عن فضل أحد المثلين على الآخر وصفاً}  
ثمّ هذا توسّع في العبارة ؛ لأنّه أرادَ به الرّجحان لأنّ الترجيحَ هو إثباتُ  
الرّجحان والرّجحانُ أثره ، فذكرَ المؤثّرَ وأرادَ به الأثر ، إذ لو كان  
أرادَ به [١٥٩/ب] حقيقةَ الترجيحِ لكان ينبغي أن يقول : وهو عبارة  
عن تفضيلِ أحدِ المثلين<sup>(٢)</sup>

وكذلك معنى الترجيح شرعاً<sup>(٣)</sup> ، ألا ترى أنّا جوّزنا فضلاً في  
الوزنِ في قضاءِ الديون ، قال النبي ﷺ :

( ١ ) في ( ج ) : على أربعة أوجه

( ٢ ) أنظر : الفوائد ، لحمد الدين الضّير ( ٢٢٤ - ب ) ، وتعريفُ الترجيح  
بالإظهار أو التفضيل هو ما ذكره القاضي الإمام أبو زيد وشمس الأئمة السرخسي ،  
فقالا في تعريفه : هو إظهارُ الزيادة لأحد المثلين على الآخر وصفاً لا أصلاً

أنظر : أصول السرخسي ، ٢٤٩/٢ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ٧٧/٤

( ٣ ) أي معناه في الاصطلاح هو ذات المعنى اللغوي ، وعلى هذا فالترجيح عند  
الحنفية لا يكون إلّا بوصفٍ زائد في الدليلِ الرَّاجح بما لا يصلحُ في نفسه أن يكون دليلاً ،  
أو هو الترجيحُ بما لا يستقلّ ، أما اقترانُ دليلٍ بدليلٍ آخرَ يعضده فلا يكون ذلك  
مرجحاً عندهم ؛ لأنّه لا عبرة عندهم بكثرة الأدلّة ، خلافاً للمتكلمين من الأصوليين

أنظر : أصول السرخسي ، ٢٤٩/٢ - ٢٥٠ ، الميزان ، ص ٧٣٠ ، كشف الأسرار ،  
للبخاري ، ٧٨/٤ ، الإحكام ، للآمدي ، ٢٥٦/٣ ، نهاية السؤل ، للإسنوي ، ٤٤٤/٤ ،  
البحر المحيط ، ١٣٠/٦ ، التقرير والتحجير ، ١٧/٣ ، فواتح الرّحموت ، ٢٠٤/٢

﴿ زَنْ وَأَرْجَحْ ﴾<sup>(١)</sup> ، ولم نجعله هبةً

قوله : { على الآخر وصفا } أرادَ به أن الترجيحَ [١٨٨/ب] إنما يقعُ بما لا عبرةَ له في المعارضة ، فكان نازلاً منزلة الوصفِ للمزيد عليه ، لا بما هو أصلٌ تقومُ به المعارضة

ومنه [١٤٢/ج] الرجحانُ في الوزن ، فإنه عبارةٌ عن زيادةٍ بعد ثبوت<sup>(٢)</sup> المعادلةِ بين كفتي الميزان ، وتلك<sup>(٣)</sup> الزيادةُ لا تقومُ بها المماثلة ابتداءً ، ولا تدخلُ تحت الوزنِ (منفردةً)<sup>(٤)</sup> عن المزيدِ عليه مقصوداً بنفسِها في العادة ، نحو الحبةِ في العشرةِ بمقابلةِ العشرةِ ، حيث لا ينعُدُّ بها أصلُ المماثلة ، بل هي زيادةٌ (وصفٌ ، بمنزلةِ زيادةٍ)<sup>(٥)</sup> وصفِ الجودةِ ؛ وهذا لأنَّ ضدَّ الترجيحِ التطفيفُ ، وإنما (يكون)<sup>(٦)</sup> التطفيفُ بنقصانٍ يظهرُ في الوزنِ أو الكيل ، بعد وجودِ المعارضةِ بالطريقِ الذي ثبتَ به المماثلةُ على وجهٍ لا تنعُدُّ به

(١) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع ، باب في الرجحان في الوزن ، ٣/٦٣١ (٣٣٣٦) ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في الرجحان في الوزن ، ٣/٥٩٨ (١٣٠٥) وقال : { حديثٌ حسنٌ صحيحٌ } ، وأخرجه النسائي في كتاب البيوع ، باب الرجحان في الوزن ، ٧/٢٨٤ (٤٥٩٢) ، وابن ماجه في كتاب التجارات ، باب الرجحان في الوزن ، ٢/٧٤٧-٧٤٨ (٢٢٢٠) ، والدارمي في كتاب البيوع ، باب الرجحان في الوزن ، ٢/٣٣٨ (٢٥٨٥) ، والحاكم في "مستدرکه" في كتاب البيوع ، باب "زَنْ وَأَرْجَحْ" ، ٢/٣٠ ، وابن أبي شيبة وعبدالرزاق في "مصنفيهما" أنظر : مصنف ابن أبي شيبة ، ٦/٥٨٦ (٢١٣٠) ، مصنف عبدالرزاق ، ٨/٦٨ (١٤٣٤١) .

(٢) في (ج) : بين ثبوت

(٣) في (ب) : وذلك ، بدل (وتلك)

(٤) ساقطة من (ج)

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(٦) ساقطة من (ج)



المعارضة، فكَذَلِكَ الرَّجْحَانُ يَكُونُ لَزِيَادَةِ وَصْفٍ عَلَى وَجْهِ لَا تَقُومُ بِهِ  
الْمِثَالَةُ وَلَا يَنْعَدُّ بِظُهُورِهِ أَصْلُ الْمَعَارِضَةِ، وَلِهَذَا لَا يَثْبُتُ حُكْمُ الْهَبَةِ فِي  
مَقْدَارِ الرَّجْحَانِ؛ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ تَقُومُ وَصْفًا لَا مَقْصُودًا بِنَفْسِهَا، بِخِلَافِ  
زِيَادَةِ الدَّرْهِمِ عَلَى الْعَشْرَةِ، فَإِنَّهُ يَثْبُتُ فِيهَا حُكْمُ الْهَبَةِ (حَتَّى) <sup>(١)</sup> لَوْ لَمْ  
يَكُنْ مَتَمِّيزًا كَانَ الْحُكْمُ (فِيهِ كَالْحُكْمِ) <sup>(٢)</sup> فِي هَبَةِ الْمُسَاعِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَقُومُ  
بِهِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَقْصُودًا بِالْوِزْنِ <sup>(٣)</sup>.

وَعَلَى هَذَا، قُلْنَا فِي الْعِلَلِ فِي الْأَحْكَامِ: إِنَّ مَا يَصْلَحُ (عَلَّةً ابْتِدَاءً لَا  
يَصْلَحُ) <sup>(٤)</sup> التَّرْجِيحُ بِهِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ التَّرْجِيحُ (بِمَا لَا يَصْلَحُ) <sup>(٥)</sup> عَلَّةً  
مُوجِبَةً لِلْحُكْمِ، حَتَّى إِنَّ أَرْبَعَةً مِنَ الشُّهُودِ لَا يَتَرَجَّحُ عَلَى شَاهِدَيْنِ؛ لِأَنَّ  
زِيَادَةَ الشَّاهِدَيْنِ عَلَّةٌ تَامَّةٌ لِلْحُكْمِ، فَلَا تَصْلَحُ مَرَجَّةً لِلجَهَةِ الَّتِي فِي  
جَانِبِهَا، وَكَذَلِكَ زِيَادَةُ شَاهِدٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جَنْسٍ مَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ  
أَصْلًا، كَمَا إِذَا شَهِدَ بِهَلَالِ رَمَضَانَ فِي يَوْمِ الْغَيْمِ، أَمَّا إِذَا أَقَامَ أَحَدُ  
الْمُدَّعِيَيْنِ مُسْتَوْرَيْنِ وَالْآخَرَ عَدْلَيْنِ <sup>(٦)</sup>، فَإِنَّهُ يَتَرَجَّحُ الَّذِي شَهِدَ لَهُ  
الْعَدْلَانِ؛ لظُهُورِ مَا يُؤَكِّدُ مَعْنَى الصِّدْقِ فِي شَهَادَةِ الشُّهُودِ <sup>(٧)</sup>.

(١) ساقطة من (ج)

(٢) ساقطة من (أ) و (ب)

(٣) أنظر: أصول البزدوي، ٧٧/٤، أصول السرخسي، ٢٤٩/٢-٢٥٠،

المغني، ص ٣٢٨، كشف الأسرار شرح المنار، للنسفي، ٣٦٥-٣٦٦

(٤) ساقطة من (ب)

(٥) ساقطة من (أ) و (ب)

(٦) في (أ) و (ج) وردت العبارة هكذا: أما إذا قام أحد شهود المدعيين

المستورين والآخر عدلين

(٧) أنظر: أصول السرخسي، ٢٥٠/٢، كشف الأسرار شرح المنار، للنسفي، ٣٦٦/٢.

قوله : { لا يترجح على صاحب جراحة واحدة } فإنه إذا جرح رجل رجلاً جراحةً، وجرحه آخر عشر جراحات خطأ، فمات من ذلك كان [ت] الدية عليهما نصفين ؛ لأن كل جراحة علة تامة ، ولا يترجح أحدهما بزيادة عدد في العلة في جانبه.

أما إذا قطع أحدهما يده، ثم حز<sup>(١)</sup> الآخر رقبتة، فالقاتل (هو)<sup>(٢)</sup> الذي حز رقبتة دون الآخر، لزيادة قوته فيما هو (علة)<sup>(٣)</sup> للقتل من فعله، وهو أنه لا يتوهم بقاؤه حياً بعد فعله، بخلاف فعل الآخر، ولهذا رجحنا سبب الاستحقاق في الشفعة على الآخر عند زيادة وكادة في الاتصال الذي يثبت بالجوار<sup>(٤)</sup>.

---

( ١ ) وردت في جميع النسخ غير منقوطة ، فيمكن حملها على ( الحز ) ويمكن حملها على ( الجز ) ؛ لأن الحز والجز يأتيان بمعنى القطع والاستئصال

أنظر : تهذيب اللغة ، ٤١١/٣ ، ٤٥١/١٠ ، معجم مقاييس اللغة ، ٤١٤/١ ، ٨/٢ ، المشوف المعلم ، للعكيري ، ١٥٣/١ ، المصباح المنير ، ص ٩٩ ، ١٣٣

( ٢ ) ساقطة من (أ) و (ج)

( ٣ ) ساقطة من (أ) و (ج)

( ٤ ) أي أن الشريك عندهم مقدّم في استحقاق الشفعة على الجار لزيادة وكادة اتصال الشريك بشريكه .

أنظر : أصول البزدوي ، ٨٠-٨١ ، أصول السرخسي ، ٢٥١/٢ ، المغني ، ص ٣٢٨-٣٢٩ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٣٦٦-٣٦٧

قوله : { والذي يقع به الترجيح أربعة { فوجه الانحصار هو : أن  
الترجيح إما ( إن كان ) <sup>(١)</sup> : — بالوجود — أو بالعدم .

فإن كان بالوجود فلا يخلو

— إما إن كان بقوة معنى <sup>(٢)</sup> واحد

— أو بقوة معان متعددة

إن كان الأول فهو " الأول " <sup>(٣)</sup> ، وإن كان الثاني ، فلا يخلو :

— إما إن كان ذلك التعدد حكماً

— أو حقيقة

فإن كان الأول ( فهو " الوجه الثاني " <sup>(٤)</sup> ؛ لأن الثابت متعدد

حكماً ، وإن كان الثاني فهو " الوجه الثالث " <sup>(٥)</sup> .

وإن كان الترجيح <sup>(٦)</sup> بالعدم — والعدم غير متعدد في نفسه —

فهو " الوجه الرابع " <sup>(٧)</sup>

( ١ ) ساقطة من ( أ )

( ٢ ) في ( د ) : فعل ، بدل ( معنى )

( ٣ ) أي الطريق الأول من طرق الترجيح التي ذكرها المصنف ص ( ١٤٧١ ) ، وهو  
" الترجيح بقوة الأثر "

( ٤ ) وهو " الترجيح بقوة ثباته على الحكم المشهود به "

( ٥ ) وهو " الترجيح بكثرة الأصول "

( ٦ ) ما بين القوسين ( ) هكذا ساقط من ( ج )

( ٧ ) وهو " الترجيح بالعدم عند عدم "

ثم نظير الترجيح بقوة الأثر<sup>(١)</sup>: ما قلنا في طول الحرية [١٢٢/د] إنه لا يمنع الحر من نكاح الأمة، وقال الشافعي - رحمه الله -: يمنع؛ لأنه يُرَقُّ مائه على غنية، وذلك حرام، كالذي تحته حرة، وهذا وصف بين الأثر، فإن الإرقاق نظير القتل، ألا ترى أن الإمام في الأسارى يتخير بين القتل والاسترقاق<sup>(٢)</sup>.

قلنا: إنه جائز؛ لأنه نكاح يملكه العبد بإذن مولاه - إذا دفع إليه مهرأ (يصلح)<sup>(٣)</sup> للحرّة والأمة جميعاً - (وقال)<sup>(٤)</sup>: تزوّج من شئت، فيملكه الحرّ كسائر الأنكحة، وهذا قوي الأثر؛ لأن الحرية من صفات الكمال، والرق من أسباب تنصيف الحل<sup>(٥)</sup>، فيجب أن يكون الرقيق في النصف مثل الحر في الكل، فأما أن يزداد أثر الرق ويتسع حله<sup>(٦)</sup> فلا، وهذا

(١) وهو الوجه الأول من وجوه الترجيح.

(٢) أنظر: الأم، للشافعي، ٥/٥، المهذب، للشيرازي، ٤٤/٢-٤٥، تخرّج الفروع على الأصول للزنجاني، ص ١٦٥، الروضة، للنووي، ١٢٩/٧-١٣٠.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) أي الحل في النكاح، فيملك الحرّ نكاح أربع، ولا يملك العبد إلا نكاح اثنتين، ووردت الجملة في (أ) و (ب) و (د): والرق من أسباب من تنصيف الحد، والمعنى به صحيح أيضاً، لكن الثابت من النسخة (ج) هو الموافق لسياق الكلام هنا.

(٦) معنى قوله: ويتسع حله، أي الحلّ الثابت للعبد في النكاح، لا يزداد هذا الحل ولا يتوسّع فيه، وقد سبق من المؤلف - رحمه الله - بيان ذلك عندما قال: ويلزم منه تفضيل العبد على الحرّ (ص ٥٩١)، فإذا ثبت للعبد جواز نكاح الحرّة والأمة جميعاً - بإذن مولاه - فلا أن يملكه الحرّ من باب أولى. كذا أفاده العلامة حميد الدين الضّريّر (٢٢٦ - أ)، وقال شمس الأئمة السرخسي في "أصوله" - في تفسير اتّساع الحلّ -: {فإن رسول الله ﷺ فضل أمته بزيادة اتّساع حله، حتى جاز له نكاح تسع نسوة} ٢٥٤/٢.

أما العبارة في (ب) و (ج) فقد وردت هكذا: ويتبع حله فلا

أثرٌ يزدادُ وضوحاً بالتأملِ في أحوالِ البشر، ألا ترى أنه حلّ لرسولِ الله ﷺ التّسع أو ما شاء<sup>(١)</sup>؛ لفضله وشرفه.

فأمّا ما ذكر من الأثرِ فضيفٌ بحقيقته ؛ لأنّ الإرقاقَ دون التّضييع ، وذلك جائزٌ بالعزلِ بإذنِ الحرّة ، فالإرقاقُ أولى ، لأنّ هذا إعدامٌ للوصف ( وذلك إعدامٌ للأصل )<sup>(٢)</sup> ، وضعيفٌ بحاله<sup>(٣)</sup> ؛ فإنّ نكاحَ الأمةِ جائزٌ لمن يملكُ سريةً يستغني بها عنه<sup>(٤)</sup>

قوله : { من قولهم إنه ركن } فإنّ معنى الرّكنية ينفلُكُ عن التّكرار وجُوداً وعدماً ؛ أمّا وجُوداً ففي أركانِ الصّلاة<sup>(٥)</sup> ، فإنّها بالإكمالِ دون التّكرار ؛ وأمّا عدماً ففي المضمضة والاستنشاق ، فإنّ التّكرارَ فيهما سنّةٌ والرّكنيةُ فيهما مفقودة<sup>(٦)</sup>.

(١) أنظر ص ( ١٢٢٧ ) من هذا الكتاب

(٢) ساقطة من ( د ) ، وفي ( ج ) : بدل قوله : إعدامٌ للأصل ، قوله (إعدامٌ للذات).

(٣) قوله : ضعيفٌ بحاله ، أي هذا الأثرُ الذي ذكروا ضعيفٌ أيضاً بحاله — أي بوصفه — ، ويبيّن سبب ذلك ، كما ذكر قبل قليل سبب كونه ضعيفاً بحقيقته

(٤) السّرية هي الأمةُ أيضاً ، والمراد من كلامه : أنّ من يملك أمةً يجوز له أيضاً أن ينكحَ أمةً أخرى أنظر : التقويم ( ١٨٩ — ب ) ( ١٩٠ — أ ) ، أصول البزدوي ، ٨٤/٤ — ٨٥ ، أصول السرخسي ، ٢٥٤ — ٢٥٣/٢ ، الفوائد ، لحמיד الدين الضّريع ( ٢٢٦ — أ — ب ) ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنّسفي ، ٣٧٢ — ٣٦٩/٢

(٥) في ( ج ) : ففي إنكارِ الصّلاة

(٦) هذا نظيرُ الوجه الثاني من أوجه الترجيح ، وهو "الترجيحُ بقوة ثباته على الحكم المشهود به" ؛ لأنّ الشافعية ينظرون إلى أنّ مسحَ الرأسِ في الوضوءِ ركنٌ ، لذلك قالوا يستحبّ تكراره ثلاثاً ، والحنفية قالوا : إنّه مسحٌ ، فكان أثبتُ في دلالة التّخفيف أنظر : الأئمّ ، للشافعي ، ٢٧/١ ، الأوسط ، لابن المنذر ، ٣٩٦/١ ، المجموع ، للنووي ، ٤٣٢/١ .

قوله : { فإن أثر المسح ملازم في كل ما لا يعقل تطهيراً } هذا احترازٌ عن الاستنجاء ، فإن الاستنجاء مسنحٌ أيضاً ، إلا أن المقصود فيه التطهيرُ والتنقيةُ فلذلك يُسنن فيه التكرارُ وإن كان مسنحاً<sup>(١)</sup>

قوله : { والترجيح بكثرة الأصول }<sup>(٢)</sup> وهو كالترجيح للخير بواسطةِ الاشتهار [١٨٩/ب] الحاصلة من كثرة الرواة الثقات ، فإن خبر كل فردٍ حجةٌ بحاله<sup>(٣)</sup> ، لكن [١٦٠/أ] لما كثرت أفراد الرواة إزداد الخبر قوةً ووَكادَةً حتى دخل الخبرُ في حدِّ الاشتهار والاستفاضة ، فازداد الاتصالُ برسولِ الله ﷺ ، فثبت الرجحان للخبر [المشهور]<sup>(٤)</sup> على خبر الواحد.

( ١ ) أنظر هذا النوع من الترجيح وأمثله في : التقويم ( ١٩٢ - ب ) ( ١٩٤ - أ ) ، أصول البزدوي ٩٤-٩٢/٤ ، أصول السرخسي ، ٢٥٨-٢٦١ ، المغني ، ص ٣٣٠-٣٣١ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٣٧٧-٣٧٥/٢ .

( ٢ ) هذا هو النوع الثالث من أنواع الترجيح ، ومعنى الترجيح بكثرة الأصول : أن يشهد لأحد الوصفين أصلاً أو أصول ، فيرجح على الوصف الذي لم يشهد له إلا أصل واحد ، فكثرة الأصول توجب زيادة تأكيد ولزوم للحكم بذلك الوصف من وجه آخر ، فيحدث بها قوة في نفس الوصف ، فلذلك صلح هذا النوع للترجيح . كذا ذكره الشيخ عبدالعزيز البخاري

أنظر : التقويم ( ١٩٤ - أ ) ، أصول البزدوي مع الكشف ، ٩٥-٩٦ ، أصول السرخسي ، ٢٦١/٢ ، المغني ، ص ٣٣١ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٣٧٨-٣٧٧/٢

( ٣ ) في ( أ ) و ( ب ) و ( ج ) : بحاله

( ٤ ) ما بين القوسين [ ] هكذا زيادة من عندي ؛ ولا يستقيم المعنى بدونها

ثم كثرة الأصول في الوصف: هي قوة ثبات الوصف على الحكم المشهود به أيضاً، كما هو في القسم الثاني، إلا أن الفرق بينهما: أن في القسم الثاني أخذ الترجيح من قوة وصف المسح، والترجيح في هذا القسم أخذ من نظائره. كذا ذكره الإمام المدقق مولانا حميد الدين الضير<sup>(١)</sup> - رحمه الله -<sup>(٢)</sup>، وقد مرّ نظير هذا من اختلاف الاسم بأدنى تغيير في (بيان الممانعة في صلاحه للحكم) حيث يكون الوصف الواحد ممانعة بذكر عدم التسليم، وفساد الوضع بادعاء فساد الوضع<sup>(٣)</sup>، فكذلك ههنا لو أثبت الرجحان بقولك [١٤٣/ج-]: إنه مسح، فإنه ينبئ عن التخفيف، ولهذا الوصف قوة للثبات<sup>(٤)</sup> على الحكم المشهود به، حتى جرى التخفيف فيما فيه المسح (كالتيمم وغيره)<sup>(٥)</sup> كان نظير القسم الثاني، ولو أثبت الرجحان من جانب النظائر<sup>(٦)</sup> كالتيمم ومسح الخف ومسح الجبائر ومسح الجوارب فتقول: إن وصف المسح راجع من وصف الركن في إثبات المدعى؛ لكثرة نظائر هذا الوصف وأصوله من التيمم وغيره كان (نظير)<sup>(٧)</sup> القسم الثالث.

(١) سبقت ترجمته في القسم الدراسي ص (٤٣)

(٢) أنظر: الفوائد، لحمد الدين الضير (٢٢٨ - ب). وانظر أيضاً: كشف

الأسرار، للبخاري، ٩٦/٤

(٣) ص (١٤١٩) من هذا الكتاب

(٤) في (ب): قوة البيان

(٥) في (ج): فيما فيه التيمم كالمسح، ثم من بداية القوس إلى آخره ساقط من هذه النسخة.

(٦) ما بين القوسين ( ) هكذا ساقط من (ج)

(٧) ساقطة من (ب)

وكان هذا عين ما ذكره<sup>(١)</sup> فخر الإسلام<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - في باب معرفة الخصوص بقوله: {فصار مذهب المخالف في هذا الأصل غلطاً من وجهين:

أحدهما: أنه حطّ منزلة الخاص من الكتاب عن رتبته  
والثاني أنه رفع حكم خبر الواحد فوق منزلته<sup>(٣)</sup>.

ولاشك أن كل واحد منهما متضمن للآخر، إلا أن في الوجه الأول حطّ المرفوع يثبت قصداً (ورفع المخطوط يثبت ضمناً، وفي الوجه الثاني رفع المخطوط يثبت قصداً)<sup>(٤)</sup> وحطّ المرفوع يثبت ضمناً، فسمّاهما وجهين - وإن كانا في الحقيقة شيئاً واحداً -، وإلى هذا أشار فخر الإسلام بقوله: {وهو قريب من القسم الثاني في هذا الباب}<sup>(٥)</sup>، وذكر ههنا أيضاً: لأن في كثرة الأصول زيادة لزوم الحكم معه، وذكر الإمام شمس الأئمة<sup>(٦)</sup> - رحمه الله -: {وما من نوع من (هذه)<sup>(٧)</sup> الأنواع الثلاثة إذا قرّرت<sup>(٨)</sup> في مسألة إلا تبين به إمكان تقرير النوعين الآخرين فيه أيضاً<sup>(٩)</sup>.

(١) في (ج): وكان عين هذا ما ذكره

(٢) سبقت ترجمته في القسم الدراسي ص (٧٧)

(٣) أصول فخر الإسلام البزدوي، ٨٤/١

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج)

(٥) أصول فخر الإسلام البزدوي، ٩٥/٤

(٦) سبقت ترجمته في القسم الدراسي ص (٩٠)

(٧) ساقطة من (أ)

(٨) في (أ) و (ب) و (ج): قدرته

(٩) في (أ) و (ب) و (ج): تقدير

(١٠) أصول السرخسي، ٢٦١/٢. ويمثله ذكر القاضي الإمام أبو زيد الدبوسي

- رحمه الله - فقال {وقلما يوجد نوع ترجيح من هذه الأنواع إلا ويتبعه الآخران}

التقويم (١٩٤ - أ - ب).



فإن قلت: الترجيحُ بكثرةِ الأصولِ ترجيحٌ بكثرةِ المقيسِ عليه،  
وقد ذكر في أولِ الفصلِ: القياسُ لا يترجحُ بقياسٍ آخر<sup>(١)</sup>!

قلت: المعنى من كثرةِ الأصولِ هو: تأثيرُ وصفٍ واحدٍ في  
أصولٍ كثيرة<sup>(٢)</sup>، (كتأثيرِ وصفِ المسحِ في استدعاءِ عدمِ التثليثِ، فإنه  
ينسحبُ<sup>(٣)</sup> في أصولٍ كثيرة) <sup>(٤)</sup> كمسحِ الخفِّ والتميمِ والجبائرِ، وأمّا  
ترجيحُ قياسٍ بقياسٍ آخرَ مما إذا اتحدَ الحكمُ بعَليّتينِ مختلفتينِ لكلِّ واحدةٍ  
منهما أصلٌ على حدة، كما إذا علّلَ المعلّلُ مثلاً لعدمَ تنجّسِ آبارِ  
الفلواتِ بوقوعِ البعرةِ والبعرتينِ والآخرُ يعارضه، فيرجحُ المعلّلُ تعليله  
بعلةٍ أخرى فيقول: إنّ فيه ضرورة؛ لأنّ آبارَ الفلواتِ ليس لها رؤوسٌ  
حاجزة، فلا يخلو عن وقوعِ البعراتِ، فيُعفى كما في سُورِ سواكنِ  
البيوتِ، يجمع ما لا يمكنُ دفعه.

ثمّ نقول: هذا راجحٌ؛ لأنّ علةً أخرى تقتضي هذا الحكمَ أيضاً وهي  
أنّ البعرةَ شئٌ صلبٌ لا تؤثرُ في تنجّيسِ ما لاقاه، كما في سُورِ سباعِ الطيورِ  
فإنّ منقارها عظمٌ جافٌ لا يؤثرُ في تنجّيسِ ما لاقاه، فهذا الترجيحُ لا  
يصحّ، لأنّ هذا ترجيحُ القياسِ بقياسٍ آخرَ، فعُلمَ بهذا أنّ بينهما فرقا.

(١) ص (١٤٧١)

وأوردَ هذا السؤالَ لبيّنَ الفرقَ بين كثرةِ الأصولِ التي يجعلها الحنفيةُ حجةً في  
بابِ الترجيحِ وبين كثرةِ الأدلةِ التي يعتبرها الحنفيةُ من قبيلِ الترجيحاتِ الفاسدة، — كما  
سبق بيان ذلك ص (١١٧٣) من هذا الكتاب.

(٢) في (ب) : من أصولٍ كثيرة

(٣) في (أ) و (ج) : فإنه يُستحبُّ

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج)

قوله : { والترجيح بالعدم } <sup>(١)</sup> أي ترجيحُ الوصفِ باعتبارِ انعدامِ الحكمِ عند انعدامِ ذلك الوصفِ ، وهذا أضعفُ وجوه الترجيح ؛ لما أنَّ العدمَ ليس بشئٍ ، والمرجحُ شئٌ ، ولكن انعدامَ الحكمِ عند انعدامِ العلةِ المعيّنة يصلحُ أن يكون دليلاً على وكادةِ اتّصالِ الحكمِ بتلك العلةِ بيانُ ذلك في مسحِ الرأسِ أيضاً : فإنَّ تعليلَهُم بأنه ركنٌ ، لا يكون في القوّةِ كالتعليلِ بأنه مسحٌ ؛ لأنَّ حكمَ ثبوتِ التّكرارِ <sup>(٢)</sup> لا ينعدمُ بانعدامِ ( الركنيةِ كما في المضمضة والاستنشاق ، وحكمُ سُقوطِ التّكرارِ ينعدمُ بانعدامِ ) <sup>(٣)</sup> وصفِ المسحِ ، كما في غسلِ الوجهِ واغتسالِ الجُنُبِ أو الحائضِ <sup>(٤)</sup>

---

( ١ ) هذا هو الوجه الرابع من وجوه الترجيح

( ٢ ) في ( ج ) وردت العبارة هكذا : لأنَّ ثبوتَ حكمِ حكمِ ثبوتِ التّكرارِ

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( ج )

( ٤ ) وهو ما يطلق عليه عند بعض الأصوليين بـ ( الترجيح بالعكس ) ، فإذا ما تعارضت عِلَّتَانِ إحداهما مطردةٌ منعكسةٌ ، والأخرى غير منعكسةٌ ، فالأولى أولى ، وهو مختارُ عامّةِ الأصوليين

أنظر : التقويم ( ١٩٤ - ب ) ، أصول البزدوي مع الكشف ، ٩٦/٤ ، أصول السرخسي ، ٢٦١/٢ الميزان ، ص ٧٣٩ ، المغني ، ص ٣٣١ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٣٧٨/٢ ، البحر المحيط ، ١٨٥/٦

## [ بيانُ المخلصِ عند تعارضِ وجوه الترجيح ]

[ وإذا تعارض ضربا ترجيح كان الرجحان بالذات أحق منه بالحال ؛ لأن الحال قائمة بالذات ، تابعة له ، والتبع لا يصلح مبطلا للأصل .

وعلى هذا قلنا في صوم رمضان : إنه يتأدى بنية قبل انتصاف النهار ؛ لأنه ركن واحد يتعلق جوازه بالعزيمة ، فإذا وجدت في البعض دون البعض تعارضا ، فرجحنا بالكثرة ، لأنه من باب الوجود ، ولم نرجح بالفساد احتياطا في باب العبادة ؛ لأنه ترجيح بمعنى في الحال ]

قوله : { وإذا تعارض ضربا ترجيح } إلى آخره ، — وهذا هو الوجه الثالث — <sup>(١)</sup> والأصل في ذلك : أن كل موجود من الحوادث موجودٌ بصورته ومعناه — الذي هو حقيقة وجوده — وتقوم به أحواله الحادثة على وجوده ، فإذا قام دليل الترجيح لمعنى في ذات أحد المتعارضين ، وعارضه دليل الترجيح لمعنى في حال الآخر على مخالفة الأول [د/١٢٣] ، فإنه يُرجح المعنى الذي هو في الذات على المعنى الذي هو في الحال لوجهين :  
أحدهما :

أن الذات أسبق وجوداً من الحال ، فبعدها يثبت الحكم بالمعنى الذي في الذات [ب/١٩٠] لا يتغير بما حدث من معنى في الحال ، لأن السابق

( ١ ) أي الوجه الثالث من الأوجه التي تضمنتها هذا الفصل التي سبق ذكرها ص (١٤٧٤) وهو بيان المخلص عند تعارض وجوه الترجيح ، فكان هذا المبحث معقوداً له .

أنظر ذلك في : أصول البزدوي مع الكشف ، ٩٧/٤ - ١٠٠ ، أصول السرخسي ، ٢٦٢/٢ - ٢٦٤ ، الميزان ، ص ٧٤١ ، المغني ، ص ٣٣١ - ٣٣٣ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٣٨٠/٢ - ٣٨٢

صار بمنزلة اجتهادٍ أمضي حكمه، فلا يحتمل النسخَ بغيره، فإنه إذا اتصلَ الحكمُ بشهادةِ المستورين بالنسبِ أو النكاحِ لرجلٍ لم يتغيّر ذلك<sup>(١)</sup> بشهادةِ العدلينِ لآخرٍ

والثاني :

أنّ الأحوالَ التي تحدثُ على الذاتِ تقومُ به ، فكان الذاتُ بمنزلةِ الأصلِ وما [١٦١/أ] يقومُ به من الحالِ بمنزلةِ التبع ، والأصلُ لا يتغيّرُ بالتبعِ على أيّ وجهٍ كان

وبيانه فيما هو موضعُ الإجماعِ قولنا في ابنِ ابنِ الأخِ لأبٍ وأمٍّ (أو لأبٍ)<sup>(٢)</sup> : أحقُّ بالتعصيبِ من العمِّ؛ لأنّ هذا راجعٌ في ذاتِ القرابةِ - وهي الأخوةُ - التي هي مقدّمةٌ على العمومةِ، وفي العمِّ المرجّحُ هو زيادةُ القربِ باعتبارِ الحال.

وكذلك العمّةُ لأُمٍّ مع الخالةِ لأبٍ وأمٍّ - إذا اجتمعتا - فللعمّةِ الثلثانِ باعتبارِ المرجّحِ في حقّها معنى في ذاتِ القرابةِ - وهو الإدلاءُ بالأب - ، وفي الأخرى معنى في حالها - وهو اتصالها من الجانبينِ بأُمِّ الميت -.

ولذلك قال علماؤنا - رحمهم الله - : يجوزُ الصّومُ بنيةٍ قبل انتصافِ النّهارِ ؛ لأنّه ركنٌ واحدٌ تعلّقَ جوازُه بالعزيمة ، فإذا وجدتِ العزيمةُ في البعضِ دون البعضِ تعارضًا ، فرجّحنا بالكثرة ، والشافعي - رحمه الله - رجّح الفسادَ باعتبارِ أداءِ الفريضة<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ب) : لم يتغيّر بعد ذلك

(٢) ساقطة من (ج)

(٣) في (ج) : الفريضة

فكان ما اعتبره معنىً في الحالِ - وهو أنه فرضٌ - يؤخذُ فيه  
 بالاحتياط وما اعتبرناه معنىً في الذات ؛ لأننا اعتبرنا كثرةَ الأجزاء ،  
 والقلّة والكثرة من بابِ الوجود ؛ لأنّه إذا تكاملت الأجزاء توجّدُ  
 الذات ، والمرجّحُ الرَّاجِعُ إلى الذاتِ أُولَى من المرجّحِ الرَّاجِعِ إلى الحال ،  
 للوجهين الذين ذكرناهما

# فصل

## [ أنواع الثابت بالحجج ]

[ ثم جملة ما يثبت بالحجج التي مر نكرها سابقاً على باب  
القياس شيئان

[ أولاً ] الأحكام المشروعة

[ ثانياً ] وما يتعلق بالأحكام المشروعة

وإنما يصح التعليل للقياس بعد معرفة هذه الجملة،  
فالحقناها بهذا الباب لتكون وسيلة إليه بعد إحكام طريق التعليل].

قوله: { ثم جملة ما يثبت بالحجج } وهي: الكتاب والسنة

والإجماع قوله: { فالحقناها بهذا الباب لتكون وسيلة إليه } أي إلى باب

القياس، { بعد إحكام طريق التعليل } ذكرَ بهذا مناسبة الفصل بما

تقدم ، ولكن هذه المناسبة [ ١٤٤ / جـ ] تقتضي أن يكون هذا الفصل

مقدماً على باب القياس؛ لأنّ الوسائل أبداً تكون قبل المقاصد، كالطهارة

(هي) <sup>(١)</sup> مقدّمة على الصلاة ونصب السُّلم مقدّم على صعود

السّطح، ولكن القياس مدرك من المدارك الشرعية ، وحجّة من حجج

الشرع كالنصّ والسنة والإجماع، فيقتضي ذلك أن تكون الحجج كلّها

مرتّباً بعضها على بعض ، فقدّمه على هذه الجملة لتكون الحجج كلّها

مقدّمة على ما هو غير مقصود؛ لأنها هي الأصول.

---

( ١ ) ساقطة من ( أ )

وأما كونها وسيلةً فليس مثلُ الطَّهارةِ للصَّلاةِ حتى يتوقَّفَ معرفةُ بابِ القياسِ إلى وجودِ هذه الجملةِ سابقاً؛ لما أنَّ هذه الجملةَ بعضُ الوسائلِ لمعرفةِ بابِ القياسِ، كمعرفةِ طريقِ التَّعليلِ، من معرفةِ شُرُوطِهِ، وتمييزِ العِلَلِ المؤثِّرةِ من العِلَلِ الطَّرديةِ، وقياسِ الشَّبهِ وغيرها، فكانت معرفتها بمنزلةِ معرفةِ وجوهِ الدَّفْعِ ووجوهِ المعارضةِ والمناقضةِ ووجوهِ التَّرجيحِ، وهذه الأشياءُ مُلحقةٌ ببابِ القياسِ، فكذلك هذه الجملةُ أُلحقت به أيضاً.

## [ أما الأحكام فأنواع أربعة ]

- [ أ ] حقوق الله تعالى خالصة  
 [ ب ] وحقوق العباد خالصة  
 [ ج ] وما اجتمع فيه حقان وحق الله تعالى فيه غالب ، وهو حد القذف .

[ د ] وما اجتمع فيه حقان وحق العبد فيه غالب ، كالقصاص .

## وحقوق الله تعالى ثمانية أنواع :

- [ ١ ] عبادات خالصة ، كالإيمان والصلاة والزكاة والصوم ونحوها  
 [ ٢ ] وعقوبات كاملة ، كالحدود  
 [ ٣ ] وعقوبات قاصرة ، ونسميها " أجزية " وذلك مثل حرمان الميراث بالقتل

- [ ٤ ] وحقوق دائرة بين الأمرين ، وهي الكفارات .  
 [ ٥ ] وعبادة فيها معنى المؤونة حتى لا يشترط لها كمال الأهلية ، وهي صدقة الفطر  
 [ ٦ ] ومؤونة فيها معنى القرية ، وهي العشر ؛ ولهذا لا يبتدأ بها على الكافر ، وجاز البقاء عليه عند محمد  
 [ ٧ ] ومؤونة فيها معنى العقوبة ، وهي الخراج ؛ ولهذا لا يبتدأ بها على المسلم وجاز البقاء عليه

[ ٨ ] وحق قائم بنفسه ، وهو خمس الغنائم والمعادن ، فإنه حق وجب لله تعالى ثابتا بنفسه ، بناء على أن الجهاد حقه ، فصار المصاب به له كله ، لكنه أوجب أربعة أخماسه للغانمين منه ، فلم يكن حقا لزما أداؤه طاعة له ، بل هو حق استبقاه لنفسه ، فتولى السلطان أخذه وقسمته ، ولهذا جوزنا صرفه إلى من استحق أربعة أخماسه من الغانمين ، بخلاف الزكوات والصدقات .  
 وحل لبني هاشم لأنه على هذا التحقيق لم يصر من الأوساخ .

وحقوق العباد أكثر من أن تحصى [



قوله: {أما الأحكام فأنواع أربعة} فوجه حصرها قسمة عقلية بعد خروج صورة التساوي بين الحقين<sup>(١)</sup>

قوله: {وحق الله تعالى فيه غالب، وهو حدّ القذف} <sup>(٢)</sup>، قال صدر الإسلام البزدوي<sup>(٣)</sup> - رحمه الله -: {الصحيح أن المقلب فيه حقّ العبد كما قال الشافعي<sup>(٤)</sup>؛ لأن أكثر الأحكام تدلّ عليه، والمعقول يشهد له، لما ذكرنا أن العبد منتفع به على الخصوص، وقد نصّ محمد - رحمه الله - في "الأصل": أن حدّ القذف حقّ العبد كالقصاص<sup>(٥)</sup>، وإلى هذا أشار في "الهداية" فقال: {ومن أصحابنا من قال: إن الغالب حقّ العبد، وخرج (الأحكام)<sup>(٦)</sup>، والأوّل أظهر<sup>(٧)</sup>، وذكر فيها<sup>(٨)</sup> قبل هذا {ولا خلاف

(١) أنظر هذه الأنواع في: أصول البزدوي، ١٣٤/٤، أصول السرخسي، ٢٨٩/٢، المغني، ص ٣٣٥-٣٣٦، كشف الأسرار شرح المنار، للنسفي، ٣٩٠-٣٩١. (٢) هذا هو النوع الثالث من أنواع الأحكام المشروعة، وهو ما اجتمع فيه حقان وحق الله تعالى فيه غالب، وهي الفقرة الرموز لها بالحرف [ج] في كلام المصنف - رحمه الله - ص (١٤٩١).

(٣) سبقت ترجمته ص (٨٦٣) من هذا الكتاب

(٤) أنظر قول الشافعي - رحمه الله - في: المهذب، للشيرازي، ٢٧٤/٢-٢٧٥، الروضة، للنووي ١٠/١٠٦-١٠٧، خبايا الزوايا، للزركشي، ص ٤٢٧، أسنى المطالب، للشيخ زكريا الأنصاري، ١٣٦/٤

(٥) سبق التعريف بكتاب "المبسوط" لصدر الإسلام أبي اليسر محمد بن محمد بن الحسين البزدوي في القسم الدراسي ص (١٣٠). ولكن نقل هذا النصّ عنه الباهرتي - رحمه الله - وصرّح باسم الكتاب وهو "المبسوط". أنظر: العناية، ٣٢٧/٥، وكذلك نقل هذا النصّ أيضاً الزيلعي وابن الهمام - رحمهما الله -. أنظر: تبين الحقائق، ٢٠٤/٣، فتح القدير، ٣٢٧/٥-٣٢٨.

(٦) كلمة (الأحكام) ساقطة من (ب)

(٧) الهداية، للمرغيناني، ١١٣/٢

(٨) أي في "الهداية"

أَنَّ فِيهِ حَقَّ الشَّرْعِ وَحَقَّ الْعَبْدِ، فَإِنَّهُ شُرْعٌ <sup>(١)</sup> لِدَفْعِ الْعَارِ عَنِ الْمَقْدُوفِ، وَهُوَ الَّذِي يَنْتَفِعُ بِهِ عَلَى الْخُصُوصِ، فَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ هُوَ حَقُّ الْعَبْدِ، ثُمَّ إِنَّهُ شُرْعٌ زَاجِرٌ، وَمِنْهُ سَمِّيَ حَدًّا، فَالْمَقْصَدُ مِنْ شُرْعِ الزَّوَاجِرِ إِخْلَاءُ الْعَالَمِ عَنِ الْفَسَادِ وَهَذَا آيَةُ حَقِّ الشَّرْعِ، وَبِكُلِّ ذَلِكَ تَشْهَدُ الْأَحْكَامُ <sup>(٢)</sup>.

وَذَكَرَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ <sup>(٣)</sup> - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي "مَبْسُوطِهِ" تِلْكَ الْأَحْكَامِ فَقَالَ <sup>(٤)</sup> { أَمَّا الْأَحْكَامُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ حَقُّ الْعَبْدِ: أَنَّهُ يَشْتَرِطُ فِيهِ دَعْوَى الْحَدِّ لِقَبُولِ الشَّهَادَةِ، وَلَا يَبْطُلُ بِالتَّقَادُمِ، وَيَجِبُ عَلَى الْمُسْتَأْمَنِ، وَلَا يَقْبَلُ فِيهِ الرَّجُوعُ عَنِ الْإِقْرَارِ، وَيُقِيمُهُ الْقَاضِي بِعِلْمِ نَفْسِهِ، أَمَّا الْأَحْكَامُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى: أَنَّ الْإِقَامَةَ إِلَى الْإِمَامِ، وَيَتَنَصَّفُ بِالرَّقِّ، وَلَا يَنْقَلِبُ مَالًا عِنْدَ سَقُوطِهِ }.

فَإِنْ قُلْتُ: مَا وَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ بِأَشْرَاطِ الدَّعْوَى؟ وَتَشْتَرِطُ (الدَّعْوَى) <sup>(٥)</sup> فِي بَابِ السَّرْقَةِ، وَمَعَ هَذَا إِنَّ السَّرْقَةَ خَالِصٌ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى! قُلْتُ: نَعَمْ، يَشْتَرِطُ فِيهَا الدَّعْوَى أَيْضًا، وَلَكِنْ هِيَ دَعْوَى سَرْقَةِ الْمَالِ لَا دَعْوَى الْحَدِّ قَصْدًا، حَتَّى يَثْبُتَ [١٩١/ب] ذَلِكَ بِدَعْوَى مَنْ لَيْسَ الْمَالُ

(١) فِي (أ): مَشْرُوع

(٢) أَنْظَر: الْهَدَايَةِ، ١١٣/٢

(٣) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي الْقِسْمِ الدِّرَاسِيِّ ص (٧٧)

(٤) سَبَقَ التَّعْرِيفُ بِهَذَا الْكِتَابِ فِي الْقِسْمِ الدِّرَاسِيِّ ص (١٢٩) وَلَمْ أَعْثَرِ عَلَيْهِ،

وَلَكِنْ أَنْظَرْ هَذِهِ الْأَحْكَامَ فِي

الْمَبْسُوطِ، لَشَمْسِ الْأُتُمَةِ السَّرْحَسِيِّ، ١٠٩/٩-١١٠، تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ، لِلزَّيْلَعِيِّ،

٢٠٣/٣-٢٠٤، الْعُنَايَةُ، لِلْبَابِرِيِّ، ٣٢٦/٥-٣٢٧، فَتْحُ الْقَدِيرِ، لِابْنِ الْهَمَامِ، ٣٢٦/٥.

(٥) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب)

ملكه، كالمودع والمستعير، ولكن اشترطت لتظهر السرقة، ثم بعد ذلك يثبت حد القطع من غير دعوى، وأما ههنا فتشترط الدعوى لحق العبد، وهو إبقاء عرض المقدوف مصوناً كما كان، حتى يشترط فيه دعوى من يقع التعير في حقه أصلاً ونسباً، فافترقا. وصرح [ب]—هذا المعنى في "المبسوط" (١) فقال: ولا يدخل على هذا الكلام السرقة، فإن الخصومة فيها تشترط أيضاً ولكن خصومة المسروق منه هناك في المال لا في الحد. ثم الحجة لنا في أن المقلب فيه حق الله تعالى ما ذكر في "المبسوط" (لشمس الأئمة السرخسي (٢) - رحمه الله -) (٣): { أن هذا حدٌ يُعتبر فيه الإحصان ، فكان حقاً لله تعالى كالرجم ، وتأثير هذا : أن الحدود زواجر ، والزواجر مشروعة حقاً لله تعالى ، فأما ما يكون حقاً للعبد فهو في الأصل جابر (٤) ، فما أوجب من العقوبات [١٦٢/أ] حقاً للعبد أوجب باسم القصاص، الذي يُنبئ (٥) عن المساواة ، ليكون إشارة إلى معنى الجبر (٦) ، وما أوجب باسم الحد فهو حق الله تعالى ، وفي هذا الاسم إشارة إلى معنى الزجر

(١) أنظر : المبسوط ، لشمس الأئمة السرخسي ، ١٠٩/٩

(٢) سبقت ترجمته في القسم الدراسي ص (٩٠)

(٣) ساقطة من (ج)

(٤) في النسخة المطبوعة من "المبسوط" وفي جميع نسخ الكتاب هنا وضعت كلمة

(جائز) موضع كلمة (جابر)، والصحيح ما أثبتته (جابر) من الجبر؛ لأن السياق يدل عليه.

(٥) وهي هكذا في "المبسوط"، أما في النسخة (أ) و (ب) و (ج) فهي: ينبئ، والمعنى بهما لا يتغير.

(٦) في (ج) : الخير

والدليل عليه<sup>(١)</sup> أن ( في )<sup>(٢)</sup> حقوق العباد تعتبر المماثلة، قال الله تعالى: ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، ولا مماثلة بين نسبة الزنا وبين ثمانين جلدة لا صورة ولا معنى<sup>(٤)</sup>.

وأما القصاص فالغالب فيه حق العبد<sup>(٥)</sup>، وأما ( دليل )<sup>(٦)</sup> [١٢٤/د] حق الله تعالى فيه فإنه يسقط بالشبهات، وهو جزاء الفعل في الأصل، وأجزية الأفعال تجب لحق الله تعالى، ولكن لما كان وجوبه بطريق المماثلة عرفنا أن معنى حق العبد راجع فيه، وأن وجوبه للجبران بحسب الإمكان، كما وقعت الإشارة في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾<sup>(٧)</sup> ففي قوله ﴿وَلَكُمْ﴾ إشارة إلى خلوص حق العبد، وفي قوله: ﴿فِي الْقِصَاصِ﴾ إشارة إلى المماثلة، فهاتان الإشارتان دليلان على رجحان حق العبد، ولغلبة حق العبد جرى فيه العفو والإرث والاعتياض بطريق الصلح بالمال، كما في حقوق العباد<sup>(٨)</sup>.

( ١ ) في جميع نسخ كتاب "الروافي" هنا قوله: والدليل على أن في حقوق العباد .....،  
نسته هو من النسخة المطبوعة من "المبسوط"

( ٢ ) ساقطة من ( أ ) و ( ج )

( ٣ ) الآية ( ١٩٤ ) من سورة البقرة .

( ٤ ) إنتهى كلام الإمام شمس الأئمة السرخسي - رحمه الله - من "المبسوط"، أنظر: ١٠٩/٩

( ٥ ) هذا بيان النوع الرابع من أنواع الأحكام المشروعة، وهو ما اجتمع فيه حقان وحق

العبد فيه غالب، وهي الفقرة الرموز لها بالحرف [ د ] في كلام المصنف ص ( ١٤٩١ )

( ٦ ) ساقطة من ( أ )

( ٧ ) الآية ( ١٧٩ ) من سورة البقرة

( ٨ ) نقلاً من "أصول السرخسي" بتصرف، ٢٩٧/٢

قوله: { وحقوق دائرة بين الأمرين } <sup>(١)</sup> أي بين العبادة والعقوبة؛ لأن الكفارة كاسمها ستارة للذنوب، فتستدعي سبق الذنب لتستر، فمن هذا الوجه (هي) <sup>(٢)</sup> عقوبة، لكونها جزاء وزجراً عن جنايته، ومن حيث إنها تجب عليه بطريق الفتوى لا أنه <sup>(٣)</sup> تستوفى منه جبراً <sup>(٤)</sup> تكون عبادة؛ لأن العقوبة المحضة لا يفوض إقامتها إلى الفاعل بل إلى الأئمة، وكذلك تتأدى بما هو عبادة محضة كالصوم، فلذلك ترجحت عندنا جهة كونها عبادة، فإن وجوبها على الخاطي والمكره دليل كونها عبادة، وكذلك تجب على من لا جناية منه في اليمين والحِنْث جميعاً، فلو اعتبرت جهة العقوبة لما وجبت <sup>(٥)</sup>، إذ هي <sup>(٦)</sup> تستدعي الجناية لا محالة، وذلك مثل من حلف لا يكلم هذا الكافر [١٤٥/ج-] فالبر أن لا يكلمه، وهو في ذلك غير جان؛ لأن هجران الكافر واجب إلا على وجه التقية، لقوله تعالى: ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاة ﴾ <sup>(٧)</sup>، وفي الكلام معه نوع ولاية وصداقة، ثم إذا أسلم ذلك الكافر وكلمه حنث، فتجب الكفارة، وهو في الحِنْث غير جان، لأن الواجب هنا أن يكلمه؛

(١) شرع هنا - رحمه الله - في بيان النوع الأول من أنواع الأحكام المشروعة المرموز لها بالحرف [ أ ] وهي حقوق الله تعالى الخالصة، وبدأ بالقسم الرابع منها، وهي الحقوق الدائرة بين كونها عبادة وبين كونها عقوبة، وهي الكفارات أنظر ص (١٤٩١)

(٢) ساقطة من (أ)

(٣) في (ب) : لأنه

(٤) جبراً هنا بمعنى قهراً

(٥) في (ج) : كما وجبت

(٦) أي العقوبة .

(٧) الآية (٢٨) من سورة آل عمران

لأنَّ هجرانَ المؤمن غير مشروع، فعُلم بهذا أنَّ جهةَ العبادة فيها راجحة، ما خلا كفارةَ الفِطْرِ فإنَّ جهةَ العقوبة فيها غالبية؛ لأنَّ<sup>(١)</sup> سببها لا يتردّد بين الحظرِ والإباحة، لقصدِهِ الإفطارَ بما يصلحُ نفعاً (له)<sup>(٢)</sup>، وهو جنائيةٌ مخضّة، لكن الصّوم<sup>(٣)</sup> لما لم يكن مسلماً تاماً إلى الله تعالى بعدُ، كان فيه ضربٌ قصور، فليقصّر الجنائية ووجوبها بطريقِ الفتوى ظهرَ فيها معنى العبادة، ولكنها بمنزلة العدمِ في حقِّ الوجوب، فقلنا: تجبُ عقوبةٌ وتؤدّي عبادةً، فلما ترجّح فيها معنى العقوبة قلنا: بأنّها تسقطُ بالشُّبهات، حتى إذا أصبحَ المقيمُ في رمضانَ صائماً ثمَّ سافرَ في خِلالِ النَّهارِ لا يُرخصَ (له)<sup>(٤)</sup> الفِطْرُ (في هذا اليومِ بالإجماع، ولكنه إذا أفطَرَ لا تجبُ عليه الكفارة؛ لقيامِ السّفرِ المرخصِ له الفِطْرِ)<sup>(٥)</sup> في الجملة، فصار شُبْهَةً<sup>(٦)</sup>.

قوله: {و عبادةٌ فيها معنى المؤونة وهي صدقة الفطر} (٧) فإنّ قلت: هذا اللفظ يدلّ على أصالة العبادة وفرعية المؤونة، ما الدليل على ذلك؟ ولم يَقلب الأمر ولم يقل مؤونة فيها معنى العبادة؟

(١) في (أ): لا لأنَّ سببها، بزيادة كلمة (لا)

(٢) ساقطة من (ب)

(٣) في (ب) لكون الصّوم

(٤) ساقطة من (ب)

(٥) ما بين القوسين ساقط من (د)

(٦) أنظر: أصول البزدوي، ١٤٩/٤-١٥٠، أصول السرخسي، ٢٩٥/٢-٢٩٦،

كشف الأسرار شرح المنار، للنسفي، ٣٩٦/٢

(٧) هذا هو القسم الخامس من أقسام النوع الأول للرموز له بالحرف [أ] أنظر ص (١٤٩١).

قلت : ذلك لوجوه<sup>(١)</sup> :

أحدها : الاستدلال بالاسم - وهو الصدقة - ، دليل على خلوص العبادة كالزكاة ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ﴾<sup>(٢)</sup> فكانت عبادة كصدقة التطوع .

والثاني : أن النصاب شرط كالزكاة ، فكانت ملحقه بها ، بخلاف المؤونات المحضة .

والثالث : أنها لا تتأدى ( إلا )<sup>(٣)</sup> بنية العبادة .

والرابع : أن أدائها لا يصح إلا من المالك كالزكاة

والخامس : أن مصارفها مصارف الصدقات [١٩٢/ب]

فإن قلت : فلم قلت إن فيها معنى المؤونة ؟ قلت : لأنها تجب على الإنسان بسبب الغير كالنفقة ، فلذلك صارت في معنى المؤونة ، فلهذا تجب على الصبي والمجنون الغنيين في مالهما ، كالنفقة تجب عليهما لذي رحم محرم منهما<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) ذكر هذه الأوجه أيضاً حافظ الدّيس النسفي - رحمه الله - في " شرحه على

المنتخب " ، ٧٦٩/٢

( ٢ ) الآية ( ٦٠ ) من سورة التوبة

( ٣ ) ساقطة من ( ج )

( ٤ ) أنظر أصول السرخسي ، ٢٩٢/٢ ، الفوائد خميد الدّيس الصريير ( ٢٣٨ - أ ) ،

كشف الأسرار ، للبخاري ، ١٣٩/٤

قوله: {ومؤنة فيها معنى القرية وهي العشر} <sup>(١)</sup> والدليل على أصالة المؤنة في العشر ظاهر؛ وهو أن سبب العشر والخراج هو الأرض النامية - لما مر في باب <sup>(٢)</sup> أسباب الشرائع <sup>(٣)</sup> -، ثم مؤنة الشيء سبب بقاء ذلك الشيء، كمؤنة الأولاد والزوجات، والعشر يُصرف إلى مصارف الزكاة، ويُصرف إلى المقاتلة إذا كانوا فقراء وهم يذبون الكفار عن حريم أهل الإسلام، فبقيت الأراضي في أيدي المسلمين بسبب المقاتلة، إذ لو لم يقاتلوا لغلبت الكفار على ديار المسلمين، فتخرج الأرض من أيديهم، فيكون العشر سبب بقاء الأراضي على أيدي المسلمين.

وكذلك الخراج، بل جهة المؤنة فيه أظهر؛ لأنه يُصرف إلى المقاتلة، ولأن مصارف العشر لما كانوا فقراء، والأقوياء إنما يُنصرون بالضعفاء، كما قال النبي ﷺ: ﴿إِنَّكُمْ تُنْصَرُونَ بِضِعْفَائِكُمْ﴾ <sup>(٤)</sup> [١٦٣/أ] فيقع

(١) هذا هو القسم السادس من أقسام النوع الأول المرموز له بالحرف [أ] أنظر ص (١٤٩١).

(٢) في (ب) و (ج) و (د) : لما مر في بيان أسباب الشرائع .

(٣) ص (٩٤٦) . وانظر ص (٧٩٧-٧٩٨) من هذا الكتاب أيضاً

(٤) أخرج البخاري عن مصعب بن سعد قال: رأى سعد ﷺ أن له فضلاً على من دونه، فقال النبي ﷺ: ﴿هَلْ تُنْصَرُونَ وَتُرْزَقُونَ إِلَّا بِضِعْفَائِكُمْ؟﴾، كتاب الجهاد، باب من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب، ١٠٦١/٣ (٢٧٣٩).

وأخرج أبو داود عن زيد بن أرقط الفزاري عن جبير بن نفير الحضرمي أنه سمع أبا الدرداء يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ﴿أُبْعُونِي الضَّعْفَاءُ فَإِنَّمَا تُرْزَقُونَ وَتُنْصَرُونَ بِضِعْفَائِكُمْ﴾، كتاب الجهاد، باب في الانتصار برؤد الخيل والضعفة، ٧٣/٣ (٢٥٩٤) قال أبو داود: {زيد بن أرقط أخو عدي بن أرقط}، وأخرجه الترمذي في كتاب الجهاد، باب ما جاء في الاستفتاح بصعاليك المسلمين، ١٧٩/٤ (١٧٠٢)، وقال: {حديث حسن صحيح}، والنسائي في كتاب الجهاد، باب الاستنصار بالضعيف، ٤٦-٤٥/٦ (٣١٧٩).



النَّصْرُ للمسلمين بسببِ صرفِ العُشرِ (إلى الفقراء) <sup>(١)</sup> فبقيت الأراضي في أيدي أربابها لذلك فكان العُشرُ سبب بقاء الأراضي كما كانت ، (فكان) <sup>(٢)</sup> مؤونة.

وأما من حيث الوصف فإنه يتعلّق بالنامي، فيجب قليل من كثير، فكان كالزكاة؛ أو لأنه يُصرف إلى مصارف الزكاة فاعتبر بها، فصار قربةً. فلما كانت جهة المؤونة باعتبار السبب صارت أصلاً، ولما كانت جهة القرية من حيث الوصف - والوصف تابع -، أو من حيث محلّ الصّرف - والمحالّ شروط - وهي أتباع، صارت القرية فيه تبعاً <sup>(٣)</sup>.

قوله : { ومؤونة فيها معنى العقوبة وهي الخراج } (٤) لأنّ الخراج صار مؤونة باعتبار الأصل - وهو الأرض لما ذكرنا - ، وعقوبة باعتبار الوصف - وهو الزراعة - وهي عمارة للدنيا وإعراض عن الجهاد . ولا يلزم على هذا العُشر ؛ لأنه اعتبر في العُشر اكتساب المال ، كإكتساب مال تجب فيه الزكاة ؛ لما أنّ عمارة الدنيا أصل في حقّ الكفار ، عارض في حقّ المسلمين ( فإنّ المسلمين ) <sup>(٥)</sup> يجعلونها وسيلة إلى الآخرة ، ويعتبرونها ضرورة

( ١ ) ساقطة من ( ج )

( ٢ ) ساقطة من ( ج )

( ٣ ) أنظر: أصول البيهقي مع الكشف، ١٣٩/٤، أصول السرخسي، ٢٩٢/٢-٢٩٣،

الفوائد، لحمد الدين الضرير (٢٣٩ - أ - ب)، كشف الأسرار شرح المنار، للنسفي، ٣٩٩/٢.

( ٤ ) هذا هو القسم السابع من أقسام النوع الأول - وهو حقوق الله تعالى الخالصة -

الرموز له بالحرف [ أ ] في كلام المصنف ص ( ١٤٩١ )

( ٥ ) ساقطة من ( ب )

اعتبارهم بالآخرة، فكان جُلُّ نظرهم<sup>(١)</sup>، ومنتهى مقاصدِهم، السَّعادة في الآخرة، ولكن لا تحصلُ تيكَ بدون هذه، وكان اعتبارهم بهذه كلا اعتبار، وأما الكفار فيعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة غافلون، فلما كان في الخراج<sup>(٢)</sup> جهة العقوبة — وإن كانت بطريق التبعية — لم يُتبدأ بها على المسلم ولم يسقط عن المسلم بقاؤه ؛ لما أنَّ البقاء أسهلُّ من الابتداء ، مع أنَّ المسلم أهلٌّ للعقوبة في الجملة كالحدود والقصاص<sup>(٣)</sup>.

بخلاف العُشر ، حيث لا يبقى على الكافر ، مع أنَّ البقاء أسهلُّ من الابتداء ؛ لما أنَّ الكُفر [د/١٢٥] ينافي القربة من كلِّ وجهٍ ( فعملَ في الابتداء والبقاء ، وأما الإسلام فلا ينافي العقوبة من كلِّ وجهٍ )<sup>(٤)</sup> عند تحقق أسبابها — على ما ذكرنا — ، فلم يعمل<sup>(٥)</sup> فيما يسهلُّ أمره، وهو ( البقاء )<sup>(٦)</sup>.

قوله: {وَحَقَّ قَائِمَ بِنَفْسِهِ، وَهُوَ خَمْسُ الْغَنَائِمِ}<sup>(٧)</sup> معناه: أنَّ الخُمُسَ حقٌّ وجبَ لله تعالى ، أي ثبتَ لله تعالى ؛ بحكمِ أَنَّهُ إِلَهٌ ، لا يتعلَّقُ بذيمة

( ١ ) في ( أ ) : فكان جُلُّ كلِّ نظرهم

( ٢ ) في ( ج ) : الخارج

( ٣ ) أنظر أصول البزدوي مع الكشف ، ١٣٩/٤ - ١٤٠ ، أصول السرخسي ، ٢٥٢/٢ - ٢٥٣ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٣٩٩/٢ - ٤٠٠ .

( ٤ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ )

( ٥ ) في ( ب ) : فلم يعلم

( ٦ ) ساقطة من ( ج )

( ٧ ) وهو انقسم الثامن من أقسام النروع الأول — وهو حقوق الله تعالى الخالصة — الرموز له باخرف [ أ ] في كلام المصنّف ص ( ١٤٩١ )

المكلف، ولا يجبُ على العبدِ أدائه طاعةً له ، وقيل: أي هو حقٌّ وجبَ  
 لله تعالى بنفسِهِ من غير أن يكون له سببٌ يجبُ على العبدِ باعتبارِ ذلك  
 السَّببِ<sup>(١)</sup>، مثلُ الصَّلَاةِ والزَّكَاةِ والصَّوْمِ فإنها متعلّقةٌ بأسبابٍ تجبُ  
 على العبدِ باعتبارِ ذلك السَّببِ

ثم الدليلُ على [١٤٦/ج] أنه لا يجبُ على العبدِ أدائه طاعةً :  
 جوازُ صرفِهِ إلى الغانمين الذين استحقّوا أربعةَ الأخماس ، بخلافِ  
 الزَّكَاةِ والصَّدَقَاتِ فإنها لا تُردُّ إلى ملائكتها بعد أخذِ السَّاعي منهم  
 عند وجوب الأداء ، وإن كانوا محتاجين.

قوله : { لأنه على هذا التحقيق لم يصر من الأوساخ } (ألا ترى  
 أنَّ الزَّكَاةَ لما وجبتُ على العبدِ صارت من الأوساخ )<sup>(٢)</sup>، ونعني  
 بالأوساخ : سِرايةَ الذَّنوبِ إليها ، كسِرايتها إلى الماءِ المستعملِ في البدنِ  
 على وجهِ القُرْبَةِ، حتى لم يحلَّ شُرْبُهُ، وكذلك مالُ الزَّكَاةِ لم يحلَّ لبني  
 هاشمٍ لهذا المعنى؛ لفضيلتهم، وأمّا الخمُسُ لما لم يكن بهذه المثابة لم  
 يكن وسَخاً، فحلَّ لبني هاشم<sup>(٣)</sup>.

( ١ ) في ( أ ) و ( د ) : من غير أن يكون له سببٌ يجبُ ذلك على العبدِ باعتبار ذلك  
 السَّببِ ، بزيادة كلمة ( ذلك ) الأولى ، وفي ( ب ) : يجبُ ذلك السَّببُ على العبدِ ،  
 مثلُ الصَّلَاةِ .....

( ٢ ) ما بين القوسين ( ) هكذا ساقط من ( ج )

( ٣ ) أنظر : أصول البزدوي مع الكشف ، ١٤١/٤ - ١٤٢ ، أصول السرخسي ،  
 ٢٩٣/٢ - ٢٩٤ ، الفرائد ، حميد الدين الضَّير ( ٢٣٩ - ب ) ( ٢٤٠ أ ) ، كشف  
 الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٤٠١/٢ - ٤٠٢

قوله: { وحقوق العباد أكثر من أن تحصى }<sup>(١)</sup> كالنكاح  
والطلاق والعِتاق والبيع والشراء ، ومن المضمونات كضمان الدية  
وضمان المتلف والمغصوب وغير ذلك

---

( ١ ) هذا هو النوع الثاني من أنواع الأحكام المشروعة التي مرّ ذكرها ص ( ١٤٩١ ) .  
وهو حقوق العباد ، المرموز له بالحرف | ب |

[ وأما القسم الثاني فأربعة : السبب والعلة والشرط والعلامة ]

قوله : { وأما القسم الثاني } وهو القسم الثاني من قسمي الثابت بالحجج السابقة على باب القياس<sup>(١)</sup> ، وهو ما يتعلق به الأحكام المشروعة ، وهو أربعة

السبب والعلة والشرط والعلامة

وإنما قدّم السبب لتقدّمه وجوداً على هذه الثلاثة؛ لما أن السبب هو الذي يتخلّل بينه وبين الحكم علة، والعلة إنما تعمل عند وجود [١٩٣/ب] شرطها ، والعلامة شيء ليس له زيادة<sup>(٢)</sup> تأثير في الحكم.

ثمّ تقديم العلة عليهما ظاهر؛ لأنها هي المؤثرة في إثبات الحكم، فكان لها زيادة قوة، والقوة من أسباب الترجيح ، فظهر رجحانها هنا بالتقديم، ( ثم )<sup>(٣)</sup> من حق الشرط كان أن يُقدّم على العلة؛ لأنّ عمل العلة موقوف إلى وجوده ، فيشترط وجود الشرط سابقاً على وجود العلة ، لكن العلة لما كانت مقصودة في التأثير جرت مجرى الأصل، وجرى الشرط مجرى التبع ، فقدّمت هي عليه.

فإن قلت: هذا الذي ذكرت يقتضي أن تقدّم هي أيضاً على

السبب!

( ١ ) وهو ما سبقت الإشارة إليه في كلام المصنّف - رحمه الله - ص ( ١٤٨٩ )

( ٢ ) في ( ج ) : ليس له من زيادة

( ٣ ) ساقطة من ( ب )

قلت : نعم كذلك ، لكن السبب قد يكون مُعمِلاً للعلّة ،  
وتكون العلة صفةً من صفات السبب - على ما يجيئ - ، والسبب مقدّم  
وجوداً مع وجود هذا التأثير ، فقدّم ذكره عليها  
وأما العلامة فليس لها قوّة السبب بحال ؛ لأنّه لا تأثير لها في حقّ  
الحكم أصلاً ، ولا يتوقّف عمل العلة إلى وجودها ، فتأخّر ذكرها  
لذلك

( فأما وجهُ حصْرِ )<sup>(١)</sup> [ ١٦٤ / أ ] تعلّق الأحكام بهذه الأربعة :  
فإنّ الحكم أثرٌ من الآثار ، فلا بدّ له من المؤثر ، إمّا :  
— قديمٌ

— وإمّا حادثٌ جعله القديم مؤثراً

وكلامنا في المؤثر الحادث - وهو العلة - ، ثمّ المؤثر الحادث لا  
بدّ له من داعٍ يحمله إلى ذلك التأثير - وهو السبب - كدلالة السارق.  
ولما كان المؤثر حادثاً كان محتاجاً إلى رافعٍ مانعٍ يمنعه عن التأثير،  
وإلى محلٍّ ينفعل فيه أثره، وغير ذلك من الحوائج - وهو الشرط - ، ثمّ  
لا بدّ له أيضاً من معرفٍ يعرف أنّ هذا الأثر أثرُ هذا المؤثر؛ لأنّه جائزُ  
الاشتراك في التأثير ، لكونه حادثاً - وهو العلامة - ، فلما لم يتجاوز (ما  
تعلّق به)<sup>(٢)</sup> الأثر عن هذه الأربعة عقلاً، إنحصَرَ تعلّق الأثر بها أيضاً<sup>(٣)</sup>.

( ١ ) ساقطة من ( ج )

( ٢ ) ساقطة من ( أ )

( ٣ ) أنظر التقرير والتحجير ، ٢٠٢-٢٠١/٣

## [ السَّبَب ]

[ أما السبب الحقيقي : فما يكون طريقا إلى الحكم من غير أن يضاف إليه وجوب ولا وجود ، ولا يعقل فيه معاني العلل ، ولكنه يتخلل بينه وبين الحكم علة لا تضاف إلى السبب ، وذلك مثل : دلالة السارق على مال إنسان ليسرقه .

فإن أضيف إليه صار للسبب حكم العلة، وذلك مثل: قود الدابة وسوقها، وهو سبب لما تلف بها لكن في معنى العلة، فأما اليمين بالله تعالى فسمي سببا للكفارة مجازا، وكذلك تعليق الطلاق والعناق بالشرط ؛ لأن أدنى درجات السبب أن يكون طريقا، واليمين تعقد للبر، وذلك قط لا يكون طريقا للكفارة ولا للجزاء، لكنه يحتمل أن يؤول إليه، فسمي سببا مجازا، وهذا عندنا، والشافعي - رحمه الله - جعله سببا في معنى العلة، وعندنا: لهذا المجاز شبهة الحقيقة حكما، خلافا لزفر - رحمه الله -.

ويتبين ذلك في مسألة التنجيز هل يبطل التعليق؟ فعندنا: يبطله لأنّ اليمين شرعت للبر، فلم يكن بد من أن يصير البر مضمونا بالجزاء، وإذا صار البر مضمونا بالجزاء صار لما ضمن به البر للحال شبهة الوجوب، كالمغصوب مضمون بقيمته، فيكون للغصب حال قيام العين شبهة إيجاب القيمة، وإذا كان كذلك لم تبق الشبهة إلا في محله، كالحقيقة لا تستغني عن المحل، فإذا فات المحل بطل، بخلاف تعليق الطلاق بالملك فإنه يصح في مطلقه الثلاث - وإن عدم المحل -، لأن ذلك الشرط في حكم العلل، فصار معارضا لهذه الشبهة السابقة عليه.

قوله : { وأما للسبب الحقيقي } إلى آخره ، السَّبَبُ في اللُّغَةِ :

— يطلق ويُراد به الطَّرِيقُ إلى الشَّيْءِ ، قال الله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا . فَاتَّبَعَ سَبَبًا ﴾ <sup>(١)</sup> أي طريقاً

— ويُذكر ويُراد به الباب ، قال الله تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ . أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ ﴾ <sup>(٢)</sup> أي أبوابها ، ومنه قولُ زهير <sup>(٣)</sup> :

وَمِنْ حَابِ أَسْبَابِ الْمَنَايَا يَنْلُتُهُ

ولو نَالَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلْمٍ <sup>(٤)</sup>

أَرَادَ بِالْأَوَّلِ : الطَّرِيقَ ، كالأُمَراضِ والحوادثِ الموجِبَةِ للمَوْتِ ، وبالثَّانِي : الأبواب .

( ١ ) الآية ( ٨٤ . ٨٥ ) من سورة الكهف

( ٢ ) الآية ( ٣٦ . ٣٧ ) من سورة غافر

( ٣ ) هو زهير بن أبي سُلمى ، واسمُ أبي سُلمى ربيعةُ بن رباح بن قرّة بن الحارث بن مازن بن ثعلبة شاعرٌ جاهليٌّ ، توفي قبل مبعثِ النبي ﷺ بسنة ، كان عريقاً في الشعر ، فكان أبوه شاعراً وجماله وأخته وابناه كعبٌ وُجَيْرٌ وحفيده عقبة بن كعب ، وقد اتَّفَقَ الرِّوَاةُ على أَنَّ زُهَيْراً أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الْمُقَدِّمِينَ عَلَى سَائِرِ الشُّعْرَاءِ وَهُمْ : امرئ القيس والنابغة وزهير ، وقد انقطعَ لمدح هَرَمِ بن سِنَان ، وكان قد مدحه مع الحارث بن عوف في معلقته المشهورة لما تحملاً ديةَ القتلى في حرب "داحس والغبراء" التي مطلعها :

أَيْنَ أُمُّ أَوْفَى دَمَنَةً لَمْ تَكَلِّمْ      بِحَوْمَانَةِ الدَّرَاجِ فَاَلْمُثَلِّمِ

وكان يتألّه ويتعفّفُ في شعره ، ويدلّ شعره على أَنّه كان يؤمن بالبعث

أنظر — ترجمته في : الشعر والشُعراء ، لابن قتيبة ، ١/١٣٧-١٥٤ (٢) ، الأغاني ،

للأصفهاني ، ١٠/٣٧٥٢ — ٣٧٨٠ ، خزانة الأدب ، للبغدادى ، ٢/٣٣٢-٣٤٧

( ٤ ) في ضمن أبيات "معلقته" المشهورة ، أنظر : شرح ديوان زهير ، ص ٣٠



— ويُذكر ويُراد به الحبل ، قال الله تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ﴾ <sup>(١)</sup> يعني بحبلٍ من سقْفِ البيت ، والكلُّ يرجعُ إلى معنى واحدٍ وهو : طريقُ الوصولِ إلى الشئ <sup>(٢)</sup> وفي الشريعة <sup>(٣)</sup>

عبارةٌ عما هو طريقُ للوصولِ إلى الحكمِ المطلوبِ من غير أن يكون الوصولُ به ولكنه طريقٌ إليه <sup>(٤)</sup> ، كطريق مكة مثلاً ، فإنَّ الوصولَ إليها يكون بمشي المشي في ذلك الطريق <sup>(٥)</sup> لا بالطريق ، وكذلك الحبلُ فإنَّه طريقٌ للوصولِ إلى قعرِ البئر ، ولكن حصول الماءِ باستقاء النَّازحِ لا بالحبلِ .

( ١ ) الآية ( ١٥ ) من سورة الحج

( ٢ ) أنظر ذلك في : تهذيب اللغة ، ٣١٤/١٢ ، الصَّحاح ، ١٤٥/١ ، لسان العرب ، ٤٥٨/١ ، المصباح المنير ، ص ٢٦٢ . وقد سبقت الإشارةُ إلى تعريفه في اللغة ص ( ٣٤٨ ) .

( ٣ ) أنظر هـ ( ٢ ) ص ( ٢٢٧ ) من هذا الكتاب

( ٤ ) وعرفه المتكلمون بأنه عبارةٌ : عما يحصل الحكمُ عنده لا به ، وعرفه الآمدي بأنه : كلَّ وصفٍ ظاهرٍ منضبطٍ دلَّ الدليلُ السَّمعيُّ على كونه معرِّفاً لحكمٍ شرعيٍّ ، وقيل : هو ما يلزم من وجوِّه الوجود ومن عَدَمِهِ العَدَمُ لذاته ، وقيل : هو الموجبُ لا لذاته ولكن بجعلِ الشرعِ إياه موجباً ، وقيل : هو الموجبُ لذاته ، وقسمه ابن الحاجب إلى قسمين

— وقتي ، كزوالِ الشمسِ بالنسبةِ لوجوبِ الصَّلَاةِ

— ومعنوي ، كالإسكارِ بالنسبةِ للتَّحريمِ ، وكأسبابِ الضَّمانِ والمَلِكِ والعقوباتِ

وقد سبق أن ذكر السَّبَبَ وتعريفه في الاصطلاح في فصلِ بيانِ أسبابِ الشرائعِ ص ( ٧٣٩ ) من هذا الكتاب . وانظر أيضاً : أصول البزدوي ، ١٧١/٤ ، أصول السرخسي ، ٣٠١/٢ ، المغني ، ص ٣٣٧ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٤١١/٢ ، المستصفي ، ٩٤/١ ، الإحكام ، للآمدي ، ٩٨/١ ، شرح تنقيح الفصول ، للقرافي ، ص ٨١ ، العضد على ابن الحاجب ، ٧/٢ ، شرح مختصر الرُّوضة ، للطوفي ، ٤٢٥-٤٢٦ ، جمع الجوامع ، لابن السبكي ، ٩٤/١ ، البحر المحيط ، للزركشي ، ٣٠٦/١ ، شرح الكوكب المنير ، ٤٤٥/١ ، السَّبَبُ عند الأصوليين ، د. عبد العزيز الربيعة ، ص ١٦٥ وما بعدها .

( ٥ ) في ( ج ) : - يكونُ المشي في ذلك الطريق

## ثم هو يتنوع إلى أنواع أربعة<sup>(١)</sup> :

(١) لم يرتض الشيخ عبدالعزيز البخاري — رحمه الله — هذه القسمة، فقال في "شرحه على أصول البزدوي" وهو أصل هذا الكتاب: {الشيخ — رحمه الله — جعل السبب المجازي قسماً، والسبب الذي له شبهة العلة قسماً، وذلك يقتضي أن يكون هذا القسم غير ذلك القسم، وليس كذلك؛ إذ السبب الذي له شبهة العلة غير السبب المجازي — على ما ذكره الشيخ في آخر الباب — فكانت الأقسام ثلاثة في الحقيقة، فلا يستقيم تقسيمها على الأربعة إلا باعتبار الجهة، بأن يجعل أحد الأقسام قسمين بالجهتين، وقد بينا في أول الكتاب أن التقسيم باعتبار الجهة مهجور في مثل هذه المواضع؛ لأن هذه التقاسيم باعتبار التعلد في الخارج، والشئ الواحد لا يتعد في الخارج بتعلد الجهات، ولو اعتبرت الجهات — فيما نحن فيه — وانقسم باعتبارها، لم تنحصر الأقسام على الأربعة بل تزيد عليها بأن يجعل القسم الرابع باعتبار كونه سبباً قسماً، وباعتبار معنى العلة قسماً، وأن يجعل السبب الحقيقي باعتبار كونه طريقاً قسماً، وباعتبار عدم إضافة الوجوب إليه قسماً، وهلم جرا، فبين أن الأقسام في الحقيقة ليست إلا ثلاثة، سبب حقيقي كدلالة السارق، وسبب في معنى العلة كقود الدابة، وسبب مجازي له شبهة العلة كالطلاق للمعلق، ولهذا لم يذكر القاضي الإمام أبو زيد في "التقويم" القسم الذي فيه شبهة العلة، وذكر مكانه السبب الذي هو علة — وهو الموجب للحكم بنفسه في الزمان الثاني — كالتصاب قبل الحول {كشف الأسرار، ١٧٥/٤. أما الإمام علاء الدين السمرقندي فإنه يرى أن تقسيم السبب إنما يجوز عند من يرى جواز تخصيص العلة، واستقام ذلك على منهج القاضي الإمام الدبوسي؛ لأنه ممن يقول بذلك. ميزان الأصول، ص ٦١٣.

أما المتكلمون فقد قسموا السبب إلى أربعة أقسام أيضاً، ولكنها مختلفة عن تقسيم الحنفية، وهي:

- ١ — ما يقابلُ المباشرة، كحفر البئر مع التردية، فالملقي مباشر والحافر متسبب
- ٢ — علة العلة، كالرمي يُسمى سبباً للقتل؛ لأن الرمي علة الإصابة، والإصابة علة زهوق الروح، فالرمي هو علة العلة، وقد سمّوه "سبباً"
- ٣ — العلة بدون شرطها، كالتصاب بدون الحول يُسمى "سبباً لوجوب الزكاة"
- ٤ — العلة الشرعية الكاملة، وهي المجموع المركب من مقتضي والشرط وانتفاء المانع ووجود الأهل والمحل.

وهناك تقسيمات أخرى للسبب بحسب الإضافة والاعتبار، أنظر ذلك مفصلاً في :

التقويم (٢٠٨ - أ)، أصول البزدوي، ١٧٤/٤، أصول السرخسي، ٣٠٤/٢، الميزان،

- - -

ص ٦١١-٦١٣، المغني، ص ٣٣٨-٣٣٩، المستصفى، ٩٤/١،

[ ١ ] سببٌ صورةٌ ومعنى ، وهو السَّببُ الحقيقيُّ

[ ٢ ] وسببٌ هو في معنى العلة

[ ٣ ] وسببٌ فيه شبهةُ العلة

[ ٤ ] وسببٌ يُسمَّى سبباً مجازاً

أما السَّببُ الحقيقيُّ

{ فما يكون طريقاً إلى الحكم من غير أن يضاف إليه وجوبٌ ولا وجودٌ } إلى آخره

قوله : { فما يكون طريقاً } جنسٌ يدخلُ تحته السَّببُ والعلةُ والشرطُ ؛ لأنَّ العلةَ لما كانت موجبةً للحكم كانت طريقاً لثبوته ، وكذلك الشرطُ ؛ لأنه لما توقَّفَ الحكمُ إلى وجوده كان وجوده طريقاً لثبوتِ الحكم ، فبقوله : { من غير أن يضاف إليه وجوبٌ } وقعَ الاحترازُ عن العلة ، وبقوله : { ولا وجود } وقعَ الاحترازُ عن العلةِ والشرط ، فإنَّ الحكمَ يُضاف إلى العلةِ وجوداً بها ، وإلى الشرطِ وجوداً عنده

فإن قلت : لما وقعَ الاحترازُ عن العلةِ بقوله : { من غير أن يضاف إليه وجوب ولا وجود } ما وجهُ قوله : { لا يعقل فيه معاني العلل } ؟ فكان هذا يقعُ مستدركاً !

= = شرح مختصر الروضة ، للطوفي ٤٢٥/١ التلويح على التوضيح ، ١٣٧/٢ ،  
البحر المحيط ، للزركشي ٣٠٧/١ ، شرح الكوكب المنير ، ٤٤٨/١-٤٤٩ ، السَّبب عند  
الأصوليين ، د. عبدالعزيز الربيع ، ٤١٣-٢٧٩/١

قلت : العِلَلُ تنوّعُ إلى أنواعٍ - على ما يجيئ<sup>(١)</sup> - ، فإنَّ بعضها يُثَبَّتُ الحُكْمَ بطريقِ المقارنة - وهي العِلَّةُ الحقيقيَّةُ - ، وبعضُها يُثَبَّتُ (الحُكْمَ)<sup>(٢)</sup> على طريقِ التراخي كالبيع بشرطِ الخيار ، وبعضُها قائمٌ مقامَ غيره كالسفرِ مقامَ المشقة ، وبعضُها ذاتٌ وصفين ، ولكلٍّ (واحدٍ)<sup>(٣)</sup> منهما على الانفردِ شبهةُ العِلَّةِ ، وغير ذلك ، وكلُّ منها لا يخرجُ عن معنى العِلَّةِ ، وإنَّ كانت تتفاوتُ اسماً وحكماً ومعنىً

ولأنَّ فيه احترازاً عن السَّبَبِ الذي له شبهةُ العِلَّةِ ، وعن السَّبَبِ الذي هو في معنى العِلَّةِ - وهما من أنواعِ السَّبَبِ - ولكنهما ليسا بسببٍ [١٤٧/ج-] حقيقيٍّ ، وهو [١٢٦/د] بهذا التعريفِ يعرفُ السَّبَبَ الحقيقيَّ ، فيجبُ عليه الاحترازُ عما فيه شائبةُ العِلَّةِ ، فلو لم يصرَّحْ بهذا لتوهَّم بأنَّ الاحترازَ بما قبله عن العِلَّةِ الحقيقيَّةِ (لاغيرِ ، والواجبُ عليه أنْ يحترزَ في ذِكْرِ حدِّ السَّبَبِ الحقيقيِّ عن العِلَّةِ الحقيقيَّةِ)<sup>(٤)</sup> وعن شَيْءٍ فيه شائبةُ العِلَّةِ ، وليس ذلك إلا بتصرُّيحٍ هذا

قوله: {لا تضلف إلى السبب} جملةٌ فعليةٌ وقعت صفةً للتكررة ، [١٩٤/ب] وهي: {علة} أي علةٌ غير مضافةٍ إلى السَّبَبِ ، وإنما صارَ هكذا؛ لأنَّ صاحبَ العِلَّةِ - وهو السَّارِقُ - لما تخلَّلَ بين السَّبَبِ والحكمِ قد<sup>(٥)</sup> قطعَ

(١) ص (١٥٣٥)

(٢) ساقطة من (ب) و (د)

(٣) ساقطة من (ج)

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج)

(٥) هي هكذا في جميع النسخ ، والأوّل حذف كلمة (قد)

إضافة الحكم - وهو ضمان المال أو قطع اليد - إلى (صاحب)<sup>(١)</sup> السبب فلم يجب الحكم على صاحب السبب - وهو الدال - ومثله: رجل قال لآخر: تزوج هذه المرأة فإنها حرة، فتزوجها، ثم ظهر أنها أمة، وقد استولدها، لم يرجع على الدال بقيمة الولد؛ لما قلنا: إن إخباره سبب للوصول إلى المقصود، بخلاف ما إذا زوجها على هذا الشرط؛ لأنه صار صاحب علة<sup>(٢)</sup>.

ولا يلزم على هذا دلالة المحرم على الصيد أنه يوجب الضمان على الدال - وإن كان سبباً - ؛ لأن الدلالة في إزالة أمن الصيد مباشرة ،

(١) ساقطة من (ب) و (د)

(٢) ومثل بعض الحنفية لهذا النوع من الأسباب بما يلي

دلالة الرجل في دار الإسلام قوماً من المسلمين على حصن في دار الحرب، فأصابوه، لم يكن الدال شريكاً، وكذا من دفع إلى صبي سكيناً ليمسكه، فوجأ الصبي به نفسه، لم يضمن الدافع؛ لأنه سبب محض، وكذا من حمل صبياً أو غصبه فجاء شخص آخر فقتله، لم يضمن؛ لأنه اعترض على سببه علة أضيف الحكم إليها، فقطع الحكم عن السبب من كل وجه، وكذا من حل قيد العبد فأبقى العبد، أو فتح باب الاصطبل فندت الدابة، أو باب القفص فطار الطير، لم يضمن؛ لأنه تخلل بين السبب وبين الحكم فعل فاعل مختار، فلم تكن العلة مضافة إلى السبب.

بينما يرى الفريق الآخر من الحنفية أن مثل هذه الأمثلة إنما هي من قبيل الشرط الذي له حكم السبب، والمصنف والشارح - رحمهما الله - ممن يريان ذلك ، وسيأتي ذكر ذلك والتبيل في فصل الشرط ، في النوع الثالث منه ص (١٥٧٦) من هذا الكتاب.

أنظر : التقويم ( ٢٠٩ - أ - ب ) ، أصول البزدوي مع الكشف ، ١٧٧/٤ - ١٨٣ ، أصول السرخسي ٣٠٦/٢ - ٣١٠ ، أصول اللامشي ، ص ١٩٤ ، المغني ، ص ٣٣٧ - ٣٣٨ ، كشف الأسرار شرح المنار للنسفي ، ٤١١/٢ - ٤١٥ ، التوضيح ١٣٧/٢ - ١٣٨ ، التقرير والتحرير ، ٢٠٣/٣ ، السبب عند الأصوليين ، ٢٨٢/١ - ٢٩٠

لأنه التزم بالإحرام أن لا يوجد منه شيء فيه إزالة أمن الصيد ، وفي الدلالة إزالته ، ألا ترى أن الصيد لا يبقى آمناً عن المدلول إذا صححت الدلالة ، غير أنها بعرض الانتقاض ، فلم يجب الضمان بنفس الدلالة حتى يستقر ، وذلك بأن يتصل بها القتل ، فكان هذا كدلالة المودع على الوديعة ؛ لأنها مباشرة جنائية على ما التزمه من الحفظ بالتضييع [١٦٥/أ] فصار ضامناً بالمباشرة لا بالتسبب.

وأما السبب الذي هو في معنى العلة<sup>(١)</sup>

فنحو: قود الدابة وسوقها، فإنه طريق الوصول إلى الإتلاف، غير موضوع له ليكون علة، ولكن هو في معنى العلة، من حيث إن الإتلاف مضاف إليه، يقال: أتلفه بقود الدابة أو سوقها، فإن الدابة تجري على وفق طبع السائق والقائد، فصار كأن فعل السير وجد ممن لا اختيار له.

وكذلك إذا أشرع جناحاً في الطريق ، أو وضع حجراً ، أو ترك هدم الحائط المائل بعد التقدم إليه ، فهذا كله سبب في معنى العلة<sup>(٢)</sup>.

(١) هذا هو النوع الثاني من أنواع السبب

(٢) أنظر : أصول البيهقي مع الكشف ، ١٧٦/٤ ، أصول السرخسي ، ٣١١/٢ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٤١٥-٤١٦ ، التوضيح ، ١٣٧/٢ ، التقرير والتحجير ، ٢٠٢/٣ ، السبب عند الأصوليين ، ٢٩٠-٢٩٦

أما القاضي الإمام أبو زيد - رحمه الله - فقد جعل هذا النوع من السبب علة العلة، وجعل له حكم العلة من كل وجه، وقد تقدم ذكر وجه ذلك هـ (١) ص (١٥٠٩).  
أنظر أيضاً : التقويم ( ٢١١ - ب )

وَأَمَّا السَّبَبُ الَّذِي لَهُ شَبْهَةُ الْعَلَّةِ<sup>(١)</sup>

كحفرِ البئرِ في الطريق ، فإنه سببُ القتلِ من حيثُ إيجادُ شرطِ الوقوع - وهو زوالُ المُسَكَّةِ<sup>(٢)</sup> - ، وليس بعلةٍ في الحقيقة ، والسببُ المطلقُ مشيئه في ذلك الموضع ، وأما الحفرُ فهو إيجادُ شرطِ الوقوع ، ولكن له شبهة العلة من حيث إنَّ الحكمَ يضافُ إليه وجوداً عنده لا ثبوتاً به ، ولهذا لم يكن موجباً للكفارة ولا حرماناً (الميراث)<sup>(٣)</sup> ، فإنَّ ذلك جزاءُ الفعل ، وفِعْلُهُ غيرُ متّصلٍ بالمقتول ، إلاَّ أَنَّهُ يجبُ ضمانُ الديةِ عليه ؛ لأنَّ ذلك بدلُ المُتْلَفِ لا جزاءُ الفعل<sup>(٤)</sup> ، وقد حصلَ التَّلَفُ مضافاً إلى حفره وجوداً عنده ، فإذا كان ذلك تعدّياً منه وجبَ الضَّمانُ عليه بمقابلةِ المُتْلَفِ<sup>(٥)</sup> .

وَأَمَّا السَّبَبُ الَّذِي يُسَمَّى مجازاً<sup>(٦)</sup>

فنجو: اليمينُ بالله تعالى يُسَمَّى سبباً للكفارة مجازاً باعتبار الصّورة ، وهو ليس بسببٍ معنًى ، فإنَّ أدنى درجاتِ السَّبَبِ أن يكون طريقاً للوصولِ إلى المقصود ، وكفارةُ اليمينِ إنما تجبُ بعد الحنث ، واليمينُ مانعةٌ عن الحنثِ

( ١ ) وهو التَّوَعُّ التَّالِثُ

( ٢ ) سيأتي بعد قليل تفسيره لها ، قال : وهو ما يُمسك به ، أي أنَّ الأرضَ قبلَ الحفرِ كانت تُمسِكُ الأشياءَ فتحولُ دون وقوعها ، فلما حصلَ الحفرُ زالت تلك المُسَكَّةُ .  
أنظر ص ( ١٥٦٩ ) من هذا الكتاب .

( ٣ ) ساقطة من ( ب )

( ٤ ) في ( ج ) وردت العبارة هكذا : ( لا جزاءُ الفعلِ وفعله ، وقد حصل التلّف ) . بزيادة كلمة ( وفعله ) .

( ٥ ) أنظر : أصول البيزدوي ، ١٨٦/٤ ، أصول السرخسي ، ٣١٢/٢ ، كشف الأسرار شرح المنار للنسفي ٤٢٢/٢ ، السَّبَبُ عند الأصوليين ، ٣٠٢/١

( ٦ ) أي الذي يُسَمَّى سبباً مجازاً ، حنّفه لدلالة الحال عليه ، وهو التَّوَعُّ الرَّابِعُ من أنواع السَّبَبِ .

موجبةً لصدّه - وهو البرّ - ، فعرفنا أنّه ليس بسببٍ للكفارة (معنى قبل الخنث، ولكن يُسمّى سبباً مجازاً ؛ لأنّه طريقٌ للوصولِ إلى وجوب الكفارة) <sup>(١)</sup> بعد زوالِ المانع - وهو البرّ -

قوله: {لأن أدنى درجات السبب أن يكون طريقاً} أي لذلك الشئ الذي صار سبباً له، وإنما جعلَ مجردَ كونه طريقاً أدنى درجاته؛ لأنّ اسمَ السببِ يُطلق على العلةِ الحقيقية وعلى سائرِ وجوه العلة، فيقال: قوله: أنت طالق، سببٌ لوقوع الطلاق ، والشراء سببٌ للملك، والهبة والصدقة سببان للملك، وكذلك الأوقات في حقّ الصّلاة، والنّصاب في حقّ الزكاة - على ما ذكرنا في بيان أسباب الشرائع <sup>(٢)</sup> -.

وفي هذه الصّور إرتقى معنى السببية من مجردِ الطريقِ إلى معنى الإيجاب والإثبات، تارةً على وجهِ المقارنة، وتارةً على وجهِ التراخي، فكان مجردَ كونه طريقاً للوصولِ إلى المقصودِ أدنى درجاتِ السببِ الذي يُطلق عليه <sup>(٣)</sup> اسمُ السبب - وإن كان علةً -، وإلاّ فكونه طريقاً للوصولِ إلى الحكم (هو حدّ السبب الحقيقي - على ما مرّ -، وحدّ حقيقة الشئ لا يكون أدنى درجات <sup>(٤)</sup> ذلك الشئ، ولكن بالنسبة إلى ما ينطلقُ عليه اسم السبب، وهو في الحقيقة علة ، كان مجردَ كونه طريقاً للوصولِ إلى الحكم) <sup>(٥)</sup> أدنى درجاتِ

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ )

( ٢ ) ص ( ٩٢٢ وما بعدها ) من هذا الكتاب

( ٣ ) في ( ب ) : بدل كلمة ( عليه ) ( علة )

( ٤ ) في ( ب ) و ( د ) : لا يكون أدنى من درجات

( ٥ ) ما بين القوسين ( ) هكذا ساقط من ( ج )



السَّبَب<sup>(١)</sup>.

قوله: { لا يكون طريقاً للكفارة } أي في اليمينِ بالله تعالى ،  
 { ولا للجزاء } أي في اليمينِ بالطلاقِ والعِتاقِ بالتعليلِ  
 قوله: { لكنه يحتمل أن يؤول إليه } أي لكنَّ اليمين ، فذكره  
 بتأويلِ الخلف<sup>(٢)</sup> ، يحتملُ أن يرجعَ إلى أن يكون سبباً لإيجابِ الكفارةِ  
 في اليمينِ بالله تعالى ، أو لإيجابِ الجزاءِ - وهو الطلاقُ والعِتاقُ - بعد  
 فسْخِ اليمينِ بالحِنْثِ ، فسُمِّي سببُ الكفارةِ<sup>(٣)</sup> ، أو سببُ الطلاقِ  
 والعِتاقِ باعتبارِ ما يؤولُ إليه ، وتسميةُ الشَّيْءِ باعتبارِ ما يؤولُ إليه طريقُ  
 من طرقِ المجاز ، كما في قوله تعالى ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾<sup>(٤)</sup>  
 والعَصْرُ إنما يتحققُ في العِنْبِ لا في الخمرِ ، ولكن سَمِيَ العِنْبَ خَمْرًا ؛  
 لأنَّ أمره قد يؤولُ [١٩٥/ب] إليه ، فسَمِيَ العِنْبَ باسمِ ما يؤولُ  
 إليه.

(١) أنظر : التقويم ( ٢٠٨ - أ ) ، أصول البزدوي ، ١٨٣/٤ ، أصول السرخسي ،  
 ٣٠٤/٢ ، المغني ، ص ٣٣٩-٣٤٠ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٤١٩/٢ ،  
 التوضيح ، ١٣٨/٢ ، التقرير والتحبير ، ٢٠٤/٣-٢٠٥ ، السَّبَب عند الأصوليين ،  
 ٢٩٦/١

(٢) في (ب) و (ج) و (د) : الخلف

(٣) في (أ) و (ب) و (د) العبارة وردت هكذا : فسَمِيَ بابَ اليمينِ سببَ  
 الكفارة ، ولعلَّ الصَّواب ما هو الثابت في النسخة (ج)

(٤) الآية ( ٣٦ ) من سورة يوسف

وإنما قلنا : إنّ التعليقَ ليس بسببٍ للطلاق والعِتاق

[ أ ] لأنَّ المعلقَ بالتعليقِ يمنعُ نفسه من الشئِ الذي يقعُ الطلاقُ والعِتاقُ عندَ وجودِهِ، والشئُ الذي هو مانعٌ عن ثبوتِ الحكمِ كيف يكون طريقاً وسبباً لثبوتِ ذلكِ الحكمِ ؟ والشئُ لا يوضعُ لصدّه حقيقةً ! ولما لم يكنِ التعليقُ عندنا سبباً، قلنا بصحةِ التعليقِ بالملك، وإن لم يكن الملكُ موجوداً في الحال لأنَّ المتعلقَ ليس بطلاق، ولا هو [ ١٤٨/ج- ] سببٌ للطلاق حقيقةً، ولكن يصير سبباً - أي علةً - عند وجودِ هذا الشرط.

[ ب ] ولأنَّ [ ١٢٧/د ] السببيةَ شرعاً إنما تُعرفُ بالاتّصالِ في المحلِّ، فأجمعنا على أنَّه لم يتصلْ بالمحلِّ، والتعليقُ يمنعُ الوصولَ إلى المحلِّ، فلا يكونُ التعليقُ سبباً، كبيعِ الحرِّ؛ لعدمِ الاتّصالِ بالمحلِّ، إلّا أنَّ في التعليقِ - لما لغا السببيةَ - ظهرَ تصرفٌ آخرٌ، وهو انعقاده يميناً ؛ لأنَّه عقدٌ مشروعٌ لمقصود، وفي ذلك المقصودُ التصرفُ صادفَ محله - وهو الذمة - ، بخلافِ بيعِ الحرِّ فإنَّه لا ينعقدُ أصلاً

يوضحه : أنَّ اليمينَ لا تبقى بعد الحنث ، بل تُنفسخ ، فلا تكون سبباً للكفارة ولا للجزاء ؛ لأنَّ العقدَ لا يكون سبباً للحكم الذي يثبتُ بعد<sup>(١)</sup> فسخه ، وهذا لأنَّ التعليقَ مع الجزاءِ يتضادان ؛ لأنَّه مادامَ التعليقُ باقياً لا يوجدُ جزاؤه ولما وُجد الجزاءُ بوجودِ الشرطِ ، لم [ ١٦٦/أ ] يبقَ التعليقُ ؛ لأنَّه لم يبقَ إلّا قوله : أنت طالق، أو أنت حرٌّ، وأنه ليس بتعليق.

فعلّم بهذا أنَّ الجزاءَ إنما يثبتُ عند انفساخِ التعليقِ وارتفاعه، وكذلك اليمينُ بالله تعالى ، والحكمُ أبداً إنما يثبتُ عند ثبوتِ العلةِ وتقرُّرها ، لا عند

( ١ ) في ( ج ) : الذي يثبتُ به فسخه

انفساخها واضمحلالها، فلا تكون اليمين بالله تعالى سبباً للكفارة، ولا التعليق سبباً للجزاء، فلذلك لم يجز التكفير بعد اليمين قبل الحنث لا بالمال ولا بالصوم، ويصح تعليق الطلاق بالملك بناءً على هذا عندنا<sup>(١)</sup>.

قوله: { الشافعي - رحمه الله - جعله سبباً في معنى العلة } قيده به ؛ لئلا يُظنَّ به السبب الحقيقي ، وأنه لا يضاف إليه الحكم لا وجوباً ولا وجوداً - على ما مرّ - ، فلما جعله الشافعي - رحمه الله - في معنى العلة جوّز التكفير بالمال قبل الحنث، ولم يجوز تعليق الطلاق والعتاق بالملك - على ما مرّ ذكره في مسألة التعليق<sup>(٢)</sup> -

قوله: { وعندنا لهذا المجاز شبهة الحقيقة } أي للتعليق الذي سُمّي سبباً مجازاً شبهة حقيقة ( السببية ، والمراد من السبب العلة ، أي شبهة حقيقة العلة )<sup>(٣)</sup> خلافاً لزفر<sup>(٤)</sup> - رحمه الله -

فالحاصل، (أنّ مذهبنا)<sup>(٥)</sup> مذهب وسط بين المذهبين، فإنّ عند الشافعي - رحمه الله -: للتعليق حكم حقيقة العلة، (إلاّ أنّه تأخّر حكمها للشرط كما في البيع بشرط الخيار، وعند زفر - رحمه الله - في مقابلته : ليس

( ١ ) أنظر : التقويم ( ٢٠٨ - ب ) ، أصول السرخسي ، ٣٠٥/٢ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ١٨٤/٤ ، التوضيح ، ١٣٨/٢ . وقد سبق بيان ذلك مفصلاً في مباحث

التعليق بالشرط ص ( ٥٧٧ ) من هذا الكتاب

( ٢ ) ص ( ٥٨٢ - ٥٨٣ ) من هذا الكتاب

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( ج )

( ٤ ) سبقت ترجمته ص ( ٦٩٠ ) من هذا الكتاب

( ٥ ) ساقطة من ( ج ) ، وفي ( أ ) : فالحاصل أنّ مذهبنا مذهباً وسطاً

للتعليقِ حكمُ حقيقةِ العلةِ<sup>(١)</sup> ولا شبهةُ الحقيقةِ ، وعندنا : ليس له حكمُ الحقيقةِ ولكن له حكمُ شبهةِ حقيقةِ العلةِ .

فظهرت ثمراتُ المذاهبِ بحَيالها، وقد ذكرتُ ثمرةَ مذهبِ الشافعي - رحمه الله - وأما عند زُفر - رحمه الله - : فلما لم يكن له حكمُ حقيقةِ العلةِ ولا شبهتها، لم يحتجَ في بقاءه ولا في ابتدائه إلى المحلِّ، فيقول: حتى جَوَزنا ابتداءَ تعليقِ الطلاقِ بابتداءِ النكاحِ، مع أنَّ مِلْكَ المحلِّ حالةَ التعليقِ معدومٌ أصلاً، وأما اشتراطُ المحلِّ بالملكِ في سائرِ التعليقاتِ لا باعتبارِ أنَّ للتعليقِ شبهةُ العلةِ، بل اشترطَ ذلكَ ليرتجَحَ جانبُ الوجودِ على جانبِ العدمِ حالَ وجودِ الشرطِ بالاستصحاب<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ الأصلَ في كلِّ موجودٍ بقاءه ، ليفيدَ التعليقُ فائدتهُ ، وهي المنعُ عن الإقدامِ على وجودِ الشرطِ

وأما عندنا : فلما كان للتعليقِ شبهةُ حقيقةِ العلةِ ، شَرَطْنَا حِلَّ المحلِّ لبقاءِ تلكِ الشبهةِ ، فإنَّ حكمَ الشبهةِ أبداً يؤخذُ<sup>(٣)</sup> من حكمِ الحقيقةِ، فلما لم تستغنِ حقيقةُ العلةِ عن بقاءِ حِلِّ المحلِّ ، كذلك شبهةُ العلةِ لم تستغنِ عن بقاءِ حِلِّ المحلِّ، بل تفتقرُ إلى بقاءِ الحِلِّ في المحلِّ، فلما أزالَ ذلكَ الحِلَّ بإرسالِ الثلاثِ، لم يبقَ التعليقُ أصلاً؛ لأنَّ التعليقَ يمينٌ، فكما يشترطُ<sup>(٤)</sup> وجودُ المحلِّ لانعقادِ اليمينِ ابتداءً ، كذلك يشترطُ وجوده لبقائها أيضاً ، - لما عُرِفَ

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( ج )

( ٢ ) في ( ج ) : لا بالاستصحاب

( ٣ ) في ( أ ) : لم يؤخذ

( ٤ ) في ( ب ) وردت العبارة هكذا لأنَّ التعليقَ يمينٌ حكماً ، يشترطُ .....

في مسألة الكوز<sup>(١)</sup>، وهو معنى قوله: {ويتبين ذلك في مسألة التنجيز}.  
 فإن صورة التنجيز المختلف فيها: ما إذا قال لامرأته: إن دخلت الدار فأنت طالق، ثم قال لها قبل دخول الدار: أنت طالق ثلاثاً، ثم تزوجت هي غيره، ودخل هو بها، ثم تزوجت الأول، فدخلت الدار، لا يقع شيء عندنا وعند زفر - رحمه الله - يقع الطلاق. وأما إذا لم يكن التنجيز ثلاثاً، لا يبطل التعليق بالاتفاق - وإن كان الطلاق بائناً -؛ لأن زوال الملك بعد اليمين لا يبطلها، لبقاء المحل، وإنما يبطلها زوال المحل<sup>(٢)</sup> لأن الجزاء طلقاً هذا الملك، وقد انتهت الطلقات، فلا تبقى [١٩٦/ب] اليمين لانعدام المحل<sup>(٣)</sup> قوله: {لأن اليمين شرعت للبر} إلى آخره<sup>(٤)</sup>، بيان هذا: أن الكواين الآتية من الجائزات مترددة في حق المتصرف بين أن يفعل هذا أو لا يفعل، أو بين أن يفعل هذا (أو أن يفعل هذا)<sup>(٥)</sup>، وقصد أن يفعل أحد هذين على طريق التعيين، ولكن لم يستوثق على نفسه بعد، بأن يمضي على

(١) وهي: ما لو حلف ليشرب ماء هذا الكوز، ولا ماء فيه، ولم يسبق لها ذكر في كلامه - رحمه الله - ولكن الخلاف فيها مشهور بين أئمة الحنفية، وقد مر ذكرها في

الهامش رقم (٤) ص (٧٨٤)

(٢) في (أ) و (ب) و (ج): زوال المحل.

(٣) ويقول زفر قال الشافعي - رحمه الله - . أنظر ص (٦٠٣) من هذا الكتاب وانظر أيضاً: الفوائد، لحمد الدين الضرير (١٢٦ - ب) (١٢٧ - أ)، كشف

الأسرار، للبخاري ١٨٤/٤، الفرة المنيفة، للغزوي، ص ١٦٢-١٦٤

(٤) شرع هنا - رحمه الله - في الاستدلال لما ذكره آنفاً من مذهبهم، وهو أن التعليقات أسباب لها شبهة الحقيقة بالعلّة، ويشترط لصحتها أن يكون المحل فيها صالحاً

لأن ثبت لهذه الأسباب أحكامها، وأطال - رحمه الله - في الاستدلال لذلك

(٥) ساقطة من (أ)

ما قصد أو لا يمضي ، وإن كان ترجّح جانب المضيّ عنده باعتبار قصده ، ولما لم يتقرّر الاسيئاقُ به أكّده باليمين - التي هي عبارة عن القوة - ليتقوّى بها على تنفيذ قصده

وكذلك في جانب العدم بأن أدخل في التعليق حرف الشرط في المُنْبَت<sup>(١)</sup> فإن حرف الشرط إذا دخل في الإثبات بالتعليق<sup>(٢)</sup>، كان المقصود - وهو البرّ - النفي، كما في قوله: إن دخلت الدار فأنت طالق، فإن مقصود الزوج من هذا التعليق عدم الدخول، وإذا دخل حرف الشرط في النفي كان المقصود منه الإثبات، كما في قوله: إن لم تدخل الدار اليوم فأنت طالق، فإن المقصود منه وجود الدخول - وهو البرّ - .

فلما كانت شرعية اليمين لتحصيل البرّ على وجه التأكيد، وذلك إما في المنع كما في قوله: إن دخلت الدار فأنت طالق، أو في الحمل كما في قوله: إن لم تدخل الدار فأنت طالق، إزداد التأكيد بأن يكون البرّ مضموناً بالجزاء ، (على)<sup>(٣)</sup> معنى: أنه يلزم الجزاء عند ترك البرّ، وقبل ترك البرّ كان له شبهة لزوم الجزاء، ليكون البرّ واجب الرعاية، فيتحقّق معنى اليمين، وهو القوة [١٤٩/ج] المانعة عن [١٦٧/أ] الفعل، أو القوة الحاملة على الفعل، فكان لزوم الجزاء عند فوات البرّ مانعاً له عن تفويت البرّ؛ وذلك لأن لزوم الجزاء - على تقدير تفويت البرّ - ضررٌ عليه، وخوف وقوع الضرر يحمله على تحقيق البرّ، وهذا لأن الضرر في اليمين بالله تعالى ظاهر؛ لأن

(١) في (ج) : بأن أدخل في التعليق حرف الشرط بالمسبب

(٢) في (أ) : في الإثبات والتعليق

(٣) ساقطة من (ج)

الجزاء فيه الكفارة ، ووجوب الكفارة للزجر نظراً إلى جانب العقوبة ، فكان ضرراً ، وكذلك في اليمين بالطلاق والعتاق ؛ لأن زوال الملك ضرر محض ، حتى لم يُشرع في حق الصبي لا بنفسه ولا بوليّه

فإذا كان البر مضموناً بالجزاء لهذا المعنى ، صار للجزاء قبل فوات البر شبهة الثبوت ، كالغصب مضمون بالقيمة ، بمعنى أنه يلزمه رد القيمة عند فوات رد المغصوب ، كان للقيمة حال قيام المغصوب [د/١٢٨] شبهة الثبوت ، والدليل على وجوب القيمة (حال قيام المغصوب) <sup>(١)</sup>

على الغاصب - وإن كان وجوبها بطريق الشبهة - مسائل ، منها :

[ أ ] أن إبراء المالك الغاصب عن الضمان يصح ، حتى لو هلك بعد ذلك لم يجب الضمان ، مع أن الإبراء عن العين <sup>(٢)</sup> لا يصح ؛ لأن الإبراء إنما يكون في حق الأوصاف الواجبة في الذمة ، والعين لا تجب في الذمة فلا يصح الإبراء (عنها) <sup>(٣)</sup> .

[ ب ] ومنها : أن الغاصب إذا أدى القيمة يتملك المغصوب من حين الغصب ، وإنما يتملكه بأداء القيمة ، (فلو لم يكن الغصب في الحال سبباً لوجوب القيمة) <sup>(٤)</sup> لما ملكه من وقت الغصب .

[ ج ] ومنها : أن الرهن يصح بالمغصوب ، مع أن الرهن لا يصح إلا بالدين القائم في الحال ، لا بالدين الذي يجب بعده .

[ د ] ومنها : أن الكفالة تصح بالمغصوب ، حتى إنه يلزم على الكفيل رد العين حال بقائها ، ودفع القيمة حال هلاكها . كذا ذكره في

( ١ ) ساقطة من ( أ ) و ( ج ) و ( د )

( ٢ ) في ( ج ) : مع العين

( ٣ ) ساقطة من ( ب ) ، وفي ( ج ) : عنه

( ٤ ) ما بين القوسين ساقط من ( ج )

"زاد الفقهاء" <sup>(١)</sup>، مع أنّ الكفالة بالمال لا تصحّ إلا بالدين الصحيح، ولهذا لا يصحّ ببدل الكتابة؛ لأنّه ليس بدين صحيح. [ هـ ] ومنها: أنّ ضمان الغصب يمنع وجوب الزكاة في ماله في مقدار المغصوب - وإن كان المغصوب قائماً -، كما في المديون <sup>(٢)</sup>. كذا نقل عن الإمام مولانا حميد الدين الضّير <sup>(٣)</sup> - رحمه الله - <sup>(٤)</sup>.

فهذه المسائل تصحّح قوله: {فيكون للغصب حال قيام العين شبهة يجاب القيمة} وإلى هذا أشار في "الهداية" فقال: {وقيل الموجب الأصلي في الغصب القيمة وردّ العين مخلص، ويظهر ذلك <sup>(٥)</sup> في بعض الأحكام} <sup>(٦)</sup>. وإذا ثبت أنّ الطلاق المعلق بالشرط له شبهة ثبوت الطلاق قبل وجود الشرط، وشبهة الطلاق لا تستغني عن محلّ صالح للطلاق، كحقيقة الطلاق لأنّ الشبهة دلالة الدليل مع تخلف المدلول، وقط لا يدلّ دليل على ثبوت المدلول في غير المحلّ، ألا ترى أنّه لا يمكن دلالة الدليل على ثبوت الطلاق في

( ١ ) هذا الكتاب لشيخ الإسلام بهاء الدين أبو المعالي محمد بن أحمد بن يوسف الأسبجاني المرغيناني (المتوفى في أواخر القرن السادس) وقد سبق التعريف به في القسم الدّراسي ص(١٢٠).

ولكن ذكر هذه المسألة أيضاً الإمام حميد الدين الضّير في كتابه "الفوائد"،

( ٢٤٦ - ب )

( ٢ ) في ( ج ) : كما في الديون

( ٣ ) سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص ( ٤٣ )

( ٤ ) قال - رحمه الله - في كتابه "الفوائد": { الغاصب إذا غصب شيئاً ، فعلى الغاصب شبهة وجوب القيمة حال قيام العين ، بدليل أنه إذا غصب جارية قيمتها ألف ، وللغاصب ألف ، لا تجب الزكاة على الغاصب } ( ٢٤٦ - ب )

( ٥ ) في ( أ ) : ونظير ذلك

( ٦ ) الهداية ، للمرغيناني ، ١٢/٤

وانظر أيضاً : خلاصة الفتاوى ، لطاهر بن عبد الرشيد البخاري ( ٣١٢ - ب )



البهيمة؛ لانعدام المحل، وإذا كان المحل شرطاً لبقاء شبهة الطلاق - وهو التعليق - لا يبقى التعليق عند انعدام المحل بإرسال الثلاث، وهو معنى قوله : { فإذا فات المحل بطل } أي فات حل المحل بإرسال الثلاث، بطل التعليق<sup>(١)</sup>

ثم يرد على هذا التقرير<sup>(٢)</sup> : تعليق الطلاق بالملك، فوجه الورود هو : أن في التعليق لما ثبت شبهة العلية، إستدعى التعليق بقاء المحل ليبقى التعليق (ففي التعليق)<sup>(٣)</sup> بالملك - وهو ما إذا قال الرجل لامرأة أجنبية : إن تزوجتك فأنت طالق، لا ملك فيه أصلاً - ينبغي أن لا يصح التعليق بالطريق الأولى.

فوجه الأولوية هو : [ أ ] أن البقاء أسهل من الابتداء

[ ١٩٧/ب ] ألا ترى :

— أن الهبة لا تنعقد في الشائع ابتداءً، وتبقى بالشئوع الطارئ بقاءً، كما إذا وهب كل الدار لرجل، ثم يفسخان في النصف، فإنه يصح.

( ١ ) أنظر هذا الاستدلال في : أصول البزدوي مع الكشف ، ١٨٤/٤ - ١٨٥ ،

أصول السرخسي، ٣٠٥/٢ - ٣٠٦ ، الفوائد، لحميد الدين الضرير ( ٢٤٦ - ب ) ( ٢٤٧ - أ ) ، المغني ، ص ٣٤٠ - ٣٤١ كشف الأسرار شرح المنار، للنسفي، ٤٢٠/٢ ، التوضيح،

١٣٩/٢ ، التقرير والتحجير، ٢٠٧-٢٠٦/٣

( ٢ ) هذا سؤال يرد على ما سبق تقريره : بأنكم اشترطتم المحل لصحة التعليق ، فكيف صححتهم تعليق الطلاق بالملك حيث لا محل ؟ وكذلك أيضاً صححتهم تعليق الطلاق بمن حرمت عليه ، بأن قال - لمطلقته ثلاثاً - : إن تزوجتك فأنت طالق !

( ٣ ) ساقطة من ( ب )

— وعدّة الغير تمنع صحّة ابتداء النكاح ولا تمنع بقاءه ، وله نظائر —  
 — مرّت في باب العزيمة والرخصة<sup>(١)</sup> —

[ ب ] وأيضاً (إنّ في الأوّل يملك تنجيزه فيملك تعليقه؛ لوجود المحلّ،  
 وههنا لا يملك تنجيزه ؛ لعدم المحلّ، ينبغي)<sup>(٢)</sup> أنّ لا يملك تعليقه، وهو  
 قوله { بخلاف تعليق الطلاق بالملك، فإنه يصح في مطلقه الثلاث } وإنما  
 قيّد بقوله: { في مطلقه الثلاث } مع أنّ الحكم في جميع الأجنبية سواء  
 في صحّة التعليق بالملك؛ لما أنّ مطلقه الثلاث أبعد في حقّه من الحلّ  
 بالنسبة إلى سائر الأجنبية، لما أنّ نكاح غيرها يصحّ بدون واسطة  
 المحلّ، وهي لا تصحّ<sup>(٣)</sup> بدون هذه الوسائط من: إنقضاء عدّة المطلق،  
 ونكاح الغير، ودخوله بها، وطلاقه، وانقضاء عدّته.

ثمّ الجواب عن هذا الورود بوجهين ، بوجه جليّ وبوجه خفيّ.

### أمّا الوجه الأوّل

فهو أنّ الملك لو كان وجوده بطريق الظاهر عند وجود الشرط ،  
 وهو ما إذا علّق الرّجل طلاق امرأته بدخول الدّار ، كانت اليمين  
 صحيحة باعتبار استصحاب الحال ، وإنّ كان من الجائز أن يكون  
 دخولها بعد زوال الملك ، فإذا كان الملك متيقّن الوجود عند وجود  
 الشرط أولى أن يصحّ .

(١) ص (٩٧٦) من هذا الكتاب

(٢) ما بين القوسين ساقط من ( ج )

(٣) في (أ) و (ب) و (د) لا تصلح

والدليل على أنّ المعتبر في اليمين وجود الملك ظاهراً

[ أ ] ما إذا قال لأجنبيّة: إنّ دخلت الدار فأنت طالق، لا تنعقد اليمين، حتى إذا اتفق وجود الملك عند دخول الدار لا [١٦٨/أ] تطلق؛ لما أنّ اليمين لم تنعقد، لأنّ دخول الدار ليس بسبب الملك الطلاق، ولا هو مالك لطلاقها في الحال حتى يستدلّ به على بقاء الملك عند وجود الشرط، فأما هنا فيتيقن بوجود الملك<sup>(١)</sup> حال وجود الشرط، فأولى أن يصحّ.

[ ب ] ثم لا يدلّ عدم (ملك)<sup>(٢)</sup> التنجيز على عدم ملك التعليق، ألا ترى أنّ من يقول لجاريته: إذا ولدت ولدًا فهو حرّ، صحّ بالاتفاق، وإن كان لا يملك تنجيز العتق في الولد المعدوم، وكذلك إذا قال لامرأته الحائض: إذا طهرت فأنت طالق، كان هذا طلاق السنة [١٥٠/ج] وإن كان لا يملك تنجيزه في الحال.

[ جـ ] ولأنّ الملك صفة للمحلّ، وفي التصرف - فيما يرجع إلى صفة المحلّ - يستوي البقاء والابتداء، فلا تكون فيه الأولوية باعتبار البقاء، فإنما الأولوية لما ذكرنا أنّ الملك في التعليق (بالمالك)<sup>(٣)</sup> متحقّق الوجود؛ لأنّ التزوّج سبب للملك الطلاق لا محالة، فيحصل عند وجود الملك فائدة اليمين - وهي التخويف بوقوع الجزاء عند وجود الشرط - وذلك إنما يكون أبلغ في المتيقن بتحقيق الملك، لأنّه حينئذ يكون الجزاء واقعاً لا محالة، فكان هذا اليمين بالصحة أقرب؛ لحصول فائدتها على وجه التيقن<sup>(٤)</sup>.

(١) في (د) : فيتيقن بردّ الملك

(٢) ساقطة من (أ)

(٣) ساقطة من (ج)

(٤) في (د) : على وجه التيقن

## وأما الوجه الثاني

وهو التفسير المطابق لما ذكر في "الكتاب" <sup>(١)</sup>، لأنه حينئذٍ أُخِذَ من إشارات بيان المُجْمِلِ وهو الإمام الأجلّ فخر الإسلام — البزدوي <sup>(٢)</sup> - رحمه الله - وذكر هو - رحمه الله - هذه النكته في "جامعه الصغير" <sup>(٣)</sup> بنوع بيان فقال: {إِنَّ عَقْدَ اليمينِ في قوله لامرأته: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، يَتَضَمَّنُ شُبْهَةَ إِيجَابِ الْجَزَاءِ، أَلَا تَرَى أَنَّ قِيَامَ الْمَلِكِ شَرْطٌ، فَشَرْطَ لِبَقَائِهِ بَقَاءُ الْحِلِّ، وَهَهْنَا - أي في قوله: إِنْ تَزَوَّجْتِكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ - بطلت شُبْهَةُ إِيجَابِ الْجَزَاءِ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ تَعَلَّقَ بِمَا لَهُ شُبْهَةٌ بِالْعِلَلِ - وهو النكاح - لِأَنَّ مَلَكَ الطَّلَاقِ يَسْتَفَادُ بِهِ، فبَطُلَ بِذَلِكَ شُبْهَةُ الْإِيجَابِ، كَمَا تَبْطُلُ حَقِيقَةُ الْإِيجَابِ بِالتَّعْلِيلِ بِحَقِيقَةِ الْعِلَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّ يَقُولَ لِعَبْدِهِ: إِنْ أَعْتَقْتُكَ فَأَنْتَ حُرٌّ، فَإِذَا بَطُلَتِ الشُّبْهَةُ لَمْ يَشَرْطُ قِيَامُ الْحِلِّ}.

قلت: إنما تبطل شُبْهَةُ الْإِيجَابِ - وهي مطلقُ التعليل - عند التعليل بشُبْهَةِ الْعِلَّةِ - وهي النكاح -؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ في معنى عِلَّةِ الْعِلَّةِ، وهي تقتضي عدمَ الْمَلِكِ في الْحِلِّ، لِأَنَّ النِّكَاحَ [١٢٩/د] إنما ينعقد <sup>(٤)</sup> في الْأَجْنَبِيَّاتِ لَا في الْمُنْكَوْحَاتِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ إِثْبَاتُ الثَّابِتِ، وَشُبْهَةُ الْإِيجَابِ - وهي مطلقُ تعليلِ الطَّلَاقِ بِالشَّرْطِ - يقتضي الْمَلِكَ، لِمَا عُرِفَ أَنَّ شُبْهَةَ الْإِيجَابِ تُعْتَبَرُ بِحَقِيقَةِ الْإِيجَابِ، وَلَكِنْ لَيْسَتْ هِيَ فِي الْقُوَّةِ بِمُقَابِلَةِ عِلَّةٍ

(١) أي في هذا "المختصر"

(٢) سبقت ترجمته في القسم الدراسي ص (٧٧)

(٣) سبق التعريف بهذا الكتاب في القسم الدراسي ص (١٢٢)

(٤) في (ج) و (د): إنما ينفعل

العلّة، (فبطلت عند معارضة علّة العلّة)<sup>(١)</sup>، فلم يشترط لذلك قيام الملك في المحل<sup>(٢)</sup> عند التعليق بالنكاح.

قوله: {لأن ذلك الشرط في حكم اللعل} أي النكاح في قوله: إن تزوّجتك في حكم التعليق<sup>(٣)</sup>؛ لما أنّ ملك الطلاق إنما يستفاد من النكاح، فكان النكاح مُعمِلاً للعلّة، فكان هو علّة العلّة، وعلّة العلّة علّة معنى، فإنّه قد يضاف (الحكم)<sup>(٤)</sup> إليها كما في قوّد الدابة وسوقها<sup>(٥)</sup>.

قوله: {فصار ذلك معارضا لهذه الشبهة السابقة عليه} أي<sup>(٦)</sup> كونه معلقاً بما هو علّة معنى، صار معارضاً في اقتضاء عدم المحلّة، لشبهة كونه علّة في الحال في اقتضاء المحلّة، يعني: أنّ شبهة العلّة في التعليق — على ما ذكرنا — إقتضت قيام المحل من حيث إنّهُ تعليق، وإن كان التعليق بالنكاح، لما أنّنا أقمنا الدليل على مطلق التعليق بأن فيه شبهة الإيجاب [١٩٨/ب] دخل تحته التعليق بالنكاح أيضاً — وهو مقتضى محل الطلاق أيضاً؛ لأنّ الشبهة ملحقة بحقيقة العلّة، فكما أنّ حقيقة العلّة لا تستغني عن المحل، فكذلك شبهتها — على ما ذكرنا في التعليق بدخول الدار — ، إلّا أنّ كونه

(١) ساقطة من (ج)

(٢) في (ج) وردت العبارة هكذا: فلم يشترط الملك لقيام الملك في المحل، وكلمة (الملك) الأولى زائدة.

(٣) في (أ) و (د) : التّطبيق

(٤) ساقطة من (ب)

(٥) فيما سبق في النوع الثاني من أنواع السّبب ، ص (١٥١٣)

(٦) في (ب) : بدل (أي) (أنّ)

معلقاً بما هو علةٌ معنىٌ يقتضي عدمَ المحلّة؛ لأنّ النّكاحَ إنّما ينعقد<sup>(١)</sup> في الأجنبيّة لا في المنكوحه، فتعارضاً<sup>(٢)</sup>.

فرجّحنا هذا الجانب - وهو جانبُ مُعْمِلِ العلة - وشرطنا عدمَ المحلّة؛ لما أنّ مُعْمِلَ العلةِ علةٌ، حتى يضافَ الحكمُ إليه - كما ذكرنا -، وشبهةُ العلةِ ليست بعلةٍ فترجيحُ ما اقتضته العلةُ معنىٌ أولى من ترجيحِ ما اقتضته شبهةُ العلة، بخلافِ التعليقِ بدخولِ الدّار؛ فإنّ فيه شبهةُ العلة، وهي سالمةٌ عن المعارض، فوفّينا (ما اقتضته)<sup>(٣)</sup> من اشتراطِ المحلّة، فوضّحَ الفرقَ<sup>(٤)</sup>.

قوله: {لهذه الشبهة السابقة عليه} أي على ذلك الشرط الذي هو في حُكْمِ العِلل؛ لأنّ هذه الشبهة - وهي شبهةُ العلة التي في التعليقِ بدخولِ الدّار - سبق ذكرُها على ذِكرِ هذا المعـارض - الذي هو تعليقُ الطّلاقِ بملكِ النّكاح - . والله أعلم<sup>(٥)</sup>

(١) في (أ) و (ب) و (د): ينفعل

(٢) في هامش النسخة (د): وبيانُ المعارضة: أنّ شبهةَ التطبيقِ في الحالِ تقتضي المحلّة في الحال، وكونه معلقاً بما هو علةٌ بملكِ الطّلاقِ تمنعُ من اقتضائه ذلك؛ لأنّه يقتضي بطلانه، فصاراً متعارضين فيتساقطاً فلا يحتاجُ إلى المحلّ

(٣) ساقطة من (ج)

(٤) أنظر هذا السؤال والجواب عليه في: أصول السرخسي، ٣٠٦/٢، كشف الأسرار، للبخاري ١٨٥/٤-١٨٦، التلويح على التوضيح، ١٤٠/٢-١٤١، التقرير والتحجير، ٢٠٦/٣

(٥) في (ب): والله أعلمُ بالحقيقة

## [ العِلَّة ]

[ وأما العلة فهي في الشريعة عبارة عن : ما يضاف إليه وجوب الحكم ابتداء ، وذلك مثل : البيع للملك ، والنكاح للحل ، والقتل للقصاص ]

وليس من صفة العلة الحقيقية تقدمها على الحكم ، بل الواجب اقترانهما معا ، وذلك كالأستطاعة مع الفعل عندنا ، فإذا تراخى الحكم لمانع كما في البيع الموقوف ، والبيع بشرط الخيار ، كان علة اسما ومعنى لا حكما .

ودلالة كونه علة لا سببا : أن المانع إذا زال وجب الحكم به من الأصل حتى يستحقه المشتري بزوائده

— وكذلك عقد الإجارة علة اسما ومعنى لا حكما ، ولهذا صح تعجيل الأجرة لكنه يشبه الأسباب لما فيه من معنى الإضافة ، حتى لا يستند حكمه .

— وكذلك كل إيجاب مضاف إلى وقت علة اسما ومعنى لا حكما ، لكنه يشبه الأسباب

— وكذلك نصاب الزكاة في أول الحول علة اسما ؛ لأنه وضع له ، ومعنى ؛ لكونه مؤثرا في حكمه ، لأن الغنى يوجب المواساة ، ولكنه جعل علة بصفة النماء ، فلما تراخى حكمه أشبه الأسباب ، ألا ترى أنه إنما تراخى إلى ما ليس بحادث به ، وإلى ما هو شبيه بالعلل ، ولما كان متراخيا إلى وصف لا يستقل بنفسه أشبه العلل ، وكان هذا الشبه غالبا ؛ لأن النصاب أصل ، والنماء وصف ، ومن حكمه : أنه لا يظهر وجوب الزكاة في أول الحول قطعا ، بخلاف ما ذكرنا من البيوع ، ولما أشبه العلل ، وكان ذلك أصلا ، كان الوجوب ثابتا من الأصل في التقدير ، حتى صح التعجيل ليصير زكاة بعد الحول

— وكذلك مرض الموت علة؛ لتغير الأحكام اسما ومعنى، إلا أن حكمه يثبت به بوصف الاتصال بالموت، فأشبهه الأسباب من هذا الوجه، وهو علة في الحقيقة، وهذا أشبه بالعلل من النصاب.

— وكذلك شراء القريب علة للعتق، لكن بواسطة هي من موجبات الشراء، وهو الملك، فكان علة يشبه السبب كالرمي. وإذا تعلق الحكم بوصفين مؤثرين، كان آخرهما وجودا علة حكما؛ لأن الحكم يضاف إليه لرجحانه على الأول بالوجود عنده، ومعنى؛ لأنه مؤثر فيه، وللأول شبهة العلل، حتى قلنا: إن حرمة النساء ثبت بأحد وصفي علة الربا، لأن في ربا النسينة شبهة الفضل فيثبت بشبهة العلة.

والسفر علة للرخصة اسما وحكما لا معنى؛ فإن المؤثر هو المشقة، لكن السبب أقيم مقامها تيسيرا، وهو في الحاصل نوعان:

[الأول]: إقامة السبب الداعي مقام المدعو، كما في السفر والمرض.

[والثاني]: إقامة الدليل مقام المدلول، كما في الخبر عن المحبة أقيم مقام المحبة في قوله: إن أحببتني فأنت طالق، وكما في الطهر أقيم مقام الحاجة في إياحة الطلاق]

قوله: {وأما العلة} فتفسيرها لغة: اسمٌ لحالٍ تغيرَ بحلوله حكمُ حالٍ المحلّ

أو: اسمٌ لما أحدثَ أمراً بحلوله لا عن اختيار<sup>(١)</sup>، (كالمرض يسمى علة؛ لتغير حكم حال الإنسان بحلوله لا عن اختيار)<sup>(٢)</sup> للمرض، وكذلك الجرح علة الموت إذا سرى إليه؛ لهذا الحد [١٦٩/أ] ولا يسمى الجرح علة

(١) أنظر تفسير العلة لغة في:

تهذيب اللغة، ١٤/٤، الصحاح، ١٧٧٣/٥، لسان العرب، ١١/٤٦٧، المصباح المنير، ص ٤٢٦.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج)



لأنه مختارٌ غيرُ حالٍ بالمجروح، ولهذا لم يَجْزُ وصفُ القديمِ حلَّ ذكره<sup>(١)</sup> بالعلّة؛ لأنّه تعالى أنشأ عن اختيار، ولا يوصف بحلول، وذكر فخر الإسلام<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - : {وكلُّ وصفٍ حلٍّ بمحلٍّ وصارَ به المحلُّ معلولاً<sup>(٣)</sup> - أي متغيّراً - وتغيّر به حاله معه، فهو علّة، كالجرّح بالمجروح<sup>(٤)</sup> }.

### ثم هي في أحكام الشرع

عبارة عن معنىٍ يحلّ في المنصوص، وتغيّر حكمه بحلوله فيه من الخصوص إلى العموم، ويوقف عليه بالاستنباط<sup>(٥)</sup>، فإنّ قوله ﷺ : ﴿الْحِنْطَةُ بِالْحِنْطَةِ مِثْلٌ بِمِثْلِ﴾<sup>(٦)</sup> غير حالٍ بالحنطة، ولكن في الحنطة وصفٌ هو حالٌ بها، وهو كونه مكيلاً مؤثراً في الماثلة، ويتغيّر حكمُ المحلِّ بحلوله، فكان علّة لحكم الرّبا فيه، حتى إنّ لما لم يحلّ القليل الذي لا يدخل تحت الكيل لا يتغيّر حكم العقد فيه، بل يبقى بعد هذا النصّ على ما كان عليه قبله، وكذلك البيعُ علّة للملكِ شرعاً، والنكاحُ علّة للحلِّ شرعاً، والقتلُ العمدُ علّة لوجوبِ القصاصِ شرعاً، باعتبار أنّ الشرع جعلها موجبةً لهذه الأحكام.

(١) "القديم" من الأسماء التي أطلقها المتكلمون على الله تبارك اسمه، وكذا "الصانع" و "المحدث"، وهي أسماء لم ترد في الكتاب ولا في السنّة، فينزه المولى تبارك وتعالى عن تسميته بها.

(٢) سبقت ترجمته في القسم الدّرّاسي ص (٧٧)

(٣) في (أ) : وكلّ وصفٍ حلٍّ المحلِّ وصارَ المحلُّ معلولاً

(٤) أصول فخر الإسلام البزدوي ، ١٧٠/٤

ولكنّ الثّابت في النسخة المطبوعة من "أصوله" على هامش "كشف الأسرار" إنّما هو قوله : { وتغيّر حاله معاً } . ولعلّ الصّواب ما نقله السّغناقي هنا . أنظر أيضاً :

أصول اللّامشي ، ص ١٩٠

(٥) أنظر تعريف العلّة في ما سبق ص (١٣٦٣) من هذا الكتاب

(٦) سبق تخريجه ص (٤٨٨) من هذا الكتاب

وقد بينّا<sup>(١)</sup> أنّ العِللَ الشرعيّة لا تكون موجبة بذواتها ، وإنما الموجب للحكم هو الله تعالى ، إلّا أنّ ذلك الإيجاب غيبٌ في حقنا ، فجعل الشّرْع الأسباب التي يمكننا الوقوف عليها (علّة)<sup>(٢)</sup> لوجوب [١٥١/جـ] الحكم في حقنا ؛ للتيسير علينا ، فأما في حقّ الشّرْع<sup>(٣)</sup> فهذه العِللُ لا تكون موجبة شيئاً وهو نظيرُ الإمامة ، فإنّ المُمَيّت والمُحيي هو الله تعالى حقيقةً ، ثمّ جعلها<sup>(٤)</sup> مضافةً إلى القاتِلِ بعلّة القتلِ فيما ينبي<sup>(٥)</sup> عليه من الأحكام ، وكذلك أجزية الأعمال ، فإنّ المُعطي للجزاء هو الله تعالى بفضلِهِ ، ثمّ جعل ذلك مضافاً إلى عملِ العاملِ بقوله : ﴿ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> فهذا هو المذهبُ المرضيُّ المتوسّطُ بين الطّريقين لا كما ذهب إليه الجبريّة<sup>(٧)</sup>

( ١ ) ص ( ٧٣١ ، ٩٢٠ ، ٩٣٧ ، ١٣٦٣ ) من هذا الكتاب

( ٢ ) ساقطة من ( ب )

( ٣ ) في ( ب ) : فأما في حقّ المشروع

( ٤ ) في ( ب ) : جعلناها

( ٥ ) في ( ج ) : فيما ينبغي عليه

( ٦ ) الآية ( ١٧ ) من سورة السّجدة

( ٧ ) الجبر : هو نفي الفعل حقيقةً عن العبد ، وإضافته إلى الربّ تبارك وتعالى ، والجبريّة طائفة تقول بأنّ الإنسان مُجبرٌ على أفعاله ، وأنّه لا استطاعة له أصلاً — وأوّل من قال ذلك الجهمّ ابن صفوان — فقالوا : لما كان الله تعالى فعلاً ، وكان لا يشبهه شيءٌ من خلقه ، وجب أن لا يكون أحدٌ من خلقه فعلاً وجعلوا إضافة الأفعال إلى العبادِ مجازاً ، فقالوا : مشى زيدٌ ، وذهب عمروٌ ، بمنزلة : مات زيدٌ — وإنما أماته الله — ، وشاخ عبداً لله — وإنما فعل ذلك به الله — ، وإذا كان كذلك لا تكون أفعال العبادِ سبباً للثواب ولا للعقاب بوجهٍ ، بل الله تعالى يعذبُ من يشاء ويرحمُ من يشاء بحكم تصرّفه في ملكه على حسب إرادته ، وقد اختلفت الجبريّة على فِرَقٍ ، منها : الجهميّة والنّجارية والضرارية وغيرها .

أنظر الفصل في المِلل والأهواء والنّحل ، لابن حزم ، ١٨/٣ - ١٩ ، المِلل والنّحل ، للشهرستاني ، ٨٦ - ٨٥/١ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ١٧٢/٤

من<sup>(١)</sup> إلغاء العمل أصلاً، ولا كما ذهبت إليه القدرية<sup>(٢)</sup> من الإضافة إلى العمل حقيقة وجعل القاتل مستبداً بعمله. كذا في "التقويم"<sup>(٣)</sup> و"أصول الفقه" لشمس الأئمة السرخسي<sup>(٤)</sup> - رحمه الله -<sup>(٥)</sup>

(١) في (ب) : (مع) بدل (من)

(٢) القدرية : وهم على خلاف الفرق السابقة ، ويُسمون أصحاب العدل والتوحيد ، ويجمعهم مسمى المعتزلة ، وقد قالوا بأمر منها : نفى صفات الله تبارك وتعالى الأزلية ، وقولهم باستحالة رؤية الله تعالى بالأبصار ، وأن الله تعالى غير خالق لأفعال العباد وكسبهم ، وأن العبد هو الخالق لفعله خير وشره شاء الله ذلك أو لم يشأ ، ففقطعوا تدبير الله عز وجل عن أفعال العباد بالكلية ، لذلك تكون الأفعال عندهم سبباً للثواب والعقاب بأنفسها ؛ لكون العبد مستبداً بها ، وقد افرقت القدرية إلى فرق ، منها : الرأسلية والهديلية والنظامية والخابطية والبشرية وكثير غيرها

أنظر : الفرق بين الفرق ، للبغدادى ، ص ١١٤-١١٧ ، الملل والنحل ، للشهرستاني ،

١٧٢/٤ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ٤٦-٤٣/١

(٣) لأبي زيد الدبوسي (٥ - أ) (٦ - أ)

(٤) سبقت ترجمته في القسم الدراسي ص (٩٠)

(٥) ٣٠٢-٣٠١/٢

ثمَّ العَلَّةُ الشرعيَّةُ تنقسمُ إلى سبعةِ أقسامٍ <sup>(١)</sup> :

[ ١ ] عِلَّةٌ اسمٌ ومعنىٌ وحكماً ، وهي الحقيقةُ في الباب

[ ٢ ] وعِلَّةٌ اسمٌ لا معنىٌ ولا حكماً ، وهي المجازُ فيه

( ١ ) هذا التقسيم المذكور هنا ليس تقسيماً للعلل الموجبة للحكم، وإنما هو تقسيم لما يُطلق عليه اسمُ عِلَّةٍ حقيقةً أو مجازاً، أو ما يوجد فيه معنى العِلَّةِ ، يقول الشيخ عبدالعزيز البخاري: { العِلَّةُ الشرعيَّةُ الحقيقيةُ تتمُّ بأوصافٍ ثلاثة :

أحدها : أن تكون عِلَّةٌ اسمٌ ؛ بأن تكون في الشرع موضوعاً لموجبها ، ويضاف ذلك الموجب إليها بلا واسطة

وثانيها : أن تكون عِلَّةٌ معنىٌ ؛ بأن تكون مؤثرةً في إثبات ذلك الحكم .

وثالثها : أن تكون عِلَّةٌ حكماً ؛ بأن يثبت الحكم بوجودها متصلاً بها من غير تراخٍ فإذا تمت هذه الأوجه كانت عِلَّةٌ حقيقةً ، وإذا لم يوجد فيها بعض هذه

الأوصاف كانت عِلَّةً مجازاً ، أو حقيقةً قاصرة { كشف الأسرار ، ١٨٧/٤

والسُّنَّاقِي - رحمه الله - تابعَ فخر الإسلام في تقسيمه للعلل فجعلها سبعة ، لكن شمس الأئمة - رحمه الله - تركَ القسمَ الخامس وجعلَ الأقسامَ ستةً فقط ، وتابعه الخبازي في "المغني" ، أما صدر الشريعة فقد أسقطَ العللَ التي تُشبه الأسباب — أي أسقطَ القسمَ الرابعَ والخامسَ — وجعلَ مكانهما العِلَّةَ معنىً فقط ، والعِلَّةَ حكماً فقط ، وقال : { جعلَ الإمام فخر الإسلام - رحمه الله تعالى - العِلَّةَ المشابهةَ بالسببِ قسمًا آخر ، لكنني لم أجعلَ كذلك ؛ لأنها لا تخرجُ من الأقسامِ السبعةِ التي تنحصرُ العِلَّةُ فيها ، وذلك لأنَّه إن لم توجد الإضافةُ ولا التأثيرُ ولا الترتيبُ لا توجد العِلَّةُ أصلاً ، وإن وجد أحدها منفرداً يحصلُ ثلاثة أقسام ، وإن وجد الاجتماعُ بين اثنين منها فثلاثة أقسامٍ آخر ، وإن وجد الاجتماعُ بين الثلاثة فقسمٌ آخر ، فحصلَ سبعة { التوضيح ، ١٣٥/٢

أما القاضي الإمام أبو زيد الدبوسي - رحمه الله - فقد جعلَ العللَ المعتبرةَ شرعاً أربعةَ أنواعٍ - كما هو دأبه في تربيح الأشياء - : عِلَّةٌ اسمٌ ومعنىٌ وحكماً ، وعِلَّةٌ اسمٌ ومعنىٌ لا حكماً ، وعِلَّةٌ حكماً لا اسماً ولا معنىً ، وعِلَّةٌ اسمٌ لا معنىً ولا حكماً

أنظر تفصيل ذلك في: التقيويم (٢١٣ - ب)، أصول البزدوي، ١٨٧/٤، أصول السرخسي، ٣١٢-٣١٣، الميزان، ص ٦١٠-٦١١، المغني، ص ٣٤٢-٣٤٥، كشف الأسرار شرح المنار، للنسفي، ٤٢٤/٢، التلويح، للتفتازاني، ١٣١/٢-١٣٢، التقرير والتجوير، ١٦٠-١٦١، نور الأنوار، للملأجيون ٤٢٤/٢ .

[ ٣ ] وعلةً اسماً ومعنى لا حكماً<sup>(١)</sup>

[ ٤ ] وعلةً هي في حيزِ الأسبابِ لها شبهةُ الأسبابِ<sup>(٢)</sup>

[ ٥ ] ووصفٌ له شبهةُ العِللِ

[ ٦ ] وعلةً معنىً وحكماً لا اسماً

[ ٧ ] وعلةً اسماً وحكماً لا معنىً

ثم المراد من كونِ الوصفِ علةً اسماً هو : أن يضافَ ( الحكمُ إليه ؛ لأنَّ الأصلَ في الإضافةِ إضافةُ الحكمِ إلى العلةِ كما يضافُ )<sup>(٣)</sup> المِلْكُ إلى الشراءِ

ومن كونه علةً معنىً : هو أن يكون مؤثراً في الحكم ، كتأثيرِ الغنى في المواساة

ومن كونه حكماً : هو أن يثبتَ الحكمُ متصلاً به ولا يتراخى عنه ، كثبوتِ المِلْكِ بالشراءِ المطلقِ متصلاً به ، ( ولا يتراخى عنه كثبوتِ المِلْكِ بالشراءِ المطلقِ متصلاً )<sup>(٤)</sup>

( ١ ) في ( ج ) : وعلةً اسماً لا معنىً ولا حكماً ، وهو خطأ ؛ لأنه تكرر

( ٢ ) وقع في النسخة ( ب ) هنا زيادةُ نوعٍ آخر وهو : ووصفٌ له شبهةُ بالأسبابِ ، ثم وافقت بقيةَ النسخ في القسم الذي يليه ، وهو : ووصفٌ له شبهةُ العِللِ ، ولعلَّ هذه الزيادةُ سبقَ قلمُ من الناسخ - رحمه الله - ؛ لأنَّ هذا النوعَ المزيد هو في الحقيقة نفسُ القسمِ الرابعِ المذكور في النسخ جميعاً ، ولو كان الأمرُ كذلك لكانت الأقسامُ حيثنذ ثمانية ، وليست سبعة كما صرح صاحب الكتاب

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( ج )

( ٤ ) ساقطة من ( أ ) و ( ب )

ثم اختلف مشايخنا - رحمهم الله - في العلة الحقيقية - التي هي القسم الأول - مثل البيع المطلق للملك ، والنكاح للحل ، هل يجوز أن يتراخى عنها الحكم ؟

منهم من جَوَزَ ذلك ، ولكن قال : لا يجوز كون العلة خالية عن الحكم ، فأمّا يجوز<sup>(١)</sup> أن لا يتصل الحكم بها ولكن يتأخر لمانع والأصح عندنا : ( أنه )<sup>(٢)</sup> لا يجوز تأخر الحكم عن هذه العلة ، ولكن الحكم يتصل بثبوته بوجود هذه العلة بعد صحتها لا محالة ، وهي عندنا [ ١٩٩ / ب ] بمنزلة الاستطاعة مع الفعل ، لا يجوز القول بأنها تسبق الفعل . كذا ذكره الإمام شمس الأئمة السرخسي<sup>(٣)</sup> - رحمه الله -<sup>(٤)</sup> .

---

( ١ ) في ( ج ) : ولكونه يجوز ، وما أثبتّه هو الثابت في باقي النسخ ، وهي كذلك أيضاً في "أصول السرخسي" ، والتعبير بمثل هذا اللفظ شائع عند الحنفية ، والمعنى فيه : أي فلا يجوز أن ينفصل الحكم عنها ، ولكن يتأخر لمانع ( ٢ ) ساقطة من ( ب )

( ٣ ) سبقت ترجمته في القسم الدراسي ص ( ٩٠ )

( ٤ ) أصول السرخسي ، ٣١٣/٢

وصرح الشيخ عبدالعزيز البخاري والفتازاني - رحمهما الله - بأن من القائلين بجواز تأخر الحكم عن العلة الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ، ولا نزاع بين الجميع في أن العلة تتقدم العلول رتبة ، أي في كون العلول محتاجاً إليها ، ويسمى ذلك التقدم بالعلية أو بالذات ، ولا نزاع بينهم أيضاً أن العلة العقلية تُقارن معلولها كالكَسْرِ مع الانكسار ، وإنما الخلاف المذكور هنا إنما هو في العلة الشرعية فالجمهور على وجوب مقارنة العلة للحكم وعدم تراخيه عنها ، والفريق الثاني جَوَزَ ذلك

أنظر : كشف الأسرار ، للبخاري ، ١٨٨/٤ ، التلويح ، للفتازاني ، ١٣١/٢ - ١٣٢

### أما وجه القول ( الأول )<sup>(١)</sup>

فإنَّ العِلَلَ الشرعيَّةَ مهمَّا لم توجدْ لم تؤثرْ في غيرها، فلذلك لا بدَّ من تصوُّر وجودِ المؤثِّر [د/١٣٠] قبيل وجودِ المتأثِّر، بخلافِ الاستطاعةِ مع الفعل، فإنَّها عَرَضٌ لا يبقى زمانين، فكما وُجد انعدم<sup>(٢)</sup>، فلا يُتصوَّر ثبوتُ الحكمِ بعد العلة، فلا يمكنُ القولُ بتقدُّمها على الفعل، وإلاَّ يلزُم حصولُ الفعلِ بدونِ القدرة، وخلوُّ القدرةِ عن الفائدة، فأما العِلَلُ الشرعيَّةُ فهي في حكمِ الجواهر، حتى جَوَزنا الإقالةَ بعد أوقات، ولولا قيامُ البيعِ لما صحَّت.

ولكنَّا نقول:

إنَّ الأصلَ هو وفاقُ المشروعِ والمعقول، فإنَّها أعراضٌ حقيقة، فكانت كالاستطاعةِ في عدمِ قبولِ البقاء، وأما قولهم<sup>(٣)</sup> فإنَّها تبقى؛ لأنَّها في حكمِ الجواهر، فنقول: إنَّ بقاءها شرعاً ضروريٌّ، فلا يظهرُ في غير أحكامِ الشرعِ وما نحن بصددِهِ من هذا القبيل، فقلنا باقترانها مع أحكامِها معاً، (بخلافِ الشرطِ مع المشروط، فإنَّ وجودَهما على وجهِ التعاقب، أما العلةُ والمعلول فإنَّ وجودَهما على وجهِ الاقتران، وثمرَةُ هذين الأصليينِ تظهرُ في مسألتين:

إحداهما : أنَّ الرَّجُلَ لو قال لعبده : إنْ بعْتُكَ فأنتَ حُرٌّ ، فباعه لا يعتق ؛ لما أنَّ المعلولَ - وهو ملكُ المشتري - سبقَ وجودُهُ على وجودِ المشروطِ - وهو العتق - ، فبعدما خرجَ عن ملكه لا يثبتُ العتقُ

( ١ ) ساقطة من ( ج )

( ٢ ) هي هكذا في جميع النسخ ، والأوَّلُ أن يقول : فكلِّما وُجد انعدم

( ٣ ) في ( ب ) : ولنا قولهم

[ والثانية ] وكذلك لو قال لعبده : إذا جاء يومُ الفِطْرِ فأنتَ حرٌّ ، فجاءَ يومُ الفِطْرِ تجبُ عليه صدقةُ الفِطْرِ — وإن عتقَ العبد — ؛ لأنَّ وجوبَ صدقةِ الفِطْرِ معلولٌ للرَّأس<sup>(١)</sup> ، فكان متقدِّماً على وجودِ المشروطِ — وهو العتق — ، فعلم بهاتين المسألتين أنَّ المعلومَ أسرعُ وجوداً من وجودِ المشروطِ<sup>(٢)</sup> )

قوله: {عما يضاف إليه وجوب الحكم ابتداءً}<sup>(٣)</sup> هذا احترازٌ عن العلةِ المعلقةِ بالشرطِ، فإنَّ التعليلاتِ ليست بعِللٍ عندنا قبلَ وجودِ الشرطِ، وإنما تصيرُ علةً عند وجودِ الشرطِ، فينقلبُ ما ليس بعلةٍ علةً، فلم تكن علةً التعليلاتِ ابتدائيةً، بل انقلاييةً<sup>(٤)</sup> ، وكذلك القتلُ العمدُ لإيجابِ الديةِ عند الصلحِ لم يكن ابتدائياً ، فإنَّ موجبَ القتلِ العمدِ عندنا القصاصُ عيناً، لا الديةُ، فكان قوله: {ابتداءً} إحترازٌ عن مثلِ هذه العِللِ، (فإنَّ مثلَ هذه العِللِ)<sup>(٥)</sup> ليست بعِللٍ على الحقيقة؛ لأنَّ العلةَ الحقيقية هي (التي)<sup>(٦)</sup> وُضعت لحكمها بعينه قصداً، وتوجبه فوراً بلا تراخٍ.

( ١ ) هكذا في جميع النسخ ، ولو قال : معلولٌ بالرَّأس ، لكان أولى

( ٢ ) ما بين القوسين ( ) هكذا من قوله : بخلاف الشرط ... إلى هنا ، ساقط من (أ) و ( ج ) ، وثابتة في هامش النسخة ( ب ) تصحيحاً

( ٣ ) شرعَ هنا - رحمه الله - في بيان محترزات تعريف العلة الحقيقية ، المذكور في كلام المصنف ص ( ١٥٣٠ )

( ٤ ) وقد سبقت الإشارةُ إلى ذلك في المقدمة الرابعة من مقدّمات مباحث ( التعليق بالشرط ) ص ( ٥٧٢ ) من هذا الكتاب

( ٥ ) ساقطة من ( أ )

( ٦ ) ساقطة من ( أ )



## وأما العلةُ اسماً لا معنىً ولا حكماً<sup>(١)</sup>

فبيانها فيما ذكرنا من تعليق الطلاق والعِتاق بالشَّرطِ [١٧٠/أ] واليمين بالله تعالى قبل الحِنْث ؛ لأنَّ العلةَ معنىً وحكماً ما يكون ثبوتُ الحكم عند تقررِهِ ، لا عند ارتفاعِهِ ، وبعدَ الحِنْثِ لا تبقى اليمينُ ( بل ترتفع ، فلذلك بعد وجودِ الشرطِ في اليمينِ بالطلاق والعِتاق لا تبقى اليمينُ )<sup>(٢)</sup> ، وإنما سُمِّيَ علةً اسماً ؛ لأنَّه بعدَ الحِنْثِ يضافُ الطلاقُ والعِتاقُ إلى قوله : أنتِ طالقٌ وأنتِ حرٌّ ، حتى ضمنَ شهودُ التعليقِ لا شهودُ وجودِ الشرطِ — على ما ذكرنا في مسائل التعليقِ<sup>(٣)</sup> — ، ولم يذكر هذا القسمَ هنا ؛ لما ( أنه ذكره )<sup>(٤)</sup> قبلَ هذا في التعليقِ بالشَّرطِ

## وأما العلةُ اسماً ومعنىً لا حكماً<sup>(٥)</sup>

فنحو: [ أ ] البيعُ الموقوف ، فإنه علةٌ للملكِ اسماً ؛ من حيث إنه بيعٌ حقيقةً ، موضوعٌ لهذا الموجب ، فيضافُ هذا الموجبُ إليه. ومعنى ؛ من حيث إنه منعقدٌ شرعاً بين المتعاقدين لإفادَةِ هذا الحكم ، فكان مؤثراً فيه.

( ١ ) وهو القسمُ الثاني من أقسامِ الجَلل

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( ج )

( ٣ ) ص ( ٦٠٠ ، ١٥١٧ ، ١٥٧٢ ) من هذا الكتاب

وانظر أيضاً: أصول البزدوي ، ١٨٩/٤ ، أصول السرخسي ، ٣١٣/٢ ، كشف الأسرار

شرح المنار، للنسفي، ٤٢٥/٢ ، التوضيح ، ١٣٢/٢ ، التقرير والتحجير ، ١٦١/٣ .

( ٤ ) ساقطة من ( ج )

( ٥ ) وهي القسمُ الثالث من أقسامِ الجَلل الشرعية

وليس بعلّةٍ حكماً ؛ لأنّ حكمه تراخى لمانع ، لما في ثبوت الملك به من الإضرار بالملك<sup>(١)</sup> في خروج العين عن ملكه من غير رضاه ، فإذا زال المانع بوجود الإجازة منه يستند الحكم إلى وقت العقد ، حتى يملكه المشتري بزوائده<sup>(٢)</sup> ، فظهر أنّه كان علّة لا سبباً .

[ ب ] وكذلك البيع بشرط الخيار للبائع علّة اسماً ومعنى لا حكماً ؛ لأنّ شرط الخيار دخل على حكم البيع دون السبب — الذي هو أصل البيع — ؛ لأنّ دخول الشرط فيه مخالف للقياس ، ولو جعل داخلاً على السبب لدخل على الحكم أيضاً ، وإذا دخل على الحكم لم يدخل على السبب ، فكان أقلهما خطراً أولى<sup>(٣)</sup> ، فإذا ( ظهر )<sup>(٤)</sup> أنّ الشرط دخل على الحكم خاصة عرفنا أنّ البيع بهذا الشرط علّة اسماً ومعنى لا حكماً ، حتى إنّ المانع إذا زال<sup>(٥)</sup> يملك المشتري المبيع بزوائده المتصلة والمنفصلة<sup>(٦)</sup>

( ١ ) في ( أ ) : بالملك

( ٢ ) في ( ج ) : من زوائده

( ٣ ) أنظر ذلك مفصلاً ص ( ٥٩٧ ) من هذا الكتاب

( ٤ ) ساقطة من ( ب )

( ٥ ) في ( ج ) : إذا قال

( ٦ ) أنظر التقويم ( ٢١٣ - ب ) ، أصول البزدوي ، ١٨٩/٤ ، أصول السرخسي ، ٣١٣/٢ - ٣١٤ المغني ، ص ٣٤٢ - ٣٤٣ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٤٢٥/٢ - ٤٢٦ ، التوضيح ، ١٣٢/٢ ، التقرير والتحبير ، ١٦١/٣ - ١٦٢

وقد أورد الشيخ عبدالعزيز البخاري — رحمه الله — على هذا القسم إشكالاً ، وهو : أنّ تراخي الحكم عن العلّة لمانع يلزم منه القول بتخصيص العلّة ، إذ التخصيص في العِلل إنما هو تخلف الحكم في صورة مانع ، وقال بأنّ هذا لا يردّ على القاضي الإمام الدبوسي ؛ لأنّه من مجوزي تخصيص العلّة ، ويردّ على إمامين ومن تابعهما من جمهور الحنفية ، فحاول الجواب عن ذلك ولكنه لم يزل مستشكلاً له . أمّ التفتازاني فقد أجاب عن ذلك بجواب آخر فقال : { الخلاف في تخصيص العِلل إنما هو في الأوصاف الموثرة في الأحكام ، لا في العِلل التي هي أحكاماً شرعية ، = = =

ولكنَّ الفرقَ بين البيعِ الموقوفِ وبين البيعِ بشرطِ الخيار: أنَّ أصلَ المِلْكِ لما كان معلقاً بالشرط، لم يكن قبل الشرط موجوداً أصلاً [١٥٢/ج] فلذلك ( لم يتوقّف )<sup>(١)</sup> إعتاقُ المشتري في هذه الحالة، فلم ينفذْ بُبُوتِ المِلْكِ له عند سُقُوطِ الخيار ، وفي البيعِ الموقوفِ تثبتُ صفةُ التوقّفِ في المِلْكِ ، وتوقّفُ الشئِ لا يُعَدِّمُ أصله ، فلذلك يثبتُ إعتاقه بصفةِ التوقّفِ أيضاً فينفذُ بنفوذِ المِلْكِ ( له )<sup>(٢)</sup> بالإجازة .  
وأما العِلَّةُ التي في حيزِ الأسبابِ<sup>(٣)</sup>

ففقْدُ الإجازة، فإنَّه عِلَّةٌ اسماً ومعنى لا حكماً؛ لأنَّ الإجازةَ تتناولُ المعدومَ حقيقةً، والمعدومُ لا يكون محلاً للمِلْكِ، ولهذا لم يثبت المِلْكُ في الأجرة لانعدامِ العِلَّةِ حكماً، وتُملِكُ بشرطِ التعجيلِ؛ لوجودِ العِلَّةِ اسماً ومعنى، وهو معنى قوله: {ولهذا صحَّ (تعجيلُ الأجرة لكنه يشبه الأسبابِ} لأنَّ العقدَ في حقِّ الحكمِ حقيقةً - وهو ملكٌ<sup>(٤)</sup> - المنفعة - صارَ مضافاً - أي متراحياً - إلى (حالِ)<sup>(٥)</sup> وجودِ المنفعة، فلذلك يقتصر المِلْكُ في الأجرة

= = كالعقودِ والفُسُوخِ { وارتضى هذا الجوابَ ابنُ أمير حاج في "التقرير والتحبير".

أنظر : كشف الأسرار ، للبخاري ، ١٨٩/٤ - ١٩٠ ، التلويح ، للتفتازاني ، ١٣٢/٢ ،

التقرير والتحبير ، لابن أمير حاج ، ١٦٢/٣

( ١ ) ساقطة من ( ج )

( ٢ ) ساقطة من ( أ ) و ( د )

( ٣ ) وهي القسمُ الرابع من أقسامِ العِللِ الشرعيّة

( ٤ ) ما بين القوسين ( ) هكذا من قوله : تعجيل الأجرة ، إلى هنا ساقط من ( ج ) .

( ٥ ) ساقطة من ( ب )

وليس بعلّةٍ حكماً ؛ لأنّ حكمه تراخى لمانع ، لما في ثبوت الملك به من الإضرار بالمالك<sup>(١)</sup> في خروج العين عن ملكه من غير رضاه ، فإذا زال المانع بوجود الإجازة منه يستند الحكم إلى وقت العقد ، حتى يملكه المشتري بزوائده<sup>(٢)</sup> ، فظهر أنّه كان علّة لا سبباً .

[ ب ] وكذلك البيع بشرط الخيار للبائع علّة اسماً ومعنى لا حكماً ؛ لأنّ شرط الخيار دخل على حكم البيع دون السبب — الذي هو أصل البيع — ؛ لأنّ دخول الشرط فيه مخالف للقياس ، ولو جعل داخلاً على السبب لدخل على الحكم أيضاً ، وإذا دخل على الحكم لم يدخل على السبب ، فكان أقلهما خطراً أولى<sup>(٣)</sup> ، فإذا ( ظهر )<sup>(٤)</sup> أنّ الشرط دخل على الحكم خاصة عرفنا أنّ البيع بهذا الشرط علّة اسماً ومعنى لا حكماً ، حتى إنّ المانع إذا زال<sup>(٥)</sup> يملك المشتري المبيع بزوائده المتصلة والمنفصلة<sup>(٦)</sup>

( ١ ) في ( أ ) : بالملك

( ٢ ) في ( ج ) : من زوائده

( ٣ ) أنظر ذلك مفصلاً ص ( ٥٩٧ ) من هذا الكتاب

( ٤ ) ساقطة من ( ب )

( ٥ ) في ( ج ) : إذا قال

( ٦ ) أنظر التقويم ( ٢١٣ - ب ) ، أصول البزدوي ، ١٨٩/٤ ، أصول السرخسي ، ٣١٣/٢ - ٣١٤ المغني ، ص ٣٤٢ - ٣٤٣ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٤٢٥/٢ - ٤٢٦ ، التوضيح ، ١٣٢/٢ ، التقرير والتحبير ، ١٦١/٣ - ١٦٢

وقد أورد الشيخ عبدالعزيز البخاري — رحمه الله — على هذا القسم إشكالاً ، وهو : أنّ تراخي الحكم عن العلّة لمانع يلزم منه القول بتخصيص العلّة ، إذ التخصيص في العِلل إنّما هو تخلف الحكم في صورة مانع ، وقال بأنّ هذا لا يردّ على القاضي الإمام الدبوسي ؛ لأنّه من مجوزي تخصيص العلّة ، ويردّ على إمامين ومن تابعهما من جمهور الحنفية ، فحاول الجواب عن ذلك ولكنه لم يزل مستشكلاً له ، أمّ التفتازاني فقد أجاب عن ذلك بجواب آخر فقال { الخلاف في تخصيص العِلل إنّما هو في الأوصاف المؤثرة في الأحكام ، لا في العِلل التي هي أحكاماً شرعية ، = = =

ولكنَّ الفرقَ بين البيعِ الموقوفِ وبين البيعِ بشرطِ الخيار: أنَّ أصلَ المِلْكِ لما كان معلقاً بالشرط، لم يكن قبل الشرط موجوداً أصلاً [١٥٢/ج] فلذلك ( لم يتوقّف )<sup>(١)</sup> إعتاقُ المشتري في هذه الحالة، فلم ينفذْ بُبُوتِ المِلْكِ له عند سُقوطِ الخيار ، وفي البيعِ الموقوفِ تثبتُ صفةُ التوقّفِ في المِلْكِ ، وتوقّفُ الشَيءِ لا يُعَدُّمُ أصله ، فلذلك يثبتُ إعتاقه بصفةِ التوقّفِ أيضاً فينفذُ بنفوذِ المِلْكِ ( له )<sup>(٢)</sup> بالإجازة .  
وأما العِلَّةُ التي في حيزِ الأسبابِ<sup>(٣)</sup>

ففقْدُ الإجازة، فإنَّه عِلَّةٌ اسماً ومعنى لا حكماً؛ لأنَّ الإجازةَ تتناولُ المعلومَ حقيقةً، والمعدومَ لا يكون محلاً للمِلْكِ، ولهذا لم يثبت المِلْكُ في الأجرة لانعدامِ العِلَّةِ حكماً، وتُملِكُ بشرطِ التعجيلِ؛ لوجودِ العِلَّةِ اسماً ومعنى، وهو معنى قوله: {ولهذا صحَّ (تعجيلُ الأجرة لكنه يشبه الأسبابِ} لأنَّ العقدَ في حقِّ الحكمِ حقيقةً - وهو ملكٌ<sup>(٤)</sup> - المنفعة - صارَ مضافاً - أي متراحياً - إلى (حالِ)<sup>(٥)</sup> وجودِ المنفعة، فلذلك يقتصر المِلْكُ في الأجرة

= = كالعقودِ والفُسُوخِ { وارتضى هذا الجوابَ ابنُ أمير حاج في "التقرير والتحبير".

أنظر : كشف الأسرار ، للبخاري ، ١٨٩/٤ - ١٩٠ ، التلويح ، للتفتازاني ، ١٣٢/٢ ،

التقرير والتحبير ، لابن أمير حاج ، ١٦٢/٣

( ١ ) ساقطة من ( ج )

( ٢ ) ساقطة من ( أ ) و ( د )

( ٣ ) وهي القسمُ الرابع من أقسامِ العِللِ الشرعيّة

( ٤ ) ما بين القوسين ( ) هكذا من قوله : تعجيل الأجرة ، إلى هنا ساقط من ( ج ) .

( ٥ ) ساقطة من ( ب )

على حال استيفاء المنفعة (لهذا، ولا يثبت مستنداً إلى وقت العقد<sup>(١)</sup>؛ لأن إقامة العين مقام المنفعة<sup>(٢)</sup> في (حق)<sup>(٣)</sup> صحة الإيجاب دون الحكم، وهذا بخلاف البيع مع الخيار للمشتري، حيث لو عجل المشتري الثمن لا يملك البائع ذلك الثمن

والفرق: أن المانع لثبوت الحكم - وهو الخيار - قائم، فلا يثبت الملك مع قيام المانع، كالمدين إذا عجل الزكاة [٢٠٠/ب] قبل الحول وأدى، لا يقع المؤدى زكاة بعد تمام الحول؛ لأن المانع - وهو الدين - قائم فلم يظهر حكم ذلك السبب مع قيام ذلك المانع<sup>(٤)</sup>، بخلاف الأجرة؛ لأن امتناع الملك في المنفعة ليس بمانع قائم فإن العقد مطلق عن الشرط، فكان منعقداً في حق البدل، لوجود محله - وهو الذمة - وإنما عدم الانعقاد في حق المنفعة لعدم المحل، لكن لم يثبت ملك البدل قبل القبض مع الانعقاد في حقه، للمساواة بين البديلين، فإذا جاء التعجيل سقط اعتبار المساواة؛ لأن اعتبارها

(١) معنى قوله: لا يثبت مستنداً إلى وقت العقد، أي لا يكون ثبوت الحكم مستنداً إلى حين وجود العلة، كما إذا قال في رجب: أجزتلك الدار من غرة رمضان، فإنه لا تثبت الإجارة من حين التكلم بل في غرة رمضان، بخلاف البيع الموقوف فإن الملك يثبت من حين صدور الإيجاب والقبول، حتى يملكه المشتري بزوائده كذا قاله

التفتازاني. أنظر التلويح، ١٣٣/٢

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج)

(٣) سياقطة من (أ) و (ب)

(٤) في (ج): ذلك المنع

كان لحقّ المستأجر ، وهو قد أسقطَ حقّه فوجبَ الاعتبار<sup>(١)</sup>  
 قوله : { لما فيه من معنى الإضافة }<sup>(٢)</sup> ، أي لما في عقدِ  
 الإجارة [ مِنْ ]<sup>(٣)</sup> إضافةً مِلْكِ المعقودِ عليه - وهو المنفعةُ - إلى وقتِ  
 وجُودِ المنفعةِ ، أي لم يثبت مِلْكُ المنفعةِ للمستأجر متصلاً بعقدِ الإجارة  
 كما في الشراء ، بل تراخى إلى وقتِ وجُودِ المنفعةِ ، فلما تراخى  
 مِلْكُها ، ولم يستند<sup>(٤)</sup> حين مِلْكها إلى وقتِ عقدِ الإجارة ، كما استندَ  
 في البيعِ بشرطِ الخيارِ عند سقوطِ الخيارِ ، أشبهَ الأسبابَ من هذينِ  
 الوجهين [ ١٣١/د ]

قوله : { وكذلك كل إيجاب مضاف إلى وقت }<sup>(٥)</sup> ، كما في قوله : أنتِ  
 طالقٌ غداً ، فإنه علّةٌ اسماً ومعنى لا حكماً ، كما إذا نذرَ بالتصدّقِ فقال

( ١ ) لا فرق بين القسم الثالث والرابع من حيث إنّ كلا منهما العلّةُ فيهما اسماً ومعنى  
 لا حكماً ، وإنما يفرّق القسم الرابع بأنّ للعلّةِ فيه شبهةً بالأسباب ، فمن هذا الوجه  
 قيل : إنّها علّةٌ تشبه الأسباب ، ولعلّ هذا ما جعل الإمام شمس الأئمة السرخسي - رحمه  
 الله - يجعل الإجارة من قبيل القسم الثالث لا الرابع

أنظر: أصول البزدوي مع الكشف، ١٩٠/٤، أصول السرخسي، ٣١٤/٢، المغني، ص ٣٤٣،  
 شرح المنتخب، للنسفي، ٧٧٩/٢، التوضيح، ١٣٢/٢-١٣٣، التقرير والتحجير، ١٦٣/٣.

( ٢ ) شرع في بيان الوجه الذي من أجله جعل الإجارة من قبيل هذا القسم - أي العِلل  
 التي تُشبه الأسباب -

( ٣ ) كلمة [ من ] زيادة من عندي ؛ لأنّ السياق يقتضيها

( ٤ ) أي المِلْك ، وفي ( ج ) العبارة هكذا : ولم يستندَ حينئذٍ مِلْكها ، ويظهر أنّ  
 كلمة ( حينئذٍ ) زائدة

( ٥ ) هذا مثال آخر للعلّة التي تُشبه السبب

أنظر: أصول البزدوي مع الكشف، ١٩١/٤، الفوائد، لحميد الدين الصّير ( ٢٤٧ - ب ) ،  
 التوضيح ، ١٣٣/٢

لله عليّ أن أتصدقَ بدرهمٍ غداً ، فتصدقَ به اليومَ ، جازَ عن المنذورِ في الحال ، وكذلك قال أبو يوسف - رحمه الله - في النذرِ بالصَّلَاةِ والصَّوْمِ إذا أَضَافَهُ إلى وقتٍ في المستقبل: يجوزُ تعجيلُهُ قبلَ ذلك الوقت ؛ لوجودِ العِلَّةِ اسماً ومعنىً ، وإنْ تأخَّرَ حكمُ وجوبِ الأداءِ إلى مجئِ ذلك الوقت <sup>(١)</sup> ، كالصَّوْمِ في حقِّ المسافر . كذا ذكره الإمام شمس الأئمة السرخسي <sup>(٢)</sup> - رحمه الله - <sup>(٣)</sup>

وعن هذا قالوا: لو حلفَ لا يطلِّقَ ، فأضافَ الطَّلَاقَ إلى وقتٍ معيَّن ، بحثُ في الحال ، بخلافِ ما إذا علّقَ ، فإنَّ التعلُّقَ ليس بسببٍ في الحال ، وذكر شمس الأئمة السرخسي <sup>(٢)</sup> - رحمه الله - في فصلِ تقسيمِ السَّبَبِ : { فالإضافةُ إلى وقتٍ لا يُعَدُّ السَّبَبُ معنىً كما يُعَدُّهَا <sup>(٤)</sup> } التعلُّقُ بالشرط ، ولهذا قلنا في قوله تعالى: ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَر ﴾ <sup>(٥)</sup> أنه لا يُخْرِجُ شُهُودَ الشَّهْرِ مِنْ أَنْ يَكُونَ سَبَباً حَقِيقَةً فِي حَقِّ جَوَازِ الْأَدَاءِ ، وقوله تعالى: ﴿ وَسَبْعَةٌ

( ١ ) وقد سبق توضيحُ ذلك في الفرقِ بين التعلُّقاتِ والإضافاتِ ص ( ٥٨٤ - ٥٨٧ )

وص ( ٥٩٥ ) من هذا الكتاب

( ٢ ) سبقت ترجمته في القسمِ الدَّرَاسِي ص ( ٩٠ )

( ٣ ) أنظر أصول السرخسي ، ٣١٧/٢

ومعَ هذا لم يرتضِ شمس الأئمة السرخسي - رحمه الله - أيضاً أن يكونَ هذا - أي الإيجابُ المضافُ إلى وقتٍ - من قبيلِ هذا القسمِ ، بل قال: { والأصحُّ عندي أنه من القسمِ الثالث . فإنه علّةٌ اسماً ومعنىً لا حكماً } وتابعه على ذلك حافظ الدِّين النَّسْفِي ، والكمال بن الهمام - رحمهما الله تعالى - .

أنظر أصول السرخسي ، ٣١٧/٢ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٤٢٦/٢ ،

التقرير والتجوير ، ١٦٢/٣

( ٤ ) وفي النسخة المطبوعة من "أصول السرخسي" : كما يُعَدُّهُ ، ولكلُّ وجهٍ ، فإذا

كانت ( يُعَدُّهَا ) عاد الضميرُ إلى ( السَّبَبِ ) ، وإذا كانت ( يُعَدُّهُ ) عاد الضميرُ إلى

( التعلُّقُ بالشرط )

( ٥ ) الآية ( ١٨٤ ) من سورة البقرة



إِذَا رَجَعْتُمْ ﴿١﴾ يُخْرِجُ التَّمَتُّعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ سَبِيًّا لَصَوْمِ السَّبْعَةِ قَبْلَ  
الرَّجُوعِ مِنْ مِثْنِي، حَتَّى لَوْ أَدَّاهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَمَا تَعَلَّقَ بِشَرْطِ الرَّجُوعِ،  
فَقَبْلُ ﴿٢﴾ وَجُودِ الشَّرْطِ لَا يَتِمُّ سَبِيَّهُ مَعْنَى، وَهَنَّاكَ أَضَافَ الصَّوْمَ إِلَى  
وَقْتِ فَقَبْلُ ﴿٢﴾ وَجُودِ الْوَقْتِ يَتِمُّ السَّبَبُ فِيهِ مَعْنَى ﴿٣﴾ .  
قوله: {فلما تراخى حكمه أشبه الأسباب} ﴿٤﴾ (أي فلما تراخى  
حكمُ النَّصَابِ عَنْ مَلِكِ النَّصَابِ، كَانَ النَّصَابُ أَشْبَهَ بِالْأَسْبَابِ) ﴿٥﴾  
مِنْ مِثَابَهَتِهِ الْعَلَّةُ ﴿٦﴾ .

ثُمَّ أَوْضَحَ مِثَابَهَتَهُ بِالْأَسْبَابِ بِوَصْفَيْنِ بِقَوْلِهِ: {أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا  
تَرَخَى إِلَى مَا لَيْسَ بِحَادِثٍ بِهِ، وَإِلَى مَا هُوَ شَبِيهِهِ بِالْعَلَلِ} أَرَادَ بِقَوْلِهِ: {مَا لَيْسَ  
بِحَادِثٍ بِهِ} ﴿٧﴾ النَّمَاءُ؛ فَإِنَّ وَجُوبَ أَدَاءِ الزَّكَاةِ مَتَرَخٍ إِلَى وَجُودِ النَّمَاءِ  
– وَهُوَ حَوْلَانِ الْحَوْلِ – الَّذِي قَامَ مَقَامَ زِيَادَةِ الْمَالِ الَّتِي تَحْصُلُ بِالتَّجَارَةِ  
بِالنَّصَابِ، وَحَوْلَانُ الْحَوْلِ لَيْسَ مِنْ مَوْجِبَاتِ النَّصَابِ، فَكَانَ هَذَا احْتِرَازًا  
عَنْ عِلَّةِ الْعَلَّةِ الَّتِي تَرَخَى حُكْمُهَا إِلَى مَا هُوَ حَادِثٌ بِهَا، كَالرَّمْيِ؛ فَإِنَّهُ  
يُوجِبُ تَحْرُكَ السَّهْمِ، وَمُضِيَّهِ فِي الْهَوَاءِ، وَنَفُودَهُ فِي الْمَرْمَى، فَيَجْعَلُ الْوَصْفُ

( ١ ) الْآيَةُ ( ١٩٦ ) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ

( ٢ ) فِي ( ج ) : فَقِيلَ

( ٣ ) أَصُولُ السَّرْحَسِيِّ ، ٣٠٦/٢

( ٤ ) شَرَعَ هُنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي بَيَانِ الْمَثَالِ الثَّلَاثِ لِهَذَا الْقِسْمِ، وَهُوَ نَصَابُ الزَّكَاةِ فِي  
أَوَّلِ الْحَوْلِ ، فَإِنَّهُ عِلَّةٌ اسْمًا وَمَعْنَى لَا حُكْمًا ، لَكِنَّهُ يَشْبَهُ الْأَسْبَابَ .

( ٥ ) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ج)، وَحِمْلَةٌ (كَانَ النَّصَابُ) سَاقِطَةٌ أَيْضًا مِنْ (ب).

( ٦ ) الثَّابِتُ فِي جَمِيعِ النُّسخِ هُنَا إِنَّمَا هُوَ قَوْلُهُ: (مِنْ مِثَابَهَتِهِ إِلَى الْعَلَّةِ) بِزِيَادَةِ حَرْفِ (إِلَى)،  
وَحَذْفِ أَوَّلِ

( ٧ ) وَهُوَ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ مِنْ أَوْجِهِ الْمِثَابَهَةِ

الأخير - وهو النفوذ - علة القتل، ولكن لما كانت هذه الوسائط من موجبات الرمي، كان الرمي علة تامة لمباشرة القتل، فوجب القصاص على الرامي، وإن تراخى حكمه إلى الوسائط، ولكن تلك الوسائط لما كانت حادثة عنه لم تعتبر وسائط.

وعن هذا ترجح جانب العلية في مرض الموت، حيث يثبت الانحجار عند الموت مستنداً إلى أول المرض في حق التصرفات، لما أن حكم المرض تراخى إلى الموت، والموت إنما يحصل بتأديف الآلام - وهو من موجبات المرض - لم تعتبر واسطة، فكانت علة الحجر من أول المرض ثابتة، ثم لما لم يكن الحادث في مسألتنا من النصاب وتراخى حكمه لأجله، اعتبر واسطة، وكذلك التناسل والتوالد لا يتحقق بمضي الزمان وإنما يتحقق بإتيان الذكور الإناث، فاعتبر واسطة، فكان للنصاب شبهة السببية - كما في دلالة السارق -

وكذلك قوله: { وإلى ما هو شبيه بالعلل } يوضح شبه سببية النصاب<sup>(١)</sup>؛ وذلك لأنه لو<sup>(٢)</sup> تراخى حكمه إلى ما هو علة حقيقة، كان النصاب سبباً حقيقة، لا علة - كما في دلالة السارق -، فلما كان السارق صاحب علة حقيقة، كان الدال صاحب سبب حقيقة، ولما تخلل هنا بين النصاب وحكمه ما هو شبهة بالعلل، كان للنصاب شبهة السببية، إذ الحكم يثبت على حسب الدليل.

(١) وهو الوجه الثاني من أوجه المشابهة

(٢) في (ب) : وذلك لأنه لما

وإنما قلنا: إِنَّ النَّمَاءَ شَبِيهٌ بِالْعِلَلِ؛ لَأَنَّ النَّمَاءَ [١٥٣/ج] يوجبُ  
المواساةَ<sup>(١)</sup>، فيكونُ له أثرٌ في وجوبِ الزكاة، والوجهُ الصحيحُ فيه أن  
يقالَ إِنَّ النَّمَاءَ وَصْفٌ، فكان فيه<sup>(٢)</sup> معنى العلية، لأنَّ العلةَ وصفٌ  
يحلُّ بالحلِّ فيتغيَّرُ به حالُ المحلِّ، فكان للنَّصابِ شُبُهَةٌ السَّبِيَّةِ بهذينِ  
الوجهين.

قوله: {ولما كان متراخياً إلى وصف لا يستقل بنفسه لشبهه العلة} (٣)  
وهذا الوصفُ يوجبُ مشابهةَ النَّصابِ بالعلَّة؛ وذلك لأنَّ حقيقةَ السَّبَبِ  
هي أن يكون الحكمُ متراخياً إلى ما يستقلُّ بنفسه — كما في دلالةِ  
السَّارِقِ —، فإنَّ السَّارِقَ صاحبُ علَّةٍ، فاعِلٌ باختياره، مُستَبِدٌّ بنفسه  
[٢٠١/ب]، فكانت الدَّلالةُ سبباً محضاً، فلما تجاذبَ طَرَفَا النَّصابِ إلى  
شُبُهَةِ السَّبِيَّةِ، وإلى شُبُهَةِ العِلَّةِ، رجَّحنا جانبَ كونِ النَّصابِ علَّةً على  
جانبِ كونه سبباً؛ لأنَّه بالنَّظَرِ إلى الأصلِ علَّةٌ؛ لأنَّ ملكَ النَّصابِ  
يوجبُ المواساةَ<sup>(٤)</sup> من غيرِ نظرٍ إلى وصفِ النَّماءِ، وبالنَّظَرِ إلى الوصفِ  
— وهو النَّماءُ — سببٌ؛ لتأخُّرِ وجوبِ الأداءِ إلى ما هو شُبُهَةٌ بِالْعِلَلِ،  
والأصلُ راجعٌ على الوصفِ، فترجَّحَ شُبُهَةُ كونه علَّةً<sup>(٥)</sup>

(١) في (د) : المساواة

(٢) في (ب) : بدل (فيه) (في)

(٣) أي ويمكن أن يكون للنَّصابِ شُبُهَةٌ بِالْعِلَلِ

(٤) في (ج) و (د) : المساواة

(٥) أنظر ذلك في : التقويم (٢١٣ - ب) ، أصول الزيدوي مع الكشف، ١٩٢/٤ - ١٩٤،

أصول السرخسي، ٣١٥/٢، الفوائد، لحמיד الدِّين الضَّرير (٢٤٧ - ب)، المغني، ص ٣٤٣،

كشف الأسرار شرح المنار، للنفسي، ٤٢٧/٢ - ٤٢٨، التوضيح، ١٣٣/٢ - ١٣٤.

قوله : { ومن حكمه أنه لا يظهر وجوب الزكاة في أول الحول قطعاً } لأنه فات وصفُ العلة ، لأنَّ العلةَ مالٌ نامٍ ، والعلَّةُ بدون وصفِها لا تعمل ، كأرضِ العُشْرِ والخراجِ فإنَّها لا توجِبُهما بدون وصفِ البناء ، وهو حقيقةُ الخارجِ في العُشْر ، والتَمَكُّن من الزَّراعةِ في الخراج ، فلم يكن الوجوبُ ثابتاً من أولِ الحول ، فلذلك لا نَقْطَعُ القولَ بكونِ المعجَّلِ زكاةً ، لكن لا يكون له حقُّ الاستردادِ إذا انتقصَ النَّصابُ [١٧٢/أ] في آخرِ الحولِ فيما إذا وقعَ المؤدَّى في يدِ الفقير ؛ لوقوعِهِ صدقةً تطوَّعاً ، وأمَّا إذا كان في يدِ السَّاعي فقليلٌ بأنَّه يسترَدُّ ؛ لأنه لما وقعَ في يدِ الفقيرِ تمَّ الإخراجُ إلى الله تعالى ، ووقعَ موقعَهُ وإنما التوقُّفُ في وصفِ الزكاة<sup>(١)</sup>

بخلافِ البيعِ الموقوفِ والبيعِ بشرطِ الخيارِ ؛ لأنه وُجِدَتِ العلةُ ، ولم يَفُتْ وصفُ منها ، إلا أنَّ عدمَ الإجازةِ منعها عن أن تقعَ مُلزِمةً ، دفعاً للضررِ ، فلما زالَ المانعُ ثبتَ الحكمُ من حينِ وجودِ العلةِ — وهي الإيجابُ — بكَمالِها حين وُجِدَتِ<sup>(٢)</sup>

(١) أنظر : الأسرار ، للدَّبُوسِي ، (١٠٣-أ) ، (١٠٨-أ) ، (١٠٩-أ) ،

المبسوط ، للسرْحَسِي ١٧٧/٢-١٧٨

(٢) أنظر أصول البزدوي مع الكشف ، ١٩٣/٤-١٩٤ ، أصول السرْحَسِي ،

٣١٦-٣١٥/٢ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٤٢٨/٢ ، التوضيح ، ١٣٤/٢

قوله: { لكن ليصير زكاة بعد الحول } أي ليصير المعجل زكاة بعد الحول ، وقد ذكرنا فائدة وقوعه زكاة بعد الحول وهي : ما ذكر شمس الأئمة السرخسي <sup>(١)</sup> - رحمه الله - : { فإنه إذا تم الحول ونصّابه غير كامل ، كان المؤدّي تطوّعاً } <sup>(٢)</sup>

ولكن يردّ على هذا ما ذكره صاحب "الهداية" <sup>(٣)</sup> في "التجنيس" وهو: ما إذا عجل المؤدّي زكاته، ووقع ما أدّى إلى الفقير المسلم ، فصار غنياً أو ارتدّ - والعياذ بالله تعالى - قبل تمام الحول ، جاز عن زكاته ، فقال: { لأنّ العبرة لوقت الأداء؛ لاستناد الوجوب <sup>(٤)</sup> } ( إلى أول <sup>(٥)</sup> الحول ، فصار كما إذا أدّى بعد الوجوب <sup>(٦)</sup> )

( ١ ) سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص ( ٩٠ )

( ٢ ) أصول السرخسي ، ٣١٥/٢ ،

( ٣ ) هو برهان الدّين عليّ بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني ، الفقيه الحنفيّ ، كان - رحمه الله - فقيهاً محدثاً ، حافظاً مفسّراً ، أصولياً أديباً ، جامعاً للعلوم ، ضابطاً للفنون ، له اليد الطولى في المذهب الحنفيّ ، تفقّه على الأئمة المشهورين ، وله المصنّفات النّافعة التي اشتهرت وذاع صيتها ، منها : "بداية المبتدي" وشرحه "الهداية" ، "المنتقى" ، "التجنيس" ، "نشر المذهب" ، "مختارات النّوازل" ، "مناسك الحجّ" وغيرها ، توفي - رحمه الله - سنة ٥٩٣ هـ

أنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء، ٢٣٢/٢١، الجواهر المضيئة، ٦٢٧/٢ - ٦٢٩ - (١٠٣٠)، تاج التراجم ، ص ٤٢ (١٢٤)، الفوائد البهية، ص ١٤١-١٤٤، هدية العارفين، ٧٠٢/١.

( ٤ ) في ( ج ) : لاستفاد الوجوب

( ٥ ) ساقطة من ( ج )

( ٦ ) التجنيس والمزيد ، للمرغيناني ، ( ١٥٦ - ب )

قوله: { وكذلك مرض الموت علة لتغير الأحكام } <sup>(١)</sup> (أي الأحكام) <sup>(٢)</sup> التي تتغير بمرض الموت ، وهي تغير تصرفه في ماله من الكل إلى الثلث ، فإن تبرعته [د/١٣٢] كلها من الهبة والصدقة والمحابة والإقرار والوصية إنما تنفذ في الثلث لا في الثلثين ، مستنداً <sup>(٣)</sup> إلى المرض إذا اتصل الموت به ، فأما الأحكام التي تتعلق بنفس المريض كترخصة الفطر في الصوم ، والصلاة قاعداً أو مضطجعا وغيرها ، تثبت بنفس المريض سواء كان مرضاً يعقبه برء أو هلك.

قوله: { إلا إن حكمه } أي أن حكم مرض الموت — وهو انحجاره عن التصرف في ثلثي ماله — يثبت بالمرض الذي يتصل به الموت ، فأشبه الأسباب من هذا الوجه ؛ من حيث إن الموت الذي هو حقيقة علة الانحجار تخلل بين انحجاره عن التصرف في ثلثي ماله وبين المرض ، فكان مرض الموت يشبه السبب من هذا الوجه ، لأن السبب الحقيقي هو أن يتخلل بينه وبين الحكم علة لا تضاف إلى السبب .  
ولكن ههنا لما كان الموت مضافاً إلى المرض بسبب ترادف الآلام ، وترادف الآلام حادث بالمرض ، كان تراخي تغير الأحكام — وهو تراخي الانحجار عن التصرف تقديرًا — بواسطة هي (من) <sup>(٤)</sup> موجبات المرض ،

( ١ ) وهذا مثالاً رابعاً للقسم الرابع من أقسام العِلل ، وهو مرض الموت ، وهو كسابقه ، فهو وصف له شبه بالأسباب من وجه ، وشبه بالعلل من وجه ، فكان علة اسماً ومعنى لا حكماً ، والفرق بينه وبين المثال السابق أن مرض الموت إلى شبه العِلل أقرب من نصاب الزكاة ؛ لما أن مرض الموت بمنزلة علة العلة.

( ٢ ) ساقطة من ( د )

( ٣ ) في ( ب ) مستبداً

( ٤ ) ساقطة من ( ب )

ففارق مرض الموتِ السَّبَبَ الحقيقيَّ، فقلنا: إِنَّه عِلَّةٌ؛ لتغيّر الأحكامِ اسماً ومعنىً، لا سبباً.

وعن هذا قال: { وهذا أشبه بالعلل من النصاب } أي ومرضُ الموتِ أشبه بالعلل من النصاب؛ لما أنّ تراخي الحكم تقديرًا ههنا بواسطة - وهي الموت - مِنْ موجباتِ المرض، وآثاره بترادف الآلام، فكان مرضُ الموتِ بمنزلة عِلَّةِ العلة، وأما تراخي وجوب الزكاة بواسطة - وهي حَوْلان الحول - ليس من موجباتِ النصاب، فلذلك كان شبه العِلَّةِ في مرضِ الموتِ غالباً بالنسبة إلى النصاب<sup>(١)</sup>

وكذلك شراءُ القريب<sup>(٢)</sup>، فإنه نظيرُ مرضِ الموتِ من حيث إنّ تأخرَ الحكمِ تقديرًا بواسطة هي مِنْ موجباتِ الشراء، فكان الشراء في الحقيقة عِلَّةُ العلة؛ وذلك لأنّ الشراء عِلَّةُ الملك، والملك في ذي الرّحم المحرم موجبُ العتق بالحديث، وهو قوله ﷺ: ﴿مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ مِنْهُ عَتَقَ عَلَيْهِ﴾<sup>(٣)</sup> وأضيفَ الحكمُ إلى عِلَّةِ العلةِ فقليل: شراءُ القريبِ إعتاق.

(١) أنظر: أصول البزدوي مع الكشف، ١٩٤/٤-١٩٥، أصول السرخسي، ٣١٦/٢،

المغني، ص ٣٤٣-٣٤٤، كشف الأسرار شرح المنار، للنسفي، ٤٢٩/٢، التوضيح، ١٣٤/٢.

(٢) وهذا مثال خامس، فشراء القريب وصف له شبه الأسباب من وجه، وشبه بالعلل من وجه، ووجه شبهه بالعلل أقرب كمرض الموت، إلا أنّ الفرقَ بينه وبين مرضِ الموتِ أنّ الحكمَ هنا - وهو العتق - يثبتُ مقارنةً لعلته - وهي الملك -، وفي ذاتِ الوقتِ فإنّ الملكَ هنا هو حكمُ لعلّةِ الشراء، فكان الشراء بمعنى عِلَّةِ العلة، أما في مرضِ الموتِ فإنه وإن كان وصفاً شبيهاً بالعلل إلا أنّ حكمه يستندُ إلى أوّل المرض

(٣) سبق تخريجه ص (٣٦١) من هذا الكتاب

قوله: { وكذلك مرض الموت علة لتغير الأحكام } <sup>(١)</sup> (أي الأحكام) <sup>(٢)</sup> التي تتغير بمرض الموت ، وهي تغير تصرفه في ماله من الكل إلى الثلث ، فإن تبرعته [د/١٣٢] كلها من الهبة والصدقة والمحابة والإقرار والوصية إنما تنفذ في الثلث لا في الثلثين ، مستنداً <sup>(٣)</sup> إلى المرض إذا اتصل الموت به ، فأما الأحكام التي تتعلق بنفس المريض كترخصة الفطر في الصوم ، والصلاة قاعداً أو مضطجعا وغيرها ، تثبت بنفس المريض سواء كان مرضاً يعقبه برء أو هلك.

قوله: { إلا إن حكمه } أي أن حكم مرض الموت — وهو انحجاره عن التصرف في ثلثي ماله — يثبت بالمرض الذي يتصل به الموت ، فأشبه الأسباب من هذا الوجه ؛ من حيث إن الموت الذي هو حقيقة علة الانحجار تخلل بين انحجاره عن التصرف في ثلثي ماله وبين المرض ، فكان مرض الموت يشبه السبب من هذا الوجه ، لأن السبب الحقيقي هو أن يتخلل بينه وبين الحكم علة لا تضاف إلى السبب .  
ولكن ههنا لما كان الموت مضافاً إلى المرض بسبب ترادف الآلام ، وترادف الآلام حادث بالمرض ، كان تراخي تغير الأحكام — وهو تراخي الانحجار عن التصرف تقديراً — بواسطة هي (من) <sup>(٤)</sup> موجبات المرض ،

( ١ ) وهذا مثالاً رابعاً للقسم الرابع من أقسام العِلل ، وهو مرض الموت ، وهو كسابقه ، فهو وصف له شبه بالأسباب من وجه ، وشبه بالعلل من وجه ، فكان علة اسماً ومعنى لا حكماً ، والفرق بينه وبين المثال السابق أن مرض الموت إلى شبه العِلل أقرب من نصاب الزكاة ؛ لما أن مرض الموت بمنزلة علة العلة .

( ٢ ) ساقطة من ( د ) .

( ٣ ) في ( ب ) مستبداً

( ٤ ) ساقطة من ( ب )



ففارق مرض الموتِ السَّبَبَ الحقيقي، فقلنا: إِنَّه عِلَّةٌ؛ لتغيّر الأحكامِ اسماً ومعنى، لا سبباً.

وعن هذا قال: { وهذا أشبه بالعلل من النصاب } أي ومرض الموتِ أشبه بالعلل من النصاب؛ لما أنّ تراخي الحكم تقديرًا ههنا بواسطة - وهي الموت - مِنْ موجباتِ المرض، وآثاره بترادف الآلام، فكان مرض الموتِ بمنزلة عِلَّةِ العلة، وأما تراخي وجوب الزكاة بواسطة - وهي حَوْلان الحول - ليس من موجباتِ النصاب، فلذلك كان شبه العِلَّةِ في مرض الموتِ غالباً بالنسبة إلى النصاب<sup>(١)</sup>

وكذلك شراء القريب<sup>(٢)</sup>، فإنه نظير مرض الموتِ من حيث إنّ تأخر الحكم تقديرًا بواسطة هي مِنْ موجباتِ الشراء، فكان الشراء في الحقيقة عِلَّةُ العلة؛ وذلك لأنّ الشراء عِلَّةُ الملك، والملك في ذي الرّحم المحرم موجب العتق بالحديث، وهو قوله ﷺ: ﴿مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ مِنْهُ عَتَقَ عَلَيْهِ﴾<sup>(٣)</sup> وأضيف الحكم إلى عِلَّةِ العلة فقليل: شراء القريب إعتاق.

(١) أنظر: أصول البزدوي مع الكشف، ١٩٤/٤-١٩٥، أصول السرخسي، ٣١٦/٢،

المغني، ص ٣٤٣ - ٣٤٤، كشف الأسرار شرح المنار، للنسفي، ٤٢٩/٢، التوضيح، ١٣٤/٢.

(٢) وهذا مثال خامس، فشراء القريب وصف له شبه الأسباب من وجه، وشبه بالعلل من وجه، ووجه شبهه بالعلل أقرب كمرض الموت، إلا أنّ الفرق بينه وبين مرض الموت أنّ الحكم هنا - وهو العتق - يثبت مقارنة لعلته - وهي الملك -، وفي ذات الوقت فإنّ الملك هنا هو حكم لعلّة الشراء، فكان الشراء بمعنى عِلَّةِ العلة، أما في مرض الموت فإنه وإن كان وصفاً شبيهاً بالعلل إلا أنّ حكمه يستند إلى أوّل المرض

(٣) سبق تخريجه ص (٣٦١) من هذا الكتاب

ثم لم<sup>(١)</sup> يتأخر الحكم ههنا زماناً بخلاف مرض الموت، فإنَّ ترادف الآلام قابلٌ للامتداد بتكرُّر الأمثال، بخلاف حكم شراء القريب - وهو الملك - يثبتُ مقارنةً بالعلة<sup>(٢)</sup> - وهي الشراء -، وكذلك حكم الملك في القريب - وهو العتق - يثبتُ مقارنةً بعلة - وهي الملك -؛ لما أنَّ العتق لا يتصورُ بدون الملك، لقوله ﷺ: ﴿ لا عتقَ فيما لا يملكه ابن آدم ﴾<sup>(٣)</sup>، فثبت العتقُ مقارنةً بالشراء ضرورةً؛ لأنَّه مقارنةً المقارن [١٥٤/ج] فيثبتُ مقارنةً بالأوَّل ضرورةً، لكن بواسطة - وهي الملك -، لعلمنا به قطعاً

(١) في (ج) : ثم لما

(٢) في (ج) : مقارنةً بعلة

(٣) لم أستطع العثور عليه بمثل هذا اللفظ، وأقربُ لفظٍ له ما أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه عن النبي ﷺ أنه قال: ﴿ لا نذرَ لابن آدمَ فيما لا يملك ولا عتقَ لابن آدمَ فيما لا يملك ولا طلاقَ له فيما لا يملك ولا يمينَ فيما لا يملك ﴾ ١٩٠/٢.

وأخرجه كلُّ من الترمذي والدارقطني والحاكم وقال الترمذي: { حديث

حسنٌ صحيح ، وهو أحسنُ شيءٍ روي في هذا الباب } وقال الذهبي: { صحيح }  
أنظر: سنن الترمذي، كتاب الطلاق، باب ما جاء لا طلاق قبل النكاح، ٣/٤٨٦ (١١٨١)، سنن الدارقطني، كتاب الطلاق، ٤/١٤-١٥، المستدرک، للحاكم، كتاب الطلاق، باب لا طلاق لمن لم يملك ولا عتاق لمن لم يملك، ٢/٢٠٤-٢٠٥

وأخرجه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه مرفوعاً بنحو من لفظه فقال: ﴿ لا طلاق إلا فيما تملك ولا عتق إلا فيما تملك ﴾، كتاب الطلاق، باب في الطلاق قبل النكاح، ٢/٦٤٠-٦٤١ (٢١٩٠)

وأخرج نحوه ابن ماجه عن المسور بن مخرمة بلفظ: ﴿ لا طلاق قبل نكاح ولا عتق قبل ملك ﴾ كتاب الطلاق، باب لا طلاق بل النكاح، ١/٦٦٠ (٢٠٤٨)

ومثله أخرج الحاكم عن عائشة ومعاذ - رضي الله عنهما - في كتاب التفسير، باب شواهد لا طلاق إلا بعد نكاح، ٢/٤١٩، وأخرجه البيهقي بالفاظٍ مختلفة عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جدِّه وعن جابر ﷺ أجمعين، في كتاب الطلاق، باب الطلاق قبل النكاح، ٧/٣١٧-٣٢٠. وانظر أيضاً: نصب الرأية، للزبيعي، ٣/٢٧٨.

— على ما ذكرنا من أنه لا يوجد العتق بدون الملك —، وكالرّمي فإنه علّة القتل بالوسائط، وتلك [٢٠٢/ب] الوسائط من موجبات الرّمي وآثاره، فأضيف القتل إلى الرّمي، فصار الرّامي قاتلاً، ولم تورث الوسائط شبهة في وجوب القصاص، لكون الرّمي علّة، فكان الرّمي أشبه بمرض الموت من شراء القريب؛ لما أن الوسائط قابلة للامتداد كترادف الآلام، وهي تحرك السّهم، ومضيه في الهواء، ونفوذه في المقصود<sup>(١)</sup>.  
وأما الوصف الذي له<sup>(٢)</sup> شبهة العِلل<sup>(٣)</sup> :

فكلُّ حكمٍ تعلّق بوصفين مؤثّرين لا يتم [١٧٣/أ] نصّابُ العلّة إلاّ بهما، فلكلّ واحدٍ منهما شبهة العلّة

ونظيره: أحدٌ وصفيّ علّة الرّبا؛ فإنّ الجنسَ بانفراده يحرمُ النسيئة، وكذلك القدرُ، لأنّ لربّ النسيئة شبهة الفضل، يعني<sup>(٤)</sup> : إذا كان أحدُ البدلين في أموال الرّبا نقداً، والآخر نسيئةً، كان للنقد شبهة فضلة<sup>(٥)</sup> على الآخر؛ لأنّ النقد خيرٌ من النسيئة، فلذلك قلنا: تثبتُ حرمة شبهة الفضل — الذي هو فضلُ النقدِ على النسيئة — بشبهة العلّة، وهو وجودُ أحدٍ

(١) أنظر: التقويم (٢١١ - ب)، أصول البزدوي مع الكشف، ١٩٥/٤ - ١٩٦، أصول السرخسي، ٣١٦/٢، كشف الأسرار شرح المنار، للنسفي، ٤٢٩/٢، التوضيح، ١٣٤/٢، التقرير والتحجير، ١٦٤/٣.

(٢) في (ج) : (لا) بدل (له)

(٣) وهو القسم الخامس من أقسام العِلل التي سبق ذكرها ص (١٣٠١)، وهذا القسم هو ما أطلق عليه الشيخ عبدالعزيز البخاري والكمال ابن الهمام اسم (العلّة معنًى) فقط، أي لا حكماً ولا اسماً

أنظر : كشف الأسرار ، للبخاري ، ١٩٦/٤ ، التقرير والتحجير ، ١٦٦/٣

(٤) في (ب) وردت العبارة هكذا : لأنّ لربا النسيئة شبهة الفضل معنًى

(٥) في (ج) : شبهة فضيلة

الوصفيين من القَدَرِ والجنسِ طباقاً ووفاقاً، فذلك لم يعكس، حيث لم يقل: تثبتُ حرمةُ (حقيقة) <sup>(١)</sup> الفضلِ بشبهةِ العلة؛ لأنّه حيثُ لا يبقى الطّباق، لأنّه يربو <sup>(٢)</sup> الحكمُ على العلة <sup>(٣)</sup>.

قوله: {مؤثرين} كالقرايةِ والمُلك، فإنّهما يؤثّرانِ في العتق، أمّا المُلْك؛ فلأنّه يستفادُ به الإعتاق، فكان بمعنى العلة، كالنّكاح، فإنّه لما استفيدَ به الطّلاق، صار علةُ الطّلاق، لكونه مُعْمِلَ علةٍ كونه مطلقاً، فكذلك ههنا، المُلْك مُعْمِلَ كونه معتقاً، وأمّا القراية؛ فلأنّها تؤثّرُ في الصّلة <sup>(٤)</sup>، وفي إبقائه رقيقاً قطعُ الصّلة، وهذه قرايةٌ صيّنتُ عن أدنى الرّقّتين - وهو النّكاح -، فلأنّ تُصانَ عن أعلاهما - وهو الرّقبة - أولى. وأما العلةُ معنًى وحكماً لا اسماً <sup>(٥)</sup> :

فكلُّ حُكْمٍ تَعَلَّقَ بَعْلَةً ذاتِ وصفينِ ( مؤثّرين ، فإنّ آخِرَهُمَا وَجُوداً عِلَّةٌ معنًى وحكماً.

فالحاصلُ، أنّ كلّ حُكْمٍ تَعَلَّقَ بَعْلَةً ذاتِ وصفينِ <sup>(٦)</sup> كان لأوّلها وجوداً يُسمّى "شبهةُ العلة"، ولآخرها وجوداً يُسمّى "علةٌ معنًى

( ١ ) ساقطة من ( ج )

( ٢ ) في ( ج ) : لا يربو

( ٣ ) أنظر أصول البزدوي مع الكشف ، ٤ / ١٩٦ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٢ / ٤٣٠ - ٤٣١ التلويح ، ٢ / ١٣٥

( ٤ ) في ( ب ) : في الصّفة

( ٥ ) وهو القسمُ السّادس من أقسامِ العِلل . أنظر ص ( ١٥٣٥ )

( ٦ ) ما بين القوسين ساقط من ( ج )

وحكماً لا اسماً"، فوقع الاختلاف بين فخر الإسلام<sup>(١)</sup> وشمس الأئمة<sup>(٢)</sup> - رحمهما الله - في اسم الأول - أعني ما إذا تقدّم أحد الوصفين -، سمّاهُ شمسُ الأئمة "السَّبَبُ الخَصْصُ"<sup>(٣)</sup>، وسمّاهُ فخر الإسلام "وصفاً يُشبهه العَلَّةُ"<sup>(٤)</sup> لأنَّ رُكْنَ العَلَّةِ إنما يتمُّ بها، وصاحب "المختصر" اتَّبَعَ فخر الإسلام<sup>(٥)</sup>.

قوله: {كان آخرهما وجوداً علة حكماً} هذه ثلاث منصوباتٍ متوالية وانتصابُ كلِّ واحدةٍ منها لمعنى على حِدة، فقوله: {وجوداً} تمييزٌ {آخرهما}، وقوله: {علة} خبر {كان}، وقوله: {حكماً} تمييزٌ {علة}، فكانت هذه نظيرَ قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾<sup>(٦)</sup> من حيث توالي المنصوباتِ لمعنى على حِدة، فإنَّ انتصابَ ﴿مِلَّةَ﴾ على

(١) سبقت ترجمته في القسم الدَّرَاسِي ص (٧٧) .

(٢) سبقت ترجمته في القسم الدَّرَاسِي ص (٩٠) .

(٣) أنظر : أصول السرخسي، ٣١٠/٢، متابعةً منه للقاضي الإمام أبي زيد الدبوسي - رحمه الله - حين قال: {ومن الأسبابِ المحضة وجودٌ بعض ما يتمُّ علةً بانضمامٍ معنى آخرٍ إليه، كأحدٍ شطريّ البيع، وأحدٍ وصفيّ علةِ الرِّبَا، فهي من الأسبابِ المحضة} التقرُّيم (٢١٠ - ب).

(٤) قال - رحمه الله -: {كلُّ حكمٍ تعلقَ بوصفينِ مؤثّرَين لا يتمُّ نصابُ العَلَّةِ إلا بهما، فلكلِّ واحدٍ منهما شبهةُ العِللِ، حتى إذا تقدّمَ أحدهما لم يكن سبباً؛ لأنه ليس بطريقٍ موضوع، وليس بعلةٍ، ولكن له شبهةُ العِللِ} أصول البزدوي، ١٩٦/٤ .

(٥) أي هذا "المختصر" وهو الأخسيكي - رحمه الله -، وكذا اتَّبعه الإمام حميد الدِّين الضَّرير في "الفوائد" (٢٨٤ - أ)، والخبَّازي في "المغني"، ص ٣٤٤، وحافظ الدِّين النَّسفي في "شرح المنار" ٤٣٠/٢ - ٤٣١، وصدر الشَّريعة في "التوضيح"، ١٣٥/٢، والكمال ابن الهمام في "التحريр".

أنظر التقرُّيم والتجوير، ١٦٦/٣ .

أما علاء الدِّين السَّمَرقندي - رحمه الله - فقد خالفَ الفريقَين جميعاً وأطلقَ عليه

اسم "الشرطِ في معنى السَّبَب" . أنظر : الميزان ، ص ٦٢٥

(٦) الآية (١٣٥) من سورة البقرة

المفعول به ، و﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ غير منصرفٍ في حالة الجرّ ، و﴿حَنِيفاً﴾ حالٌ منه.

قوله : { بالوجود } <sup>(١)</sup> أي بوجودِ الحكمِ عنده ، قوله : { فيثبت بشبهة العلة } وهو وجودُ أحدٍ وصفيّ علّةِ الرّبا من القَدَرِ والجنسِ .  
فإن قلت : لما لم تثبت حُرمةُ حقيقة الفضلِ — مع قوتها — لا تثبت حُرمةُ شبهةِ الفضلِ — مع ضعفها — أولى <sup>(٢)</sup> !  
قلت : إنّ حرمةَ النّساءِ أهمّ ؛ بدليلِ أنّ رسولَ الله ﷺ (أزالَ حُرمةَ الفضلِ وأبقى حُرمةَ النّساءِ ، بزوالِ أحدٍ وصفيّ علّةِ الرّبا بقوله ﷺ) <sup>(٣)</sup> :  
﴿ إذا اختلفَ النّوعانِ فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيدٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

(١) في ( ب ) : بالموجود

(٢) في ( ب ) و ( د ) : أولى أن لا يثبت

(٣) ما بين القوسين ساقط من ( أ )

(٤) لم أجدّه بهذا اللفظ ، وإنما أخرج ابن أبي شيبة قال : حدّثنا وكيع قال : حدّثنا سفيان عن خالد عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني عن عبادة بن الصّامت ؓ قال : قال رسولُ الله ﷺ : ﴿ الذّهبُ بالذّهبِ والفضّةُ بالفضّةِ والبرُّ بالبرِّ والشّعيرُ بالشّعيرِ مثلاً بمثلٍ يداً بيدٍ فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيدٍ ﴾ المصنّف ، كتاب البيوع والأفضية ، باب في الحنطة بالشّعير ، ١٥٨/٦ (٦٤٥) ، وعن ابن أبي شيبة أخرجه الإمام مسلم في "صحيحه" في كتاب المساقاة ، باب الصّرف وبيع الذّهب بالورق نقداً ، ١٢١١/٣ (١٥٨٧) ، ومن طريقه أيضاً أخرجه أبو داود في كتاب البيوع ، باب في الصّرف ، ٦٤٧/٣ (٣٣٥٠) ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء أنّ الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل ، ٥٤١/٣ (١٢٤٠)

وذكر في "المبسوط": { [ولا يستقيم] <sup>(١)</sup> اعتبار ربا النساء بربا الفضل <sup>(٢)</sup> }؛  
 لاتفاقنا على أن ربا النساء أعم، حتى يثبت في بيع الحنطة بالشعير، وإن  
 كان لا يثبت ربا الفضل { <sup>(٣)</sup> } فكان هذا عين نظير ما قيل في صناعة  
 النحو - في فصل ما لا ينصرف -: فإن هناك السببين من الأسباب  
 التسعة يثبتان حكمين، وهما: منع الجر، ومنع التنوين، ولكن منع  
 التنوين [د/١٣٣] أهم، حتى عم حكمه، ولذلك عند ترجيح جنبه  
 الاسمية بالإضافة أو بدخول "اللام" يدخله الجر ولا يدخله التنوين، وإليه  
 وقعت الإشارة في قولهم: هو ما لا يدخله الجر مع التنوين، ولم يقولوا:  
 ما لا يدخله الجر والتنوين، إشارة إلى أصالة التنوين وتبعية الجر <sup>(٤)</sup>.

فكذلك ههنا، وجود الوصفين <sup>(٥)</sup> في باب الربا يثبت الحكمين وهما:  
 حرمة الفضل، وحرمة النساء، ولكن حرمة النساء أهم، حتى عم حكمها،  
 فلذلك عند ضعف الوصفين بانعدام أحدهما تثبت حرمة النساء، ولا تثبت

(١) هذه الجملة التي بين القوسين [ هكذا، من كلام شمس الأئمة السرخسي - رحمه الله - في "المبسوط"، ولعلها سقطت سهواً من النسخ في هذا الكتاب، والمعنى بدونها لا يستقيم. انظر: المبسوط، ١٢٣/١٢ ]

(٢) في (د): برضا الفضل

(٣) المبسوط، للسرخسي، ١٢٣/١٢

(٤) يقول عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" بعد أن ذكر منع التنوين في باب ما لا ينصرف: { فمنعوا الجر أيضاً، إذ كان الجر لا يكون إلا مع التنوين أو ما يقوم مقامه - وهو الإضافة - وكان شيخنا - رحمه الله - يقول: إن الجر مَنع بشفاعَةِ التنوين { المقتصد، ٩٦٦/٢

وانظر أيضاً: التبصرة والتذكرة، للصيمري، ٥٤٠/٢، ٥٤٥، قطر الندى وبلل الصدى، لابن هشام مع حاشية محمد محي الدين عبد الحميد، ص ٤٤٤-٤٤٥، شرح ابن عقيل، ٣٢١-٣٢٠/٢

وقد جمع ابن النحاس - رحمه الله - هذه الأسباب التسعة في قوله:

إِجْمَعُ وَزَنْ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكِبَ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا

(٥) في (أ) و (ب) و (ج): العلتين

حُرْمَةُ الْفَضْلِ ، والمعنى فيه : ما ذكرنا أَنَّ شُبْهَةَ الْعَلَّةِ تُثَبِّتُ حُرْمَةَ شُبْهَةِ الْفَضْلِ لَا حَقِيقَتَهُ ، رِعَايَةً لِلتَّنَاسُبِ<sup>(١)</sup> بَيْنَ الْعَلَّةِ وَالْمَعْلُولِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْلُولَ حَكْمُ الْعَلَّةِ وَنَتِيجَتُهَا ، فَيُثَبِّتُ عَلَى حَسَبِ ثُبُوتِ الْعَلَّةِ ، فَلَوْ قُلْنَا بِجُرْمَةِ حَقِيقَةِ الْفَضْلِ عِنْدَ وَجُودِ شُبْهَةِ الْعَلَّةِ ، يَرَبُو الْحَكْمَ عَلَى الْعَلَّةِ ، وَلَا يَبْقَى التَّنَاسُبُ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ : فَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ تُثَبِّتَ حُرْمَةُ شُبْهَةِ الْفَضْلِ الثَّابِتَةُ بِالْجُودَةِ أَيْضاً ، عِنْدَ وَجُودِ أَحَدِ الْوَصْفَيْنِ ، كَمَا تُثَبِّتُ حُرْمَةُ شُبْهَةِ الْفَضْلِ الثَّابِتَةِ بِالنَّقْدِيَّةِ ، فَكَيْفَ تُثَبِّتَ هَذِهِ وَسَقَطَتْ تِيكَ ؟!

قُلْنَا : الْجُودَةُ وَالرَّدَاءَةُ ثَابِتَتَانِ بِخُلُقِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَسَقُوطُ اعْتِبَارِ الْجُودَةِ بِشَرْعِ الشَّارِعِ جَبْراً ، وَلَهُ وَلايَةُ الْإِبْجَادِ وَالْإِعْدَامِ ، فَصَارَتْ كَأَنَّهَا [٢٠٣/ب] بِمَنْزِلَةِ الْعَدَمِ ، فَأَمَّا جَعْلُ أَحَدِ الْبَدْلَيْنِ<sup>(٣)</sup> حَالاً وَالْآخَرَ نَسِئَةً ، كَانَ بِصُنْعِ الْعِبَادِ كَحَقِيقَةِ الْفَضْلِ ، وَالشُّبْهَةُ مَلْحَقَةٌ بِالْحَقِيقَةِ فِي وَصْفِهَا ، فَلَا بَدَّ مِنْ اعْتِبَارِهِ لَوْجُودِهِ حِسّاً ، فَيَجْعَلُ مَوْجُوداً كَالْفَضْلِ الْحَقِيقِيِّ ، أَلَا تَرَى [١٧٤/أ] أَنَّ التَّفَاوْتَ بَيْنَ الْمُقْلِيَّةِ وَغَيْرِ الْمُقْلِيَّةِ ، تَفَاوْتُ صِفَةٍ ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ بِصُنْعِ الْعِبَادِ كَانَ مُعْتَبِراً

( ١ ) فِي ( ج ) وَرَدَتِ الْعِبَارَةُ هَكَذَا : وَلَا يُثَبِّتُ رِعَايَةً لِلتَّنَاسُبِ ، وَيُظْهِرُ أَنَّ جُمْلَةً ( وَلَا يُثَبِّتَ ) زَائِدَةٌ

( ٢ ) أَنْظَرْ شَرْحَ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ، لِلصَّدْرِ الشَّهِيدِ ، ( ١٣٣ - ب ) ، الْغُرَّةَ الْمُنِيفَةَ ، لِلغَزَنَوِيِّ ، ص ٧٨-٧٩

( ٣ ) فِي ( د ) : أَحَدَ الدَّلِيلَيْنِ

( ٤ ) أَيْ أَنَّ اخْطِطَ قَدْ تُغْلَى وَتُعْمَلُ حِسَاءً ، وَقَدْ تُقْلَى فَتُزَكَّلُ ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ ص ( ١٧٤ ) .



ثم لما كان آخر الوصفين علةً معنىً وحكماً أضيف الحكم إليه؛ لرجحانه - لوجود الحكم به - على الأول، وذلك مثل: القاربة والملك للعنق، فإن الملك إذا تأخر أضيف العنق إليه، حتى يصير المشتري [١٥٥/ج] معتقاً، حتى إذا اشترى نصف قريبه من أحد الشريكين كان ضامناً لشريكه، ومتى<sup>(١)</sup> تأخرت القاربة أضيف إليها، حتى إذا كان العبد مشتركاً بين اثنين، وادعى أحدهما نسبته، كان ضامناً لشريكه.

وعلى هذا، السفينة إذا (كانت)<sup>(٢)</sup> تحتل مائة من<sup>(٣)</sup>، وقد جعل<sup>(٤)</sup> فيها ذلك القدر، فوضع إنسان آخر فيها مئاً، فغرقت، كان ضامناً للجميع لأن تمام علة الفرق حصل بفعله، وعلى هذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف - رحمهما الله - في المثلث<sup>(٥)</sup> :

(١) في (أ) : وإن تأخرت

(٢) ساقطة من (ج)

(٣) المن في اللغة له معان عدة، ولكن المقصود به هنا هو : المكيال، ويسمى المئاً، وهو ما يكال به السمن وغيره، والثنية منوان، والجمع أمئاء، مثل سبب وأسباب، وفي لغة تميم : المن بالتشديد، والجمع أمئان، وقال الجوهري : هو رطلان

أنظر : غريب الحديث، لأبي عبيد، ١٧٣/٢، مجاز القرآن، لأبي عبيدة، ٤١/١، غريب القرآن لابن قتيبة، ص ٤٩، تهذيب اللغة، للأزهري، ٤٧٠/١٥ - ٤٧٢، الصّحاح، للجوهري، ٢٢٠٧/٦ لسان العرب، ٤١٩/١٣

(٤) في (أ) : وقد فعل

(٥) المثلث هو : المطبوخ من ماء العنب الذي طبخ حتى ذهب ثلثاه، وإذا طبخ حتى ذهب نصفه وبقي نصفه فهو النصف، والباقي هو المطبوخ أدنى طبخة، وهو معرب أصله (باده)، وإذا اشتدّ وغلا وقذف بالزبد فهو الخمر

أنظر : طلبة الطلبة، لأبي حفص النسفي، ص ٣٢٠، فتاوى قاضي خان، ٢١٣/٣. كشف الأسرار، للبخاري، ٣٥٣/٤، التقرير والتحجير، ١٩٢/٣

إِنَّ<sup>(١)</sup> الْمُسْكِرَ مِنْهُ حَرَامٌ، ثُمَّ الْمُسْكِرُ الَّذِي (هُوَ)<sup>(٢)</sup> حَرَامٌ الْقَدَحُ  
 الْآخِرُ؛ لِأَنَّ تَمَامَ عَلَّةِ الْإِسْكَارِ عِنْدَهُ، فَيَكُونُ (مُضَافاً)<sup>(٣)</sup> إِلَيْهِ خَاصَّةً،  
 وَمُحَمَّدٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَرَكَ هَذَا الْأَصْلَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ احْتِياطاً لِإثْبَاتِ  
 الْحُرْمَةِ، حَتَّى أَثْبَتَ<sup>(٤)</sup> الْحُرْمَةَ فِي الْجَمِيعِ. كَذَا ذَكَرَهُ شَمْسُ الْأُمَمَةِ  
 السَّرَخْسِيُّ<sup>(٥)</sup> - رَحِمَهُ اللَّهُ -<sup>(٦)</sup>  
 وَأَمَّا الْعَلَّةُ اسْمًا وَحُكْمًا لَا مَعْنَى<sup>(٧)</sup>

فَمِثْلُ السَّفَرِ لِلرَّخْصَةِ، وَمِثْلُ النَّوْمِ لِلْحَدَثِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّخْصَةَ  
 نُسِبَتْ إِلَيْهِ، فَكَانَ عَلَّةً اسْمًا، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ أَصْبَحَ صَائِماً وَهُوَ مُقِيمٌ،  
 ثُمَّ سَافَرَ فَأَفْطَرَ، لَمْ تَلْزَمْهُ الْكُفَّارَةُ؛ لَوْجُودِ عَلَّةِ الْإِسْقَاطِ اسْمًا، وَإِنْ  
 انْعَدَمَ مَعْنَى وَحُكْمًا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فِي حَقِّ الصَّوْمِ، فَإِنَّ الْفِطْرَ لَيْسَ  
 بِمَبَاحٍ (لَهُ)<sup>(٨)</sup> فِي هَذَا الْيَوْمِ أَصْلًا<sup>(٩)</sup>

(١) فِي (ج) : بَدَلَ (إِنَّ) (لِأَنَّ)

(٢) سَاقِطَةٌ مِنْ (أ)

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب)

(٤) فِي (أ) : حَتَّى انْتَهَتْ الْحُرْمَةُ

(٥) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي الْقِسْمِ الدِّرَاسِيِّ ص (٩٠)

(٦) أَصُولُ السَّرَخْسِيِّ، ٣١٠-٣١١/٢

وَانْظُرْ أَيْضًا: مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، لِلْجِصَّاصِ، ٣٦٥-٣٦٦، الْهُدَايَةُ، لِلْمَرْغِينَانِيِّ، ١١٢/٤.

(٧) وَهُوَ الْقِسْمُ السَّابِعُ وَالْآخِرُ مِنْ أَقْسَامِ الْعِلَلِ الشَّرْعِيَّةِ. أَنْظُرِ التَّقْسِيمَ السَّابِقَ  
 ص (١٥٣٥).

(٨) سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) وَ (ب)

(٩) وَلِهَذَا لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الْقَضَاءُ أَنْظُرِ الْهُدَايَةَ، لِلْمَرْغِينَانِيِّ، ١٢٨/١

وكذلك من حيثُ الحكم (أي السفرُ علةٌ للرخصة من حيث الحكم أيضاً) <sup>(١)</sup> فإنَّ رخصةَ القصرِ والفطرِ تثبتُ عند وجودِ السفرِ متصلاً به، فعلم أنَّ السفرَ علةٌ للرخصةِ حكماً، وإنما لم تثبت رخصةُ الفطرِ فيما إذا كان شروعُ الصومِ حالَ إقامته لوقوعه موجباً للإتمام حالَ شروعِهِ، وكونُ العارضِ اختياريّاً، بخلافِ المرضِ - على ما يجيئ <sup>(٢)</sup> - .  
وأما المعنى ؛ فلأنَّ الرخصةَ تعلّقت بالمشقة في الحقيقة ، إلاَّ أنَّها أُضيفت إلى السفرِ ؛ لأنَّه سببُ المشقة ، فأقيمَ مقامها <sup>(٣)</sup>  
قوله : { وهو في الحاصل نوعان } <sup>(٤)</sup> ثمَّ الفرقُ بين السببِ الداعي <sup>(٥)</sup> والدليل <sup>(٦)</sup> : أنَّ السببَ <sup>(٧)</sup> مؤثِّرٌ في حصولِ المسبَّبِ ومُفَضِّلٌ إليه ، وهذا الوصفُ غيرُ ثابتٍ في الدليل

(١) ساقطة من (أ) و (ج)

(٢) ص ( ١٨٠٠ ) من هذا الكتاب

(٣) يقول شمس الأئمة السرخسي - رحمه الله - : { المعنى المؤثِّر في هذه الرخصة هو المشقة التي تلحقه بالصوم دون السفرِ والمرض ، لما بيَّنا أنَّ المعنى ما يكون مؤثِّراً في الحكم ، وذلك المشقة ، وإليه أشارَ الله تعالى في قوله : ﴿ يريدُ الله بكم اليسرَ ولا يريدُ بكم العسرَ ﴾ ، إلاَّ أنَّ المشقة باطنٌ تنفاوتُ أحوالُ الناسِ فيه ، ولا يمكنُ الوقوفُ على حقيقته ، فأقامَ الشرعُ السفرَ بصفةٍ مخصوصةٍ مقامَ تلك المشقة ، لكونه دالاً عليها غالباً {

أصول السرخسي ، ٣١٨/٢

وانظر أيضاً : أصول البزدوي ، ١٩٨-١٩٩/٤ ، الميزان ، ص ٦١١ ، المغني ، ص ٣٤٥ ،

التوضيح ، ١٣٦/٢

(٤) أنظر هذين النوعين فيما سبق من كلام المصنف ص ( ١٥٣١ )

(٥) وهو العلة في النوع الأول

(٦) وهو العلة في النوع الثاني

(٧) في ( ب ) : على أنَّ السببَ ، ويظهر أنَّ كلمة ( على ) زائدة

## [ الشَّرْط ]

[ وأما الشرط فهو في الشريعة : عبارة عما يضاف للحكم إليه وجودا عنده لا وجوبا به ، فالطلاق المعلق بدخول الدار يوجد بقوله : أنت طالق ، عند الدخول لا به .

وقد يقام الشرط مقام العلة، كحفر البئر في الطريق، وهو شرط في الحقيقة؛ لأن النقل علة السقوط، والمشي سبب محض، لكن الأرض كانت مسكة مانعة عمل النقل، فكان الحفر إزالة للمانع فثبت أنه شرط، لكن العلة ليست بصالحة للحكم؛ لأن النقل طبع لا تعدي فيه، والمشي مباح بلا شبهة، فلم يجعل علة بواسطة النقل، وإذا لم يعارض الشرط ما هو علة، وللشرط شبه بالعلل؛ لما تعلق به من الوجود، أقيم مقام العلة في ضمان النفس والأموال جميعا.

فأما إذا كانت العلة صالحة للحكم ، لم يكن الشرط في حكم العلة ، ولهذا قلنا في شهود الشرط واليمين — إذا رجعوا جميعا بعد الحكم — : إن الضمان على شهود اليمين ؛ لأنهم شهود العلة، وكذلك شهود السبب والعلة — إذا اجتمعا — سقط حكم السبب، كشهود التخيير والاختيار إذا اجتمعا في الطلاق والعتاق، ثم رجعوا جميعا بعد الحكم : إن الضمان على شهود الاختيار؛ لأنه هو العلة ، والتخيير سبب .

وعلى هذا قلنا : إذا اختلف الولي والحافر ، فقال الحافر : إنه أسقط نفسه ، كان القول قوله ؛ لأنه يتمسك بما هو الأصل ، وهو صلاحية الحكم للعلة ، وينكر خلافة الشرط ، بخلاف ما إذا ادعى الجراح الموت بسبب آخر ، لا يصدق؛ لأنه صاحب علة.

وعلى هذا قلنا: إذا حل قيد عبد حتى أبق، لم يضمن؛ لأن حله شرط في الحقيقة، له حكم السبب لما سبق الإباق — الذي هو علة التلف — ، فالسبب ما يتقدم ، والشرط ما يتأخر، ثم هو سبب محض؛

لأنه اعترض عليه بما هو علة قائمة بنفسها ، غير حادثة بالشرط ، وكان هذا كمن أرسل دابة في الطريق فجالت يمنا ويسرة ثم أصابت شيئا ، لم يضمنه ، إلا أن المرسل صاحب سبب في الأصل ، وهذا صاحب شرط جعل سببا

وقال ابو حنيفة وأبو يوسف - رحمهما الله - فيمن فتح باب قفص فطار الطير : إنه لم يضمن ؛ لأن هذا شرط جرى مجرى السبب - لما قلنا - وقد اعترض عليه فعل فاعل مختار ، فبقي الأول سببا محضا ، فلم يجعل التلف مضافا إليه ، بخلاف السقوط في البئر لأنه لا اختيار له في السقوط ، حتى لو أسقط نفسه هدر دمه [

قوله : { وأما الشرط } فمعناه لغة : العلامة ، ومنه يقال أشراطُ السَّاعة ، أي علاماتها ؛ لكون الساعة آتية لا محالة ، والصَّكوكُ تسمَّى شروطاً<sup>(١)</sup> ؛ لأنها أعلامٌ على التذكُّر ، وقال شمس الأئمة السرخسي<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - : { ومنه سمى أهل اللغة حرفَ " إن " حرفَ الشرط في قول القائل<sup>(٣)</sup> : " إن أكرمتني أكرمتك " ، فإنَّ قوله : " أكرمتك ، صيغة<sup>(٤)</sup> الفعل الماضي ، ولكن بقوله : ( إن )<sup>(٥)</sup> " أكرمتني ، يصير إكرام المخاطب علامة لإكرام المخاطب إيَّاه ، فكان شرطاً من هذا الوجه<sup>(٦)</sup> } .

( ١ ) الصَّكُ : الكتابُ الذي يُكتب للمعهدة في المعاملات والأقارير ، وجمعه صكوك

أنظر : تهذيب اللغة ، ٤٢٨/٩ ، المصباح المنير ، ص ٣٤٥

( ٢ ) سبقت ترجمته في القسم الدَّرَاسِي ص ( ٩٠ )

( ٣ ) في النسخة المطبوعة من "أصول السرخسي" : من قول القائل

( ٤ ) في ( أ ) : بصيغة

( ٥ ) ساقطة من ( ب )

( ٦ ) أصول السرخسي ، ٣٠٣/٢

ومثله أيضاً ذكر القاضي الإمام أبو زيد الدبوسي في "التقويم" ، ( ٢٠٧ - أ - ب ) .

أنظر أيضاً : أصول البزدوي ، ١٧٣/٤ ، الميزان ، للسمرقندي ، ص ٦١٦

وأما معناه شريعة<sup>(١)</sup>

فهو ما ذكر في "الكتاب"<sup>(٢)</sup>، فقله: {عبارة عما يضاف الحكم إليه وجوداً عنده} جامع حتى دخل في هذا الوصف العلة، فإنَّ العلة كما يوجد الحكم بها، فكذلك يوجد عندها أيضاً، وقوله: {لا وجوباً به}<sup>(٣)</sup> مانع يمنع العلة عن الدخول في هذا الحد، فإنَّ وقوع الطلاق بقوله: أنت طالق، عند الدخول لا بالدخول، فمن حيث إنه لا أثر للدخول في الطلاق لا من حيث الثبوت به، ولا من حيث الوصول إليه، لم يكن الدخول علة ولا سبباً ومن حيث إنه مضاف إليه وجوداً عنده كان الدخول شرطاً فيه،

(١) أنظر هـ (٢) ص (٢٢٧) من هذا الكتاب

(٢) أي في هذا "المختصر" للأخسيكي قبل قليل ص (١٥٦٣)

أما هو في عرف المتكلمين فهو: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود، ولا عدم لذاته. وقال السمرقندي: {قال بعضهم: الشرط ما يوجد الحكم عنده وينعدم عند عدمه، وقال بعضهم: الشرط ما هو علم على الشيء من حيث يضاف إليه الوجود دون الوجوب}. قال: ولكن هذا لا يصح؛ وإنما الصحيح أن يقال الشرط ما توجد العلة عند وجوده، أو ما يقف المؤثر على وجوده في ثبوت الحكم {وعلى كل، فللشرط ثلاثة إطلاقات:

**الأول** ما يذكر في الأصول مقابلاً للسبب والمانع، وهو ما سبق تعريفه  
**الثاني**: الشرط اللغوي، والمراد به صيغ التعليق بـ "إن" ونحوها، ويتعلق به كثير من مسائل الفقه والأصول.

**الثالث** جعل الشيء قيداً في شيء، كشراء العبد بشرط كونه كاتباً  
أنظر تعريف الشرط وأنواعه في: التقويم (٢٠٧-أ)، أصول البيزدوي مع الكشف، ١٧٣/٤-١٧٤ أصول السرخسي، ٣٠٣/٢، ميزان الأصول، ص ٦١٦-٦١٧، الإحكام، للآمدي، ١٠٠/١، بيان المختصر، للأصفهاني، ٤٠٧/١، البحر المحيط، ٣٠٩/١، شرح الكوكب المنير، ٤٥٥-٤٥٢/١

(٣) في (د): لا وجوداً به

ولهذا لا نوجب الضمان على شهود الشرط ، وإنما نوجب الضمان على شهود التعليق بعد وجود الشرط إذا رجعوا<sup>(١)</sup>

ثم هو منقسم على أقسام خمسة<sup>(٢)</sup>

[ ١ ] شرط محض

[ ٢ ] وشرط له حكم العِلل

[ ٣ ] وشرط له حكم الأسباب

[ ٤ ] وشرط اسماً لا حكماً ، فكان مجازاً في الباب

[ ٥ ] وشرط هو بمعنى العلامة الخالصة

أما الشرط المحض<sup>(٣)</sup>

فما يمتنع به وجود العلة ، فإذا وجد الشرط وجدت العلة ، فيصير الوجود مضافاً إلى الشرط دون الوجوب<sup>(٤)</sup> ، ثم الشرط كما هو داخل فيما هو قابل للتعليق من الطلاق وغيره ، ف كذلك هو داخل في العبادات

( ١ ) في ( ج ) : إذا رجعنا . وصورة المسألة ستأتي ص ( ١٥٧٢ )

( ٢ ) متبعاً بذلك فخر الإسلام - رحمه الله - ، وتابعه على ذلك الحنابلي في "المغني" ، وزاد القاضي الإمام الدبوسي وشمس الأئمة السرخسي - رحمهما الله - قسماً سادساً ، وهو : شرط فيه شبهة العلة ، أما صدر الشريعة - رحمه الله - فقد قصر الشرط في أنواعه الأربعة الأول فقط

أنظر : التقويم ( ٢١٤ - أ - ب ) ، أصول البزدوي ، ٢٠٢/٤ ، أصول السرخسي ، ٣٢٠/٢ ، ميزان الأصول ، ص ٦٢٠ ، أصول اللامشي ، ص ١٩٣-١٩٤ ، المغني ، ص

٣٤٥ ، التوضيح مع حاشية الفتازاني عليه ، ١٤٥/٢

( ٣ ) ويسمى الشرط الحقيقي

( ٤ ) وذلك في كل تعليق بحرف من حروف الشرط

أنظر أصول البزدوي ، ٢٠٣/٤ ، أصول السرخسي ، ٣٢٠/٢

والمعاملات ألا ترى أن وجوب<sup>(١)</sup> العبادات تتعلق بأسبابها ، ثم يتوقف ذلك على شرط العلم به<sup>(٢)</sup> ، حتى إن النص النازل<sup>(٣)</sup> لا حكم له قبل العلم من المخاطب ، فإن من أسلم في دار الحرب لم يلزمه شيء من الشرائع قبل العلم (به)<sup>(٤)</sup> ، فصارت الأسباب والعلة بمنزلة المعدوم [١٣٤/د] لعدم الشرط ، وكذلك ركن العبادات ينعدم لعدم شروطها - وهي النية والطهارة - وكذلك ركن النكاح - وهو الإيجاب والقبول - معدوم عند عدم شرطه - وهو الإشهاد عليه -<sup>(٥)</sup>

وقد ذكرنا أن أثر الشرط عندنا : إنعدام العلة ، وعند الشافعي - رحمه الله - تراخي الحكم<sup>(٦)</sup>

---

(١) في (د) : وجود

(٢) في (ج) وردت العبارة هكذا : ثم يتوقف على ذلك شرط العلم به

(٣) أي المنزل ، سواء كان نصاً من كتاب أو سنة

(٤) ساقطة من (ج)

(٥) أنظر هذا القسم من أقسام الشروط ، والأمثلة عليه في : التقويم ( ٢١٤ - ب ) ،

أصول البزدوي مع الكشف ، ٢٠٢/٤ - ٢٠٦ ، أصول السرخسي ، ٣٢٠/٢ - ٣٢٢ ،

الميزان ، ص ٦٢١-٦٢٢ ، المغني ص ٣٤٥ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ،

٤٣٧/٢ - ٤٣٨ ، التوضيح ، ١٤٥/٢

(٦) ص (٥٧٠ ، ٥٨٩ ، ٥٩٣) من هذا الكتاب



وأما الشرط الذي له حكم [١٧٥/أ] العِلل<sup>(١)</sup>

فهو كل شرط لم يعارضه علة ، صلح أن يكون ( علة )<sup>(٢)</sup> يضاف الحكم إليه ، ومتى<sup>(٣)</sup> [٢٠٤/ب] عارضته علة لم يصلح علة ، وذلك لما قلنا: إن الشرط يتعلّق به الوجود دون الوجوب ، فصار شبيهاً بالعِلل من حيث اشتراكهما في الوجود ، والعِلل أصول في إضافة الأحكام إليها ، لكنّها لما لم تكن عللاً بذواتها استقام أن تخلفها الشروط .

بيانه فيما قلنا: إن حفر البئر في الطريق إيجاد شرط الوقوع ؛ بإزالة المسكّة عن ذلك الموضع ، ألا ترى أن ما عارضه من العلة — وهو ثقل الماشي — لا يصلح بانفراده علة للإتلاف بطريق العدوان ، وما هو سبب — وهو مشيه — لا يصلح علة لذلك ، فإنّه مباح مطلقاً ، فكان الشرط بمنزلة العلة في إضافة الحكم إليه ، حتى يجب الضمان على الحافر ، ولكن لا يصير مباشراً للإتلاف حتى لا تلزمه الكفارة ، ولا يُحرّم عن الميراث ، فكان لهذا الشرط شبهة العلة لا حقيقتها ؛ لأنّه ليس بمباشرة<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) وهو القسم الثاني

( ٢ ) ساقطة من ( ب )

( ٣ ) في ( أ ) : ( من ) بدل ( متى )

( ٤ ) جعل القاضي الإمام أبو زيد وشمس الأئمة السرخسي - رحمهما الله - هذه الأمثلة من قبيل الشرط الذي يُشبه العلة ، وأما الشرط الذي له حكم العِلل فقد مثّلوا له : بشق زقّ الدهن ، وقطع جبل القنديل ؛ لأنّ الشرط هنا في أحكام العِلل ، فكان الشاقّ جعل مباشراً إراقة الدهن أو إتلاف القنديل فأخذ حكمها ، فوجب الضمان عليه ، وهذا منهما بناءً على تقسيم الشرط ، فقد سبق أنهما جعلاً أقسام الشرط ستة خلافاً لفخر الإسلام . واعتبر فخر الإسلام - رحمه الله - ومتابعوه هذين القسمين — وهما : الشرط الذي له حكم العِلل ، والشرط الذي له شبه العِلل — قسماً واحداً ، وضربوا له نفس الأمثلة التي ضربها القاضي الإمام وشمس الأئمة لكلا القسمين - - -

قوله: { كانت مسكة } المسكة: ما يُمسكُ به ، قوله: { فثبت أنه شرط } لأنَّ العلةَ لما توقَّفَ عملُها إلى وجودِ الشرطِ ، كانَ عدمُ الشرطِ مانعاً للعلةِ عن عملِها ، فكان مزيلُ ذلك المانعِ موجداً<sup>(١)</sup> للشرطِ لا محالة ، كما قلنا في قوله : إن دخلتِ الدارَ فأنت طالق ، فإنَّ التعليقَ لما كان مانعاً من الطلاقِ سَمِينَا [١٥٦/ج-] الدخولَ — الذي هو إزالةُ المانعِ — شرطاً

قوله: { لأن الثقل طبع لا تعدي فيه } لأنه مخلوقٌ كذلك ، ولا اختيارَ له في ذلك ، فلم يمكن<sup>(٢)</sup> إضافةُ الحكمِ إليه ، فيجعلُ الشرطُ خلفاً عنه في إضافةِ الحكمِ إليه ؛ لأنه موصوفٌ بالتعدي ، والشرطُ أيضاً هي العلةُ ، من حيث اشتراكهما في وجودِ الحكمِ<sup>(٣)</sup>

فإن قلت: لا يشترطُ وصفُ التعدي في العلةِ بخلافِ السببِ والشرطِ، فإنَّ الضَّمانَ إنما يضافُ إليهما عند وجودِ وصفِ التعدي ؛ لانحطاطِهما في إيجابِ الحكمِ من العلةِ ، ولهذا افترقَ حكمُ من حفرَ البئرَ في ملكه، وحكمُ

= - أنظر: التقييم ( ٢١٥ - أ - ب ) ، أصول البزدوي ، ٢٠٦-٢٠٧ ،

أصول السرخسي ، ٣٢٤-٣٢٣/٢ ، ميزان الأصول ، ص ٦٢٢-٦٢٣ ، كشف الأسرار

شرح المنار ، للتسفي ٤٣٨/٢ ، التوضيح ، ١٤٥/٢

( ١ ) في ( أ ) و ( ب ) و ( ج ) : موجوداً

( ٢ ) في ( ب ) : فلم يكن

( ٣ ) يعني : أنَّ الأصلَ في الشرطِ أنَّ لا يخلفَ العلةُ ؛ لأنَّ الشرطَ لا أثرَ له في إيجابِ الحكمِ ، ولكن لما كانت العلةُ موجبةً للحكمِ لا بذاتها ، ومؤثرةً فيه لا بطبعها ، بل هي في الحقيقة أماراتٌ على الأحكامِ إستقام أنَّ يخلفها الشرطُ في حقِّ إضافةِ الحكمِ إليه عند تعذرِ إضافةِ الحكمِ إلى العلةِ

مَنْ رَمَى السَّهْمَ فِي مِلْكِهِ ، حَتَّى لَمْ يَجِبِ الضَّمَانُ فِي الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ  
صَاحِبُ شَرْطٍ غَيْرِ مَوْصُوفٍ بِالتَّعْدِي ، ( وَوَجِبَ فِي الثَّانِي وَإِنْ كَانَ  
خَطَأً غَيْرِ مَوْصُوفٍ بِالتَّعْدِي ) <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهُ صَاحِبُ عِلَّةٍ !

وَكَذَلِكَ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ صَغِيرَةً وَكَبِيرَةً ، فَأَرْضَعَتِ الْكَبِيرَةُ  
(الصَّغِيرَةَ) <sup>(٢)</sup> ، حَرُمَتَا عَلَى الزَّوْجِ ، ثُمَّ إِنَّمَا يَرْجِعُ الزَّوْجُ عَلَى الْكَبِيرَةِ  
بِنَصْفِ مَهْرِ الصَّغِيرَةِ أَنْ لَوْ كَانَتِ الْكَبِيرَةُ مُتَعَدِّيةً ( بِأَنْ قَصَدَتْ إِفْسَادَ  
النِّكَاحِ ) <sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّهَا مُتَسَبِّبَةٌ ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ تَكُنْ مُتَعَدِّيةً فَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهَا ،  
بِخِلَافِ صَاحِبِ الْعِلَّةِ فَإِنَّهُ يَجِبُ الضَّمَانُ عَلَيْهِ فِي الْحَالَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ مُبَاشِرٌ ،  
فَلَا يَتَوَقَّفُ الْحُكْمُ إِلَى صِفَةِ التَّعْدِي ، كَمَا فِي الرَّمْيِ فِي مِلْكِهِ - عَلَى مَا  
قُلْنَا - ، ثُمَّ ذَكَرْ هُنَا (عَدَمَ) <sup>(٤)</sup> وَصْفِ التَّعْدِي فِي حَقِّ الْعِلَّةِ <sup>(٥)</sup> فِي  
عَدَمِ إِضَافَةِ الْحُكْمِ إِلَيْهَا !

قُلْتُ: الْحُكْمُ نَتِيجَةُ الْعِلَّةِ وَأَثَرُهَا، فَلَا بَدَّ مِنْ <sup>(٦)</sup> الْمَطَابَقَةِ وَالْمُنَاسَبَةِ  
بَيْنَهُمَا، فَلَوْ قُلْنَا بِالضَّمَانِ الَّذِي (هُوَ) <sup>(٧)</sup> نَتِيجَةُ جُنَايَةٍ وَتَقْصِيرٍ فِي حَقِّ فِعْلٍ  
خَلَقِيٍّ لَا تَبْقَى الْمُنَاسَبَةُ أَصْلًا، فَلِذَلِكَ قُلْنَا فِي حَقِّ الْعِلَّةِ الْمَوْجِبَةِ لِلضَّمَانِ بِنَوْعٍ  
تَقْصِيرٍ نَاشِئٍ عَنْ فِعْلٍ اخْتِيَارِيٍّ لَا عَنْ فِعْلٍ خَلَقِيٍّ، أَوْ مُبَاشِرَةٍ فِعْلٍ قَصْدًا  
وَاخْتِيَارًا ، أَلَا تَرَى أَنَّ رَمْيَ الْخَاطِئِ لَا يَخْلُو عَنْ نَوْعٍ تَقْصِيرٍ - وَإِنْ كَانَ فِي

( ١ ) ساقطة من ( ج )

( ٢ ) ساقطة من ( ب )

( ٣ ) ساقطة من ( أ ) و ( ج ) و ( د )

( ٤ ) ساقطة من ( ج )

( ٥ ) في ( ج ) : في وصفِ العِلَّةِ

( ٦ ) في ( ج ) : ( في ) بدل ( من )

( ٧ ) ساقطة من ( ب )

ملكه - وهو ترك الثبوت ، حتى وجبت الكفارة ، وجرمان الإرث ،  
وهذان الحكمان ثبوتا جزاءً ، فلو لم يكن فيه نوعُ جنائية لما ثبت هذان  
الحكمان المبنيان<sup>(١)</sup> على الجنائية

وإنما الفرق بين السبب والعلّة : أنّه يشترط تمام وصف التعدي في  
حقّ السبب وأما في حقّ صاحب العلة فغير مشروط تمامه ، إنما فيه نوع  
تقصير ليقع الحكم جزاءً وفاقاً

فإن قلت: إنّ الشئ إنما يصير خلفاً عن شيء في الحكم إذا كان  
الأصل<sup>(٢)</sup> موصوفاً بصفة داعية إلى مثل ذلك الحكم ، ثمّ مثل تلك  
الصفة توجد في الخلف ، وههنا ما كان الثقل موصوفاً بالتعدي ،  
فكيف جعل الخلف خلفاً عنه عند وجود التعدي ؟

قلت: لو كان الأصل ههنا موصوفاً بنوع تعدّ لا يجعل صاحب الشرط  
خلفاً عنه، بل يضاف الحكم حيثئذ إلى الأصل لا إلى الخلف؛ إذ الإضافة إلى  
الخلف لضرورة عدم إمكان الإضافة إلى الأصل، لأنّه لا يلزم أن يكون الخلف  
موصوفاً بما وُصف (به)<sup>(٣)</sup> الأصل الذي له دعاء وتأثير في إثبات ذلك  
(الحكم)<sup>(٤)</sup> من كلّ وجه، ألا ترى أنّ الماء مطهّر خِلقة ولا كذلك التراب<sup>(٥)</sup>

(١) في (أ) و (ب) : الحكمان المبنيان

(٢) في (ج) و (د) إذا كان ذلك الأصل ، بزيادة كلمة ( ذلك ) وهي زيادة  
لأنّ الخلف بالمعنى

(٣) ساقطة مر (أ)

(٤) ساقطة مر (أ) و (ج) و (د)

(٥) أنظر: أصد السرخسي، ٣٢٤/٢ ، كتف الأسرار ، للبخاري ، ٢٠٩/٤ - ٢١٠.

قوله: {ولهذا قلنا في شهود الشرط واليمين إذا رجعوا} صورته :  
 ( ما ) <sup>(١)</sup> إذا شهدَ شاهِدانِ على قولِ الرَّجُلِ لامرأته : إن دخلتِ الدَّارَ  
 فأنتِ طالقٌ ، وشَهِدَ ( شاهِدانِ ) <sup>(٢)</sup> آخِرانِ بأنَّها دخلتِ الدَّارَ ،  
 فقضى القاضي بالطلاقِ بشهادةِ هذه الأربعة <sup>(٣)</sup> ، ثمَّ رجعوا جميعاً ،  
 فإنَّ الضَّمانَ على شهودِ اليمينِ ؛ لأنَّهم شهودُ العلةِ

سمي التعليق [١٧٦/أ] علةً ، مع ( أن ) <sup>(٤)</sup> التعليقات ليست  
 بأسبابٍ عندنا ، فضلاً عن العلية ، وذكرنا جوابه مع أخواته في التعليق <sup>(٥)</sup> ؛  
 ولأنَّ قوله أنتِ طالقٌ ، علةٌ للطلاق ، وشهودُ التعليقِ أثبتوا ذلك ، إلَّا  
 أنهم أثبتوا مركباً فإذا وُجدَ الشرطُ زالَ التركيبُ ، فبقي قوله : أنتِ  
 طالقٌ ، فكان شهودُه شهودُ العلةِ ، فأُضيفَ الضَّمانُ إليهم دون شهودِ  
 الشرطِ ؛ لأنَّ العلةَ هي الموجبةُ للحكم

فإن قيل : يُشكِّلُ هذا بما إذا شهدَ شاهِدانِ أنَّه تزوَّجَ هذه المرأةَ  
 بألفِ درهمٍ ، وشَهِدَ آخِرانِ أنَّه [٢٠٥/ب] دخلَ بها ، فحكمَ القاضي  
 بشهادتهم ، ثمَّ رجعوا (كان الضَّمانُ على شاهدي الدَّخولِ ، وإنَّ  
 كانت العلةُ في إيجابِ المهرِ هو النِّكاحُ !

( ١ ) ساقطة من ( ب )

( ٢ ) ساقطة من ( ب )

( ٣ ) لو قال : هؤلاء الأربعة ، لكان أولى

( ٤ ) ساقطة من ( ج )

( ٥ ) ص ( ٦٠٠ ) من هذا الكتاب

قلنا : نعم ، إِنَّ المَهْرَ يَجِبُ بالنِّكَاحِ ، إِلَّا أَنْ شَهِدَ الدَّخُولَ أَبْرؤًا  
شُهُدَ النِّكَاحِ عَنِ الضَّمَانِ بِشَهَادَتِهِمْ ، حَيْثُ أَدْخَلُوا فِي مِلْكِ الزَّوْجِ  
عَوَضَ مَا غَرِمَ مِنَ المَهْرِ ، وَهُوَ اسْتِيفَاءُ مَنَافِعِ البَضْعِ ، أَمَّا ههنا فشُهُدُ  
دخول الدَّارِ ما أَبْرؤًا شُهُدَ التَّعْلِيْقِ عَنِ الضَّمَانِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُدْخِلُوا فِي  
مِلْكِ الزَّوْجِ عَوَضَ مِلْكِ النِّكَاحِ الْمَوْجِبِ لاسْتِيفَاءِ مَنَافِعِ البَضْعِ ، فَتَبْقَى  
هذه شَهِادَةٌ عَلَى شَرْطِ مُحَضَّرٍ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يُضَفْ الضَّمَانُ إِلَيْهِمْ <sup>(١)</sup>

فَإِنْ قِيلَ : يَرِدُ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ مَا إِذَا شَهِدَ [١٣٥/د] شَاهِدَانِ  
عَلَى النِّكَاحِ وَشَاهِدَانِ عَلَى الطَّلَاقِ قَبْلَ الدَّخُولِ <sup>(٢)</sup> ، ثُمَّ رَجَعُوا بَعْدَ  
قَضَاءِ الْقَاضِي بِشَهَادَتِهِمْ ، يَجِبُ الضَّمَانُ عَلَى شَاهِدِي الطَّلَاقِ ، وَإِنْ لَمْ  
يُدْخِلَا فِي مِلْكِ الزَّوْجِ عَوَضَ مَا غَرِمَ مِنَ المَهْرِ !

قلنا : الْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ وَجْهَيْنِ

أَحَدُهُمَا <sup>(٣)</sup> :

أَنَّ الشُّهُودَ أَكْثَرُوا عَلَى الزَّوْجِ نَصْفَ المَهْرِ الَّذِي كَانَ عَلَى شَرْفِ  
السَّقُوطِ بِوَاسِطَةِ تَقْيِيلِهَا ابْنَ الزَّوْجِ أَوْ بِالْإِرْتِدَادِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَوْجَدْ  
مِنْ شَاهِدِي الشَّرْطِ فِي مَسْأَلَةِ التَّعْلِيْقِ تَأْكِيدُ مَا كَانَ عَلَى شَرْفِ السَّقُوطِ ،

( ١ ) أَنْظَرْ هَذِهِ الْمَسَائِلَ فِي : كَشَفَ الْأَسْرَارِ ، لِلْبُخَارِيِّ ، ٢٠٧/٤ ، التَّلْوِيْحُ ،

لِلتَّفَازَانِيِّ ، ١٤٦/٢

( ٢ ) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ ( ) هَكَذَا مِنْ قَوْلِهِ : ( كَانَ الضَّمَانُ عَلَى شَاهِدِي الدَّخُولِ ..... )

إِلَى هُنَا ( ) ، سَاقِطٌ مِنْ ( ج )

( ٣ ) فِي النِّسْخَةِ ( ج ) : بَدَأَ هُنَا خَلْطُ بَيْنِ الْأَسْطُرِ ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ سَبَقَ قَلَمٌ مِنَ النَّاسِخِ

- رَحِمَهُ اللَّهُ - حَيْثُ أَعَادَ بَعْضُ الْجَمَلِ مَرَارًا ، وَأَسْقَطَ بَعْضُ الْجَمَلِ ، فَحَصَلَ فِيهَا خَلْطٌ

ظَاهِرٌ ، ثُمَّ اتَّفَقَتْ هَذِهِ النِّسْخَةُ ( ج ) مَعَ بَاقِيِ النِّسْخِ فِي الْجَوَابِ الثَّانِي ، وَهُوَ قَوْلُهُ :

وَالثَّانِي أَنَّ الطَّلَاقَ قَبْلَ الدَّخُولِ .....

فافتراقاً<sup>(١)</sup>

والثاني :

أَنَّ الطَّلَاقَ قَبْلَ الدَّخُولِ يوجِبُ رَفْعَ النِّكَاحِ مِنَ الْأَصْلِ ، فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا يَجِبَ الضَّمَانُ ؛ لِأَنَّهُ عَادَةُ الْمَبْدَلُ بِكَمَالِهِ إِلَى مَلِكِ الْمَرْأَةِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَعُودَ الْبَدَلُ إِلَى مَلِكِ الزَّوْجِ ، إِلَّا أَنَّ الشَّرْعَ حَكَمَ عَلَى الزَّوْجِ بِإِجَابِ نَصْفِ الْمَهْرِ بِطَرِيقِ الْمُتَعَةِ<sup>(٢)</sup> ، دَفْعاً لِلْوَحْشَةِ الَّتِي جَاءَتْ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ ، فَكَانَتِ الْعِلَّةُ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هِيَ الطَّلَاقُ ، فَلِذَلِكَ يُضَافُ الضَّمَانُ إِلَى شُهُودِ الطَّلَاقِ

قوله: {كشهود التخيير والاختيار إذا اجتمعا في الطلاق والعتاق} والتَّخْيِيرُ وَالْإِخْتِيَارُ فِي الطَّلَاقِ ظَاهِرٌ<sup>(٣)</sup>.

( ١ ) هذا الجواب ليس له علاقة بالسؤال - على ما يظهر - ، وهو هكذا في جميع النسخ ، فلعلَّ هناك سقطاً في أصل الكتاب

أو لعلَّه أرادَ أَنْ يَفَرِّقَ بَيْنَ مَسْأَلَةِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ بِشَهَادَةِ الشُّهُودِ عَلَى الطَّلَاقِ قَبْلَ الدَّخُولِ ، وَبَيْنَ مَسْأَلَةِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ إِذَا كَانَ السَّبَبُ مِنْ قِبَلِهَا بِوَاسِطَةِ تَقْبِيلِهَا ابْنَ الزَّوْجِ أَوْ الْإِرْتِدَادِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - . انظر : الهداية ، للمرغيناني ، ٥/٢ - ٦ .

( ٢ ) الْمُتَعَةُ هُنَا : هُوَ مَا يَجِبُ لِلْمَنْكُوحَةِ الَّتِي طَلَّقَهَا زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا ، وَلَمْ يَكُنْ سَمِيَ لَهَا مَهْراً وَهِيَ وَاجِبَةٌ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ اسْتِدْلَالاً بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ ﴾ ، وَاسْتَحْبَّهَا الْمَالِكِيَّةُ ، وَهِيَ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ مَعْتَبَرَةٌ بِحَالِ الرَّجُلِ ، وَإِلَّا دِرْعٌ وَخِمَارٌ وَمِلْحَفَةٌ .

انظر : طلبة الطلبة ، لأبي حفص النسفي ، ص ٩٧ ، العناية ، للهابرتي ، ٣/٣٢٥-٣٢٦ ، فتح القدير لابن الهمام ، ٣/٣٢٦-٣٢٧

( ٣ ) صورته : مَا إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّهُ قَالَ لَامْرَأَتِهِ : إِخْتَارِي نَفْسَكَ ، وَشَهِدَ آخَرَانِ أَنَّهَا اخْتَارَتْ نَفْسَهَا ، فَقَضَى الْقَاضِي بِالتَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا ، ثُمَّ رَجَعُوا جَمِيعاً ، فَالضَّمَانُ عَلَى الَّذِينَ قَالُوا : إِنَّ الْمَرْأَةَ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا - أَيِ شُهُودِ الْإِخْتِيَارِ - ؛ لِأَنَّهُ صَاحِبُ عِلَّةٍ . كَذَا قَالَه الْإِمَامُ حَمِيدُ الدِّينِ الصُّنَيْرِ انظر : الفوائد ( ٢٤٩ - ب )

وأما في العِتَاقِ فصورُتهما [١٥٧/ج-]: ما إذا شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ أَمَرَ فُلَانًا بِأَنْ يَجْعَلَ عَبْدَهُ حُرًّا ، أو يَجْعَلَهُ مَخِيرًا فِي ذَلِكَ ، وَآخِرَانِ شَهِدَا عَلَى اخْتِيَارِ الْعِتْقِ مِنَ الْمَأْمُورِ ، ثُمَّ رَجَعُوا بَعْدَ الْحُكْمِ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ الضَّمَانُ عَلَى شَاهِدِي الْاِخْتِيَارِ لَا عَلَى شَاهِدِي التَّفْوِيضِ وَالتَّخْيِيرِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ أَوْ أَمَتِهِ : اِخْتَرِ نَفْسَكَ — يَنْوِي بِهِ الْعِتْقُ — فَقَالَ : اِخْتَرْتُ .

وإنما عَيَّنَا هَذِهِ الصُّورَةَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ لِأَمَتِهِ : اِخْتَارِي ، بِدُونِ ذِكْرِ النَّفْسِ — يَنْوِي بِهِ الْعِتْقُ — ، فَقَالَتِ الْأُمَةُ : اِخْتَرْتُ ، أَوْ ذَكَرَ مِنْ كُنَايَاتِ الْعِتَاقِ نَحْوُ : بَنَتْ مِنِّي ، أَوْ حَرَّمْتُكَ — يَنْوِي (بِهِ) <sup>(١)</sup> الْعِتْقُ — لَا تَعْتَقُ ، وَالرَّوَايَةُ فِي إِعْتَاقِ "الْمَغْنِيِّ" <sup>(٢)</sup> .

قوله : {لأنه يتمسك بما هو الأصل ، وهو صلاحية العلة للحكم} فَإِنْ قُلْتُ : إِعْتَرَضَ هَهُنَا أَصْلٌ آخَرَ بِضَدِّهِ <sup>(٣)</sup> ، وَهُوَ نَهْيُ الشَّارِعِ عَنْ إِقْدَاءِ نَفْسِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ( وَكَذَلِكَ طَبَعُهُ أَيْضًا يَا بِيْ إِقْدَاءِ نَفْسِهِ ) <sup>(٥)</sup> ، وَبِالنَّظَرِ إِلَى هَذَا يَكُونُ الْأَصْلُ عَدَمَ بَقَائِهِ <sup>(٦)</sup> !

( ١ ) ساقطة من ( أ )

( ٢ ) في ( أ ) في إعتاق المعنى

وكتاب "المغني" سبق التعريف به في القسم الدَّرَاسِي ص ( ١٣٢ ) ، وَلَكِنْ انْظُرْ هَذِهِ الرَّوَايَةَ فِي : الْمَبْسُوطِ ، لِلسَّرْحَسِيِّ ، ٦٣/٧ ، الْهَدَايَةِ ، لِلْمَرْغِينَانِيِّ ، ٥٢/٢

( ٣ ) في ( د ) يَصُدُّهُ

( ٤ ) الْآيَةُ ( ١٩٥ ) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ

( ٥ ) ساقطة من ( ج )

( ٦ ) وَهَذَا فِي صُورِهِ مَا إِذَا اخْتَلَفَ وَبِيَ الْمَقْتُولُ وَالْحَايِرُ ، فَقَالَ الْحَايِرُ أَوْ قَعَّ بِنَفْسِهِ فِيهَا ، قَالَ الرَّبِّيُّ لَا . بَلْ وَقَعَ فِيهَا



قلت : التَّهْيُ يدلّ على تصوّر المنهي عنه إما حسّاً أو شرعاً ،  
حتى لا يقال للإنسان : لا تطرُ ؛ لأنّ الطَّيرَانَ منه لا يتصوّر ، ثمّ ههنا  
في إلقاء النفسِ إلى <sup>(١)</sup> التَّهْلُكَةِ متصوّر حسّاً وإن لم يتصوّر شرعاً ؛ لأنّه  
لا شرعيّة فيه أصلاً ، فلما تردّد <sup>(٢)</sup> الأمرُ بين المتصورين ترجّح جانبُ  
وجُودِ إلقاءِ نفسه ؛ لأنّ فيه رعايةً أصلٍ آخر ، وهو أن يكون الحكمُ  
مضافاً إلى العلّة لا إلى الشرط ، فلذلك أُضيفَ الحكمُ إلى إسقاطِ نفسه ،  
حتى هدَرَ دمه <sup>(٣)</sup>

وأما الشرط الذي له حكمُ الأسباب <sup>(٤)</sup>

فأن يعترضَ فعلٌ مختارٍ <sup>(٥)</sup> غير منسوبٍ إلى الشرط وأن يكون سابقاً  
عليه وذلك مثل : رجلٌ حلَّ قيدَ عبْدٍ حتى أبْقَ ، لم يضمن قيمته باتِّفاقِ  
أصحابنا <sup>(٦)</sup> لأنّ المانعَ من الإباقِ هو القيدُ ، فكان حله إزالةً للمانع ، فكان

(١) في (ج) : في

(٢) في (ب) : قلما يرد

(٣) وهذا بخلاف الجراح إذا ادّعى وليّ المحروح أنه مات بسببِ الجراحة ، وقال  
الجراح : مات بسببِ آخر ، فالقولُ قولُ الوليِّ ؛ لأنّ الجراحَ صاحبُ علّةٍ لا صاحب  
شرط ، فأضيفَ الحكمُ إليه

أنظر : أصول السرخسي ، ٣٢٤-٣٢٥

(٤) وهو القسمُ الثالث من أقسامِ الشرط السابق ذكرها ص (١٥٦٦)

(٥) في (ب) : حكمٌ مختار

ومعنى العبارة : أن يعترضَ بين الحكمِ والشرطِ فعلٌ فاعِلٌ ، يكون هذا الفعلُ ناشئاً  
عن قصده واختياره ، ويقول : (مختار) إحترارٌ عن الفعلِ الطبيعيّ كسِيلانِ الدّهنِ وسقوطِ  
القنديلِ ، في مسألتي شقِّ الزرقِ وقطْعِ الحبلِ . أنظر : كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢١٢/٤ .

(٦) أنظر : التفت في الفتاوى ، للسّغدي ، ٧٩١/٢ ، خلاصة الفتاوى ، لطاهر بن

عبد الرّشيد البخاري ، (٣١٤ - أ)

شرطاً في الحقيقة من حيث إنه إزالة للمانع، ولكن لما سبق حله الإباق  
 - الذي هو علة التلف - نزل منزلة الأسباب ؛ لأن السبب ما يتقدم  
 - أي على العلة<sup>(١)</sup> -، والشرط ما يتأخر - أي من العلة -؛ ولأن الشرط  
 هو ما يتوقف المؤثر في تأثيره إلى وجوده ، والحل بهذه الصفة<sup>(٢)</sup> .

قوله : { ثم هو سبب محض } أي في الوجه الأول ، وهو تقدمه  
 على العلة مع كونه إزالة للمانع ، تردد في كونه سبباً وشرطاً ، ولكن  
 بالنظر إلى أنه تخلل بينه وبين الحكم علة مستبدة بنفسها ، غير مضافة  
 إلى السبب [١٧٧/أ] كان سبباً محضاً ( لوجود حده - كما في دلالة  
 السارق -، ثم لما كان سبباً محضاً)<sup>(٣)</sup> لا يضاف الحكم إليه أصلاً<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) في ( أ ) : أي من العلة

( ٢ ) أنظر : أصول البزدوي ، ٢١٢/٤ - ٢١٣ ، أصول السرخسي ، ٣٢٥/٢ ،  
 الميزان ، ص ٦٢٤ المغني ، ص ٣٤٩ - ٣٥٠ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ،  
 ٤٤١/٢ ، التوضيح ، ١٤٧/٢

( ٣ ) ساقطة من ( ج )

( ٤ ) سبق في فصل السبب أن بعض الحنفية جعلوا هذا - أي حل قيد العبد ،  
 وفتح باب القنص أو الاصطبل - من قبيل السبب المحض . أنظر ص ( ١٥١٢ ) من هذا  
 الكتاب

وجعله هنا شرطاً بمعنى السبب ، وذكر وجه ذلك ، وسواء كان سبباً محضاً أو  
 شرطاً بمنزلة السبب فإن الحكم لا يضاف إليه ، وإنما يضاف إلى العلة ؛ لأن العلة صالحة  
 لإضافة الحكم إليها

قوله : { إلا أن المرسل صاحب سبب في الأصل } لأنَّ الإرسال ليس بإزالة للمانع ، فلا يكون فيه معنى الشرط ، وذلك لأنَّ الدابة لا تُقَيَّدُ غالباً لثلاث تُتَلَفُ شيئاً ، وأما الحلُّ فإزالة للمانع ؛ لأنَّ التقييدَ بالقيد إنما يكون لثلاث يَأْبَقُ ، فافترقا<sup>(١)</sup>

قوله : { وهذا صاحب شرط } أي حالُّ قيد العبدِ صاحبُ شرطٍ بالنظر إلى أنه إزالة للمانع ، ولكن أُعْطِيَ له حكمُ السببِ باعتبار أنه متقدِّم<sup>(٢)</sup> على علّة التلف - وهو الإباق -

ثم سواء كان الحلُّ شرطاً أو سبباً لا يضافُ الحكمُ إليه، حتى لا يضمنَ الحالُّ - وإنْ أبَقَ العبدُ - ؛ لاعتراض ما هو علّةٌ مستبَدَّةٌ بنفسِها، صالحةٌ لإضافة الحكمِ إليها لسبب الاختيار، بخلاف ثَقُلِ الواقعِ في البئرِ وسِيلانِ مافي الزقِّ عند شَقِّه، حيثُ [٢٠٦/ب] يضمنُ الحافرُ والشاقُّ؛ لما أنَّ العلّةَ - وهي الثقلُ والسيلانُ - غيرُ صالحةٍ لإضافة الحكمِ إليها، لعدم الاختيار، فأُضيفَ حكمُ الضمانِ إلى الحافرِ والشاقِّ؛ لقيام الشرطِ مقامَ العلّةِ على وجه الخلافِ، لاشتراكهما في وجود<sup>(٣)</sup> الحكم، إلا أنَّ وجودَ الحكمِ لما كان بالعلّةِ كانت العلّةُ أكثرَ تأثيراً، فلذلك تقدّمَ إضافته

( ١ ) فكان حالُّ قيد العبدِ صاحبَ شرطٍ ، وهذا - أي مُرسل الدابة - صاحبَ سببٍ ، وفي كلا الحالين لا يضمنُ الحالُّ ولا المُرسِلُ ؛ لما أنه تخلَّلَ بين فعلهما وبين الحكمِ فعلٌ فاعِلٌ مختار - هو علّة - يصلحُ لأنْ يضافَ الحكمُ إليه

أنظر : كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢١٣/٤

( ٢ ) في ( ب ) : مقدّم

( ٣ ) لو قال : إيجابُ الحكمِ ، كان أولى ؛ لأنَّ ( الوجودَ ) صفةُ الحكمِ ، و( الإيجابَ ) صفةُ الشرطِ والعلّةِ ، والكلامُ عنهما لا عن الحكمِ

إليها على إضافته إلى الشرط ، وعند العجز عن الإضافة إليها — لعدم  
 الصلاحية — أضيف إلى الشرط ، لأنَّ العلة إنما تعمل عملها عند وجود  
 الشرط، ويتوقف وجود الحكم إلى وجود الشرط، ولكنَّ عنده لا به،  
 فصلح لإضافة الحكم إليه عند العجز عن الإضافة إلى العلة ؛ لاشتراك  
 الشرط والعلة من هذا الوجه ، ثمَّ في مسألتنا وهي : حلُّ قيد العبد  
 وإرسال الدابة ، إعتزضت علةً صالحة لإضافة الحكم إليها ، لوجود  
 الاختيار من العبد والدابة ، فلم يضمن الحال والمرسل<sup>(١)</sup>

فإن قلت: يُشكلُ على هذا كله ما إذا أمرَ عبدٌ الغيرَ بالإباقِ فأبقى،  
 يضمنُ الأمرَ — وإنَّ وُجدَ اعتراضُ فعلٍ فاعِلٍ (مختار)<sup>(٢)</sup> — على الأمر — ،  
 والمسألة في "الخلاصة"<sup>(٣)</sup> و"فتاوى" رشيد الدين الوتار<sup>(٤)</sup> — رحمه الله — ،  
 فينبغي أن يضمنَ الحالَّ والمرسلُ بالطريقِ الأولى ؛ لما أنَّ الفعلَ أكثرُ تأثيراً من

( ١ ) أنظر : كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٤٤٢/٢

( ٢ ) ساقطة من ( ج )

( ٣ ) خلاصة الفتاوى ، لطاهر بن عبد الرشيد البخاري ( ٣٠٣ - ب ) ( ٣١٤ - أ )

( ٤ ) هو محمد بن عمر بن عبد الله السنجي ، رشيد الدين الوتار الحنفي ، كان إماماً  
 فاضلاً ، له كتاب "الفتاوى" ، وهو كتابٌ مشهورٌ عند الحنفيَّة ، ويُسمَّى "فتاوى  
 الرشيدي" ، توفي - رحمه الله - سنة ٥٩٨ هـ

أنظر ترجمته في : الجواهر المضيئة ، ٢٨٦/٣ ( ١٤٤٤ ) ، الفوائد البهية ، ص ١٨٣ ، هدية  
 العارفين ، ١٠٥/٢

وكتابه "الفتاوى" سبق التعريف به في القسم الدراسي ص ( ١٢٧ ) ، وصاحب  
 كتاب "أحكام الصغار" الإمام محمد بن محمود الأستروشي ( ٦٣٦ هـ ) كثيراً ما ينقلُ من  
 هذا الكتاب ، ويعزو إليه كثيراً من المسائل ، ولكن لم يأتِ لهذه المسألة ذِكْرٌ في كتابه

القول في إيجاب الضمان، لوجوده حساً بآثر ظاهر، ألا ترى أن أقوال الصبي والمجنون غير معتبرة في إيجاب الضمان، وأفعالهما معتبرة فيه !

قلت: الأمر بالإباق استعمله بأمره، ولكن يتوقف هذا الاستعمال إلى اتصال أثره (به) <sup>(١)</sup> - وهو الإباق -، فعند ذلك يظهر استعماله، فيضمن المستعمل؛ لأنه يصير غاصباً <sup>(٢)</sup> باستعماله، كما إذا استخدمه فخدم؛ (وذلك) <sup>(٣)</sup> لأنه لما عمل على وفق <sup>(٤)</sup> استعماله صار بمنزلة آلة المستعمل التي لا اختيار لها [د/١٣٦] فأضيف الضمان إلى المستعمل؛ لعدم صلاحية العلة في إضافة الضمان إليها، لعدم الاختيار تقديرًا، بخلاف الحال؛ فإنه رفع المانع عن الإباق لا غير، فبعد ذلك أبقى (العبد) <sup>(٥)</sup> باختياره، فكانت للعلة - وهي الإباق - صلاحية في إضافة الحكم إليها، فلم يُصَفَ الضمان إلى صاحب الشرط لذلك، حتى إنَّ العبد المقيّد لو كان مجنوناً، كان الحال ضامناً لعدم اختيار (العبد) <sup>(٦)</sup>، فصار كمسألة الأمر بالإباق <sup>(٧)</sup>. والمسألة في "التتمة" <sup>(٨)</sup>

(١) ساقطة من (د)، وفي (ب) : فيه

(٢) في (أ) و (ج) : عاصياً

(٣) ساقطة من (أ) و (ج) و (د)

(٤) في (أ) و (ب) و (د) : وقف

(٥) ساقطة من (ج)

(٦) ساقطة من (ج)

(٧) في (ج) : بالاتفاق

(٨) سبق التعريف بهذا الكتاب في القسم الدراسي ص (١١٦)، ولكن انظر

كشف الأسرار للبخاري، ٢١٣/٤، نور الأنوار، للمأجيون، ٤٤٢/٢

قوله: { وقد اعترض عليه فعل مختار فبقي الأول سببا محضا {  
 فإن قلت : لا عبرة [١٥٨/جـ] لاختيارها<sup>(١)</sup> في إضافة الحكم  
 الشرعي إليها ، كما قال رحمه الله: ﴿ جَرَحُ الْعَجْمَاءِ جُبَارٌ ﴾<sup>(٢)</sup> أي هَدَرَ ،  
 ألا ترى أنَّ مَنْ أَلْقَى حَيَّةً عَلَى إِنْسَانٍ فَلَدَغَتْهُ أَنَّ الضَّمَانَ عَلَى الْمُلْقِي ؛  
 لأنَّ اللَّدْغَ لَهَا طَبْعٌ ، فَالْحِقَتْ بِمَا لَا اخْتِيَارَ لَهُ أَصْلًا ، كما في سيلان  
 الزق . والمسألة في "الجامع الصغير" للإمام ظهير الدين التمرتاشي<sup>(٣)</sup>  
 - رحمه الله - في مسألة ارتضاع الصبيبة !

( ١ ) أي الدابة

( ٢ ) الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: ﴿ الْعَجْمَاءُ جَرَحُهَا جُبَارٌ ﴾  
 أخرجه البخاري في كتاب الديات، باب المغدِنُ جُبَارٌ والبئرُ جُبَارٌ، ٢٥٣٣/٦ (٦٥١٤)،  
 ومسلم في كتاب الحدود، باب جرحُ العجماء والمغدين والبئرِ جُبَارٌ، ١٣٣٤/٣ (١٧١٠).  
 والعجماء : هي الدابة سُمِّيت بذلك لأنها لا تتكَلَّمُ ، وقيل : هي البهيمة المنفلتة من  
 صاحبها ليس لها قائد ولا راكب يصرفها إلى الجهة التي يُريد ، وجُبَارٌ : أي هَدَرَ  
 أنظر : إعلام الحديث ، للخطابي ، ٨١٩/٢

( ٣ ) هو أحمد بن أبي ثابت إسماعيل بن محمد إيدغمش ، أبو محمد ظهير الدين  
 التمرتاشي الحنفي ، نزيلُ كوركمانج ، مفتي خوارزم ، إمامٌ جليلٌ عالي الإسناد ، له  
 مصنفات نافعة ، منها : "شرح الجامع الصغير" ، "الزوايح" ، "الفتاوى" ، قبال القرشي  
 صاحب "الجواهر" : { أظنه محمد بن أحمد بن عمر صاحب "الفوائد" المعروفة { وتعبه  
 الكفوي ، واللكنوي في "الفوائد البهيّة" وصحّح ذلك. توفي - رحمه الله - سنة ٦٠٠ هـ .  
 أنظر ترجمته في : الجواهر المضية، ١٤٧/١ - ١٤٨ (٨٣ ، ٨٤) ، الفوائد البهيّة ، ص ١٥ ،  
 ص ١٢٢-١٢٣ ، مصباح السعادة ، لطاش كبرى زادة ، ٦٠٤/٢ ، كشف الظنون ، ١٢٢١/٢ ،  
 هدية العارفين ، ٨٩/١

وكتابه "شرح الجامع الصغير" سبق التعريف به في القسم الدراسي ص(١٢٤)،  
 وأنه توجد منه نسخة مصوّرة على الميكروفيلم بجامعة أمّ القرى مركز البحث العلمي  
 وإحياء التراث الإسلامي ، برقم [ ٤٦٩ فقه حنفي ] مصوّر عن مكتبة عارف حكمت  
 بالمدينة المنورة برقم [ ١٣٨/١٧٤ ] ، والصورة الموجودة في المركز رديئة جداً ، والتصويرُ  
 فيها غير واضح ، فلم أتمكن من القراءة على هذا الميكروفيلم.

قلت : إنَّ فعل<sup>(١)</sup> البهيمة لا يعتبر لإيجابِ حُكْمِ (مّا)<sup>(٢)</sup> ، فأما لقطعِ الحُكْمِ عن غيره فمعتبر ، كالذّابةِ تجولُ بعد الإرسالِ يمنةً أو يسرةً فأتلفت الزّرع ، أنه يضمنُ المرسل ؛ لأنَّ فعلُها وإن لم يكن معتبراً في الأصل ولكن في قطعِ النسبةِ إلى المرسلِ معتبر

وكذلك الصّيدُ إذا خرجَ من الحرَمِ يُعتبرُ فعلُهُ في قطعِ الحُكْمِ - وهو الحرمةُ الثّابتةُ له - ؛ بسببِ الحرَمِ ، وكذلك لو وضعَ واضعُ حجراً على قارعةِ الطّريقِ ، فحوّلتُهُ دابةً ، فعثرَ به إنسانٌ ، لا يضمنُ الواضعُ .

وكذلك صيدُ الحرَمِ إذا صالَ على إنسانٍ فقتله المصُولُ عليه ، لا يجبُ الضّمانُ ، فقد اعتبرَ فعلُهُ في دفعِ حُكْمِ ثابتٍ له - وهو الأمنُ - ، فإذا سقطَ الأمنُ التحقَ بالصّيدِ المباحِ قتلُها ، بخلافِ الصّيدِ المملوكِ إذا صالَ على إنسانٍ فقتله المصُولُ عليه ، حيثُ لا يعتبرُ فعلُهُ في سقوطِ القيمةِ عن القاتلِ ؛ لأنّها ثبتت حقّاً لمالكه ، ومثله لم يوجد في صيدِ الحرَمِ ؛ لأنّه لم يتعلّق به حقُّ الغير

وأما وجوبُ الضّمانِ على (مُلقي الحيّة)<sup>(٣)</sup> ؛ فباعتبارِ أنّ المُلقي صارَ بمنزلةِ علّةِ العلّةِ ؛ لأنّه بالإلقاءِ أعملَ علّةَ اللّدغِ<sup>(٤)</sup> ، لأنّ إلقاءه إيّاها [١٧٨/أ] لا يكون أذنى من سوقِ الدّابةِ على زرعِ الغيرِ ، ومن إرسالِ الدّابةِ ؛ لأنّه إذا

( ١ ) في ( ج ) : إنَّ جعل

( ٢ ) ساقطة من ( ب )

( ٣ ) ساقطة من ( ج )

( ٤ ) في ( ج ) الدّرع

ذهبت الدابة على سنن الإرسال من غير جَوْلان يمنة أو يسرة فأتلفت  
زرع غيره ، يضمن السائق والمرسل ، فكذلك المُلقي

وأما الحال والمرسل مع جَوْلان الدابة فليس منهما إلا رفعُ  
المانع، فاعتبر فعلُ العبدِ وفعلُ الدابة؛ لصدورهما ممن له اختيارٌ حقيقةً  
- في حقِّ العبدِ - وحُكماً - في حقِّ الدابة - ، بسببِ الجَوْلان ، ففي  
الحية لم يكن صدورُ الفعلِ ممن له اختيارٌ لا حقيقةً ولا حكماً ،  
فألحقتُ بالذهنِ في سيلانه في حقِّ عدمِ قطعِ النسبةِ إلى الغير ، فبقيَ  
فِعْلُ الغيرِ معتبراً ، فوجبَ الضَّمَانُ على المُلقي لذلك <sup>(١)</sup>  
وأما الشرطُ الذي هو شرطُ اسماً لا حكماً <sup>(٢)</sup>

(فإنَّ كلَّ حُكْمٍ تَعَلَّقَ بشرطينِ، فإنَّ أولهما "شرطُ اسماً لا حكماً" <sup>(٣)</sup>)؛  
لأنَّ حُكْمَ الشرطِ الحقيقيِّ هو أن يضافَ الوجودُ إليه ، وذلك يضافُ إلى  
آخرِهما وجوداً ، فلم يكن الأولُ شرطاً إلا اسماً ، ويظهرُ ذلك فيمن قال  
لامرأته : إن دخلتِ (هذه) <sup>(٤)</sup> الدَّارَ وهذه الدَّارَ فأنتِ طالق ، ثمَّ أبانها ، ثمَّ  
دخلتُ إحديهما ، ثمَّ نكحها ، إنها تطلق ، خلافاً لزُفر <sup>(٥)</sup> - رحمه الله - ،

( ١ ) أنظر هذه المسائل في : المبسوط ، للسرخسي ، ٥/٢٧ ، رؤوس المسائل ،  
للزخشري، ص ٣٥٠ الهداية مع شروحيها ، ٣٣٢/١٠ ، بدائع الصنائع ، ٩/٤٤٥٩ ،  
تبيين الحقائق ، ١٥٢/٦-١٥٣

( ٢ ) وهو القسم الرابع من أقسام الشرط السابق ذكرها ص ( ١٥٦٦ ) .

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( ج )

( ٤ ) ساقطة من ( أ ) و ( ج )

( ٥ ) سبقت ترجمته ص ( ٦٩٠ ) من هذا الكتاب



وقد عرف في "الجامع الكبير" <sup>(١)</sup>

وأما [٢٠٧/ب] الشرط الذي هو علامة <sup>(٢)</sup>:

فالإحصانُ في بابِ الزَّنا، وإنما قلنا إنه علامة: لأنَّ حُكْمَ الشرطِ أنْ يَمْنَعَ انعقادَ العَلَّةِ إلى أنْ يوجَدَ الشرطُ، كما في تعليقِ الطَّلَاقِ بدخولِ الدَّارِ، وهذا لا يكون في الزَّنا بحال؛ لأنَّ الزَّنا إذا وُجِدَ لم يتوقَّفْ حكمُهُ إلى إحصانٍ يحدثُ بعده، لكنَّ الإحصانَ إذا ثبتَ كان معرِّفاً لحُكْمِ الزَّنا <sup>(٣)</sup>.

---

(١) الجامع الكبير، للإمام محمد بن الحسن الشَّيباني، ص ٣٥-٣٦  
 وانظر أيضاً: الجامع الصغير مع شرحه النافع الكبير، ص ٢٠١، أصول السرخسي،  
 ٢/٣٢٧-٣٢٨ كشف الأسرار، للبخاري، ٤/٢١٨

(٢) وهو القسمُ الخامس. أنظر ص (١٥٦٦) من هذا الكتاب  
 (٣) ولهذا لم يجعل لهذا القسمِ حكمَ العَلَّةِ بحال، سواء كانت العَلَّةُ سالحةً لإضافةِ الحكمِ إليها أو لم تكن. قاله الشَّيخ عبدالعزيز البخاري، وقال: هذه طريقةُ القاضي الإمام والشيخين شمس الأئمَّة وفخر الإسلام وبعض المتأخِّرين، أما المتقدِّمون من الحنفية وكثيرٌ من انفقهاء فإنهم يرون الإحصانَ شرطاً لثبوتِ حكمِ الزَّنا وهو الرَّجم وبناءً على ذلك، إذا رجَّعَ شهودُ الإحصانِ قال القاضي الإمام ومن تابعه: لاضمانَ عليهم، والآخرون قالوا: إن رجعوا وحدهم كان الضَّمانُ عليهم، وإن رجَّعَ الجميع - شهودُ الإحصانِ وشهودُ الزَّنا - إشتَرَكُوا جميعاً في الضَّمان، وهو قولُ زُفر - رحمه الله -

أنظر انتقويم (٢١٦ - أ)، أصول البيزدوي مع الكشف، ٤/٢١٨-٢١٩، أصول السرخسي، ٢/٣٢٨، الميزان، ص ٦٢٥-٦٢٦، كشف الأسرار شرح المنار،

## [ العَلامَة ]

[ وأما العلامة : فما جعل علما على الوجود من غير أن يتعلق به وجوب ولا وجود ، وقد تسمى العلامة شرطا ، وذلك مثل الإحصان في باب الزنا ، فإنه إذا ثبت كان معرّفا لحكم الزنا، فأما أن يوجد الزنا بصورته ويتوقف انعقاده علة على وجود الإحصان فلا ولهذا لم يضمن شهود الإحصان إذا رجعوا بحال ]

وأما العلامة لغةً : فهي المعرفة ، قال الله تعالى : ﴿ وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ، أي معرفّات لوحداية الله تعالى ، بمنزلة الميل والمنارة ، والميل : علامة الطريق ، والمنارة : علامة الجامع ؛ لأنها معرفّة له، ومنه سُمّي المميّز بين الأرضين - المسناة<sup>(٢)</sup> وغيرها - : منار الأرض . قال ﷺ : ﴿ لَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، أي العلامة التي يُعرف بها التمييز بين الأرضين.

( ١ ) الآية ( ١٦ ) من سورة النحل

( ٢ ) وهي أيضاً: حائطٌ يُبنى في وجهِ الماءِ يُسمّى السدّ. أنظر: المصباح المنير، ص ٢٩٢.

( ٣ ) أخرجه الإمام مسلم عن عليّ عليه السلام في كتاب الأضاحي ، باب تحريم الذّبح لغير الله تعالى ولعن فاعله ، ٣/١٥٦٧ (١٩٧٨) ، والنّسائي ، في كتاب الضحايا ، باب من ذبح لغير الله عزّ وجلّ ، ٧/٢٣٢ (٤٤٢٢) ، والحاكم بلفظ : ﴿ لعنَ الله مُتَقَصِّصَ مَنَارِ الْأَرْضِ ﴾ ، كتاب البرِّ والصّلة ، باب لعن الله العاق لوالديه ، ٤/١٥٣ ، والإمام أحمد بالفاظٍ متعدّدة ، منها : ﴿ لعنَ الله من سرقَ مَنَارَ الْأَرْضِ ﴾ ومنها : ﴿ تخومَ الْأَرْضِ ﴾ أنظر : مستند الإمام أحمد ، ١/١٠٨ ، ١١٨ ، ١٥٢ ، وأخرجه الطبراني والبيهقي . يمثل ألفاظ الإمام أحمد. أنظر : شعب الإيمان ، للبيهقي ، ٦/١٨٩-١٩٠ (٧٨٦٨) المعجم الكبير ، للطبراني ، ١١/٢١٨ (١١٥٤٦) ، قال السيوطي في "الجامع الصغير" : {صحيح} ٥/٢٧٥ (٧٢٨٢).

## وكذلك في أحكام الشرع

( العلامة )<sup>(١)</sup> هي : ما تكون معرفةً للحُكم الثَّابتِ بعلته من غير أن يكون الحكم مضافاً إلى العلامة وجوباً لها ، ولا وجوداً عندها ، فكانت دون الشرط<sup>(٢)</sup>

ثم هي تنقسم إلى أقسام أربعة

[ ١ ] علامة هي دلالة الوجود فيما كان موجوداً قبله بعلته، ومنه عِلْمُ الثَّوبِ، وَعِلْمُ العُسْكَرِ، وهي كالأَذَانِ والجماعاتِ في حقِّ الشرائع وهي حدُّ " العلامة المحض "

[ ٢ ] وعلامة هي بمعنى الشرط، وذلك الإحصانُ في حكم الرِّجَمِ - كما بيَّنا -<sup>(٣)</sup>.

[ ٣ ] وعلامة هي عِلَّةٌ، وقد بيَّنا أنَّ العِللَ الشرعيَّةَ بمنزلةِ العلاماتِ للأحكام، فإنَّها غيرُ موجبةٍ بذواتها شيئاً، بل بجعلِ الشرعِ إيَّاهَا موجبةً<sup>(٤)</sup>

( ١ ) ساقطة من ( أ )

( ٢ ) في ( ج ) : فكانت عِلَّةٌ دون الشرط

وانظر تعريف العلامة في الاصطلاح في: التقويم ( ٢٠٧ - ب ) ( ٢١٦ - ب )، أصول البزدوي، ١٧٤/٤، أصول السرخسي، ٣٠٤/٢، ميزان الأصول، ص ٦١٧، ٦١٩، المغني، ص ٣٥٣، التلويح على التوضيح، ١٤٨/٢.

( ٣ ) ص ( ١٥٨٤ ) من هذا الكتاب

( ٤ ) ص ( ٧٣١، ٩٢٠، ٩٣٧، ١٣٦٣، ١٥٣٣ ) من هذا الكتاب

[ ٤ ] وعلامة تسميةً ومجازاً، وهي عِلْلُ الحقائقِ المعتمدة بذواتها، وهي العلةُ في العقليات كقيام الحركةِ للتحرك، والقسمةُ مذكورةٌ في "أصول الفقه" لشمس الأئمة السرخسي<sup>(١)</sup> - رحمه الله -<sup>(٢)</sup>.

قوله: { (فأما أن يوجد الزنا) إلى قوله: { فلا } أي فلا يكون هذا يعني: أينما كان شرطاً للعلّة، فانعقادُ العلةِ للعلّةِ لذلك الحكمِ موقوفٌ إلى وجودِ الشرط، كدلوكِ الشمسِ وشهودِ الشهرِ والبيت<sup>(٣)</sup>، يُوقَفُ انعقادُ علّةِ هذه الأشياءِ في حقِّ المكلفِ إلى وجودِ العقلِ والبلوغِ والاستطاعةِ في الحجّ، وكذلك (في)<sup>(٤)</sup> التعليقِ بالشرطِ يُوقَفُ انعقادُ علّتهِ إلى وجودِ الشرط<sup>(٥)</sup> - وهو دخولُ الدارِ مثلاً -، ولم<sup>(٦)</sup> تتوقفْ علّةُ الزنا ههنا إلى وجودِ الإحصان، فعُلمَ أنَّ الإحصانَ ليس بشرطٍ

(١) سبقت ترجمته في القسم الدّرّاسي ص (٩٠)

(٢) أصول السرخسي، ٣٣١/٢

(٣) في (د) وردت العبارة هكذا: وشهودِ الشهر والبيت، والسببُ يوقَفُ انعقادُ علّةِ هذه الأشياء، بزيادة كلمة (السبب)

(٤) ساقطة من (أ)

(٥) في (د) وردت العبارة هكذا: توقفتْ علّتهِ إلى وجودِ الشرط

(٦) في (أ) (ولا) بدل (ولم)

قوله : { لم يضمن شهود الإحصان إذا رجعوا بحال } فنعلم بهذا أن الإحصان ليس فيه معنى <sup>(١)</sup> الشرطية ، فإنه إذا لم يرجع شهود اليمين ، ولكن رجع شهود الشرط ، فإنهم يضمنون <sup>(٢)</sup> ، وههنا لو رجع شهود الإحصان لا يضمنون شيئاً ، سواء رجع شهود الزنا أو لم يرجعوا ، وسواء رجعوا قبل قضاء القاضي أو بعده ، أو قبل إمضاء ما قضى به أو بعده ، أو مجتمعاً أو مفترقاً <sup>(٣)</sup> . - والله أعلم . -

---

( ١ ) ما بين القوسين ( ) هكذا من قوله : ( فأما أن يوجد الزنا ..... إلى هنا ) ساقط من ( ج )

( ٢ ) أما إذا رجعوا جميعاً ، فالضمان على شهود اليمين ، كما مرّ ص ( ١٥٧٣ )  
 ( ٣ ) بناءً على مذهب القاضي الإمام والشيخين ومن تابعهم ، أما على قول زفر - رحمه الله - وكثير من الفقهاء أنه إذا رجعوا جميعاً إشتروا في الضمان  
 أنظر : الأسرار ، للدبوسي ( ٦٧٩ - ب ) ، التقويم ( ٢١٦ - أ ) ، أصول البيزدوي ، ٢١٩/٤ ، أصول السرخسي ، ٣٢٨/٢ ، التوضيح ، ١٤٨/٢-١٤٩

## [ فصل ]

[ اختلف الناس في العقل أهو من العلل الموجبة أم لا؟ فقالت المعتزلة العقل علّة موجبة لما استحسنه، محرمة لما استقبحه على القطع والبنات، فوق العلل الشرعية، فلم يجوزوا أن يثبت بدليل الشرع مالا تدركه العقول أو تقبحه، وجعلوا الخطاب متوجها بنفس العقل، وقالوا: لا عذر لمن عقل صغيرا كان أو كبيرا في الوقف عن الطلب، وترك الإيمان - وإن لم تبلغه الدعوة - .

وقالت الأشعرية : لا عبرة بالعقل أصلاً دون السمع، ومن اعتقد الشرك ولم تبلغه الدعوة فهو معذور .

والقول الصحيح في الباب : إن العقل معتبر لإثبات الأهلية، وهو نور في بدن الآدمي يضئ به طريق يبتدأ به من حيث ينتهي إليه درك الحواس ، فيتبدى المطلوب للقلب ، فيدركه القلب بتأمله - بتوفيق الله تعالى - ، وهو كالشمس في الملكوت الظاهرة إذا بزغت ، وبدا شعاعها ، ووضح الطريق ، وكانت العين مدركة بشهابها ، وما بالعقل كفاية بحال .

ولهذا قلنا : إن الصبي غير مكلف بالإيمان ، حتى إذا عقلت المراهقة وهي تحت مسلم بين أبوين مسلمين ، ولم تصف الإسلام ، لم تجعل مرتدة ، ولم تبئن من زوجها ، ولو بلغت كذلك لبانت من زوجها ، وكذلك نقول في الذي لم تبلغه الدعوة : إنه غير مكلف بمجرد العقل ، وأنه إذا لم يصف إيماناً ولا كفراً، ولم يعقد قلبه على شئ ، كان معذورا ، وإذا أعانه الله تعالى بالتجربة ، وأمهله لدرك العواقب ، لم يكن معذورا - وإن لم تبلغه الدعوة - ، على نحو ما قال أبو حنيفة - رحمه الله - في السفية إذا بلغ خمسا وعشرين سنة : لم يمنع منه ماله ؛ لأنه قد استوفى مدة التجربة والامتحان ، فلا بد من أن يزداد رشدًا .

وليس على الحد في هذا الباب دليل قاطع، فمن جعل العقل حجة موجبة يمتنع الشرع بخلافه، فلا دليل له يعتمد عليه، ومن ألغاه من كل وجه فلا دليل له أيضا، وهو مذهب الشافعي - رحمه الله - فإنه قال في قوم لم تبلغهم الدعوة إذا قتلوا : ضمنوا ، فجعل كفرهم عفوا ، وذلك لأنه لا يجد في الشرع أن العقل غير معتبر

لإثبات الأهلية ، فإنما يلغيه بدلالة الاجتهاد والعقل فيناقض مذهبه ، وأن العقل لا ينفك عن الهوى ، فلا يصلح حجة بنفسه بحال ] .

## فصل في العقل

لما ذكر باب القياس مع شعبه، وما يتعلّق به، والقياسُ عبارةٌ عن استعمالِ الرّأي والاجتهادِ لطلبِ الوصفِ الذي يَنبُطُ به الحكمُ (في) <sup>(١)</sup> المنصوصِ عليه ، ليلحقَ الفرعُ به عند وجودِ مثل ذلك الوصفِ في الفرع، لم يكن بُدّ في <sup>(٢)</sup> استعمالِ الرّأي من العقل، إحتاجَ إلى بيانِ ماهيةِ العقلِ وعَمَلِهِ فقال: {إختلف الناس [١٣٧/د] في العقل} إلى آخره <sup>(٣)</sup>.

(١) ساقطة من (أ)

(٢) في (ب) : (من) بدل (في)

(٣) وهي ما تعرف بمسألة " التحسين والتقييح " ، وقد مرّ ذكرُ شيءٍ منها في "مسائل الأمر" في فصل صفة الحُسْنِ للمأمورِ به ص (٨٠٩) من هذا الكتاب ، وخلاصة المذاهب فيها ثلاثة:

المذهب الأول :

أن حُسْنَ الأشياءِ وقُبْحَهَا ، والثَّوَابَ والعِقَابَ عليها أمرانِ عقليّان، أي أن العقلَ حجةٌ موجبةٌ مستقلّةٌ بمعرفةِ الأحكام ، وإدراكِ الواجبِ من الحرام ، وهو مذهبُ المعتزلة وبعضِ أصحابِ أبي حنيفة ، والكرامية ، وبه قال أبو الحسن التميمي وأبو الخطاب الكلوزاني من الحنابلة ، وخصّصَ بعضُ الحنفية هذا القولَ فيما يُعرف بالعقلِ حُسْنُهُ أو قُبْحُهُ ، نحو الإيمانِ بالله تعالى والعدلِ والإحسانِ وشُكْرِ المنعمِ ونحوه ، فهذا مما يُدركُ العقلُ حُسْنَهُ ، والظلمَ والكذبَ والكُفْرَ مما يُدركُ العقلُ قُبْحَهُ

- - -

إِعلمُ أَنَّ المعتزلةَ جعلوا العقلَ موجباً<sup>(١)</sup> ، فيما جعله أهلُ السُنَّةِ والجماعةِ آلةً في إمكانِ المعرفة ، وهو العقليَّاتُ والشرعيَّاتُ التي تُدرِكُ باجتهادِ العقلِ وإبداءِ الرَّأي<sup>(٢)</sup> ، لا في<sup>(٣)</sup> الشرعيَّاتِ التي (لا)<sup>(٤)</sup> تُدرِكُ بالعقل ، وأحالوا<sup>(٥)</sup> الإيجابَ إلى العقلِ ،

- -

### المذهب الثاني

أنهما شرعيَّان ، فالعقلُ لا يستقلُّ بمعرفةِ الحُسنِ والقُبْحِ قبل ورودِ الشَّرْعِ ، فالحُسنُ والقُبْحُ من موجباتِ الأمرِ لا من مدلولاته ، فما أمرُ به الشرعُ فحسَنٌ ، وما نهى عنه فقبِيحٌ ، ولو انعكس الأمرُ لانعكس وهو قول الأشعرية وأصحاب الحديث

### المذهب الثالث

أَنَّ العقلَ مستقلٌّ بإدراكِ حُسنِ الأشياءِ وقُبْحِها ، ولكن ثبوتِ الثَّوابِ والعقابِ على هذه الأفعال متوقِّفٌ على الشرعِ ، فالحاكِمُ هو الله تعالى ، والعقلُ دليلٌ ومعرِّفٌ ، وبصيغةٍ أخرى هو كما يقول صاحب "الميزان" : {هو من مدلولاتِ الأمرِ} ، أي أَنَّ الأمرَ دليلٌ معرِّفٌ على ما ثبتَ بالعقلِ حُسنه ، وهو مذهبُ الحنفيَّةِ ، وأكثرُ المتكلمين من أهلِ الأصول.

أنظر : التقويم ، للدَّبُوسي (٢٥٨ - أ) (٢٥٩ - أ) ، أصول البزدوي ، ٢٣١-٢٢٩/٤ ، الميزان ، للسمرقندي ، ص ١٧٥-١٧٨ ، أصول الفقه ، للآمشي ، ص ٦٦-٦٧ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ١٨٢-١٨٣ ، التوضيح ، ١٨٩-١٩١ ، المعتمد ، لأبي الحسين البصري ، ١٦٦-١٦٧ ، شرح تنقيح الفصول ، للقرافي ، ص ٨٨-٩٣ ، العضد على ابن الحاجب ، ٢٠٩-٢١٦ ، البرهان ، للجويني ٨٧-٩٢ ، المستصفى ، للغزالي ، ٥٥-٦١ الوصول إلى الأصول ، لابن برهان ، ٥٦-٦٦ ، المحصول ، للرازي ، ١٥٩/١ وما بعدها ، الإحكام ، للآمدي ، ٦١-٦٧ ، الإبهاج لابن السبكي ، ٦١-٦٣ ، البحر المحيط ، للزركشي ، ١٤٣-١٤٦ ، المسوِّدة ، لآل تيمية ، ص ٤٨ ، شرح الكوكب المنير ، ٣٠٧-٣٠٠ ، إرشاد الفحول ، ص ٧ ، فواتح الرحموت ، ٢٩-٢٥/١

( ١ ) هذا هو المذهبُ الأوَّلُ في المسألة

( ٢ ) في ( ج ) : وآدابِ الرَّأي ، وفي ( د ) : وإدَابِ الرَّأي

( ٣ ) في ( د ) : إلَّا في

( ٤ ) ساقطة من ( أ )

( ٥ ) أي المعتزلة ، وقوله : أحالوا ، من بابِ الإحالة ، أي التحويل ، لا الإحالة بمعنى المستحيل .



كما أحالوا الإيجادَ إلى العبد<sup>(١)</sup>، فقالوا: الحسنُ ما حسَّنه العقلُ، والقيحُ ما قَبَّحه العقلُ، وجعلوا العِللَ العقليةَ [١٥٩/ج] فوقَ العِللِ الشرعيةِ، وقالوا: لأنَّ العِللَ الشرعيةَ أماراتٌ في الحقيقة، فجازَ أن يتخلَّفَ الحكمُ عنها، حتى (جازَ)<sup>(٢)</sup> النَّسخُ في منصوصاتها، مع أنَّها<sup>(٣)</sup> هي أقوى في الشرعيَّات، بخلافِ العِللِ العقليةِ فإنَّها عِللٌ موجبةٌ بذواتها، فلم يجوزوا أن يثبتَ بدليلِ الشَّرْعِ ما لا يُدركه العقلُ، كما في رؤيةِ الله تعالى في الآخرةِ بالأبصار، فإنَّ رؤيةَ موجودٍ<sup>(٤)</sup> لا في جهةٍ ولا اتِّصالِ شُعاعٍ عَيْنِ الرَّائي إلى المرئيِّ، ولا مسافةٍ مقدَّرةٍ بينهما، مما لا يدركه العقلُ. ولم يجوزوا أيضاً أن يثبتَ بدليلِ الشَّرْعِ ما تَقَبَّحُه العقولُ كعذابِ القبرِ؛ فإنَّ تعذيبَ مَنْ لا حياةَ له أصلاً من فِعْلِ المجانين، وهو قبيحٌ عقلاً، وهذا كلامٌ [١٧٩/أ] طويلُ الذَّيلِ<sup>(٥)</sup>.

وقالت الأشعرية<sup>(٦)</sup> - على ضدِّ ما قالت المعتزلة - فقالوا: لا عبرةَ بالعقلِ أصلاً، بل الحسنُ ما أمرنا به، والقيحُ ما نهينا عنه، فلا يُعرفُ حُسْنُ الإيمانِ والصدِّقِ والعدلِ، وقُبْحُ أضدادها بالعقلِ قبلَ السَّمْعِ، حتى قالوا: إنَّ مَنْ لم تَبْلُغْهُ الدَّعوةُ غُفْلٌ عن الاعتقادِ حتى هَلَكَ إِنَّه معذورٌ،

(١) أي إيجاد الأفعال، فقالوا: العبدُ يوجدُ فِعْلَه ويُنشئه، وقد سبق ذكر ذلك

عنهم.. أنظر ص (١٥٣٤) من هذا الكتاب

(٢) ساقطة من (ج)

(٣) في (ب): معنى أنها

(٤) في (أ): فإنَّ رؤيةَ الله موجود

(٥) أنظر: شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، ص ٧٣٣، المعتزلة،

د. زهدي حسن جار الله، ص ٨٠ - ٢٨

(٦) وهو المذهب الثاني في المسألة

وكذلك لو اعتقدَ الشُّركَ ، لم تبلغه الدَّعوةُ ، إنَّه معذورٌ أيضاً<sup>(١)</sup> ، قال  
فخر الإسلام<sup>(٢)</sup> — رحمه الله — : { وهذا الفصل — أعني أن يُجعل  
[ب]شريكه معذوراً — تجاوزَ عن الحدِّ ، كما تجاوزت المعتزلةُ عن الحدِّ  
في الطرفِ الآخرِ {<sup>(٣)</sup>

والقولُ الصَّحيحُ في البابِ قولنا<sup>(٤)</sup> : إنَّ العقلَ غيرَ موجبٍ بنفسه  
وغيرَ مهملٍ ، فكلا طرفي الأمورِ ذميمٌ ، وخيرُ الأمورِ أوساؤها ، وذلك  
فيما قلنا

فثمرةُ الاختلافِ تظهرُ في الصبيِّ العاقلِ ، فإنَّه إذا لم يعتقدِ الشُّركَ  
و(لا)<sup>(٥)</sup> الإيمانَ لا يكونُ معذوراً عندَ المعتزلةِ كالبالغِ ، وعندَ الأشعريةِ هو  
معذورٌ وإنَّ اعتقدَ الشُّركَ ؛ لأنَّ حكمَ السَّمعِ في حقه غيرُ ثابتٍ ، وعندنا :  
حكمُهُ بينهما ، إنَّ اعتقدَ الشُّركَ فهو غيرُ معذورٍ ، وإذا لم يعتقدِ الشُّركَ ولا  
الإيمانَ بلْ توقَّفَ فهو معذورٌ ؛ لأنَّه (غير)<sup>(٦)</sup> مخاطبٌ بالإيمانِ<sup>(٧)</sup> .

( ١ ) أنظر : الأشباه والنظائر ، لابن السَّبكي ، ٢٠/٢ ، جمع الجوامع ، له ،

٥٧/١-٥٨ ، البحر المحيط ، للزركشي ، ١٤٦/١

( ٢ ) سبقت ترجمته في القسم الدَّرَاسِي ص ( ٧٧ )

( ٣ ) أصول فخر الإسلام البزدوي ، ٢٣١/٤

والتَّابِتُ في نسخ هذا الكتاب وفي النسخة المطبوعة من "أصول فخر الإسلام" إنما  
هو قوله : أن يُجعلَ شريكه ، ولعلَّ الصَّحيح إثبات حرف " الباء " كما صنعت

( ٤ ) وهو المذهبُ الثالث

( ٥ ) ساقطة من ( أ ) و ( ب )

( ٦ ) ساقطة من ( ب )

( ٧ ) أنظر الأشباه والنظائر ، لابن السَّبكي ، ٢٠/٢ ، شرح الجامع الصَّغِير ،

لِلصَّدرِ الشَّهيدِ ، ( ١٢٠ - ب ) ، واقعات المفتين ، ص ١٢

أو نقول : العقلُ عند المعتزلةِ معرّفٌ وموجبٌ ، وعند الأشعريةِ غيرُ معرّفٍ ولا موجبٍ ، وعندنا معرّفٌ ولكنه ليس بموجبٍ ، فعلم بهذا أنّ مذهبنا مذهبٌ وسَطٌ<sup>(١)</sup> ؛ وهذا لأنّ القلبَ كالعين ، وقوّةُ الإبصارِ فيه كقوّةِ الإبصارِ فيها ، والعقلُ كالشمسِ المنيرةِ [٢٠٨/ب] وتأخّرت قوّةُ الإدراكِ عن عَيْنِ العقلِ في مدّةِ الصُّبَا إلى أوّانِ التّمييزِ والبلوغِ ، كما تأخّرت قوّةُ<sup>(٢)</sup> الإبصارِ عن العينِ إلى أوّانِ شُرُوقِ الشَّمْسِ وإشراقِ نورِها ، فهناك لا يقال<sup>(٣)</sup> : الشَّمْسُ هي الموجبةُ للرؤيةِ ، ولا هي مستغنى عنها في تحقيقِ الرؤيةِ ، فكذا العقلُ.

قوله : {يُضَى به طريق يبتدأ به من حيث ينتهي إليه درك الحواس} <sup>(٤)</sup>

(١) في (أ) و (ب) : مذهباً وسطاً

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(٣) في (ب) : لا يقاس

(٤) شرعَ هنا - رحمه الله - في بيان ماهيّة العقل ، وما ذكره المصنّف من تعريفٍ للعقل هو تعريفُ القاضي الإمام أبي زيد الدبوسي - رحمه الله - . أنظر : التّوحيّم (٢٥٩ - ب) ، وتابعه عامّةُ الحنفيةِ ، أمّا الإمام اللّامشي - رحمه الله - فقد قال في تعريفه : { جوهرٌ تدركُ به الغائباتُ بالوسائطُ ، والمحسوساتُ بالمشاهدة } .

أنظر : أصول البزدوي ، ٣٩٤/٤ ، أصول السرخسي ، ٣٤٦/١ - ٣٤٧ ، أصول الفقه ، للآمشي ، ص ٣٥ ، الفوائد ، لحَمِيد الدّين الضّريح ، (١٤٥ - أ) ، المغني ، ص ٢٠٠ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٣١/٢ ، التوضيح ، ١٥٦/٢ - ١٥٧

وقد اختلف الناسُ في تعريفِ العقل ، فقد تكلم فيه أصنافُ الخلق من الفلاسفةِ والأطباءِ والمتكلِّمين والفقهائِ ، كلّ واحدٍ ما يليقُ بصناعته ، حتى قيل : إنّ فيه ألفَ قولٍ ، وذهبَ أكثرُ المتكلِّمين إلى عُسرِ إمكانِ حدِّ العقلِ ، ومنهم من ذهبَ إلى أنه العلمُ ، واختلفوا في محلِّه أيضاً ، فقيل : القلبُ ، وقيل : الدِّماغُ ، وقيل غير ذلك

أنظر : روضة العقلاء ونزهة الفضلاء ، لابن حَبَّان البُستي ، ص ١٦ ، العدة ، لأبي يعلى ، ٨٣/١ ، البرهان ، للجويني ، ١١١/١ - ١١٢ ، المستصفى ، للغزالي ، ٢٣/١ ، معيار العلم ، له ص ٢٠٧ - ٢١٢ ، التمهيد ، للكلوذاني ، ٤٣/١ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ٣٩٤/٢ ، الأشباه والنظائر ، للسبكي ، ١٧/٢ ، التفرير والتجبير ، ١٦٠ - ١٦٣ ، البحر المحيط ، ٨٤/١ ، التوقيف ، للمناوي ، ص ٥٢١ ، الكلّيات ، لأبي البقاء الكفوي ، ٢١٦/٣ - ٢١٨ ، دستور العلماء ، ٣٢٧/٢ - ٣٢٨ .

الإضاعة هنا لازم، أي يتضح<sup>(١)</sup> بالعقل طريق موصول إلى المطلوب، فيبتدئ بسلوك ذلك الطريق عند انتهاء درك الحواس، وعن هذا قالوا: بداية المعقولات نهاية المحسوسات، وقالوا أيضاً: مُنتهى الدرك الحسي هو مبدأ الدرك العقلي، فإن العاقل إذا نظر إلى المحسوس أدرك بحسه ما هو محسوس، فإذا انقطع أثر حسه عن درك ما غاب عن الحس يبتدئ طريق درك الغائب<sup>(٢)</sup> - وهو مالا يحس -، وهذا إنما يتأتى فيما له<sup>(٣)</sup> صورة محسوسة.

فأما في موجود لا يحس أصلاً إنما يبتدئ طريق العلم به من حيث يوجد، كالعلم مثلاً<sup>(٤)</sup>، فإنه لا يحس، ويحتاج فيه إلى أن العلم معنى راجع إلى ذات العالم أم راجع إلى غير ذاته؟ وكذلك هذا في كل ما اختص به المعنى<sup>(٥)</sup>.

وقال الشيخ<sup>(٦)</sup> - رحمه الله - في نظير الأول<sup>(٧)</sup>: { (إن)<sup>(٨)</sup> من نظر إلى أصابع اليد، ورأى الإبهام في<sup>(٩)</sup> جانب، والأربع الأخر في<sup>(٩)</sup> جانب، ثم رأى الأربع متفاوتة في الطول والقصر، ورأى الإبهام قصيراً ذا قوة، هذا

(١) في (ب) : أي يتصل

(٢) في (ج) : طريق ذلك الغائب

(٣) في (أ) : مما له ، وفي (د) : فيما به

(٤) سبق تعريف العلم ، وأقوال العلماء فيه ص (٢٦٥) من هذا الكتاب

(٥) ذكر هذا كله الإمام حميد الدين الضرير نقلاً عن الشيخ حافظ الدين البخاري الكبير . أنظر : الفوائد (٢٥٤ - أ - ب)

(٦) يقصد به الشيخ حافظ الدين البخاري الكبير، وقد سبقت ترجمته في القسم الدراسي ص (٣٧)

(٧) يقصد بالأول : ما كان له صورة محسوسة ، وأما الثاني : فهي الأمور المعنوية ، وسبق أن ضرب لها مثلاً بالعلم

(٨) ساقطة من (د)

(٩) في (أ) : (من) بدل (في)

مُنْتَهَى دَرْكِه الحِسِّي ، ثُمَّ يَبْتَدَأُ عَقْلُهُ بَعْدَ انْتِهَاءِ عَمَلِ الحِسِّ بِدَرْكِ مَا غَابَ عَنْ حِسِّهِ ، فَيُدْرِكُ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ <sup>(١)</sup> كُلُّهَا فِي جَانِبٍ لَمَا حَصَلَتْ قُوَّةُ البَطْشِ ، مِثْلَ حَصُولِهَا الْآنَ ، كَمَا لَا يَحْصُلُ بَيْنَ الْأَرْبَعِ لِاصْطِفَائِهَا فِي جَانِبٍ ، وَلَمَا صَارَتْ آلَةٌ عِنْدَ الانْضِمَامِ مِثْلَ صَيُورَتِهَا الْآنَ ، وَكَذَلِكَ لَوْ لَمْ تَكُنْ مُتَفَاوِتَةً حَالَةَ الْإِنْتِشَارِ لَمَا حَصَلَ الْغَرْفُ بِهَا لِلْمَائِعَاتِ عِنْدَ الْإِنْعِدَامِ <sup>(٢)</sup> ، وَكَذَلِكَ لَوْ لَمْ يَكُنْ ( الْإِبْهَامُ ) <sup>(٣)</sup> ذَا قُوَّةٍ لَمَا حَصَلَتْ مُقَاوَمَتُهُ إِيَّاهَا بِالْمُقَابَلَةِ فِي حَقِّ البَطْشِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ لَمْ تَكُنْ كُلُّهَا ذَاتَ مَفَاصِلَ لَمَا حَصَلَ جَمْعُ الكَفِّ عِنْدَ الانْضِمَامِ .

وَكَذَا لَوْ تَأَمَّلْتَ فِي خَلْقِ الظَّفَرِ <sup>(٤)</sup> ، وَفِي غِلَظِ جِلْدِ كَفِّ الرِّجَالِ ، وَنُعُومَةِ ( جِلْدِ ) <sup>(٥)</sup> كَفِّ النِّسَاءِ ، وَفِي تَنْشِيِ الْأَصَابِعِ فِي كُلِّ صِنَاعَةٍ ، عَلَى حَسَبِ مَا يَتَصَرَّفُ صَاحِبُهَا مِنَ الصَّنَائِعِ الْعَجِيبَةِ ، وَالْحِرَفِ الْأَنِيقَةِ ، مَا اسْتَوْفَيْتَ جِزْءًا مِنْ أَجْزَاءِ الْحِكْمِ الرَّبَّانِيَّةِ ، وَمَا انْتَهَيْتَ إِلَى شَيْءٍ مِنَ اللَّطَائِفِ الْإِلَهِيَّةِ ، وَكَذَا فِي كُلِّ ( شَيْءٍ ) <sup>(٦)</sup> فَإِنَّهُ يَزْدَادُ عِنْدَ التَّأَمُّلِ وَضُوحًا ، وَإِقْنَانًا

( ١ ) هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ ، وَلَوْ قَالَ : كَانَتْ ، لَكَانَ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ الْأَصَابِعَ تَوْنُتُ وَلَا تُذَكَّرُ .

( ٢ ) أَيْ انْعِدَامُ الْإِنْتِشَارِ

لَكِنَّ الشَّابِتَ فِي النُّسخَةِ ( أ ) : الْإِفْتِرَاجُ ، وَفِي ( ج ) وَ ( د ) : الْإِنْفِرَاجُ

وَرَبَّمَا تَكُونُ كَلِمَةً ( الْإِنْعِدَامُ ) الْمَثْبُتَةُ مِنَ النُّسخَةِ ( ب ) : قَدْ صُحِّفَتْ مِنْ ( الْإِنْضِمَامِ ) إِلَى ( الْإِنْعِدَامِ ) ، وَالْإِنْضِمَامُ أَدَلُّ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ .

( ٣ ) سَاقِطَةٌ مِنْ ( ج ) .

( ٤ ) فِي ( أ ) : فِي حَقِّ الظَّفَرِ ، وَفِي ( د ) : خَلْقِ الظَّفَرِ

( ٥ ) سَاقِطَةٌ مِنْ ( د )

( ٦ ) سَاقِطَةٌ مِنْ ( د )

بكمالِ قُدْرَةِ اللهِ تعالى ، فسبحانه دَقَّتْ حِكْمَتُهُ ، وَعَلَّتْ كَلِمَتُهُ ، يفعلُ اللهُ ما يشاءُ ويحكمُ ما يريدُ {<sup>(١)</sup>

قوله : {إنه غير مكلف بمجرد للعقل} قال الإمام الأستاذ مولانا حميد الدين الضَّير<sup>(٢)</sup> - رحمه الله :- {أي إذا لم يصادف وقتاً قدراً ما يتمكن فيه من الاستدلال، بأن بلغ على شاهقِ الجبلِ وماتَ من ساعته {<sup>(٣)</sup>.

قوله : { فلا بد من أن يزداد رشدًا }<sup>(٤)</sup> لأنه صارَ بحالٍ يصلحُ أن يكونَ جدًّا؛ وذلك لأنَّ أدنى مدَّة البلوغِ في حقِّ الغلامِ إثنا عشرةَ سنةً<sup>(٥)</sup> ، ثمَّ يولدُ له ابنٌ لستَّةِ أشهرٍ؛ لأنَّ أقلَّ (مدَّة)<sup>(٦)</sup> الحملِ ستَّةِ أشهرٍ ، ثمَّ يبلغُ ابنه باثني عشرةَ سنةً ، (ثمَّ)<sup>(٧)</sup>

( ١ ) لعلَّه إلى هنا قد انتهى كلامُ شيخه حافظ الدِّين البخاري - رحمه الله - ، وكتابه

سبق التعريف به في القسم الدَّرَاسِي ص ( ١٢٨ )

( ٢ ) سبقت ترجمته في القسم الدَّرَاسِي ص ( ٤٣ )

( ٣ ) الفوائد ، لحميد الدِّين الضَّير ، ( ٢٥٣ - ب )

( ٤ ) أي أنَّ السَّفِيَّةَ عند أبي حنيفة - رحمه الله - إذا بلغَ خمساً وعشرين سنةً يُدفعُ إليه مالُه، وإنَّ لم يؤنس منه رشدٌ؛ لأنَّه لما استوفى هذه المدَّة لا بدَّ أن يستفيدَ رشدًا بالتَّجربة، لأنَّه صار بحالٍ يصلحُ أن يكونَ جدًّا - وذكر بيان ذلك - ، فكان ذلك مثل من لم تبلغه الدَّعوة ، فإنَّه يُمهِّلُ مدَّةً يتمكَّن فيها من التَّأمُّلِ والاستدلال - على خلافٍ في مقدارِ هذه المدَّة كما سيأتي - ، أمَّا إذا أعانه اللهُ تعالى بالتَّجربة وأمهله لدركِ العواقبِ فلا يكونُ معذوراً.

أنظر : أصول الفقه ، للآمِشي ، ص ١٠٣-١٠٤ ، الفوائد . لحميد الدِّين الضَّير

( ٢٥٤ - ب ) ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢٣٤/٤-٢٣٥

( ٥ ) في ( أ ) و ( ب ) و ( د ) إثني عشر سنة ، وفي ( ج ) إثنا عشر سنة

( ٦ ) ساقطة من ( أ ) و ( ج )

( ) ساقطة من ( )

يولد له ابنٌ لستّة أشهرٍ، فيصيرُ جدّاً بعد خمسٍ<sup>(١)</sup> وعشرين سنة،  
فلذلك قدرُ بخمس وعشرين سنة ، ولو فرضنا [١٦٠/جـ] مقامَ الابنِ  
البتتِ تصيرُ جدّةً<sup>(٢)</sup> في اثنتين وعشرين سنة؛ لأنّ أدنى (مدّة)<sup>(٣)</sup> بلوغِ  
البتتِ تسعَ سنين ، لكن هذا الذي ذَكَرَ عامٌّ في الذكورِ والإناث ، وإذا  
كان جدّاً لم يبقَ فيه شيءٌ من آثارِ الصِّبا ، والشرطُ رُشدٌ [١٨٠/أ]  
منكّرٌ ؛ بالنّص<sup>(٤)</sup>، فيكتفى باسمٍ ما ينطلقُ عليه [١٣٨/د] اسمُ رُشد.

قوله: {وليس على الحدّ في هذا الباب دليل قاطع} أي ليس فيمن بلغَ  
على شاهقِ الجبلِ الذي أمهله الله تعالى بالتّجربة، لم يرِدْ فيه نصٌّ قاطعٌ على  
أنّ مدّةَ الإمهالِ سنةٌ أو سنتان، فكان معناه: ليس على الحدّ<sup>(٥)</sup> الفاصلِ بين  
مدّةٍ يستوفي التجربةَ فيها<sup>(٦)</sup> (وبين مدّةٍ)<sup>(٧)</sup> لا يمكنُ (استيفاءً)<sup>(٨)</sup> التّجربةَ  
فيها دليلٌ قاطع، إذ ذاك مختلفٌ باختلافِ العاقل، فإنّ العقلَ في أصلِ الخلقِ<sup>(٩)</sup>  
متفاوتٌ، فربّ عاقلٍ<sup>(١٠)</sup> يهتدي في زمانٍ قليل ، وربّ عاقلٍ يحتاجُ فيه إلى

(١) في (أ) و (ب) : خمسة

(٢) في (أ) و (ب) و (ج) : جدّاً

(٣) ساقطة من (أ)

(٤) في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا ﴾ الآية (٦) من سورة النساء

(٥) في (د) : الجدّ

(٦) في (ب) : يستوي في التجربة فيها

(٧) ساقطة من (ج)

(٨) ساقطة من (ج)

(٩) في (أ) الفطرة

(١٠) في (أ) و (ب) و (د) : كم من عاقلٍ

زمان كثير<sup>(١)</sup>

قوله: { فليس معه دليلٌ يعتمد عليه }<sup>(٢)</sup> فإن من جعل العقل حجةً موجبةً يتمسكُ بأمورٍ ظاهرةٍ نُسلمها له، ولكن لا يكون ذلك حجةً لما ادّعاه نظيرُ ذلك، من يقول: شكرُ المنعمِ (حسنٌ، يجبُ ذلك بالعقل ولا يردُّ الشرعُ بخلافه؛ لأنه يستحيلُ ورودُ الشرعِ بقبحِ شكرِ المنعمِ)<sup>(٣)</sup>، وكذلك كفرانُ المنعمِ قبيحٌ، ويمتنعُ ورودُ الشرعِ بحُسْنِهِ.

ونحن نُسلمُ لهم ما ادّعوا من حُسْنِ شكرِ المنعمِ وقبحِ كفرانه، ولكن لا دليلَ لهم على أنَّ العقلَ موجبٌ لذلك بذاته، بل الموجبُ هو الله تعالى في الحقيقة، ألا ترى أنَّ الله تعالى لم يُخلِ زماناً من الشرعِ، إلّا أنا عرفنا ذلك بالعقل، والعقلُ طريقُ الوصولِ إلى المقصودِ، والطريقُ لا يكون موجباً؛ ولأنَّ الله تعالى شرعَ من المقدّراتِ ما لا تُدرّكه العقولُ كأعدادِ الرّكعات، فلا مدخلَ للعقلِ فيها<sup>(٤)</sup>

قوله: {وذلك لأنه لا يجد في الشرع} إلى آخره، نفى لقول الأشعرية قوله: {فيناقض مذهبه} لأنه جعل العقلَ حجةً في إلغاءِ العقلِ في كونه حجةً فلو لم يكن حجةً أصلاً في شيءٍ من الأشياءِ - كما زعمه - لما صلح حجةً للإلغاء

(١) أنظر: التقيوم (٢٥١ - أ)، الفوائد، (٢٥٤ - ب). كشف الأسرار،

للبخاري، ٢٣٥/٤

(٢) هذا ردُّ لقول المعتزلة

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج)

(٤) (ب) فلا مدخل للرأي فيها



بيان هذا [٢٠٩/ب] أن نقولَ (لهم)<sup>(١)</sup>: إنَّ أسبابَ العِلْمِ ثلاثة: الحواسُّ الخمسُ ، وخبرُ الصّادقِ ، ونظرُ العقلِ ، فبِمَ عرفتم أنَّه لا يُعرفُ بالعقلِ حُسْنُ الشَّيْءِ وقُبْحُه ؟

فإن قالوا: بالحِسِّ، بَانَ عِنادُهم، ولم يجدوا نصّاً بأنَّ العقلَ غيرَ معتبرٍ لإثباتِ الأهليّةِ، فتعيّن النّفْيُ بالعقلِ، فيتناقضُ مذهبُهمـ[هم] ويلزُمُ منه أيضاً أمرٌ مُحالٌ — هو أقبحُ من التّناقضِ — ؛ لأنّه حينئذٍ يلزُمُ أن يكون العقلُ حجّةً حينَ كونه غيرَ حجّةٍ، لأنّه حجّةٌ للإلغاءِ وهو ( في )<sup>(٢)</sup> نفسه ليس بحجّة

فإن قيل: لِمَ قلّتم بأنّه لا يمكن نفْيُ كونِ العقلِ حجّةً بالشرع ؟ قال الله تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾<sup>(٣)</sup>، أخبر أنّه لا يعذبُ حتى يُقيّمَ عليهم حجّةَ السّمعِ، فلو كان<sup>(٤)</sup> يُعرفُ قُبْحُ الشَّيْءِ قبلَ السّمعِ لوجبَ الاجتنابُ عنه، وعند ارتكابه يستحقُّ التّعذيبُ — ( فحينئذٍ يلزُمُ الخُلْفُ في خبره ، وهو محال !

قلنا : إنّ ورودَ الآيةِ فيما طريقه السّمعُ لا فيما طريقه العقلُ؛ لأنّ الدّلالةَ قامت على استحقاقِ التّعذيبِ<sup>(٥)</sup> بالإغماضِ عن دلائلِ العقولِ<sup>(٦)</sup>، قال الله تعالى أيضاً خبراً عن فعلِ الكفّار: ﴿ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ

( ١ ) ساقطة من ( ج )

( ٢ ) ساقطة من ( أ )

( ٣ ) الآية ( ١٥ ) من سورة الإسراء

( ٤ ) في ( ب ) فلو لا كان

( ٥ ) ما بين القوسين من قوله ( فحينئذٍ ) هنا ( ساقط من ( ج )

( ٦ ) في ( أ ) المعقول

مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿١﴾، وقال الله تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ ﴿٢﴾،  
وقال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ ﴿٣﴾، حيثُ اعتبرَ العقلَ  
في النَّفْيِ والإثباتِ جميعاً.

أو يُحملُ قوله تعالى ﴿٤﴾: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ﴾ على تعذيبِ  
الاستئصال وقال بعضهم: المرادُ من الرّسولِ عقله، ومدّةُ الإمهالِ بالتّجربة ﴿٥﴾.  
قوله: {وأن العقل لا ينفك عن الهوى} هذا لنفْيِ قولِ  
المعتزلة ؛ وهذا لأنّ الإنسانَ لا يفارقُ الهَوَى بحال ﴿٦﴾، وقد يظنّ  
الإنسانُ شيئاً بأنّه موجبُ العقلِ فيتبيّن أنّه ﴿٧﴾ موجبُ الهَوَى،  
والتمييزُ بينهما متعذّر ، مع أنّ الهَوَى غالبٌ على العقلِ، باعتبارِ  
كثرةِ أسبابِ الهَوَى ، ألا ترى أنّ الذي آثرَ الهَوَى أكثرَ من الذي  
آثرَ الهدى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ ﴿٨﴾،  
وعُلِمَ أيضاً أنّ من اعتمدَ على العقلِ ﴿٩﴾ وادّعى الاستغناءَ به من

(١) الآية (١٠) من سورة الملّك

(٢) الآية (٤٤) من سورة البقرة

(٣) الآية (١٩) من سورة الرّعد

(٤) في (أ) و (ب) : ويحملُ قوله تعالى

(٥) أنظر : التقويم (٢٥١ - أ - ب) ، الفوائد ، لحמיד الدّين الضّرير (٢٥٤ ب)

(٢٥٥ - أ) ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢٣٧-٢٣٥/٤

(٦) سبق تعريفُ الهَوَى ص (١٠٩٨) من هذا الكتاب

(٧) في (ب) : فيتبيّن له به موجب الهوى

(٨) الآية (١٣) من سورة سبأ

(٩) في (د) : أنّ من اعتدى على العقلِ

الفلاسفة<sup>(١)</sup> وغيرهم، ضلَّ بنفسه وأضلَّ غيره، وعن هذا قال محمد ابن الحسن - رحمه الله - في "أدب القاضي"<sup>(٢)</sup>: { لا يستقيم الحديثُ إلَّا بالرَّأي (ولا يستقيم الرَّأيُ إلَّا بالحديث) <sup>(٣)</sup> } وإذا كان كذلك، لا يستقيمُ أن يُجعلَ العقلُ حجَّةً بنفسه، ولا للإلغاء من كلِّ وجهٍ - والله أعلم -.

( ١ ) الفلاسفة : جمع فيلسوف ، وهو اسمٌ مركَّبٌ من كلمتين ، فيلا وهو المُحبُّ ، وسوفا وهي الحكمة ، أي مُحبُّ الحكمة ، فالفلاسفة هم مُحبُّوا الحكمة ، والحكمة إما قوليةٌ أو فعليةٌ ، وقد قسَّم الحكماء العلمَ على ثلاثة أقسام : العلمُ الإلهي ، والعلمُ الطبيعي ، والعلمُ الرياضي ، وادَّعوا استغناءَ العقلِ بالمعرفة ، والأصلُ في الفلسفةِ والمبدأ في الحكمةِ إنما هو للروم وغيرهم لهم تبع ، وأساطين الحكمة سبعة : تاليس المالطي ، وأنكساغورس ، وأنكسيمانس ، وأنبادقليس ، وفيثاغورس ، وسقراط ، وأفلاطون أنظر : الملل والنحل ، للشهرستاني ، ٢/٥٨-٦١ ، الفصل في الملل والنحل ، لابن حزم ، ١/٧٤-٧٥

( ٢ ) ظاهر كلام السُّنْاقِي - رحمه الله - أن هذا الكتاب للإمام محمد بن الحسن الشَّيباني، لكن لم يذكر من ترجم له كتاباً بهذا الاسم ، وقد راجعتُ أبواب القضاء في كتبه المطبوعة فلم أقف على هذا النصِّ ، وقد سبق التعريف بهذا الكتاب في القسم الدَّرَاسِي ص ( ١١٤ )

ولكن ذكر هذا النصِّ وأشار إغى هذا الكتاب أيضاً كلُّ من : فخر الإسلام البزدوي وشمس الأئمة السرخسي - رحمهما الله - . أنظر : أصول البزدوي ، ١/١٧-١٨ ، أصول السرخسي ، ٢/١١٣

وأُسند أبو نعيم في كتابه "الحلية" إلى إبراهيم النخعي - رحمه الله - أنه قال { لا يستقيم رأيٌ إلَّا برواية ، ولا روايةٌ إلَّا برأي } حلية الأولياء ، ٤/٣٢٥ . وانظر أيضاً : أثر الحديث الشريف في اختلاف العلماء ، لمحمد عرومة ، ص ٦٨

( ٣ ) ساقطة من ( ج )

[ وإذا ثبت أن العقل من صفات الأهلية قلنا : إن الكلام في هذا ينقسم على قسمين :  
 — الأهلية . — والأمور المعترضة عليها

الأهلية نوعان : أهلية وجوب و أهلية أداء

أما أهلية الوجوب :

فبناء على قيام الذمة ، فإن الآدمي يولد وله ذمة صالحة للوجوب له وعليه بإجماع الفقهاء ، بناء على العهد الماضي ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ﴾ الآية ، وقبل الانفصال هو جزء من وجه ، فلم تكن له ذمة مطلقة ، حتى صلح ليجب له الحق ولم يجب عليه ، وإذا انفصل وظهرت له ذمة مطلقة ، كان أهلا للوجوب له وعليه ، غير أن الوجوب غير مقصود بنفسه ، فجاز أن يبطل لعدم حكمه وغرضه ، كما ينعدم لعدم محله ، ولهذا لم يجب على الكافر شئ من الشرائع - التي هي الطاعات - لما لم يكن أهلا لثواب الآخرة ، ولزمه الإيمان لما كان أهلا لأدائه ، ووجوب حكمه ، ولم يجب على الصبي الإيمان قبل أن يبلغ ؛ لعدم أهلية الأداء ، وإذا عقل واحتمل الأداء قلنا : بوجوب أصل الإيمان دون أدائه ، حتى صح الأداء من غير تكليف ، وكان فرضا كالسفر [

## فصل في الأهلية

وجه المناسبة المذكور في الكتاب، قوله: {أهلية وجوب وأهلية أداء} قد ذكرنا غير مرة أنّ الوجوب عبارة عن: شغل الذمة، والأداء عبارة عن: (صلاحية)<sup>(١)</sup> التفرغ، والوجوب يثبت بتحقيق الأسباب، والأداء بالخطاب<sup>(٢)</sup> وأهلية الذات عبارة عن: الصلاحية لما أريد منه<sup>(٣)</sup>.

(١) ساقطة من (ب) و (ج) و (د)

(٢) أنظر ص (٦٨٦، ٧٧٥) من هذا الكتاب

(٣) قسم العلماء أهلية الوجوب إلى قسمين: — أهلية وجوب ناقصة (قاصرة)  
— أهلية وجوب كاملة

### فأهلية الوجوب الناقصة:

هي التي تثبت للجنين قبل ولادته، وهذه الأهلية اكتسبها لكونه إنساناً، والإنسانية تحمل معنى الذمة، لأن الذمة تثبت لكل إنسان بمجرد إنسانيته، فكذا الجنين بالنظر إلى ماله وصيرورته إنساناً قائماً بذاته، فثبت له ذمة ناقصة صالحة لاكتساب بعض الحقوق فقط، وهي الحقوق التي لا يحتاج في ثبوتها إلى قبول، كالميراث والنوصية والاستحقاق في الوقف.

### وأهلية الوجوب الكاملة:

هي صلاحية الإنسان لأن تثبت الحقوق له وعليه، ولكس ليس كل حق يجب عليه، وذلك بناءً على انعدام أهلية الأداء في حقه؛ لأن المقصود من الوجوب هو الأداء، وهذه الأهلية تثبت للإنسان بمجرد ولادته وتستمر معه ما استمرت الحياة، والحقوق تنقسم إلى قسمين: حقوق العباد: أ — إن كانت مالية ثابتة عن طريق الغرم أو العوض كنفقة الزوجات وضمن المتلف وأجرة الأجير، أو العشر والخراج ونحو ذلك، فإن هذه الحقوق يجب على الصبي.

ب — إن كانت حقوقاً غير مالية كالقصاص والعقوبات، فلا يجب عليه شيء منها؛ لعدم أهليته.

حقوق الله تعالى لا يجب عليه شيء منها، سواء كانت عبادات أو عقوبات أو حدود ثابتة لله تعالى لأن المقصود منها الابتلاء، وهو ليس بأهل لذلك

أنظر المدخل الفقهي العام، لمصطفى الزرقا، ٧٣٩/٢-٧٤١، الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهب الزحيلي، ١١٧/٤-١٢، الوجيز في أصول الفقه، د. عبد الكريم ريدان، ص ٩٤-٩٧، عوارض الأهلية.

د حبيب الحبيب ص ٨١-١١١. الصغير بر أهلية له حوب وأهلية الأداء. ص ٩٤

قوله : { فبناءً على قيام الذمة } وللذمة تفسير لغوي وشرعي

### أما في اللغة

فهي عبارة عن العهد<sup>(١)</sup> ، قال الله تعالى : ﴿ لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً ﴾<sup>(٢)</sup> ، أي قرابة ولا عهداً ، ومنه يقال : أهل الذمة للمعاهدين.

### وأما في الشرع<sup>(٣)</sup>

فهي عبارة عن وصفٍ تصيرُ الذاتُ به أهلاً للإيجاب والاستيجاب ، أي يصيرُ به محلاً صالحاً لإيجاب غيره عليه (شيئاً)<sup>(٤)</sup> وإيجابه على غيره شيئاً<sup>(٥)</sup>

(١) أنظر تفسير الذمة في اللغة في :

غريب الحديث ، لأبي عبيد ، ١٠٣/٢-١٠٤ ، تهذيب اللغة ، ٤١٧/١٤-٤١٨ ، الصّاح ، للحوهري ١٩٢٦/٥ ، معجم مقاييس اللغة ، ٣٤٥-٣٤٦ ، لسان العرب ، ٢٢١/١٢ .

(٢) الآية (١٠) من سورة التوبة

(٣) أنظر ص هـ (٢) ص (٢٢٧) من هذا الكتاب

(٤) ساقطة من (أ)

(٥) أنظر تفسير الذمة في الاصطلاح في

التقويم (٢٣٣-أ-ب) ، المبسوط ، للسرخسي ، ٨/١٠ ، بيان كشف الألفاظ ، للاً مُشي ، ص ٢٥٥ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢٣٨/٤ ، التوضيح مع التلويح ، ١٦١/٢-١٦٢ ،

التقرير والتحرير ، لابن أمير حاج ، ١٦٤/٢-١٦٥ ، فتح الغفار ، لابن نجيم ، ٨٠/٣

وقد بحث الأستاذ مصطفى الزرقا في حقيقة الذمة ، ومعناها وخصائصها ، وتوصل إلى اختلاف العلماء فيها على سبعة أقوال ، وعلى ضوء ذلك عرّف الذمة بأنها { محل اعتباري في الشخص تشغله الحقوق التي تحقق عليه ، فهي بهذا الاعتبار ذمة شخصية ، أي متصلة بالشخص نفسه ، لا بأمواله و ثروته ، وهي غير محدودة السعة والاستيعاب ، فثبت فيها الحقوق المالية وغير المالية مهما كان نوعها ومقدارها ، كما تشغل بمقوق الناس المالية تشغلها أيضاً الأعمال المستحقة كعمل الأجير ، وتشغلها الواجبات الدينية من صلاة وصيام ونذور وغيرها } واختار د. نزيه كمال حماد هذا القول ورجّحه ، وذكر أنه أولى المذاهب وأحرها بالقبول .

أنظر : المدخل إلى نظرية الالتزام ، للأستاذ مصطفى الزرقا ، ص ١٨٥-١٩٠ ، دراسات

في أصول المداينات ، د. نزيه حماد ، ص ٢١-٣٢

ثم المراد بالعهد هو: العهد [١٨١/أ] الذي جرى بين العبد وبين ربه جلّ جلاله يوم الميثاق ، وإليه أشار الله تعالى في قوله : ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ﴾ الآية<sup>(١)</sup> . قال الشيخ الإمام أبو منصور الماتريدي<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - : { إختلفَ النَّاسُ في تأويله ، قال بعضهم : إنّ الله تعالى إنما قال<sup>(٣)</sup> : ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ ؟ عندما خلق آدم أخرجَ مَنْ يكون مِنْ ذرّيته إلى يوم القيامة مثلَ الذرّ ، فعرضَ عليهم قوله : ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ قالوا : بلى<sup>(٤)</sup> } وفي "التيسير" : { قال أبو العالية<sup>(٥)</sup> - رحمه الله - : جمعهم جميعاً يومئذٍ

(١) الآية (١٧٢) سورة الأعراف

(٢) سبقت ترجمته ص (٢٧٦) من هذا الكتاب

(٣) في (أ) : لنا قال

(٤) شرح التأويلات ، للشيخ أبي منصور الماتريدي ، (١/٣٤٩)

وهذا التفسير مروي عن ابن عباس وعمر - رضي الله عنهما - مرفوعاً أنظر موطأ الإمام مالك ، كتاب القدر ، ١٨٩٨-٨٩٩ ، سنن أبي داود ، كتاب السنة ، ٧٩/٥ - ٨٠ (٤٧٠٣) ، سنن الترمذي ، كتاب التفسير ، ٢٤٨/٥ - ٢٤٩ (٣٠٧٦-٣٠٧٥) ، المستدرک ، للحاكم ، ٢٧/١ - ٢٨ ، بحر العلوم ، للسمرقندي ، ٥٨٠/١ - ٥٨١ ، تفسير البغوي ، ٢٩٨/٣ - ٢٩٩

(٥) هو رُفيع بن مهران ، الإمامُ المقرئ ، الحافظُ المفسر ، أبو العالية الرّياحي البصري ، اعتقته امرأة من بني رياح سائبة ، تابعي جليل ، جاء بعد وفاة النبي ﷺ بستين أو ثلاث ، وقيل : بل له صحبة سمع كثيراً من الصحابة ﷺ أجمعين ، حفظ القرآن وقرأه على أبي بن كعب - رضي الله عنهما - ، وهو أول من أذن بما وراء النهر ، وقد اعتزل يوم الفتنة ولم يقاتل ، قال ابن سعد : { كان ثقة كثير الحديث } وكذا وثقه أبو زرعة وأبو حاتم ، توفي - رحمه الله - سنة ٩٠ هـ ، وقال البخاري : ٩٣ هـ

أنظر ترجمته في : طبقات ابن سعد ، ١١٢/٧ - ١١٧ ، تاريخ البخاري ، ٣/٣٢٦ - ٣٢٧ (١١٠٣) ، الجرح والتعديل ، ٣/٥١٠ (٢٣١٢) ، أسد الغابة ، ٢/١٣٥ (١٧٠٤) ، سير أعلام النبلاء ، ٢٠٧/٤ - ٢١٣ ، تهذيب التهذيب ، ٢٨٤/٣ - ٢٨٦ (٥٣٩)

فجعلهم أزواجاً ، ثم صورهم ، ثم استنطقهم ، وأخذ عليهم الميثاق فأشهدهم على أنفسهم { إلى آخره <sup>(١)</sup> }

وذكر في "الكشاف" : { ومعنى أخذ ذرياتهم من ظهورهم : إخراجهم من أصلابهم نسلًا ، وإشهادهم على أنفسهم ، وقوله : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ ؟ وقوله : ﴿ بَلَى شَهِدْنَا ﴾ من باب التمثيل والتخييل [ج/١٦١] ومعنى ذلك أنه نصب لهم الأدلة على ربوبيته (ووحدانيته) <sup>(٢)</sup> ، وشهدت بها عقولهم وبصائرهم التي ركبها فيهم ، وجعلها مميزة بين الضلالة والهدى ، فكانه أشهدهم على أنفسهم وقرّرههم وقال لهم : أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ وكأنهم قالوا : بلى أنت ربنا { إلى آخره <sup>(٣)</sup> } ، وذكر في "شرح التأويلات" قريباً من هذا ، بعدما ذكر ما تقدّم <sup>(٤)</sup> - والله أعلم -

وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي <sup>(٥)</sup> - رحمه الله - <sup>(٦)</sup> :  
والجنين ما دام محتجاً في البطن [د/١٣٩] ليست له ذمة صالحة؛ لكونه في حكم جزء من الأم، لانتقاله وقراره بانتقال الأم وقرارها، ولكنه منفرد في الحياة <sup>(٧)</sup> ، مُعدّد ليكون نفساً لها ذمة صالحة، فباعتبار هذا الوجه يكون أهلاً

(١) التيسير ، لأبي حفص النسفي ، ( ٢١٧ - أ )

وكذا ذكره أبو الليث السمرقندي في "تفسيره" عن أبي العالية عن أبي بن كعب - رضي الله عنهما - ٨٠/١ ، والبغوي في "تفسيره" ، ٢٩٩/٣

(٢) ساقطة من ( د )

(٣) الكشاف ، للزخشي ، ١٢٩/٢

(٤) أنظر شرح التأويلات ، للماتريدي ، ( ٣٤٩/١ )

(٥) سبقت ترجمته في القسم الدراسي ص ( ٩٠ )

(٦) أنظر هذا النقل عن الإمام شمس الأئمة في "أصوله" ، ٣٣٤-٣٣٣/٢

(٧) في ( أ ) ، ( ب ) ، ( ج ) لكنه منفرد بالحياة



لوجوب الحق له من عتق أو إرث أو نسب أو وصية ، ولا اعتبار الوجه الأول - وهو كونه في حكم (جزء) <sup>(١)</sup> الأم كيدها ورجلها - لا يكون أهلاً لوجوب الحق عليه ، فأما بعدما وُلد كان أهلاً للوجوب له وعليه ، ولهذا لو انقلب على مال إنسان فأتلفه ، كان ضامناً له ، ويلزمه مهر امرأته بعقد الولي عليه ، وهذه حقوق العباد تثبت شرعاً .

ثم بعد هذا ، زعم بعض مشايخنا <sup>(٢)</sup> أن باعتبار صلاحية الذمة يثبت وجوب ( حقوق ) <sup>(٣)</sup> الله تعالى في حقه من حين يولد ، وإنما يسقط ما يسقط بعد ذلك بعذر الصبا ؛ لدفع [ ٢١٠ / ب ] الحرج ، لأن الوجوب بأسباب هي متقررة في حقه ، والمحل صالح للوجوب ، فيثبت الوجوب باعتبار السبب وصلاحية المحل ، والوجوب يثبت جبراً عند تحقق سببه بدون اختيار العبد ، فلذلك قلنا : إنه لا يعتبر عقله وتمييزه ثم وجوب الأداء بعد هذا يكون بالأمر الثابت بالخطاب ، وذلك لا يكون إلا بعد اعتدال الحال ( والعلم به ، فقلنا بسقوط نفس الوجوب بعد تحققه بسببه ؛ للحرج عملاً بالدليل بقدر الإمكان

( ١ ) ساقطة من ( ب )

( ٢ ) هذا الكلام تابع لكلام شمس الأئمة السرخسي ، ويقصد القاضي الإمام الدبوسي بهؤلاء البعض

أنظر قوله ودليله في كتابه "التقويم" ، ( ٢٣٣ - أ ب ) ( ٢٣٧ - أ ) . وأضاف الشيخ عبدالعزيز البخاري أن من القائلين بهذا القول أيضاً شمس الأئمة الحلواني وفخر الإسلام البزدوي ، ولكن الأخير ترك هذا القول كما سيأتي في كلام السغناقي بعد قليل . وهذا هو القول الأول للحنفية في هذه المسألة .

أنظر كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢٤٧ / ٤

( ٣ ) ساقطة من ( ب )

وزعمَ بعضُ مشايخنا<sup>(١)</sup> أنَّ الوجوبَ لا يثبتُ إلاَّ بعد اعتدالِ الحالِ<sup>(٢)</sup> بالبلوغِ عن عقلٍ؛ لأنَّ الموجبَ هو الله تعالى، لما خاطبَ به عباده من الأمر والنهي، وحكمُ هذا الخطابِ لا يثبتُ في حقِّ المخاطبِ ما لم يعلمْ به علماً معتبراً في الإلزامِ شرعاً، وذلك إنما يكون بعد اعتدالِ الحال، قال الشيخُ الإمام شمسُ الأئمة السرخسي - رحمه الله - بعد هذا: {وكلا الطَّريقينِ<sup>(٣)</sup> غير مرضيٍّ؛ لما في الطَّريقِ الأوَّلِ من مجاوزة الحدِّ في الغلوِّ، لأنَّ القولَ<sup>(٤)</sup> بأنَّ الوجوبَ ثابتٌ بنفسِ السَّببِ من غير اعتبارِ ما هو حكم الوجوبِ نوعُ غلوٍّ، وفي الطَّريقِ الثاني من مجاوزة الحدِّ في التقصير؛ فإنَّ القولَ بأنه لا عبرة بالأسبابِ التي جعلها الشرعُ سبباً لوجوبِ حقوقه على سبيلِ الابتلاء، ولتعظيمِ بعضِ الأوقاتِ والأمكنةِ على البعضِ نوعُ تقصير

ولكن الطَّريقَ الصَّحيحَ أنْ يقال<sup>(٥)</sup>: بأنَّ بعد وجودِ السَّببِ والمحلِّ لا يثبتُ الوجوبُ إلاَّ بوجودِ الصَّلاحيةِ لما هو حكمُ الوجوبِ؛ لأنَّ الوجوبَ غير مرادٍ لعينه، بل لحكمه، فكما لا يثبتُ الوجوبُ إذا وُجدَ السَّببُ بدونِ المحلِّ، فكذلك لا يثبتُ إذا وُجدَ السَّببُ والمحلُّ<sup>(٦)</sup> بدونِ حكمه؛ (وهذا لأنَّه

(١) وهو القولُ الثاني في المسألة

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج)

(٣) في (أ): الطرفين

(٤) حصلَ في النسخة (ج) بعض الخلطِ فكانت العبارةُ هكذا: لأنَّ القولَ في التقصيرِ الثاني من مجاوزة الحدِّ في التقصير، وبقية الكلام من قوله: (بأنَّ الوجوبَ .....

إلى قوله: وفي الطريقِ الثاني) ساقط

(٥) وهو القولُ الثالث في المسألة، وهو اختيارُ فخر الإسلام البزدوي أخيراً

أنظر أصول فخر الإسلام، ٢٤٥/٤

(٦) في (د): إذا وُجدَ السَّببُ في المحلِّ

بدون حكمه<sup>(١)</sup> لا يكون مفيداً لا في الدُّنيا ولا في الآخرة ، فإنَّ فائدة الحكم في الدُّنيا تحقيقُ معنى الابتلاء ، وفي الآخرة الجزاء ، وذلك باعتبار الحكم {<sup>(٢)</sup> .

ثمَّ الصبيُّ صالحٌ لوجوبِ حقوقِ العبادِ التي فيها غُرمٌ أو عِوَضٌ وإنَّ كان غير عاقل ؛ لوجودِ سببه ، وثبوتِ حُكمه — وهو وجوبُ الأداء — بوليّه — الذي هو نائبٌ عنه<sup>(٣)</sup> — ؛ لأنَّ المقصودَ هنا المالُ دون الفعل<sup>(٤)</sup> ، فإنَّ المرادَ به رفعُ الخُسرانِ بما يكون جُبراناً له ، أو حصولُ الربحِ ، فالوليُّ نائبٌ عنه في ذلك

وذكر فخر الإسلام<sup>(٥)</sup> — رحمه الله — : { وقد قال بعضُ مشايخنا بوجوبِ كلِّ الأحكامِ والعباداتِ على الصبيِّ ؛ لقيامِ الذمّةِ وصحّةِ الأسبابِ ، ثمَّ السَّقْوطُ لِعُذْرِ الحرجِ ، وقد كنّا عليه مدّةً ، لكنّا تركناه بهذا القولِ الذي اخترناه }<sup>(٦)</sup> [١٨٢/أ] وهو ما ذكر في "المختصر" بقوله : { وإذا انفصل ظهرت له ذمة مطلقة } إلى قوله : { لعدم محله } .

( ١ ) ساقطة من ( ج )

( ٢ ) إنتهى كلام الإمام السرخسي - رحمه الله - من "أصوله" أنظر ٣٣٥/٢

( ٣ ) في ( د ) : ثابتٌ عنه

( ٤ ) في ( أ ) و ( ب ) : دون العقل

( ٥ ) سبقت ترجمته في القسم الدَّرَاسِي ص ( ٧٧ )

( ٦ ) أصول فخر الإسلام البزدوي ، ٢٤٥/٤

وهذا أسلم الطريقتين صورةً ؛ لأنه لا فائدة في الوجوب ثم  
السقوط ، فيتصورُ إذ ذاك بصورة العَبَثِ  
ومعنى ؛ لأنَّ المقصودَ من الوجوبِ الأداء ، وهو غيرُ ثابتٍ في حقِّه.  
وتقليدًا<sup>(١)</sup> ؛ لأنه لم يقل أحدٌ من السلفِ بوجوبِ الأحكامِ وعدمِ  
وجوبِ الأداء

وحجةٌ ؛ لأنه رُفِعَ القلمُ عنه ، لقوله ﷺ : ﴿ رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ﴾<sup>(٢)</sup>  
قوله : {أهل للوجوب له} لأنه أهلٌ للملك ، {وعليه} لأنه وجبَ  
عليه ضمانُ ما أُلْتُفَ من مالِ إنسان ، ويجبُ عليه نفقةُ امرأته ، قوله : {لعدمِ  
حكمه} وهو وجوبُ الأداءِ عن اختيار ، {وغرضه} وهو الابتلاء.

( ١ ) أي للسلف - رحمهم الله - .

( ٢ ) رُوي هذا الحديثُ عن عليٍّ وعائشة وأبي قتادة ؓ أجمعين

أما حديثُ عليٍّ ؓ فقد أخرجه أبو داود في كتابِ الحدود ، باب في المخنونِ  
يسرق أو يصيب حدًّا ، ٥٨٨/٤ - ٥٦٠ - ٤٣٩٨ (٤٤٠٣) ، والترمذي في كتابِ الحدود ،  
باب من لا يجب عليه الحدُّ ، ٢٤/٤ (١٤٢٣) ، وابن ماجه في كتابِ الطلاق ، باب طلاقِ  
المعتوه والصغير والنائم ، ٦٥٨/١ - ٦٥٩ (٢٠٤٢) ، والدارقطني في "سننه" ، ١٣٩/٣ ،  
والحاكم في "مستدرکه" ، ٣٨٩/٤

وأما حديثُ أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - فقد أخرجه الترمذي في  
كتابِ الحدود ، ٢٤/٤ ، وابن ماجه ، في كتابِ الطلاق ، ٦٥٨/١ (٢٠٤١) ،  
والنسائي في كتابِ الطلاق ، باب من لا يقع طلاقه ، ١٥٦/٦ (٣٤٣٢) ، والدارمي  
في كتابِ الحدود ، باب رُفِعَ القلمُ عن ثلاثة ، ٢٢٥/٢ (٢٢٩٦)

وأما حديثُ أبي قتادة - رضي الله عنه - فقد أخرجه الحاكم في "مستدرکه" ،  
٣٨٩/٤ ، وقال : { صحيح }

قوله: {ولهذا لم يجب على الكافر شيئاً من الشرائع} <sup>(١)</sup> هذا إيضاح لما ذكر قبله من بطلان الوجوب لبطلان حكم الوجوب، فإن الكافر لما كان أهلاً لأحكام لا يُراد بها وجه الله تعالى، كما في أحكام المعاملات في العاجلة، وأحكام الحرمات <sup>(٢)</sup> في الآجلة، كان أهلاً للوجوب له وعليه، ولما لم يكن أهلاً لثواب الآخرة، لم يكن أهلاً لوجوب شيء من الشرائع - التي هي طاعات الله تعالى - عليه، فكان الخطابُ بها موضوعاً عنه عندنا، ولزمه الإيمان بالله تعالى لما كان أهلاً لأدائه، ووجوب حكمه.

(١) مما يبنى على المسألة السابقة مسألة أخرى أشار إليها الشارح هنا وهي "مخاطبة الكفار بفروع الشريعة" فالذي عليه عامة مشايخ الحنفية البخاريين أن الكافر غير مخاطب بفروع الشريعة؛ لأنه ليس بأهل لأدائها، ويجب عليه الإيمان - وهو أصل الشريعة - لأنه أهل لأدائها، واختار هذا القول عامة المتأخرين من الحنفية كالقاضي الإمام أبي زيد والشيخين فخر الإسلام وشمس الأئمة، قال البخاري: {وهو المختار} وإليه مال الشيخ أبو حامد الإسفراييني.

وذهب مالك والشافعي وأحمد وعامة أصحاب الحديث ومشايخ العراق من الحنفية أن الكفار مخاطبون بالشرائع - أي بالإيمان - وفروع العبادات، قال السمرقندي صاحب "الميزان": {وفائدة الخلاف لا تظهر في أحكام الدنيا، فإنهم لو أسلموا لا يجب عليهم قضاء العبادات الفاتنة، ولا تحبب عليهم الحدود، وإنما تظهر في حق أحكام الآخرة، فإن عندهم يعاقبون بترك العبادات ومباشرة الحرمات، زيادة على عقوبة الكفر، وعندنا لا يعاقبون بترك العبادات، ولا يعاقبون بمباشرة المحظورات عند بعض مشايخنا، وعند بعضهم يعاقبون}.

أنظر هذه المسألة في: أصول البزدوي مع الكشف، ٢٤٢/٤-٢٤٣، أصول السرخسي، ٧٨-٧٣/١ الميزان، ص ١٩٣-١٩٨، أصول الفقه، للآمشي، ص ١٠٥، أحكام الفصول، للبايجي، ص ١١٨-١٢٠، شرح تنقيح الفصول، للقرافي، ص ١٦٢-١٦٧، العضد على ابن الحاجب، ١٢/٢-١٣، شرح اللمع، للشيرازي، ٢٧٧/١-٢٨٢، المستصفى ٩١/١-٩٢، المحصول، ٣٩٩/٢-٤١٤، الإحكام، للآمدي، ١١٠/١-١١٢، البحر المحيط، ٣٩٨/١-٤٠٣، شرح مختصر الروضة، للطوفي، ٢٠٥/١-٢٢٠.

(٢) في (د): المحرمات

فإن قلت : ما الفرقُ بين الشرائع والإيمان في حقِّ الكافر ؟ حيثُ لم يخاطَب بالشرائع وخوطِبَ بالإيمان ، مع أنَّ حكمَ كلِّ واحدٍ منهما هو ثوابُ الآخرة ، فلو كان عدمُ أهليةِ ثوابِ الآخرة مانعاً عن الخطابِ بالشرائع ، ينبغي أن يكون مانعاً عن خطابِ الإيمان أيضاً !

قلت : [ أ ] الإيمان شرطُ صحَّةِ أداءِ الشرائع ، والمشروطُ لا يتحقَّقُ بدون الشرط ، فلو قلنا بخطابِ الشرائع بشرطِ تقديمِ الإيمانِ لكان وجوبُ رأسِ العباداتِ — الذي هو سببُ السَّعاداتِ الأبدية — وأصلِها في ضمنِ وجوبِ فرعِهِ — الذي هو الشرائع — بطريقِ الاقتضاء ، وقد ذكرنا في شرائطِ المقتضي<sup>(١)</sup> أنَّ ما كان [ ١٦٢/ج ] مقتضىً لشيءٍ ينبغي أن يكون أحطَّ رتبةً من المقتضي لأنَّ ثبوته بطريقِ الضَّرورة ، حتى إذا قال المولى لعبده: تزوجْ أربعاً ، أو قال لعبده — الحانثُ في يمينه —: كفرُ عن يمينك بإعتاقِ هذا العبد ، لا تثبتُ الحريةُ لأنَّ الحريةَ أصلُ نفوذِ كلِّ التصرفاتِ ، فلا تثبتُ تبعاً<sup>(٢)</sup> لتصرفٍ واحدٍ

[ ب ] ولأنَّ الأمرَ بأداءِ<sup>(٣)</sup> العباداتِ لينالَ به الثَّوابُ في الآخرةِ حكماً من الله تعالى كما وعده في محكمِ تنزيلِهِ<sup>(٤)</sup> ، والكافرُ ليس بأهلٍ لثوابِ العبادَةِ عقوبةً له ( على )<sup>(٥)</sup> كفرِهِ ، حكماً<sup>(٦)</sup> من الله تعالى.

( ١ ) ص ( ٥٠٥ ، ٥٠٦ ) من هذا الكتاب

( ٢ ) في ( أ ) وردت العبارة هكذا : فلا يثبت تبعاً له لتصرفٍ واحدٍ

( ٣ ) في ( ب ) : ولأنَّ المرادَ بأداءِ

( ٤ ) وذلك في آياتٍ كثيرةٍ ، منها قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيراً ﴾ آية ( ١٢٤ ) من سورة النساء.

( ٥ ) ساقطة من ( ب )

( ٦ ) في ( ج ) حكمٌ

وإذا تحقّق انعدام الأهلية للكافر فيما هو المطلوب بالأداء، يظهر به انعدام الأهلية للأداء [٢١١/ب] وبدون الأهلية لا يثبت وجوب الأداء، كالمرأة ليست بأهل لثبوت ملك المتعة بوجه من الوجوه قبل النكاح. وأما الأمر بالإيمان فيصح؛ لأنه بالأداء يصير أهلاً لما وعد الله المؤمنين، فيه تبيّن الأهلية [١٤٠/د] للأداء أيضاً، فكان هذان الخطّابان نظيري التعليق<sup>(١)</sup> في طلاق الأجنبية، فإن من قال لأجنبية: إن دخلت الدار فأنت طالق، لا يصح؛ لعدم الأهلية، ولو قال لها: إن تزوّجتك فأنت طالق، يصح لوجود الأهلية عند التزوّج فالخاصل، أن الأهلية مقارنة لأداء الإيمان، فيصحّ الخطّاب به<sup>(٢)</sup>، وفي الشرائع الأهلية ليست بمقارنة، بل تتوقّف إلى أمر آخر - وهو الإيمان - فلا يصحّ الخطّاب بها في الحال

فإن قيل: صلاحية الأهلية لحكم السبب ليست بشرط لتحقق<sup>(٣)</sup> السبب في حقه، ألا ترى أن العبد من أهل مباشرة التصرف الموجب لملك المال، وإن لم يكن أهلاً لملك المال، فكذلك يجوز أن يخاطب الكافر بأداء العبادات وإن لم يكن أهلاً لما هو المقصود بالأداء! قلنا: صحّة ذلك التصرف من المملوك على أن يخلفه المولى في حكمه أو على أن يتقرّر الحكم له إذا عتق كالمكاتب<sup>(٤)</sup>، فأما ههنا لا تثبت

(١) في (ب) و (د): نظيري التعليقين

(٢) في (أ) و (ب): فتصحّ الخطّابات به

(٣) في (ج) ليتحقّق

(٤) في (أ) إذا عتق المكاتب

أَهْلِيَّةُ الْأَدَاءِ فِي حَقِّهِ عَلَى أَنْ يَخْلُفَهُ غَيْرُهُ فِيمَا هُوَ الْمُبْتَغَى بِالْأَدَاءِ ، أَوْ عَلَى أَنْ يَتَقَرَّرَ ذَلِكَ بَعْدَ إِيمَانِهِ ، وَهَذَا بِخِلَافِ الْجُنُبِ وَالْمُحَدِّثِ فِي الْخِطَابِ بِأَدَاءِ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ الْأَهْلِيَّةَ لَهَا هُوَ مَوْعِدٌ لِلْمُصَلِّينَ لَا تَنْعَدُ بِالْجَنَابَةِ وَالْمُحَدِّثِ ، إِذُ الْإِيمَانُ بَاقٍ بَعْدَ وَجُودِهِمَا ، وَالْوَعْدُ لِلْمُؤْمِنِينَ ، وَالْجُنُبُ وَالْمُحَدِّثُ مُؤْمِنَانِ ، وَلَكِنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطُ الْأَدَاءِ ، وَبِانْعَادَامِ الشَّرْطِ لَا تَنْعَدُ الْأَهْلِيَّةُ لَخِطَابِ الْأَدَاءِ الْأَصْلِ

فَإِنْ قِيلَ : بِأَنَّ الْكَافِرَ لَمَّا كَانَ صَالِحًا لِأَدَاءِ الْإِيمَانِ يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ كَالْمَوْجُودِ حَقِيقَةً ، بِاعْتِبَارِ الصَّلَاحِيَّةِ ، حَتَّى يَتَرْتَبَ عَلَيْهِ وَجُوبُ خِطَابِ الشَّرَائِعِ ، كَمَا تُجْعَلُ النَّطْفَةُ فِي الرَّجَمِ كَالْحَيِّ حُكْمًا فِي حَقِّ الْإِرْثِ<sup>(١)</sup> وَالْوَصِيَّةِ وَالْإِعْتَاقِ ، وَيُجْعَلُ الْبَيْضُ كَالصَّيْدِ حُكْمًا فِي حَقِّ وَجُوبِ الْجَزَاءِ عَلَى الْمَحْرَمِ بِكُسْرِهِ ، بِاعْتِبَارِ الصَّلَاحِيَّةِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَعْنَى الصَّيْدِيَّةِ حَقِيقَةً فِي الْحَالِ !

قُلْنَا : إِنَّمَا يَكُونُ هَذَا أَنْ لَوْ كَانَ مَالُ أَمْرِهِ الْإِيمَانِ ، بِاعْتِبَارِ [١٨٣/أ] الظَّاهِرِ ، كَالْبَيْضِ وَالنَّطْفَةِ ، فَمَالُهُمَا إِلَى الْحَيَاةِ وَالصَّيْدِيَّةِ - مَا لَمْ يَفْسُدْ - ، وَالْفَسَادُ عَارِضُ<sup>(٢)</sup> ، وَمَالُ أَمْرِ الْكَافِرِ لَيْسَ الْإِيمَانُ ظَاهِرًا ، بَلْ الظَّاهِرُ مِنْ حَالِ كُلِّ مَعْتَقِدٍ أَنَّهُ يَسْتَدِيمُ اعْتِقَادَهُ

ثُمَّ لَا خِلَافَ أَنَّ الْخِطَابَ بِالشَّرَائِعِ يَتَنَاوَلُهُمْ فِي حُكْمِ الْمُواخَذَةِ فِي الْآخِرَةِ لِأَنَّ مَوْجِبَ الْأَمْرِ اعْتِقَادُ اللَّزُومِ وَالْأَدَاءِ ، وَهُمْ يُنْكِرُونَ الْمَلْزُومَ<sup>(٣)</sup>

(١) فِي (ج) فِي حَقِّ وَجُوبِ الْقَضَاءِ وَالْإِرْثِ

(٢) فِي (ب) إِذِ الْفَسَادُ عَارِضٌ

(٣) فِي (ب) وَ (ج) وَ (د) : وَهُمْ يُنْكِرُونَ اللَّزُومَ ، وَهُوَ هَكَذَا أَيْضًا فِي "أَصُولِ



اعتقاداً ، وذلك كفرٌ منهم ، بمنزلة إنكار التوحيد ، فهم معاقبون عليه في الآخرة ، كما هم معاقبون على أصل الكفر بإنكار التوحيد ، وهو المراد بقوله تعالى : ﴿ وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ . الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، أي لا يُقرّون بها ، وقال تعالى ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ . قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، قيل في التفسير : أي من المسلمين المعتقدين فرضية الصلاة ، فهذا معنى قولنا : إنّ الخطاب يتناولهم فيما يرجع إلى العقوبة في الآخرة . هذا حاصل ما ذكره الإمام شمس الأئمة السرخسي <sup>(٣)</sup> - رحمه الله - <sup>(٤)</sup>

( ١ ) الآية ( ٦ ، ٧ ) من سورة فصلت

( ٢ ) الآية ( ٤٢ ، ٤٣ ) من سورة المدثر

( ٣ ) سيف برحمته في القسم الدراسي ص ( ٩ )

( ٤ ) أنف - مآل السرخسي ، ١ / ٧٣ ٧٤

## [ أهلية الأداء ]

[ نوعان : — قاصر — وكامل

أما القاصر :

فثبتت بقدرة البدن إذا كانت قاصرة قبل البلوغ ، وكذلك بعد البلوغ فيمن كان معتوها ؛ لأنه بمنزلة الصبي ، لأنه عاقل لم يعتدل عقله .

ويبتنى على الأهلية القاصرة صحة الأداء ، وعلى الأهلية الكاملة وجوب الأداء ، وتوجه الخطاب عليه .

وعلى هذا قلنا : إنه صح من الصبي العاقل الإسلام ، وما يتمحض منفعة من التصرفات كقبول الهبة ، وصح منه أداء العبادات البدنية من غير عهدة عليه ، ومملك برأي الولي ما يتردد بين النفع والضرر ، كالبيع ونحوه ، وذلك باعتبار أن نقصان عقله ينجبر برأي الولي ، فصار كالبالغ ، وهذا في قول أبي حنيفة - رحمه الله - ، ألا ترى أنه صحح بيعه من الأجانب بغبن فاحش خلافا لصاحبيه ، ورده مع الولي بغبن فاحش - في رواية - ؛ إعتبارا بشبهة النيابة في موضع التهمة ، وعلى هذا قلنا في المحجور إذا توكّل : لم تلزمه العهدة - في رواية - وبإذن الولي تلزمه .

وأما إذا أوصى الصبي بشئ من أعمال البر بطلت وصيته عندنا ، خلافا للشافعي - رحمه الله - وإن كان فيه نفع ظاهر ؛ لأن الإرث شرع نفعا للمورث ، ألا ترى أنه شرع في حق الصبي ، وفي الانتقال عنه إلى الإيصاء ترك الأفضل لا محالة ، إلا أنه شرع في حق البالغ كما شرع له الطلاق والعتاق والهبة والصدقة والقرض ، ولم يشرع ذلك في حق الصبي ، ولم يملك ذلك عليه غيره ، ما خلا القرض فإنه يملكه القاضي ؛ لوقوع الأمن عند التوى بولاية القضاء

وأما الردة فلا تحتل العفو عنه في أحكام الآخرة وما يلزمه من أحكام الدنيا ، خلافا لأبي يوسف - رحمه الله - فإنما يلزمه حكما لصحة الردة ، لا مفسودا بنفسه ، فلم يصلح العفو عن مثله ، كما إذا ثبت تبعاً لو الديه [

قوله : { ويبتنى على الأهلية القاصرة صحة الأداء } { أعلم أن الأهلية ( القاصرة ) <sup>(١)</sup> تُبتنى على القدرة القاصرة ، وذلك إنما يكون بالعقل القاصر كالصبي العاقل ، والبدن الناقص كالمعتوه بعد البلوغ ، فإنه بمنزلة الصبي من حيث إن له أصل العقل ، وقوة العمل بالبدن ، وليس له صفة الكمال في ذلك حقيقة ولا حكماً <sup>(٢)</sup> }

( ١ ) ساقطة من ( ب )

( ٢ ) أهلية الأداء: وهي صلاحية الإنسان لأن يكون أهلاً لوجوب الحقوق له والواجبات عليه. وهي كما ذكر تنقسم إلى قسمين: أهلية أداء قاصرة ، وأهلية أداء كاملة. أهلية الأداء القاصرة :

أو الناقصة ، فتصح من الإنسان بناءً على هذه الأهلية صحة الأداء ، سواء ما تعلّق منها بحق من حقوق الله تعالى أو حقوق الآدميين ، ولكن لكونها قاصرة فهو غير مخاطب بأدائها، أي لا يجب عليه أداؤها، وهذه الأهلية تثبت للصبي إذا بلغ سن التمييز إلى مرحلة البلوغ ، وكذا الحال بالنسبة للمعتوه لقصور في عقله ، فيصحّ منهما الإيمان وسائر العبادات، أمّا بالنسبة للمعاملات المالية فقد قسم العلماء تصرفات الصبي فيها إلى ثلاثة:

١ - تصرفات نافعة نفعاً محضاً ، كقبول الهبة والصدقة والوصية ، فتصحّ هذه منهما دون توقّف على إجازة الولي ، كما تصحّ هذه التصرفات فيما لو باشرها الولي بنفسه

٢ - تصرفات ضارة ضرراً محضاً ، كالهبة والقرض والوقف والطلاق وكلّ ما يؤدّي إلى خروج شيء من ملكه دون مقابل ، فهذه لا تصحّ ولا يملك الولي تصحيحها

٣ - تصرفات مترددة دائمة بين النفع والضرر ، كالبيع والإجارة والنكاح وسائر المعاوضات المالية ، فهذه التصرفات تصحّ من الصبي والمعتوه موقوفة على إجازة الولي ، فإن أجازها الولي انجبر هذا النقص في الأهلية وصحّ هذا التصرف

أنظر : أصول البزدوي ، ٢٥٣/٤ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢٤٨/٤ ، الفقه الإسلامي وأدلته ، د. وهبة الزحيلي ، ١٢١/٤ ، المدخل الفقهي العام ، للأستاذ مصطفى الزرقا ، ٧٦٩-٧٥٩/٢ ، الوجيز في أصول الفقه ، د. عبدالكريم زيدان ، ص ٩٧-٩٨ ، عوارض الأهلية ، د. حسين الجبوري ، ص ١١٥-١١٦

والأهليّة الكاملة تُبْتَنَى على القُدْرَةِ الكاملة ، وذلك إنما يكون  
بالعقلِ الكاملِ والبدنِ الكامل ، كالبالغِ العاقل<sup>(١)</sup>  
والأحكامُ في هذا الفصلِ تنقسمُ إلى قسمين

[ ١ ] حقوقُ الله تعالى [ ٢ ] وحقوقُ العباد

فأما حقوقُ الله تعالى

فتنقسمُ إلى ثلاثة أقسام

[ ١ ] حسنٌ لا يحتملُ غيره ، كالإيمانِ بالله تعالى

[ ٢ ] وقبيحٌ لا يحتملُ غيره ، وهو الجهلُ بالصّانع والكُفْرُ به

[ ٣ ] وما هو بين هذين القسمين من حقوقِ الله تعالى ، ويحتملُ

أنْ لا يكون مشروعاً في بعضِ الأوقات ، أو لا يكون حسناً في

بعضِ الأوقات ، كالصّلاة والصّوم والحجّ

وأما حقوقُ العباد

فتنقسمُ إلى ثلاثة أقسامٍ أيضاً

[ ١ ] ما هو نفعٌ محضٌ ، كمباشرةِ النّوافلِ من العبادات ، وكقبولِ

الهبةِ والصّدقةِ من التصرفات

[ ٢ ] وما هو ضررٌ محضٌ ، كالطلاقِ والعِتاقِ والهبةِ والقرضِ

( ١ ) وهي القسمُ الثاني من أقسامِ أهليّةِ الأداء ، وثبتُ للإنسانِ متى ما بلغَ عاقلًا

رشيدًا ، عندها يصيرُ أهلاً لتوجّهِ الخطابِ إليه ، ويكونُ مكلفاً شرعاً ، ويجبُ عليه أداءُ

العباداتِ وجميعِ التكاليفِ والواجبات ، وتنصَحُ منه جميعُ العقودِ والتصرّفاتِ دونِ توقّفِ

على إجازةٍ من أحد ، ويؤخذُ بجميعِ أقواله وتصرفاته وإقراراته

أنظر المراجع السابقة

[ ٣ ] وما هو متردّد بين النّفع والضّرر ، كالبيع والإجارة والنّكاح ، فقد ذكر المصنّف - رحمه الله - في ( هذا ) <sup>(١)</sup> "المختصر" هذه الستّة وأحكامها <sup>(٢)</sup>

قوله : { أما القاصر فيثبت بقدرة البدن إذا كانت قاصرة قبل البلوغ } أي إذا كانت القُدرة موجودة مع وصفِ القُصور ، وإنما علّق بوصفِ القُصور لأنّ من الصبيّ مَنْ لا قُدرة له أصلاً ، وإذا كان لا قُدرة له أصلاً لا يتأتّى كلامنا فيه ، فلذلك احتزّز عنه بقوله : { إذا كانت قاصرة قبل البلوغ } قوله { من غير عهدة عليه } أي [ ٢١٢/ب ] بلا لزوم قضاء <sup>(٣)</sup>

قوله [ ١٦٣/ج ] : { ورده } أي وردّ أبو حنيفة - رحمه الله - بيعه . قوله : { اعتبارا للشبهة النيابة في موضع التهمة } وذلك لأنّه ثبت ملك الرّبة للصبيّ كاملاً ، وأهليّة التصرف ناقصة لنقصان عقله ، فلما انجبر نقصان رأيه بانضمام رأي الوليّ (إليه) <sup>(٤)</sup> صار كالبالغ ، فيصحّ تصرفه بغبنٍ فاحشٍ مع الأجانب رواية واحدة بلا تردّد ، ومع الوليّ عنه روايتان ، في رواية

( ١ ) ساقطة من ( أ )

( ٢ ) أنظر ص ( ١٦١٧ ) من هذا الكتاب

وانظر أيضاً : التقويم ( ٢٣٨ - ب ) ، أصول البزدوي ، ٢٥٣/٤ - ٢٥٥ ، أصول السرخسي ، ٣٤٨ - ٣٤٦/٢ ، التوضيح ، ١٦٥/٢ ، التقرير والتحجير ، ١٧١ - ١٧٠/٢

( ٣ ) أي صحّ من الصبيّ البالغ العبادات البدنيّة من غير عهدة عليه ، فإذا أفسد صلاته لا يجبُ عليه قضاؤها ، وإذا ارتكب شيئاً من محظورات إحرامه لا يلزمه جزاؤه ؛ لأنّ في إلزامه بإيجاب ضررٍ وعهدةٍ عليه ، وذلك يُبنى على الأهليّة الكاملة

أنظر التقويم ، للدبوسي ( ٢٣٧ - أ ) ( ٢٣٨ - أ )

( ٤ ) ساقطة من ( أ )

يجوز؛ لما قلنا: إنه صار بمنزلة البالغ الذي يتصرف في ملكه، والبالغ إذا باع ملكه بغبن فاحش من قريبه جاز، فكذا هذا. وفي رواية لا يجوز؛ لأن الصبي أصيل في الملك دون التصرف، فثبتت شبهة كون الصبي نائباً عن وليه في التصرف، ويستفيد الولاية من إذنه، وهذا التصرف لا يجوز من المنوب - وهو الولي - ، فكذا من <sup>(١)</sup> النائب - وهو الصبي - ؛ إعتباراً لشبهة النيابة في موضع التهمة ، فلم يصح البيع لذلك

أو نقول <sup>(٢)</sup> : إن الصبي من حيث إنه مالك لذلك الشيء أصيل ، ومن حيث إن نقصان عقله <sup>(٣)</sup> انجبر برأي الولي كان للصبي شبهة النيابة، فلو كان <sup>(٤)</sup> نائباً من كل وجه لا يجوز تصرفه معه أصلاً ، لا بمثل القيمة ولا بالغبن ، كتصرف الوكيل مع الموكل ، ولو كان أصيلاً من كل وجه يجوز مطلقاً بالغبن الفاحش وبغيره ، فإذا كان نائباً من وجه دون وجه اعتبرت الشبهة في موضع التهمة ، وهو التصرف مع الولي بغبن فاحش ، ولم تعتبر في غير موضع التهمة ، وهو التصرف بمثل القيمة مع كل أحد ، أو بالغبن الفاحش مع الأجانب <sup>(٥)</sup>

( ١ ) في ( أ ) و ( ب ) : ( في ) بدل ( من )

( ٢ ) وهو وجه آخر لرواية المنع

( ٣ ) في ( ب ) و ( ج ) و ( د ) : نقصان رأيه

( ٤ ) في ( ب ) : فلو لا كان

( ٥ ) أنظر هذه الروايات وأقوال الحنفية في تصرفات الصبي المميز الدائرة بين النفع والضّر في : جامع أحكام الصغار ، للأستروشي ، ٩٢/٢ ، أصول البزدوي مع الكشف ، ٢٥٦-٢٥٨ ، أصول السرخسي ، ٣٤٩/٢-٣٥٠ ، الهداية مع شروحاتها ، ٥٠٩/١٠ ، الفوائد ، لحמיד الدين القزير ( ٢٥٦ - ب ) ( ٢٥٧ - أ ) . شرح المنتخب ، للنسفي .

قوله: { وعلى هذا قلنا } وهذا إشارة إلى ما ذكر قبله من الأصل وهو { ويبتلى على الأهلية القاصرة صحة الأداء }<sup>(١)</sup>

قوله: { وما يتمحض [١٤١/د] منفعة من التصرفات } أي وصح<sup>(٢)</sup> ما يتمحض منفعة<sup>(٣)</sup>

قوله: { ففي المحجور }<sup>(٤)</sup> أي في الصبي المحجور إذا توكل (أي)<sup>(٥)</sup> قبل الوكالة من الغير، لم تلزمه العهدة، وهي المطالبة بالثمن، ولزوم تسليم المبيع، ولزوم تسليم الثمن؛ وذلك لأن اعتبار عبارته من أعظم المنافع، إذ الإنسان إنما باين الحيوان بالبيان - وهو من خصائص الآدمي - حيث من الله تعالى (به)<sup>(٦)</sup> بقوله: ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ . عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾<sup>(٧)</sup>، وقيل: "المرء

( ١ ) إشارة إلى صحة إسلام الصبي، وهو من قبيل القسم الأول من أقسام حقوق الله تعالى، وهو الحسن الذي لا يحتمل غيره، فصح من الصبي بناءً على أهلية الأداء القاصرة الثابتة في حقه.

( ٢ ) في ( أ ) و ( ب ) : وضَحَ

( ٣ ) إشارة إلى القسم الأول من أقسام حقوق العباد

( ٤ ) هذا مثالٌ للقسم الثالث من أقسام حقوق العباد - وهي التصرفات الدائرة بين النفع والضّرر - وهو قبول الصبي الوكالة من الغير، فلو توكل، أي قبل الوكالة من الغير، صحّ ولم تلزمه العهدة، ولو أذن الولي في ذلك صحّت ولزمته العهدة

أنظر: المبسوط، للسرخسي، ١٥٩/١٩، رؤوس المسائل، للزنجشيري، ص ٣٣٣، بدائع الصنائع ٣٤٤٧/٧، جامع أحكام الصغار، ٧١-٧٠/٢، كشف الأسرار، للبخاري، ٢٥٩-٢٥٨/٤

( ٥ ) ساقطة من ( ب )

( ٦ ) ساقطة من ( ب ) و ( د )

( ٧ ) الآيتان ( ٣ ، ٤ ) من سورة الرحمن

بأصغريه [١٨٤/أ] قلبه ولسانه" <sup>(١)</sup>، فلما كان كذلك ، صحَّ بيعُ الصبيِّ المحجورِ وشرأؤه لغيره من غير لزومِ العُهدَةِ ؛ لأنَّه نفعٌ محضٌ ، ولا يصحُّ بيعُهُ وشرأؤه لنفسه ؛ لأنَّه متردّدٌ بين النفع والضّرر <sup>(٢)</sup> قوله: {عندنا} <sup>(٣)</sup> ذكر في "الهداية" : {لا تصحُّ وصيةُ الصبيِّ، وقال الشافعي - رحمه الله - : إذا كانت في وجوه الخير تصحَّ} <sup>(٤)</sup> قوله: {وفي الانتقال عنه} أي عن الإرثِ إلى الإيصاء تركُ الأفضل؛ وذلك لأنَّ في الإرثِ إيصالَ النفعِ إلى أقاربه - وهو صلةُ الرّحمِ المأمورِ بها - وفي الإيصاء إيصالُ النفعِ إلى الأجانب ، فإيصالُ النفعِ إلى أقاربه أولى ،

---

( ١ ) مثلُ يُضربُ لنباهةِ الشّخصِ وفصاحته ، وإن كان مظهره أو عمره لا يدلّ على ذلك ، فقد ذكر أبو عبيد - رحمه الله - : أنَّ شِقةَ بنِ ضمرة التّميمي - أحد بني نهشل بن دارم - دخلَ على المنذر ابن ماء السّماء ، وكان قد سمعَ بذكره ، فلما رآه اقتحمته عينه فقال : " أن تسمعَ بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه " فأرسلها مثلاً ، فقال له شِقة : أبيتَ اللّعن ، إنّ الرجالَ ليسوا بجُرّ تراد منها الأجسام " إنَّما المرءُ بأصغريه قلبه ولسانه " أنظر : كتاب الأمثال ، لأبي عبيد ، ص ٩٨ (٢٣٠) ، بجمع الأمثال ، للميداني ، ٣٠١/٣ (٣٩٨٢)

( ٢ ) أنظر : جامع أحكام الصّغار ، للأسروشي ، ٧٢-٧١/٢  
( ٣ ) أي في مسألةِ الوصيةِ من الصبيِّ ، أنّه من قبيلِ التصرفاتِ المتمحّضةِ ضرراً على الصبيِّ ، فلا تصحّ منه عند الحنفية ، فكانت من قبيل القسمِ الثّاني من أقسامِ حقوقِ العباد .  
( ٤ ) الهداية ، للمرغيناني ، ٢٣٤/٤

وانظر هذه المسألة في : المبسوط ، للسرخسي ، ٩٢-٩١/٢٨ ، جامع أحكام الصّغار ، ١٩٠/٢ ، تبين الحقائق ، للزيلعي ، ١٨٥/٦ ، الإقناع ، لابن المنذر ، ٤١٦/٢ ، المهذب ، للشيرازي ، ٤٥٠/١ الرّوضة ، للنووي ، ٩٧/٦



وإليه أشار النبي ﷺ : ﴿لأن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس﴾<sup>(١)</sup>

قوله: {ما خلا القرض}<sup>(٢)</sup> بالنصب ، أي (إلا)<sup>(٣)</sup> القرض فإنه يملكه القاضي ؛ لأن صيانة الحقوق لما كانت مفوضة إلى القضاة ، إنقلب القرض نفعاً محضاً ؛ وذلك لأن المال بعرض الهلاك ، والدين مأمون عنه<sup>(٤)</sup> ، إلا أن ينوي ببحود المديون دينه ، ولا بينة لرب الدين ، وقد وقع الأمن عنه ؛ لأن القاضي يقدر على استيفائه بمجرد علمه ، بخلاف الأب فإنه لا يتمكن إلا بالشهود والقاضي ، فليس كل قاض بعدل ، ولا كل شاهد يعدل ، ثم في الاستقراض<sup>(٥)</sup> ينقلب حكم المسألة<sup>(٦)</sup> ، ذكره في

( ١ ) متفق عليه عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : جاء النبي ﷺ يعودني وأنا بمكة ، وهو يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها ، فقال : ﴿يرحم الله ابن عفراء﴾ قلت : يارسول الله أوصي بعالي كله ؟ قال : ﴿لا﴾ قلت : فالشطر ؟ قال : ﴿لا﴾ ، قلت : الثلث ؟ قال : ﴿فالثلث والثلث كثير إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس﴾

صحيح البخاري ، كتاب الوصايا ، باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس ، ١٠٠٦/٣ (٢٥٩١) ، صحيح مسلم ، كتاب الوصية ، باب الوصية بالثلث ، ١٢٥٠/٣-١٢٥١ (١٦٢٨) .

( ٢ ) هذا استثناء من القسم الثاني من أقسام حقوق العباد ، وبين السغاتي - رحمه الله - وجه ذلك .

( ٣ ) ساقطة من ( ج )

( ٤ ) في ( أ ) : مأمور عنه

( ٥ ) في ( ب ) : ثم في حق الاستقراض

( ٦ ) ومعنى ينقلب حكم المسألة : أن القاضي حينما يقرض مال اليتيم ، يكون المال مأموناً عن التوى ، باعتبار ملاء المستقرض ، وباعتبار علم القاضي ، وباعتبار إمكان تحصيله منه من غير حاجة إلى دعوى ولا بينة ، فكان مصوناً عن التلف ، وذكر المحقق التفتازاني حتى ولو كان المدين غير ملئ ، أما العين أو المال في يد اليتيم قد يعرض التلف له بأسباب غير محصورة ، من أجل ذلك إنقلب حكم المسألة من الضرر الخالص إلى النفع الخالص الذي لا يشوبه ضرر

"أحكام الصغار" <sup>(١)</sup> للإمام الأستروشي <sup>(٢)</sup> - رحمه الله - فقال: {وذكر في قضاء الجامع الصغير" <sup>(٣)</sup>: لو أخذ الأب مال الصغير قرضاً جازاً، وفي شهادات "المنتقى": ليس للقاضي أن يستقرض مال اليتيم والغائب

( ١ ) أحكام الصغار ، للأستروشي ٢٧٧/١ . وهي ما تعرف بمسألة الإقراض فقال الأستروشي - رحمه الله :- { الوصي لا يملك إقراض مال اليتيم ، والقاضي يملك ، واختلفوا في الأب ، والأصح أن الأب بمنزلة الوصي } .

كذا ذكر الخلاف في الأب كل من شمس الأئمة السرخسي وأبو الليث السمرقندي وقاضي خان وعبد الرشيد البخاري والمرغيناني صاحب "الهداية" وعبد العزيز البخاري وغيرهم، ولكن المرغيناني صحح عقم الجواز للأب والوصي - كما ذكر الأستروشي - فقال: {والأب بمنزلة الوصي في أصح الروايتين}، أما شيخ الإسلام أبو الحسن السغدّي فقد نفى الخلاف في الأب مطلقاً فقال: {ليس للوصي أن يقرض مال اليتيم ولا للأب أيضاً بلا خلاف}.

أنظر هذه المسألة في: الميسوط، للسرخسي، ١٠٦/١٦، التنف في الفتاوى، لأبي الحسن السغدّي ٧٩٢/٢، المختلف، لأبي الليث السمرقندي (١١٤ - ب)، فتاوى قاضي خان، ٢٨٤/٢، شرح الجامع الصغير، لقاضي خان (١٠٠/٢ - أ)، الهداية مع شروحها، ٣١٣-٣١٤/٧، خلاصة الفتاوى، لعبد الرشيد البخاري (٢٩٩ - أ)، شرح الجامع الصغير، لظهير الدّين التمرناشي (٣١٩ - ب)، كشف الأسرار، للبخاري، ٢٥٦-٢٥٧، التلويح على التوضيح، ١٦٥-١٦٦/٢.

( ٢ ) هو محمد بن محمود بن الحسين، مجد الدين أبو الفتح الأستروشي، الفقيه الحنفي، صاحب "الفصول" المشهور، وبه عُرف يقال: "فصول الأستروشي"، وله أيضاً كتاب "أحكام الصغار"، أخذ الفقه عن أبيه وعن ابن صاحب "الهداية" وعن ظهير الدّين البخاري، كان - رحمه الله - في طبقة أبيه، بل تقدّم عليه، وقد ضبط القرشي في "الجواهر" وحاجي خليفة في "كشف الظنون" نسبته فقالا الأستروشي، نسبة إلى أسرّنة بضمّ الهمة والراء المهملة، وفتح الشّين المعجمة والنون، اسم إقليم بما وراء النهر، توفي - رحمه الله - سنة ٦٣٦ هـ.

أنظر ترجمته في: الجواهر المضيئة، ١٣٤/٤، الفوائد البهيّة، ص ٢٠٠، كشف الظنون، ١٩/١، هدية العارفين، ١١٣/٢.

( ٣ ) أنظر: الجامع الصغير، للإمام محمد بن الحسن، ص ٣٩٩.

لنفسه {<sup>(١)</sup> .

قوله : { وأما الردّة فلا تحتمل العفو عنه } أي عن الردّة، بتأويل الارتداد، وذكر الإمام شمس الأئمة السرخسي<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - في أحكام المرتدين من سِير "المبسوط" : { إذا ارتدّ الصبيّ العاقل ، قال أبو يوسف - رحمه الله - : لا يصحُّ ارتدّؤه، وهو رواية عن أبي حنيفة - رحمه الله - ، وهو القياس لأنّ الردّة تضرّه، وإنما يعتبر عقله ومعرفته فيما ينفعه، لا فيما يضرّه، ألا ترى أنّ قبول الهبة منه صحيحٌ والردُّ باطل، وقال أبو حنيفة ومحمد - رحمهما الله - : يُحكم بصحة ردّته استحساناً ؛ لعلّته لا لحكمه، فإنّ من ضرورة اعتبار [معرفته]<sup>(٣)</sup> ، والحكم بإسلامه بناءً [على علّته]<sup>(٤)</sup> اعتبار ردّته أيضاً لأنّه جهلٌ منه بخالقه، وجهله في سائر الأشياء معتبر، حتى لا يُجعل عارفاً إذا علّم جهله، فكذلك جهله بربه، ولأنّ من ضرورة

( ١ ) أحكام الصّغار ، للأستروشنى ٢٧٨/١ وهي ما تُعرف بمسألة الاستقراض

أما الأب فلا يبي حنيفة - رحمه الله - فيه روايتان ، قال البابر تي : { روى الحسن عن أبي حنيفة أنّه ليس له ذلك } ، أما الوصي فقد قال قاضي خان في "شرح الجامع الصغير" : { لو أخذ مالَ اليتيم قرضاً ذكر في "المتقى" أنّه لا يجوز ذلك في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد لا بأس به إذا كان مليئاً قادراً على الرّفاء {

أنظر : شرح الجامع الصغير ، لقاضي خان ( ٢ / ١٠٠ - أ ) ، العناية ، للبابر تي ، ٣١٤/٧ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢٥٧/٤ ، التلويح ، للتفتازاني ، ١٦٦/٢

( ٢ ) سبق ترجمته في القسم الدّراسي ص ( ٩٠ )

( ٣ ) هي هكذا في "المبسوط" ، والثابت في جميع النسخ هنا : اعتبار منفعته ، والصواب ما أثبتّه من "المبسوط"

( ٤ ) هي أيضاً هكذا في "المبسوط" ، والثابت في جميع النسخ هنا إنّما هو بناءً عليه

كونه أهلاً للعقد (كونه أهلاً لرفعهِ) <sup>(١)</sup>، كما أنه (لما) <sup>(٢)</sup> كان أهلاً للعقد الإحرام والصلاة كان أهلاً (للخروج منها، وكذلك ههنا لما كان أهلاً للإسلام كان أهلاً لردّته أيضاً وإنما لم تصحّ منه ردّ الهبة؛ لما فيه من نقل الملك إلى غيره) <sup>(٣)</sup>، ألا ترى أنّ ضرر الردّة يلحقه بطريق التبعية إذا ارتدّ أبواه ولحقا به بدار الحرب، وضرر ردّ الهبة لا يلحقه (بطريق التبعية) <sup>(٤)</sup> من جهة أبيه [٢١٣/ب] فهذا يتضح <sup>(٥)</sup> (الفرق) <sup>(٦)</sup> بينهما.

فإذا حُكم بصحة ردّته بانت منه امرأته، ولكنه لا يُقتل استحساناً؛ لأنّ القتل عقوبة، وهو ليس من أهل أن يلتزم <sup>(٧)</sup> العقوبة في الدنيا بمباشرة سببها [ا] كسائر العقوبات، ولكن لو قتله (إنسان) لم يغرّم شيئاً) <sup>(٨)</sup>؛ لأنّ من ضرورة صحة ردّته إهدار دمه، وليس من ضرورته استحقاق قتله، كالمرأة إذا ارتدت لا تُقتل، فلو قتلها قاتل لم يلزمه شيء} <sup>(٩)</sup>.

(١) ساقطة من (أ)، وكلمة (كونه) فقط ساقطة من (ب) و (د)

(٢) ساقطة من (أ) و (ب)

(٣) في (د): إلى خيره

(٤) ساقطة من (أ) و (ب) و (ج) وليست هي في "المبسوط" أيضاً

(٥) في (أ): يصحّ

(٦) ساقطة من (ج)

(٧) في جميع النسخ: من أهل أن تلزمه، وما أثبتته من "المبسوط"

(٨) ساقطة من (ج)

(٩) المبسوط، للسرخسي، ١٢٣-١٢٢/١٠

وذكر هو <sup>(١)</sup> - رحمه الله - في "أصوله": {قال أبو يوسف - رحمه الله - لا يُحكم بصلّة الردّة في أحكام الدنيا من الصبي؛ لأنّ ذلك يتمحّضُ ضرراً [١٦٤/ب] لا يشوبه منفعة ، ولكن أبو حنيفة ومحمد - رحمهما الله - قالوا : كما يوجد [ منه ] <sup>(٢)</sup> حقيقة الإسلام من الوجه الذي قلنا ، يوجد منه حقيقة الردّة ، وبيانه : أنّه إذا كان يعتبر علمه <sup>(٣)</sup> بأبويه ورجوعه إليهما ، لا بدّ أن يعتبر علمه بوحداية الله تعالى ، وجعل ذلك علماً حقيقة (ثمّ كما يتحقّق) <sup>(٤)</sup> منه العلمُ بسائر الأشياء يتحقّق منه الجهلُ بها ، والردّة جهلٌ بالله تعالى ، فعرفنا أنّه توجدُ حقيقتها منه ، ثمّ لا يمتنعُ ثبوتها بعد الوجود حقيقةً { <sup>(٥)</sup>

ثمّ ما ذكر مطلقاً في "المبسوط" و "الهداية" <sup>(٦)</sup> دليلٌ على أنّ أبا يوسف - رحمه الله - لا يحكمُ بصلّة ردّته لا في حقّ أحكام الآخرة ولا في حقّ أحكام الدنيا ، وما ذكر في "أصول الفقه" لشمس الأئمة و "المختصر" <sup>(٧)</sup> مقيداً

( ١ ) أي شمس الأئمة السرخسي - رحمه الله -

( ٢ ) ساقطة من جميع النسخ ، وثابتة في "أصول السرخسي"

( ٣ ) في ( أ ) : حكمه

( ٤ ) ساقطة من ( ج )

( ٥ ) أصول السرخسي ، ٣٤٣/٢

( ٦ ) أنظر: الهداية، للمرغيناني، ١٦٩/٢-١٧٠. وقد سبق النّقل قبل قليل من "المبسوط".

وكذا ذكر هذه المسألة بإطلاق أبو بكر الجصاص في "مختصر اختلاف العلماء" ٤٩٠/٣ ،

والصدر الشهيد في "جامعه الصّغير" ( ١٢٠ - ب ) ، والأستروشن في "أحكام الصّغار" ٢٠٣/١

( ٧ ) أي مختصر الأخسيكني هذا الذي هو بقصد شرحه الآن . أنظر ص (١٦١٧).

بأحكام الدنيا ، دليلٌ على أنه يحكمُ بصحتها في حقِّ أحكامِ الآخِرَةِ<sup>(١)</sup> - والله أعلم -

قوله : { وما يلزمه (من)<sup>(٢)</sup> أحكام الدنيا } جوابُ إشكالٍ بأنَّ يقال قد (صحَّ)<sup>(٣)</sup> أنَّ المضارَّ الدنيوية مرفوعةٌ عنه كما في الطُّلاق والعِتاق ، ثمَّ لو قلنا: بصحةِ الرِّدَّة؛ لَعَدَمِ دفعِها، لوجودِ حقيقتِها، يلزمُ منه مضارٌّ أُخر من بينونةِ المرأةِ وحِرمانِ الإرث !

فأجابَ عنه بقوله : { فإنما يلزمه حكماً لصحةِ الرِّدَّة لا مقصوداً بنفسه } ومثْلُ هذا غيرُ معتبرٍ في كونه ضرراً؛ لثبوتهِ في ضمنِ شيءٍ آخر ، لأنَّ الاعتبارَ للمتضمنِ لا للمتضمن ، حتى<sup>(٤)</sup> تثبتَ الرِّدَّةُ بطريقِ التبعيةِ لارتدادِ أبويه<sup>(٥)</sup> - والله أعلم -

( ١ ) وتابعه على هذا الاستنتاج الشيخ عبدالعزيز البخاري - رحمه الله - ، ولكنه صحَّح من آراء أبي يوسف - رحمه الله - رَدَّةَ الصبيِّ في أحكامِ الآخِرَةِ دونَ صحتها في أحكامِ الدنيا ، أي كأنه صحَّح المذكورَ مقيداً في "أصول فقه" السرخسي ، دون المطلق المذكور في "المبسوط" و "الهداية" ، أما السغناقي - رحمه الله - فلم يصحَّح شيئاً واكتفى بروايةٍ من يقول : إنَّ رَدَّةَ الصبيِّ في حقِّ أحكامِ الآخِرَةِ صحيحةٌ بالاتفاق ، وقد ذكر هذه الرواية أيضاً الكمال ابن الممام - رحمه الله - ، ولكن يردُّ على هذا الاستنتاج أنه استنتاجٌ بطريقِ المفهومِ المخالفِ لكلامِ شمسِ الأئمة ، والمفهومُ عندهم ليس بحجَّة ، إلّا إذا كانا يريان حجَّته في كلامِ الناسِ وكتبِ المصنفين ، كما ذهب إلى ذلك متأخروا الحنفية

أنظر : كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢٥١/٤ ، التقرير والتحجير ، ١٦٩/٢

( ٢ ) ساقطة من ( أ )

( ٣ ) ساقطة من ( ج )

( ٤ ) في ( أ ) و ( ج ) . ( د ) : حيث

( ٥ ) أنظر أصول البزدوي ، ٢٥١/٤ - ٢٥٢ ، أصول السرخسي ، ٣٤٣/٢ ،

أحكام الصغار ، ٢٠٢/١ ، ٢٠٨ ، التوضيح ، ١٦٥/٢ ، التقرير والتحجير ، ١٦٩/٢

## [ فصل في الأمور المعترضة على الأهلية ]

[ العوارض نوعان : — سماوي — ومكتسب

أما السماوي :

فهو الصغر والجنون والعتة والنسيان والنوم والإغماء  
والرق والمرض والحيض والنفاس والموت  
وأما المكتسب :

فإنه نوعان : [ ١ ] منه . [ ٢ ] ومن غيره

أما الذي منه : فالجهل والسفه والسكر والهزل والخطأ  
والسفر  
وأما الذي من غيره : فالإكراه بما فيه إلقاء ، وبما ليس فيه  
إلقاء ]

لما ذكر الأهلية فيما سبق ، ذكر في هذا الفصل أموراً تعترض  
عليها فتصدّها [ ١٨٥/أ ] عن بقائها على تلك الأهلية ، فبعضها يصدّ  
أهلية الوجوب كالوفاة ، وبعضها يصدّ أهلية الأداء كالنوم

العوارض جمع عارضة، مِنْ عَرَضَ لَهُ أَمْرٌ كَذَا - مِنْ حَدِّ ضَرْبٍ - ،  
أي ظهرَ له أَمْرٌ فَمَنْعَهُ عَنِ الْمَضِيِّ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ ، فلما كان العارضُ  
اسماً للذي يظهر ، كان فيه دلالة على أَنَّهُ لم يكن أصلياً<sup>(١)</sup>

ثم المراد بالعوارض هنا: العوارض التي (لها)<sup>(٢)</sup> تأثيرٌ في تغيير  
الأحكام، ولهذا لم يذكر<sup>(٣)</sup> الشبهة ولا الكهولة ولا الشيخوخة من جملة

( ١ ) أنظر : تهذيب اللغة ، ٤٥٦/١ ، الصّحاح ، ١٠٨٦/٣ ، لسان العرب ،

١٦٩/٧ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢٦٢/٤ ، التلويح ؛ للفتازاني ، ١٦٧/٢

( ٢ ) ساقطة من (أ) و (ج)

( ٣ ) في (أ) : لم تكن

لأنه لا تأثير لها في تغيير الأحكام، فالمراد من السماوي: هو ما كان من قبل صاحب الشرع يثبت جبراً بدون اختيار من العبد، والمكتسب: ضده، وهو الذي يكون باختيار العبد وكسبه<sup>(١)</sup>.

وجملتها ثمانية عشر، فأحد عشر سماوية، وسبعة مكتسبة، فالسنة منها تصدر من كسب الذي اعترض عليه العوارض واختياره، وواحد من كسب غيره - وهو الإكراه -، وانحصار العوارض على هذا العدد؛ لانحصار تغيير الأحكام بهذا المعداد شرعاً لا اجتهداً.

فإن قلت: أليس أن الحامل والمرضع والشيخ الفاني<sup>(٢)</sup> تتغير [١٤٢/د] فيهم الأحكام، فلم (لم)<sup>(٣)</sup> يذكر الحمل والإرضاع والشيخوخة من العوارض؟

قلت: ذاك من قبيل المرض، فكان ذكر المرض ذكراً لها<sup>(٤)</sup> ثم قدم السماوي على المكتسب؛ إما لأن السماوي أكثر من المكتسب فكان أكثر وقوعاً وأمس حاجة إلى البيان<sup>(٥)</sup>، أو لأن السماوي أثبت قدماً في العارضية، إذ العارض هو الذي يظهر في المانع فيمنع الأصل عما كان عليه وهذا المعنى في السماوي أشد، لأنه لما لم يكن في يد العبد دفعه كان ظهوره أوقع، بخلاف المكتسب فإنه باختيار العبد، واختيار العبد ليس من العوارض.

(١) أنظر: كشف الأسرار، للبخاري، ٢٦٢/٤، التلويح، ١٦٧/٢، التقرير والتحجير، ١٧٢/٢

(٢) أي: ممن

(٣) ساقطة من (أ) و (ب) و (د)

(٤) أنظر أيضاً: كشف الأسرار، للبخاري، ٢٦٣/٤، التقرير والتحجير، ١٧٢/٢.

(٥) في (د): للبيان



ثمَّ وجهُ تقديمِ الصَّغِيرِ على سائرِهِ ظاهرٌ ؛ لأنَّه عبارةٌ عن أوَّلِ أحوالِ الآدميِّ بعد الولادة، ثمَّ ذكر المجنونَ ؛ فإنَّ حُكْمَه كحُكْمِ الصَّغِيرِ في أوَّلِ أحواله - وهو قبلَ أنْ يعقلَ شيئاً -، ثمَّ ذكرَ المعتوَّةَ ؛ فإنَّ حُكْمَه كحُكْمِ الصَّغِيرِ - بعد كونه عاقلاً -، ولهذا ذكر أحكامَ الصَّغِيرِ بين ذكرِ حُكْمِهما، لكونِ الصَّغِيرِ ذا حظٍّ من الجانبين، ثمَّ ذكرَ النِّسيانَ قبلَ (النَّومِ) <sup>(١)</sup> ؛ لأنَّه مركَّبٌ في الإنسان، فكان ألزَمَ بالإنسانِ من غيره، ومنه قولُ ابنِ عباسٍ - رضي الله عنهما - فإنَّه قال: {إنَّما سُمِّيَ الإنسانُ إنساناً لأنَّه عَهِدُ إلىهِ فَنَسِيَ} كذا في "الصَّحاح" <sup>(٢)</sup>، وقَدَّمَ النَّوْمَ على الإغماء ؛ لأنَّه يكثرُ وقوعُه بخلافِ الإغماء ، وقَدَّمَ الإغماءَ على الرِّقِّ ؛ لأنَّه يشاركُ النَّوْمَ في بعضِ الأحكام ، وقَدَّمَ الرِّقَّ على المرضِ <sup>(٣)</sup> ؛ لأنَّ الرِّقَّ أثرُ مرضِ القلبِ - وهو الكُفْر - بخلافِ المرضِ فإنَّ محلَّه البدنَ، والقلبُ رئيسُ الأعضاء، ففسادُ الرئيسِ فسادُ المَرُوسِ <sup>(٤)</sup>، وإليه وقعت الإشارةُ في قوله ﷺ: ﴿إِنَّ فِي الْجَسَدِ لَمُضْغَةً إِذَا صَلُحَتْ صَلُحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ﴾ <sup>(٥)</sup>،

(١) ساقطة من (ج)

(٢) للجوهري ، ٩٠٥/٣

وأخرج هذا الأثر عن ابن عباس - رضي الله عنهما - عبد الرزاق الصنعاني في تفسيره ، في تفسير سورة البقرة ، عند قوله تعالى: ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ ، ٤٣/١ ، وأخرجه ابن مندة في كتابه "الرد على الجهمية" ، ص ٤٧ (١٨) ، وابن جرير

الطبري في "تفسيره" في تفسير سورة ( طه ) ، ٢٢١/١٦

(٣) في (ب) : وقَدَّمَ الرِّقَّ على الرِّقِّ

(٤) في (د) : الماروس

(٥) متفقٌ عليه عن النعمان بن بشير ﷺ ، وفي آخره : "ألا وهي القلب "

صحيح البخاري ، كتاب الإيمان ، باب فضل من استبرأ لدينه ، ٢٨/١-٢٩ (٥٢) ، صحيح مسلم ، كتاب المساقاة ، باب أخذ الحلال وترك الشبهات ، ٣/١٢١٩-١٢٢٠ (١٥٩٩) .

وأخَر [٢١٤/ب] الحَيْضَ وَالنَّفَاسَ عَنِ (المرض) <sup>(١)</sup>؛ لَأَنَّهُمَا مِنْ آثَارِ الْمَرَضِ  
غَالِبًا، وَقَدَّمَ الْحَيْضَ عَلَى النَّفَاسِ؛ لِأَنَّهُ (أَكْثَرُ وَقَوْعًا بِالنَّسْبَةِ إِلَى النَّفَاسِ،  
وَتَأْخِيرُ الْمَوْتِ عَنْ كُلِّهَا ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ) <sup>(٢)</sup> أَخِيرُ أَمْرِ الْإِنْسَانِ فِي الدُّنْيَا.

ثُمَّ إِنَّمَا عَدَّ الصَّغَرَ مِنَ الْعَوَارِضِ — وَإِنْ كَانَ هُوَ أَصْلُ حَالِ  
(الإنسان) <sup>(٣)</sup> —؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي مَاهِيَةِ الْإِنْسَانِ — وَهِيَ حَيَوَانٌ  
نَاطِقٌ — ، وَبَدَلِيلِ وَجُودِ الْإِنْسَانِ فِيمَا بَعْدَ حَالِ الصَّغَرِ، مَعَ أَنَّ وَجُودَ  
الشَّيْءِ بَدُونِ مَاهِيَّتِهِ مُحَالٌ؛ وَلِأَنَّ أَصْلَ الْإِنْسَانِ آدَمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ  
وَلَمْ يَكُنْ لَهُ صِغَرٌ، فَصَارَ (الصَّغَرُ) <sup>(٤)</sup> فِي بَنِيهِ مِنَ الْعَوَارِضِ <sup>(٥)</sup>

---

( ١ ) ساقطة من ( ج )

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( ج )

( ٣ ) ساقطة من ( ب )

( ٤ ) ساقطة من ( ج )

( ٥ ) كَذَا نقله الإمام حميد الدين الضَّرِير عن الإمام حافظ الدين الكبير - رحمهما الله - .

أنظر : الفوائد ( ٢٥٧ - ب ) ( ٢٥٨ - أ )

الإلجاء : مضطرّ كردن أنيدن<sup>(١)</sup> ، والإلجاء إنما يقع بالتوعيد بالقتل ، وإتلاف العضو ، وأمّا الإكراه [ فهو ]<sup>(٢)</sup> : الذي ليس فيه إلجاء كالتوعيد بالضرب والقيد<sup>(٣)</sup>

(١) وفي "دستور العلماء" : الإلجاء : بزور كار كردن ، ومضطرّ : ساختن

١٥٦/١

(٢) غير موجودة في جميع النسخ . وأثبتها ليصحّ المعنى

(٣) هذا هو اصطلاح الحنفية في الإلجاء والإكراه .

أنظر : المبسوط ، للسرخسي ، ٣٩/٢٤ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٥٧١-٥٦٩/٢ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ٣٨٣-٣٨٢/٤ ، التوضيح ، ١٩٦/٢ ، التقرير والتحجير ، ٢٠٦/٢ ، دستور العلماء ، ١٥٣/١

أما الملجأ في اصطلاح الشافعية ومن وافقهم فهو : حملُ المكلف على فعلٍ لا يسعه تركه ولا مندوحة له عن هذا الفعل بحال ، ومثّلوا له : بمن أُلقيَ من شاهقٍ على شخصٍ لو سقط عليه لقتله ، فهذا الملقى لا يمكنه الامتناع عن الوقوع على هذا الشخص ، فكان سقوطه عليه حتماً ، كما أنّ قدرته على الامتناع من السقوط ساقطة حتماً ، فكان الإلجاء عندهم هو الذي لا يبقى للشخص معه قدرة ولا اختيار ، ولا خلاف بين الجميع في عدم تكليفه - على اصطلاح الشافعية - ، يقول الإمام الرازي : { الإكراه إما أن ينتهي إلى حدّ الإلجاء ، أو لا ينتهي إليه ، فإن انتهى إلى حدّ الإلجاء إمتنع التكليف ؛ لأنّ المكره عليه يُعتبر واجب الوقوع ، وضده يصيرُ ممتنع الوقوع ، والتكليفُ بالواجب والممتنع غير جائز } ، ويمثله قال الآمدي

أنظر : المحصول ، ٤٤٩/٢/١ ، الإحكام ، للآمدي ، ١١٧/١ ، المحلى على جمع الجوامع ، ٧١-٦٨/١ ، البحر المحيط ، ٣٦١-٣٥٥/١ ، دلالة الاقتضاء ، للمحقق ،

## [ العوارضُ السّماوية ]

### أولاً : الجنون ]

[ وأما الجنون فإنه يوجب الحجر عن الأقوال ، ويسقط به ما كان ضرراً يحتمل السقوط ، وإذا امتد فصار لزوم الأداء يؤدي إلى الحرج ، فيبطل القول بالأداء ، وينعدم الوجوب أيضاً لانعدامه ، وحد الامتداد في الصوم أن يستوعب الشهر ، وفي الصلاة أن يزيد على يوم وليلة ، وفي الزكاة أن يستغرق الحول عند محمد - رحمه الله - ، وأقام أبو يوسف - رحمه الله - أكثر الحول مقام كله تيسيراً .

وما كان حسناً لا يحتمل غيره ، أو قبيحاً لا يحتمل العفو فتأبّت في حقه ، حتى يثبت إيمانه وردته تبعاً لأبويه ]

الجنون: آفة تُزيلُ الحِجَابَ وتُضعِفُ القُوَى <sup>(١)</sup> ، قوله: { ويسقط به ما كان ضرراً يحتمل السقوط } أي يسقط بالجنون ما كان ضرراً يحتمل السقوط كالحدود والكفارات ، فإنّها تسقطُ عن البالغ بالشبهات، والعبادات من أداء الإيمان والصلاة والصوم ، فإنّ أداء الإيمان يحتمل السقوط عن البالغ، ألا ترى أنّ من لم يصادف وقتاً يتمكن فيه من الإقرار فأمن [ ١٦٥/جـ ] صحَّ

( ١ ) نقل الشيخ عبدالعزيز البخاري عن الشيخ أبي المعين النسفي قوله: { لا يمكن الوقوف على حقيقة الجنون إلا بعد الوقوف على حقيقة العقل وحلّه وأفعاله } كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢٦٣/٤

أنظر أيضاً أقوال العلماء في تعريف الجنون في : شرح المنتخب ، للنسفي ، ٨٠٨/٢ ، التوضيح ، ١٦٧/٢ ، التقرير والتجبر ، ١٧٣/٢ ، التوقيف ، للمناوي ، ص ٢٥٦ ، الكليات ، للكفوي ، ١٦٦/٢ ، دستور العلماء ، ٤١١/١

إيمانه بالإجماع، وكذلك المكروه على الكفر بالقتل يُرخص له <sup>(١)</sup>  
 الإقدام على كلمة الكفر، مع طمأنينة القلب بالإيمان <sup>(٢)</sup>، فكان أداء  
 الإيمان بالإقرار ساقطاً عنه <sup>(٣)</sup> في ذلك الزمان، وكذلك العبادات تسقط  
 عن البالغ العاقل بالأعذار <sup>(٤)</sup>

وأما الذي لا يحتمل السقوط إلا بالأداء، أو بإبراء من له الحق،  
 كضمان المتلفات ووجوب الدية والأرث ونفقة الزوجات <sup>(٥)</sup>  
 ثم الجنون إنما يسقط العبادات إذا امتد، لكن حد الامتداد يختلف  
 بحسب اختلاف أحوال العبادات، فحد الامتداد في الصوم أن يستوعب  
 الشهر، وفي الصلاة أن يزيد على يوم وليلة <sup>(٦)</sup>.

(١) في (ب) : لا يُرخص له

(٢) في (ج) : مع الإيمان

(٣) في (ب) : ساقط عنه

(٤) وذلك يعني أن الجنون منافي للأهلية، أي أهلية الأداء، فالجنون ليس بمكلف  
 إجماعاً، فانه الزركشي، وعلل ذلك الإمام حميد الدين الضرير فقال: {لأن العادة لا  
 تتحقق بدون القدرة، ولا قدرة له على إحضار النية، وإبقاء الطهارة، وإقامة الأركان،  
 فلا يجوز القول بموجب الأداء، فيسقط ضرورة} وهناك رواية عن الإمام أحمد - رحمه  
 الله تعالى - بتكليفه، ومعنى تكليفه وجوب قضاء الصوم في حقه

أنظر: المستصفى، للغزالي، ٨٣/١، الفوائد، لحميد الدين الضرير (٢٥٨ - أ)، الإحكام،  
 للآمدي، ١٤٤/١، بيان المختصر، للأصفهاني، ٤٣٥/١، شرح مختصر الروضة، للطوفي،  
 ١٨٠/١، الإبهاج، لابن السبكي، ١٥٦/١، البحر المحيط، للزركشي، ٣٥٠-٣٤٩/١.

(٥) وردت العبارة هكذا في جميع النسخ، وفيها سقط ظاهر؛ لأنه لم يأت بجواب  
 "أما" في قوله: {وأما الذي لا يحتمل السقوط} . فيكون تقدير كلامه - رحمه الله -:  
 وأما الذي لا يحتمل السقوط إلا بالأداء أو بإبراء من له الحق كضمان المتلفات ووجوب  
 الدية والأرث ونفقة الزوجات فلا يسقط عن الجنون إلا بالأداء أو الإبراء

(٦) أنظر: أصول البزدوي مع الكشف، ٢٦٦/٤-٢٦٧، الفوائد، لحميد الدين الضرير  
 (٢٥٩ - أ)، التوضيح، ١٦٧/٢، التقرير والتحقيق، ١٧٥٢، دستور العلماء، ٤١٢/١

فإن قيل : ما الفرق بين الصَّوم والصَّلَاة حيثُ اشترطَ التَّكرارُ  
للامتدادِ في حقِّ الصَّلَاة ، وفي حقِّ الصَّوم لم يشترط ؟  
قلنا: إنَّ الصَّلوات الخمس كثيرة ، ولكن غير مؤكَّدة لتحققِ  
الكثرة بما بعدها<sup>(١)</sup> فجعلنا التكرار مؤكِّداً للكثرة ، وهو دخولُ وقتِ  
الصَّلَاةِ السَّادسة [١/١٨٦] ليتحقَّق التَّكرار ، وعند تحقُّق التَّكرار تتحقَّق  
الكثرةُ المتأكَّدة ، وعند تحقُّق الكثرة يتحقَّق الحَرَج ، فعند ذلك يجبُ  
القولُ بالسَّقوط ، فالمُسْقِطُ في الحقيقة هو الحَرَجُ بجعلِ الله تعالى إيَّاهُ  
مُسْقِطاً ، ولكنه (أمر)<sup>(٢)</sup> مُبْطِنٌ ، فجعل السَّببُ الظَّاهِرُ - وهو التَّكرارُ -  
قائماً مقامَ الحَرَج ، وهو دخولُ وقتِ السَّادسة ، ولا يمكنُ هذا في بابِ  
الصَّوم ؛ لأنَّ المؤكَّدَ تبعٌ للمؤكَّد ، ثمَّ لو جعلنا التَّكرارَ في الصَّومِ  
مؤكِّداً يلزمُ أن يكون التَّبَعُ أكثرَ من المتبوع ، لأنَّه يصيرُ التَّبَعُ أحدَ عشرَ  
شهراً ، والمتبوعُ شهراً واحداً<sup>(٣)</sup> .

ولا يقال : بأنَّ غسلَ العضوِ مرَّةً واحدةً أصلٌ ، والزَّائِدُ أكثرُ عدداً  
من الأصلِ - وهو المرَّتَان - ؛ لأنَّا نقول : الزَّائِدُ على المرَّة الواحدة ليس  
بشرطٍ لاستباحة الصَّلَاة بل الاستباحة حصلت بالمرَّة الواحدة ، والزَّائِدُ  
عليها سُنَّة ، والسُّنَنُ والنَّوافِلُ وإن كُثِرَتْ لا تكوِّنُ<sup>(٤)</sup> مثلَ الفَرَضِ<sup>(٥)</sup> ،  
والمدعى أن لا يكون المؤكَّدُ مثلاً للأصلِ أو أقوى ، فلا يتوجَّه علينا نقضاً<sup>(٦)</sup> .

( ١ ) في ( ب ) و ( د ) : لتحقِّق الكثرة فيها وفيما قبلها وبما بعدها

( ٢ ) ساقطة من ( أ )

( ٣ ) وزاد الشيخ عبدالعزيز البخاري - رحمه الله - وجهاً آخرَ للفرق بينهما ، أنظر  
كشف الأسرار ٢٦٨/٤ . وانظر أيضاً : الفوائد ، لحمد الدين ( ٢٥٨ - أ - ب ) ،

التلويح ، للفتنازاني ، ١٦٧/٢

( ٤ ) الثابت في جميع النسخ قوله : لا تكن ، والأوَّلُ ما أثبتَّه

( ٥ ) في ( ج ) و ( د ) : مثلاً للفَرَضِ

( ٦ ) كذا ذكره الإمام حميد الدين الضَّير في "الفوائد" ، ( ٢٥٨ - ب )

## [ ثانياً : الصَّغَر ]

[ وأما الصغر فإنه في أول أحواله مثل الجنون ؛ لأنه عديم العقل والتمييز ، أما إذا عقل فقد أصاب ضرباً من أهلية الأداء ، لكن الصبا عذر مع ذلك ، فسقط به ما يحتمل السقوط عن البالغ

وجملة الأمر ، أنه توضع عنه العهدة ، ويصح منه وله ما لا عهدة فيه لأنّ الصبا من أسباب المرحمة ، فجعل سبباً للعفو عن كل عهدة تحتمل العفو، ولهذا لا يحرم عن الميراث بالقتل عندنا ، ولا يلزم عليه حرمانه بالرق والكفر لأنّ الرق ينافي أهلية الإرث ، وكذلك الكفر ؛ لأنه ينافي أهلية الولاية ، وانعدام الحق لعدم سببه أو لعدم أهليته لا يعد جزاء ]

قوله : { وأما الصغر } الصَّغَرُ خلاف الكِبَر لغةً ، وهما من الأسماء الإضافية<sup>(١)</sup> ، فهو معروف الاشتقاق<sup>(٢)</sup> ، إلا أنّ الصَّغَر هنا عبارة عن أوّل أحوال الآدمي من وقت الولادة إلى وقت البلوغ ثمّ قدّم الصَّغَر في التعداد وأخره [ عن ]<sup>(٣)</sup> الجنون في البيان ، أمّا التقديم في التعداد فظاهر

[ أ ] لأنه لما كان عبارة عن أوّل أحوال الآدمي ، إستدعى ذكره أولاً

[ ب ] أيضاً لأنّ كلّ ترتيبٍ أوجبَ طبعاً يوجبُ وضعاً

( ١ ) أنظر ص ( ١٦٩ ) من هذا الكتاب

( ٢ ) أنظر : المصباح المنير ، ص ٣٤٠ ، التوقيف ، للمناوي ، ص ٤٥٦

( ٣ ) الثابت في جميع النسخ إنما هو قوله : من الجنون

وأما في البيان

[ أ ] فلما ذكرنا من اقتضائه التوسّط بين بيان المجنون والمعتوه ،  
لكونه ذا حظٍّ من الجانبين

[ ب ] أو لأنّ للصّغير<sup>(١)</sup> حالتين: ما قبل العقل والتمييز، وما بعده،  
فتختلف أحكامه (بحسب)<sup>(٢)</sup> تينك الحالتين، وللمجنون حالة واحدة،  
فلما لم يختلف حال المجنون ( لم تختلف )<sup>(٣)</sup> أحكامه ، فصار حاله  
بمنزلة أصل غير متزلزل ، فألحق الصّغير بذلك الأصل المتقرّر

قوله: {توضع عنه العهدة} أي ما حصل بالعهد الماضي — وهو  
الوجوب — كالغرفة هي اسم لما حصل من الغرف ، { ويصح منه }  
حتى صحّ منه قبول الهبة ، { وله } وهو قبول الغير الهبة لأجله<sup>(٤)</sup> .

قوله: { عن كلّ عهدة تحتلّ العفو } هذا احتراز [ ١٤٣ / د ] عن  
إتلاف المحلّ فإنّ ضمانه لا يحتمل عفو صاحب الشرع ؛ لأنّ ذلك  
واجب لجبران نقصان المحلّ ، لأنّ الصّبا — وإن كان من أسباب الرحمة —  
ولكن هو لا ينفي عصمة المحلّ

وكلّ عهدة وضمن يثبت بطريق الجزاء أو الزّجر لا يثبت في حقّه؛  
لأنّ فعله لا يصلح أن يكون مستوجباً للجزاء في الدنيا، لأنّ ذلك يُستنى على

( ١ ) في ( ب ) : لأنّ الصّغير حالتين ، وفي ( أ ) : لأنّ للصّغير حاليّ ما قبل

( ٢ ) ساقطة من ( أ )

( ٣ ) ساقطة من ( ب )

( ٤ ) أنظر الفوائد ، لحميد الدّين الضّربير ( ٢٦٠ - أ )



الأهليّة الكاملة ، ولذلك لم يثبت جرّمان الإرث بالقتل [٢١٥/ب] لأنّ ثبوته بطريق العقوبة<sup>(١)</sup>

فإن قيل : أليس إنّه يُعزّر إذا أساء الأدب بالضرب ، وذلك نوعُ جزاء وقد نصَّ صاحبُ الشَّرْع فيما هو مُحض حقُّ الله تعالى فقال : ﴿مُرُوهم بالصَّلَاةِ إذا بلغوا سبعا واضربوهم عليها إذا بلغوا عشرا﴾<sup>(٢)</sup> ، وهذا الضربُ بطريق الجزاء على الامتناع من أداء الصَّلَاة عقوبة !

قلنا: إنّ الضربَ إذا أساء الأدب رياضةً في المستقبل، وليس بجزاء على الفعل الماضي منه بطريق العقوبة، بمنزلة (ضرب) <sup>(٣)</sup> الدّواب للتأديب<sup>(٤)</sup> ،

( ١ ) سبق في مبحث أهليّة الأداء القاصرة ص ( ١٦١٨ ) أنواع الحقوق التي تثبت للصبيّ وعليه ، وما لا يثبت ، وهناك رواية عن الإمام أحمد - رحمه الله - بصحّة تكليف الصبيّ المميّز ، وبنى أصحابه الخلاف في وجوب الصَّلَاة والصَّوْم ، وصحّة وصيّته وعتقه وتديّره وطلاقه وظهاره على هذا الأصل

أنظر : التقويم ( ٢٣٥ - ب ) ، أصول البيهقي مع الكشف ، ٢٧٢/٤ ، أصول السرخسي ، ٣٣٨-٣٣٦/٢ ، كشف الأسرار شرح المنار ، ٤٧٧/٢-٤٧٩ ، التوضيح ، ١٦٨/٢ ، التقرير والتحجير ١٧٦/٢ ، المستصفى ، للغزالي ، ٨٣/١-٨٤ ، الإحكام ، للآمدي ، ١١٥-١٤٤/١ ، شرح مختصر الرّوضة ، ١٨٦/١ ، شرح الكوكب المنير ، ٤٩٩/١-٥٠٠

( ٢ ) أخرجه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه بلفظ قريب من لفظ الكتاب ، أنّ النبي ﷺ قال : ﴿مُرُوا أولادكم بالصَّلَاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين وفرّقوا بينهم في المضاجع﴾ كتاب الصَّلَاة ، باب متى يؤمر الغلام بالصَّلَاة ، ٣٣٤/١ (٤٩٥)

وروّد بلفظ : ﴿مُرُوا صبيانكم بالصَّلَاة لسنين واضربوهم عليها لعشر﴾ أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" ، ١٨٠/٢ ، والدارقطني في "سننه" ، ٢٣٠/١ ، والحاكم في "مستدرکه" ، ١٩٧/١

وبلفظ قريب من ذلك روي عن سيرة النبي ﷺ ، أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ، ٣٣٢/١-٣٣٣ (٤٩٤) ، والترمذي في كتاب الصَّلَاة ، ٢٥٩/٢ (٤٠٧) ، والدارقطني ، ٢٣٠/١

( ٣ ) سابقة من ( ب )

( ٤ ) أنظر : التقويم ( ٢٣٩ - أ - ب ) ، أصول السرخسي ، ٣٤٣/٢

وقد وردَ الشرعُ به، فقال: ﴿تَضْرِبُ الدَّابَّةُ عَلَى النَّفَارِ وَلَا تَضْرِبُ عَلَى الْعِثَارِ﴾<sup>(١)</sup>

قوله: {لَأنَّ الرِّقَّ يَنَافِي أَهْلِيَّةَ الْإِرْثِ (وكذلك الكفر)<sup>(٢)</sup>}؛ لأنَّ الرِّقَّ أَثَرٌ مِنْ آثَارِ الْكُفْرِ ، وَالْكَفْرُ مَوْتُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾<sup>(٣)</sup> أَي كَافِرًا فَهَدَيْنَاهُ ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى﴾<sup>(٤)</sup> وَالْمَعْنَى فِيهِ : أَنَّ الْكَافِرَ لَمَّا لَمْ يَنْتَفِعْ بِحَيَاتِهِ صَارَ كَأَنَّهُ مَيِّتٌ حَكْمًا ، وَالْمَيِّتُ لَا يَرِثُ مِنْ آخَرٍ ، ثُمَّ لَمَّا لَمْ يَصْلَحْ مَنْ قَامَ بِأَثَرِهِ — مَعَ كَوْنِهِ مُسْلِمًا — لِلْوَرَاثَةِ ، لَا يَصْلَحُ الْكَافِرُ لَهَا بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِ  
وَلِأَنَّ الْكُفْرَ<sup>(٥)</sup> يَنَافِي أَهْلِيَّةَ الْوَلَايَةِ عَلَى الْمُسْلِمِ ، وَفِي الْإِرْثِ وَلَايَةٌ ؛ لِأَنَّ الْوَلَايَةَ تَنْفِذُ الْأَمْرِ عَلَى الْغَيْرِ شَاءَ الْغَيْرُ أَوْ أَبِي ، وَالْإِرْثُ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ ،

---

( ١ ) لم أستطع الوقوف على من خرَّج هذا الحديث بعد البحث الشديد ، وإنما وقفت على كلام لابن قتيبة - رحمه الله - على هذا الحديث حين قال: { حَدَّثَنِي رَجُلٌ سَأَلْتُهُ فَنَفَرْتُ بِهِ دَابَّتُهُ فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ﴿إِضْرِبُوهَا عَلَى الْعِثَارِ وَلَا تَضْرِبُوهَا عَلَى النَّفَارِ﴾ ، وَأَنَا أَقُولُ : لَا تَضْرِبُوهَا عَلَى الْعِثَارِ وَلَا عَلَى النَّفَارِ ، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَسْتُ أَدْرِي أَيُصَحُّ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْ لَا يُصَحُّ ؟ وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ حُكِّي عَنْهُ وَقَدْ أَخْطَأَ ، وَالصَّوَابُ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ الدَّابَّةَ تَنْفِرُ مِنَ الْبَيْتِ أَوْ مِنَ الشَّيْءِ تَرَاهُ وَلَا يَرَاهُ الرَّكَّابُ فَتَنْتَقِصُ ، وَفِي تَقْصِصِهَا الْمَلَكَةُ ، فَهِيَ عَنْ ضَرْبِهَا عَلَى النَّفَارِ ، وَأَمَرَ بِضَرْبِهَا عَلَى الْعِثَارِ ، لِحَدِّ فَلَا تَعُثِرُ ؛ لِأَنَّ الْعَثْرَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا عَنْ تَوَانٍ {

تأويل مختلف الحديث ، لابن قتيبة ، ص ٥٤

( ٢ ) ما بين القوسين ( ) هكذا ساقطة من ( أ ) و ( ب ) و ( ج )

( ٣ ) الآية ( ١٢٢ ) سورة الأنعام

( ٤ ) الآية ( ٥٢ ) من سورة الروم

( ٥ ) في ( ج ) : الكافر

فكان ولاية، قال الأستاذ المدقق مولانا فخر الدين المامرغي<sup>(١)</sup> - رحمه الله - { والدليل على أن الوراثة ولاية : قوله تعالى ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا . يَرِثُنِي ﴾<sup>(٢)</sup> فقلوه : ﴿ يَرِثُنِي ﴾ بالرفع صفة للنكرة ، فكان تفسيراً لقوله : ﴿ وَلِيًّا ﴾ ، والتفسير عين المفسر ( وإلا لا يكون تفسيراً له ، فكان المفسر أيضاً عين التفسير ، والمفسر ولاية )<sup>(٣)</sup> ، فكان التفسير - وهو الوراثة - ولاية أيضاً ضرورة {<sup>(٤)</sup> ، ولأن الرقيق مال ، والمال ليس بأهل للميراث ، ولأن القول بوراثة الرقيق قول بوراثة الأجنبي من الأجنبي ؛ لأن مال الرقيق لمولاه<sup>(٥)</sup> فيكون الميراث حينئذ لمولاه في الحقيقة ، وذلك باطل<sup>(٦)</sup>

قوله: {وانعدام الحق لعدم سببه [١٦٦/ج] لو لعدم أهليته لا يعد جزءاً} هذا كلام (كُلِّي) <sup>(٧)</sup> غير مختص بهذا الموضع ، فإن سبب الإرث - وهو الموت - عند وجود شرطه لم ينعدم<sup>(٨)</sup> ههنا، وإنما انعدمت الأهلية.

( ١ ) سبقت ترجمته في القسم الدراسي ص ( ٣٨ )

( ٢ ) الآية ( ٥ ، ٦ ) من سورة مريم

( ٣ ) ما بين القوسين ( ) هكذا ساقط من ( أ )

( ٤ ) سبق التعريف بكتاب فخر الدين المامرغي - رحمه الله - في القسم الدراسي ص ( ١٢٨ ) ، ولكن الشيخ عبدالعزيز البخاري ذكر مثل هذا الاستدلال ونسبه لفخر

الإسلام البزدوي في "شرح التقويم"

أنظر : كشف الأسرار ، ٢٧٣/٤

( ٥ ) في جميع النسخ رُسمت هذه الكلمة هكذا ( ما للرقيق لمولاه )

( ٦ ) أنظر أيضاً : الفوائد ( ٢٦٠ - أ ) ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ،

٤٧٩-٤٨٠ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢٧٣/٤ ، التلويح ، ١٦٨/٢

( ٧ ) ساقطة من ( ب )

( ٨ ) في ( ج ) : لا ينعدم

## [ ثالثاً : العتّه ]

[ وأما العتّه بعد البلوغ فمثل الصبا مع العقل في كلّ الأحكام ، حتّى إنه لا يمنع صحة القول والفعل ، لكنّه يمنع العهدة ، وأما ضمان ما يستهلك من الأموال فليس بعهدة ؛ لأنّه شرع جبراً ، وكونه صبيّاً معذوراً أو معتوها لا ينافي عصمة المحل ، ويوضع عنه الخطاب كما يوضع عن الصبي ، ويولى عليه ، ولا يلي هو على غيره ]

وإنما يفترق الجنون والصغر في أنّ هذا العارض غير محدود فقيل : إذا أسلمت امرأته عرض على أبيه وأمه الإسلام ولا يؤخر ، والصبا محدود فوجب تأخيرها ، أما الصبي العاقل والمعتوه العاقل لا يفترقان [

قوله : { وأما العتّه } ذكر في "الصّحاح" <sup>(١)</sup> : المعتوه النّاقصُ العقل ، وقد عتّه الرّجلُ ، ورجلٌ معْتوهٌ بَيْنُ العتّه ، فكان العتّه مصدر عتّه الرّجل <sup>(٢)</sup> ، وذكر الأخفش <sup>(٣)</sup>

(١) أنظر : الصّحاح ، للجوهري ، ٢٢٣٩/٦

(٢) أنظر أيضاً : تهذيب اللّغة ، ١٣٩/١ ، المصباح المنير ، ص ٣٩٢

(٣) هو سعيد بن مسعدة الجاشعي ، أبو الحسن البلخي ، وهو ( الأخفش الأوسط ) ، صحب الخليل وسيبويه ، وأخذ العربية عنه ، كان إماماً في اللّغة يقول : { ما وضع سيبويه في كتابه شيئاً إلّا وعرضه عليّ ، وكان يرى أنّه أعلم به منّي ، وأنا اليوم أعلم به منه } ، من مصنفاته : " تفسير معاني القرآن " " الاشتقاق " ، " معاني الشّعْر " ، " المقاييس في النّحو " وغيرها ، توفي - رحمه الله - سنة ٢١٠ هـ

وهناك ( الأخفش الأكبر ) أبو الخطّاب عبد الحميد مؤلّي قيس بن ثعلبة ( ١٧٧ هـ ) ، و ( الأخفش الأصغر ) أبو المحاسن عليّ بن سليمان بن الفضل ( ٣١٥ هـ ) ، وإذا أطلق فالمقصود به ( الأوسط ) . أنظر ترجمته في : تاريخ العلماء النحويين ، للتتوخي ، ص ٨٥ - ٩٠ ( ٣٦ ) ، معجم الأدباء ، ٢٢٤/١١ - ٢٣٠ ( ٧٠ ) ، إنباه الرّواة ، للقفطي ، ٤٣ - ٣٦ ( ٢٧٠ ) ، - - -

مصدر عتة العتاهية<sup>(١)</sup>، وقيل : العتة آفة تُنقصُ العقلَ ولا تُزيّله ،  
حتى صار كلامه بين كلامِ المجنونِ والعاقلِ<sup>(٢)</sup>

وإنما الحق هو بالصبيّ العاقل ؛ لأنّ المعتوه من كلامه يشبهُ مرّةً  
بكلامِ العقلاء ومرّةً بكلامِ المجانين، فكان العتّة بمنزلةِ آخرِ ( أحوالِ )<sup>(٣)</sup>  
[١٨٧/أ] الصّبا ، ( والجُنُونُ بمنزلةِ أوّلِ أحوالِ الصّبا )<sup>(٤)</sup> ، فالخطابُ  
يسقطُ عن المجنونِ تحقيقاً للعدل ، حتى لا يكون فيه تكليفٌ ما ليس في  
الوسع ، كما في أوّلِ أحوالِ الصّبا ، والمعتوه لا يخاطبُ نفيّاً للحرَجِ  
وتحقيقاً للفضل ، كما في آخرِ أحوالِ الصّبا ، نظراً له ، ومرحمةً عليه .  
قوله: {وكونه صبيّاً معذوراً أو معتوها لا ينافي عصمة المحل} لأنّ  
ضمانَ ما يُستهلكُ من الأموالِ كان لعِصمةِ المحلِّ<sup>(٥)</sup>، لا لجزاءِ الأفعالِ،  
وعصمةُ المحلِّ ثابتةٌ لحقِّ العبادِ وحاجتهم، لا ابتلاءً من الله تعالى بحكمِ  
الأمرِ والنّهي، فالعذرُ الثابتُ في المُتلفِ لا يوجبُ بطلانَ حقِّ المُتلفِ عليه؛  
لأنّه محتاجٌ هو أيضاً، ولكن يجوز أن يَطلَّ ما ثبتَ لحقُّ الشّرع؛ لأنّ الله  
تعالى غنيٌّ عن العالمين، وأكرمُ الأكرمين ، فيؤثّرُ كونه معذوراً في حقّه ، ألا

- - وفیات الأعيان، ٢/ ٣٨٠-٣٨١ (٢٦٤)، الوافي بالوفيات ١٥/ ٢٥٨-٢٦٠ (٣٦٦)،

إشارة التعيين، ص ١٣١-١٣٢ (٧٨)، بغية الوعاة، للسيوطي، ١/ ٥٩٠-٥٩١ (١٢٤٤)

( ١ ) كذا ذكره الجوهريّ عنه في "الصّحاح" ، ٦/ ٢٢٣٩

أنظر أيضاً : تهذيب اللّغة ، ١/ ١٣٩ ، المصباح المنير ، ص ٣٩٢

( ٢ ) أنظر تعريف المعتوه فيما سبق ص ( ١٠٩١ ) من هذا الكتاب

( ٣ ) ساقطة من ( ج )

( ٤ ) ساقطة من ( د )

( ٥ ) في ( ب ) : كان بعصمة المحال

تري أنّ المكره والمضطرّ إذا تناول مالَ الغير<sup>(١)</sup> لم يَأثم ؛ لأنّه حقّ الشرع ، ووجب الضّمان على المكره والمضطرّ ؛ لأنّه حقّ العبد<sup>(٢)</sup> قوله: {فَقِيلَ إِذَا أَسْلَمْتَ لِمَرْأَتِهِ} أي امرأةُ المجنون، (قوله)<sup>(٣)</sup>: {وَالصَّبَا مَحْدُودٌ، فَوَجِبَ تَأْخِيرُهُ} أي تأخيرُ عرضِ الإسلامِ على أبي الصّغير، وهذا إذا كان الصبيُّ غيرَ عاقلٍ ، وقد صرّح به في "الأسرار" فقال: {وَأَمْرَأَةُ الصَّبِيِّ الَّذِي لَا يَعْقِلُ إِذَا أَسْلَمَتْ لَا يُعْرَضُ (الإسلامُ)<sup>(٤)</sup> على أبي الصّغير ؛ لأنّ لصباه غاية<sup>(٥)</sup> ، أما إذا كان الصبيُّ عاقلًا فيُعرضُ عليه الإسلامُ في الحال؛ لأنّ إسلامه صحيحٌ عندنا<sup>(٦)</sup> ، وهو معنى قوله: {أَمَّا الصَّبِيُّ

(١) في (د) : مالَ الصّغير

(٢) كون حكم المعتوه كحكم الصبي العاقل في جميع الأحكام هو اختيار عامة المتأخرين من الحنفية، بينما قصر القاضي الإمام أبو زيد - رحمه الله - ذلك على أحكام المعاملات فقط، فقال: {حُكْمُهُ حُكْمُ الصَّبِيِّ إِلَّا فِي حَقِّ الْعِبَادَاتِ، فَإِنَّا لَمْ نُسْقِطْ بِهِ الْوُجُوبَ احتياطاً في وقت الخطاب - وهو البلوغ - بخلاف الصّبا؛ لأنّه وقت سقوط الخطاب}.

أنظر : التقيوم ( ٢٤٢ - ب ) ، المغني ، ص ٣٧٢-٣٧٣ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢٧٤/٤ ، التوضيح ١٦٨/٢ ، التقرير والتحجير ، ١٧٦/٢

(٣) ساقطة من (أ)

(٤) ساقطة من (أ)

(٥) في (ج) : لأنّ لصباه صيانة

(٦) كتاب "الأسرار" ، لأبي زيد الدبوسي، النسخة الوحيدة التي سبق التعريف بها في القسم الدّراسي ص(١١٢) فُقدت من مركز الدراسات الإسلامية والبحث العلمي، وكنت قد وقتت منذ زمن على نص قريب منه في اللوحة رقم (٢١٢ - أ - ب)، ولكن ذكر هذا النص عن الدبوسي ونقله بحروفه الأستروشن في "جامع أحكام الصغار" ١١٢/١، وقال: {ذكره القاضي الإمام أبو زيد في "الأسرار" في مسألة تزويج غير الأب والجد}.

العاقل والمعتوه العاقل لا يفترقان} (أي لا يفترقان)<sup>(١)</sup> في أنه يُعرضُ عليهما الإسلامُ في الحال.

وقد ذكر في "المبسوط" بعدما ذكر نكاح الصبيّين من أهل الذمّة وإسلام أحدهما: {ثم إن كان الآخر يعقلُ الإسلامَ يُعرض عليه الإسلام، فإن أسلم يُتركان على النكاح، وإن لم يُسلم يُفرّق بينهما}<sup>(٢)</sup>، ثم ذكر بعد هذا فقال {إذا فرّق بينهما بإبائه الزوج - وكان صغيراً - فبعض مشايخنا يقولون : هذا لا يكون طلاقاً ؛ لأنّ الصبيّ ليس من أهل الطلاق، بخلاف البالغ، والصحيح أنه طلاق ؛ لأنّ السبب قد تقرر، وهو نظير الفرقة بسبب الحب<sup>(٣)</sup> وهذا لأنّ الصبيّ ليس بأهل لإيقاع الطلاق والعتاق، ثمّ العتق<sup>(٤)</sup> ينفذ من جهته إذا تقرر سببه، بأن ورث قريبه، فكذاك الطلاق<sup>(٥)</sup>} [٢١٦/ب]

(١) ساقطة من (أ)

(٢) المبسوط، للسرخسي، ٤٧/٥

(٣) الحبُّ : القطعُ، والمحبوبُ : المقطوع الذكرُ جميعه أو لم يبق منه إلا ما لا يمكن الجماع به، والحبُّ له معانٍ أكثر من ذلك، ولكن المقصودُ به هنا هو ما ذكرت

أنظر : طلبة الطلبة، أبي حفص النسفي، ص ١٠١، تحرير ألفاظ التنبيه، للنووي، ص ٢٥٦، الدرر النقي لابن الميرد، ص ٦٣٩-٦٤٠

(٤) في (أ) : ثمّ العتاق

(٥) المبسوط، للسرخسي، ٤٨/٥

وانظر أيضاً : الهداية مع شروحها، ٤١٨/٣-٤٢٠، جامع أحكام الصغار،

١١٢/١-١١٣، كشف الأسرار، للبخاري، ٢٧٥/٤

## [ رابعاً : النسيان ]

[ وأما النسيان فلا ينافي الوجوب في حق الله تعالى ، لكنه إذا كان غالباً يلزم الطاعة مثل النسيان في الصوم والتسمية في الذبيحة جعل من أسباب العفو في حق الله تعالى ، لأنه من جهة صاحب الحق اعترض عليه ، بخلاف حقوق العباد ]

وعلى هذا قلنا : إن سلام الناسي في الشفع الأول لما كان غالباً لم يقطع الصلاة ، بخلاف الكلام ؛ لأن هيئة المصلي مذكرة له ، فلا يغلب الكلام ناسياً [

قوله : { وأما النسيان } النسيانُ عبارةٌ عن : معنى يعتري الإنسان بدون اختياره فيوجبُ الغفلةَ عن الحفظ ، وقيل : النسيانُ عبارةٌ عن الجهل الطارئ<sup>(١)</sup> .

قوله : { فلا ينافي الوجوب في حق الله تعالى } أي لا نفس الوجوب ولا وجوب الأداء ، حتى إذا نسي الصوم ولم يصم ، لا يسقط عنه الصوم .

---

( ١ ) وقيل : هو جهل الإنسان بما كان يعلمه ضرورةً مع علمه بأمور كثيرة لا بأفة ، وقيل : هو عدم ما في الصورة الحاصلة عند العقل عما من شأنه ملاحظة في الجملة ، بحيث لا يتمكن من ملاحظتها إلا بعد تحشم كسب جديد ، وإن كان بحيث يتمكن من ملاحظتها أي وقت شاء فهو السهو ، وقيل : هو عدم استحضار الشيء في وقت الحاجة .

أنظر : كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢٧٦/٤ ، التلويح ، ١٦٩/٢ ، التقرير والتحجير ، ١٧٦-١٧٧ التوقيف ، للمناوي ، ص ٦٩٨ ، الكليات ، للكفري ، ٢٥/٣ ، دستور



قوله: { يلزم الطاعة } ليس بخبر ، بل هو جملة فعلية وقعت  
صفة للنكرة ، وهي { غالباً } ثم ملازمته الطاعة يكون بطريقين<sup>(١)</sup> :  
أحدهما

بأن ينبعث النسيان من نفس الطاعة ، فكانت تلك الطاعة سبباً  
لذلك النسيان كالنسيان في باب الصوم ؛ لأن الصوم تجويع ، والجوع  
يُخَوِّجُ الجائع إلى الأكل ، فيميل بسبب جوعه إلى الأكل ، وعند ميله  
إليه يلزمه النسيان [د/١٤٤] عن ضده — وهو الصوم — ، فصار  
وجود النسيان بهذه الوسائط مضافاً إلى الصوم ، فكان الصوم هو  
السبب ( إلى )<sup>(٢)</sup> النسيان .

وكذلك نسيان تسمية الذابح ؛ فإن النسيان ينبعث من نفس فعل  
الذبح لأن الذبح قتل ، والقتل سبب لتغير حال المذبوح من الحياة إلى  
الموت ، فالذابح من هول هذا التغير يعتريه خوف ، ويلحقه اضطراب<sup>(٣)</sup> ،  
فيوجب تغير حاله أيضاً من التذكر إلى النسيان ، فكان هذا النسيان  
مضافاً إلى فعل الذبح .

والطريق الثاني في وجه الملازمة :

هو أن يوجد فيه غالباً وليس للفاعل هيئة مذكّرة لحُرمة  
فِعْلِهِ ، كالصائم والذابح في حق الأكل وترك التسمية ،  
فيلزمهما ( النسيان )<sup>(٤)</sup> فيُعْذَرَان ؛ دفعاً للحرج وكذلك السّلام  
في القعدة الأولى ( فإنّ السّلام يغلب وجوده في القعدة )<sup>(٥)</sup>

( ١ ) في ( أ ) : بطريقين

( ٢ ) ساقطة من ( ب )

( ٣ ) في ( ج ) تكررت بعض الكلمات ، فكانت العبارة هكذا : فللذابح من هول هذا  
التغير حال المذبوح من الحياة إلى الموت يعتري خوف ويلحقه اضطراب

( ٤ ) ساقطة من ( ج )

( ٥ ) ساقطة من ( ج )

وليس للمصلّي هيئةٌ مذكّرةٌ لحُرمةِ السّلام، فلذلك لم تقطعْ، بخلافِ الكلامِ في حقِّ الصّلاةِ ومباشرةِ المحرّمِ لمحظوراتِ الإحرام، فإنّ لهما هيئةٌ مذكّرةٌ لفعلهما المحظورين في ذلك الوقت، فلا يُعذران، وبخلافِ السّلامِ في غيرِ حالةِ القعدةِ من القيامِ والرّكوعِ والسّجود، فإنّه يقطعْ؛ لأنّه ليس بغالبِ الوجودِ فيها، فلا يُعذرُ بالنّسيان<sup>(١)</sup>.

---

(١) أنظر هذا العارضَ وأحكامه في : أصول البزدوي مع الكشف ، ٢٧٧-٢٧٦/٤ ، الفوائد ، لحمد الدين الضّير ( ٢٦٠ - أ ) ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٤٨٦-٤٨٧ ، التوضيح ، ١٦٩/٢ ، التقرير والتحبير ، ١٧٦/٢-١٧٧ ، المستصفى ، للعرالي ، ٨٤/١ ، شرح مختصر الرّوضة ، للطّوي ، ١٨٨/١ . شرح المختصر ، لأصمّهاني ، ١٣٦/١ ، شرح الكوكب المنير ٥١١/١-٥١٢ .

## [ خامساً : النَّوم ]

[ وأما النوم فعجز عن استعمال القدرة ، ينافي الاختيار ، فأوجب تأخير الخطاب للأداء ، وبطلت عباراته أصلاً في الطلاق والعتاق والإسلام والردة ، ولم يتعلق بقراءته وكلامه في الصلاة حكم وكذا إذا قهقهه في صلاته هو الصحيح ]

والإغماء مثل النوم في فوت الاختيار وفوت استعمال القدرة ، حتى منع صحة العبارات ، وهو أشد منه ؛ لأن النوم فترة أصلية ، وهذا عارض ينافي القوة أصلاً ، ولهذا كان حدثاً في كل الأحوال ، ومنع البناء ، واعتبر امتداده في حق الصلاة خاصة ]

قوله : { وأما النوم } التَّوْمُ عبارة عن : فترة أصلية تحدث في ذي الروح وتزيل عملَ مشاعره وقواه<sup>(١)</sup>

فقولنا : "أصلية" إحترز عن الإغماء ، فإنه عارضيّ ، حيث يخلو الإنسان عنه ولا يخلو عن النوم ، والمراد من " المشاعر " : مواضع الشّعور ، وهي الحواس الخمس والعقل

وفي قولنا : " تحدث " إشارة إلى أنّ حدوثه [١٦٧/ج] ليس باختيار النائم ، بخلاف السكر .

( ١ ) وقيل : حالٌ تعرض للحيوان من استرخاء أعصاب الدماغ ، من رطوبات الأبخرة المتصاعدة ، بحيث تقف الحواس الظاهرة عن الإحساس رأساً

أنظر : المصباح المنير ، ص ٦٣١ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢٧٧/٤-٢٧٨ ، التقرير والتحجير ، ١٧٧/٢ التوقيف ، ص ٧١٣ ، الكليات ، ٣٦٨/٤ ، دستور العلماء ، ٤٢٣/٣ .

فَعُلِمَ بهذا كُلُّهُ أَنَّ قَوْلَهُ : { فَعَجَزَ عَنْ اسْتِعْمَالِ الْقُدْرَةِ } ( عِنْدَ  
وَجُودِ حَقِيقَةِ النَّوْمِ ) <sup>(١)</sup> تَعْرِيفٌ بِإِلْزَمِهِ لَا بِحَقِيقَتِهِ ، فَإِنَّهُ كَمَنْ عَاجَزَ  
حِسًّا وَحُكْمًا يَوْجَدُ وَهُوَ غَيْرُ نَائِمٍ ، أَيْ يَلْزَمُ الْعَجْزُ عَنْ اسْتِعْمَالِ  
الْقُدْرَةِ عِنْدَ وَجُودِ حَقِيقَةِ النَّوْمِ

قَوْلُهُ : { فَأَوْجِبَ تَأْخِيرَ الْخُطَابِ لِلْأَدَاءِ [١٨٨/أ] وَبَطَلَتْ عِبَارَاتُهُ  
( أَصْلًا ) <sup>(٢)</sup> فِي الطَّلَاقِ { هَذَا نَشْرٌ لِمَا لَفَّ قَبْلَهُ ، فَإِنَّ قَوْلَهُ :  
{ فَأَوْجِبَ تَأْخِيرَ الْخُطَابِ } نَتِيجَةُ قَوْلِهِ : { فَعَجَزَ عَنْ اسْتِعْمَالِ الْقُدْرَةِ }  
وَقَوْلِهِ : { وَبَطَلَتْ عِبَارَاتُهُ } نَتِيجَةُ قَوْلِهِ : { يَنَافِي الْإِخْتِيَارُ } أَيْ بَطَلَتْ  
الْأَحْكَامُ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالْعِبَارَاتِ

ثُمَّ لَا يَلْزَمُ مِنْ <sup>(٣)</sup> قَوْلِهِ : { فَعَجَزَ عَنْ اسْتِعْمَالِ الْقُدْرَةِ } السُّكْرُ ؛  
فَإِنَّهُ عَجَزٌ أَيْضًا عَنْ اسْتِعْمَالِ نُورِ الْعَقْلِ كَالنَّوْمِ ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَوْجِبُ  
تَأْخِيرَ الْخُطَابِ ، بَلْ السُّكْرَانُ مُخَاطَبٌ فِي حَالِ سُكْرِهِ ؛ لِأَنَّ الْعَجْزَ فِي  
السُّكْرِ جَاءَ مِنْ جِهَةِ الْعَبْدِ ، فَلَا يُعْتَبَرُ فِي رَفْعِ الْحَرَجِ ، لِأَنَّ خُطَابَ  
الشَّرْعِ لَا يَتَوَجَّهُ إِلَّا عَلَى وَجْهِ السَّهُولَةِ ، ثُمَّ الْعَبْدُ لَوْ أَوْجِبَ عَلَى نَفْسِهِ  
صَوْمَ الْعُمْرِ ، أَوْ التَّصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ ، يَصَحُّ نَذْرُهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ حَرَجٌ ؛  
لَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي التَزَمَهُ ، خُصُوصًا فِيمَا إِذَا كَانَ سَبَبُهُ الْمَعْصِيَةِ ،

( ١ ) ساقطة من ( أ ) و ( ب ) و ( د )

( ٢ ) ما بين القوسين ( ) هكذا ساقطة من ( ب ) و ( ج ) و ( د )

( ٣ ) في ( أ ) : بدل كلمة ( من ) ( عن ) ، وفي ( ب ) و ( د ) : على

فِيَجْعَلُ قَادِرًا عَلَى الْإِدَاءِ<sup>(١)</sup> زَجْرًا عَلَيْهِ - عَلَى مَا يَجِبُ فِي بَيَانِ السُّكْرِ - .  
 قوله: {وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِقِرَاعَتِهِ وَكَلَامِهِ [فِي الصَّلَاةِ]<sup>(٢)</sup> حَكْمٌ} حَتَّى إِنَّهُ لَوْ  
 قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ نَائِمٌ لَا يُؤَدِّي بِهِ فَرَضَ الْقِرَاعَةِ، وَكَذَلِكَ (لَوْ تَكَلَّمَ)<sup>(٣)</sup>  
 فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ نَائِمٌ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ<sup>(٤)</sup>، وَكَذَا إِذَا قَهَقَهُ النَّائِمُ فِي صَلَاتِهِ لَا  
 تَنْتَقِضُ طَهَارَتُهُ وَلَا صَلَاتُهُ، وَهُوَ اخْتِيَارُ فَخْرِ الْإِسْلَامِ<sup>(٥)</sup> - رَحِمَهُ اللَّهُ -<sup>(٦)</sup>.  
 وَذَكَرَ فِي عَامَّةِ الْفَتَاوَى أَنَّهُ لَا تَنْتَقِضُ طَهَارَتُهُ وَلَكِنْ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ<sup>(٧)</sup>، وَذَكَرَ

(١) فِي (ب) : لِلْإِدَاءِ

(٢) سَاقِطَةٌ مِنْ جَمِيعِ النُّسخِ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي أَصْلِ الْكِتَابِ "الْمَخْتَصَر"، أَنْظَرْ ص (١٦٥٠).

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) ، وَكَلِمَةٌ (لَوْ) فَقَطْ سَاقِطَةٌ مِنْ (أ)

(٤) وَهُوَ اخْتِيَارُ كَثِيرٍ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ ، مِنْهُمْ الْإِمَامُ فَخْرُ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، وَذَكَرَ فِي

"الْمَغْنِي" وَ"فَتَاوَى قَاضِي خَانَ" وَ"الْخِلَاصَةَ" أَنَّهُ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ خِلَافٍ ، وَفِي

"النَّوَازِلَ" ذَكَرَ الْخِلَافَ وَصَحَّحَ الْفَسَادَ ، كَذَا ذَكَرَ الشَّيْخُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبُخَارِيُّ

أَنْظَرْ : أَصُولُ الْبَزْدَوِيِّ مَعَ الْكُشْفِ ، ٢٧٩/٤ ، فَتَاوَى قَاضِي خَانَ ، ١١٣/١ ،

الْخِلَاصَةُ (٣٦ - أ)

(٥) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي الْقِسْمِ الدِّرَاسِيِّ ص (٧٠)

(٦) أَنْظَرْ : أَصُولُ فَخْرِ الْإِسْلَامِ الْبَزْدَوِيِّ ، ٢٧٩/٤ ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ فَقَالَ: { لِأَنَّ الْقَهْقَهَةَ

جَعَلَتْ حَدَثًا لِقُبْحِهَا فِي مَوْضِعِ الْمَنَاجَاةِ ، وَسَقَطَ ذَلِكَ بِالنَّوْمِ }

(٧) وَهِيَ رَوَايَةٌ شَدَادَ بْنِ أَوْسٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - ، حَتَّى كَانَ لَهُ أَنَّ

يَتَوَضَّأُ، وَيَبْنِي عَلَى صَلَاتِهِ بَعْدَ الْإِتْبَاهِ ، وَاخْتَارَهُ بَرَهَانَ الدِّينِ الْمَرْغِينَانِيُّ فِي "التَّحْنِيسِ"

وَقَالَ الْحَاكِمُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْكُفَيْنِيُّ : تَفْسُدُ صَلَاتُهُ وَتَنْتَقِضُ طَهَارَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ

بِالنَّصِّ أَنَّ الْقَهْقَهَةَ فِي صَلَاةٍ ذَاتِ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ حَدَثٌ ، وَقَدْ وَجَدْتُ ، وَلَا فَرْقَ فِي

الْأَحْدَاثِ بَيْنَ النَّوْمِ وَالْيَقَظَةِ وَبِهَذَا أَخَذَ عَامَّةُ الْمُتَأَخِّرِينَ احْتِيَاظًا ، وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي الْإِمَامُ

أَبُو زَيْدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي "الْأَسْرَارِ"

أَنْظَرِ الْأَسْرَارَ ، لِلْقَاضِي الْإِمَامِ (٦ - ب) ، التَّحْنِيسِ وَالْمَزِيدَ. لِلْمَرْغِينَانِيِّ (١٢ - ب) ،

خِلَاصَةُ الْفَتَاوَى لِعَبْدِ الرَّشِيدِ الْبُخَارِيِّ (٣٦ - أ - ب) ، كُشْفُ الْأَسْرَارِ ، لِلْبُخَارِيِّ ،

٢٧٩/٤ ، التَّقْرِيرُ وَالتَّجْبِيرُ ، ١٧٨-١٧٩

الإمام مولانا حميد الدين الضّير<sup>(١)</sup> - رحمه الله -<sup>(٢)</sup> : ليس شئٌ من فرائض الصّلاة يتأدى بالنوم إلّا القعدة الأخيرة ؛ لما أنّ القعدة للإستراحة والنّوم كذلك ، فيتوافقان

قوله : { والإغماء مثل النوم } قيل : الإغماء عبارة عن فترة عارضية قوية تحدث في (ذي)<sup>(٣)</sup> الرّوح فتزيلُ عملَ مشاعره وقواه<sup>(٤)</sup> .  
قوله : "عارضية قوية" إحترازٌ عن النّوم ، فإنّ النّوم فترةٌ أصليةٌ ضعيفة ، حتى ينتبه النائم بالتنبيه بخلاف المغمى عليه

قوله : { وهو أشد منه } أي الإغماء أشدّ من النّوم في العارضية وإيراث العجز قوله : { لأنّ النوم فترةٌ أصليةٌ } وما كان أصلياً لا يكون من العوارض ، لكنّه لما كان ينافي شرطَ خطاب وجوب الأداء - وهو العقلُ والقُدرةُ على الأداء - جعل من العوارض ، وإنما قلنا إنه فترةٌ أصليةٌ ؛ لأنّ الإنسان لا يخلو منه - أي في الجملة - ، بخلاف الإغماء ، فإنّ كثيراً من النّاس لم يمسه الإغماء ، فكان هو عريقاً في العارضية ، لأنّ العارض هو ما لم يكن [٢١٧/ب] أصلياً

( ١ ) سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص ( ٤٣ )

( ٢ ) أنظر : الفوائد ، لحميد الدّين الضّير ( ٢٦١ - ب )

( ٣ ) ساقطة من ( أ )

( ٤ ) أنظر : كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢٧٩/٤ ، التوضيح ، ١٦٩/٢ ، التقرير والتحرير ، ١٧٩/٢ ، التوقيف ، ص ٧٨ ، الكليات ، ٢٤٥/١

ثم ( هو ) <sup>(١)</sup> أقوى من النوم في نفي القوة ؛ لأنَّ النَّائمَ يَنْتَبِهْ (بالتَّنبيه) <sup>(٢)</sup> ، والمغمى عليه لا يفيقُ إِلَّا بِإِنْقَاءِ <sup>(٣)</sup> مَنْ أَعْلَهُ ، وهو الله تعالى ، فلذلك كان حدثاً في كلِّ الأحوال من القيام (والقعود) <sup>(٤)</sup> والركوع والسَّجود وهذا نتيجةُ نفي القوة أصلاً ، ومنَعَ الْبِنَاءَ <sup>(٥)</sup> إذا حَدَثَ ( في ) <sup>(٦)</sup> الصَّلَاةَ ، وهذا نتيجةُ شِدَّتِهِ في العارضيةِ ونُدْرَتِهِ ؛ لأنَّه لما كان من العوارضِ النَّادرة ، لم يكثر وقوعه ، فلا يُلْحَقُ بِحَدَثٍ في الصَّلَاةَ ، فَمَنَعَ الْبِنَاءَ <sup>(٥)</sup> لذلك كالْجَنَابَةِ <sup>(٧)</sup>

قوله : { واعتبر امتداده في حق الصلاة خاصة } ذكرَ فخر الإسلام <sup>(٨)</sup> - رحمه الله - في "شرح الجامع الصغير" <sup>(٩)</sup> : { الأعذارُ أربعة :

( ١ ) ساقطة من ( ب )

( ٢ ) ساقطة من ( ج )

( ٣ ) في ( د ) : بِإِنْقَاءِ ، هكذا بالشَّكْلِ ، وفي باقي النسخ غير واضحة وغير منقوطة ، ولعلَّ الأقرب إلى سياق الكلام هو ما أثبتَّه ، من النَّقَاةِ ، والنَّقَاةُ : الشِّفَاءُ من المرضِ بعد البرءِ منه ، يقال : نَقِيَ من مرضه نَقَاهُ ، فهو نَقِيٌّ ، وَنَقَى نَقَاهُ فهو نَاقٍ

أنظر : معجم مقاييس اللغة ، ٤٦٤/٥ ، المصباح المنير ، ص ٦٢٣

( ٤ ) ساقطة من ( أ ) و ( د )

( ٥ ) في ( ج ) : ومنَعَ النَّاءَ

( ٦ ) ساقطة من ( د )

( ٧ ) أنظر : التَّوْحِيدَ ( ٢٤٣ - أ ) ، أصول البزدوي مع الكشف ، ٢٨٠/٤ ، الفوائد ، لحَمِيد الدِّين الضَّرِير ( ٢٦١ - ب ) ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٤٨٩-٤٩٠ ، التوضيح ، ١٧٠/٢ ، التقرير والتحجير ، ١٧٩/٢

( ٨ ) سبقت ترجمته في القسم الدَّرَاسِي ص ( ٧٧ )

( ٩ ) سبق التعريف بهذا الكتاب في القسم الدَّرَاسِي ص ( ١٢٢ ) ، وقد ذكر الزَّيْلَعِي - رحمه الله - في "تبيين الحقائق" هذه الأعذار من غير نسبة أنظر : تبيين الحقائق ، ٣٤٠-٣٤١.

[ ١ ] نوعٌ منه غير ممتدٍّ بوقتِ الصَّومِ والصَّلَاةِ جميعاً ، وهو النَّومُ<sup>(١)</sup> ؛ فإنه لا يمتدُّ يوماً وليلةً في العادات<sup>(٢)</sup> ولا يمتدُّ شهراً ، فلذلك لا يُسْقِطُ من العباداتِ شيئاً

[ ٢ ] ونوعٌ يحتملُ الامتدادَ في حقِّ الصَّلَاةِ ولا يحتملُهُ في حقِّ الصَّومِ غالباً ، وهو الإغماء ؛ فإنَّ المغمى عليه لا يأكلُ ولا يشربُ ، فلا يمتدُّ حياته شهراً على خلافِ العادة<sup>(٣)</sup> إلا نادراً ، ولا حَرَجَ في النَّادرِ فلا يسقطُ الصَّومُ

[ ٣ ] ونوعٌ يحتملُ الامتدادَ في حقِّ<sup>(٤)</sup> الصَّلواتِ والصَّومِ جميعاً ، ويحتملُ الاقتصارَ على السَّواء ، وهو الجنون

[ ٤ ] ونوعٌ رابعٌ ممتدُّ خِلقةً في كلِّ باب ، وهو الصُّبَا ، فمُسْقِطٌ بكلِّ حالٍ لآلِهِ ( خُلُقٍ )<sup>(٥)</sup> ممتدداً {

ثمَّ الجنونُ إنَّ امتدَّ أسقطهما جميعاً اعتباراً بالصُّبَا ؛ لأنَّ ذلك ليس بنادرٍ وإذا لم يمتدَّ وقصرَ عن الشَّهرِ لم يُسْقِط<sup>(٦)</sup> الصَّومَ اعتباراً بالإغماء.

( ١ ) في ( ج ) : بدل قوله ( وهو النَّوم ) ، ( وهذا اليوم )

( ٢ ) في ( ب ) : في العبادات

( ٣ ) في ( ج ) : على خلافِ العبادَةِ

( ٤ ) في ( أ ) و ( ب ) و ( ج ) : في وقتِ

( ٥ ) ساقطة من ( ب )

( ٦ ) في ( ج ) : لا يسقط



## [ سادساً : الرِّقُّ ]

[ وأما الرق فهو عجز حكمي شرع جزاء في الأصل ، لكنه في حالة البقاء صار من الأمور الحكمية ، وبه يصير المرء عرضة للملك والابتذال ، وهو وصف لا يحتمل التجزئ ، فقد قال محمد - رحمه الله - في "الجامع" في مجهول النسب : إذا أقرَّ أن نصفه عبد لفلان ، أنه يجعل عبداً في شهادته وفي جميع أحكامه ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : الإعتاق لا يتجزأ ؛ لما لم يتجزأ انفعاله - وهو العتق - ، وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : الإعتاق إزالة لملك متجز ، تعلق بسقوط كله عن المحل حكم لا يتجزأ - وهو العتق - فإذا سقط بعضه فقد وجد شرط العلة ، فيتوقف العتق إلى تكميلها ، وصار كغسل أعضاء الوضوء لإباحة الصلاة ، وكأعداد الطلاق للتحريم ]

قوله : { وأما الرق } ( الرِّقُّ ) <sup>(١)</sup> لغة يُبنى عن الضَّعْف ، ومنه الرِّقُّ أي الضَّعْف <sup>(٢)</sup> ،

( ١ ) ساقطة من ( أ )

( ٢ ) أنظر معاني الرِّقِّ في : تهذيب اللغة ، ٢٨٥/٨ ، الصَّحاح ، ١٤٨٣/٤ ، معجم مقاييس اللغة ٣٧٦/٢-٣٧٧ ، لسان العرب ، ١٠/١٢١-١٢٤ ، المصباح المنير ،

ومنه قولُ الشّاعر<sup>(١)</sup>

لم تلقَ في عَظَمِها وهناً ولا رَقَقاً<sup>(٢)</sup>

أي ضعفاً

وفي عُرفِ الفقهاء

عبارة عن صيرورة<sup>(٣)</sup> الآدمي محلاً للملك والابتدال<sup>(٤)</sup>، فيلزم منه العجز الحكمي، فكان قوله: {ولما الرق [د/١٤٥] فججز حكمي} تعريفاً بلازمه لا بحقيقته؛ لأنّه كمّ من عجز حكمي يوجد ولا رقّ فيه، فإنّ غير المالك<sup>(٥)</sup> في ملكٍ آخرَ بدونِ إذنه عاجزٌ حكماً في حقّ التصرف، وليس

(١) هو كعب بن زهير بن أبي سلمى، وقد تقدّم نسبه في ترجمة والده زهير ص(١٥٠٧)، وكان كعب شاعراً فحلاً مجيداً، أدرك الإسلام فأسلم، كان النبي ﷺ قد أهدر دمه لقصيدته قالها، ثمّ أتاه معتذراً، وأقبل إليه في المسجد وأنشده قصيدته المشهورة:

بانت سعاد فقلبي اليوم متبولٌ      متيمّ إثرها لم يُجز مكبولٌ

فقبل النبي ﷺ اعتذاره، وألقى عليه بردةً كانت عليه

أنظر ترجمته في الشعر والشعراء، لابن قتيبة، ١/١٥٤-١٥٦ (٣). معجم الشعراء، للمرزباني، ص ٣٤٢-٣٤٣، الاستيعاب، ٣/١٣١٣-١٣١٧ (٢١٩١)، الإصابة، ٣٠٢/٣-٣٠٣ (٧٤٠٥)

(٢) البيت كما ذكره الجوهري في "الصّحاح" وابن منظور في "اللسان"

خطارة بعد غبّ الجهد ناجيةً      لم تلقَ في عَظَمِها وهناً ولا رَقَقاً

ولكنه وردّ في ديوان كعب ص (٢٣٦) بلفظ

خطارة بعد غبّ الجهد ناجيةً      لا تشنكي للحفا من خفها رققاً

(٣) في (ب) ضرورة

(٤) أنظر الفوائد، لحמיד الدين الضير (٢٦٣ - ب). كشف الأسرار،

للبخاري، ٢٨١/٤، التقرير والتحجير، لابن أمير حاج، ٢/١٨٠، تنقيف، ص ٣٧٠.

الكليات. ٢/٣٨٥. دستور العلماء، ٢/١٤١-١٤٢

(٥) في ( ) فإنّ تصرف غير المالك يعطيه أن كلمه (تصرف) رده

بمرفوق<sup>(١)</sup>، وكذلك الأجير في حقّ المستأجر، والمقتدي في حقّ الإمام، والصبيّ العاقل في ملكه لحقّ الأب، كل واحد منهم عاجزٌ حكماً في حقّ التصرف وليس بمرفوق<sup>(١)</sup>.

ثمّ قوله: {حكّمي} إحترارٌ عن الحِسِّي ؛ لأنّه ربما يكون العبدُ أقدرَ وأقوى<sup>(٢)</sup> من الحرِّ حِسّاً ، لكنه عاجزٌ حكماً وشرعاً عمّا يقدرُ عليه الحرّ ، مثلُ الشهادةِ والقضاءِ والولايةِ وكمالِ التزوُّجِ والمِلْكِ ونحوها [١٨٩/١] .

ثمّ هو حكمٌ جزائيٌّ في الابتداء، فإنّ ابتداءَ الاسترقاقِ لا يردُّ إلا على الكفارِ مجازاةً لكُفْرِهِمْ ؛ لأنّهم (لما)<sup>(٣)</sup> استتشفوا أن يكونوا عبيداً لله تعالى، جازاهم الله تعالى بأن صيّرهم عبيدَ عبيده، وصارَ في البقاءِ أمراً حكماً، أي يبقى رقيقاً وإن فقدَ سببه وشرطه، كبقاءِ ملكٍ المشتري في المشتري بعد انعدامِ سببه حقيقةً - وهو الإيجابُ والقبولُ -، وبقاءِ ملكٍ النكاحِ بعد انعدامِ سببه وشرطه ، فإنّه يبقى بعد موتِ الشهود<sup>(٤)</sup> ، فكذلك ههنا يبقى العبدُ رقيقاً<sup>(٥)</sup> [١٦٨/ج-] وإن كان هو أتقى وأورعَ من الأحرارِ، ويسري إلى الأولادِ وإن لم يوجد منهم الاستنكاف، كالخراجِ فإنّه شرعٌ في

(١) في (ب) : وليس بمرفوق

(٢) في (د) : وأقول ، هكذا بالشكل

(٣) ساقطة من (ب)

(٤) في (ج) : الشّهداء

(٥) في (ج) : تكرّرت العبارة من قوله : ( وإن فقدَ سببه وشرطه ، إلى هنا إلى قوله : يبقى العبدُ رقيقاً )

الابتداء مجازاة لكفرهم ، وبقي حكماً في الزمان الثاني حتى يجب الخراج على المسلم إذا اشترى أرضاً خراجية<sup>(١)</sup>.

قوله: {يصير به<sup>(٢)</sup> عرضة للتملك والابتذال} العرضة فُعْلَةٌ بمعنى مفعول، كالقُبْضَةِ والغُرْفَةِ<sup>(٣)</sup>، وهي ههنا بمعنى المعرض للأمر، قال:

فلا تجعلوني عرضةً للوائِمِ

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، أي ولا تجعلوا الله معرضاً لأيمانكم<sup>(٥)</sup>، فتبتذلوه بكثرة الحلف به<sup>(٦)</sup>، ولذلك ذم من أنزل فيه: ﴿وَلَا تُطِيعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ﴾<sup>(٧)</sup> فجعل كونه حلاًفاً مقدّم المدام . أي

(١) أنظر: المبسوط، للسرخسي، ٩٣/٧، الفوائد، لحמיד الدين الضّير (٢٦٣ - ب)، كشف الأسرار شرح المنار، للنسفي، ٤٩٠/٢ - ٤٩١، كشف الأسرار، للبخاري، ٢٨١-٢٨٢، التوضيح، ١٧٠/٢، التقرير والتحجير، ١٨٠/٢

(٢) في (أ) و (ب) و (ج) : فصار به

(٣) في (أ) : والفرقة

(٤) الآية (٢٢٤) من سورة البقرة

(٥) في (ب) : عرضة لأيمانكم

(٦) قال الأزهري : { عرضة فُعْلَةٌ من غَرَضَ يعرضُ ، وكلُّ مانعٍ منعك من شغلٍ وغيره من الأمراض فهو عارضٌ } وللعرضة معانٍ أخر ، منها : العرضة الذي يعرضُ له الناسُ ينكروهُ ويقعون فيه ، ومنه قول الشاعر

وإن يتركوا رهطَ الفدوكسِ عُصْبَةً  
يتامى أيامى عرضةً للقبائلِ

والمعنى الثاني هو المراد هنا في الكتاب

أنظر : مجاز القرآن ، لأبي عبيدة ، ٧٣/١ ، غريب القرآن ، لابن اليزيدي ، ص ٣٦ ، تهذيب اللغة ، للأزهري ٤٥٤-٤٥٥ ، الصحاح ، ١٠٩٠/٣ ، معجم مقاييس اللغة ،

٢٧٦/٤ ، أحكام القرآن لابن العربي ، ١٧٤-١٧٥ ، لسان العرب ، ١٧٨-١٧٩ .

(٧) الآية (١٠) سورة القلم

صارَ الرِّقُّ بِسَبَبِ الرِّقِّ مَعْرِضاً<sup>(١)</sup> لكونه محلاً للتصرف<sup>(٢)</sup> من البيع والشراء والاستخدام.

قوله: {وهو وصف لا يحتمل للتجزئ} أي الرِّقُّ وصف لا يحتمل التجزئ وذكر الإمام شمس الأئمة السرخسي<sup>(٣)</sup> - رحمه الله - في "المبسوط": {فأما الاسترقاق فقد قيل: يحتمل الوصف (بالتجزئ)<sup>(٤)</sup>، حتى لو فتح الإمام بلدة ورأى الصَّوَابَ في أن يسرق أنصافهم [صحَّ ذلك منه]<sup>(٥)</sup> } ثم قال: {والأصحُّ أنه لا يتجزأ<sup>(٦)</sup>؛ لأنَّ سببه - وهو القهر - لا يتجزأ، إذ لا يتصور قهر نصف الشخص دون النصف<sup>(٧)</sup>، والحكم يُتتى على السبب<sup>(٨)</sup> } وهذا مؤيدٌ أيضاً بما ذكر في<sup>(٩)</sup> "الجامع" (من)<sup>(١٠)</sup> إقرارِ مجهول النسب بأنَّ

(١) في (ج) و (د) : معرِضاً

(٢) في (ج) : محلاً للتصرف

(٣) سبقت ترجمته في القسم الدراسي ص (٩٠)

(٤) ساقطة من (ب)

(٥) هذه الجملة أثبتتها من "المبسوط"، والثابت في النسخة (أ) و (د) : نفذ

ذلك منهم، وفي (ج) : نفذ ذلك منهم منه، أما في (ب) فالعبرة وردت هكذا :

ورأى الصَّوَابَ في أن يسرق أنصافهم بعد أنصافهم بعد ذلك منهم

(٦) في (ب) : والأصحُّ أنه يتجزئ

(٧) في (ب) وردت العبارة هكذا : فلا يتصور قهر الشَّهْرِ دون النصف

(٨) المبسوط، للسرخسي، ١٠٤/٧

(٩) في (أ) و (ب) : بما ذكر من

(١٠) ساقطة من (د)

نصفه لفلان ، على ما ذكر في "المختصر" (١)

قوله: { لما ( لم ) (٢) يتجزأ انفعاله وهو العتق } (٣) فإنهما

يقولان (٤) لما ( لم ) (٢) يتجزأ العتق ينبغي أن لا يتجزأ الإعتاق؛ لأنه:

[ أ ] لو كان متجزئاً فإذا أعتق (٥) البعض فلا يخلو :

— إما أن يثبت في المحل شيء من العتق

— أو لا يثبت

فإن ثبت ، فإما أن — يثبت كله

— أو بعضه

( ١ ) أي في هذا "المختصر" أنظر ص ( ١٦٥٦ ) من هذا الكتاب

وهذه المسألة التي ذكرها صاحب "المختصر" لم أستطع الوقوف عليها بعد تحرر  
وبحث شديدين في كل من "الجامع الكبير" و "الصغير" ، ولكن وجدت في "الجامع الكبير"  
في آخر كتاب الدعوى ص ( ١٢٦ ) قول الإمام محمد بن الحسن: { إن أقام المدعي  
بينة أن نصف العبد له ، قضى له بنصفه ولم يقض في النصف الباقي برق ولا عتق  
..... والعبد في شهادته وحدوده وجميع أموره بمنزلة العبيد }

( ٢ ) ساقطة من ( د )

( ٣ ) باتفاق أئمة المذهب الحنفي أن الرق وصف لا يحتمل التجزئ ؛ لأن المحل لا  
يحتمله ، كما لا يتجزأ في اتصافه بالعلم والجهل ، ويلزم منه أن يكون العتق — وهو وصف  
في المحل أيضاً — غير متجزئ ؛ لأن المحل لا يخلو عن أحد هذين الضدين ، إذ لا واسطة  
بين الحرية والرق ، فلزم من عدم تجزئ الرق عدم تجزئ العتق ضرورة ، واختلفوا في  
الإعتاق على ما بينه صاحب الكتاب

أنظر: كشف الأسرار، للبخاري، ٢٨٢/٤، التلويح، ١٧٠/٢، التقرير والتحجير، ١٨٠/٢.

( ٤ ) أي أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله تعالى -

( ٥ ) في ( أ ) : عتق

لا جائز أن يثبت بعضه ؛ لأنه لا يخلو:

— إما أن يزول الرقُّ

— أو لا يزول

فإن لم يزل ، يلزم اجتماع الضدين ، وإن زال إمّا

— إن زال بعضه

— أو كله

فإن زال بعضه ، يلزم تجزئ الرقِّ ، وذلك لا يجوز — لما قلنا من رواية الأصحَّ ، ورواية "الجامع" — ، وإن زال كله ، فهو لا يجوز أيضاً؛ لاستلزامه خلوّ بعض المحلِّ عن أحد الضدين ، ولأنه يؤدّي إلى تجزئ العتق ، وهو ( غير )<sup>(١)</sup> متجزئ بالإجماع

ولا جائز أن يثبت كله ؛ لأنه يؤدّي إلى تحقّق الأثر بدون المؤثر [٢١٨/ب] وهو محال ، وإن لم يثبت في المحلِّ شيء من العتق يلزم تحقّق الأثر بدون الأثر ، والمتعدّي بدون اللازم ، وهو ممتنع بمرّة

فلما كان القول بالتجزئ مؤدياً إلى هذه الأمور الممتنعة كان ممتنعاً ، فيثبت عدم تجزؤه ، وهو المرام<sup>(٢)</sup>

[ ب ] ولأنّ الإعتاق إسقاط للرّق<sup>(٣)</sup> ، والرّق لا يتجزأ ابتداءً وبقاءً ، فإسقاطه بالإعتاق لا يتجزأ ، كما أنّ الحِلَّ لما كان لا يتجزأ ابتداءً وبقاءً ، فإبطاله<sup>(٤)</sup> بالطلاق لا يتجزأ أيضاً

( ١ ) ساقطة من ( ج )

( ٢ ) هذا هو الدليل الأوّل لهما في المسألة

( ٣ ) في ( د ) : إسقاط إلى الرّق

( ٤ ) في ( د ) : فأبطل له

[ ج ] ولأنّ اتّصالَ أحدِ النّصفينِ بالآخرِ أقوى من اتّصالِ الجنينِ<sup>(١)</sup> بالأمّ؛ لأنّ ذلك بعرض الانفصال، ثمّ إعتاقُ الأمّ يوجبُ عتقَ الجنينِ لا محالة، فإعتاقُ أحدِ النّصفينِ أن يوجبَ عتقَ<sup>(٢)</sup> النصفِ الآخرِ أولى<sup>(٣)</sup>.  
ولأبي حنيفة رحمته الله ما ذكر في "المبسوط": { أن الإعتاقَ إزالةُ ملكِ اليمينِ بالقول<sup>(٤)</sup>، فيتجزأ في المحلِّ كالبيع (والتسري) <sup>(٥)</sup>، وتأثيره أن نفوذ تصرف المالك باعتبار ملكه، وهو مالكٌ للمالِيةِ دون الرّق، والرّق اسمٌ لضعفٍ ثابتٍ في أهلِ الحربِ مجازاةً وعقوبةً على كفرهم، وهو لا يشملُ التملّكَ كالحياة، إلا أن بقاء ملكه لا يكون إلا ببقاء صفة الرّق في المحلِّ، كما لا يكون ذلك إلا باعتبار صفة الحياة في المحلِّ، وذلك لا يدلُّ على أن الحياة مملوكةٌ (له) <sup>(٦)</sup>، فإذا ثبت أنه يملك المالِيةَ — وملكُ المالِيةِ محتملٌ للتجزئ — فإنما يروى بقدر ما يريه، وهذا لا يعتقُ شيءٌ منه بإعتاق البعض

(١) في (د) (الصّمين) بدل (الجنين)

(٢) في (أ) و (ج) : إعتاق

(٣) أنظر هذه الأدلة في : المبسوط ، للسرخسي ، ١٠٣/٧ ، الهداية مع شروحاتها ، ٤٥٨/٤ ، تبين الحقائق ، ٧٣/٣-٧٤ ، شرح المنخب ، للنسفي ، ٨١٣/٢ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢٨٤/٤ ، التلويح ، ١٧٠-١٧١ ، التقرير والتحجير ، ١٨٠/٢

(٤) كلمة (بالقول) ساقطة من النسخة المطبوعة من "المبسوط"

(٥) ساقطة من (ب) و (ج) و (د) ومن النسخة المطبوعة من "المبسوط"  
والتسري : هو اتخاذ الجارية سُرّةً ، بشدّ الرّاء والياء ، وضَمّ السين ، والسُرّةُ فعليةٌ من السّرّ وهو الجماع ، وهي الأمة التي اتخذها مؤلّاها للوطء والفراش دون الخدمة وجمعها سراري

أنظر : طلبه الطلبة ، للنسفي ، ص ١٠٤ ، تحرير ألفاظ التنبيه ، للنووي ، ص ٢٥٠  
كشف الأسرار للبخاري ، ٢٨٧/٤ ، التوقيف ، ص ١٧٥ ، الكليات ، ٣٨/٣

(٦) ساقطة من (ب)



عند أبي حنيفة - رحمه الله - ، حتى كان مُعتَق البعض كالمكاتبِ عنده  
إلا في حكمٍ واحدٍ وهو : أن المكاتبَ إذا عجزَ ردُّ إلى الرّقِّ ؛ لأنَّ  
السَّبَبَ هناك عقدٌ محتملٌ للفسخ ، وهذا إذا عجزَ عن السَّعيَةِ لا يُردُّ إلى  
الرّقِّ ؛ لأنَّ سببه إزالةُ ملكٍ لا إلى أحدٍ وهو لا يحتملُ الفسخ ، وإنما سُمِّيَ  
فِعْلُهُ إعتاقاً ، مجازاً ؛ على معنى أنه إذا تمَّ إزالةُ المِلْكِ بطريقِ الإسقاطِ ،  
يعقبه العِتْقُ الذي هو عبارةٌ عن القوة ، لا أن<sup>(١)</sup> يكون فِعْلُ المزيلِ ملاقياً  
[ للرّقِّ ]<sup>(٢)</sup> ، كالقاتلِ فِعْلُهُ لا يحلُّ الرّوحَ وإنما يحلُّ البنيةَ ، ثمَّ بنقضِ  
البنيةِ تنزهُ الرّوحِ ، فيكون فِعْلُهُ قتلاً من هذا الوجه ، ولئن كان<sup>(٣)</sup> فِعْلُهُ  
إعتاقاً ، والعِتْقُ الذي ينبي على الإعتاقِ لا يتجزأ ، والإعتاقُ في نفسه  
متجزئ<sup>(٤)</sup> حتى [ ١٩٠ / أ ] يتصور من جماعة ، فالعتقُ<sup>(٥)</sup> للبعضِ إنما  
يُوجدُ شَطْرَ العِلَّةِ ، فيتوقَّفُ عِتْقُ المحلِّ على تكميلها ، وهو نظيرُ إباحةِ  
الصَّلَاةِ ينبي على (غُسْلِ)<sup>(٦)</sup> أعضاء هي متجزئة في نفسها حتى يكون  
غاسِلُ بعض الأعضاء متطهراً [ ١٤٦ / د ] في ذلك ، ثمَّ تتوقَّفُ إباحةُ أداءِ  
الصَّلَاةِ على إكمالِ<sup>(٧)</sup> العِلَّةِ<sup>(٨)</sup> ، وحرمةُ المحلِّ لا تتجزأ وإن كانت

( ١ ) في ( د ) : إلا أن يكون

( ٢ ) كلمة ( للرّقِّ ) أثبتّها من "المبسوط" ، والثابتُ في جميع النسخ هنا إنما هو (العتق) ،  
فكانت العبارة هكذا لا أن يكون فِعْلُ المزيلِ ملاقياً للعتق

( ٣ ) في ( ج ) : ولكن كان

( ٤ ) في ( ج ) وردت العبارة هكذا : والعتقُ الذي ينبي على غُسْلِ أعضاء لا يتجزأ ،  
والإعتاقُ في نفسه متجزئ

( ٥ ) هي هكذا في "المبسوط" ، أما الثابتُ في جميع النسخ فهو : ( فالعتقُ )

( ٦ ) ساقطة من ( ب )

( ٧ ) في ( د ) : على كمال

( ٨ ) في النسخة المطبوعة من "المبسوط" : على إكمالِ العدد

تنبني على طَلَقَاتٍ هِيَ مُتَجَزَّئَةٌ ، حتى كان المَوْقِعُ للتطليقتينِ مطلقاً ،  
ويتوقفُ ثبوتُ الحُرْمَةِ على كمالِ [ العدد ] <sup>(١)</sup>

وههنا أيضاً نزولُ العِتْقِ في المحلِّ (يتوقفُ على تمامِ العِلَّةِ في المحلِّ) <sup>(٢)</sup>  
باعتقاقِ ما بقي ، وإن كان معتقُ البعضِ معتقاً؛ لأنَّ الإعتاقَ يقتضي  
انفعالَ العِتْقِ كما قالوا <sup>(٣)</sup> ، ولكن لا يقتضي الاتصالَ بالإعتاق ، بل  
يثبتُ الاستحقاقُ بالإعتاق ، وتأخرُ ثبوته في المحلِّ إلى كمالِ العِلَّةِ <sup>(٤)</sup> .

قلت: فَعَلِمَ بهذا كُلُّهُ أَنَّ الاختلافَ بينهما بناءً على أَنَّ الإعتاقَ ماذا ؟  
فقالا: (الإعتاقُ) <sup>(٥)</sup> إثباتُ العِتْقِ قِصْداً ، والعِتْقُ قُوَّةٌ حَكْمِيَّةٌ ،  
وإثباتُها بإزالةِ <sup>(٦)</sup> ضدها - وهو الرِّقَّ - ، الذي هو ضَعْفٌ حَكْمِيٌّ ، وهما  
لا يتجزَّئان ، فكيف يتجزَّأ الإعتاقُ الذي لا يخلو عنهما بالملازمةِ والمعاقبةِ ؟!  
وقال أبو حنيفة - رحمه الله -: الإعتاقُ إثباتُ العِتْقِ ضمناً لإزالةِ المُلْكِ  
وإزالةُ المُلْكِ هِيَ المقصودةُ بالإعتاق ؛ لأنَّ المرءَ إنما يتصرفُ فيما هو حَقُّه ، لا  
فيما هو حَقُّ غيره [ ١٦٩ / ج ] وحَقُّه في المُلْكِ - وهو متجزئٌ - ، فأما العِتْقُ

( ١ ) الثابتُ في جميع النسخ هنا كلمة (العِلَّة) بدل كلمة (العدد) ، وأثبتها من "المبسوط" .

( ٢ ) ساقطة من ( أ )

( ٣ ) في النسخة المطبوعة من "المبسوط" : كم قال ، وهو خطأ

( ٤ ) المبسوط ، للسرخسي ، ١٠٣/٧ - ١٠٤

وانظر أيضاً : الهداية مع شروحاتها ، ٤٥٨/٤ - ٤٥٩ ، تبين الحقائق ، ٧٣/٣ - ٧٤ ، شرح  
المنتخب ، للنسفي ، ٨١٣/٢ - ٨١٤ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢٨٤/٤ - ٢٨٥ ،

التلويح ، ١٧٠/٢ - ١٧١ ، التقرير والتحرير ، ١٨٠/٢

( ٥ ) ساقطة من ( أ )

( ٦ ) في ( ج ) : بزوال

الذي هو قوّة شرعيّة بها يصيرُ المرءُ أهلاً للكراماتِ فغيرُ موكولٍ<sup>(١)</sup> إليه حتى يتصرّف فيه ، بل الله تعالى يُثبته في المحلّ إذا زال كلّ الملك فإن قيل : الملك غير متجزئ أيضاً ؛ لأنّه صفة للمالك في حقّ المملوك والصفّات لا تقبلُ التجزئ كالرقّ والعنق !

قلنا : المرادُ بقولنا " الملك متجزئ " أنّ المحلّ الواحدَ فيما يرجعُ إلى الاتّصافِ بالملكِ يقبلُ التجزئ ، حتى إنّ العبدَ المشتركَ كان نصفه (ملكاً)<sup>(٢)</sup> لأحدهما ، ونصفه للآخر ؛ وهذا لأنّ الملكَ عبارةً عن المطلقِ الحاجز<sup>(٣)</sup> ، أي يُطلقُ تصرّفَ المالكِ ويحجزُ تصرّفَ غيره ويمنعه ، والمحلّ فيما يرجعُ إلى التصرفِ قابلٌ للتجزئ ، كالثوب المشترك فأما العنقُ والرقّ فصفتانِ تُنبئانِ عن القوّة والضعف ، وأثرُ تلك القوّة ( في )<sup>(٤)</sup> استجلابِ الكراماتِ الموضوعَةِ للبشر ، من صلاحية المرءِ للقضاءِ والشّهادة ، وأثرُ ذلك الضعف في انسلاّبِ هذه الكرامات ، والمحلّ الواحدُ فيما يرجعُ إلى الاتّصافِ بهاتينِ الصّفتينِ<sup>(٥)</sup> غير قابلٍ للتجزئ ، فإنّه لا يمكنُ أن يقال : نصفه يصلحُ قاضياً ونصفه لا يصلحُ قاضياً ، وكذلك في الشّهادة وغيرها

قوله : { بسقوط كله } أي كلّ الملك ، { عن المحلّ } أي عن العبد ، { حكم لا يتجزأ } أي تعلقَ حكمٍ لا يتجزأ

( ١ ) في ( د ) : مأكول

( ٢ ) ساقطة من ( أ )

( ٣ ) في ( ج ) : عبارةً عن الملكِ المطلقِ الحاجز ، ويظهر أنّ كلمة ( الملك ) زائدة

( ٤ ) ساقطة من ( د )

( ٥ ) في ( د ) : ما بين الصّفتين

## [ حكمُ تصرفات الرقيق ]

[ وهذا الرق ينافي مالكية المال ؛ لقيام المملوكية مالا ، حتى لا يملك العبد والمكاتب التسري ، ولا تصح منهما حجة الإسلام ، لعدم أصل القدرة ، وهي المنافع البدنية ، لأنها للمولى إلا فيما استثنى من القرب البدنية ]

والرق لا ينافي مالكية غير المال ، وهو النكاح والدم والحياة ، وينافي كمال الحال في أهلية الكرامات الموضوعة للبشر في الدنيا ، مثل : الذمة والحل والولاية ، حتى إن ذمته ضعفت برقه ، فلم تحتمل الدين بنفسها ، وضمت إليها مالية الرقبة والكسب ، وكذلك الحل ينتقص بالرق حتى إنه ينكح امرأتين وتطلق الأمة ثنتين ، وتتصفف العدة والقسم والحد ، وانقصت قيمة نفسه ؛ لأنه أهل للتصرف في المال ، واستحقاق اليد عليه دون ملكه ، فوجب نقصان بدل دمه عن الدية ؛ لنقصان في أحد ضربي المالكية ، كما تتصفف بالأنوثة ؛ لعدم أحدهما .

وهذا عندنا أن المأذون يتصرف بنفسه ، ويجب له الحكم الأصلي للتصرف - وهو اليد - ، والمولى يخلفه فيما هو من الزوائد - وهو الملك المشروع - للتوصل إلى اليد ، ولهذا جعلنا العبد في حكم الملك وفي حكم بقاء الإنن كالوكيل في مسائل مرض المولى ، وفي عامة مسائل المأذون

والرق لا يؤثر في عصمة الدم ، وإنما يؤثر في قيمته ، وإنما العصمة بالإيمان والدار ، والعبد فيه مثل الحر ، فلذلك يقتل الحر بالعبد قصاصا ، وأوجب الرق نقصا في الجهاد ؛ لأن استطاعته في الحج والجهاد غير مستثناة على المولى ، ولهذا لم يستوجب السهم الكامل من الغنيمة

وانقطعت الولايات كلها بالرق ؛ لأنها عجز ، وإنما صحّ  
أمان المأذون لأنّ الإذن بالأمان يخرج عن أقسام الولاية من قبل  
أنه صار شريكاً في الغنيمة فلزمه ثم تعدى ، مثل شهادته بهلال  
رمضان .

وعلى هذا الأصل ، يصح إقراره بالحدود والقصاص ،  
وصح بالسرقة المستهلكة ، وبالقائمة صح من المأذون ، وفي  
المحجور اختلاف معروف ، وعلى هذا قلنا في جناية العبد خطأ:  
إنه يصير جزاء لجنايته ؛ لأنّ العبد ليس من أهل ضمان ما ليس  
بمال ، إلا أن يشاء المولى الفداء ، فحينئذ يصير عائداً إلى  
الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله حتى لا يبطل بالإفلاس ،  
وعندهما : يصير بمعنى الحوالة ]

قوله : { لقيام المملوكية مالا } إنما قيد بقوله : { مالا } ليفيد  
التنافي ؛ لأنه لما قال : { الرق ينافي مالكية المال } لابد أن يُثبت  
المملوكية من جهة المال أيضاً ؛ لأنّ التنافي بين الشيئين إنما يتحقق عند  
اتحاد الجهة ( لا ) <sup>(١)</sup> عند اختلافها ، يعني : هو مملوك [ ٢١٩/ب ]  
من حيث إنه مال ، فلا يكون مالاً للمال ، لما بين المالكية والمملوكية  
من المنافاة ، خصوصاً عند اتحاد الجهة

وذلك لأنّ المالكية عبارة عن قدرة شرعية ، والمملوكية عبارة عن  
عجز شرعي ، وكذلك المال مبتذل ، والمالك مبتذل ، بخلاف مالكية غير  
المال ؛ لانعدام المملوكية من ذلك الوجه ، ولهذا لا تنعدم بالرق الأهلية  
للمالكية بالنكاح ، لأنه ( لا ) <sup>(٢)</sup> يصير به مملوكاً نكاحاً <sup>(٣)</sup> .

( ١ ) ساقطة من ( ج )

( ٢ ) ساقطة من ( ب )

( ٣ ) أنظر : المبسوط ، للسرخسي ، ٢/٢٥ . شرح المنتخب ، للنسفي ، ٧١٤/٢ ،

كشف الأسرار للبخاري ، ٢٨٦/٤ ، التلويح ، ١٧١/٢ . التقرير ، التحرير ، ١٨١/٢

فإن قيل : فينبغي أن تنعدم بالرق الأهلية للملك التصرف ؛ لأنه صار مملوكاً تصرفاً ، فإن المولى يملك التصرفات عليه !  
قلنا: إنما يصير مملوكاً تصرفاً في نفسه بيعاً<sup>(١)</sup> أو تزويجاً، فلا جرم تنعدم الأهلية للملكية هذا التصرف، ويكون نائباً فيه عن المولى متى باشره<sup>(٢)</sup> بأمره، ولكنه لم يصير مملوكاً في حق التصرف بما في ذمته، حتى إن المولى لا يملك الشراء بثمن يجب في ذمة عبده ابتداءً، فتبقى له الأهلية في ملك هذا التصرف ، كما أنه لم يصير مملوكاً في التصرف عليه في الإقرار بالحدود والقصاص، بل<sup>(٣)</sup> بقي مالكاً لذلك التصرف.  
فإن قيل : إنعدام الأهلية بحكم التصرف<sup>(٤)</sup> — وهو ملك الرقبة — دليل على عدم الأهلية للتصرف؛ لأن التصرفات لا تراذ لعينها، بل لحكمها، وهو ليس بأهل لذلك، فينبغي أن لا يكون أهلاً لتصرف [ باشر<sup>(٥)</sup> ] سببه!  
قلنا: لا كذلك، بل حكم التصرف<sup>(٦)</sup> ملك اليد، والرقيق أهل لذلك ألا ترى أن استحقاق ملك اليد يثبت للمكاتب — مع قيام الرق فيه —؛ وهذا لأنه مع الرق أهل للحاجة، فيكون أهلاً لقضاائها، وأذن طريق قضاء الحاجة ملك اليد، فهو الحكم الأصلي للتصرف، وملك العين مشروع للتوصل إليه والحكم الأصلي يثبت للعبد ، والمولى يخلفه فيما وراءه ،

(١) في ( ب ) : تبعاً

(٢) في ( ب ) : حتى باشره

(٣) في ( ج ) : هل

(٤) في ( ج ) : لعدم التصرف

(٥) كلمة ( باشر ) غير موجودة في جميع النسخ ، وأثبتها ليستقيم المعنى

(٦) في ( ج ) : المتصرف

وهو نظيرُ من اشترى شيئاً على أنّ البائع بالخيار ثمّ مات ، فمتى اختارَ البائعُ البيعُ يثبتُ ملكُ العينِ للوارثِ على سبيلِ الخلافِ عن المورثِ بتصرّفٍ باشره المورثُ بنفسِهِ . كذا في "المبسوط" <sup>(١)</sup>

ثمّ ما يكون من الأحكامِ التي تنبني على ملكِ الرّقبة لا تصحُّ من العبدِ ، كالتسرّي ؛ لأنّه من <sup>(٢)</sup> حُكْمِ ملكِ الرّقبة ، وكذا لا تصحُّ منه حجّة الإسلام ؛ لأنّ هذه العبادة إنّما تتأدّى بمنافع [١٩١/أ] بدنيّة بطريقِ الأصالة ، وماليّة بطريقِ الوسيلة ، والمالُ منعدّمٌ للعبدِ — لما ذكر — ، وكذا منافعُ البدنِ ؛ لأنها للمولى ، لأنّ ذاته للمولى ، فملكُ الذاتِ علّةٌ لملكِ الصّفاتِ إلّا ما استثناهُ الشرعُ كالصّوم والصّلاة ، لأنّه في حقِّ المفروضِ منهما مبقى على أصلِ الحرّيّة بالإجماع

قوله : { وهو النكاح } <sup>(٣)</sup> فإنّه مالكٌ له ، والنكاحُ ليس بمال ، بدليلِ عدمِ الضّمانِ للزوجِ بإتلافِ المحلِّ عليه ، وإنّما يتوقّفُ عند عدمِ الإذنِ ؛ لأنّ النكاحَ لم يُشرعْ خالياً عن المال ، وفي إيجابه بدونِ رضا المولى إضرارٌ به ، لأنّ المهرَ يتعلّقُ برقبته وفيما يرجعُ إلى الماليّة كانت الرّقبة ملكَ المولى ، فلا بدّ من الإجازة لذلك ، ولهذا لو أزال المولى حقّه بالإعتاقِ نفذَ ذلك النكاحُ الصّادرُ من العبدِ بدونِ الإجازة

ولا يُشكّل على هذا: صحّة إيجابِ المولى عبده على النكاح؛ لأنّا نقول : إنّ ذلك من قبيلِ تمكينه إيّاهُ من تحصينِ ملكه عن الزّنا — الذي

( ١ ) أنظر : المبسوط ، للسرخسي ، ٢/٢٥ - ٣

( ٢ ) في ( ج ) : بدل ( من ) ( في )

( ٣ ) أي أنّ العبدَ أهلٌ لملكِ ما ليس بمال ، كالنكاحِ والدّم والحياة

هو سببُ الهلاكِ والنقصانِ —، فكان هو حِفْظاً لماله، لا إبطالاً<sup>(١)</sup> للملكيةِ العبدِ النكاحِ، ألا (تري)<sup>(٢)</sup> أنَّ العبدَ أهلٌ لحكمِ النكاحِ — وهو الوطءُ —، والحكمُ هو المقصودُ، فكان أهلاً لسببه لا محالة، ألا ترى أنَّه أهلٌ لرفعِهِ بالطلاقِ، والمالكُ لرفعِ الشئِ هو المالكُ لإثباتِهِ<sup>(٣)</sup> قوله: {والدم والحياة} حتى صحَّ إقرارُهُ بالقصاصِ، فهو إقرارٌ بالدم ولا يملكُ المولى إتلافَ حياته، فعلم أنَّ حياته لا تدخلُ في ملكِ المولى، وكذلك<sup>(٤)</sup> يُقتلُ به الحرُّ؛ لأنَّه في حقِّ الحياةِ مُبقًى على أصلِ الحريةِ.

قوله: {ويناقي كمال الحال في أهلية [١٤٧/د] الكراماتِ الموضوعَةِ للبشرِ} وأهليةُ الكرامةِ ههنا [١٧٠/ج] باعتبارِ الآدميةِ، فلذلك يتناولُ النعمةَ والمحنةَ، النعمةُ مثلُ الذمةِ والحِلِّ، والمحنةُ مثلُ الحدِّ ثمَّ الذمةُ وهي الصِّلاحيةُ للإيجابِ والاستيجابِ مِنْ كراماتِ البشرِ؛ لأنَّه (بها)<sup>(٥)</sup> يصيرُ أهلاً لتوجِّهِ خطابِ الله تعالى من الأمرِ والنهي، ولهذا لما روي<sup>(٦)</sup> عن بعضِ الصّديقين أنَّه قرأ قوله تعالى: ﴿اخْسَوْا فِيهَا

(١) في (ج) : إبطالاً ، بإسقاطِ (لا) النافية ، وفي (ب) لا يبطال

(٢) ساقطة من (ب)

(٣) أنظر : الفوائد ، حميد الدّين الصّريّ (٢٦٤ - ١) ، المغني ، ص ٣٧٥ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٤٩٥/٢ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢٨٨/٤ ،

التوضيح ، ١٧١/٢ ، التقرير والتحجير ، ١٨١/٢

(٤) في (ب) : ولذلك

(٥) ساقطة من (ب)

(٦) في (ب) و (د) : وهذا كما روي



وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴿١﴾ فقال: مرحباً لمن له هذا الخطاب ! ( فقيل )<sup>(٢)</sup>  
 كيف تقول ( هذا )<sup>(٣)</sup> وهو في حق أهل النار ؟ ( فقال )<sup>(٤)</sup> : أليس  
 هذا خطابُ الحبيب ؟! فنظرَ إلى مَنْ قالَ ، لا إلى ما قال<sup>(٥)</sup>  
 وبالذمةِ يمتازُ الآدميُّ عن البهائم ، فيكونُ فيها شرفُهُ ، ثمَّ للرقِّ  
 تأثيرٌ في نقصانِ الكرامةِ الموضوعَةِ للبشر ، فضعُفت ذمَّتُهُ لذلك عن  
 احتمالِ الدَّيْنِ بنفسِها كما تحملُ ذمَّةُ الحرِّ ، وضُمَّتْ إليها مالِيَّةُ<sup>(٦)</sup>  
 الرِّقَّةِ ، حتى إذا تصرفَ المأذونُ ووجبتِ الدَّيُونُ في ذِمَّتِهِ ، تُباعُ رقبتهُ  
 لأجلِها ، وكذلك ضُمَّتْ إليها كسْبُهُ ، حتى إنَّ معتقَ البعضِ عند أبي  
 حنيفة - رحمه الله - لما بقيَ مرقوقاً<sup>(٧)</sup> ولم يمكن بيعُهُ ، يؤخذُ دينُهُ من  
 كسْبِهِ<sup>(٨)</sup>

( ١ ) الآية ( ١٠٨ ) من سورة المؤمنين

( ٢ ) ساقطة من ( ب )

( ٣ ) ساقطة من ( د )

( ٤ ) ساقطة من ( أ ) و ( ب )

( ٥ ) ذكر هذه القصةَ أيضاً حافظ الدَّيْنِ النَّسْفِي في " شرحه على المنتخب " ، ٨١٦/٢ ،

وفي " شرحه على المنار " ٤٩٥-٤٩٦ ، من غير ذكر نسبةٍ لأحد

( ٦ ) في ( ب ) : تكررَت كلمة ( مالِيَّة ) مرتين

( ٧ ) في ( أ ) و ( ب ) : موقوقاً

( ٨ ) أنظر : الفوائد ، لحَمِيد الدَّيْنِ الضَّرِير ( ٢٦٤ - ب ) ، كشف لأسرار شرح

المنار ، للنَّسْفِي ، ٤٩٦/٢ ، كشف الأسرار ، للبُخَارِي ، ٢٨٩/٤ ، التوضيح ، ١٧٢/٢ ،

التقرير والتجوير ، ١٨١/٢-١٨٢

وكذلك حِلُّ النِّكَاحِ يَنْتَقِصُ بِالرَّقِّ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْكَرَامَاتِ  
المَوْضُوعَةِ لِلْبَشَرِ ، حَتَّى زَادَ الْحِلُّ بِزِيَادَةِ شَرَفِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أُمَّتِهِ ،  
فَحَلَّ لَهُ تَسْعُ يَسُوءَةٍ أَوْ مَا شَاءَ <sup>(١)</sup>

قوله : { وتَنَصِّفُ العِدَّةُ } ( وَتَنْصِفُ [ ٢٢٠ / ب ] العِدَّةُ ) <sup>(٢)</sup> إِذَا  
كَانَ الْإِعْتِدَادُ بِالشَّهْرِ ظَاهِرًا ، وَإِذَا كَانَتْ بِالْحَيْضِ فَكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ  
الْحَيْضَةَ لَا تَتَجَزَّأُ فَتَكْمُلُ ، وَلِأَنَّ فِي التَّكْمُلِ احْتِيَاطًا <sup>(٣)</sup>

ثُمَّ مَعْنَى تَأْثِيرِ الرَّقِّ فِي تَنْصِيفِ الْعِدَّةِ وَالْقِسْمِ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ  
آثَارِ النِّكَاحِ ، وَالرَّقُّ يُوَثِّرُ فِي تَنْصِيفِ النِّكَاحِ ، فَكَذَا فِي آثَارِهِ  
وَأَمَّا تَأْثِيرُهُ فِي تَنْصِيفِ الْحَدِّ ؛ فَلِأَنَّ تَوْفَرَ النِّعْمَةِ يُوجِبُ تَغْلِيظَ الْجَنَاحَةِ ،  
وَانْتِقَاصَ النِّعْمَةِ يُوجِبُ تَخْفِيفَهَا <sup>(٤)</sup> ، أَلَا تَرَى أَنَّ النِّعْمَةَ فِي حَقِّ الْمُحْصَنِ لَمَّا  
كَانَتْ أَوْفَرَ كَانَتْ جَنَاحَةُ الزَّوْنِ مِنْهُ أَغْلَظَ ، حَتَّى اسْتَحَقَّ زِيَادَةَ الْعُقُوبَةِ بِاعْتِبَارِ  
زِيَادَةِ الْجَنَاحَةِ ، وَإِلَى هَذَا ( الْمَعْنَى ) <sup>(٥)</sup> وَقَعَتِ الْإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا نِسَاءَ  
النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، وَلَمَّا  
كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الرَّقُّ الْمُؤَثِّرُ فِي تَنْصِيفِ النِّعْمَةِ كَانَ مُؤَثِّرًا فِي تَخْفِيفِ الْجَنَاحَةِ ،

( ١ ) أَنْظِرْ ص ( ١٢٢٧ ) مِنْ هَذَا الْكِتَابِ

( ٢ ) سَاقِطَةٌ مِنْ ( أ )

( ٣ ) أَيِ عِدَّةِ الْأَمَةِ إِذَا كَانَتْ بِالْحَيْضِ حَيْضَتَانِ ، وَبِالتَّنْصِيفِ تَكُونُ حَيْضَةً وَنِصْفًا ،  
وَكَذَلِكَ طَلَاقُهَا طَلَاقَتَانِ ، وَبِالتَّنْصِيفِ تَكُونُ طَلَقَةً وَنِصْفًا ، لَكِنْ الْوَاحِدُ لَا يَقْبَلُ  
التَّنْصِيفَ ، وَكَذَلِكَ الْحَيْضَةُ وَالطَّلَقَةُ لَا تَقْبَلُ التَّجْزِئَ ، فَيَرْجِعُ جَانِبُ الْوُجُودِ عَلَى الْعَدَمِ ،  
فَتَكْمُلُ احْتِيَاطًا

( ٤ ) فِي ( أ ) وَ ( د ) : تَخَفَّفَهَا ، وَفِي ( ج ) : تَخَقَّقَهَا

( ٥ ) سَاقِطَةٌ مِنْ ( أ )

( ٦ ) الْآيَةُ ( ٣٠ ) مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ

وتخفيفُ الجناية مؤثّرٌ في تخفيفِ الحدِّ ، ثمّ ذلك التّخفيفُ اختصَّ بالتّصنيف ؛ لأنّ هذا التّخفيفَ إنّما نشأ من تنصيفِ نعمةِ الحِلِّ<sup>(١)</sup> (قوله)<sup>(٢)</sup> : {وَلَنَقْصُصَ قِيَمَةَ نَفْسِهِ} أي فيما (إذا)<sup>(٣)</sup> قُتِلَ الْعَبْدُ خطأً، وقيمتُهُ تساوي ديةَ الحرِّ عشرةُ آلافِ درهمٍ أو تربو (عليها)<sup>(٤)</sup> ، تجبُ قيمتُهُ على القاتِلِ وعاقِلَتِهِ<sup>(٥)</sup> إلّا عشرةَ دراهمٍ<sup>(٦)</sup> ، وفي الأُمةِ إذا زادت قيمتُها على ديةِ الحرِّ خمسةُ آلافِ درهمٍ، تجبُ خمسةُ آلافِ درهمٍ إلّا عشرةَ دراهمٍ<sup>(٧)</sup> ، هذا عند أبي حنيفةَ ومحمد - رحمهما الله تعالى -<sup>(٨)</sup> .

( ١ ) أنظر : كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢٩٣/٤ ، التقرير والتحبير ، ١٨٢/٢

( ٢ ) ساقطة من ( ج )

( ٣ ) ساقطة من ( ب )

( ٤ ) ساقطة من ( د )

( ٥ ) في ( ج ) : على القَتْلِ وقَاتِلِهِ

( ٦ ) كلامُ السَّغْنَاقي - رحمه الله - فيه إيهام ؛ لأنّ الاستثناء في قوله : {إِلَّا عَشْرَةَ دراهمٍ} في الظاهر عائدٌ على قيمةِ العبد ، والصَّحِيحُ أنّ الاستثناءَ هنا عائدٌ على ديةِ الحرِّ لا على قيمةِ العبد ، فيكون المقصودُ أنّ قيمةَ العبدِ سواءٌ ساوت ديةَ الحرِّ أو زادت عليها بأنْ بلغت عشرين ألفَ درهمٍ مثلاً ، فالواجبُ على القاتِلِ وعاقِلَتِهِ مثلاً ديةَ الحرِّ إلّا عشرةَ دراهمٍ ، أي عشرةُ آلافٍ إلّا عشرةَ دراهمٍ فقط في الحالتين جميعاً

( ٧ ) قال شمس الأئمة السرخسي - رحمه الله - : {وفي بعض الروايات إلّا خمسةَ دراهمٍ} .

المبسوط ٢٩/٢٧

( ٨ ) قال الإمام محمد بن الحسن - رحمه الله - : {بلغنا ذلك عن ابن مسعود}

أنظر : الأصل ، للإمام محمد بن الحسن ، ٥٩٢/٤/٢ ، المبسوط ، للسرخسي ، ٢٨/٢٧ ، شرح الجامع الصغير ، للصَّدر الشهيد ( ٢٢٩ - أ ) رؤوس المسائل ، للزَّحَّاشي ، ص ٤٥٩ ، الهداية مع شروحيها ٣٥٤/١٠ ، تبين الحقائق ، ١٦١/٦ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢٩٣/٤ .

وقال أبو يوسف والشافعي - رحمهما الله تعالى - : تجبُ قيمته على القاتِلِ لا على العاقلة ، بالغة ما بلغتْ ، وهذا في القتلِ الخطأ<sup>(١)</sup> ، أما لو غُصِبَ العبدُ وقيمتُهُ عشرونَ ألفَ درهمٍ وهلكَ في يده ، ( تجبُ )<sup>(٢)</sup> قيمته بالغة ما بلغتْ بالإجماع

فالْحاصلُ ، أنَّ أبا يوسف والشافعي - رحمهما الله - رجَّحا جانبَ المَالِيَّةِ ، وأبا حنيفةَ ومحمد - رحمهم الله - رجَّحا جانبَ الْآدِمِيَّةِ مع التَّقْصَانِ ، وأما الغُصْبُ فلا يَرُدُّ إِلَّا على المَالِ ، فرجَّحَ جانبُ المَالِيَّةِ بالإجماع .

قوله : { واستحقاق اليد عليه دون ملكه } قال الصِّدْرُ الشَّهِيدُ<sup>(٣)</sup> - رحمه الله - في " الجامع الصَّغِير " : { إِنََّّ للعَبْدِ يَدًا معتبرةً ، ولهذا لو أودَعَ مَالًا عند آخر ، لا يملكُ المولى [ ١٩٢ / أ ] الاسترداد }<sup>(٤)</sup>

( ١ ) هذا عند أبي يوسف - رحمه الله - في قوله الأخير الذي رجَعَ إليه ، أما الشَّافعية والمالكية والحنابلة فهذا قولُهُم في القتلِ سواءَ كانَ عَمْدًا أو خطأً ؛ لأنَّهم لا يرون القِصَاصَ بين الحرِّ والعَبْدِ كما سيأتي ص ( ١٦٨٤ - ١٦٨٥ ) من هذا الكتاب .

وقال الشَّيْخُ عبدُ العزیز البخاري : { روى ابن سَماعة عن أبي يوسف أنَّ مقدارَ الدِّيةِ من قيمةِ العَبْدِ تتحمَّلُه العاقلة ، وما زادَ على ذلك إلى تمامِ القيمةِ في مالِ الجاني } .  
أنظر : المبسوط ، للسرخسي ، ٢٩ / ٢٧ ، الهداية مع شروحيها ، ٣٥٤ / ١٠ ، تبين الحقائق ، ١٦١ / ٦ كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢٩٣ / ٤ ، التفریع ، لابن الجلاب ، ٢١١ / ٢ - ٢١٢ ، المقدمات المهذَّبات لابن رشد ، ٢٩٦ / ٣ ، الأَم ، للشافعي ، ٢١ / ٦ ، المهذَّب ، للشيرازي ، ٢١٠ / ٢ ، الروضة ، للنووي ، ٢٥٨ / ٩ ، المغني ، لابن قدامة ، ٥٠٤ / ١١

( ٢ ) ساقطة من ( ج )

( ٣ ) سبقت ترجمته ص ( ٤١٥ ) من هذا الكتاب

( ٤ ) كذا ذكره حافظ الدِّين النَّسفي في " شرحه على المنتخب " ، ونسبه للصِّدْر الشَّهِيد أيضاً في " جامع الصَّغِير " ، ٨١٨ / ٢ ، وقال البخاري : { كذا في عامَّة شروح " الجامع الصَّغِير " } كشف الأسرار ، ٢٩٤ / ٤

قوله : ﴿ فوجب نقصان بدل دمه عن (١) الدية ؛ لنقصان في أحد ضربي المالكية ( كما تنصف بالأنوثة ؛ لعدم أحدهما { لما كان (٢) تأثير الأنوثة في أحد ضربي المالكية (٣) بالعدم ، وجب التنصيف في البدل ، ولما كان تأثير الرقبة في أحدهما بالنقصان لا بالعدم ، وجب النقصان في البدل دون التنصيف

بيان هذا : أن بدل الشيء يتقدر بقدر ذلك الشيء ، ثم الحر أقوى في المالكية (٤) من العبد ؛ لأنه مالك لما هو مالٌ ولما هو ليس بمال ، على صفة الكمال ، فإذا قُتل خطأً تجب الدية [ كاملة ] (٥) ، لأنه إتلافٌ من هو مالكٌ للتوعين جميعاً (٦)

---

= = وذكره أيضاً الأستروشي في "جامع أحكام الصغار" ونسبه إلى رشيد الدين الوتار - رحمهما الله - في "فتاواه" ، ٢٤٢/١ - ٢٤٤ ، وهي كذا أيضاً في "خلاصة الفتاوى" لابن عبد الرشيد البخاري ، ( ٣١٨ - ب ) ( ٣١٩ - أ )

( ١ ) في ( ب ) : ( على ) بدل ( عن )

( ٢ ) في ( ب ) : لو كان

( ٣ ) ما بين القوسين ( ) هكذا من قوله : ( كما تنصف بالأنوثة ..... إلى هنا )

ساقط من ( د )

( ٤ ) في ( د ) : بالمالكية .

( ٥ ) الثابت في جميع النسخ إنما هو ( كاملاً ) ، وما أثبتته أولى ؛ لأن الكمال هنا عائدٌ

إلى ( الدية ) والتأنيث فيها حقيقي لا مجازي ، فينبغي أن تكون الصفة بصيغة التأنيث

( ٦ ) وعليه ، فتمام المالكية تكون بالذكورة والحرية

والمرأة الحرّة<sup>(١)</sup> ليست بمالكة لأحد النوعين أصلاً — أعني النكاح والطلاق —<sup>(٢)</sup> وتملك<sup>(٣)</sup> ما هو مال على الكمال يداً ورقبة ، فكان حالها لذلك نصفُ حال الرجل الحرّ<sup>(٤)</sup> ، فوجب نصفُ دية الرجل الحرّ .  
وأما العبدُ فمالِكٌ لأحد النوعين على الكمال — أعني ما ليس بمال من النكاح والطلاق — ، ومالكٌ في النوع الآخر ما هو يجري مجرى الأصل — وهو التصرفُ واليد — ، ولكنه غير مالِكٍ فيه لما هو يجري مجرى الوسيلة — وهو ملكُ الرّبة —<sup>(٥)</sup> ، وملكُ اليدِ أقوى من ملكِ الرّبة — على ما يأتيك — ، فانتقصتُ حاله من حال الحرّ ، فلذلك انتقصَ من دمه ما له خطرٌ واعتبارٌ في الشرع ، وهو عشرة دراهم وهذا جوابٌ عما قيل فيه : ينبغي أن ينتقصَ رُبْعُ بدلِ الحرّ ؛ لأنه مالِكٌ لأحد النوعين على الكمال — وهو النكاح — ، ومالكٌ لنصفِ أحدِ النوعين — وهو ملكُ اليد — دون ملكِ الرّبة ، فكان انتقاصُ المالكيةِ رُبْعاً ، فينتقصُ رُبْعُ قيمته أيضاً ! إلا أن ملكَ اليدِ لما كان أقوى من ملكِ الرّبةِ إندفعَ الإشكال<sup>(٦)</sup>

( ١ ) في ( د ) : والمرأة والحرّة

( ٢ ) لانعدام إحدى الصّفتين السّابقتين ، وهي الذّكورة

( ٣ ) في ( ب ) : وتمليكُ

( ٤ ) في ( د ) : مثلُ حال الرجلِ الحرّ ، وهو خطأ

( ٥ ) لانعدام إحدى الصّفتين السّابقتين ، وهي الحرّية

( ٦ ) كذا ذكر هذا الجوابُ الإمام حميد الدّين الضّريّ في "فوائده" (٢٦٥ - أ) ، ونقله عنه كلّ من :

حافظ الدّين النّسفي في "شرحه على المنار" ، ٤٩٧/٢ ، والبخاري في "كشف الأسرار" ،

٢٩٤/٤ ، وصدر الشريعة في "التوضيح" ، ١٧٣/٢

أما شمس الأئمة السرخسي - رحمه الله - فقد ذكر جواباً آخر ، فقال : {إنما قرّنا

النقصان بعشرة؛ لحديث ابن مسعود رضي الله عنه ، ولأنّ صفة المملوكيّة تُظهر التفاوت = =

قوله: { في أحد ضربَيْ المالكِيَّةِ } وهما مالِكِيَّةُ المالِ ، ومالِكِيَّةُ النِّكَاحِ <sup>(١)</sup> ، { كما تتصَفَّ } <sup>(٢)</sup> أي بَدَلُ ذِمِّهِ ، { لعدم أحدهما } أي لعدمِ أحدِ ضربَيْ المالكِيَّةِ - وهو مالِكِيَّةُ النِّكَاحِ والطلاق -

قوله: { وهذا عندنا أن المأذون يتصرف بنفسه } <sup>(٣)</sup> بيانُ هذا: أن العبدَ بعدَ الرِّقَّةِ بقيَ أهلاً للتصرفِ بلسانِهِ النَّاطِقِ، وعقلِهِ المميِّزِ، وانحجاره عن التصرفِ لحقِّ المولى [ ١٧١/جـ ] لثلا (يلزمه ضررٌ لو) <sup>(٤)</sup> وقعَ بدونَ التزامِهِ ، لا لعدمِ الأهليةِ ، وإذا كان العبدُ بعدَ الإذنِ متصرفاً بأهليَّةِ نفسه ، كان تأثيرُ الإذنِ في فككِ الحجرِ <sup>(٥)</sup> وإسقاطِ حقِّ المولى ، لا في إثباتِ الأهليةِ

- 
- - بينهما فيما يتقدَّرُ بالعشرة ، فإنه لا يحلُّ استيفاءُ ذلك من الحرِّ إلا بعقدٍ يتقدَّرُ البَدَلُ فيه بعشرة ، ويجوز استيفاءُ ذلك من الأَمَةِ بعقدٍ متعَدٍّ عن البَدَل - وهو الهبة - ، فإنَّ الجاريةَ الموهوبة ، يباحُ وطؤها ، فإذا ظهرَ باعتبارِ صفةِ المملوكيةِ التفاوتَ بينهما فيما هو مقدَّرٌ بالعشرةِ نصّاً ، قدَرنا النِّقْصانَ بالعشرةِ لهذا ، ولهذا قلنا في أصحِّ الروايتين سواءً كان المقتولُ عبداً أو أَمَةً فالنِّقْصانُ عن الدِّيَةِ يتقدَّرُ بعشرة { المبسوط ، ٣٢/٢٧
- ويقصد شمس الأئمة - رحمه الله - بحديث ابن مسعود رضي الله عنه الأثر الذي رواه الإمام محمد ابن الحسن عن ابن مسعود بلاغاً ، أنظر هـ ( ٨ ) ص ( ١٦٧٤ ) ، قال البخاري: { ومثْلُ هذا الأثرِ في حكمِ المسموعِ من الرسولِ ﷺ } كشف الأسرار ، ٢٩٤/٤
- ( ١ ) في ( د ) : وهما مالِكِيَّةُ النِّكَاحِ والطلاق ، وهو خطأ
- ( ٢ ) ساقطة من ( د )
- ( ٣ ) أي أن المولى إذا أذنَ لعبده بالتصرفِ فهو إذنٌ في فكِّ الحجرِ عنه ، لا إثباتٌ مبتدأ للأهلية.
- ( ٤ ) ساقطة من ( ج ) ، وفي ( د ) : ( لا ) بدل ( لثلا )
- ( ٥ ) في ( د ) : في مكانِ الحجرِ

فلهذا (قلنا)<sup>(١)</sup>: إِنَّ الإِذْنَ لَا يَقْبَلُ التَّوْقِيتَ، حتى لو أُذِنَ لِعَبْدِهِ يوماً كان مأذوناً أبداً؛ لأنَّ الإسقاطاتِ لا تتوقَّت<sup>(٢)</sup>، وكذلك قلنا: الإِذْنُ في (نوعٍ من)<sup>(٣)</sup> الأنواعِ يشملُ الأنواعَ؛ لما أنَّه إسقاطٌ وفكٌّ للحجر، فلا يتخصَّصُ بنوعٍ دون نوعٍ، بمنزلةِ رفعِ القيدِ الحِسِّيِّ، بخلافِ التوكيلِ في نوعٍ حيثُ لا يتعمَّمُ؛ لأنَّه (إنابة)<sup>(٤)</sup> وإثباتٌ الحقِّ، فيتقدَّرُ بقدره، وبخلافِ الإِذْنِ [٥/١٤٨] في شيءٍ بعينه، حيثُ لا يكون مأذوناً [٢٢١/ب] لأنَّه استخدامٌ لا إِذْنٌ، ولأنَّه لو صار مأذوناً بهذا المقدارِ لانسَدَّ عليه بابُ الاستخدامِ<sup>(٥)</sup>

قوله: {(ويجب)<sup>(٦)</sup> له الحكم الأصلي للتصرف - وهو اليد -} وذلك لأنَّ المقصودَ من اليدِ هو مُكْنَةُ الصَّرْفِ<sup>(٧)</sup> إلى الحوائجِ، واليدُ هي المكنةُ والموصلةُ إلى ذلك المقصودِ، فكان تصرفُ اليدِ أصلاً من هذا الوجه. كذا ذكره بعض شارحي هذا الكتاب<sup>(٨)</sup>

(١) ساقطة من (ب)

(٢) في (ب) و (ج): لا تتوقَّف

(٣) ساقطة من (ب)

(٤) ساقطة من (ب)، وفي (د): لأنَّه إنابة

(٥) أنظر: مختصر اختلاف العلماء، للحصَّاص، ٢٢٥/٥، المبسوط، للسرخسي،

٦/٢٥ - ٧، الفوائد، لحميد الدِّين الضَّرير (٢٦٥ - أ)، أحكام الصَّغار، للأستروشي،

١٨٨/٢، ٩١، كشف الأسرار، ٢٩٥-٢٩٦، التقرير والتحجير، ١٨٤/٢

(٦) ساقطة من (ب)

(٧) في (ب): التصرف

(٨) كما سبق في القسم الدَّرَاسِي ص (٨١) لم أقف على شرح لـ "مختصر

الأخسيكي" قبل شرح حسام الدِّين السُّغْنَاقي، ولعلَّه يقصد به كتاب شمس الأئمة محمَّد

ابن عبد الستار الكرْدَرِي. أنظر ص (٨١) من القسم الدَّرَاسِي، ولكن الإمام حميد الدِّين

الضَّرير في "فوائده" على أصول البزدوي ذكر هذه المقولة أيضاً. أنظر (٢٦٥ - ب).



والأوجه<sup>(١)</sup> فيه أن يقال : إنَّ تصرّف اليد يجري مجرى الأصل ،  
وملك الرّبة يجري مجرى الوسيلة ، بدليل أن من كان له ملك الرّبة  
كان ذلك مُطلقاً ومجوّزاً<sup>(٢)</sup> لتصرّف اليد ، ولا ينعكس ، فإنّ للمستعير  
والمستأجر والمضارب — الذي لم يظهر ربُّه — والمستبضع والوكيل  
تصرّف اليد لا ملك الرّبة ، ( فعلم بهذا أن ملك اليد لم يستلزم ملك  
الرّبة ولم يكن وسيلة له ، فأما ملك الرّبة )<sup>(٣)</sup> فأينما ثبت ابتداءً أثبت  
ذلك تصرّف اليد بطريق الأصاله ، إلّا إذا عرّض عارضٌ كما إذا لم  
يسلم المشتري الثمن ، فلا يتمكّن من تصرّف المبيع<sup>(٤)</sup> وإنّ ثبت له ملك  
الرّبة ، ولكن ذاك عارضٌ ؛ لأنّ الأصل أداء الثمن حالاً ، تحقيقاً لمقابلة  
العينة ، لأنّ المبيع عين ، فيقتضي عينة ما يقابله — وهو الثمن — ( لأنّ  
الشراء من الشّروى ، وهو المثل<sup>(٥)</sup> ، والمماثلة إنّما تقوم بعينة ما يقابله  
— وهو الثمن — )<sup>(٦)</sup> ، وعينته إنّما تكون بالأداء

فعلم بهذا أن ملك الرّبة صار وسيلة لتصرّف اليد ، والوسائل غير  
مقصودة ، بل الوسائل زيادة<sup>(٧)</sup> على المقصود ، وإلى هذا المعنى أشار بقوله :  
{والمولى يخلفه فيما هو من الزوائد - وهو الملك للمشروع - للتوصل إلى اليد} .

( ١ ) في ( د ) : والأوجب

( ٢ ) في ( د ) : ومزوّجاً ، هكذا بالشكل

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ )

( ٤ ) هكذا وردت الجملة في جميع النسخ ، ولعلّ الأولى أن يقول : فلا يتمكّن من

التصرّف في المبيع

( ٥ ) أنظر طلبة الطلبة ، للنسفي ، ص ٢٢٦

( ٦ ) ما بين القوسين ساقط من ( ج )

( ٧ ) في ( أ ) و ( ب ) و ( ج ) : زائدة

وإنما قلنا هذا أوجه<sup>(١)</sup> دون الأول ؛ لأنّ هذا أوفق<sup>(٢)</sup> لما ذكر  
 في "الكتاب" حيث قال : { وهو الملك المشروع للتوصل إلى اليد }  
 لأنّ اليد ليست بممكنة للتصرف<sup>(٣)</sup> إلى قضاء الحوائج مطلقاً ، لأنّ من  
 قضاء الحوائج الاستمتاع بما اشترى من الجارية ، وليس للعبد ذلك ،  
 وكذلك ليس له الأكل واللّبس مطلقاً بغير إجازة الولي ، فلا تصحّ  
 دعوى كون اليد ممكنة إلى قضاء الحوائج مطلقاً  
 ثمّ فائدة ذكر هذا الأصل<sup>(٤)</sup> — وهو وجوب الحكم الأصليّ  
 للعبد والزوائد للمولى — لدفع ذلك الإشكال الذي ذكرنا ، وهو أنّ  
 يقال : ينبغي أن ينتقص من بدل دمه الربع [١٩٣/أ] لا العشرة ،  
 فتمحلّ بهذا التحقيق في معنى جواز نقصان العشرة لا الربع  
 قوله : { ولذلك جعلنا العبد في حكم الملك } إلى آخره ، أي  
 لأجل أنّ العبد أصيل في التصرف والمولى يخلفه في الملك ، جعلناه  
 كالوكيل في حكم الملك

---

( ١ ) في ( د ) : أوجب

( ٢ ) في ( أ ) : أوقف

( ٣ ) في ( ب ) : التصرف

( ٤ ) ( ١ ، ٢ ، ٣ ) : هذا الأكل

قوله : { في مسائل مرض المولى } ومن تلك المسائل

[ أ ] أن المولى (إذا) <sup>(١)</sup> أذن لعبيده في التجارة وهو صحيح ثم مريض ، ثم باع العبد شيئاً مما في يده ، أو اشترى وحائى فيه بغبن فاحش أو يسير ، ثم مات المولى ولا مال له غير العبد وما في يده ، يعتبر ذلك من الثلث ، كما إذا تصرف الوكيل زمان مرض الموكل ، يعتبر ذلك من الثلث <sup>(٢)</sup>

[ ب ] وكذلك (إذا) <sup>(٣)</sup> وكل رجل رجلًا ثم مريض <sup>(٤)</sup> ، تبقى الوكالة بعد مرض الموكل ، وإن تعلق حق الورثة والغرماء بماله ، وكذا إذا أذن لعبيده في التجارة ثم مريض ، يبقى الإذن بعد المرض ، وإن تعلق حق الورثة والغرماء بماله ، ولو كان الإذن <sup>(٥)</sup> إثبات ولاية ابتدائية لما بقي الإذن بعد المرض .

قوله : { وعامة مسائل المأذون } وهذا اللفظ يشير إلى أن

المأذون كالوكيل في كثير من المسائل ، وفي بعضها ليس هو كالوكيل ، فلا بد من ذكر نظير كل منها

أما المسائل التي تدل على أن المأذون كالوكيل ، فهي

[ أ ] ما ذكر في مأذون "المبسوط" أن المولى إذا أخرج المأذون من ملكه ، ليس للعبد أن يقبض شيئاً مما كان على غريمه وقت الإذن ، ولا يكون خصماً

( ١ ) ساقطة من ( أ )

( ٢ ) أنظر : المبسوط ، للسرخسي ، ٥٤٣/٢٦

( ٣ ) ساقطة من ( د )

( ٤ ) في ( ج ) وردت العبارة هكذا وكذلك إذا وكل رجلًا مريضاً ثم

مريض ، ويظهر أن كلمة ( مريض ) الأولى زائدة

( ٥ ) في ( د ) : بدل كلمة ( الإذن ) ( إلا من )

فيه؛ لأنّ منافعه صارت للمشتري، وإن قبض لم يبرأ الغريم بقبضه ؛ لأنّه خرج من أن يكون خصماً فيه<sup>(١)</sup>، فكان قبضه كقبض أجنبي آخر، فصار في هذا المعنى كالوكيل بعد العزل<sup>(٢)</sup>.

[ ب ] وكذلك إذا أذن الرّجل لعبدّه في التجارة، ثمّ جنّ المولى، فإنّ كان جنونه مطبقاً دائماً فهو حجرٌ على العبد؛ لأنّ المولى صار مولياً عليه في التصرف، وانقطع رأيه، وكان ذلك حجرًا عليه كما في الوكيل<sup>(٣)</sup>.

[ جـ ] وكذلك إذا ارتدّ المولى وقتل فيه، أو لحقّ بدار الحرب صار هو محجوراً كما في الوكيل<sup>(٤)</sup>.

وأما المسائل التي ليس هو فيها كالوكيل ، فهي

[ أ ] أنّ العبد المأذون إذا باع متاعاً من رجل بألف درهم وتقابضاً، ثمّ حجرَ عليه (المولى)<sup>(٥)</sup>، فوجد المشتري بالمتاع عيباً، فالخصم فيه العبد؛ لأنّ ملك المولى في منافعه باق بعد الحجر، وقد لزمه (العُهد)<sup>(٦)</sup> بمباشرة سببه بإذن المولى<sup>(٧)</sup>

[ ب ] وكذلك إذا وجب للعبد المأذون دينٌ من ثمن بيع أو إجارة (أو قرض)<sup>(٨)</sup>

( ١ ) في ( ب ) : من أن يكون خصماً فيه للمشتري ، بزيادة كلمة ( المشتري )

( ٢ ) أنظر : جامع أحكام الصّغار ، للأسروشي ، ٩١/٢

( ٣ ) أنظر : مختصر اختلاف العلماء ، للجصاص ، ٨٢/٤ ، المبسوط ، للسرخسي ،

٣٧/٢٥-٣٨ ، الهداية مع شروحيها ، ١٤٠/٨

( ٤ ) أنظر المبسوط ، للسرخسي ، ٣٨/٢٥ ، الهداية مع شروحيها ، ١٤٠/٨

( ٥ ) ساقطة من ( ب )

( ٦ ) ساقطة من ( ج ) ، ولو قال : ( لزمته ) مكان ( لزمه ) كان أولى

( ٧ ) بخلاف الوكيل فإنّه يرده على الموكل . أنظر المبسوط ، للسرخسي ، ٨٥/٢٥ ،

شرح الجامع الصّغير ، للعسّدر الشّهيدي ( ١٤٧ - ب )

( ٨ ) ساقطة من ( أ ) و ( ج )

أو استهلاك ، ثم حجرَ عليه مولاه ، فالخصمُ فيه العبد ؛ لأنه باشرَ سببَ إلزامِ العُهدَةِ في حالِ انفكاكِ الحجرِ ، وتأثيرُ الحجرِ عليه [٢٢٢/ب] بعد ذلك في منع لزومِ العُهدَةِ إِيَّاه ، لمباشرةِ السَّببِ ابتداءً ، لا في [١٧٢/ج] إسقاطِ ما كان لزمه <sup>(١)</sup> كذا في "المبسوط" <sup>(٢)</sup> وليس للوكيلِ بالبيعِ ولايةُ قبضِ الثمنِ بعد العزلِ ، ذكره في "التتمة" في فصلِ العزلِ من الوكالة <sup>(٣)</sup>

قوله: {والرق لا يؤثر في عصمة للدم} <sup>(٤)</sup> أي من حيث الإعدام والنقض، يعني: أن الرق لا يُعِدُّ العِصْمَةَ ولا ينقضُها؛ لأنَّ العِصْمَةَ نوعان <sup>(٥)</sup> .  
مؤثِّمةٌ وهي التي تثبتُ بالإيمانِ نفسه  
ومقوِّمةٌ : وهي التي تثبتُ بالإيمانِ ودارِ الإيمانِ ، أو <sup>(٦)</sup> بدارِ الإيمانِ  
نفسِها وهذا لا يتفاوتُ بين الحرِّ والعبدِ ، فكذا العِصْمَةُ  
وأثرُ المؤثِّمةِ

وجوبُ الكفَّارةِ لا غير ، رفعاً للإثمِ ، وذلك فيمن أسلمَ في دارِ الحربِ ثم قتلَه آخرٌ ، لا يجبُ القِصاصُ ( في العمدِ ، ولا تجبُ الدِّيَةُ في الخطأ ، ولكن تجبُ الكفَّارةُ

( ١ ) في ( د ) : ما كان لزم

( ٢ ) أنظر : المبسوط ، للسرخسي ، ٩٥/٢٥

( ٣ ) لأنَّ الحنفيةَ يرون أنَّ الوكيلَ بالبيعِ لا يصحُّ نهيه عن ولاية قبضِ الثمنِ ، وليس للموكلِ ذلك ، ولكن بعد عزله يصحُّ نهيه . أنظر : فتاوى قاضي خان ، ٢١/٣ وقد

سبق التعريف بكتاب "التتمة" في القسم الدَّرَاسِي ص ( ١١٦ )

( ٤ ) أي لما كان الرقُّ مؤثِّراً في نقصانِ بدلِ دمِ العبدِ ، أرادَ هنا أن يبيِّن أنَّ الرقَّ لا يؤثرُ في عصمةِ الدَّمِ ، فدُمهُ معصومٌ كالحُرِّ تماماً

( ٥ ) أنظر : شرح المنتخب ، للنسفي ، ٨٢٠/٢ ، كشف الأسرار ، للبحاري ،

٢٩٩/٢ ، التلويح ، ١٧٥/٢

( ٦ ) في ( د ) : ( أي ) بدل ( أو )

وأثر المقومة

وجوبُ القِصاصِ<sup>(١)</sup> والدِّيةِ في العَمْدِ والخطأ ، وذلك فيمن كان متوطناً في دارِ الإسلامِ على وجهِ القرارِ أبداً ، ثم قُتِلَ ، يجبُ القِصاصُ في العَمْدِ ، والدِّيةُ في الخطأ .

ولما كان العبدُ في العِصْمةِ مثلَ الحرِّ ، يُقتلُ الحرُّ بالعبدِ<sup>(٢)</sup> كما يُقتلُ بالحرِّ<sup>(٣)</sup> ؛ لاستوائهما في العِصْمةِ ، لأنَّ الاشتراكَ في العِلَّةِ يوجبُ الاشتراكَ في الحكمِ ، بخلافِ نقصانِ بدلِ الدِّمِ [٥/١٤٩] لأنَّ للرَّقَّ تأثيراً<sup>(٤)</sup> في نقصانِ بدلِ الدِّمِ - كما مرَّ -<sup>(٥)</sup>

قوله: {وأوجب للرَّقَّ نقصاً في الجهاد} أعلم أنَّ الرَّقَّ لا يوجبُ خللاً في قوَّةِ البدنِ، (ولا)<sup>(٦)</sup> في التركيبِ حِسّاً ، إلَّا أنَّ القُدْرَةَ على نوعين  
— قُدْرَةَ بالمالِ — قُدْرَةَ بالبدنِ

( ١ ) ما بين القوسين من قوله ( في العَمْدِ ..... إلى هنا ) ساقط من ( د )

( ٢ ) في ( د ) : في العبد

( ٣ ) إذا قَتَلَ عَبْدٌ حُرّاً فَإِنَّهُ يُنْتَصُ مِنْهُ أَتِّفَاقاً ، أَمَّا إِذَا قَتَلَ حُرّاً عَبْدًا فَقَدْ ذَهَبَتِ الْخَفِيَّةُ إِلَى قَتْلِهِ بِهِ ؛ لاسْتَوَائِهِمَا فِي الْعِصْمَةِ ، وَذَهَبَتِ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ بِهِ ؛ لانتفاء المساواة بينهما في الحرية

أنظر : مختصر اختلاف العلماء ، للخصاص ، ١٦١/٥ ، المبسوط ، للسرخسي ، ١٢٩/٢٦ ، رؤوس المسائل ، للزخشري ، ص ٤٥٥ ، الهداية ، للمرغيناني ، ١٦٠/٤ ، التفریع ، لابن الجلاب ، ٢١١/٢ بداية المجتهد ، لابن رشد ، ٢٩٨/٢ ، الأم ، للشافعي ، ٢١/٦ ، المذهب ، للشيرازي ، ١٧٣/٢ ، الإنصاف ، للمرداوي ، ٤٦٩/٩ ، كشاف القناع ، للبهوتي ، ٥٢٤-٥٢٥

( ٤ ) في ( أ ) و ( ج ) : تأثير

( ٥ ) انظر ص(١٦٧٤-١٦٧٥) من هذا الكتاب.

( ٦ ) ساقطة من ( د )

( والرقُّ )<sup>(١)</sup> كما ينافي مالِكيَّة المالِ ينافي مالِكيَّة منافع البدن ؛ لأنَّ بدَنه للمولى ملكاً ، فكانت منافع بدنه للمولى أيضاً ، لأنَّ ملكَ الذاتِ عِلَّةٌ لملكِ الصِّفات ، غير أنَّ الشرعَ استثنى منافع بدنه عن<sup>(٢)</sup> ملكِ مولاه في حقِّ بعضِ العباداتِ التي لا توجبُ بطلانَ حقِّ المولى ، كالصَّومِ والصَّلَاةِ ، وأمَّا ما كان فيه بطلانُ حقِّ المولى فلم تصرْ (منافعُه)<sup>(٣)</sup> مُستثناةً عن ملكِ المولى ، بل بقيتْ على ملكه على ما يقتضيه المعنى وذلك كالحجِّ والجهاد

ولما كان الرِّقُّ (لا)<sup>(٤)</sup> يوجبُ خللاً في البدنِ ولا في التَّركيبِ ، قال محمدٌ - رحمه الله - : يصحُّ أمانُ العبدِ المحجورِ ؛ لأنَّه من أهلِ القتالِ ديناً وبدناً لأنَّ دينه يحمله على القتالِ ، وبدنه صالحٌ للقتالِ ، إلَّا أنَّه يمنعُ منه حقُّ المولى وليس في تصحيحِ أمانه إبطالُ حقِّ المولى ، فيصحُّ إلَّا أنَّ أبا حنيفةً وأبا يوسف - رحمهما الله - قالا : إنَّه لما كان ممنوعاً عن الجهادِ كان ممنوعاً عن توابِعه ، فلم يكن (له)<sup>(٥)</sup> حقٌّ في أموالهم ولا في أنفسهم ، فكان أمانه حينئذٍ تصرفاً على الغيرِ [١٩٤/أ] ابتداءً ، وهو معنى الولاية ، فلا يصحُّ ، وإنَّ لم يكن فيه ضررٌ بالمولى كالشَّهادة ، بخلافِ المأذون

( ١ ) ساقطة من ( د )

( ٢ ) في ( ج ) : بدل ( عن ) ( على )

( ٣ ) ساقطة من ( ج )

( ٤ ) ساقطة من ( أ )

( ٥ ) ساقطة من ( ب )

لأنَّ له ولاية القتال<sup>(١)</sup>

قوله: {ولهذا لم يستوجب السهم الكامل} أي العبد لم يستوجب السهم الكامل ، سواء كان محجوراً أو مأذوناً ، نصَّ على هذا في "المبسوط"<sup>(٢)</sup>

(١) المأذون له في القتال يصحَّ أمّانه بلا خلاف، إنما الخلاف في العبد المحجور عليه، فعند أبي حنيفة وإحدى الروایتين عن أبي يوسف - رحمهما الله - : أمّانه باطل؛ لأنَّ الأمان تصرف على الغير، وهو محجور عنه، ولأنَّ الله تعالى قال: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾ والأمان شيء، ولأنَّ في الأمان توهم الضّرر على المسلمين فمُنِع منه.

وعند محمد والشافعي والرواية الثانية عن أبي يوسف - رحمهما الله - : أمّانه صحيح؛ لأنّه مسلم من أهل نصرّة الدين، وليس في أمّانه إبطال حقّ المولى، ولأنَّ النبي ﷺ يقول: ﴿يَسْمَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ﴾ وأذنّي المسلمين العبد، فيصحَّ أمّانه

أنظر: مختصر اختلاف العلماء، للجصاص، ٤٤٩/٣، الأسرار، لأبي زيد الدبوسي (٢١٠-أ) المبسوط، للسرخسي، ٧١-٧٠/١٠، شرح البسير الكبير، للسرخسي، ٢٥٦-٢٥٥/١، الهداية مع شروحها، ٤٦٧-٤٦٥/٥، تبين الحقائق، ٢٤٧/٣-٢٤٨، كشف الأسرار، للبخاري، ٣٠١-٣٠٢، الأتم، للشافعي، ١٩٦/٤، الإقناع، لابن المنذر، ٤٩٣-٤٩٤، الإقناع، للماوردي، ص ١٧٧، المهذب، للشيرازي، ٢٣٥ ٢، الروضة، للنووي، ٢٧٩/١٠

(٢) ذكر شمس الأنمة السرخسي - رحمه الله - في موطن أن الرقيق ممن يُرضخ له ولا يُسهم له، هكذا بإطلاق دون تقييده بحجر أو إذن، فقال: {إِنْ مِنْ قَاتِلٍ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ أَنْتَهُمْ لَصِغَرٍ أَوْ رِقٍّ، فَإِنَّهُ يُرَضِّخُ لَهُ} المبسوط، ٢٦/١٠

وذكر في موطن آخر أن الرضخ ثابت للمأذون له في القتال، فيكون ذلك دليلاً على أن المحجور لا يُسهم له من باب أولى، فقال - رحمه الله - : {ذُكِرَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: "لَا حَقَّ لِلْعَبْدِ فِي الْمَغْنَمِ"، وَالْمَرَادُ السَّهْمُ الْكَامِلُ، فَأَمَّا الرَضْخُ ثَابِتٌ لَهُ إِذَا قَاتَلَ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ} المبسوط، ١٧/١٠.

وبهذا القول وهو الرضخ قالت الشافعية وغيرهم، ولم يقل أحدٌ بأنَّ العبد يستحقُّ السهم الكامل، قال الشيخ عبدالعزيز البخاري: {إِنْ مَا ذُكِرَ فِي بَعْضِ شُرُوحِ "المختصر" أَنَّ المحجورَ هو الذي يستوجب الرضخ، فأما المأذون له في القتال فيستوجب السهم الكامل لا لتحاقه بالحرِّ بالإذن، وهم { كشف الأسرار، ٣٠١/٤ - - -



{ وانقطعت الولايات كلها } من القضاء والشهادة وتزويج الصغار (والصغائر) <sup>(١)</sup> والوراثة.

{ وإنما صحّ أمان المأذون } هذا جوابُ إشكالٍ يردُّ على قوله: { وانقطعت الولايات } بأنَّ يقال: صحّةُ الأمان من الولاية؛ وذلك لأنَّ الولايةَ تنفيذُ القولِ على الغيرِ شاءَ الغيرُ أو أبى، وهنا لما صحَّ أمانُ المأذونِ كان تعرّضُ العسكرِ للمؤمنِ حراماً، فكان فيه تنفيذُ قولِ العبدِ المأذونِ على العسكرِ بدون رضاهم، وهو عينُ (معنى) <sup>(٢)</sup> الولاية ! فأجابَ عنه وقال: هذا من قبيلِ (السَّراية) <sup>(٣)</sup> (لا مِنْ قبيلِ الولاية) <sup>(٤)</sup>، أي سرى الحكمُ وتعدّى منه إلى الغيرِ بعد ثبوته عليه أولاً <sup>(٥)</sup>، فلا يكون هذا من الولاية؛ لأنَّ معنى الولاية على ما فسّر: تنفيذُ القولِ على الغيرِ، من غيرِ ضررٍ يلزمُ الوليَّ <sup>(٦)</sup> كما في القضاء والشهادة، وهنا العبدُ المأذونُ شريكُ العسكرِ في نفوسِ أهلِ الحربِ وأموالهم — وإن لم يكملْ سَهْمُهُ —، فلما صحَّ أمانُهُ في حقِّه حتى حرُمَ تعرّضه للمؤمن، تعدّت تلك الحرمةُ منه إلى غيره؛ لضرورةِ صحّتها في حقِّه وعدمِ تجزؤها، فكانت صحّةُ

= = وأنظر أيضاً: مختصر اختلاف العلماء، للجصاص، ٤٣١/٣، شرح السَّير الكبير، للسرخسي، ٦٨١/٢، بداية المجتهد، لابن رشد الحفيد، ٢٨٦/١، الأَم، للشافعي، ٨٨/٤، المَهذَّب، للشيرازي، ٢٤٥/٢، الإنصاف، للمرداوي، ١٧١-١٧٠/٤

(١) ساقطة من (ذ)، ولم أقف على مقصوده بالصغائر

(٢) ساقطة من (ب)

(٣) ساقطة من (ب)

(٤) ساقطة من (ج)

(٥) في (ب): أوّل

(٦) في (ب): المولى، والمعنى واحد

الأمان<sup>(١)</sup> هنا نظيرَ شهادته بهلالِ رمضان، من حيثُ إنَّ لزومَ التَّكليفِ ثبتَ في حقِّه أولاً ، ثمَّ تعدَّى منه إلى غيره؛ لضرورةِ صحَّته في حقِّه وعدمِ تجزؤِه ، فلا يكون ( ولاية )<sup>(٢)</sup>.

قوله : { وعلى هذا الأصل { أي الأصل الذي مرّ ، وهو قوله : { والرق لا ينافي مالكية غير المال ، وهو للنكاح والدم والحياة { أو الأصل الذي يتصلُّ به ، وهو أنَّ ما كان إلزامَ الغيرِ بطريقِ الضَّمنِ والتبعيةِ يتحقَّقُ من العبد ، فلذلك قلنا : بصحَّةِ إقراره بالحدودِ والقصاصِ

فعلى الوجهِ الأوَّل ؛ لما لم يُنافِ الرِّقُّ مالكيَّةَ غير المال ، والإقرارُ والحدودُ والقصاصُ غير المال ، فصَحَّ إقراره

وعلى الوجهِ الثاني ؛ إنَّ إقراره لما تضمَّنَ إتلافَ مال المولى لضرورةِ صحَّةِ إقراره على نفسه ، قلنا بصحَّته ، وإنَّ كان فيه إلزامُ الضررِ على الغير .

قوله : { وفي المحجور اختلاف معروف { وهو أنَّ العبدَ المحجورَ إذا أقرَّ بسرقةٍ [٢٢٣/ب] عشرة دراهم بعينها ، فإنَّه يُقَطَّعُ وتُرَدُّ (السَّرِقَةُ)<sup>(٣)</sup> أي (المسروق به إلى)<sup>(٤)</sup> المسروق منه عند أبي حنيفة - رحمه الله - ، وقال

( ١ ) في ( ج ) : الإيمان

( ٢ ) ساقطة من ( ج )

( ٣ ) ساقطة من ( أ )

( ٤ ) ساقطة من ( ب )

أبو يوسف - رحمه الله - يُقَطَّعُ والعشرة للمولى، (وقال محمد - رحمه الله - : لا يُقَطَّعُ والعشرة للمولى) <sup>(١)</sup>

وهذا كله إذا كذَّبَه <sup>(٢)</sup> المولى وقال : المال مالي ولم يسرقه ،  
فأما إذا صدَّقه فإنه يُقَطَّعُ ويردُّ المال إلى المقرِّ له <sup>(٣)</sup> بالإجماع <sup>(٤)</sup>

( ١ ) ساقطة من ( ج )

( ٢ ) في ( ج ) : أكذبه

( ٣ ) في ( أ ) و ( ب ) : إلى القرابة

( ٤ ) مسألة سرقة العبد في المذهب الحنفي لا تخلو من حالتين

— إما إن كان المال المسروق مستهلكاً

— أو قائماً

فإن كان المال المسروق مستهلكاً

صحَّ إقرارُ العبدِ به ، سواء كان العبدُ مأذوناً له أو محجوراً ، فيجبُ عليه القطعُ ،

ولا يجبُ عليه ضمانُ المالِ المسروق ، وقال زُفر - رحمه الله - : لا قطعُ عليه ، ويؤخذ

بضمانِ المالِ في الحالِ إن كان مأذوناً ، وبعد العتق إن كان محجوراً

وإن كان المالُ المسروق قائماً

فلا يخلو : ( أ ) إما إن كان العبدُ مأذوناً

( ب ) أو محجوراً

( أ ) فإن كان مأذوناً صحَّ إقراره في حقِّ المالِ بالإجماع بين أئمة المذهب ، أمَّا إقراره بالحدِّ

- أي في حقِّ القطع - صحيحٌ عند الأئمة الثلاثة ، فيقطعُ عندهم ، خلافاً لزُفر - رحمه الله - .

( ب ) وإن كان محجوراً ففيه الخلاف الذي ذكره السَّعْنَقِي - رحمه الله - .

أنظر المبسوط ، للسرخسي ، ١٨٣/٩ - ١٨٤ ، الهداية مع شروحاتها ، ٤٠٩/٥ - ٤١٠ ،

تبيين الحقائق ٢٣٠/٣ - ٢٣١ ، شرح المنتخب ، للنسفي ، ٨٢٢/٢ ، كشف الأسرار ،

للبخاري ، ٣٠٤/٤

قوله : { وعلى هذا <sup>(١)</sup> قلنا في جنابة العبد خطأ إنه ( يصير ) <sup>(٢)</sup> جزاءً لجنابته } أي على ما ذكرنا من الأصل : أن الرّقَّ ينافي مالِكيّة المال لقيام المملوكيّة مالا ، فوجه البناء هو :

أنّ موجبَ القتل الخطأ ( المال ) <sup>(٣)</sup> ، ولكن لا يُمكن إيجابُ ذلك على العبد ؛ لأنّه صِلّة ، فإنّ معنى الصِّلّة هو : وجوبُ المال بمقابلة [١٧٣/ج] ما ليس بمال ، كنفقة الزّوجات والمحارم ، وهو بهذه الصّفة ، فكان صِلّة ، والعبد ليس ( من ) <sup>(٤)</sup> أهلها ، ولهذا لا يجبُ عليه نفقة المحارم ، فإذا لم يمكن ههنا إيجابُ المال على الجاني - الذي هو عبدٌ - والحال أنّ الجاني مال ، تعيّن هو للجزاء ، إلّا أنّ يشاء المولى الفداء <sup>(٥)</sup> ، فحينئذٍ يصيرُ الحكمُ عائداً إلى الأصل عند أبي حنيفة - رحمه الله - ؛ لأنّ الأصل في موجب الجنابة خطأ الفداء ، كما إذا كان الجاني حرّاً ، لأنّ (المال) <sup>(٦)</sup> وقايةً للنفس ، فصارَ هو متعيّناً للجزاء

أو لأنّ الله تعالى نصَّ على إيجاب الدية في القتل الخطأ بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ﴾ <sup>(٧)</sup> فجعلَ المالَ موجباً أصليّاً في قتل الخطأ ، فكان وجوبُ المال ( فيه ) <sup>(٨)</sup> أمراً أصليّاً ، وإنما يُصار إلى رقة العبد لضرورة أنّه ليس بأهلٍ لضمان ما ليس بمال ، وإذا

( ١ ) في ( د ) : وعلى هذا الأصل قلنا

( ٢ ) ساقطة من ( ب )

( ٣ ) ساقطة من ( د )

( ٤ ) ساقطة من ( د ) ، وفي ( ج ) : والعبد ليس بأهلها

( ٥ ) في ( أ ) : إلّا أنّ يشاء المولى العبد ، والمعنى واحد ؛ لأنه إذا اختار العبد ، فقد اختار فداءه .

( ٦ ) ساقطة من ( ب )

( ٧ ) الآية ( ٩٢ ) من سورة النساء

( ٨ ) ساقطة من ( أ )

ارتفعت الضرورة باختيار المولى الفداء ، لا تعود إلى الرقبة بعارض يعترض المولى، كما إذا<sup>(١)</sup> تحولت قربة الإراقة من التضحية إلى التصدق، وتحول الصوم الضمّي في الاعتكاف المنذور في شهر رمضان بعينه إلى الصوم القصدي بالفوات - على ما مرّ -<sup>(٢)</sup>.

وعندهما<sup>(٣)</sup>: وجوب الأرض على المولى بطريق الحوالة، فصار كأن العبد<sup>(٤)</sup> أحال الأرض على المولى، فعند التوى يعود إلى الرقبة كما في الحوالة.

وقالا: لأن الأصل في كلّ جنائية توجد من الجاني أن يكون هو محلاً لاستيفاء جزائها، ومصرفاً<sup>(٥)</sup> هو إلى جزاء الجنائية ، دليله: الزنا وشرب الخمر وقتل العمد، وإنما يُصار [٥/١٥٠] إلى الفداء في جنائية الخطأ - إذا كان الجاني حرّاً - لتعذر صيرورة<sup>(٦)</sup> الجاني جزاءً لجنائته ، إذ موجب تلك الجنائية هو المال، والحرّ ليس بمال ، فإذا كان العبد مالاً<sup>(٧)</sup> كان أصلاً في موجب الجنائية، ثمّ باختيار المولى الفداء [١٩٥/أ] كان تاركاً للأصل، كمن قبل الحوالة بأداء الدّين عن الغير، فإنّه تارك للأصل؛ لأن الأصل أن يطالب المديون بالدّين لا غيره، ثمّ هناك يعود الدّين إلى المُحيل عند التوى، فلذلك ههنا يعود (حق) وليّ الجنائية من الفداء عند التوى إلى الرقبة<sup>(٨)</sup>.

(١) في (ج) : حتى إذا

(٢) ص (٧٣٩) وص (٧٦٠) من هذا الكتاب

(٣) أي أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله -

(٤) في (ب) : فصار كالعبد

(٥) في (أ) ومصرفاً

(٦) في (أ) و (ب) : ضرورة

(٧) في (ب) وردت العبارة هكذا : فإذا كان له لعبد مالاً

(٨) أنظر هذه المسألة في : المبسوط ، للسرخسي ، ٣٧-٣٦/٢٧ ، شرح المنتخب ،

للنسفي ، ٨٢٣/٢ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ٣٠٦-٣٠٥/٤ ، التوضيح ، ١٧٦/٢ .

## [ سابعاً : المرض ]

[ وأما المرض فإنه لا ينافي أهلية الحكم ولا أهلية العبارة، لكنه لما كان سبب الموت، والموت علة الخلافة، كان من أسباب تعلق حق الوارث والغريم بماله ، فيثبت به الحجر إذا اتصل بالموت مستنداً إلى أوله ، بقدر ما يقع به صيانة الحق ، فقليل : كل تصرف واقع منه يحتمل الفسخ فإن القول بصحته واجب في الحال ، ثم التدارك بالنقض إذا احتيج إليه ، وكل تصرف لا يحتمل الفسخ جعل كالمترقب بالموت ، كالإعتاق إذا وقع على حق غريم أو وارث ، بخلاف إعتاق الراهن حيث ينفذ؛ لأن حق المرتهن في ملك اليد دون الرقبة

وكان القياس أن لا يملك المريض الصلة وأداء الحقوق المالية لله تعالى والوصية بذلك ، إلا أن الشرع جوز ذلك من التلث نظراً له ولما تولى الشرع الإيصاء للورثة وأبطل إيصاءه لهم ، بطل ذلك صورة ومعنى وحقيقة وشبهة ، حتى لم يصح بيعه من الوارث أصلاً عند أبي حنيفة - رحمه الله - ، وبطل إقراره له وإن حصل باستيفاء دين الصحة، وتقومت الجودة في حقه ، كما تقوم في حق الصغار]

قوله : { وأما المرض } ذكر في "القانون" : { المرض هيئة غير طبيعية في بدن الإنسان يجب عنها بالذات آفة في الفعل } <sup>(١)</sup> ، وآفة الفعل ثلاث <sup>(٢)</sup> التغيير والنقصان والبطلان

( ١ ) القانون في الطب ، للشيخ الرئيس ابن سينا ، ١/١٤١

( ٢ ) في ( ج ) : ثلاثة

مثال التغيير : ( أن ) <sup>(١)</sup> يتخيل إنسان صوراً لا وجود لها

ومثال النقصان : أن يضعف بصره مثلاً

ومثال البطلان : العمى

وذكر محمد بن زكريا <sup>(٢)</sup> : { المرضُ حالةٌ للبدن <sup>(٣)</sup> خارجٌ عن

الجرى الطبيعي } <sup>(٤)</sup> ويجوز أن يقال: المرضُ عبارةٌ عن نوعٍ ضعيفٍ يحلُّ بالحيوان فيزول عنده اعتدالُ الطبائع الأربع <sup>(٥)</sup>

( ١ ) ساقطة من ( أ )

( ٢ ) هو محمد بن زكريا ، أبو بكر الرازي ، الطبيبُ الفيلسوف ، صاحبُ التصانيف ، من أذكى أهل زمانه ، كان إماماً وقته في علم الطب ، فكان إليه تدبيرُ مارستانِ الرّي ، ثمّ مارستان بغداد في دولةِ المكتفي ، كان أوّل زمانه يضربُ بالعودِ ويغني ، فلما التحى قال : كلّ غناءٍ يخرجُ من بينِ شاربٍ ولحيةٍ لا يستظرف ، فأكبّ على كتبِ الطبِّ والفلسفةِ فبرعَ فيهما ، من تصانيفه : كتاب "الحاوي" ويسمى "الجامع" ، وله كتاب "الأقطاب" ، "الأعصاب" ، "الطبّ الروحانيّ" ، "إنّ للعبدِ خالقاً" ، "طبقات الأَبصار" ، "الفصول" ، "الكيميا" وغيرها كثير ، توفي - رحمه الله - سنة ٣١٣ هـ

أنظر ترجمته في: عيون الأنباء، لابن أبي أصيبعة، ٣٤٣/٢-٣٦١، طبقات الأطباء، لابن جليل ص ٧٧-٧٨ (٢٨)، تاريخ حكماء الإسلام، ص ٢١-٢٢ (٥)، وفيات الأعيان، ١٥٧/٥-١٦١ (٧٠٧)، الوافي بالوفيات، ٧٥/٣-٧٧ (٩٨٤)، سير أعلام النبلاء، ٣٥٥-٣٥٤/١٤.

( ٣ ) في ( د ) : حالةٌ للفعل

( ٤ ) لم أستطع الوقوف على هذا التعريف في كتاب "الحاوي" المطبوع ، وإنما ذكر داود الأنطاكي في "تذكرته" هذا التعريف من غير ذكر نسبةٍ لأحد.

أنظر تذكرة أولي الألباب ، ١٥/١

( ٥ ) أنظر هذه التعريفات في كشف الأسرار ، للبخاري ، ٣٠٧/٤ ، التوقيف .

ص ٦٤٩ ، الكليات ، ٣٣٩/٢ ، دستور العلماء ، ٢٣٨-٢٣٧/٣

قوله: { لا ينافي أهلية الحكم ولا أهلية العبارة } <sup>(١)</sup> أي مطلقاً سواء كان من حقوق الله تعالى <sup>(٢)</sup> ، أو من حقوق العباد <sup>(٣)</sup> ، { وتعلق حق الوارث } <sup>(٤)</sup> ؛ ( لقوله ﷺ ) <sup>(٥)</sup> ليلافي ما فرط ، وهو قوله <sup>(٦)</sup> ﷺ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلْثِ أَمْوَالِكُمْ فِي آخِرِ أَعْمَارِكُمْ زِيَادَةً لَكُمْ فِي أَعْمَالِكُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، لا لعدم الأهلية <sup>(٨)</sup> .

( ١ ) أي لا ينافي أهلية الوجوب ولا أهلية الأداء

( ٢ ) كالصلاة والزكاة والحج وغيرها

( ٣ ) كالقصاص ونفقة الأزواج والأولاد والعبيد وضمان المتلف ونحوها، فكان ينبغي أن تجب على المريض العبادات كاملة كما تجب على الصحيح، وأن لا يتعلق بماله حق الغير، ولا يثبت الحجر عليه بسببه. كذا قاله الشيخ عبد العزيز البخاري. كشف الأسرار، ٣٠٧/٤

( ٤ ) في ( ب ) وتعلق الورثة

( ٥ ) ساقطة من ( د )

( ٦ ) في ( د ) لقوله

( ٧ ) أخرج الدارقطني عن معاذ بن جبل رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ قَدْ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلْثِ أَمْوَالِكُمْ عِنْدَ وفاتِكُمْ رِيَادَةً فِي حَسَنَاتِكُمْ لِيَجْعَلَهَا لَكُمْ رِكَاعَةً أَعْمَالِكُمْ ﴾ ، كتاب الوصايا ، ١٥٠/٤ ، وكذا أخرجه الطبراني في " الكبير " ، ٥٤/٢٠ ( ٩٤ ) ، قال حنيمي { فيه عقبة ابن حميد الضبي وثقه ابن حبان وعيره ، وضعفه أحمد }

وأخرج ابن ماجة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ عِنْدَ وفاتِكُمْ بِثُلْثِ أَمْوَالِكُمْ رِيَادَةً لَكُمْ فِي أَعْمَالِكُمْ ﴾ . كتاب الوصايا ، باب الوصية بالثلث ، ٩٠٤/٢ ( ٢٧٠ ) ، وأخرجه عبد الرزاق في " مصنفه " ، كتاب الوصايا ، باب في وجوب الوصية ، ٥٦-٥٥/٩ ( ١٦٣٢٥ )

وأخرج نحوه الإمام أحمد في " مسنده " عن أبي الدرداء رضي الله عنه ، ٤٤١/٦ قال

الهندي : أني سمعته وقد اختلط !



قوله: { مستندا إلى أوله } أي إلى أول المرض، والفرق بين التبيين والاستناد<sup>(١)</sup>

(أن)<sup>(٢)</sup> في التبيين يمكن الاطلاع والوقوف للعباد، كما في بُرءٍ (ما)<sup>(٣)</sup> تحت الجبيرة بأن يحلّها ويرى ما تحتها

وفي الاستناد<sup>(١)</sup> لا وقوف للعباد، كما في ضمان المغصوب قبل أدائه، فإنه هل يؤدي الضمان فيملكه من وقت الغصب بطريق الاستناد<sup>(١)</sup> أم لا؟ فإنه غير معلوم، وكما في هذه الصورة (فإن موته من مرضه هذا غير معلوم لغير الله تعالى)<sup>(٤)</sup>، فإن القول بصحته واجب في الحال لقيام أهلية المتصرف، وقيام محل تصرفه، فيجب القول بصحته، وذلك مثل الهبة والبيع مع المحاباة<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ب) : الإسناد

وانظر هذه الفروق أيضاً في : شرح المنتخب ، للنسفي ، ٨٢٤/٢-٨٢٥ ، فتح الغفار ، لابن نجيم ، ٩٦/٣ .

(٢) ساقطة من (أ)

(٣) ساقطة من (د)

(٤) ساقطة من (أ) و (ب) و (ج)

(٥) أي أن تصرفات المريض إذا كانت مما تحمل الفسخ كالهبة والبيع مع المحاباة ، فإنه يصح منه في الحال ؛ لصدوره من أهله مضافاً إلى محله عن ولاية شرعية ، ثم يفسخ ذلك التصرف إن احتيج إلى فسخه ، بأن مات ؛ لما أن الحجر يستند إلى أول المرض إذا اتصل به الموت ، فيظهر أن تصرفه محجور عنه . كذا في "التقرير والتحجير" ، ١٨٦/٢ ، وانظر أيضاً :

كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي . ٥٠٤/٢

قوله: { إذا وقع على حق غريم }<sup>(١)</sup>، بأن ترك عبداً وليس له مالٌ غيره، وعليه دينٌ يستغرق رقة عبده، فأعتقه حال مرضه. وذكر في (آخر)<sup>(٢)</sup> وصايا "التمة": { المريض إذا أعتق عبداً في مرض موته ولا مال له سواه، فعتقه موقوفٌ عند أبي حنيفة - رحمه الله -، حتى لو شهد هذا المعتق لا تُقبل شهادته؛ لأنه من التصرفات التي لا تحملُ الفسخَ بعد النفاذ }<sup>(٣)</sup> {<sup>(٤)</sup>.

قوله: { بخلاف إعتاق الرّاهن } وجهُ ورود هو: أن حقَّ الغيرِ تعلّق بالعبْد في الصّورتين، وبالإعتاق يطلُّ حقَّ الغيرِ المتعلّق به فيهما جميعاً، فكيف اُفترق الإعتاقان بالنفاذِ وعدمه<sup>(٥)</sup> ؟

قوله [٢٢٤/ب]: { نظراً له } لأنَّ الإنسانَ مغرورٌ بأمله، مقصّرٌ في عمله، فإذا عرّضَ له المرضُ وخافَ البيات<sup>(٦)</sup> يحتاجُ إلى تلافي بعض ما فرطَ

(١) أي أن التصرفات التي لا تحملُ الفسخَ إذا حصلت من المريض في مرضه الذي مات منه، وتعلّق بتلك التصرفات حقٌّ للغير سواء كان بسبب الدين ولا يفني ما تبقى من ماله لسداده، أو تعلّق به حقٌّ وارث - بأن زادت تلك التصرفات عن الثلث -، فإنها تنعقد موقوفة.

أنظر: أصول البزدوي، ٣٠٧/٤، كشف الأسرار شرح المنار، للنسفي، ٥٠٤/٢، التوضيح، ١٧٧/٢، التقرير والتحجير، ١٨٧/٢.

(٢) ساقطة من (ج)

(٣) في (د): أي بعد النفاذ

(٤) سبق التعريف بهذا الكتاب في القسم الدراسي ص (١١٦).

(٥) أي بنفاذ إعتاق الرّاهن - ولو تعلّق به حق المرتهن -، وتوقف نفاذه في حق المريض. والجواب مذكورٌ في كلام المصنّف صاحب المتن آنفاً ص (١٤٥٨).

أنظر أيضاً: التوضيح، ١٧٧/٢-١٧٨، التقرير والتحجير، ١٨٧/٢، فتح الغفار، ٩٧/٣-٩٨.

(٦) البيات والتبييت: الإغارة والمداهمة ليلاً، قال تعالى: ﴿فَجَاءَهُمْ بِأَسُنَا بَيَاتًا﴾، وقال تعالى: ﴿لُبَيْتُهُ وَأَهْلُهُ﴾، والمقصودُ به هنا مداهمة الموت.

أنظر: تهذيب اللغة، ٣٣٤/١٤، معجم مقاييس اللغة، ٣٢٥/١، المغرب، للمطري، ص ٥٥.

من التفريط ، وفي شرع الوصية ذلك ، فشرعت الوصية لذلك ، لأن  
الحسنة تمحو السيئة

قوله : { ولما تولى الشرع الإيصاء } - وهو التوريث - ، فإن  
الإيصاء كان مفوضاً إلى العباد في الابتداء بقوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ  
إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾<sup>(١)</sup> ،  
ثم تولى الله تعالى بيان ذلك بنفسه ، وقصره على حدود معلومة بقوله  
تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، أي الذي فوض<sup>(٣)</sup> إليكم  
تولى هو بنفسه إذ عجزتم عن مقاديره ، وإلى هذا وقعت الإشارة في  
قوله تعالى : ﴿ لَا تَذَرُونِ أَهْلَهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ﴾<sup>(٤)</sup>

قوله : { وأبطل إيصاءه لهم } أي أبطل إيصاء المورث للورثة ،  
بالنسخ بطريق التحويل ، كما نسخت القبلة إلى الكعبة<sup>(٥)</sup>  
قوله : { صورة } بأن يبيع من الوارث ، فهذا وصية صورة ؛  
لأنه معاوضة<sup>(٥)</sup> حقيقة ، لكن فيه إثارة [١٧٤/ج] الوارث بالعين ،  
وفي "الكتاب"<sup>(٦)</sup> إشارة إلى هذا حيث قدمه على غيره ، فكان ذلك

( ١ ) الآية ( ١٨٠ ) من سورة البقرة

( ٢ ) الآية ( ١١ ) من سورة النساء

( ٣ ) في ( ب ) : فرض

( ٤ ) وقد مرّ بيان ذلك في فصل النسخ ص ( ١٢٠٦ ) من هذا الكتاب

( ٥ ) في ( ج ) : مفاوضة

( ٦ ) أي في هذا "المختصر" ، انظر ص ( ١٦٩٣ )

وانظر أيضاً: كشف الأسرار، للبخاري، ٣٠٩/٤، التوضيح، ١٧٧/٢، التقرير والتحبير، ١٨٧/٢

( بياناً )<sup>(١)</sup> بطريق النّشر لما لفّه أولاً ، وكذلك غيره  
 { ومعنى } بأن يقرّ المورث ، وهذا وصيّةٌ معنًى ؛ لأنه يسلم المال إليه  
 بغير عَوْضٍ ظاهر  
 { وحقيقة } أي حقيقة الوصيّة

{ وشبهة } في الجودة ، وذلك في بيع الجنس بالجنس ، بأن ( يبيع )<sup>(٢)</sup>  
 جيّداً برديٍّ من الأموال الربويّة من أحد الورثة ، وتقومت الجودة في  
 هذه الصّورة في حقّهم ، كما تقومت في حقّ الصّغار ، بأن يبيع الوصيّ  
 دنانير اليتيم — وهي جيّدة — بدنانير مثلها في الوزن — وهي رديئة —  
 لا يجوز ؛ لأنّ الضّررَ مندفعٌ عن الصبيّ حقيقةً وشبهةً ، وأما في بيع هذا  
 الجنس بخلاف جنسه فإنّ الجودة متقوّمة فيه في جميع الصّور<sup>(٣)</sup>

---

( ١ ) ساقطة من ( د )

( ٢ ) ساقطة من ( ب )

( ٣ ) أنظر : أصول البزدوي مع الكشف ، ٣٠٩/٤ - ٣١٠ ، التوضيح ، ١٧٧/٢ ،

التقرير والتحجير ، ١٨٧/٢

## [ ثامناً : الحيضُ والنفاس ]

[وأما الحيض والنفاس فإنهما لا يعدمان الأهلية بوجه، لكن الطهارة عنهما شرط لجواز أداء الصوم والصلوات، فيفوت الأداء بهما، وفي قضاء الصلوات حرج؛ لتضاعفها، فسقط بهما أصل الصلاة، ولا حرج في قضاء الصوم، فلم يسقط أصله].

قوله : { وأما الحيض والنفاس } الحيض لغة : ( عبارة <sup>(١)</sup> ) عن الدّم الخارج ، يقال : حاضت الأرنب ، إذا خرج منها شيء كالدم <sup>(٢)</sup> .

وفي الشرع <sup>(٣)</sup> :

عبارة عن الدّم الذي ينفضه رَجِم المرأة السليمة عن الدّاء <sup>(٤)</sup> والصّغَر <sup>(٥)</sup> قوله : "عن الرّحم" إحترازٌ عن دمٍ خارجٍ عن غيرها <sup>(٦)</sup> كجراحةٍ وغيرها ، فإنّ ذلك ليس بحيض، وإليه وقعت الإشارةُ في قوله تعالى : ﴿ وَلَا

( ١ ) ساقطة من ( أ )

( ٢ ) أنظر : تهذيب اللغة ، ١٥٩/٥ ، الصّحاح ، ١٠٧٣/٣ - ١٠٧٤ ، معجم

مقاييس اللغة ، ١٢٤/٢ ، لسان العرب ، ١٤٢/٧ - ١٤٣ ، المصباح المنير ، ص ١٥٩

( ٣ ) أنظر هـ ( ٢ ) ص ( ٢٢٧ ) من هذا الكتاب

( ٤ ) في ( ب ) : الدّواء

( ٥ ) أنظر : تحرير ألفاظ التنبيه ، للتّووي ، ص ٤٤ ، الدرّ النّقي ، ص ١٤٠ ،

الكليّات ، ٢٥١/٢ دستور العلماء ، ٦٩/٢

( ٦ ) في ( ج ) : عن غيره

وقوله : "عن الرّحم" يقصد به لفظة " رجم " الواردة في التعريف ؛ لأنّ لفظة

"عن الرّحم" كما ذكر لم ترد بعينها في التعريف

يَحِلُّ لُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴿١﴾

قوله: "السَّليمة عن الدَّاءِ" إحترارٌ عن النَّفساء فإنَّها كالمريضة، حتى يُعتبر تصرُّفها من <sup>(٢)</sup> الثَّلاث.

وأما النَّفاسُ، فهو في الأصل [١٩٦/أ] مصدرٌ نُفِست المرأة، بضمَّ "النَّون" إذا صارت نَفَساً، ونَفِست بالفتح إذا حاضت <sup>(٣)</sup>، وكلُّ منهما من النَّفس بمعنى الدَّم <sup>(٤)</sup> والضَّابطُ أن يُحفظَ ضمُّ النَّونِ بضمِّ النَّونِ، { وأما قولهم النَّفاسُ هو الدَّم الخارجُ عقيب الولادة فتسمية للدَّم بالمصدر، وأما اشتقاقه من تنفَّس الرَّجَم، أو خروج النَّفسِ - بمعنى الولد -، فليس بذلك { كذا في "المغرب" <sup>(٥)</sup>

قوله: {لكن الطَّهارة عنهما شرط} (أي) <sup>(٦)</sup> عن الحيضِ والنَّفاسِ في حقِّ الصَّلَاةِ والصَّومِ، لكن اشتراطَ الطَّهارة عن الحيضِ والنَّفاسِ في حقِّ الصَّلَاةِ وقعَ موافقاً للقياس، وأما في حقِّ الصَّومِ [١٥١/د] ثبتَ نصّاً بخلافِ القياس؛ لأنَّ الطَّهارة لا تشترطُ لصحَّةِ الصَّومِ، بدليل صحَّته من الجنبِ

(١) الآية (٢٢٨) من سورة البقرة

(٢) في (أ) : بدل (من) (في)

(٣) ومنه : تنفَّسَ نَفَاسَةً ، ونَفَاساً ، ونَفَساً ، وهي امرأةٌ نَفَسَاء ، ونَفَسَاء ، ونَفَسَاء ، والجميعُ نَفَسَاوات ونَفَاس ونَفَس ونَفَاس ، والمنفوسُ المولود

أنظر: تهذيب اللُّغة ، ١٣/١١-١٢ ، الصَّحاح ، ٣/٩٨٥ ، المصادر ، للزَّوزني (٦١ - أ) ، المغرب للمطرزي، ص ٤٦١ ، لسان العرب ، ٦/٢٣٨-٢٣٩ ، المصباح المنير ، ص ٦١٧ .

(٤) أنظر : حَلية الفقهاء ، لابن فارس ، ص ٦٣ ، المبسوط ، للسرخسي ، ٣/٢١٠ .

(٥) المغرب ، للمطرزي، ص ٤٦١ ، وأنظر أيضاً : المبسوط ، للسرخسي ، ٣/٢١٠ .

(٦) ساقطة من (أ) و (ج)

والمحدث، وذلك النصُّ ما رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: ﴿الحائضُ تدعُ الصَّومَ والصَّلَاةَ﴾<sup>(١)</sup>.

فلما كان اشتراطُ الطَّهارةِ في حقِّ الصَّومِ بالنصِّ بخلافِ القياسِ، لم يؤثرَ عدمُ الطَّهارةِ من الحيضِ والنَّفاسِ في إسقاطِ قضاءِ الصَّومِ، واشتراطُ الطَّهارةِ في حقِّ الصَّلَاةِ بالنصِّ لما وردَ موافقاً للقياسِ أثَّرَ عدمُ الطَّهارةِ منهما - أي من الحيضِ والنَّفاسِ - في إسقاطِ قضاءِ الصَّلَاةِ<sup>(٢)</sup>، يعني أنَّه لما اشترطت (الطَّهارةُ)<sup>(٣)</sup> في حقِّ الصَّلَاةِ في جميعِ الصُّورِ، وعدمُ الطَّهارةِ في حقِّ الحائضِ والنَّفساءِ بدونِ اختيارِهما، صارتا كأنهما لم يتناولهما سببُ وجوبِ الصَّلَاةِ، فلم يجبِ الأداءُ عليهما لا تحقيقاً ولا تقديرًا، ووجوبُ القضاءِ مبنيٌّ على وجوبِ الأداءِ، فلمَّا لم يجبِ الأداءُ لم يجبِ القضاءُ<sup>(٤)</sup>.

( ١ ) هذا الحديثُ بهذا اللَّفْظِ لا يوجد ، وأما أحاديثُ تركِ الحائضِ الصَّومَ والصَّلَاةَ فقد رُوي عن عددٍ من الصَّحابةِ، منها الحديثُ المتفقُ عليه عن أبي سعيدٍ الخدري وابن عمر رضي الله عنهما. أنظر: صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب ترك الحائضِ الصَّومَ، ١١٦/١ (٢٩٨)، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات، ٨٧-٨٦/١ (٧٩ - ٨٠).

( ٢ ) ولعلَّ هذا تعليلٌ مقبولٌ من الحنفيةِ في التفريقِ بين الأمرِ بقضاءِ الصَّومِ دون قضاءِ الصَّلَاةِ ، وقد سُئِلَت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - عن ذلك فقالت: { كُنَّا نؤمُّ بقضاءِ الصَّومِ ولا نؤمُّ بقضاءِ الصَّلَاةِ } ، وهذا أثرٌ متفقٌ عليه ، أخرجه البخاري برقم (٣١٥) ، ومسلم برقم (٣٣٥).

يقول الإمام البخاري صاحب "الصَّحيح": { قال أبو الزناد: إنَّ السَّنَنَ ووجوهَ الحقِّ لتأتي كثيراً على خلافِ الرأْيِ ، فما يجدُ المسلمون بدءاً من أتباعِها ، من ذلك أنَّ الحائضَ تقضي الصَّيَّامَ ولا تقضي الصَّلَاةَ } . صحيح البخاري ، كتاب الصَّوم ، باب الحائضُ تركُ الصَّومِ والصَّلَاةِ ، ٦٨٩/٢

( ٣ ) ساقطة من ( ج )

( ٤ ) في ( ج ) : فلما لم يجبِ الأداءُ عليهما لا تحقيقاً ولا تقديرًا لم يجبِ القضاءُ

وأما في الصَّومِ فبِخلافِهِ ؛ لأنَّه ( لما )<sup>(١)</sup> لم تشترط الطَّهارةُ له في أصلِهِ صارَ وجودُ الطَّهارةِ وعدمها بمنزلةٍ ، فيتناولهما<sup>(٢)</sup> سببُ وجوب الصَّومِ تقديراً - وإنَّ لم يكن تحقيقاً - ، فوجبَ القضاءُ بناءً عليه ولأنَّ في وجوبِ قضاءِ الصَّلَاةِ حرجاً بيناً ؛ ( لأنَّه يلزمُ على الحائضِ حينئذٍ خمسون صلاةً في كلِّ عشرةِ أيَّامٍ من كلِّ شهرٍ ، وليس في قضاءِ الصَّومِ ذلك )<sup>(٣)</sup> ؛ لأنَّه يلزمها قضاءُ عشرةِ أيَّامٍ في أحدِ عشرَ شهرًا<sup>(٤)</sup> .

---

( ١ ) ساقطة من ( ج )

( ٢ ) أي الحائضُ والنَّفْساء ، أما في ( أ و د ) فهي : فتاؤها

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( ج )

( ٤ ) أنظر المبسوط ، للسرخسي ، ٥٨/٣ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ،

٥٠٨-٥٠٧/٢ كشف الأسرار ، للبخاري ، ٣١٣-٣١٢/٤ ، التوضيح ، ١٧٦-١٧٧/٢ ،

انتقير والتجوير ، ١٨٨/٢



## [ تاسعاً : الموت ]

[ وأما الموت فإنه عجز خالص ، سقط به من أحكام الدنيا ما هو من باب التكليف ؛ لفوت غرضه - وهو الأداء عن اختياره - ، ولهذا قلنا : إنه تبطل عنه الزكاة وسائر وجوه القرب ، وإنما يبقى عليه المأثم .

وما شرع لحاجة غيره :

— إن كان حقا متعلقا بالعين يبقى ببقائه ؛ لأن فعله فيه غير مقصود .

— وإن كان ديناً لم يبق بمجرد الذمة حتى ينضم إليه مال ، أو ما تؤكد به الذمم - وهو ذمة الكفيل - ولهذا قال أبو حنيفة - رحمه الله - إن الكفالة بالدين عن الميت لا تصح إذا لم يخلف مالا أو كفيلًا ، كان الدين ساقطاً ، بخلاف العبد المحجور يقر بالدين فتكفل عنه رجل يصح ؛ لأن ذمته في حقه كاملة ، وإنما ضمت إليه المالية في حق المولى ، وإن كان شرع عليه بطريق الصلة بطل ، إلا أن يوصي فيصح من الثلث

وأما الذي شرع له ، فبناء على حاجته ، والموت لا ينافي الحاجة ، فبقي له ما تنقضي به الحاجة ، وكذلك قدم جهازه ثم ديونه ثم وصاياه من ثلثه ثم وجبت المواريث بطريق الخلافة عنه نظراً له ، ولهذا بقيت الكتابة بعد موت المولى ، وبعد موت المكاتب عن وفاء ، ولهذا قلنا : إن المرأة تغسل زوجها في عدتها بعد الموت ؛ لأن الزوج مالك ، فبقي ملكه إلى انقضاء العدة فيما هو من حوائجه خاصة ، بخلاف المرأة إذا ماتت ؛ لأنها مملوكة ، وقد بطلت المملوكية بالموت ، ولهذا تعلق حق المقتول بالدية إذا انقلب القصاص مالا ، وإن كان القصاص يثبت للورثة ابتداء بسبب انعقد للمورث ؛ لأنه يجب عند انقضاء الحياة ، وعند ذلك لا يجب له إلا فيما يضطر إليه لحاجته ، ففارق الخلف الأصل ؛ لاختلاف حالهما

وأما أحكام الآخرة فله فيها حكم الأحياء ؛ لأن القبر للميت - في حق الآخرة - كالرحم للماء ، والمهد للطفل - في حق الدنيا - وضع فيه لأحكام الآخرة ، روضة دار ، أو حفرة نار ، نرجو الله تعالى أن يصيره لنا روضة بكرمه [ .

قوله: {وأما الموت} ذكر في "الهداية"<sup>(١)</sup>: {الموت زوال الحياة}. قال شيخنا<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - ناقلًا عن شيخه العلامة شمس الدين الكردي<sup>(٣)</sup> - رحمه الله -: {هذا تعريف الموت بلازمه لا بحقيقته؛ لأنّ الزوال عبارة عن العدم<sup>(٤)</sup> (والعدم)<sup>(٥)</sup> غير مخلوق، والموت مخلوق، قال الله تعالى: ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، بل الموت أمرٌ وجوديٌّ

(١) لم أستطع الوقوف على النصّ بهذا اللفظ، فقد راجعتُ كتاب الجنائز والجهاد والعدد والإحداذ وإحياء الموات وغيرها، فلم أوف عليه، ولكن وجدت نصين قريبين من بعضهما في هذا المعنى، فقال المرغيناني - رحمه الله - في "الهداية" في باب (الصّيد) في مقام استدلاله بأنّ المَبَان من الصّيد يحرم أكله بناءً على بقاء الحياة في المَبَان منه، والحياة بقاء الرّوح فقال: {قلنا حال وقوعه لم يقع ذكاة، لبقاء الرّوح في الباقي، وعند زواله لا يظهر في المَبَان لعدم الحياة فيه}، وقال أيضاً في باب (الذّبائح) في معرض بيان الذكاة وكيفيتها، وأنها تحصل بقتل الخلق والمرئ والودجان، وأنّ قطع ثلاث منها يحصل به المراد فقال: {وما هو المقصودُ يحصلُ بها، وهو إنهارُ الدّم المسفوح، والتّوجيةُ في إخراج الرّوح} فكان هذا استدلالاً بأنّ الموت هو زوال الرّوح، كما ذكر السّغناقي - رحمه الله -.

أنظر: الهداية، ٦٥/٤، ١٢٤/٤

(٢) أي حافظ الدّين البخاري الكبير. وقد سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص(٣٧).

(٣) سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص (٨١)

(٤) في (د) وردت العبارة هكذا فإنّ حاصل الزّوال العدم

(٥) ساقطة من (أ) .

(٦) الآية (٢) من سورة الملك

[٢٢٥/ب] يلزم منه زوال الحياة، ولأن الموت ضد الحياة، والضدان صفتان وجوديتان تتعاقبان على موضع واحد<sup>(١)</sup> {٢}<sup>(٢)</sup> قوله: {خالص} إحترار (عما تقدم)<sup>(٣)</sup> من العوارض السماوية من الصغر والجنون والرق وغيرها، فإن أثر كل منها عجز ولكن ليس بخالص؛ لأنه على عرضية الزوال في الدنيا، مع بقاء نوع قدرة في أكثرها، بخلاف الموت يسقط (به)<sup>(٤)</sup> ما هو من باب التكليف؛ لأن التكليف يعتمد القدرة والموت ينافيها، فيسقط وحاصله أن الأحكام على نوعين

— أحكام الدنيا — وأحكام الآخرة

فأما أحكام الدنيا فأنواع أربعة

نوع منها ما هو من باب التكليف

والثاني: ما شرع عليه لحاجة غيره

والثالث: ما شرع له لحاجته

والرابع ما لا يصلح<sup>(٥)</sup> لقضاء حاجته

(١) في (ب) و (ج): على موضوع واحد

(٢) إنتهى كلام شمس الدين الكردي - رحمه الله - وقد سبق في القسم الدراسي ص (١٢٩) التعريف بكتابه، ولم أقف عليه. وقال الغزالي: {الموت معناه تغير حال فقط، وأن الروح باقية بعد مفارقة الجسد، إما معذبة وإما منعمة ومعنى مفارقتها للجسد انقطاع تصرفها عن الجسد، بخروج الجسد عن طاعتها، فإن الأعضاء آلات للروح { إحياء علوم الدين، ٤/٧٨

وانظر أيضاً: المواقف، للإيجي، ص ١٤٠، التلويح، للتفتازاني، ٢/١٧٨، الكليات، ٤/٢٨٧ دستور العلماء، ٣/٣٨٥

(٣) ساقطة من (أ)

(٤) ساقطة من (د)

(٥) في (ب) ما لا يحصل

فوجه حصرها على هذه الأربعة هو: أنّ الحكم المتعلق بالميت لا يخلو:

— إما إن كان من باب التكليف

— أم لا

فإن كان من باب التكليف فهو "النوع الأول" ، وإن لم يكن من باب التكليف فلا يخلو

( — إما إن كان فيه حاجة لأحد

— أم لا

فإن كان فيه حاجة فلا يخلو : (١)

— إما إن كان فيه حاجة للميت

— أو لغيره

فإن كان للميت فهو "النوع الثالث" ، وإن كان فيه حاجة لغير الميت فلا يخلو :

— إما إن كانت الحاجة متعلقة بالعين لأمر ظاهري، كتعلق حق

المودع بعين الوديعة ، فهو "النوع الثاني"

— وإن كان لأمر باطني ، كتعلق (٢) حق الورثة بقاتل المورث في

القصاص، فهو "النوع الرابع".

(١) ما بين القوسين ( ) هكذا ساقط من (أ)

(٢) في (أ) و (د) . كتعليق

## أما النوع الأول من هذه الأنواع الأربعة

وهو ما كان من باب التكليف فإنه يسقط؛ لفوت الغرض المطلوب من التكليف ، وهو الأداء عن اختيار ، وهذا لأن تكليف الله تعالى [١٧٥/ج] عبارة عن إلزام ما هو كلفة ومشقة على الفاعل من غير زيادة حرج، ابتلاءً ، فكان الغرض فيه الفعل - الذي هو عبادة ظاهراً - ، وذلك فعل اختياري يوجّد من المكلف تعظيماً لأمر الله تعالى.

والموت ينافي القدرة التي يحصل بها الفعل ، وبفوات القدرة فات الغرض ، فيلزم ( منه ) <sup>(١)</sup> ( فوات ) <sup>(٢)</sup> نفس الوجوب ؛ لأن فوت الغرض يوجب فوت نفس الوجوب - لما ذكرنا في قوله : { فجاز أن يبطل لعدم حكمه وغرضه } - في فصل الأهلية - <sup>(٣)</sup> ، ولكن يبقى عليه المأثم ؛ لأن بقاء الإثم من أحكام الآخرة ، لأن أثره إنما يظهر فيها، والميئ في حق أحكام الآخرة ملحق بالأحياء لما تبين <sup>(٤)</sup>

( ١ ) ساقطة من ( د )

( ٢ ) ساقطة من ( أ )

( ٣ ) ص ( ١٦٠٣ ، ١٦١١ ) من هذا الكتاب

( ٤ ) لم يسبق منه - رحمه الله - أن بين ذلك في هذا الكتاب ، ولكن كما هو مقرر عند علماء الحنفية أن الميئ إنما يسقط عنه من باب التكليف ما هو من أحكام الدنيا، وأما أحكام الآخرة فلا، وعلى هذا فلو أخر صلاة عن وقتها بلا عذر، أو امتنع عن إخراج الزكاة حتى مات، سقطت هذه الأحكام عنه في الدنيا ، فلا يؤدي عنه وليه ، ولكن يبقى عليه الإثم في الآخرة.

أنظر : كشف الأسرار ، للبخاري ، ٣١٣/٤ ، التقرير والتحير ، ١٨٩/٢

## وأما النوع الثاني

وهو ما شرع عليه لحاجة غيره ، فلا يخلو :

[ أولاً ] إما إن كان حقاً متعلقاً بالعين

[ ثانياً ] أو بالذمة

[ أولاً ]

فإن كان حقاً [١٩٧/أ] متعلقاً بالعين يبقى الحق ببقاء العين،  
كتعلق حق المودع بالوديعة، وحق الراهن بالرهن، وحق الآجر بالمستأجر،  
وحق المالك بالمغصوب؛ لأن الفعل في حقوق العباد غير مقصود، بل  
المقصود هو المال، والفعل تبع<sup>(١)</sup> لأنهم محتاجون، فتقضي حاجتهم بالمال،  
وفي حقوق الله تعالى المقصود هو الفعل لا المال، بل المال آلة الفعل كما  
في الزكاة، لأن المقصود فيها الابتلاء، (والابتلاء)<sup>(٢)</sup> إنما يتحقق بفعل عن  
اختيار، ألا ترى أن من له الدين إذا ظفر بجنس حقه له أن يأخذه؛  
لحصول مقصوده به، والفقير إذا ظفر بمال الزكاة بعد الوجوب ليس له أن  
يأخذه؛ لأن الحق لله تعالى<sup>(٣)</sup>، فكان الفعل فيه هو المقصود، ولم يوجد  
الفعل، فلا ينوب عن الزكاة، لأن (الزكاة)<sup>(٤)</sup> عبادة محضة، والعبادات  
لا تؤدى بدون الاختيار، ولما كان كذلك يبقى حق العبد في العين بعد  
موت من في يده العين وإن كان لا يتصور منه فعل تسليم العين.

(١) في (ج) : والفعل تبع لهم

(٢) ساقطة من (ب)

(٣) أنظر الفوائد ، حميد الدين الضير ( ١٢٧ - ب )

(٤) ساقطة من (أ)

[ ثانياً ] وإن كان ما شرع عليه حقاً متعلقاً بالذمة ، فلا يخلو :

[ أ ] إما إن كان ديناً

[ ب ] أو صلة<sup>(١)</sup>

[ أ ] فإن كان ديناً ، لا يبقى لمجرد<sup>(٢)</sup> الذمة ؛ لأنّ الذمة

ضعفت بالموت ، فلا تحتمل ( الدين )<sup>(٣)</sup> بنفسها إلا إذا انضم إليها مالٌ أو ذمة أخرى - وهي ذمة الكفيل - فتقوى الذمة بهما ، فكانت ( ذمته )<sup>(٤)</sup> حينئذ بمنزلة ذمة الحي ، فيبقى الدين .

وهذا لأنّ الدين وصف شرعيّ يظهر أثره عند المطالبة ، والشئ لا يبقى عند انعدام أثره ، ( ولما لم يبق محل المطالبة عند انعدامهما - أي المال وذمة الكفيل - لم يبق الدين ؛ لعدم أثره )<sup>(٥)</sup> ، وعن هذا قال أبو حنيفة - رحمه الله - إنّ الكفالة عن الميت المفلس لا تصح ؛ لأنّ ظهور أثر الدين بالمطالبة ، والكفالة لالتزام المطالبة ، وقد عدمت المطالبة ، فتعديم صحة الكفالة لذلك<sup>(٦)</sup>

( ١ ) في ( د ) : أو صدقة

( ٢ ) في ( ب ) : بمجرد

( ٣ ) ساقطة من ( ج )

( ٤ ) ساقطة من ( أ ) و ( ج )

( ٥ ) ما بين القوسين ساقط من ( د )

( ٦ ) وقال ابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد ومالك والشافعي وأحمد : الكفالة جائزة  
أنظر : مختصر اختلاف العلماء ، للخصاص ، ٢٦٠/٤ ، الكتاب ، للقدوري ، ١٥٩/٢ ، الهداية ، للمرغيناني ، ٩٣/٣ ، نواذر الفقهاء ، لمحمد بن الحسن التميمي ، ص ٢٨٤ ، حلية العلماء ، للقفال الشاشي ، ٤٨/٥ ، بداية المجتهد ، لابن رشد الحفيد ، ٢٢٤/٢ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٣١/٣ ، الأم ، للشافعي ، ٢٠٤/٣ ، مختصر المزني ، ص ١٠٨ ، الروضة ، للنووي ، ٢٤٠/٤ ، الهداية ، للكلوذاني ، ١٥٦/١ ، المغني ، لابن قدامة ، ٧٤/٧ .

[ ب ] وإن كان الذي شُرِعَ عليه بطريقِ الصَّلَةِ

كنفقةِ المحارِمِ وصدقةِ الفِطْرِ والعُشْرِ والخَرَاجِ [١٥٢/د] بطلَ بالموتِ ، وإنما قلنا إنها صِلَةٌ ؛ لأنَّ الصَّلَةَ اسمٌ لما وجبَ من المالِ بمقابَلَةِ ما ليس بمال ، وهذه الأشياءُ كذلك ، فكانت صِلَةً

وإنما قلنا إنَّ الصَّلَاتِ تبطلُ بالموتِ ؛ لما أنَّ الموتَ فوقَ الرِّقِّ في ضعفِ الذِّمَّةِ ، لأنَّ الرِّقَّ يُرْجَى زوالُه غالباً ، وهذا لا يُرْجَى زوالُه غالباً ، والرِّقُّ ينافي وجوبَ الصَّلَاتِ<sup>(١)</sup> على الذِّمَّةِ ، والموتُ أولى ، إلا أنَّ يوصي فإنَّه يصحُّ من الثُّلثِ ، لأنَّ نفعَ الوصِيَّةِ راجعٌ إلى الموصي ، (ففي)<sup>(٢)</sup> صحتُها نظرٌ له ، والشرعُ قرَّرَ<sup>(٣)</sup> صحتُها من الثُّلثِ ، فيصحُّ به<sup>(٤)</sup> .

قوله : { بخلاف العبد المحجور } وجهُ الورودِ هو : أنَّ ضعفَ الذِّمَّةِ والإفلاسَ وعدمَ وجوبِ المطالبةِ في الحالِ متحقِّقَةٌ في الميِّتِ والمحجورِ جميعاً [٢٢٦/ب] ومع ذلك إنَّ الكفالةَ بدَيْنِ المحجورِ الثَّابتِ بإقراره صحيحةٌ ، وفي الميِّتِ لا !

( ١ ) في ( ب ) : الصَّلَاةُ

( ٢ ) ساقطة من ( ب )

( ٣ ) في ( د ) : قدَّرَ

( ٤ ) أي أنَّ الحكمَ في الحالةِ الثَّانيةِ - وهي ما إذا كان الحقُّ المشروعُ متعلِّقاً بالذِّمَّةِ - في حالتيه سواءً أي سواءَ كان ذلك الحقُّ ديناً أو صِلَةً ، فالحكمُ هو السَّقُوطُ

أنظر : أصول البزدوي مع الكشف ، ٣١٣/٤ - ٣١٤ ، الفوائد ، حميد الدين القطرير ( ٢٦٩ - ب ) المغني ، ص ٣٨٠ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٥٠٩/٢ ،

التَّوضيح ، ١٧٨/٢ ، التقرير والتحجير ، ١٨٩/٢



فأجاب عنه وقال: لأنَّ ذمَّةَ العبدِ المحجورِ في حقِّه كاملة، لأنَّه حيٌّ عاقلٌ بالغٌ<sup>(١)</sup>، ألا ترى أنَّه يملكُ الإقرارَ بالقصاصِ والحدودِ، وكذا يؤخِّدُ بإقراره بعد العتقِ في الحال، وضعفه باعتبارِ حقِّ المولى، فإذا زالَ حقُّه بالإعتاقِ ظهرتْ قوَّةُ ذمَّتِه في (نفسِها)<sup>(٢)</sup>، فيطالبُ به، كانت الكفالةُ بدنيٍّ واجبٍ في الحالِ نظراً إلى قوَّةِ الذمَّةِ في نفسِها، فوقعتْ صحيحةٌ لذلك، وأمَّا الدَّيْنُ في حقِّ الميتِ المفلسِ فساقطٌ في الدُّنيا بدليلِ انعدامِ أثره - وهو المطالبةُ -، فلا تصحُّ الكفالةُ بالدَّيْنِ السَّاقِطِ، لما ذكرنا أنَّ الموتَ عجزٌ خالصٌ<sup>(٣)</sup>.

فإن قلت: لما كان الموتُ عجزاً خالصاً لم قلت: بأنَّ الذمَّةَ تضعفُ بالموتِ، بل لا تبقى الذمَّةُ أصلاً؛ لانعدامِ ما يُرادُ من الذمَّةِ وهو أهليَّةُ الإيجابِ والاستيجابِ؟

قلت: هذه أحكامٌ شرعيةٌ، فيستدلُّ ببقاءِ بعضِ الأحكامِ على بقاءِ نفسِ الذمَّةِ - على مايجئ من بقاءِ ملكه فيما تنقضي به حاجته -، فيكون هو استدامةُ الاستيجابِ، وكذلك الميتُ بقي محلاً لإيجابِ الديونِ عليه، فإنَّ الإمامَ فخر الإسلام<sup>(٤)</sup> - رحمه الله - قال: {ولهذا لزمته الديونُ مضافاً إلى سببِ صحيح في حياته} <sup>(٥)</sup> فهو كما إذا حفرَ بئراً على قارعةِ الطريقِ ثمَّ

(١) في (ب) و (ج) و (د): بالغٌ مكلفٌ

(٢) ساقطة من (أ)

(٣) أنظر: الفوائد، حميد الدين الضَّير (٢٦٧ - ١)، كشف الأسرار، للبخاري،

٣١٤/٣ - ٣١٥/٢، التقرير والتحجير، ١٨٩/٢

(٤) سبقت ترجمته في القسم الدَّرَاسِي ص (٧٧)

(٥) أصول فخر الإسلام البزدوي، ٣١٦/٤

مات ثم وقع فيها إنسانٌ أو حيوانٌ مملوكٌ وهلك، لزم الميّتُ ضمانَ ما هلك، فكان هو استدامة الإيجابِ عليه، فهذه الأحكامُ تدلُّ على بقاءِ الذمّة.

وأما الدليلُ على ضعفِها فظاهر ؛ لأنه عجزٌ خالصٌ ، فلذلك سقطت المطالبةُ عند موته مفلساً ، فإنَّ جوازَ المطالبةِ حكمُ الدَّينِ خاصّاً، فيُستدلُّ بانعدامِ حكمِهِ الخاصِّ<sup>(١)</sup> على انعدامِ سببِهِ ، إلّا أنَّ الدليلَ لما دلَّنا من حيثُ الأحكامُ على بقاءِ نفسِ الذمّةِ قلنا : ببقاءِ أصلِ الذمّةِ مع الضَّعْف .

قوله: { وإنما ضمت إليه (المالية)<sup>(٢)</sup> في حق المولى } أي ضُمَّتْ مالِيَّةُ الرِّقْبَةِ إلى العبد، حتى لو أحاطَ الدَّينُ بَرَقَبَتِهِ يُباعُ فيه ، وهذا جوابٌ لإشكال، فإنَّه لما ذكرَ أنَّ ذِمَّةَ العبدِ كاملة في حقِّه ورَدَ على هذا القول: بيَّعه عند استغراقِ الدَّينِ بَرَقَبَتِهِ، فهو دليلُ ضعفِها، إذ لو كانت كاملةً في نفسها [١٧٦/ج] لما احتيجَ إلى تكميلِها [١٩٨/أ] بضمِّ مالِيَّةِ الرِّقْبَةِ إليه ، كما في ( حق )<sup>(٣)</sup> ( الحر )<sup>(٤)</sup>

( ١ ) في ( أ ) : الخالص

( ٢ ) ما بين القوسين ( ) هكذا ساقطة من ( د )

( ٣ ) ساقطة من ( د )

( ٤ ) أنظر : الفوائد ، حميد الدَّين الضَّرير ( ٢٦٩ - ب ) ( ٢٧٠ - أ )

قوله: { وأما الذي شرع له فبناء على حاجته } <sup>(١)</sup> أي على حسب حاجته، حيث يُقدَّم الأهمُّ فالأهمُّ <sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ الموتَ محقَّقٌ للحاجة لا منافيتها، لأنَّ الحاجةَ باعتبارِ العجز، فلما خلصَّ العجزُ — بالموتِ — عن شائبةِ القدرة، خلصت الحاجةُ (أيضاً) <sup>(٣)</sup> إلى ما يهمله بالنقصانِ عن شائبةِ الكمال، { إذ الحاجةُ نقصٌ يرتفعُ بالمطلوبِ وينجبرُ به } . كذا ذكره الإمام اللامشي <sup>(٤)</sup> - رحمه الله -، وأيُّ نقصٍ أنقصُ من الموتِ ؟ وإذا كان كذلك، كان تقديمُ جهازه على سائرِ حوائجه — من الدِّينِ وغيره — أولى، اعتباراً بحالِ حياته فإنَّ جهازه وهو مؤنةُ غسله وتكفينه

( ١ ) وهذا هو التَّوَعُّ الثالث من أحكامِ الدُّنيا التي سبق ذكرها ص ( ١٧٠٧ )

( ٢ ) في ( ج ) وردت العبارة هكذا : حيثُ يُقدَّم السَّبَبُ الاسمُ والاسم

( ٣ ) ساقطة من ( ج )

( ٤ ) هو الإمام بدر الدِّين محمود بن زيد اللامشي الحنفيّ ، نسبةً إلى لامشٍ من قُرى فرغانة من بلادِ ما وراء النهر ، ويُنسبُ إليها أيضاً الفقيه الحنفيّ الحسين بن عليّ بن أبي القاسم اللامشي ، ولِلإمام بدر الدِّين كتابٌ في الأصول ، وكتابٌ في بيان كُشفِ معاني الألفاظ ، وقد حاولَ محقِّق كتابه الأخير د. محمد حسن مصطفى شليي البحث عن ترجمةٍ وافيةٍ له فقال : { لم أعثرُ على ذلك في جميع كتب التراجم ، وكلِّ الذي وجدته فيما يختصُّ بالتعريف بهذا العالمِ ينحصرُ في كتابين "كشف الظنون" و "الجواهر المضيئة" ، وأما محقِّق كتابه "الأصول" فقد ذكر أنَّ إحدى نسخ الكتاب كُتبت في حياته - رحمه الله - ، وكان تاريخ نسخها سنة ٥٣٩ هـ

لننظر : مقدِّمة تحقيق كتاب "بيان كشف الألفاظ" للدكتور محمد حسن شليي، مطبوع ضمن مجلة البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي لجامعة أمّ القرى، العدد الأول، عام ١٣٩٨هـ، ص ٢٤٧-٢٤٨، مقدِّمة كتاب "الأصول" للمحقِّق: عبدالمجيد تركي، الجواهر المضيئة، ٤٣٧/٣ (١٦١٦) تاج التراجم، ص ٢٥٠ (٢٧٨)، كشف الظنون، ١١٤/١ .

وهذا النصُّ المذكورُ أوردَه اللامشي - رحمه الله - في كتابيه "الأصول" ص ٧٤،

وكتاب بيان كشف الألفاظ ، ص ٢٥٤ .

ودفنه بمنزلة أكله وشربه ولباسه، بقدر ما يقوم به معاشه<sup>(١)</sup>، فربُّ الدَّيْنِ لا يمنعه من هذه الأشياء (في)<sup>(٢)</sup> حال حياته، فكذا في حال مماته. ثم ديونه أهمُّ من وصاياه ؛ لأنَّ الدَّيْنَ واجبٌ والوصية تبرُّع ، فكان إسقاط الواجب أهمُّ من ابتداء التبرُّع ؛ ولأنَّ الدَّيْنَ حائلٌ بينه وبين ربِّه — أي رحمته — على ما جاء في الحديث<sup>(٣)</sup>، فكان السَّعيُّ إلى رفع الحائل عن الرَّحمة أولى

ثمَّ القياسُ أنَّ يقدِّمُ الإرثُ على الوصية ؛ لما أنَّ في الإرث إيصالُ النِّفعِ إلى أقاربه ، وفي الوصية إيصاله إلى الأجنبي ، ولا شكَّ أنَّ إيصاله إلى أقاربه أولى ، وإليه وقعت الإشارةُ في قوله ﷺ : ﴿لأنَّ تدعَ ورثتك أغنياء خيرٌ من أن تدعهم عالة يتكففون الناس﴾<sup>(٤)</sup> ، ولهذا لم تجز الوصية من الصبي لهذا المعنى — على ما ذكرنا — ، إلَّا أنَّ الشرعَ وردَ بتنفيذِ تصرفه في الوصية في ثلث ماله مقدِّماً على ميراثه . أمَّا التَّقديمُ فبقوله تعالى : ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾<sup>(٥)</sup> ، وأمَّا الثَّلاثُ فبقوله ﷺ : ﴿إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلْثِ أَمْوَالِكُمْ فِي آخِرِ أَعْمَارِكُمْ زِيَادَةً لَكُمْ فِي أَعْمَالِكُمْ تَضَعُونَهَا حَيْثُ شِئْتُمْ﴾<sup>(٦)</sup>

(١) في (ج) : ولباسه ما يقوم به ، ويقدر ما يقوم به معاشه

(٢) ساقطة من (أ)

(٣) وهو قوله ﷺ : ﴿نَفْسُ الْمُؤْمِنِ معلقةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ﴾ ، أخرجه الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه ، وقال الترمذي : حديثٌ حسن

أنظر : نيل الأوطار ، للشوكاني ، ٥٣/٤

(٤) سبق تخريجه ص (١٦٢٤) من هذا الكتاب

(٥) الآية (١١) من سورة النساء

(٦) سبق تخريجه ص (١٦٩٥) من هذا الكتاب

قوله: { نظراله } (بيان<sup>(١)</sup>) لما قلنا: من أن إيصال النفع إلى أقاربه خيرٌ ونظرٌ له بهذا الحديث الذي ذكرنا، فلذلك وجبت المواريث.

قوله: { ولهذا بقيت الكتابة } إيضاحٌ لقوله: { والموت لا ينافي الحاجة فبقي له ما تنقضي به الحاجة } فإن المكاتب والمكاتب محتاجان إلى بقاء الكتابة، أما المولى فلنيل ثواب التحرير، قال ﷺ: ﴿ من أعتق رقبةً أعتق الله بكلِّ عضوٍ منها عضواً منه النار ﴾<sup>(٢)</sup>، وأما المكاتب فلنيل شرف الحرية ويظهر هذا الشرف في حق أولاده<sup>(٣)</sup>

قوله: { وبعد موت المكاتب عن وفاء } أي مات المكاتب وترك مالا يفِي ببدل الكتابة، فإنه يُقضى ما عليه من ماله، ويُحكم بعثته في آخر جزء من أجزاء حياته، وما بقي بعد ذلك فهو ميراث لورثته، ويعتق أولاده المولودون في حال كتابته أو المشترون، وهذا عندنا<sup>(٤)</sup>، خلافاً للشافعي - رحمه الله - فإنَّ عنده بالموت تبطل [٢٢٧/ب] الكتابة،

(١) ساقطة من (أ)، وفي (ج): بيانٌ له لما قلنا

(٢) متفقٌ عليه عن أبي هريرة - رضي الله عنه -، أخرجه البخاري في كتاب العتق، باب ما جاء في العتق وفضله، ٢/٨٩١ (٢٣٨١)، وأخرجه الإمام مسلم في كتاب العتق، باب فضل العتق، ٢/١١٤٧ (١٥٠٩).

(٣) أنظر: الفوائد، لحمد الدين الضَّيرير (٢٧٠ - ب)، كشف الأسرار، للبخاري، ٤/٣١٨، التقرير والتحجير، ٢/١٩٠

(٤) أنظر: الكتاب، للقُدوري، ٣/١٣٠-١٣١، المسوط، للسرخسي، ٧/٢١٥-٢١٦، ٨/٥٠ شرح الجامع الصغير، للصدر الشهيد (٢٠٠ - أ)، رؤوس المسائل، للزمخشري، ص ٥٤٦، الهداية مع شروحاتها، ٩/٢٠٨، تبيين الحقائق، ٥/١٧٠-١٧١، الاختيار للموصلي، ٤/٤١

وَيَمُوتُ عَبْدًا، وَمَا تَرَكَ مِنَ الْمَالِ لِمَوْلَاهُ<sup>(١)</sup>، فَلِذَلِكَ قَيَّدَ بِقَوْلِهِ: {عَنْ وَفَاءٍ} فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَتْرُكْ مَالًا وَلَا وَلَدًا مَوْلودًا فِي الْكِتَابَةِ وَلَا وَلَدًا مُشْتَرًى فِي الْكِتَابَةِ، يَمُوتُ عَبْدًا<sup>(٢)</sup> بِالِاتِّفَاقِ

قَوْلُهُ: {لَأَنَّ الزَّوْجَ مُلْكٌ} فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ (مَالِكًا)<sup>(٣)</sup>، وَالْمُلْكُ شُرْعٌ لِدَفْعِ الْحَوَائِجِ، بَقِيَ مِلْكُ النِّكَاحِ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى حَاجَتِهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ خَاصَّةً - وَهُوَ الْغُسْلُ - .

وَلَا يَقَالُ: الْمَالِكِيَّةُ تُنَبِّئُ عَنِ الْقُدْرَةِ وَالْوَلَايَةِ [١٥٣/د] وَالْمَوْتَ يَنَافِيهِمَا وَالْمَمْلُوكِيَّةُ تُنَبِّئُ عَنِ الْعِزِّ، وَالْمَوْتُ يَسَاعِدُهُ وَيُؤَكِّدُهُ، فَلَمَّا لَمْ تَبْقَ الْمَمْلُوكِيَّةُ بِالْمَوْتِ - مَعَ مَسَاعِدَتِهِ إِيَّاهَا - لِأَنَّ لَا تَبْقَى الْمَالِكِيَّةُ - لِمَنَافَاتِهَا إِيَّاهَا - أَوْلَى !

لَأَنَّا نَقُولُ: بَقَاءُ الشَّيْءِ عَلَى مَا كَانَ بَعْدَ الْمَوْتِ دَائِرٌ مَعَ الْحَاجَةِ لَا مَعَ شَيْءٍ آخَرَ (مِنَ الْمَالِكِيَّةِ)<sup>(٤)</sup> أَوِ الْمَمْلُوكِيَّةِ، (وَعَنْ هَذَا)<sup>(٥)</sup> افْتَرَقَ حَكْمُ

(١) وَبِهِ قَالَتِ الْحَنَابِلَةُ .

أَنْظَرَ الْأَمَّ، لِلشَّافِعِيِّ، ٤١١/٧-٤١٢، الْإِنْفَاعَ، لِابْنِ الْمُنْذِرِ، ٤٢٤/٢، الْمَهْذَبَ، لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ، ١١/٢، الرَّوْضَةَ، لِلنَّوَوِيِّ، ٢٥٨/١٢، كِتَابَ الرَّوَايَتَيْنِ، لِأَبِي يَعْلَى، ١٢٣٣، الْمَغْنِي، لِابْنِ قَدَامَةَ، ٥٦٣/١٤، الْإِنْصَافَ، لِلْمُرْدَاوِيِّ، ٤٥٢/٧ .

أَمَّا الْمَالِكِيَّةُ فَقَدْ وَاظَمُوا الْحَنْفِيَّةَ فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ فَقَالُوا: بِقَضَاءِ مَا عَلَيْهِ مِنَ مَالٍ، وَيُحْكَمُ بَعْتُهُ وَمَا بَقِيَ مِنْ مَالِهِ فَلِوَرَثَتِهِ، إِلَّا أَنَّ الْمَالِكِيَّةَ قَالُوا: يَرِثُهُ أَبْنَاؤُهُ الَّذِينَ مَعَهُ فِي الْكِتَابَةِ دُونَ مَنْ سِوَاهُمْ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ ذَلِكَ

أَنْظَرَ التَّفْرِيعَ، لِابْنِ الْجَلَّابِ، ١٥/٢، بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ، لِابْنِ رَشْدِ الْحَفِيدِ، ٢٨٦/٢، الشَّرْحَ الْكَبِيرَ لِلدَّرْدِيرِ، ٣٩٩/٤

(٢) فِي (ب) : يَمُوتُ عِنْدَنَا بِالِاتِّفَاقِ

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب)

(٤) سَاقِطَةٌ مِنْ (أ)

(٥) سَاقِطَةٌ مِنْ (ج)

المالِكِيَّةَ وحكمُ المملوكِيَّةِ في البقاءِ وعدمِهِ ، وذلك لأنَّ المَلِكَ (١) لما كانت شرعيَّتُهُ لدفعِ حاجةِ المالكِ في حَالِ حياتِهِ ، والموتُ يحقِّقُ الحاجةَ ، تبقى لدفعِ حاجتِهِ بعد موتهِ أيضاً ، لأنَّه بعد موتهِ أخوَجَ وأما المملوكِيَّةُ ، فما شُرِعتْ لدفعِ حاجةِ المملوكِ في حَالِ حياتِهِ ، فكيف تبقى بعد موتهِ مع بطلانِ محلَّتِهِ للملوكِيَّةِ (٢) ؟ ! لأنَّ المَيِّتَ لم يبقَ أهلاً للتصرُّفاتِ التي تختصُّ هِي بالمملوكِ ، فلم تبقَ المملوكِيَّةُ لعدمِ حاجةِ المَيِّتِ وعدمِ أهليَّتِهِ للملوكِيَّةِ ، فانقلبَ حكمهما لانقلابِ علتَهما.

(١) في (د) : لأنَّ المالكِ

(٢) أي أنَّ المملوكِيَّةَ تبطلُ بالموتِ ؛ لعدمِ حاجةِ المَيِّتِ إليها ، وفيه إشارةٌ إلى النوعِ الرَّابِعِ من الأحكامِ الدُّنْيَوِيَّةِ التي سبق ذكرها ص (١٧٠٧) ، وهو أنَّ ما لا يصلحُ لقضاءِ حاجةِ المَيِّتِ لا يبقى بعد وفاتِهِ ، أي تبطلُ كلُّ الأحكامِ التي لا حاجةَ للمَيِّتِ فيها ، ومنها المَالِكِيَّةُ في النِّكَاحِ في حقِّ المرأةِ ، فلما كانت المرأةُ مملوكَةً نكاحاً عند الحنفيةِ ، تبطلُ تلكَ المملوكِيَّةُ بالموتِ ، فلا يجوزُ للرجلِ عندهم أن يغسلَ امرأتهِ المتوفاةَ ؛ نظراً لانقطاعِ الحكمِ وفواتِ المحلِّ أما المَالِكِيَّةُ في جانبِ الزَّوْجِ فإنها شُرِعتْ للحاجةِ ، فتبقى بقاءً تلكَ الحاجةُ حتى بعد الوفاةِ بقدرِ ما تنقضي به ثبوتُ الحاجةِ ، فيجوزُ عندهم للمرأةِ أن تغسلَ زوجها بناءً على تلكَ الحاجةِ

أنظر : مختصر الطحاوي ، ص ٤١ ، مختصر اختلاف العلماء ، للجصاص ، ١٧٧/١ ، أصول البزدوي مع الكشف ، ٣٢٣/٤-٣٢٤ ، المبسوط ، للسرخسي ، ٧١/٢ ، رؤوس المسائل ، للزمخشري ص ١٩٢ ، مختلف الرواية ، للأسمندي ، ص ٥٢ ، التَّجْنِيسُ . للمرغيناني (١٤٠ - أ) ، البدائع ، ٧٦١/٢

أما الشَّافِعِيَّةُ والمَالِكِيَّةُ والحنابلةُ فيرون جوازَ غسلِ الرَّجُلِ زوجتهِ كما تغسلُ المرأةُ زوجها ، مستدلين بما رُوِيَ عن عليٍّ أَنَّهُ غَسَلَ فاطمةَ - رضي الله عنهما -

أنظر التَّفْرِيعَ ، لابن الجَلَّابِ ، ٣٧١/١ ، بداية المجتهد ، لابن رشد الحفيد ، ١٦٦/١ تنوير المقالة ، للتَّشَانِي ، ٥٨٨/٢ ، مختصر المزني ، ص ٣٦ ، الأوسط ، لابن المنذر ٣٣٦-٣٣٥/٥ ، الإقناع ، للماوردي ، ص ٦٠ ، المجموع ، للنووي ، ١٤٩/٥ ، الهداية للكلذاني ، ٥٨/١ ، المغني لابن قدام ، ١٠٦١/٣ ، لا تصاف للمبداءوي ، ٧٨/٢ :

قوله: {ولهذا تعلق حق<sup>(١)</sup> المقتول بالدية<sup>(٢)</sup>} لما ذكرنا أنّ ما شرعَ لحاجة العبدِ فالموتُ لا ينافيه، بل يكون المرءُ أحوجَ بالموتِ، فيبقى له ما تنقضي به الحاجة، ثمّ القصاص لا يصلحُ لحاجة الميت؛ لأنّ المقصودَ (منه)<sup>(٣)</sup> تشفّي الصدر، ودركِ الثأر، وينعدمُ هذان المعنيان بالموت، فأما الديةُ فصالحَةٌ<sup>(٤)</sup> لحاجة الميت من قضاء ديونه وتنفيذ وصاياه، وصرفها إلى ورثته ممن يتصلُّ به نسباً وسبباً، ففارقَ الخلفُ الأصلَ لاختلافِ حالهما، (كما)<sup>(٥)</sup> في التيمم مع الوضوء في حق اشتراطِ النية، فإنّ الماءَ - وهو الأصلُ - لما كان مطهراً بطبيعته ما احتيج فيه إلى النية، وأما الترابُ - الذي هو خلفُ [١٩٩/أ] عنه - فيحصلُ به تلوينٌ وتغيّرٌ لا تطهير، لم يُجعل مطهراً شرعاً إلاّ عند إرادة الصلاة - وهي النية -، وكذلك المسافرُ إذا نوى الإقامة في محلّها في الوقت ينقلبُ فرضه أربعاً، ولو نوى حالة القضاء لا ينقلبُ فرضه أربعاً، مع أنّ القضاء خلفٌ عن الأداء، ولكن لما اختلفَ حالهما من قبولِ التغيّرِ وعدمِ قبوله اختلفَ حكمهما<sup>(٦)</sup>.

(١) في (ب) : تعلق حكم

(٢) وهذا - أي القصاص - من أمثلة النّوع الرابع وهو : ما لا يصلح لحاجة الميت المذكور ص(١٧٠٧)، لهذا يثبت القصاصُ عند الحنفية للورثة ابتداءً ، أي أنّ حقَّ القصاص لا يثبت أولاً للمقتول ثمّ ينتقل إلى الورثة كما تنتقل إليهم سائر الحقوق ، وإنما هو حقٌ ثبت ابتداءً لهم ، لعدم حاجة الميت إليه

(٣) ساقطة من (أ)

(٤) في (ب) : فمصالحة

(٥) ساقطة من (د)

(٦) أنظر: أصول البزدوي مع الكشف، ٣٢٤/٤ ، المغني ، ص ٣٨١ ، كشف الأسرار

شرح المنار، للنسفي، ٥١٥/٢، التوضيح، ١٧٩/٢، التقرير والتحبير، ١٩٢/٢



قوله: {وإن كان القصاص يثبت للورثة ابتداء بسبب انعقد للمورث} <sup>(١)</sup> والدليل على هاتين الدعوتين - أعني ثبوت القصاص ابتداء للورثة لا على سبيل الخلاف عن المورث، وانعقاد سبب القصاص للمورث - أن عفوَ الوارث [عن] <sup>(٢)</sup> القصاص قبل موت المورث المجروح صحيح <sup>(٣)</sup>، ولو كان ثبوت القصاص له بطريق الإرث والخلاف لما صحَّ عفؤه؛ لأنه [١٧٧/ج] لم يتحقق الإرث، لأنَّ الإرث إنما يكون بعد الموت، ألا ترى أنه لو أبرأ الورثة مديون المورث حال حياة المورث (لا يصح) <sup>(٤)</sup> لثبوت الدين للوارث بطريق (الإرث) <sup>(٥)</sup> والخلاف.

وكذلك يصحَّ عفوَ المجروح أيضاً؛ لانعقاد السبب في حقه وهذا ظاهر لأنَّ الأصل أنَّ مَنْ فاز بالسبب فاز بالحكم، والفائز بالسبب هو المورث المجروح، فيصحَّ عفؤه لذلك <sup>(٦)</sup>.

(١) في (د) : بدل (للمورث) (للموت)

(٢) غير ثابتة في جميع النسخ، وأثبتها ليستقيم المعنى

(٣) يقول التفتازاني - رحمه الله - : {صحَّ عفوَ الوارث قبل موت المورث رعايةً لجانب الواجب، مع أنَّ العفو مندوبٌ، فيجب تصحيحه بقدر الإمكان، وهذا استحسانٌ والقياس أن لا يصحَّ؛ لما فيه من إسقاط الحق قبل ثبوته، سيما إسقاط المورث فإنه إسقاط لحق الغير قبل أن يجب} التلويح، ١٧٩/٢-١٨٠

وقول التفتازاني - رحمه الله - : {سيما إسقاط المورث} لعلَّه خطأ مطبعي، والصواب أن يقول: سيما إسقاط الوارث فإنه إسقاط لحق الغير قبل أن يجب

(٤) ساقطة من (د)

(٥) ساقطة من (ب)

(٦) أنظر: المبسوط، للسرخسي، ١٥٣/٢٦-١٥٤، أصول البزدوي مع الكشف،

٣٢٥-٣٢٤/٤ التقرير والتحجير، ١٩٢/٢

وأما النوع الثاني من النوعين الأولين ، فهو أحكام الآخرة <sup>(١)</sup>  
فمتنوع إلى أربعة أنواع أيضاً

أحدها : ما يجب له من المظالم ، بأن يظلم عليه غيره <sup>(٢)</sup>  
والثاني : ما يجب عليه ، بأن يظلم هو على غيره <sup>(٣)</sup> ، هذان في  
السبب.

والثالث : ما يحصل له <sup>(٤)</sup> من الثواب والكرامة

والرابع : ما يكون له من العقاب والملامة ، وهذان في حق الحكم  
فكان له في حق هذه الأحكام حكم الأحياء ؛ لأنّ القبر للميت  
بمنزلة الرّحم للماء ، والمهاد للطفل ، من حيث أنّه يوضع الماء في  
الرّحم ، والطفل في المهد ، ليصير بعاقبته أهلاً للأحكام ، حتى إنّ تصحُّ  
له الوصية ، وتوقف الميراث ، فكذا الميت يوضع في القبر لأحكام  
الآخرة ؛ لأنّ القبر للميت إمّا روضة من رياض الجنة ، حتى يُقال  
للسعيد <sup>(٥)</sup> : ﴿ نَمْ نومة العروس لا حزن <sup>(٥)</sup> عليك ولا بؤس ﴾ ، وإمّا  
حفرة من حفر النيران حتى يقال للشقي : ﴿ نَمْ كما ينام المنهوش ﴾ ،

( ١ ) أنظر أصل التقسيم ص ( ١٧٠٧ ) من هذا الكتاب

( ٢ ) لو قال : بأن يظلمه غيره ، كان أولى ؛ لأنّ الفعل ( ظلم ) يتعدى بنفسه ولا

يحتاج إلى حرف ( على )

( ٣ ) ساقطة من ( ج )

( ٤ ) في ( د ) : حتى يقال للعبد

( ٥ ) في ( د ) : لا خوف

قال الراوي : { أي الذي تنهشهُ الحَيَّات }<sup>(١)</sup>

ثم السَّوَالُ في حقِّ البالغِ ظاهر ؛ لورودِ الآثارِ التي لا يمكنُ رَدُّها  
 { وأما إذا ماتَ ( الصبيُّ )<sup>(٢)</sup> فإنه يُسألُ ، ولكن يُلقَّنه المَلَكُ ، وقال  
 بعضهم ( لا )<sup>(٣)</sup> يلقَّنه المَلَكُ ولكن يُلهِمُهُ الله تعالى ( بفضله حتى  
 يُجيب )<sup>(٤)</sup> ، كما ألهمَ عيسى عليه السلام بالجوابِ في المهدِ حتى قال : إني

---

( ١ ) لم أجدْ هاتين اللَّفْظَتَيْنِ في حديثٍ واحد ، وإنما ذُكرت اللَّفْظَةُ الأولى في حديثِ  
 أبي هريرة رضي الله عنه في فِتْنَةِ القَبْرِ حتى قال — في حقِّ المؤمن بعد السَّوَال — : ﴿ نَمَّ نَوْمَةً  
 العروس لا يوقظُهُ إلا أحبُّ الخلقِ إليه ﴾

أخرجه الترمذي في كتاب الجنائز ، باب ما جاء في عذاب القبر ، ٣/٣٨٣ (١٠٧١) ،  
 وعبدالرزاق في "مصنفه" في كتاب الجنائز ، باب الصَّبر والبكاء والنياحة ،  
 ٣/٥٦٧-٥٦٨ (٦٧٠٣)

واللَّفْظَةُ الأخرى أخرج مثلها ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن عبد الله بن عمر  
 - رضي الله عنهما - في فِتْنَةِ القَبْرِ : ﴿ أَنَّ الكَافِرَ يَضِيقُ عَلَيْهِ قَبْرُهُ حتى تختلف أضلاعه أو  
 يماس وترسل عليه حَيَّاتٌ من جانبِ القَبْرِ فتنهشُهُ وتأكُلُهُ ﴾ ، كتاب الجنائز ، باب في  
 المسألة في القبر ، ٣/٣٧٧

وأما الحديثُ المشهورُ عن فِتْنَةِ القَبْرِ وعذابه فهو حديثُ البراء بن عازب رضي الله عنه  
 الذي أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" ، ٤/٢٨٧-٢٨٨ ، ٤/٢٩٥-٢٩٦ ، والحاكم  
 "مستدركه" ١/٣٧-٣٨ ، وصحَّحه. وعبدالرزاق في "مصنفه" ، ٣/٥٨٠-٥٨٢ (٦٧٣٧) ،  
 وأورده المنذري في "الترغيب والترهيب" ٤/٣٦٥-٣٦٨ ، وعبدالحقَّ الإشيلي في "العاقبة"  
 ص ٢٤٠-٢٤٣ ، وقد صَنَّفَ الإمام ابن قَيِّم الجوزية رسالةً في إثباتِ عذابِ القبر والدِّفاعِ  
 عن حديثِ البراء بن عازب رضي الله عنه ، وأورد أكثر الروايات التي رويت في هذا الموضوع ،  
 انظر : الرسالة المطبوعة مع كتاب "أحوال القبور وأهل النشور" للأستاذ ابن حجر

( ٢ ) ساقطة من ( ج )

( ٣ ) ساقطة من ( د )

( ٤ ) ساقطة من ( أ )

عَبْدُ اللَّهِ آتَانِي الْكِتَابَ ﴿الآيَةُ (١)﴾ ، وبهذا نأخذ { كذا ذكره الإمام  
الزّندويستي (٢) - رحمه الله - في "الرّوضة" (٣) - والله أعلم -

(١) الآية (٣٠) من سورة مريم

(٢) (أ) و (ج) : كذا ذكره الإمام أبو زيد الدّبوسي - رحمه الله -

والصّواب ما هو المذكور في النسختين (ب) و (د) الزّندويستي ، وهو  
الحسين بن يحيى ابن علي بن عبد الله الزّندويستي ، أبو علي البخاري ، الفقيه الحنفي ، وقد  
اختلف أصحاب كتب التراجم في اسمه واسم أبيه ، فقال القرشي صاحب "الجواهر" : هو  
علي بن يحيى ، وقال اللكنوي صاحب "الفوائد" : هو يحيى بن علي ابن عبد الله ، والموجود  
على كتابه "الرّوضة" الذي ما زال مخطوطاً هو : أبو علي الحسين بن يحيى بن علي ، كما  
ذكره قطلوبغا في "تاج التراجم" ، من مصنفاته - رحمه الله - "روضة المذكرين" ثمّ أعاد  
تصنيفه ثانياً وسماه "الرّوضة" ، وله أيضاً "شرح الجامع الكبير" ، "نظم الفقه" ، "متحير  
الألفاظ" ، "المبكيات" ، وغيرها ، كان إماماً فقيهاً ورعاً ، أخذ عن أبي حفص  
السّفكرديّ ومحمد بن إبراهيم الميداني وعبد الله بن الفضل الخيزاخزي ، توفي - رحمه الله -  
في حدود سنة ٤٠٠ هـ

أنظر ترجمته في : الجواهر المضيئة ، ٦٢١/٢ ، ٢٢٢/٤ ، تاج التراجم ، لابن  
قطلوبغا ، ص ٩٤ (١٠٣) ، الفوائد البهية ، ص ٢٢٥ ، هدية العارفين ، ٣٠٧/١ كشف  
الظنون ، ٩٢٨/١

(٣) الرّوضة ، بتصرّف يسير (٢١٣ - أ)

وانظر هذه المسألة أيضاً - وهي مسألة سؤال الأطفال في القبر - في :

الإبانة عن أصول الديانة ، لأبي الحسن الأشعري ، ص ٥٣ ، الفصل في الملل والنحل ،  
لابن حزم ، ٩٣-٩٤ ، الدرّ النّضيد ، للتفتازاني الخفيد ، ص ١٦٨ ، الرّوح ، لابن  
القيّم ، ص ٨٧-٨٨

## فصل في العوارض المكتسبة

[ أولاً : الجهل ]

[ أمّا الجهل فأنواع أربعة :

جهل باطل بلا شبهة :

وهو الكفر، وأنه لا يصلح عذرا في الآخرة أصلا؛ لأنه مكابرة وجحود بعد وضوح الدليل .  
وجهل هو دونه :

ولكنه باطل لا يصلح عذرا في الآخرة أيضا، وهو جهل صاحب الهوى في صفات الله تعالى ، وفي أحكام الآخرة

وجهل الباغي؛ لأنه مخالف للدليل الواضح الذي لا شبهة فيه، إلا أنه متأول بالقرآن ، فكان دون الأول ، لكنه لما كان من المسلمين أو ممن ينتحل الإسلام لزمنا مناظرته وإلزامه ، فلم يعمل بتأويله الفاسد، وقلنا : إنّ الباغي إذا أتلف مال العادل أو نفسه - ولا منعة له - يضمن، وكذلك سائر الأحكام تلزمه

وكذلك جهل من خالف في اجتهاده الكتاب أو السنة المشهورة من علماء الشريعة ، أو عمل بالغريب من السنة على خلاف الكتاب والسنة المشهورة ، مردود باطل ، ليس بعذر أصلا ، مثل الفتوى ببيع أمهات الأولاد ، وحل متروك التسمية عامدا ، والقصاص بالقسامة ، والقضاء بشاهد ويمين والنوع الثالث

جهل يصلح شبهة ، وهو الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح ، أو في موضع الشبهة ، كالمحتجم إذا أفطر على ظن أنّ الحجامة فطرته لم تلزمه الكفارة ؛ لأنه جهل في موضع الاجتهاد ، ومن زنا بجارية والده على ظن أنها تحل له لم يلزمه الحد ؛ لأنه جهل في موضع الاشتباه

## والنوع الرابع :

جهل يصلح عذراً، وهو جهل من أسلم في دار الحرب، فإنه يكون له عذراً في الشرائع؛ لأنه غير مقصر لخفاء الدليل، وكذلك جهل الوكيل والمأنون بالإطلاق وضده، وجهل الشفيع بالبيع، والمولى بجناية العبد، والبكر بالإنكاح، والأمة المنكوحة بخيار العتق، بخلاف الجهل بخيار البلوغ - على ما عرف - .

قوله : { وأما الجهل } قال الإمام اللامشي<sup>(١)</sup> - رحمه الله - :  
 { الجهل نقيض العلم ، ( وقيل )<sup>(٢)</sup> : هو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو به { وقال : { الصحيح هو الأول }<sup>(٣)</sup>

فإن قلت: في إيراد الجهل من العوارض المكتسبة سؤالان:

أحدهما:

أنّ الجهل أمر أصلي قال الله تعالى : ﴿ وَاللّٰهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾<sup>(٤)</sup> فكيف عدّه من العوارض، والعوارض<sup>(٥)</sup> إنما تطلق على الأمر الطارئ الذي عرض على الأمر الأصلي ؟  
 ثم لو كان من العوارض فكيف عدّه من المكتسبة ، والمكتسب ما يدخل تحت كسب [٢٢٨/ب] أحدٍ وتصرفه، كالسفر وغيره، والجهل

( ١ ) سبقت ترجمته ص ( ١٧١٤ ) من هذا الكتاب

( ٢ ) ساقطة من ( ب )

( ٣ ) أصول الفقه ، للإمام اللامشي ، ص ٣٦ ، وذكره مختصراً في كتابه بيان كشف

الألفاظ، مطبوع ضمن مجلة البحث العلمي لجامعة أم القرى، العدد الأول، ص ٢٥٣ .

وقيل في تعريفه أيضاً : هو عدم العلم عما من شأنه أن يكون عالماً . أنظر

التوقيف ، ص ٢٦٠ ، الكليات ، ١٦٧/٢ ، دستور العلماء ، ١/٢٠٤

( ٤ ) الآية ( ٧٨ ) من سورة النحل

( ٥ ) في ( ج ) و ( د ) : والعارض

عبارة عن نقيض العلم (على ما فسر<sup>(١)</sup>)، وذلك لا يدخل تحت كسب أحد؟ وهو السؤال الثاني !

قلت : أما الجواب عن الأول : فهو الجواب عن السؤال عن الصَّغَر<sup>(٢)</sup> فَإِنَّ ماهِيَةَ الإنسان بقولنا : إِنَّه حيوانٌ ناطِقٌ ، لا يتعرَّضُ للجهل ولا للعلم ، فكان هذان الوصفان أمرين زائدين على حقيقة الإنسان ، ولكن أوردَ الجهلَ من العوارضِ دون العلم ؛ لما أنَّ للجهل تأثيراً في تغيير الأحكامِ دون العلم ، والمصنّف - رحمه الله - إنما يُورد الأوصافَ التي لها تأثيرٌ في تغيير الأحكامِ من قبيلِ العوارضِ لا غيرها ، فَإِنَّ الأوصافَ كثيرةً من كونه شاباً وكهنلاً وشيخاً من السماوية ، وكونه عالماً وكاتباً وأكلاً من المكتسبة<sup>(٣)</sup>

وأما الجواب عن الثاني

فهو أَنَّ الله تعالى (لما)<sup>(٤)</sup> مكَّنَ العبادَ من إزالةِ هذه الصِّفةِ وأقدَرَهُم على ذلك ، ثم (من)<sup>(٥)</sup> لم يُقدِّم على إزالته مع قُدْرته عليها ، صار مكتسباً له ، وإن كان هو أمراً أصلياً ، فكان هذا نظيرَ قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾<sup>(٦)</sup> ، والكفرة لم يكن لهم هدى حتى يستبدلوا الكفر بمقابلة دفع الهدى ، ولكن لما مُكِّنُوا من اكتساب (الهدى)<sup>(٧)</sup> ولم يكتسبوا ، جُعِلُوا كأنهم دفعوا الهدى وأخذوا الكفر.

( ١ ) ساقطة من ( ج )

( ٢ ) في (د) : عن الصَّغِير . وقد مرَّ الجواب عن الصَّغِير ص ( ١٦٣٣ ) من هذا الكتاب .

( ٣ ) وقد سبق أن بيَّن المراد بالعوارض ص ( ١٦٣٠ ) من هذا الكتاب

( ٤ ) ساقطة من ( ج )

( ٥ ) ساقطة من ( أ ) و ( ب ) و ( ج )

( ٦ ) الآية ( ١٦ ) من سورة البقرة

( ٧ ) ساقطة من ( ج )

ونظيرُ هذا [د/١٥٤] أيضاً ما ذكره الإمام شمس الأئمة  
 السرخسي<sup>(١)</sup> - رحمه الله - في أوّل بابِ النَّهْيِ من "أصول الفقّه":  
 {أَنْ مَوْجَبَ النَّهْيِ هُوَ الْإِنْتِهَاءُ، وَحَقِيقَتُهُ الْإِمْتِنَاعُ مِنَ الْإِجَادِ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ إِنْ  
 دَعَتْهُ نَفْسُهُ إِلَى الْإِجَادِ يُلْزِمُهُ التَّرْكُ لِيَكُونَ مَمْتَنِعاً، وَالْمَنْهِيُّ عَنْهُ عَدَمًا  
 كَمَا كَانَ<sup>(٣)</sup>، وَلَكِنَّ الْمَرْءَ إِنَّمَا يُثَابُ بِمُقَابَلَةِ فِعْلِهِ - وَهُوَ وَجُودِيٌّ -  
 [٢٠٠/أ] لَا بِمُقَابَلَةِ نَتِيجَتِهِ - الَّتِي هِيَ الْإِمْتِنَاعُ - فَإِنَّهُ عَدَمِيٌّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ  
 تَعَالَى عَلَّقَ الثَّوَابَ بِالسَّعْيِ - وَهُوَ فِعْلٌ - قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ  
 لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾<sup>(٤)</sup> فَإِنَّهُ جَعَلَ هُنَاكَ الْعَدَمَ الْأَصْلِيَّ بِاعْتِبَارِ طَلَبِ  
 النَّفْسِ وَجُودِهِ، فَلَمْ يَوْجِدْ، كَأَنَّهُ أَوْجَدَ التَّرْكَ - وَهُوَ وَجُودِيٌّ - بِاعْتِبَارِ  
 تَمَكُّنِهِ مِنْ مَبَاشَرَةِ الْمَنْهِيِّ (عنه)<sup>(٥)</sup> وَلَمْ يَبَاشِرْ، فَكَذَلِكَ هَهُنَا، جُعِلَ كَأَنَّهُ  
 أَوْجَدَ الْجَهْلَ بِسَبَبِ تَمَكُّنِهِ مِنْ إِزَالَتِهِ وَلَمْ يُزَلْ، وَإِنْ كَانَ هُوَ أَمْرًا أَصْلِيًّا.  
 فَإِنْ قُلْتُ: عَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الرَّقُّ مِنَ الْعَوَارِضِ الْمَكْتَسِبَةِ؛ لِأَنَّ  
 ابْتِدَاءَ الْإِسْتِرْقَاقِ إِنَّمَا يَرِدُ عَلَى مُحَلٍّ (هُوَ)<sup>(٦)</sup> مَوْصُوفٍ بِالْكَفْرِ، وَلِلْكَافِرِ  
 مُكْنَةُ مَنْ أَنْ يُزِيلَ كَفْرُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَلَمْ يُزَلْ، فَوَرَدَ الْإِسْتِرْقَاقُ فَكَانَ مَكْتَسَبًا!

(١) سبقت ترجمته في القسم الدّرّاسي ص (٩٠)

(٢) في (ب) : عن إيجاد

(٣) أصول السرخسي ، ٧٩/١

(٤) الآية (٣٩) من سورة النّجم

(٥) ساقطة من (أ)

(٦) ساقطة من (أ) و (ب)



قلت: المعنيُّ من كَوْن السَّمَاوِيِّ أَوْ المَكْتَسَبِ عَارِضاً، هو كَوْنُهُ عَارِضاً حَالاً قِيَامِهِ، لَا فِيمَا قَبْلَهُ وَلَا فِيمَا بَعْدَهُ، ثُمَّ الْعَبْدُ لَيْسَ فِي يَدِهِ إِزَالَةُ [ الْمَلِكِ عَنْ ]<sup>(١)</sup> رَقَبَتِهِ بَعْدَ كَوْنِهِ رَقِيقاً، فَكَانَ سَمَاوِيّاً، بِخِلَافِ الْجَهْلِ.

فَإِنْ قُلْتُ : عَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ السُّكْرُ مِنَ الْعَوَارِضِ السَّمَاوِيَّةِ ؛ لِأَنَّ السُّكَرَانَ<sup>(٢)</sup> بَعْدَمَا سَكِرَ لَيْسَ فِي يَدِهِ إِزَالَةُ السُّكْرِ ، فَكَانَ سَمَاوِيّاً (كَالرُّقِّ)<sup>(٣)</sup> !

قلت : عَنْ هَذَا<sup>(٤)</sup> جَوَابَانِ

أَحَدُهُمَا

أَنَّ السُّكْرَ إِنَّمَا صَارَ مَكْتَسَباً لِيَكُونَ السُّكَرَانُ مُخَاطَباً زَجْراً عَلَيْهِ بِالنَّصِّ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ ؛ لِتَحْصِيلِهِ السُّكْرَ بِشَيْءٍ مُحَرَّمٍ، حَتَّى إِنَّ السُّكْرَ لَوْ حَصَلَ بِشَيْءٍ (هُوَ)<sup>(٥)</sup> مَبَاحٌ كَانَ حَكْمُ السُّكْرِ كَحَكْمِ الْإِغْمَاءِ، فَكَانَ مُلْحَقاً بِالسَّمَاوِيِّ ( عَلَى )<sup>(٦)</sup> [ ١٧٨ / جـ ] مَا يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ ، لَمْ يَبْقَ مُخَاطَباً بِشَيْءٍ، وَحَصَلَ مِنْ هَذَا أَنَّ السَّمَاوِيَّ هُوَ الَّذِي لَا يَتِمَكَّنُ صَاحِبُهُ مِنْ إِزَالَتِهِ — كَمَا ذَكَرْنَا —، وَأَمَّا السُّكْرُ فَلَمَّا ثَبَتَ بِالنَّصِّ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ لَمْ يَنْقُضْ هَذَا الْأَصْلَ.

( ١ ) غَيْرُ مُوجُودَةٍ فِي جَمِيعِ النُّسخِ ، وَأُثْبِتَهَا لِأَنَّ فَهْمَ النَّصِّ بِدُونِهَا مُحَالٌ

( ٢ ) فِي ( ب ) : لِأَنَّ السُّكْرَ

( ٣ ) سَاقِطَةٌ مِنْ ( ب )

( ٤ ) فِي ( أ ) : عَنْ هَذَانِ

( ٥ ) سَاقِطَةٌ مِنْ ( أ )

( ٦ ) سَاقِطَةٌ مِنْ ( ب )

## والثاني

أَنَّ السُّكْرَ فِي السُّكْرَانِ لما لم يمتدَّ آخرُهُ باستيعابِ زمانِ العباداتِ  
بالتَّكرارِ غالباً ، وسببُهُ حصلَ بكسبه واختيارِهِ ، فقد تقوى الأولُ  
بالآخر ، وترجَّحَ جانبُ الكسبِ ؛ لأنَّ لكلِّ منهما تأثيراً في أن تكون  
هذه العارِضة من العوارِضِ المكتسبة ، وبه خالفَ الرُّقَّ (١) ، فإنَّه لما لم  
يتمدَّ جعلَ كأنَّه في يده إزالته ، باعتبارِ قُرْبِهِ من الزَّوال ، فكان من  
العوارِضِ المكتسبة ، نظراً إلى آخرِهِ بعدَمِ الامتدادِ

ويردُّ على هذا النَّومُ (٢) ، ولكن لما كان سببُ السُّكْرِ — وهو  
شُرْبُ المُسْكِرِ — عن اختيارِ فارَقِ النَّومِ ، فكان من العوارِضِ المكتسبةِ  
نظراً إلى السَّببِ ، بخلافِ النَّومِ

---

(١) وردت في النَّسخ (أ) و (ب) و (ج) عبارةً بعد قوله وبه خالفَ الرُّقَّ ،  
وهي قوله : وبه خالفَ الرُّقَّ والنَّوم ؛ لأنَّه يُعَدُّ الامتدادِ باستيعابِ زمانِ العباداتِ  
بالتَّكرارِ ، خالفَ الرُّقَّ فإنَّه لما لم يمتدَّ .... ثم استقامت النَّسخ . ولعلَّ الصَّوابَ إسقاطها  
من هذا الموضع ؛ لأنَّ الجملةَ المضافة لا معنى لها في هذا المقام

(٢) في (ج) : اليوم

قوله: {فانواع أربعة} <sup>(١)</sup> فوجه الحصر ظاهر، وذلك أن الجَهْلَ الذي طرأ على الجاهل لا يخلو: — إما إن كان (عن) <sup>(٢)</sup> شُبْهَةً. — أو لا

فإن لم يكن عن شُبْهَةٍ فلا يخلو: — إما إن كان متأولاً بالقرآن — أو لا

فإن لم (يكن) <sup>(٣)</sup> متأولاً فهو "النوع الأول"، وإن كان فهو "النوع الثاني" وإن كان عن شُبْهَةٍ فلا يخلو: — إما إن (كان) <sup>(٤)</sup> يُعْذَرُ في جهله. — أو لا

فإن لم يُعْذَر فهو "النوع الثالث"، وإن عُذِر فهو "النوع الرابع" <sup>(٥)</sup>.

---

(١) شرع الآن في بيان أنواع الجهل

(٢) ساقطة من (أ)، وفي (ب): عين شُبْهَةٍ

(٣) ساقطة من (ج)

(٤) ساقطة من (ب)

(٥) أنظر هذا التقسيم في: أصول البزدوي مع الكشف، ٣٣٠/٤، الفوائد، حميد

الدِّين الضَّرِير (٢٧٤ - أ)، المغني، ص ٣٨٣-٣٨٩، التلويح، ١٨٠/٢

ولكن حافظ الدِّين النِّسَفي - رحمه الله - في كتابه "المنار" جعل الأقسام ثلاثة

الأول جهل لا يصلح عُذراً، وجعل له أقساماً أربعة

أ) جهل الكافر

ب) جهل صاحب الهوى في صفات الله تبارك وتعالى

ج) جهل الباغي

د) جهل من خالف في اجتهاده النص الصحيح

الثاني: جهل يصلح عُذراً وشبهة، كالمتحج إذا فطر على ظن أن الحِجامة فطرته، وكمن زنا بجمارية ولله.

الثالث: الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر إلينا وأنه يصلح عُذراً، مثل:

جهل الشفيع، والأمة بخيار العتق

قوله: {لأنه مكابرة وجود بعد وضوح الدليل} <sup>(١)</sup>، الجحود هو: الإنكار مع العلم <sup>(٢)</sup>، قال الله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ﴾ <sup>(٣)</sup> وعلى هذا (لو) <sup>(٤)</sup> قال القاضي للمدعى عليه: أتجحد أم تقر؟ فبأيهما أجاب يكون إقراراً. كذا ذكره الإمام المحقق مولانا حميد الدين الضرير <sup>(٥)</sup> - رحمه الله - <sup>(٦)</sup>

أما (بيان) <sup>(٧)</sup> أن الكافر مكابر؛ فإن حدث العالم ثابت بالحس، من حيث إنه مختلط بالحوادث حساً، وبالخير عن الله تعالى على وجه يعجز <sup>(٨)</sup> البشر عن إتيان مثله، كقوله تعالى: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ <sup>(٩)</sup>، وقوله تعالى:

= وتابعه على هذا التقسيم ابن نجيم الحنفي في كتابه "الأشباه والنظائر"، إلا أنه جعل جهل الشفيع والأمة قسماً رابعاً  
أنظر: كشف الأسرار شرح المنار، للنسفي، ٥٣٢-٥٢٠/٢، الأشباه والنظائر، لابن نجيم، ص ٣٠٣-٣٠٤.

(١) شرع الآن في بيان النوع الأول من أنواع الجهل، وهو الجهل الباطل الذي لا شبهة فيه، ولا يصلح عذراً بحال

(٢) أنظر تفسير الجحود في: الدر النقي، ص ٢٩١، التوقيف، ص ٢٣٢، الكليات، ١٧٨/٢، دستور العلماء، ٣٨٣/١. وسيأتي تفسيره للمكابرة ص (١٧٩٣) إن شاء الله.

(٣) الآية (١٤) من سورة النمل

(٤) ساقطة من (ب)

(٥) سبقت ترجمته في القسم الدراسي ص (٤٣)

(٦) لم أستطع الوقوف على هذا النص في كتابه "شرح البرزوي" ولعله ذكره في كتابه "الفوائد على الهداية"، وذكر ذلك الشيخ عبدالعزيز البخاري في "كشف الأسرار" من غير ذكر نسبة لأحد. أنظر ٣٣٠/٤

(٧) ساقطة من (د)

(٨) في (ج) معجز

(٩) الآية (١٠٢) من سورة الأنعام

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾<sup>(١)</sup>، وغير ذلك من الآي الدالة<sup>(٢)</sup> على حدوثِ العالمِ

وكذلك حدوثه بالعِلْمِ أيضاً؛ فإنَّ الجسمَ لا يخلو عن الحوادثِ، وما لا يخلو عن الحوادثِ فهو حادثٌ، لمشاركته الحادثَ فيما كان لأجله محدثاً، وقد عُلِمَ أيضاً أنَّ الحادثَ لا بدَّ له من مُحدثٍ، لأنَّه جائزُ الوجودِ.

فإذا ثبتَ وجودُ الصَّانِعِ بهذه الدلائلِ<sup>(٣)</sup> عُلِمَ أنَّ الكافرَ (مُنكِرٌ)<sup>(٤)</sup> لما ثبتَ بطريقٍ لا يمكنُ إنكاره وجحوده، فيكون مكابراً وجاحداً بعد وضوح الدليلِ ضرورة

وكذلك لما ثبتَ وجودُ الصَّانِعِ بما ذكرنا، يثبتُ أنَّ يكون متعالياً عن سِماتِ الحادثِ في صِفَاتِهِ، إذ لو كان مَتَصِفاً بالحادثِ لكانت [ت] ذاته حادثة<sup>(٥)</sup> أيضاً، إذ القديم لا يكون محلَّ الحوادثِ، فحينئذٍ يكون هو أيضاً من أجزاءِ العالمِ، ولما كان (هو)<sup>(٦)</sup> من أجزاءِ العالمِ كان محتاجاً في وجوده إلى محدثٍ آخر (ثم)<sup>(٧)</sup> وثمَّ إلى أنَّ يتسلسل أو يتناهى وجودُ العالمِ

( ١ ) الآية ( ١ ) من سورة الأنعام وعند قوله تعالى : ﴿ الَّذِي ﴾ إنتهت اللوحة

[ ٢٢٩ ] من النسخة (ب)

( ٢ ) في (ب) : الدلالة

( ٣ ) سبق بيان أنَّ الاستدلالَ بهذا الطريق هو طريقة المتكلمين ، وقد ردَّ الإمام ابن تيمية - رحمه الله - هذا الاستدلالَ بأنَّه لا يدلَّ على وجود الله سبحانه وتعالى ، بل يدلَّ على وجود موجدٍ مطلقٍ كلي . أنظر ص ( ١٧٠ ) من هذا الكتاب

( ٤ ) ساقطة من ( د )

( ٥ ) في ( أ ) و ( ب ) : حادثٌ ، وفي ( د ) : حادثاً ، و ( التاء ) في قوله : لكانت ، زيادةٌ من عندي ، كي تتحد الضمائر

( ٦ ) ساقطة من ( ب )

( ٧ ) ساقطة من ( ب )

إلى مُحَدِّثٍ موصوفٍ بصفات الكمال، ومتعالٍ عن سِمَاتِ الحَدَثِ،  
والتَّسْلُسِ باطل<sup>(١)</sup>؛ لأنَّه حينئذٍ يكون تعليقُ حَدُوثِ العَالَمِ بما يستحيلُ  
ثبوته، وكلَّ ما كان وجوده متعلِّقاً بما يستحيلُ ثبوته (يَبْقَى)<sup>(٢)</sup> على  
العدم والعَالَمُ موجودٌ فتعيَّن الثاني.

فَعَلِمَ بهذا أَنَّ مُنْكَرَ الله تعالى وَمُنْكَرَ (صفاته)<sup>(٣)</sup> مكابرٌ في  
إنكاره ؛ لوضوح الدلائلِ على ثبوتهما ، والجهلُ بعد وضوح الدلائلِ  
جهلٌ باطلٌ بلا [٢٠١/أ] شُبْهَةٌ<sup>(٤)</sup>

قوله: {وَجْهَلٌ هُوَ دُونُهُ}<sup>(٥)</sup> حتى لا يوجبَ الكُفْرَ؛ لما أنَّ إنكارَ  
صاحبِ الهوى للصفاتِ<sup>(٦)</sup> إنما نشأ لغايةِ غلوِّهم في التَّوْحِيدِ، ولكن مع  
ذلك إنَّه جهلٌ باطلٌ (أيضاً)<sup>(٧)</sup>، ولا يصلحُ عذراً؛ لمخالفتهِ الدَّليلَ الواضحَ  
الذي لا شُبْهَةَ فيه، وهو استحالةُ اتِّصافِ الذاتِ بكونه عالِماً بدون العلمِ،

( ١ ) التَّسْلُسُ هو: ترتُّبُ أمورٍ غيرِ متناهيةٍ مجتمعةٍ في الوجود، بحيثُ يتوقَّفُ وجودُ أوَّلها  
على ما لا يتناهي، وهو باطلٌ عند الحكماء ؛ لأنَّه يلزم منه المحال، وهو تناهي غير المتناهي.  
أنظر: شرح العقيدة الطحاوية، ص ٧٥، المواقف، للإيجي، ص ٩٠، دستور العلماء، ٢٩٠/١.

( ٢ ) ساقطة من ( ج )

( ٣ ) ساقطة من ( ج )

( ٤ ) أنظر: التقويم ( ٢٤٨ - ب ) ( ٢٤٩ - أ ) ، أصول البزدوي مع الكشف ،  
٣٣١-٣٣٠/٤ ، الفوائد ، لحמיד الدِّين الضَّرير ( ٢٧٥ - ب ) ، كشف الأسرار شرح  
المنار ، ١٨٠/٢ ، التلويح ٥٢١-٥٢٠/٢ ،

( ٥ ) وهو النَّوعُ الثَّانِي من أنواع الجهل

( ٦ ) يقصِّدُ بهم المعتزلة ، وإنَّ كان هو يتابعُ كثيراً من المتكلمين في إنكارِ بعضِ صفاتِ  
الله تبارك وتعالى الذَّاتِيَّةِ كالرُّضَا والغَضَبِ والاستحياء ونحوها ، كما سبق أن أشارَ إلى  
ذلك ص ( ١٣٢٣ ) تعالى الله عما يقولون علواً عظيماً

( ٧ ) ساقطة من ( أ )

إذ الأسمي المشتقة من مصادر لها معانٍ يستحيلُ ثبوتها بدون تلك المعاني في الذات ، إذ إثباتها بدون تلك المعاني لا يكون إلا لقباً أو هزواً ، كصبيٍّ يولدُ سُمِّيَ عالِماً أو أميراً ، لا علمَ له ولا أمرَ منه ، وتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً وكذا الله تعالى أثبت العلمَ والقُدرةَ (بقوله) <sup>(١)</sup> : ﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

قوله: { وفي أحكام الآخرة } يعني صاحب الهوى لا يُعذر (بجهله في أحكام الآخرة، فيما اعتقد أن صاحب الكبيرة يخلد في النار) <sup>(٤)</sup> ، وكذلك لا يعذرون <sup>(٥)</sup> فيما خالفوا أهل السنة والجماعة، مثل : القولُ بوجوبِ الأصلحِ على الله تعالى، والقولُ بخلقِ العبادِ أفعالهم الاختيارية <sup>(٦)</sup> .

( ١ ) ساقطة من ( أ )

( ٢ ) الآية ( ١٦٦ ) من سورة النساء

( ٣ ) الآية ( ٥٨ ) من سورة الذاريات

( ٤ ) وهم الخوارج الذين يرون بأنَّ صاحبَ الكبيرة يخرجُ من الإيمانِ ويدخلُ في الكفر ، ويخلدُ في النار ، وشاركَهم المعتزلةُ في مقولتهم الأولى ، فقالوا : بخروج صاحبِ الكبيرة من الإيمان ، ولكن لا يدخلُ الكفر ، فهو في منزلةٍ بين المنزلتين أنظر : شرح الأصول الخمسة ، للقاضي عبد الجبار ، ص ٦٩٧ ، ٧٠٧ ، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ، ص ٦٤ ، المعتزلة ، د. زهدي حسن ، ص ٥٤

( ٥ ) ما بين القوسين ساقط من ( ب )

( ٦ ) وهم المعتزلة والقدرية ، وقد سبق بيان ذلك ص ( ١٥٣٤ ، ١٥٩٢ ) من هذا الكتاب .

وكذلك جهلُ الباغي لا يكون عذراً أيضاً ؛ لإنكاره الدليلَ  
الواضح في كَوْنِ الإمامِ العدلِ <sup>(١)</sup> (على الحق) <sup>(٢)</sup> مثل عليٍّ عليه السلام وغيره  
من الخلفاء الراشدين ، لأنَّ الدلائلَ لاثنةٌ على حقيقتهم على وجهٍ يُعدّ  
جاحِدهً مكابِراً معانِداً ، لكنّه ( لما كان ) <sup>(٣)</sup> ، متأولاً بالقرآن كان دون  
جهلِ الكافر ، يعني يتمسكُ بالقرآن [١٥٥/د] فيما اعتقده وإن لم  
يكن متمسكاً به في الحقيقة ، مثل قولهم في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ  
اللّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ﴾ <sup>(٤)</sup> بأنّ مرتكبَ  
الصَّغِيرَةِ أو الكبيرة يخرجُ عن الإيمانِ (بالتمسك) <sup>(٥)</sup> بهذه الآية ، ولا <sup>(٦)</sup>  
تمسكُ لهم بها فيما اعتقدوا - على ما عُرف في موضعه - <sup>(٧)</sup>

قوله : { لكنه لما كان من المسلمين } أي لكنّ الجاهلَ في النوعِ  
الثاني - وهو يتناولُ صاحبَ الهوى والباغي - لما كان من المسلمين ،  
بأنّ لم يغلُ في هواه ( حتى خرجَ عن الإسلام ) <sup>(٨)</sup> .

( ١ ) في ( أ ) : العادل

( ٢ ) ساقطة من ( أ )

( ٣ ) ساقطة من ( أ )

( ٤ ) الآية ( ٢٣ ) من سورة الجنّ

( ٥ ) ساقطة من ( أ ) و ( ج )

( ٦ ) في ( أ ) : بدل ( ولا ) ( ولما )

( ٧ ) في أصول الدّين ، أنظر

الإيمان، لأبي عبيد، ص ٤٠-٤٧، أصول الدّين، لأبي منصور البغدادي، ص ١٣٣-١٣٧،

ص ٢٤٩-٢٥٠ الدّرة، لابن حزم، ص ٣٤٣، ٢٩٩، الاعتقاد، للبيهقي، ص ٥٩، ٨٥،

شرح العقيدة الطّحاوية ، ص ٢٩١-٣٠٥ ، الإيمان ، لابن تيمية ، ص ٢٨٤

( ٨ ) ساقطة من ( أ ) و ( ب )



قوله : { أو ممن ينتحل الإسلام } أي يتّخذ الإسلام نخلة — أي ديناً — أي يدّعي أنه مسلم<sup>(١)</sup> ، ولكن غلاً في هواه حتى خرج عن الإسلام<sup>(٢)</sup> كغلاة الروافض في دعوى الغلط ، أو في تسميتهم علياً إلهاً أصغر — خذلهم الله —<sup>(٣)</sup> [١٧٩/ج]

( ١ ) أنظر ص ( ١١٠٠ ) من هذا الكتاب

( ٢ ) أي أنّ صاحبَ الهوى إذا لم يغُل في هواه تلتزمنا حيثنّ مناظرته وإلزامه ، فإذا غلّا فيه خرجَ حيثنّ عن الإسلام . وقد سبق أن بين - رحمه الله - المراد بصاحب الهوى في مباحث السنّة ص ( ١٠٩٨ ) من هذا الكتاب

( ٣ ) وكذلك الخطائيّة ، وقد سبق بيان ذلك ص ( ١٠٩٩ ) من هذا الكتاب والروافضُ هم الذين رفضوا زيد بن عليّ ؛ لأنّه خالفَ مذهبَ آبائه في الأصول والتبرّي والتولّي - حسبَ زعمهم - وقال الأشعري : { إنّما سُمّوا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكرٍ وعمر } وقيل : إنّما سُمّوا كذلك ؛ لأنّهم خرجوا مع زيد بن عليّ ، فطعنوا في أبي بكرٍ ﷺ فمَنعهم زيد من ذلك ، فرفضوه ولم يبقَ منهم إلا مائتا فارس ، فقال لهم : رفضتموني؟ قالوا : نعم ، فبقي عليهم هذا الاسم .

وقد افرقت هذه الفرقة على أربعة أصناف : زيدية ، وإمامية ، وكيسانية ، وغلاة ، والغلاة منهم جميعهم خارجون عن الإسلام ، فمنهم من يرى أنّ علياً ﷺ الإله الأكبر ، ومنهم من يرى أنّه الإله الأصغر ، ومنهم من يرى أنّ الله حلّ في جسده ، ومنهم من أباح المحرّمات ، ومنهم من أسقطَ فرائضها ، ومنهم من ادّعى الغلط في الوحي ، فبدلاً من أن ينزل جبريلُ ﷺ على عليّ نزلَ على نبيّنا محمد ﷺ

أنظر : مقالات الإسلاميين ، للأشعري ، ٨٩/١ ، الفرق بين الفرق ، للبغدادي ، ص ٢١-٢٣ ، الملل والنحل ، للشهرستاني ، ١٤٦/١ ، كتاب الردّ على الرافضة ، لأبي حامد

( قوله ) (١) : { ولا منعة له يضمن } (٢) إنما قيّد بهذا لأنه إذا كان له منعة لم يؤاخذ بالضمان ، ووجهه ما ذكره في "المبسوط" وقال : { إذا تاب أهل البغي ودخلوا مع أهل العدل لم يؤاخذوا بشيء مما أصابوا بحال ، يعني بضمان ما أتلّفوا (٣) من النفوس والأموال ، ومراده من ذلك إذا أصابوا بعدما تجمعوا وصاروا أهل منعة ، فأما (ما) (٤) أصابوا قبل ذلك فهم ضامنون لذلك ؛ لأننا أمرنا في حقهم بالمحاجة والإلزام بالدليل ، فلا يعتبر تأويلهم الباطل في إسقاط الضمان قبل أن يصيروا أهل منعة ، (وأما) (٥) بعدما صارت ( لهم ) (٦) منعة فقد انقطع ولاية الإلزام بالدليل حساً كما في أهل الحرب ، فيعتبر تأويلهم — وإن كان باطلاً — في إسقاط الضمان عنهم ، كتأويل أهل الحرب بعدما أسلموا

والأصل فيه : حديث الزهري (٧) — رحمه الله — قال : "وقع الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ كانوا متوافرين ، فاتفقوا على أن كل دم أريق بتأويل القرآن فهو موضوع ،

( ١ ) ساقطة من ( ج )

( ٢ ) أي أن الباغي إذا لم يكن له من يمنعه ويتقوى به ويستنصر به ، فإنه يضمن ما أتلّفه ، وهذا ( أي جهل الباغي ) مثال ثانٍ للنوع الثاني من أنواع الجهل

( ٣ ) في ( د ) : من أتلّفوا ، وفي ( ب ) : بزمان ما أتلّفوا

( ٤ ) ساقطة من ( ب )

( ٥ ) ساقطة من ( ب )

( ٦ ) ساقطة من ( أ )

( ٧ ) سبقت ترجمته ص ( ٤٨٠ ) من هذا الكتاب

وكل فرج استحلّ بتأويل القرآن فهو موضوع، وكل ما أُلِفَ بتأويل القرآن فهو موضوع<sup>(١)</sup>، وقد رُوي عن محمد - رحمه الله - (أنه)<sup>(٢)</sup> قال: أفتيهم إذا تابوا<sup>(٣)</sup> بأن يضمنوا ما أتلّفوا من النفوس والأموال [ولا]<sup>(٤)</sup> ألزمهم في الحكم، فإنّهم كانوا معتقدين الإسلام، وقد ظهر لهم خطوهم في التأويل، إلا أنّ ولاية الإلزام كانت منقطعةً (عنهم)<sup>(٥)</sup> للمنة<sup>(٦)</sup>، فلا يُجبرون على أداء (الضمان)<sup>(٧)</sup> في الحكم ولكن يُفتى به فيما بينهم وبين ربّهم تعالى، ولا يُفتى أهل العدل [٢٣٠/ب] بمثله؛ لأنّهم محقّقون في قتالهم وقتلهم، وممثّلون للأمر<sup>(٨)</sup>.

قوله: { وكذلك جهل من خالف في اجتهاده الكتاب أو السنة المشهورة } إلى قوله: { مردود باطل ليس بعذر أصلاً }<sup>(٩)</sup> لمخالفته الدليل الواضح الذي لا شبهة في ثبوته، وهو الكتاب والسنة

(١) أخرج هذا الأثر عبدالرزاق في "مصنفه"، في كتاب العقول، باب قتال الحروراء، ١٠/١٢٠-١٢١ (١٨٥٨٤)، وسعيد بن منصور في "سننه"، في كتاب الجهاد، باب جامع الشهادة، ٢/٣٣٩ (٢٩٥٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" في كتاب قتال أهل البغي، ٨/١٧٥

(٢) ساقطة من (أ)

(٣) في (ب) : إذا نالوا

(٤) كلمة [ ولا ] ساقطة من جميع النسخ، وهي ثابتة في "المبسوط"، وهو الصحيح، وكذا أثبتها الشيخ عبدالعزيز البخاري في "كشف الأسرار" عند نقله هذا النص من "المبسوط" كشف الأسرار، ٤/٣٣٩

(٥) ساقطة من (أ) و (ب) و (ج)

(٦) في (ب) : للمنفعة

(٧) ساقطة من (د)

(٨) إنتهى كلام شمس الأئمة السرخسي من كتابه "المبسوط" بشي من تصرف، ١٠/١٢٧-١٢٨.

وانظر هذه المسألة أيضاً في: الأسرار، للدبوسي (٢٠٠ - أ)، رؤوس المسائل، للزخشري، ص ٤٧٩.

(٩) هذا مثال ثالث للنوع الثاني من أنواع الجهل

## ثم نظير مخالفة الكتاب

هو الفتوى بحل متروك التسمية عامداً<sup>(١)</sup>، فإنه مخالف لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾<sup>(٢)</sup>، ومطلق النهي يقتضي التحريم، وأكد ذلك بحرف " مِنْ "؛ لأنه في موضع النهي للمبالغة، فيقتضي حرمة كل جزء، وفي الآية بيان أن الحرمة لعدم ذكر اسم الله تعالى، لأن التحريم بوصف دليل على أن ذلك الوصف هو الموجب للحرمة، كالميتة<sup>(٣)</sup> والموقودة<sup>(٤)</sup>

وبهذا يتبين فساد حمل الآية على الميتة وذبائح المشركين، فإن الحرمة هناك ليست لعدم ذكر اسم الله تعالى، حتى إنه وإن ذكر اسم الله تعالى لم يحل، قال الله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ﴾<sup>(٥)</sup> يعني عند النحر بدليل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾<sup>(٥)</sup> أي سقطت، وقال

(١) وهو مذهب الشافعية ورواية عن الإمام أحمد - رحمه الله - نقلها عنه الميموني، وقال القاضي: نقلها حنبل وأحمد بن هاشم وبكر بن محمد، ولا يخفى ما في وصف مثل هؤلاء الأئمة بالجهل

أنظر: الأتم، للشافعي، ١٩٢/٢، المهدب، للشيرازي، ٢٥٢/١، الروضة، للنووي، ٢٠٥/٣، تخريج الفروع على الأصول، للزنجاني، ص ٣٦١، كتاب الروايتين، للقاضي أبي يعلى، ١٠/٣، الهداية، لأبي الخطاب الكلوزاني، ١١٤/٢، الإنصاف، للمرداوي، ٤٠١/١٠

(٢) الآية (١٢١) من سورة الأنعام

(٣) الميتة اسم لكل حيوان خرجت روحه من غير ذكاة، أي مات ختف أنفه أنظر: مجاز القرآن، لأبي عبيدة، ١٤٨/١-١٤٩، معاني القرآن، للنحاس، ٢٥٥/٢، حلية الفقهاء، لابن فارس، ص ٣٤، الدر النقي، ص ٦٢-٦٣

(٤) الموقودة: هي البهيمة تضرب حتى توقد فتموت، أو ترمي ثم ترك حتى تموت، يقال: وقده يقذه وقداً ووقوداً، وقال ابن المبرد الحنبلي: الموقودة كل ما قتل بغير محدد.

أنظر: مجاز القرآن، لأبي عبيدة، ١٥١/١، تفسير غريب القرآن، لابن قتيبة، ص ١٤٠، معاني القرآن، للنحاس، ٢٥٦/٢، الدر النقي، لابن المبرد، ص ٧٨٣

(٥) الآية (٣٦) من سورة الحج

تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾<sup>(١)</sup>، والمراد التسمية عند الإرسال [٢٠٢/أ] فثبت بهذين النصين أن التسمية مأمورٌ بها، ومطلق الأمر على الوجوب، فكان قول الشافعي - رحمه الله - بجل متروك التسمية عامداً مخالفاً لآي كثيرة من الكتاب، فلذلك لم ينفذ قضاء القاضي بجواز بيعه

وكذلك قوله<sup>(٢)</sup>: بانتقاض الوضوء بمس الذكر<sup>(٣)</sup> مخالفاً (للكتاب)<sup>(٤)</sup> فإن الله تعالى قال: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا﴾<sup>(٥)</sup>، يعني الاستنجاء بالماء، فقد مدحهم بذلك، وسمى فعلهم تطهيراً، ومعلوم أن الاستنجاء بالماء لا يكون إلا بمس الذكر<sup>(٦)</sup>.

(١) الآية (٤) من سورة المائدة

(٢) أي الشافعي - رحمه الله -

(٣) الفتوى بانتقاض الوضوء بمس الذكر هو قول الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد - رحمهم الله تعالى -، ورؤي هذا القول عن عددٍ من الصحابة رضي الله عنهم، منهم: عمر وابنه عبد الله وسعد بن أبي وقاص وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم، مستدلّين بأحاديث كثيرة منها حديث بُسْرة بنت صفوان - رضي الله عنها - الذي ثبت صحته عند كثير من الأئمة الحفاظ وسبق تخريجه ص (١٠٧٣)، وردّه الحنفية بأنه خبر واحد فيما تعمّ البلوى، وبناءً على هذا القول من الحنفية وعلى وصفهم - لمن قال بهذا القول - بالجهل الباطل، تجاسر عظيم. أنظر مذاهب العلماء في هذه المسألة في: التفرع، لابن الجلاب، ١/١٩٦، المقدمات، لابن رشد ٦٨/١ تنوير المقالة شرح الرسالة، ١/٤٠٣، الأئم، للشافعي، ١/١٦، الأوسط، لابن المنذر، ١/١٩٦، المهذب، ١/٢٤، فتح العزيز شرح الوجيز، للرافعي، مطبوع مع المجموع، ٣٦-٣٧، مغني المحتاج، للشربيني، ١/٣٥، مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح، ١/١٧٠، كتاب الروايتين، للقاضي أبي يعلى، ١/٨٤، الهداية، للكلوذاني، ١/١٧، الإنصاف، للمرداوي، ١/٢٠٢

(٤) ساقطة من (ب)

(٥) الآية (١٠٨) من سورة التوبة

(٦) أنظر: أصول البردوي، ٤/٣٤١، التوضيح، ٢/١٨٣ وأنظر أيضاً ص (١٠٧٤) من هذا الكتاب.

## وأما نظيرُ مخالفةِ السنّةِ المشهورةِ

فمثلُ الفتوىِ بجوازِ بيعِ أمّهاتِ الأولادِ، وهو قولُ بشرِ المُرَيْسِيِّ<sup>(١)</sup> وداودِ الأصبهاني<sup>(٢)</sup> ومن تابعه من أصحابِ الظواهر<sup>(٣)</sup>، وهذا مخالفٌ للسنّةِ المشهورةِ؛ لأنّ الآثارَ المشهورةَ تدلُّ على عدمِ جوازِ البيعِ، منها:

( ١ ) هو بشر بن غياث بن أبي كريمة العدوي، مولاهم البغدادي المُرَيْسِيُّ، من موالِي آل زيد بن الخطاب، المتكلّمُ المناظرُ البارِعُ، كان من كبار الفقهاء، أخذَ عن أبي يوسف، وروى عن حمّاد وسفيان بن عيينة، ثمّ انسلخَ عن الجادةِ وقال بخلقِ القرآن، ودعا إلى البدعة، فمقتَه أهلُ العلم وكفره عِدّةٌ، كان والده يهودياً قصّاراً صباغاً، صنّف كتاب "التّوحيد" و "الإرجاء" و "الردّ على الخوارج" و "الاستطاعة" و "المعرفة" و "الوعيد" وغير ذلك، توفي سنة ٢١٨ هـ. والمُرَيْسِيُّ بفتح الميم وكسر الرّاء وسكون الياء المثناة من تحتها، وبعدها سينٌ مهملة، نسبةً إلى مَرِيْس قريةٍ بمصر.

أنظر: الفرق بين الفرق، ص ٢٠٤-٢٠٥، تاريخ بغداد، ٦/٧-٥٦-٦٧ (٣٥١٦)، وفيات الأعيان، ١/٢٧٧-٢٧٨ (١١٥)، الروافي بالوفيات، ١٠/١٥١-١٥٢ (٤٦١٤)، سير أعلام النبلاء، ١٠/١٩٩-٢٠٢، الجواهر المضيئة، ١/٤٤٧-٤٥٠ (٣٧٠).

( ٢ ) هو داود بن عليّ بن داود بن خلف، أبو سليمان الأصبهاني، وُلد بالكوفة سنة ٢٠٢ هـ، كان متعصباً للشافعي أوّل أمره وآلف في مناقبه كتابين، ثمّ انتقل إلى الأخذ بظواهر النصوص من الكتاب والسنّة، ورفض التّأويل والقياس والرّأي، وهو زعيمُ أهل الظّاهر، له كتاب "إبطال القياس"، "خير الواحد"، "الحجة"، "الخصوص والعموم"، "المفسّر والمحمل" وغيرها. توفي - رحمه الله - سنة ٢٧٠ هـ.

أنظر ترجمته في: تاريخ بغداد، ٨/٣٦٩-٣٧٥ (٤٤٧٣)، طبقات الشّيرازي، ص ٩٢، وفيات الأعيان، ٢/٢٥٥-٢٥٧ (٢٢٣)، سير أعلام النبلاء، ١٣/٩٧-١٠٨، الروافي بالوفيات، ١٣/٤٧٣-٤٧٧ (٥٧٩)، طبقات ابن السّبكي، ٢/٢٨٤-٢٩٣ (٦٦).

( ٣ ) الفتوىِ بجوازِ بيعِ أمّهاتِ الأولادِ منسوبٌ إلى عليّ بن أبي طالب وابن عباس وابن الزّبير رضي الله عنهم أجمعين، قال ابن عباس: {بِعْها كما تبيعُ شاتَكَ أو بعيرَكَ} وقال عبيدة السّلماني: {خطبَ عليّ النَّاسَ فقال: شاورنّي عمر في أمّهاتِ الأولادِ فرأيتُ أنا وعمر أنّ أعتقنّ، فنقضى به عمر حياته، وعثمان حياته، فلما وليت رأيتُ أنّ أرقنّهنّ، قال عبيدة: فرأى عمر وعليّ في الجماعة أحبّ إلينا من رأي عليّ وحده}، وأمّا ابن حزم من أئمة أصحابِ الظّاهر فقد وافق جمهور العلماء في منعِ بيعِ أمّهاتِ الأولاد.

[ أ ] حديثُ عكرمة<sup>(١)</sup> عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ :  
﴿ أَيُّمَا أُمَّةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فَهِيَ مُعْتَقَةٌ عَنْ دُبُرٍ مِنْهُ ﴾<sup>(٢)</sup>

- = أنظر هذه المسألة في: مختصر الطّحاوي، ص ٣٧٦-٣٧٧، الكتاب مع شرحه اللّباب، للقدوري، ١٢٢/٣، المبسوط، للسرخسي، ١٤٩/٧، التفریع، لابن الجلاب، ٥/٢، بداية المجتهد، لابن رشد، ٢٩٤-٢٩٥، الإقناع، لابن المنذر، ٤٢٩/٢-٤٣٠، المهذب، للشّيرازي، ١٩/٢، الهداية، للكلوذاني، ٢٤٥/١، المغني، لابن قدامة، ٥٨٤-٥٨٨، الإنصاف، للمرداوي، ٤٩٤-٤٩٥، المحلى، لابن حزم، ١٨/٩

(١) هو أبو عبد الله عكرمة بن عبد الله مولى ابن عباس - رضي الله عنهما - أحد فقهاء مكة، من التابعين الأعلام، أصله بربريٌّ من أهل المغرب، أخذ عن ابن عباس علم التفسير فكان أعلم الناس به قال عنه سعيد ابن جبير: لو كفّ عنهم عكرمة من حديثه لشدّت إليه المطايا، توفي - رحمه الله - سنة ١٠٤ هـ

أنظر ترجمته في: طبقات ابن سعد، ٣٨٥-٣٨٦، تاريخ البخاري، ٤٩/٧ (٢١٨)، حلية الأولياء ٣٢٦-٣٤٧ (٢٤٥)، صفة الصّفوة، ١٠٣-١٠٥ (١٦٨)، وفيات الأعيان، ٢٦٥-٢٦٦ (٤٢١)، تذكرة الحفاظ، ٩٥-٩٦ (٨٧)

(٢) أخرجه ابن هاجة من طريق وكيع عن شريك عن حسين بن عبد الله بن عبيد الله عن عكرمة عن ابن عباس في كتاب العتق، باب أمّهات الأولاد، ٨٤١/٢ (٢٥١٥)، والإمام أحمد في "مسنده"، ٣٢٠/١، والدارمي في كتاب البيوع، باب في بيع أمّهات الأولاد، ٣٣٤/٢ (٢٥٧٤)، وعبد الرزاق في "مصنفه" في كتاب النكاح، باب بيع أمّهات الأولاد، ٢٩٠/٧ (١٣٢١٩)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" في كتاب البيوع، باب بيع أمّهات الأولاد، ٤٣٦/٦ (١٦٣٠)، والحاكم في "مستدرکه" ١٩/٢ وقال: { صحيح } وتابعه الذهبي وقال: { صحيح وحسن متروك } وأخرجه البيهقي في كتاب عتق أمّهات الأولاد، ٣٤٦/١٠ وقال { الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس ضعّفه أكثر أصحاب الحديث }، فقد تركه ابن انديني وضعّفه أبو حاتم وغيره، وقال البخاري: كان يُتهم بالزّندقة

[ ب ] ولما ولدت مارية إبراهيم ﷺ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قيل  
لرسولِ الله ﷺ ألا تُعْتِقُهَا ؟ قال ﷺ : ﴿ قَدْ أَعْتَقَهَا وَلَدَهَا ﴾ <sup>(١)</sup>

وكذلك الفتوى بالقضاء بشاهدٍ وبمين ، وهو قولُ الشافعي  
- رحمه الله - <sup>(٢)</sup> ، مخالفةً للسنة (المشهورة) <sup>(٣)</sup> وهو قوله ﷺ : ﴿ الْبَيِّنَةُ  
عَلَى الْمُدَّعِيِ وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ ﴾ <sup>(٤)</sup> من وجهين

( ١ ) أخرجه ابن ماجة من طريق أبي عاصم عن أبي بكر النهشلي عن الحسين بن  
عبد الله بن عبيدا لله عن عكرمة عن ابن عباس في كتاب العتق ، باب أمتهات الأولاد ،  
٨٤١/٢ (٢٥١٦) ، والحاكم في "مستدرکه" في كتاب البيوع ، ١٩/٢ ، والبيهقي  
في كتاب عتق أمتهات الأولاد ، ٣٤٦/١٠ ، وعبدالرزاق في "مصنفه" موقوفاً على ابن  
جريح ، في كتاب النكاح ، ٢٩٤/٧ (١٣٢٣٦) . وقد سبق ذكر أقوال العلماء في أحد  
رواة هذا الحديث وهو الحسين بن عبد الله بن عبيدا لله في الحديث قبله .

( ٢ ) القضاء بشاهدٍ وبمينٍ صاحب الحق - في الأموال وما تصح فيه شهادة رجلٍ وامرأتين -  
مرويٌّ عن الخلفاء الأربعة ﷺ أجمعين ، وهو قولُ الفقهاء السبعة ، وعمر بن عبدالعزيز  
والحسن وشريح وإياس وعبد الله بن عتبة وأبي سلمة بن عبدالرحمن وبجي بن يعمر ومالك  
وابن أبي ليلى وأبي الزناد والشافعي وأحمد - رحمهم الله تعالى - مستدلين بالحديث المروي  
عن النبي ﷺ ﴿ أَنَّهُ قَضَى بِشَاهِدٍ وَبِمَيْنٍ ﴾ ، وهو حديثٌ حسنٌ سبق تخريجه ص ( ١٠٧٤ ) ،  
قال الشريبي في "مغني المحتاج" : { رَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي "خِلَافَاتِهِ" حَدِيثَ "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى  
بشاهدٍ وبمينٍ" عَنْ ثَيْفٍ وَعَشْرِينَ صَحَابِيًّا } ، ووصف هؤلاء بالجهل قبيح  
أنظر هذه المسألة في

التفريع ، لابن الجلاب ، ٢٣٨/٢ ، المقدمات ، لابن رشد ، ٢٩٢/٣ ، بداية المجتهد ، لابن  
رشد الحفيد ٣٥٠/٢ ، الأتم ، للشافعي ، ٦/٧ ، المهذب ، للشيرازي ، ٣٠١/٢ ،  
الروضة ، للنووي ، ٢٧٨/١١ ، مغني المحتاج ، للشريبي ، ٤٤٣/٤ ، الهداية ، للكلوذاني ،  
١٥١/٢ ، المغني ، لابن قدامة ، ١٣٠/١٤ ، الإنصاف ، للمرداوي ، ٨٢/١٢ ، كشاف  
القناع ، للبهوتي ، ٤٣٤/٦

( ٣ ) ساقطة من ( ب )

( ٤ ) سبق تخريجه ص ( ١٠٦٨ ) من هذا الكتاب



أحدهما : أن في هذا الحديث بيان ( أن )<sup>(١)</sup> اليمين في جانب المنكر دون المدعي

والثاني : فيه ( بيان )<sup>(٢)</sup> أنه لا يجمع بين اليمين والبيّنة ، فلا تصلح اليمين متممة للبيّنة بحال

وكذلك الفتوى بجواز القصاص مع القسامة مخالف للسنّة المشهورة ، وهو قول مالك والقول القديم للشافعي<sup>(٣)</sup> ، صورته ما ذكر في "المبسوط"

( ١ ) ساقطة من ( ب )

( ٢ ) ساقطة من ( ب )

( ٣ ) ثبوت القصاص بالقسامة هو مذهب الإمام مالك وأحمد والشافعي في القديم — رحمهم الله تعالى — مستدلين على ذلك بحديث عبد الله بن سهل بن زيد المتفقي على صحته ، قال : { إنطلق عبد الله ابن سهل ومحيصة ابن مسعود بن زيد إلى خير — وهي يومئذ صلح — فنفرقا ، فأتى محيصة إلى عبد الله ابن سهل وهو يتشحط في دمه قتيلاً ، فدفنوه ، ثم أتى المدينة ، فانطلق عبد الرحمن بن سهل ومحيصة وحويصة ابنا مسعود إلى النبي ﷺ فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال : ﴿ كَبُرَ كَبِيرٌ ﴾ — وهو أحدث القوم سنّاً — فسكت ، فتكلما ، فقال : ﴿ تَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ قَاتِلَكُمْ أَوْ صَاحِبَكُمْ ﴾ ، قالوا : كيف نخلف ولم نشهد ولم نَرَ ؟ قال : ﴿ فَبَرِّؤْكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ ﴾ ، قالوا : كيف نأخذ أيمان قوم كفار ؟ فعقله النبي ﷺ من عنده { ، وعند "مسلم" : ﴿ أَتَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِيناً .... ﴾ وفي رواية أخرى عنده : ﴿ يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَيُدْفَعُ بِرُمْتِهِ ﴾

صحيح البخاري ، كتاب الجزية ، باب المراجعة والمصالحة مع المشركين ، ١١٥٨/٣ (٣٠٠٢) ، صحيح مسلم كتاب القسامة ، باب القسامة ، ١٢٩١/٣-١٢٩٢ (١٦٦٩) . وجعل الحنفية القضاء بمنزلة هذا من قبيل الجهل الباطل فيه ما فيه .

أنظر هذه المسألة في

الموطأ ، للإمام مالك ، ٨٧٩/٢ ، التفریع ، لابن الجلاب ، ٢/٢٠٧-٢١٠ ، المقدمات ، لابن رشد ، ٣٠١/٣-٣٠٣ ، بداية المجتهد ، لابن رشد الحفيد ، ٢/٣٢٠-٣٢٢ ، الأُم ، للشافعي ، ٦/٧٨-٨٤ ، الروضة ، للنووي ، ٩/١٠-٢٥ ، تحفة المحتاج ، لابن حجر الهيتمي ، ٩/٥٠ ، الهداية ، للكلوذاني ، ٩٧/٢ ، المغني ، لابن قدامة ، ١٢/٢٠٢-٢٠٦ ، كشاف القناع ، للبهوتي ، ٦/٧٤ .

وهو : أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا وُجِدَ قَتِيلًا فِي مُحَلَّةٍ قَوْمٍ ، فَعَلَيْهِمْ أَنْ يُقْسِمَ مِنْهُمْ خَمْسُونَ رَجُلًا بِاللَّهِ : مَا قَتَلْنَاهُ<sup>(١)</sup> وَلَا عَلِمْنَا لَهُ قَاتِلًا ، ثُمَّ يَغْرَمُونَ الدِّيَّةَ<sup>(٢)</sup> ، بَلَّغْنَا هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَفِي هَذَا أَحَادِيثُ مشهورة ، فوجوب<sup>(٣)</sup> القسامة والدِّية على أهل المحلَّة مذهبُ علمائنا - رحمهم الله -<sup>(٤)</sup>

وقال مالك<sup>(٥)</sup> : إِذَا كَانَ بَيْنَ الْقَتِيلِ وَأَهْلِ الْمَحَلَّةِ عداوةٌ ظاهرة ، وَكَانَ الْعَهْدُ قَرِيبًا بِدُخُولِهِ فِي مُحَلَّتِهِمْ إِلَى أَنْ وَجِدَ قَتِيلًا ، يُؤْمَرُ الْوَلِيُّ بِأَنْ يَعَيِّنَ الْقَاتِلَ مِنْهُمْ بِاعْتِبَارِ اللَّوْثِ . وَتَفْسِيرُ اللَّوْثِ : أَنْ تَكُونَ عَلَيْهِ عِلَامَةٌ (الْقَتْلِ)<sup>(٦)</sup> أَوْ يَكُونَ هُوَ مشهوراً بعداوته ، ثُمَّ يَحْلِفُ الْوَلِيُّ خَمْسِينَ يَمِينًا بِاللَّهِ أَنَّهُ قَتَلَهُ ،

( ١ ) في ( د ) : ما قلنا

( ٢ ) في ( ب ) حدث في الكتابة بعض الخلط ، فكانت العبارة هكذا : وَلَا عَلِمْنَا لَهُ ، فلم بلا ثُمَّ يَغْرَمُونَ إِلَيْهِ

( ٣ ) في ( ب ) : فوجب

( ٤ ) أنظر : الأصل ، للإمام محمد بن الحسن ، ٤٧٤/٤/٢ ، مختصر الطحاوي ، ص ٢٤٧ ، مختصر اختلاف العلماء ، للخصاص ، ١٧٧/٥ ، الكتاب ، للقُدوري ، ١٧٣-١٧٢/٣ ، المبسوط ، للسرخسي ، ١٠٦/٢٦ ، الهداية مع شروحه ، ٣٧٧-٣٧٢/١٠ ،

( ٥ ) قال مالك - رحمه الله - في "الموطأ" : { الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا ، وَالَّذِي سَمِعْتُ مَنْ أَرْضَى فِي الْقَسَامَةِ ، وَالَّذِي اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ أَنْ يَبْدَأَ بِالْإِيمَانِ الْمُدَّعُونَ فِي الْقَسَامَةِ فَيَحْلِفُونَ وَأَنَّ الْقَسَامَةَ لَا تَجِبُ إِلَّا بِأَحَدٍ أَمْرَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَقُولَ الْمَقْتُولُ : دَمِي عِنْدَ فُلَانٍ ، أَوْ يَأْتِيَ وَهُوَ الدَّمُ بِلَوْثٍ مِنْ بَيْتَةٍ - وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَاطِعَةً - عَلَى الَّذِي يَدَّعِي عَلَيْهِ الدَّمُ ، فَهَذَا يَوْجِبُ الْقَسَامَةَ لِلْمُدَّعِينَ الدَّمَ عَلَى مَنْ ادَّعَاهُ عَلَيْهِ ، وَلَا تَجِبُ الْقَسَامَةُ عِنْدَنَا إِلَّا بِأَحَدٍ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ ، وَتِلْكَ السُّنَّةُ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا عِنْدَنَا ، وَالَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ أَنَّ الْمُبْدئينَ بِالْقَسَامَةِ أَهْلُ الدَّمِ ، وَالَّذِي يَدَّعُونَهُ فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ } . الموطأ ، كتاب القسامة ، ٨٧٩/٢ .

( ٦ ) ساقطة من ( أ ) و ( ب ) و ( ج ) ، وفي النسخة المطبوعة من "المبسوط" : علامة القتالين .

فإذا حلفَ اقْتَصَّ [ له من ] <sup>(١)</sup> القَاتِل <sup>(٢)</sup>. وهذه النظائرُ كُلُّها منقولة من "مبسوط" شمس الأئمة <sup>(٣)</sup> و"أصوله" - رحمه الله - <sup>(٤)</sup> قوله: { كالمحتجم إذا أفطر على (ظن) <sup>(٥)</sup> أن للحجامة فطرته لم تلزمه للکفارة } <sup>(٦)</sup> وهذا غيرُ مجريٍّ على عمومِهِ ، بل هذا فيما إذا كان ظنُّه معتمداً <sup>(٧)</sup> على فتوى فقيهٍ بالفساد، فحيثُ لا تجبُ الكفارة بالإجماع <sup>(٨)</sup>،

( ١ ) ساقطة من جميع النسخ ، وهي ثابتة في "المبسوط"

( ٢ ) يقول ابن رشد في مقام الردِّ على الحنفية إنكارهم هذا القول من المالكية : { إننا لا نبدئ أولياء القتل بالقسامة بمجرد دعواهم ، وإنما يُحكم لهم بها إذا كان لهم دليل يغلب على الظن صدق قولهم ، فليس هذا خلافاً للأصول ، بل هو مطابق لها ، ولا يقول إنه خلاف لها إلا من لم يفهم المعاني ، ولا وقف على حقيقة الأصول ، إذ ليست العلة في تبدة المدعى عليه باليمين كونه مدعى عليه ، ولو كان كذلك لما وجد مدعى عليه إلا والقول قوله مع يمينه ، ولا العلة في إيجاب البينة على المدعي كونه مدعياً ..... فالأصل في جميع الأحكام والدعاوى أن يبدأ باليمين من يغلب على الظن صدقه - كان مدعياً أو مدعى عليه - ، ألا ترى أن الرجل إذا دخل بزوجه وأقام معها مدة طويلة فطلقها أو لم يطلقها فطلبته بالصدق ، وأدعت عليه أنه قد مسها ، وأنكر ذلك ، أنها مصدقة عليه بيمينها ، وقيل بغير يمين ، وإن كانت هي المدعية وهو المدعى عليه ، لما يغلب على الظن من صدق قولها ، وهذا ما لا أعلم فيه اختلافاً ، وله نظائر كثيرة { المقدمات المهمات ، ٣٠٣/٣-٣٠٤/٣ .

وانظر أيضاً : التفریع ، لابن الجلاب ، ٢/٢٠٧ ، المنتقى ، للباجي ، ٧/٥٥-٥٨ ، بداية المجتهد ، لابن رشد الحفيد ، ٢/٣٢٢-٣٤٢

( ٣ ) سبقت ترجمته في القسم الدراسي ص ( ٩٠ )

( ٤ ) أنظر : المبسوط ، ٢٦/١٠٦ - ١٠٨ ، أصول السرخسي ، ١/٣٦٥ - ٣٦٧ .

( ٥ ) ساقطة من ( ب ) و ( ج ) و ( د )

( ٦ ) هذا هو النوع الثالث من أنواع الجهل التي سبق ذكرها ص ( ١٧٢٤ ، ١٧٣٠ ) ، وهو

الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح أو في موضع الشبهة

( ٧ ) في ( د ) : متعمداً

( ٨ ) أنظر : المختلف ، لأبي الليث السمرقندي ( ٣٠ - أ ) ، المبسوط ، للسرخسي ، ٣/٨٠ ،

خلاصة الفتاوى ، لطاهر بن عبد الرشيد البخاري ( ١٧٤ - أ ) ، الهداية ، للمرعيناني ، ١/١٣٠

وكذلك إذا بلغه حديثُ الحِجَامَةِ وهو قوله ﷺ : ﴿ أَفْطَرَ الْحَاجِمُ  
وَالْمَحْجُومُ ﴾<sup>(١)</sup> ، ولم يعرف تأويله فلا تجبُ الكفَّارةُ عند محمدٍ خلافاً  
لأبي يوسف - رحمهما الله -

وإذا لم يكن هذا، بل احتجَمَ وظنَّ أنَّ ذلك يفطرُه، ثمَّ أكلَ  
متعمداً على ذلك الظنِّ، فعليه [١٨٠/ج] القضاء [١٥٦/د] والكفَّارةُ  
بإجماع بين علمائنا، وهو مذكورٌ في "المبسوط"<sup>(٢)</sup> و"الهداية"<sup>(٣)</sup>.

---

(١) رُوي هذا الحديثُ عن عددٍ من الصحابةِ رضي الله عنهم ، أنظر

صحيح البخاري ، كتاب الصَّوم ، باب الحِجَامَةِ والقِيِّ للصائم ، ٦٨٥/٢ ، سنن  
أبي داود ، كتاب الصَّوم ، باب الصَّائِمُ يَحْتَجِمُ ، ٧٧٠-٧٧٣/٢ ، سنن  
الترمذي ، كتاب الصَّوم ، باب كراهية الحِجَامَةِ للصائم ، ١٤٤/٣-١٤٥ (٧٧٤) ، سنن  
ابن ماجه ، كتاب الصَّيَام ، باب ما جاء في الحِجَامَةِ للصائم ، ٥٣٧/١ (١٦٨١-١٦٧٩) ،  
سنن الدارمي ، كتاب الصَّيَام ، باب الحِجَامَةِ تَفْطَرُ الصَّائِمَ ، ٢٥/٢ (١٧٣٠-١٧٣١) ،  
مسند الإمام أحمد ، ٣٦٤/٢ ، ٤٦٥/٣

(٢) أنظر : المبسوط ، للسرخسي ، ٨٠/٣

(٣) أنظر : الهداية ، للمرغيناني ، ١٣٠/١

وهو مذكورٌ أيضاً في : المختلف ، لأبي الليث السمرقندي ( ٣٠ - أ ) ، وفي  
الخلاصة ، لابن عبد الرّشيد ( ١٧٤ - أ ) . وانظر أيضاً : تبين الحقائق ، ٣٤٣/١ ،  
كشف الأسرار ، للبخاري ٣٤٤/٤

قوله: {لأنه جهل في موضع الاجتهاد} أي في موضع الاختلاف (فإن) (١) عند الأوزاعي (٢) الحجة تفطر (٣) الصوم (٤)، فإنما قيد بقوله: {وهو الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح} لأنه لو كان جهله في موضع الاجتهاد نظراً إلى ظاهر الحديث ولكن ليس باجتهاد صحيح، كان جهله لا يصلح شبهة، حتى إذا أكل متعمداً بعدما اغتاب عليه القضاء والكفارة كيف ما كان، سواء بلغه حديث الغيبة وهو قوله ﷺ: ﴿الغيبة تفطر الصائم﴾ (٥) أو لم يبلغه، عرف تأويله - بأن المراد منه نقصان الثواب لا

(١) ساقطة من (ب).

(٢) هو عبدالرحمن بن عمرو بن محمد شيخ الإسلام، وعالم أهل الشام، وُلد سنة ٨٨ هـ، قال ابن سعد: كان ثقة مأموناً صدوقاً فاضلاً خيراً، كثير الحديث والعلم والفقه، كثير العبادة والخشوع والبكاء، كان حجة وكان أفضل أهل زمانه، طلب للقضاء فامتنع، توفي - رحمه الله - سنة ١٥٧ هـ وهو ابن اثنين وسبعين سنة.

أنظر ترجمته في: طبقات ابن سعد، ٤٤٨/٧، المعارف، لابن قتيبة، ص ٤٩٦-٤٩٧، تاريخ البخاري، ٣٢٦/٥ (١٠٣٤)، حلية الأولياء، ١٣٥/٦-١٤٩ (٣٥٤)، وفيات الأعيان، ١٢٧/٣-١٢٨ (٣٦١)، سير أعلام النبلاء، ١٠٧/٧-١٣٤.

(٣) لو قال: تفسد الصوم، كان أولى

(٤) نسب هذا القول إليه أيضاً النووي في "المجموع"، ٣٤٩/٦

وهذا القول هو ما ذهب إليه الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله -، قال المرداوي: {نص عليه، وهو من المفردات} وهو عام في الحاجم والمحجوم بنص الحديث

أنظر: كتاب الروايتين، للقاضي أبي يعلى، ٢٥٨/١، المغني، لابن قدامة، ٣٥٠/٤، الإنصاف، للمرداوي، ٣٠٢/٣، كشف القناع، للبهوتي، ٣١٩/٢

(٥) لم أستطع الوقوف على من خرجه بهذا اللفظ، ولكن أقرب ما وجدت إليه ما أخرجه ابن أبي شيبة عن أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿ما صام من ظل يأكل لحوم الناس﴾ المصنف، كتاب الصوم، باب ما يؤمر به الصائم من قلة الكلام وتوخي الكذب، ٤/٣، قال الكمال ابن الهمام في "فتح القدير": {رواه أيضاً ابن إسحاق في "مسنده" وزاد: ﴿إذا اغتاب الرجل فقد أفطر﴾} فتح القدير، ٣٨٠/٢

وأخرج هذه الزيادة وهو قوله: ﴿إذا اغتاب الرجل فقد أفطر﴾ ابن حزم في "الحلى" موقوفاً على أنس بن مالك ﷺ، الحلى، ١٧٩/٦

حقيقة فسَادِ الصَّوْمِ - أو لم يعرفه ، إلا إذا أَفتَاهُ مُفتٍ بالفسادِ فأفطرَ معتمداً على فتواه لا كفارةَ عليه عندهم جميعاً . كذا ذكر في "مبسوط" <sup>(١)</sup> الإمام المعروف بخواهر زادة <sup>(٢)</sup> - رحمه الله - [٢٣١/ب] وذكر الإمام شمس الأئمة السرخسي <sup>(٣)</sup> - رحمه الله - هذا ( أي هذه المسألة ) <sup>(٤)</sup> ثم لم يعتبر فتوى مُفتٍ وقال: { سواءً اعتمدَ حديثاً أو فتوى } فأفطرَ فعليه الكفارة؛ لأنَّ هذا الظنَّ أو الفتوى في غير موضعه، إذ لا خلافَ بين العلماء أنَّ الصَّوْمَ لا يفسدُ بهذا، (والفتوى) <sup>(٥)</sup> بخلاف الإجماع غير معتبر <sup>(٦)</sup>.

= وأخرج البيهقي في "شعب الإيمان" عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنَّ رجلين صلياً صلاة الظهر أو العصر وكانا صائمين ، فلما قضى النبي ﷺ الصلاة قال : ﴿ أعيداً وضوءكما وصلاتكما وامضيها في صومكما واقضيهما يوماً آخر ﴾ قالوا : لم يارسول الله ؟ قال: ﴿ إغتنم فلاناً ﴾ شعب الإيمان، باب تحريم أعراض الناس (الباب الرابع والأربعون)، ٣٠٣/٥ (٦٧٢٩) قال ابن الهمام { والكلُّ مدخول } فتح القدير ، ٣٨٠/٢ . وذكر النووي - رحمه الله - حديثاً عن أبي هريرة ؓ مرفوعاً: ﴿ خمسٌ يفطرن الصائم الغيبة والنميمة والكذب والقبلة واليمين الفاجرة ﴾ ثم قال : { حديث باطل ، لا يحتج به } المجموع، ٣٥٦/٦

( ١ ) سبق أنتعريف بهذا الكتاب في القسم الدَّرَاسِي ص ( ١٣٠ )

( ٢ ) سبقت ترجمته ص ( ٢١١ ) من هذا الكتاب

( ٣ ) سبقت ترجمته في القسم الدَّرَاسِي ص ( ٩٠ )

( ٤ ) ساقطة من ( ب ) و ( ج ) و ( د )

( ٥ ) ساقطة من ( د )

( ٦ ) أنظر : المبسوط ، للسرخسي ، ٨٠/٣

وما ذكره السرخسي في هذه المسألة هو المشهور عند الحنفية ، يقول أبو الليث السمرقندي : { إذا اغتاب إنساناً فظنَّ أنَّ صومه قد انتقض ثمَّ أكلَ بعد ذلك متعمداً فعليه القضاء والكفارة ، سواءً تأوَّل حديثاً أو لم يتأوَّل ، أو استفتى فقيهاً أو لم يستفت } المختلف ( ٣٠ - أ ) .

• انظر أيضاً : خلاصة الفتاوى ( ١٧٤ - أ ) ، ائذاية ، للمرغيناني ، ١٣٠/١

قوله: {لأنه جهل في موضع الاشتباه} {إعلم أنّ الشبهة نوعان<sup>(١)</sup>:

— شبهة اشتباه — شبهة دليل

فشبهة الاشتباه

أي شبهة نشأت من الاشتباه والاختلاط ، أي اختلطَ الدليلُ بما ليس بدليل ، كما إذا زنا الابنُ بجارية أبيه — على ظنٍّ أنّها تحِلُّ له — لم يلزمه الحدُّ ؛ لأنه جهلٌ في موضع اختلاطِ الدليلِ بما ليس بدليل ، وليس له قوّة التمييز ؛ لأنّ الحالَ اشتبهت على الابن ، من حيث إنّ اتّصاله بالأب كاتّصال الأب به فقال : إنّ الأبَ شخصٌ يحِلُّ ( له الانتفاعُ بمال ابنه ، فكذلك يحِلُّ )<sup>(٢)</sup> للابن الانتفاعُ بمال أبيه ؛ لاستوائهما في معنى القرابة ، فكانت شبهة الاشتباه ( وهي التي تَرِي ما ليس بدليلٍ دليلاً ، لاختلاطه به على ما ذكرنا ، فإذا ظنَّ [٢٠٣/أ] دليل شبهة الاشتباه )<sup>(٣)</sup> — مع أنّه ليس بدليلٍ — ألحقَ بما هو دليلٌ فيما يندريُّ بالشبهات ، فلما كان نيلاً هذه الشبهة على الاشتباه لم يكن بدّ من الظنِّ في درءِ الحدِّ ليتحقّق الاشتباه ، فيُدْرأُ الحدُّ<sup>(٤)</sup>

( ١ ) الشبهة : ما به يشتبه ويلتبس أمرٌ بأمر ، فلم يتعين كونه حراماً أو حلالاً ، خطأً أو صواباً ، وقيل هي ما يُشبه الثابت وليس بثابت

أنظر تعريف الشبهة وأقسامها في الهداية ، للمرغيناني ، ١٠٠/٢ . كشف الأسرار ، للبخاري ، ٣٤٥/٤ ، الكليات ، ٧٩/٣ ، دستور العلماء ، ١٩٦/٢

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( ج )

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( ب ) ، وكلمة ( الاشتباه ) فقط ساقطة من ( ج )

( ٤ ) ويُطلق على هذه الشبهة أيضاً ( شبهة في الفعل ) وحصرها المرغيناني صاحب "الهداية" في ثمانية مواضع فقال : { شبهة الفعل في ثمانية مواضع : جارية أبيه ، وأمه ، وزوجته ، والمطلقة ثلاثاً وهي في العدة ، وباتناً بالطلاق على مال وهي في العدة ، وأمّ ولدٍ أعتقها مولاهما وهي في العدة ، وجارية المولى في حقّ العبد ، والجارية المرهونة في حقّ المرتهن } . الهداية ١٠٠/٢ . وأنظر أيضاً : المبسوط ، ٥٣/٩ ، التلويح ،

١٨٤/٢ ، الكليات ، ٨٠-٧٩/٣ ، دستور العلماء ، ١٩٨-١٩٧/٢

وأما شبهة الدليل<sup>(١)</sup>

فهي ما يوجد<sup>(٢)</sup> الدليل الشرعي على الحكم<sup>(٣)</sup> مع تخلف بعض مدلولاته كالأب إذا وطء جارية ابنه لا يجب الحد - وإن قال : علمت أنها علي حرام - لأن المؤثر في إسقاط الحد هو الدليل الشرعي ، وهو قائم ، وذلك لم يتفاوت بين معتقد الحل والحرم ، فيسمى الأول "شبهة في الفعل" ويسمى الثاني "شبهة في الحل"<sup>(٤)</sup>

ومن النوع الثاني : ما قال أبو حنيفة - رضي الله عنه - في قوله :

" لا يجب التكفير بالإفطار " إلى قوله : والحكم علم

في رواية "المنظومة"<sup>(٥)</sup> ( لأنه )<sup>(٦)</sup> شبهة الدليل ، فسقطت الكفارة سواء علم أو لم يعلم.

( ١ ) كلمة ( شبهة ) ساقطة من ( د ) ، وفي ( ج ) : زيادة كلمة ( دليل ) فكانت العبارة هكذا : وأما دليل شبهة الدليل

( ٢ ) لو قال : هي أن يوجد .... ، لكانت العبارة أوضح

( ٣ ) في ( ج ) : علم الحكم

( ٤ ) أنظر : المصادر السابقة

( ٥ ) قال نجم الدين أبو حفص عمر النسفي - رحمه الله - في "منظومته" في كتاب الصوم من باب أبي حنيفة - رحمه الله -

إذا نوى الصوم من النهار  
في حالة النسيان والحكم علم

لا يجب التكفير بالإفطار  
ولا بأكل العمد إذ طعم

( ٦ ) ساقطة من ( ج )



قوله : { فإنه يكون عذرا له في الشرائع } <sup>(١)</sup> لأننا لو أوجبنا الشرائع عليه قبل العلم بالشرائع كان فيه تكليف ما ليس في الوسع ، وهو معذور في جهله ؛ لأن الأصل في دار الحرب خفاء الدليل <sup>(٢)</sup> وكذلك جهل الوكيل <sup>(٣)</sup> ، حتى لا يصير وكيلاً بدون علمه (لأن في كونه وكيلاً بدون علمه) <sup>(٤)</sup> بالوكالة نوع إزام ، حتى لو كان وكيلاً بشراء شيء بعينه ليس له أن يشتريه لنفسه ، ولأنه يلزمه حقوق العقد ، فوجب أن (لا) <sup>(٥)</sup> يلزمه بدون الالتزام ، وذلك بعد العلم . وكذلك في المأذون <sup>(٦)</sup> ، يجب الدّين في ذمته ، ويجب عليه التسليم (والتسليم) <sup>(٧)</sup> لكن ليس فيهما إزام من كل وجه ، فلم تشرط العدالة فيمن يبلغه

---

( ١ ) يقصد به النوع الرابع من أنواع الجهل المذكور ص (١٧٢٥ ، ١٧٣٠) ، ومثل له : بمن أسلم حديثاً وهو في دار الحرب ، فجهله يصلح عذراً ، فلا يطالب بأداء التكليف إذا جهلها . أنظر : مختلف الرواية ، للأسمدي ، ص ٣٢٠

( ٢ ) في ( ج ) : بدل كلمة ( خفاء ) ( حقاً )

( ٣ ) وهذا مثال ثانٍ للنوع الرابع

( ٤ ) ساقطة من ( ب ) و ( ج )

( ٥ ) ساقطة من ( ب )

( ٦ ) وهذا مثال ثالث

( ٧ ) ساقطة من ( د )

وكذلك جهلُ الشَّفيع<sup>(١)</sup>، وذكر فخر الإسلام (٢) - رحمه الله -:  
 { وجهلُ الشَّفيع بالشُّفعة يكون عُذراً ؛ لأنَّ الدَّليلَ خفيٌّ وفيه إلزام }<sup>(٣)</sup>،  
 ولكن معناه : وجهلُ الشَّفيع بالشُّفعة التي تثبتُ بالبيع - أي جهلُ الشَّفيع  
 بالبيع - بأن يبيع دارً بجنبه ولم يعلم بالبيع يكون عُذراً ، حتى إنه متى  
 علمَ بالبيع يثبتُ له حقُّ الشُّفعة ، وإن مرَّ زمانٌ من وقتِ البيع ؛ لأنَّ دليلَ  
 العلمِ (قد)<sup>(٤)</sup> يخفى، لأنَّ صاحبَ الدَّارِ ينفردُ بالبيع فيكون (خفياً)<sup>(٥)</sup>،  
 وفيه إلزام ؛ لأنَّه يلزمُ الشَّفيعُ الطَّلَبَ وإلاَّ يطلُّ حقُّه<sup>(٦)</sup>، وما فيه إلزامٌ  
 يتوقَّفُ على علمٍ من يلزمه، كما في أحكامِ الشرع<sup>(٧)</sup>

وكذلك جهلُ المولى بجنابةِ العبد<sup>(٨)</sup>، يكون عُذراً (له)<sup>(٩)</sup>، يعني:  
 أنَّ العبدَ إذا جنى جنابةً خطأً فالحكمُ فيه: أنَّ المولى مخيرٌ بين الدَّفْعِ والفداء،  
 ثمَّ إذا تصرَّف المولى (في العبدِ)<sup>(١٠)</sup> بالإعتاقِ والبيعِ ونحوها ، صار مختاراً

( ١ ) وهذا مثالٌ رابع

( ٢ ) سبقَت ترجمته في القسم الدَّرَاسِي ص ( ٧٧ )

( ٣ ) أصول فخر الإسلام البزدوي ، ٣٤٨/٤ ،

( ٤ ) ساقطة من ( ب )

( ٥ ) ساقطة من ( ج )

( ٦ ) في ( ب ) : ولا يطلُّ حقُّه

( ٧ ) أنظر: الفوائد، لحَمِيد الدِّين الضَّرِير ( ٢٧٩ - أ )، كشف الأسرار، للبُخَارِي، ٣٤٨/٤ .

( ٨ ) وهذا مثالٌ خامس

( ٩ ) ساقطة من ( ب )

( ١٠ ) ساقطة من ( ب )

للفداء - وهو الأرش - ، ( وإن لم يعلم بالجناية حتى أعتقه أو باعه لا يصير مختاراً للفداء ، بل يجب عليه الأقل من القيمة ومن الأرش )<sup>(١)</sup> .  
وكذلك جهل البكر بالإنكاح<sup>(٢)</sup> ، يكون عُذراً لها<sup>(٣)</sup> ، يعني: أن البكر البالغة إذا زوجها الولي ولم تعلم بالنكاح ، يُجعل جهلها عُذراً ، حتى يكون لها الخيار بعد العلم وإن سكنت قبله  
وكذلك الأمة المنكوحة إذا أعتقها مولاه وهي جاهلة بالإعتاق أو بخيار العتق<sup>(٤)</sup> فإنه يُجعل جهلها عُذراً لها ، بخلاف الحرّة حيث لا يجعل جهلها بخيار البلوغ عُذراً لها وذلك لأنه يزادُ الملكُ بالإعتاق<sup>(٥)</sup> ، فتضررُ وهي مشغولة بخدمة المولى ، ولا تنفرغ لمعرفة أحكام الشرع ، فعُذرت بالجهل بثبوت الخيار فيبقى لها الخيار ، بخلاف الحرّة فإنها تنفرغ لمعرفةا ، والدارُ دار علم ، فلم تُعذر<sup>(٦)</sup>

---

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( د )

( ٢ ) وهذا مثالٌ سادس

( ٣ ) في ( ب ) : يكون عُذراً لهذا

( ٤ ) وهذا مثالٌ سابع

( ٥ ) وردت الجملة هكذا في جميع النسخ : لأنه يزادُ الملكُ بالإعتاق ، ولم أوقف على مقصوده من هذه العبارة

( ٦ ) أنظر هذه الأمثلة وغيرها في : أصول البزدوي ، ٣٤٦/٤-٣٤٩ ، المغني ،

للخبازي ، ص ٣٨٩ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٥٣١/٢-٥٣٤ ،

التوضيح ، ١٨٤/٢-١٨٥

ثم أنواع هذا النوع - ( أعني النوع ) <sup>(١)</sup> الرابع - مستوية الأقدام في أن الجهل يصلح عُذراً في هذه الأنواع ، ولكن يتفاوت في اللزوم وعدم اللزوم ، وعن هذا تفرق صفة ( مبلّغ ) <sup>(٢)</sup> العِلْم - إذا كان فضولياً - من كونه عدلاً وغير عدل ، فلا تشترط العدالة فيما لم يكن لازماً ، واشترطت فيما كان لازماً <sup>(٣)</sup>

ومن غير اللازم [ ١٨١/جـ ] : (تبليغ) <sup>(٤)</sup> الوكالة والإذن ، بخلاف العزل والحجر فإنهما من أقسام اللازم <sup>(٥)</sup> ، وذكر فخر الإسلام <sup>(٦)</sup> - رحمه الله - الوكالة والإذن - في باب أقسام السنة - من قبيل ما لا إلزام فيه أصلاً <sup>(٧)</sup> وذكرهما ههنا من قبيل ما فيه نوع إلزام بحسب اقتضاء الدليل <sup>(٨)</sup> ، فإن الوكيل والعبد لما عُذرا بجهلهما بالوكالة والإذن ، علم أن فيهما نوع إلزام؛ لأن الأحكام إنما تتوقف إلى العلم [ ٢٣٢/ب ] (في) <sup>(٩)</sup> الإلزامات ،

( ١ ) ساقطة من ( ب )

( ٢ ) ساقطة من ( أ ) و ( د )

( ٣ ) اشتراط العدد والعدالة في الخير ، سبق الكلام عنه في مبحث [ من لا تقبل روايته ]

من باب الخير ص ( ١٠٩٧ ) من هذا الكتاب

( ٤ ) ساقطة من ( أ )

( ٥ ) أنظر ص ( ١٠٩٥ ) من هذا الكتاب

( ٦ ) سبقت ترجمته في القسم الدراسي ص ( ٧٧ )

( ٧ ) فقال : { وأما القسم الرابع من حقوق العباد : ما ليس فيه إلزام ، فيثبت بأخبار الأحادي بشرط التمييز دون العدالة ، وذلك مثل الوكالات والمضاربات والرسالات في

أحادي والإذن في التجارات وما أشبه ذلك } . أصول البزدوي ، ٣٠/٣

( ٨ ) فقال : { جهل الوكيل بالوكالة وجهل المأذون بالإذن يكون عُذراً ؛ لأن فيه حرج بإيجاب وإلزام ، فلا بد من علمه . إلا أنه لا يشترط فيمن يُلغى العدالة ، وإن كان

فضولياً ، لأنه ليس بإلزام مخض } أصول البزدوي ، ٣٤٧/٤

( ٩ ) ساقطة من ( أ )

لئلا يُلزمَ المكلف بدون الالتزام، ففيهما إلزام - على ما ذكرنا - من لزوم حقوق العقد، وأما عدم الإلزام فظاهر؛ لأنَّ كلاً منهما ينفردُ بالفسخ.

ثم ذكر شمس الأئمة<sup>(١)</sup> - رحمه الله - في مبلِّغ الشرائع إلى الحربي<sup>(٢)</sup>: والأصحّ عندي أنّه (لا)<sup>(٣)</sup> يشترطُ [١٥٧/د] العددُ أو العدالةُ في هذا الفصلِ خاصّةً؛ لأنَّ كلّ مسلم يلزمه تبليغُ الشريعةِ إلى من لا يعلمُ أحكامَ الشرائع، قال عليه السلام: ﴿أَلَا فُلَيْيَغُ الشَّاهِدُ الْغَائِبِ﴾<sup>(٤)</sup>، فكان المبلِّغُ بالتبليغِ مُسْقِطاً لما وجبَ عليه، فلا يشترطُ فيه العددُ أو العدالةُ، بل يشترطُ فيه ما يصيرُ به أهلاً للتبليغِ من العقلِ والإيمانِ

(١) سبقت ترجمته في القسم الدّرَاسي ص (٩٠)

(٢) أنظر: أصول السرخسي، ٣٣٨/١

(٣) ساقطة من (ج)

(٤) وردت هذه اللفظة في أحاديث متعدّدة، منها حديثُ أبي شريح رضي الله عنه في تحريمِ مَكَّةَ المكرّمة، ومنها في خُطبةِ حَجّةِ الوداع، وقد جاء في بعضِ رواياتِ هذا الحديث لفظُ ﴿أَلَا فُلَيْيَغُ﴾، وفي بعضها ﴿وَلْيُيَلِّغُ﴾ بحذف أداة (أَلَا)

أنظر: صحيح البخاري، كتاب العلم، باب ليبلِّغ العلمَ الشَّاهِدُ الْغَائِبِ، ٥١/١-٥٢ (١٠٤-١٠٥) صحيح مسلم، كتاب الحجّ، باب تحريمِ مَكَّةَ وصيدها

وخلاها، ٩٨٧/٢-٩٨٨ (١٣٥٤)

## [ ثانياً : السُّكْر ]

[ وأما السكر فهو نوعان ]

— بطريق مباح ، كشرب الدواء ، وشرب المضطر والمكره ،  
وأنه بمنزلة الإغماء

— وسكر بطريق محظور ، وأنه لا ينافي الخطاب ، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ﴾ فلا يبطل شيئاً من الأهلية ، فتلزمه أحكام الشرع ، وتتفد تصرفاته كلها ، إلا الردة استحساناً والإقرار بالحدود الخالصة لله تعالى ؛ لأن السكران لا يكاد يثبت على شيء ، فأقيم السكر مقام الرجوع ، فيعمل فيما يحتمل الرجوع ]

قوله : { وأما السكر } قيل : هو عبارة عن غلبة سُرورٍ يغلبُ العقلَ ولا يُزيله ، فلذلك بقي السكران أهلاً للخطاب ، وإلى هذا أشار فخر الإسلام<sup>(١)</sup> - رحمه الله -<sup>(٢)</sup> . وقيل : هو عبارة عن معنى يزول به العقلُ ( عند مباشرة بعض ما يزيلُ العقلُ )<sup>(٣)</sup>

( ١ ) سبقت ترجمته في القسم الدَّرَاسِي ص ( ٧٧ )

( ٢ ) أنظر : أصول فخر الإسلام البزدوي ، ٣٥٣/٤ - ٣٥٤

( ٣ ) وقيل : غفلة تلحق الإنسان مع فتورٍ في الأعضاء بمباشرة بعض الأسباب الموجبة لها من غير مرضٍ ولا علة . والسكران هو : من اختلط كلامه المنظوم ، وباحَ بسرّه المكتوم ، وقيل : هو من لا يعرفُ السماءَ من الأرض ، ولا الطولَ من العرض

أنظر : كشف الأسرار ، للبخاري ، ٣٥٢/٤ ، التلويح ، ١٨٥/٢ ، التقرير والتحبير ، ١٩٤/٢ ، الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، ص ٢٣٨ ، التوقيف ، ص ٤٠٩ - ٤١٠ ، دستور

ففي قوله [٢٠٤/أ]: "عن معنى يزول به العقل" (١) دخل الإغماء والجنون والسكر ، فكان جنساً

وبقوله : " عند مباشرة بعض ما يُزيلُ العقل " وقع الاحترازُ عن الإغماء والجنون ( فكان ) (٢) فضلاً (٣)

ثم إنما قال : " عند مباشرة بعض ما يُزيلُ العقل " ولم يقل : عن شرب بعض ما يُزيلُ العقل ؛ ليدخل البنج (٤) تحته ؛ لأنَّ عند بعضهم يحصلُ به السكرُ أيضاً ، حتى ترتبَ أحكامُ السكرانِ على من زالَ عقله بأكل البنج في بعض الأحوال

فإن قلت : لو كان السكرانُ زائلاً العقل لما بقي مخاطباً ، إذ خطابُ من لا يفهمُ قبيح ، والفهمُ إنما يكون بالعقل ! قلت : ذاك أمرٌ حكميُّ ثبتَ زجراً عليه ؛ لمباشرته المحرم ، حتى إنَّ السكرَ لو كان حصلَ بدون مباشرته المحرم ، إنَّه غيرُ مخاطب ، بل حكمه حكمُ المغميِّ عليه على ما ذكر في "الكتاب"

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( ج )

( ٢ ) ساقطة من ( ج )

( ٣ ) في ( ج ) : فضلاً

( ٤ ) قال في "المغرب" : { تعريبُ بَنَك ، وهو نبتٌ له حبٌ يُسكر ، وقيل : يسبث ورقه وقشره وبزره } وفي "القانون" : { سُمٌ يخلطُ العقلَ ويُطيلُ الذِّكرَ ، ويُحدثُ جنوناً وحنافاً } .

أنظر : القانون ، لابن سينا ، ٢٧٣/١ ، المغرب ، للمطرزي ، ص ٥١ ، تذكرة داود الأنطاكي ، ٨٥-٨٤/١ ،

وأما على ما ذكره فخر الإسلام<sup>(١)</sup> - رحمه الله - من تعريف السكر فلا يرِدُ السؤال ؛ لأنَّ العقلَ باقٍ ، فكان الخطابُ مترتباً على العاقل ، ولكن غيره من المشايخ ذكروا بأنَّ السكرانَ زائلُ العقل ، ( فإنَّ العقلَ )<sup>(٢)</sup> ليس بمحسوسٍ وجوده ، وإنما يُعرفُ هو بآثاره ، ولا يبقى للسكرانِ من آثارِ العقلِ شيءٌ ، فلا يُحكمُ ببقائه<sup>(٣)</sup>

( ١ ) سبقت ترجمته في القسم الدَّرَاسِي ص ( ٧٧ )

( ٢ ) ساقطة من ( أ )

( ٣ ) مسألة تكليف السكرانِ مختلفٌ فيها ، فذهب جمهورُ العلماءِ إلى أنَّ السكرانَ مكلفٌ بجميع الأحكامِ لا يسقطُ عنه شيءٌ ؛ لأنَّ السكرَ لا ينافي أهليةَ الخطاب ، فيصحُّ بيعه وشراؤه وعتقه وطلاقه وجميعُ أقواله وأفعاله من إتلافِ لمالِ الغير ، أو انتهاكِ لحدودِ الله تعالى ، أو قتلٍ أو قذفٍ ونحوه . وذهب بعضُ العلماءِ إلى أنَّ السكرانَ غيرُ مخاطَب ، ومرادهم حالةُ السكر ، - فيكون الخلافُ بين الفريقين لفظياً - ، ولكن تلزمه جميعُ الأحكامِ حالَ صحوه وإفاقته ، لا بالخطابِ ولكن بالأسباب - أي بالوضع - ، واختاره جمعٌ من متكلمي الأصوليين كالقاضي الباقلاني وإمام الحرمين والغزالي والآمدي وابن بَرهان وابن قدامة وغيرهم ، وأما قضاء ما فاتته من العباداتِ زَمَنَ سُكره فلم يَقُلْ بعدمِ وجوبه إلا أبو ثور والشَّيْخُ تقي الدِّين ، وذهب فريقٌ ثالثٌ إلى أنَّ السكرانَ غيرُ مخاطَب ، فهو كالجنونِ في أقواله ، وكالصَّاحِي في أفعاله

أنظر هذه المسألة في : أصول البزدوي مع الكشف ، ٣٥٤/٤ - ٣٥٥ ، الميزان ، للسمرقندي ، ص ١٨٩ ، التوضيح ، ١٨٥/٢ - ١٨٦ ، بيان المختصر ، للأصفهاني ، ٤٣٦/١ - ٤٣٨ ، البرهان ، للجويني ١٠٥/١ - ١٠٦ ، المستصفى ، للغزالي ، ٨٤/١ - ٨٥ ، الوصول إلى الأصول ، لابن بَرهان ، ٨٨/١ - ٩٠ ، الإحكام ، للآمدي ، ١١٥/١ - ١١٦ ، الإبهاج ، لابن السبكي ، ١٥٧/١ - ١٥٨ ، البحر المحيط ، ٣٥٣/١ ، الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، ص ٢٣٦ - ٢٣٨ ، المسودة ، ص ٣٥ ، شرح الكوكب المنير ٥٠٥/١ .



قوله: {بطريق مباح} <sup>(١)</sup> كَشْرَبِ الدَّوَاءِ مَثَلُ: البَنْجِ (والأفيون) <sup>(٢)</sup>  
 وَشُرْبِ اللَّبَنِ حَتَّى سَكِرَ ، كَذَا ذَكَرَهُ فخر الإسلام - رحمه الله - <sup>(٣)</sup> ،  
 وَذَكَرَ القاضي الإمام فخر الدِّين خان <sup>(٤)</sup> - رحمه الله - في " فتاواه " :  
 { إِنْ كَانَ الرَّجُلُ عَالِمًا بِفَعْلِ البَنْجِ وَتَأْثِيرِهِ فِي الْعَقْلِ ، وَمَعَ هَذَا أَقْدَمَ  
 عَلَى أَكْلِهِ ، فَإِنَّهُ يَصَحَّ طَلَاؤُهُ وَعِتَاؤُهُ وَغَيْرُ ذَلِكَ } <sup>(٥)</sup>  
 قوله : { وأنه بمنزلة الإغماء } حَتَّى مَنَعَ صَحَّةَ الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ  
 وَسَائِرِ التَّصَرُّفَاتِ

( ١ ) هذا هو الطَّرِيقُ الأوَّلُ من الطرق التي يحصلُ بها السُّكْرُ ، وَشَرَعَ فِي بَيَانِ حَكْمِهِ .

( ٢ ) ساقطة من ( ج )

والأفيون : كلمة يونانية ، معناها : المُسَبِّت ، وهو عصارة الخشخاش ، وبالبربرية :  
 التَّرياق ، ويستعملُ في التخدير ، وهو يُكْرَبُ وَيُسْقَطُ الشَّهْوَتَيْنِ إِذَا تُمَوِّدِي عَلَيْهِ ، وَإِذَا  
 زَادَ مِنْهُ قَتَلَ

أنظر : الحاوي في الطب ، لمحمد بن زكريا الرَّازِي ، ٢٠/٤١١-٤١٣ ، القانون ، لابن  
 سينا ، ١/٢٥٦-٢٥٧ تذكرة داود الأنطاكي ، ١/٥٢

( ٣ ) في "أصوله" حين قال : { أَمَّا السُّكْرُ بِالْمَبَاحِ مَثَلُ : مَنْ أَكْرَهَ عَلَى شُرْبِ الْخَمْرِ  
 بِالْقَتْلِ فَإِنَّهُ يَجِلُّ لَهُ وَكَذَلِكَ الْمَضْطَّرُّ إِذَا شَرِبَ مِنْهَا مَا يَرُدُّ بِهِ الْعَطَشَ فَسَكِرَ بِهِ ، وَكَذَلِكَ  
 إِذَا شَرِبَ دَوَاءً فَسَكِرَ بِهِ مَثَلُ البَنْجِ وَالْأَفْيُونِ ، أَوْ شَرِبَ لَبَنًا فَسَكِرَ بِهِ ، وَكَذَلِكَ عَلَى  
 قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا شَرِبَ شَرَابًا يَتَّخِذُ مِنَ الْخِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْعَسَلِ فَسَكِرَ مِنْهُ ، حَتَّى لَمْ  
 يُحَدِّثْ عَلَى قَوْلِهِ فِي ظَاهِرِ الْجَوَابِ ، فَإِنَّ السُّكْرَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بِمَنْزِلَةِ الْإِغْمَاءِ ، يَمْنَعُ مِنَ  
 صَحَّةِ الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ وَسَائِرِ التَّصَرُّفَاتِ } أصول فخر الإسلام البزدوي ، ٤/٣٥١-٣٥٢ .

( ٤ ) سبقت ترجمته ص ( ١٩٩ ) من هذا الكتاب

( ٥ ) فتاوى قاضي خان ، ٣/٢٢٠

قوله : { وانه لا ينافي الخطاب } <sup>(١)</sup> أي وإنَّ السُّكْرَ الحَاصِلَ بطريق محذور ، قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> فوجه التمسُّك بهذه الآية هو :  
أنَّ خِطَابَ عَدَمِ الْقُرْبَانِ مِنَ الصَّلَاةِ فِي حَقِّ السُّكَارَى لَا يَخْلُو :

— إِمَّا إِنْ كَانَ فِي حَالِ السُّكْرِ

— أَوْ فِي حَالِ الصَّخْرِ مُتَعَلِّقًا <sup>(٣)</sup> بِحَالِ السُّكْرِ <sup>(٤)</sup>

فَإِنْ كَانَ الْخِطَابُ مُتَوَجِّهًا نَحْوَهُ حَالِ السُّكْرِ ، فَلَا شُبْهَةَ (فِي) <sup>(٥)</sup>  
أَنَّ السُّكَارَانَ مُخَاطَبَ

(وَكَذَا إِنْ كَانَ مُتَوَجِّهًا حَالِ الصَّخْرِ مُتَعَلِّقًا بِحَالِ السُّكْرِ يَدُلُّ عَلَى  
أَنَّ السُّكَارَانَ مُخَاطَبَ) <sup>(٦)</sup> ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ السُّكْرَ لَوْ كَانَ مُنَافِيًا لِلْخِطَابِ لَمَا  
صَحَّ خِطَابُهُ زَمَانٌ كَوْنَهُ صَاحِبًا بِالْإِمْتِنَاعِ عَنْ شَيْءٍ زَمَانٌ سُكْرُهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا  
لَمْ يَصَحَّ الْخِطَابُ بِحَالَةٍ لَا يَصَحُّ تَعْلِيْقُ الْخِطَابِ بِتِلْكَ الْحَالَةِ أَيْضًا ، أَلَا تَرَى  
أَنَّ الْمَجْنُونَ <sup>(٧)</sup> لَمَّا نَافَى الْخِطَابَ وَالتَّكْلِيفَ ، لَا يَصَحُّ (الْخِطَابُ) <sup>(٨)</sup> لَهُ حَالٌ إِفَاقَتِهِ

( ١ ) شَرَعَ الْآنَ فِي بَيَانِ حُكْمِ الطَّرِيقِ الثَّانِي مِنَ الطَّرِيقِ الَّتِي يَحْصُلُ بِهَا السُّكْرُ ، وَهُوَ  
الطَّرِيقُ الْمَحْذُورُ وَذَلِكَ فِيمَنْ شَرِبَ الْمُسْكِرَ عَاصِيًا ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ السُّكْرِ حَالُ  
الْإِطْلَاقِ ، وَعَلَيْهِ تُبْنَى الْمَسَائِلُ

( ٢ ) الْآيَةُ ( ٤٣ ) مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ

( ٣ ) فِي ( ج ) وَ ( د ) : مُعَلِّقًا

( ٤ ) فِي ( د ) : بِحَالِ السُّكَارَانِ

( ٥ ) سَاقِطَةٌ مِنْ ( أ ) ، وَفِي ( د ) الْعِبَارَةُ هَكَذَا : فَإِنْ كَانَ الْخِطَابُ مُتَوَجِّهًا نَحْوَهُ

حَالِ السُّكْرِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السُّكَارَانَ مُخَاطَبَ ، وَالْمَعْنَى فِي الْجُمْلَتَيْنِ وَاحِدٌ

( ٦ ) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ( ج )

( ٧ ) فِي ( أ ) وَ ( ج ) : الْحَيَوَانَ

( ٨ ) سَاقِطَةٌ مِنْ ( ج )

وعَقْلِهِ (مَعْلَقًا) <sup>(١)</sup> بِحَالٍ جُنُونِهِ <sup>(٢)</sup> ، فَلَا يَصَحُّ <sup>(٣)</sup> أَنْ يُقَالَ لِلْعَاقِلِ : إِذَا جُنِنْتَ فَلَا تَفْعَلْ كَذَا ، ثُمَّ ههنا لما صَحَّ الْخِطَابُ لِلصَّاحِي بِالامْتِنَاعِ عَنْ قُرْبَانَ الصَّلَاةِ حَالَ سُكْرِهِ ، دَلَّنَا عَلَى أَنَّ السُّكْرَ لَا يَنَافِي الْخِطَابَ <sup>(٤)</sup> .

قوله : { والإقرار بالحدود الخالصة } والإقرار بالنصب ، عطفًا على قوله : { الردة } ثُمَّ قَيَّدَ بِالْإِقْرَارِ ؛ لِأَنَّ السُّكْرَانَ مُوَاحِدٌ بِأَفْعَالِهِ — وَإِنْ كَانَتْ فِي الْحُدُودِ — ، فَإِنَّ السُّكْرَانَ إِذَا زَنَا ( فِي سُكْرِهِ ) <sup>(٥)</sup> يُحَدِّثُ إِذَا صَحَا .

وقَيَّدَ { الحدود الخالصة } إِحْتِرَازًا عَنِ الْقَذْفِ ؛ فَإِنَّهُ مُوَاحِدٌ بِحَدِّ الْقَذْفِ قَذْفًا أَوْ إِقْرَارًا بِهِ ، لِأَنَّ السُّكْرَ دَلِيلُ الرَّجُوعِ ، وَحَدُّ الْقَذْفِ لَا يَبْطُلُ بِصَرِيحِ الرَّجُوعِ <sup>(٦)</sup> فَبَدَّلِيهِ أَوَّلَى <sup>(٧)</sup>

( ١ ) ساقطة من ( أ ) و ( ج )

( ٢ ) في ( أ ) : بِحَالٍ حَيَاتِهِ

( ٣ ) في ( ج ) : فَلَمْ يَصَحَّ

( ٤ ) أَنْظِرْ هَذَا الدَّلِيلَ وَغَيْرَهُ مِنَ الْأَدَلَّةِ فِي : الْفَوَائِدِ ، لَحْمِيدُ الدِّينِ الضَّرِيرِ ( ٢٧٨ - أ ) ،

الْمَغْنِي ، لِلخَبَازِيِّ ، ص ٣٨٩ ، كَشَفُ الْأَسْرَارِ شَرْحُ الْمَنَارِ ، لِلنَّسْفِيِّ ، ٥٣٧/٢ - ٥٣٨ ،

كَشَفُ الْأَسْرَارِ ، لِلْبُخَارِيِّ ، ٣٥٣/٤ - ٣٥٤ ، التَّوْضِيحُ ، ١٨٦/٢

( ٥ ) ساقطة من ( ب ) و ( ج ) ، وَفِي ( أ ) : إِذَا زَنَا وَسَكِرَ

( ٦ ) فِي ( ب ) : بِالرَّجُوعِ الصَّرِيحِ

( ٧ ) أَنْظِرْ الْفَوَائِدِ ، لَحْمِيدُ الدِّينِ الضَّرِيرِ ( ٢٧٨ - ب )

## [ ثالثاً : الهزل ]

[ وأما الهزل فتفسيره : اللعب ، وأن يراد بالشئ غير ما وضع له ، فلا ينافي الرضا بالمباشرة ، ولهذا يكفر بالردة هازلاً ، لكنه ينافي اختيار الحكم والرضا به ، بمنزلة شرط الخيار في البيع ، فيؤثر فيما يحتمل النقص كالبيع والإجارة .

فإن تواضعا على الهزل بأصل البيع ، ينعقد البيع فاسداً غير موجب للملك وإن اتصل به القبض كخيار للمتبايعين ، كما إذا شرط الخيار لهما أبداً ، فإذا نقض أحدهما انتقض ، وإن أجازاه جاز ، لكن عند أبي حنيفة - رحمه الله - يجب أن يكون مقدراً بالثلاث

ولو تواضعا على البيع بألفي درهم ، أو على البيع بمائة دينار على أن يكون الثمن ألف درهم ، فالهزل باطل والتسمية صحيحة في الفصلين عند أبي حنيفة - رحمه الله - ، وقال أصحابه : يصح البيع بألف درهم في الفصل الأول ، وبمائة دينار في الفصل الثاني ؛ لإمكان العمل بالمواضعة في الثمن مع الجد في أصل العقد في فصل الأول دون الثاني .

وإننا نقول : بأنهما جدًا في أصل العقد ، والعمل بالمواضعة بالبديل يجعله شرطاً فاسداً في البيع ، فيفسد البيع ، فكان العمل بالأصل أولى من العمل بالوصف عند تعارض المواضعتين

وهذا بخلاف النكاح حيث يجب الأقل بالإجماع ؛ لأن النكاح لا يفسد بالشرط ، فأمكن العمل بالمواضعتين ، ولو ذكرا في النكاح دنائير وغرضهما الدراهم ، يجب مهر المثل ؛ لأن النكاح يصح من غير تسمية بخلاف البيع .

ولو هزلاً بأصل النكاح ، فالهزل باطل والعقد لازم ، وكذلك الطلاق والعتاق والعفو عن القصاص واليمين والنذر ، لقوله ﷺ : ﴿ ثلاث جدّهن جدّ وهزلن جدّ النكاح والطلاق واليمين ﴾ ، ولأن الهازل

مختار للسبب ، راض به دون حكمه ، وحكم هذه الأسباب لا  
يحتمل الرد والتراخي ، ألا ترى أنه لا يحتمل خيار الشرط

وأما ما يكون المال فيه مقصودا ، مثل الخلع ، والعتق  
على مال ، والصلح عن دم العمد ، فقد ذكر في كتاب "الإكراه"  
في الخلع : أن الطلاق واقع والمال لازم ، وهذا عند أبي يوسف  
ومحمد - رحمهما الله - ؛ لأن الخلع لا يحتمل خيار الشرط  
عندهما ، وسواء هزلا بأصله أو بقدر البدل أو بجنسه ، يجب  
المسمى عندهما ، وصار كالذي لا يحتمل الفسخ تبعا

أما عند أبي حنيفة - رحمه الله - : فإن الطلاق يتوقف  
على اختيارها بكل حال ؛ لأنه بمنزلة خيار الشرط ، وقد نص  
عن أبي حنيفة - رحمه الله - في خيار الشرط من جانبها : أن  
الطلاق لا يقع ، ولا يجب المال إلا أن تشاء المرأة ، فيقع الطلاق  
ويجب المال فكذا هنا ، لكنه غير مقدر بالثلاث ، وكذلك هذا في  
نظائره

ثم إنما يجب العمل بالمواضعة فيما يؤثر فيه الهزل إذا  
اتفقا على البناء أما إذا اتفقا على أنه لن يحضرهما شيء أو  
اختلفا حمل على الجد ، وجعل القول قول من يدعيه عند أبي  
حنيفة - رحمه الله - خلافا لهما

وأما الإقرار فالهزل يبطله ، سواء كان الإقرار فيما يحتمل  
الفسخ أو لا يحتمله ؛ لأن الهزل يدل على عدم المخبر به ،  
وكذلك تسليم الشفعة بعد الطلب والإشهاد يبطله الهزل ؛ لأنه من  
جنس ما يبطل بخيار الشرط ، وكذلك إبراء الغريم

وأما الكافر إذا هزل بكلمة الإسلام وتبرا عن دينه هازلا ،  
يجب أن يحكم بإيمانه كالمكره ؛ لأنه بمنزلة إنشاء لا يحتمل  
حكمه الرد والتراخي ]

قوله: { ولما للهزل فتفسيره اللعب } هذا تفسير لغوي، وقوله: { أن يراد بالشئ غير ما وضع له } هذا تفسير شرعي<sup>(١)</sup>، وبهذا ظهر الفرق بينه وبين المجاز<sup>(٢)</sup> فإن المجاز اسم لما أريد به غير ما وُضِعَ له لاتصال بين ما وُضِعَ له وبين ما لم يوضع له معنى أو صورة، ولا يُرَاعَى في الهزل شئ من الاتصال، بل يراد به تعطيل الكلام عن الغرض المطلوب بالوضع (أو)<sup>(٣)</sup> بالاتصال المصحح، وعن هذا قال الشيخ أبو منصور<sup>(٤)</sup> - رحمه الله -:

(١) لو قال: تفسير اصطلاحى لكان أولى؛ لأن الشرع لم يجعل للهزل هذا التفسير المذكور، وكذلك فليس المقصود بالوضع في قوله: { غير ما وضع له } الوضع اللغوي، وإنما أراد الوضع بمعناه الأعم أي وضع الألفاظ لمعانيها، ووضع التصرفات لأحكامها؛ لأن الكلام موضوع عقلاً لإفادته معناه، سواء كان ذلك المعنى حقيقياً أو مجازياً - وهو المقصود من قولهم: الوضع الشخصي والوضع النوعي - والتصرف الشرعي موضوع لإفادته حكمه، فإذا تكلم شخص وأراد بكلامه غير موضوعه العقلي، لم يفد التصرف الشرعي حكمه، فيكون هزلاً، لذلك قال صدر الشريعة وابن الممام في تعريفه: { أن لا يراد باللفظ ودلالته المعنى الحقيقي ولا المجازي }.

وقد يطلق لفظ " التلجئة " على الهزل، قال في "المغرب": { التلجئة أن يلجسك إلى أن تأتي أمراً باطنه خلاف ظاهره } قال البخاري: { فتكون التلجئة نوعاً من الهزل، والهزل أعم منها } وقال: { الأظهر أنهما في الاصطلاح سواء }، وبهذا المعنى أخذ الشيخان فخر الإسلام وشمس الأئمة - رحمهما الله -، قال فخر الإسلام: { التلجئة هي الهزل }.

أنظر: أصول فخر الإسلام البزدوي مع الكشف، ٣٥٧/٤ - ٣٥٨، المبسوط، للسرخسي، ١٢٢/٢٤، الفوائد، لحمد الدين الضرير (٢٧٩ - ب) (٢٨٠ - أ)، المغرب، للمطرزي، ص ٤٢٠، التوضيح، ١٨٧/٢، التقرير والتحبير، ١٩٤/٢، التوقيف، ص ٧٤١، الكليات، ٨١/٥ - ٨٢، دستور للعلماء، ٤٧٤/٣.

(٢) سبق بيان طرف لهذا الموضوع في مباحث المجاز ص (٣٣٤) من هذا الكتاب

(٣) ساقطة من (د)

(٤) سبقت ترجمته ص (٢٧٦) من هذا الكتاب

{ الهزل ما لا يراد به معنى }<sup>(١)</sup> ، ولأنَّ ضدَّ الهزل الجِدُّ ، والجِدُّ أعمُّ من الحقيقة ، فإنَّ الحقيقة تكون جدًّا ( إذا لم تكن هزلًا )<sup>(٢)</sup> ، وأمَّا ما يكون جدًّا لا يلزم أن يكون حقيقة كالمجاز ، وبالصِّدِّ تتبيَّن الأشياء والهزل ليس من المجاز في شيء ؛ لأنَّ المجاز وُجد كثيرًا في كتاب الله تعالى ، وتعالى كلامه عن الهزل ، ثمَّ الهزل [٢٣٣/ب] لا ينافي الرِّضًا بمباشرة السَّبب ؛ لأنَّ هزلَ الهازلِ صدرَ عن اختيارٍ صحيح ، فلا جرمُ ثبتَ به ما يتعلَّق بمجرّد المباشرة ، وإنَّ لم يرضَ بحكم المباشرة ، فلذلك كفرَ بالردّة هازلًا بخلافِ المكره على إجراء كلمة الكفر على لسانه فأجرى ؛ لما أنَّه غير راضٍ للمباشرة نفسها ، فصار كأنَّه لم توجد المباشرة ، فلا يكفر لعدم [١٨٢/ج] المباشرة حكمًا<sup>(٣)</sup>

قوله: {بمنزلة شرط للخيار في البيع} فإنَّ كلاً منهما<sup>(٤)</sup> لا يُعَدُّ الرِّضًا بمباشرة السَّبب ، ويُعَدُّ الرِّضًا بالحكم ، ولكن خيار الشرط لا يُفسدُ

( ١ ) نقلَ هذا التعريفَ عن الشيخ أبي منصور أيضاً: حميد الدين الضَّير في "الفوائد" ( ٢٧٩ - أ ) ، والخبازي في "المغني" ، ص ٣٩٠ ، وحافظ الدين النَّسفي في "شرحه على المنار" ، ٥٤٠/٢ ، والبخاري في "كشف الأسرار" ، ٣٥٧/٤

( ٢ ) ساقطة من ( د )

( ٣ ) وذكر علماء الحنفية أنَّ الهزلَ في العقود - إذا كان برضا الطرفين - ، لا بدَّ له من شرطٍ وهو ما ذكره فخر الإسلام - رحمه الله - في "أصوله" حين قال : { وشرطه أن يكون صريحاً مشروطاً باللسان ، إلّا أنَّه لا يشترطُ ذكره في نفس العقد ، بخلاف خيار الشرط } أصول البزدوي ، ٣٥٧/٤

وانظر أيضاً : الفوائد ، لحميد الدين الضَّير ( ٢٨٠ - أ - ب ) ، المغني ، ص ٣٩١ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٥٤١/٢

( ٤ ) أي كلاً من الهزل في العقود وشرط الخيار في البيع

البيع ، والهزل يُفسده ، فلا يكونان في منزلة واحدة من هذا الوجه ،  
إلا إذا أريد بشرط الخيار خيار الشرط لهما أبداً ، فحينئذ يتمثلان في  
إفساد البيع أيضاً

وكذا الهزل يماثل خيار الشرط [٢٠٥/أ] في البيع أيضاً في أنه  
لا يثبت الملك بالقبض في الهزل ، كما في خيار الشرط حال بقائه وإن  
لم يكن هو بذكر الأبد .

ثم لما استويا - أعني الهزل وخيار الشرط - في إعدام الرضا  
بحكم السبب، ظهرت لهما نتيجة عدم لزوم الحكم في السبب الذي  
يحتمل حكمه أن يتراخى عند وجود موجب التراخي ، كما في البيع  
والإجارة ، وهو معنى قوله : { فيؤثر فيما يحتمل النقص (كالبيع) <sup>(١)</sup>  
والإجارة } <sup>(٢)</sup> ، فعلم بهذا أن الهزل إنما يؤثر فيما يؤثر فيه خيار الشرط،  
وأما فيما لا يؤثر فيه خيار الشرط فلا يؤثر فيه الهزل أيضاً إلا في مواضع  
مخصوصة <sup>(٣)</sup>

فالحاصل [١٥٨/د] أن الإكراه أكثر تأثيراً في الأحكام منهما ،  
ثم الهزل ، ثم خيار الشرط ، يظهر ذلك فيما يأتي من الأحكام <sup>(٤)</sup>

(١) ساقطة من (أ) و (ب) و (د)

(٢) في (أ) : والإجارة

(٣) أنظر كشف الأسرار ، للبخاري ، ٣٥٧/٤

(٤) أنظر : شرح الجامع الصغير ، للصدر الشهيد (١٣٩ - أ - ب)



قوله : { فإن تواضعا على الهزل بأصل البيع } جملة ما يدخل فيه الهزل لا يخلو عن ثلاثة أنواع ، وكل منها على وجهين <sup>(١)</sup>

فأما النوع الأول

فهو الذي يحتمل النقص (كالبيع ، أو لا يحتمل النقص) <sup>(٢)</sup> كالطلاق <sup>(٣)</sup> .

وأما النوع الثاني

فهو الإقرار بما يحتمل الفسخ ، أو بما لا يحتمل

وأما النوع الثالث :

فهو ما يُتَنَى على الاعتقاد على الحُسْنِ كالإيمان ، أو على القُبْحِ كالردة .

أما الوجه الأول من النوع الأول — وهو الذي يحتمل النقص — كالبيع والإجارة ، فعلى ثلاثة أوجه

[ ١ ] وذلك إما أن يهزلاً <sup>(٤)</sup> بأصل البيع ، بأن يتواضعا <sup>(٥)</sup> في السرّ

على أن يعقد البيع عند المأل ولا بيع بينهما أصلاً في الواقع .

[ ٢ ] وإما أن يجداً في أصل البيع ويهزلاً بقدر العوض ، بأن يعقد

البيع عند المأل بألفين ومرادهما ألف

( ١ ) أنظر هذا التقسيم في : أصول البزدوي ، ٣٥٨/٤ ، الفوائد ، حميد الدين الضرير

( ٢٧٩ ب ) التوضيح ، ١٨٧/٢

( ٢ ) ساقطة من ( د )

( ٣ ) وهذا النوع هو ما يُسمى بالإنشاءات

( ٤ ) في ( أ ) : وذلك بأن يهزلاً

( ٥ ) المواضعة : الموافقة ، يقال : واضعته في الأمر إذا وافقته عليه ، والتواضع هنا بمعنى

التوافق على الشيء ، قاله الشيخ عبدالعزيز البخاري

أنظر : كشف الأسرار ، ٣٥٨/٤ ، وسيأتي تفسيره لها قريباً ص ( ١٧٧٥ ) من هذا الكتاب .

[ ٣ ] وإِذَا أَنْ يَهْزِلَا بِجَنْسِ الثَّمَنِ، مِثْلُ ذِكْرِ الدَّنَانِيرِ عِنْدَ عَقْدِ الْبَيْعِ  
وَمِرَادُهُمَا الدَّرَاهِمَ.

(وَكَذَلِكَ الْوَجْهُ الثَّانِي مِنَ النَّوعِ الْأَوَّلِ<sup>(١)</sup>، وَوَجْهًا النَّوعِ الثَّانِي<sup>(٢)</sup>)<sup>(٣)</sup>  
ثُمَّ كُلِّ وَجْهِ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ يَنْقَسِمُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ، فَحَصَلَ الْأَقْسَامُ  
كُلُّهَا بَاثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ هِيَ :  
[ أ ] إِمَّا أَنْ يَتَوَاضَعَ عَلَى الْهَزْلِ ثُمَّ يَتَّفَقَا عَلَى الْبِنَاءِ

( ١ ) يَقْصَدُ بِهَا الْإِنْشَاءَاتُ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ النِّقْضَ، كَالطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ وَنَحْوِهَا

( ٢ ) يَقْصَدُ بِهَا الْإِقْرَارَاتُ بِوَجْهَيْهَا، سَوَاءً مَا كَانَ مِنْهَا مُحْتَمَلٌ لِلْفَسْخِ، أَوْ غَيْرَ مُحْتَمَلٍ.

( ٣ ) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ( أ )

( ٤ ) فِي ( ب ) : بَاثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ، كَمَا هُوَ ثَابِتٌ فِي النِّسْخَةِ ( أ )، وَلَكِنْ صُحِّحَتْ  
فِي الْهَامِشِ إِلَى اثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ، وَفِي ( ج ) : بِخَمْسِينَ، أَمَا فِي النِّسْخَةِ ( د ) فَالْعِبَارَةُ فِيهَا  
هَكَذَا : ثُمَّ كُلِّ وَجْهِ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ سِوَى النَّوعِ الثَّلَاثِ بِوَجْهَيْنِ يَنْقَسِمُ إِلَى أَرْبَعَةِ  
أَقْسَامٍ، فَحَصَلَ الْأَقْسَامُ كُلُّهَا خَمْسِينَ

وَالصَّوَابُ مَا هُوَ الثَّابِتُ مِنَ النِّسْخَةِ (أ)؛ لِأَنَّ الْمُتَعَاقِدِينَ إِمَّا أَنْ يَتَّفَقَا أَوْ يَخْتَلِفَا،  
وَصُورِ الْإِتِّفَاقِ بَيْنَهُمَا سِتٌّ، وَصُورُ الْإِخْتِلَافِ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ، يَوْضَحُ ذَلِكَ الْمَحْقَقُ  
التَّفْتَازَانِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ: لِمَا الْمُتَعَاقِدَانِ إِمَّا أَنْ يَتَّفَقَا أَوْ يَخْتَلِفَا، فَإِنْ اتَّفَقَا، فَلَا تَفَاقُ إِمَّا  
عَلَى إِعْرَاضِهِمَا، وَإِمَّا عَلَى بِنَائِهِمَا، وَإِمَّا عَلَى ذُهُولِهِمَا، وَإِمَّا عَلَى بِنَاءِ أَحَدِهِمَا وَإِعْرَاضِ  
الْآخَرِ، أَوْ ذُهُولِهِ، وَإِمَّا عَلَى إِعْرَاضِ أَحَدِهِمَا وَذُهُولِ الْآخَرِ، فَصُورُ الْإِتِّفَاقِ سِتٌّ.

وَأِنْ اخْتَلَفَا فَدَعَا أَحَدَ الْمُتَعَاقِدِينَ يَكُونُ إِمَّا إِعْرَاضَهُمَا، وَإِمَّا بِنَاؤَهُمَا، وَإِمَّا  
ذُهُولَهُمَا، وَإِمَّا بِنَاؤَهُ مَعَ إِعْرَاضِ الْآخَرِ، أَوْ ذُهُولَهُ، وَإِمَّا إِعْرَاضَهُ مَعَ بِنَاءِ الْآخَرِ، أَوْ ذُهُولَهُ،  
وَإِمَّا ذُهُولَهُ مَعَ بِنَاءِ الْآخَرِ، أَوْ إِعْرَاضَهُ يَصِيرُ تِسْعَةً، وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ مِنَ التَّقَادِيرِ التَّسْعَةُ  
يَكُونُ إِخْتِلَافُ الْخُصْمِ، بِأَنْ يَدَّعِي أَحَدُ الصُّوَرِ الثَّمَانِ الْبَاقِيَةِ، فَتَصِيرُ أَقْسَامُ الْإِخْتِلَافِ  
إِثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ، حَاصِلَةٌ مِنْ ضَرْبِ التَّسْعَةِ فِي الثَّمَانِيَةِ { . التَّلْوِيحُ عَلَى التَّوْضِيحِ ١٨٨/٢ .

[ ب ] أو يتفقا على الإغراض<sup>(١)</sup>

[ ج ] أو يتفقا على أن ( لم )<sup>(٢)</sup> يحضرهما شيء من البناء والإغراض.

[ د ] أو يختلفا

فأما القسم الأول من هذه الأقسام الأربعة ، وهو الوجه الأول من الأوجه الثلاثة ، وهو أيضاً هو الوجه الأول من أحد وجهي النوع الأول من الأنواع الثلاثة ( بدتاً )<sup>(٣)</sup> ، وهو المذكور في "الكتاب" بقوله: { فإن تواضعا على الهزل بأصل البيع } ثم اتفقا على البناء ، فإن البيع منعقد ؛ لما قلنا: إن الهزل راض بمباشرة السبب لكنه ليس براض بحكمه<sup>(٤)</sup> ، فكان بمنزلة خيار الشرط مؤبداً ، فانعقد العقد فاسداً غير موجب للملك ، كرجل باع عبداً على أنه بالخيار<sup>(٥)</sup> أبداً ، أو على أنهما بالخيار أبداً في أنه غير موجب للملك أصلاً ، وفي أن كل واحد منهما ينفرد بالنقض كخيار المتبايعين ، أما لا ينفرد أحدهما بالإجازة ؛ لأن للآخر ولاية النقص ، ولو أجازاه جاز<sup>(٦)</sup>

( ١ ) في ( أ ) و ( ب ) : تقدم ذكر القسم الثاني ( الفقرة [ ب ] ) على الأول ( أي الفقرة [ أ ] ) فكانت العبارة هكذا: إما أن يتواضعا على الهزل ثم يتفقا على الإغراض ، أو يتفقا على البناء ، ثم بعد ذلك اتفقت النسخ . وسياق كلام السّغناقي - رحمه الله - بعد ذلك يأبى هذا الترتيب ، فكان ما أثبتته من النسختين ( ج ) و ( د ) أصوب

( ٢ ) ساقطة من ( أ )

( ٣ ) ساقطة من ( ب )

( ٤ ) في ( ج ) : في حكمه

( ٥ ) في ( أ ) : على أن له بالخيار

( ٦ ) في ( أ ) : ولو أجازاه جاز

وذكر في "المبسوط" <sup>(١)</sup> : فإن قال أحدهما: قد أجزتُ البيع لم يجز على صاحبه؛ لأنّ ذلك بمنزلة اشتراط الخيار منهما، فالمُحيز <sup>(٢)</sup> بالإجازة يكون مسقطاً لخياره، ولكن خيار الآخر يكفي في المنع من جواز العقد، فإن قال صاحبه: قد أجزته أنا أيضاً، فالبيع جائز؛ لأنهما أسقطا خيارهما، ولو لم يُجزّاه حتى قبضه المشتري فأعتقه، كان عتقه باطلاً، بمنزلة ما لو كانا شرطاً الخيار لهما، وهذا لأنّه لا ملك للمشتري <sup>(٣)</sup> قبل الاختيار، لقصدهما إلى الهزل فلا ينفذ عتقه، بخلاف المشتري من المكره، (فإنّ المكره) <sup>(٤)</sup> مختار للحكم لكنّه غير راضٍ به، لأنّ الحكم للجدّ من الكلام، والمكره جادّ في كلامه، لأنّ المكره إنما أكرهه على الجدّ، وأجاب هو إلى ذلك، فلهذا ينفذ عتقه بعد القبض، حتى لو كان أكرهه على أن يبيع يبيع هزل لم يجز عتق المشتري فيه أيضاً.

قوله: {لكن عند أبي حنيفة - رحمه الله - يجب أن يكون مقدراً بالثلاث} أي رفع الفساد، والإجازة مقدّر بالثلاث، كخيار الشرط أبداً، فإنّ رفع المفسد هناك لا يجوز بعد الثلاث، فكذلك ههنا، وإنما قال: {يجب} لأنّه لم يردّ عنه صريح اللفظ في تقدير إجازة بيع الهازل نصّاً، ولكن هذا في معنى خيار الشرط، فوردّ فيه عنه صريح اللفظ نصّاً، فكان الوارد فيه وارداً هنا

(١) أنظر: المبسوط، للسرخسي، ١٢٣/٢٤

(٢) في (أ) و (ج) و (د): فالمُحيز

(٣) في (أ) وردت العبارة هكذا: بمنزلة ما لو كان اشتراط الخيار فماً، وهذا أنه لا ملك للمشتري.

(٤) ساقطة من (ج)

وعندهما : لا يتفاوتُ بين أن يكون قبلَ ثلاثةِ أيَّامٍ أو بعدها ؛  
لأنَّ رفعَ الفسادِ عندهما جائزٌ بعدَ الثلاثةِ ، كما في شرطِ الخيارِ <sup>(١)</sup>

قوله : { والتسميةُ صحيحةٌ في الفصلينِ } أي في فصلِ  
[٢٣٤/ب] ما إذا تواضعا على البيعِ بألفي درهم ، على أن يكون  
الثمنُ ألفَ درهم ، وفي فصلِ ما إذا تواضعا على البيعِ بمائةِ دينار ، على  
أن يكون الثمنُ ألفَ درهم <sup>(٢)</sup> .

ففي كلتا الصورتين : التسميةُ - وهي ذِكْرُ ألفي درهم ، وذِكْرُ  
مائة دينار - صحيحةٌ عند أبي حنيفة - رحمه الله - وتبطلُ مواضعةُ  
ألف درهمٍ فيهما جميعاً .

---

( ١ ) أي إذا تواضعا على البيعِ بين المأل ولا بيعَ بينهما أصلاً ، ثم بدا لهما أن يُجيزا البيعَ ،  
فشرطُ صحّةِ ذلك العقدِ عند أبي حنيفة - رحمه الله - أن تكون الإجازةُ قبلَ مضيِّ ثلاثةِ  
أيام ؛ لأنَّ الهزلَ في معنى خيار الشرط ، وعند أبي يوسف ومحمد والشافعي - رحمهم  
الله - لا وقتَ له ، فيصحّ قبلَ الثلاثةِ أيَّامٍ أو بعدها ، يقول النَّووي في "الروضة" :  
{ الطَّلَاقُ والعِتْقُ ينفذانِ من الهازلِ ظاهراً وباطناً ، فلا تدِينُ فيهما ، وينفذُ أيضاً النِّكَاحُ  
والبيعُ وسائرُ التصرفاتِ مع الهزلِ على الأصحِّ } .

أنظر: أصول البزدوي مع الكشف ، ٣٨٥/٤ ، الفوائد ، حميد الدين الضَّير ( ٢٨٠ - ب ) ،  
شرح الجامع الصَّغير ، لظهير الدِّين التمرتاشي ( ٨١ - ب ) ، المغني ، ص ٣٩١ ،  
التوضيح ، ١٨٧/٢ ، التقرير والتحجير ، ١٩٤-١٩٥ ، الروضة ، للنَّووي ، ٥٤/٨

( ٢ ) أي الوجهين الأخيرين ( المرموز لهما بالفقرة [ ٢ ] و [ ٣ ] ) من الوجهِ الأوَّل من  
النَّوعِ الأوَّل المذكور ص ( ١٧٦٨-١٧٦٩ ) ، أي في حالة ما إذا جَدَّ في أصلِ البيعِ وهزلاً  
في إمَّا بقدرِ الثمنِ أو جنسِهِ

وهما فرقا بين الهزل في القدر وبين الهزل في الجنس، فصَحَّحَا العقدَ في الأوَّل<sup>(١)</sup>، وأبطلَا في الثاني<sup>(٢)</sup>، وقالَا: لأنَّ اعتبارَ الهزلِ في قدرِ البدلِ لا يوجبُ بطلانَ [٢٠٦/أ] العقدَ، وذلك لأنَّ بعدَ اعتبارِ المواضعةِ أمكنَ (العملُ)<sup>(٣)</sup> بالجدِّ بتصحيحِ العقدِ بما بقيَ من الثمنِ، فصَارَ كأنَّه حَطَّ بعضَ الثمنِ بعدَ ذِكْرِ الكلِّ، لأنَّ الجنسَ واحدٌ فصلِّحَ للحطِّ.

ولا يقال: إنَّه لما ذَكَرَ الألفين كان قبولُ المشتري بـكلِّ واحدٍ من الألفين شرطاً لصحة وجوب الآخر، وإذا قَبِلَ أحدهما دون [١٨٣/ج] الآخر في الحقيقة كان (شرطاً)<sup>(٤)</sup> مخالفاً لمقتضى العقد، فيفسدُ به العقدُ

لأنَّا نقول: نعم، هذا شرطٌ مخالفٌ لمقتضى العقد<sup>(٥)</sup>، ولكن لا طالبَ له من جهةِ العبادِ، ومثْلُ ذلك لا يؤثِّرُ في فسَادِ العقدِ، كما إذا باعَ حماراً بشرطٍ أنْ يعلِّفه كلَّ يومٍ مَنَّا من الشعيرِ، أو لا يعلِّفه

(١) أي صحَّحَا العقدَ بما تعاقدَا عليه أولاً في أصلِ العقد — وهو الألف درهم — وأبطلَا المسمَّى وهو الهزل — أي الألفي درهم —

أنظر: كشف الأسرار، للبخاري، ٤٦٢/٤

(٢) أي أبطلَا ما تعاقدَا عليه في أصلِ العقد — وهو الألف درهم —، وصحَّحَا التسمية — وهي المائة دينار —، فكان البيعُ بالمسمَّى في الفصلِ الثاني صحيحاً بالاتفاق بين أئمة المذهب، فكان مراده بقوله (وأبطلَا في الثاني) أي أبطلَا ما جدَّ فيه، وليس المرادُ إبطالَ العقدِ بالكليةِ كما يتبادرُ إليه مفهومُ كلامه — رحمه الله —، ولأنَّه سيذكر بعد قليل صحة العقدِ

أنظر: كشف الأسرار، للبخاري، ٣٦١/٤

(٣) ساقطة من (ب)

(٤) ساقطة من (أ)

(٥) في (ج) وردت العبارة هكذا: مخالفٌ لمقتضى العقدِ فيفسدُ به العقدُ، ولعله اشتبه على الناسخ مع السطر الذي قبله

وأما إذا كان الهزلُ في جنسِ البدلِ فلا إمكانٌ لتصحيحهِ إذا لم يُلغَ جانبُ الهزلِ ؛ لأنَّ اعتبارهَ يوجبُ خلوَ عقدِ البيعِ عن الثمنِ ، لأنَّه حينئذٍ يكون ما هو المذكورُ ليس بثمنٍ ، وما هو الثمنُ ليس بمذكورٍ ، فيبطلُ البيعُ لخلوه عن الثمنِ ، ثمَّ إنَّهما جدًّا في أصلِ العقدِ وهزلاً في جنسِ البدلِ ، فلو نظرنا إلى جانبِ الجِدِّ يصحُّ العقدُ ، ولو نظرنا إلى جانبِ الهزلِ يفسدُ (البيعُ) <sup>(١)</sup> ، فوَقَّعتِ المعارضةُ بينهما <sup>(٢)</sup> (ولكن الجِدَّ وقَّع في الأصلِ - وهو البيعُ - ، والهزلُ وقَّع في الوصفِ - وهو الثمنُ - فرجَّحنا جانبَ الأصلِ على جانبِ الوصفِ ، فقلنا بصحَّةِ العقدِ <sup>(٣)</sup> .

(١) ساقطة من (ب) و (ج) و (د)

(٢) من بداية القوس عند قوله : (ولكن الجِدَّ وقَّع) حصل سقطٌ كبير في النسخة (ج) بقدر لوحة كاملة تقريباً ، وسيأتي التنبيه على نهاية السقط عند قوله - رحمه الله - : فيه إبطالُ العدد المنصوص عليه . أنظر : هـ (٤) ص (١٧٧٩) .

(٣) والخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمه الله تعالى بناءً على الأصل الذي بنوا عليه هذه المسألة وغيرها ، فأبو حنيفة - رحمه الله - يقول : الأصلُ هو الجِدُّ فكان أولى ، وصاحبا يقولان : المواضعةُ أولى بناءً على العرف . يقول الإمام حميد الدين الضري - رحمه الله - : { الجِدُّ أولى عند أبي حنيفة ، وعندهما المواضعةُ أولى بناءً على العرف ؛ لأنَّ الناسَ يذهبون إلى المواضعةِ لأنها أسبقُ الأمرين - أعني البيع بعد المواضعة - ، والمواضعةُ أسبقُ ، وعند أبي حنيفة البيعُ أولى ؛ لأنَّ البيعَ آخِرُ الأمرين } .

أنظر : المبسوط ، للسرخسي ، ١٢٦/٢٤ ، أصول البزدوي مع الكشف ، ٣٦٢-٣٦١/٤ ، الفوائد ، لحميد الدين الضري (٢٨١ - أ) ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٥٤٥-٥٤٧ ، التوضيح ١٨٨/٢ ، التقرير والتحبير ، ١٩٦-١٩٧ .

قوله : { وإنا نقول بأنهما جدا في أصل العقد } إلى آخره ، أعلم

أن ههنا مواضعتين

— مواضعة في أصل العقد بالجد

— ومواضعة في وصف العقد بالهزل، وهي المواضعة في قدر البدل أو جنسه.

وإنما <sup>(١)</sup> أطلق [د/١٥٩] اسم المواضعة على الجد؛ لأن المواضعة عبارة عن أن يضع كل واحد من الاثنين رأيهما على رأي واحد، سواء كان في الجد أو في الهزل، إلا أن استعمالها غلب في الهزل، ثم تعارض ههنا مواضعتان؛ لأن اعتبار الجد في أصل العقد يوجب صحة العقد، واعتبار الهزل في وصفه <sup>(٢)</sup> يوجب فساد العقد، وذلك لأن اعتبار الهزل في جنس البدل يوجب انعدام التسمية — على ما ذكرنا في قولهما —.

وإنما ذكر المواضعة في الثمن مواضعة في الوصف؛ لأن الثمن تابع في البيع، كالصفة للموصوف، وكذلك اعتبار الهزل في قدره يوجب فساد العقد أيضاً؛ لأن صحة البيع تفتقر إلى (قبول) <sup>(٣)</sup> مجموع المسمى ثناً في البيع، ألا ترى أن من قال لآخر: بعث منك هذا العبد بألفي درهم، فقبله المشتري بألف درهم، لا يصح البيع. وإذا كان كذلك كان اعتبار الهزل يخرج الألف عن الثمنية، كما في الهزل بجنس الثمن، فحيث كان هذا شرط قبول ما ليس بثمن لقبول ما هو ثمن، وأنه يوجب فساد العقد،

(١) في (د) : بدل ( وإنما ) ( وإن )

(٢) في (د) : في صفته

(٣) ساقطة من (د)



كاشتراط قبول ما ليس بمبيع لقبول ما هو مبيع، ومثل هذا الشرط مُفسدٌ - وإن لم يكن له طالبٌ من جهة العباد - ؛ لتأديته إلى تفريق الصفقة ، كما إذا جمع بين حُرٍّ وعبدٍ في صفقة واحدة ولم يفصل الثمن، فإنه يفسدُ البيعُ في القين

وإذا وقعت المعارضة بين المواضعة بالجدِّ في أصل العقد الموجب للجواز وبين المواضعة بالهزل في وصف العقد الموجب للفساد ، كان العمل بالجدِّ في أصل العقد أولى ؛ لما فيه من ترجيح جانب الأصل على جانب الوصف <sup>(١)</sup>

قوله: { فأمكن العمل بالمواضعتين } <sup>(٢)</sup> فإن قلت: مهما وجب الأقل منهما كيف يكون عملاً بالمواضعتين؟ بل يكون عملاً بمواضعة الجدِّ - وهي الأقل - !

قلت: لما لم يجب تسميتهما عند الملاء، كان عملاً بمواضعة الهزل أيضاً لأنَّ غرضهما عدم وجوب تسمية العلانية بجمليتها، وقد حصل ذلك الغرض فكان عملاً بمواضعة الهزل، وأما العمل بمواضعة الجدِّ فظاهر؛ حيث وجب الأقل، فكانت مواضعتهما في الجدِّ وجوب الأقل.

(١) أنظر : الفوائد ، حميد الدين الضَّير ( ٢٨٤ - أ - ب )

(٢) شرع هنا - رحمه الله - في بيان الوجه الثاني من النوع الأول المذكور ص (١٧٦٨)، وهي التصرفات الإنشائية التي لا تحمل النقص، والمال غير مقصود فيها أصلاً ، كالنكاح والطلاق والعناق ونحوها ، وسيذكر الفرق بينها وبين البيع - أي التصرفات التي تحمل النقص - التي مرَّ ذكرها آنفاً ، وكلامه هنا محصور في الوجه الثاني المرموز له بالرقم [ ٢ ] ، أي فيما إذا اتفقا على أصل العقد واختلفا في قدر المهر .

وحاصِلُهُ ، أَنَّ النِّكَاحَ لما لم يفسدَ بالشَّرْطِ ( الفاسِدِ ) <sup>(١)</sup> أمْكَنَ  
الْجَمْعُ بَيْنَ الْغَرَضَيْنِ ، وَهُمَا

— غَرَضُ وَجوبِ الْأَقْلَ

— وَغَرَضُ ( عَدَم ) <sup>(٢)</sup> وَجوبِ جَمَلَةٍ ما ذَكَرَنا عِنْدَ الْعَلَانِيَةِ

( فَكَانَ نَظِيرُ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ عَبْدٍ وَمُدَبِّرٍ فَبَاعَهُمَا ، حَيْثُ يُجُوزُ الْبَيْعُ  
فِي الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّ الْمُدَبِّرَ يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ ثُمَّ يُخْرَجُ ) <sup>(٣)</sup> ، فَكَانَ نَظِيرُ النَّسْخِ ،  
وَأَنَّ الْبَيْعَ لما فَسَدَ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ لم يُمْكِنِ الْجَمْعُ بَيْنَ الْغَرَضَيْنِ ؛ لِتَأْدِيتِهِ  
إِلَى تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ ، فَكَانَ هُوَ نَظِيرُ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ حُرٍّ وَعَبْدٍ فَبَاعَهُمَا ،  
حَيْثُ لم يَدْخُلِ الْحُرُّ فِي الْبَيْعِ أَصْلًا ، فَيَكُونُ بَيْعُ الْعَبْدِ ابْتِدَاءً بِالْحَصَّةِ ،  
وَذَلِكَ لَا يُجُوزُ ، فَكَانَ نَظِيرُ دَلِيلِ التَّخْصِيسِ <sup>(٤)</sup>

قَوْلُهُ : { يَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ } <sup>(٥)</sup> لِأَنَّ ما ذُكِرَ <sup>(٦)</sup> لما لم يكن من جنسِ  
المَهْرِ الَّذِي تَوَاضَعَا عَلَيْهِ [ ٢٣٥ / ب ] كَانَ الْمَهْرُ غَيْرَ مَذْكُورٍ ، وَالنِّكَاحُ إِذَا لم

( ١ ) ساقطة من ( أ ) و ( ج )

( ٢ ) ساقطة من ( د )

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( د )

( ٤ ) أنظر : المبسوط ، للسرخسي ، ١٢٥ / ٢٤ ، أصول البزدوي ، ٣٦٣ / ٤ ، كشف  
الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٥٤٩ / ٢ - ٥٥٠ ، التوضيح ، ١٨٩ / ٢ ، التقرير والتجوير ،  
١٩٧ / ٢

( ٥ ) هذا فيما إذا اتفقا على البناء بعد أن تراضعا على الهزل في جنسِ المهر ، بأن كان  
المستمي علانية عند الملامم مائة دينار مثلاً ، وهو في الحقيقة ألف درهم ، وهي الفقرة المرموز  
لها بالرقم [ ٣ ] ص ١٧٦٩ قال : يجب في هذه الحالة مهرُ المثل ، قال فخر الإسلام  
البزدوي - رحمه الله - : { بالإجماع }

أنظر : أصول البزدوي ، ٣٦٣ / ٤ ، المبسوط ، للسرخسي ، ١٢٥ / ٢٤ ، كشف الأسرار  
شرح المنار ، للنسفي ، ٥٥١ / ٢ ، التوضيح ، ١٨٩ / ٢ ، التقرير والتجوير ، ١٩٨ / ٢ .

( ٦ ) في ( د ) : لأن ما ذكرنا

يُذَكَّرُ عنده المهرُّ يجبُ مهرُ المثل ، فكذا هنا ؛ لأنَّ المذكورَ ليس بمهرٍ ، وما هو المهرُّ ليس بمذكور ، فكان نكاحاً بلا مهر ، فوجبَ مهرُ المثل .

قوله : { وكذلك الطلاق والعِتاق والعفو عن القصاص } <sup>(١)</sup> فإن قيل : كيف عدَّ العفو عن القصاص في قسم الطلاق والعِتاق ، مع أنه غير مذكور في الحديث <sup>(٢)</sup> ؟ وكذلك النذر ، فيبطلُ العددُ المذكورُ في الحديث [٢٠٧/أ] بإلحاقهما بتلك الثلاثة المذكورة فيه !

قلنا : إنَّ العفو عن القصاص من قبيل الإعْتاق ؛ لأنَّه إحياءٌ كهو ، والإعْتاقُ مذكورٌ في الحديث في بعض الروايات ، مع أنه روي

( ١ ) شرع هنا - رحمه الله - في بيان الوجه السابق - وهي التصرفات الإنشائية التي لا تختمل النقص - ولكن الفرق بين هذه المسألة والتي قبلها ، أنهما هنا هزلا بأصل العقد ، أما في المسألة السابقة فالهزل إنما كان في وصف من أوصافه وهو البذل ( المهر )

وصورة المسألة هنا أن يقول مثلاً : أتزوجك هزلاً أمام الناس على أن لا نكاح بيننا أصلاً ، أو يطلق امرأته هزلاً على أن لا طلاقَ بينهما في الواقع ، ففي هذه الحالة : المواضعة باطلة ، والعقد لازمٌ فيها ، قال ابن أمير حاج : { لزِمَ النكاحُ وانعقدَ صحيحاً قضاءً وديانةً ، اتَّفَقاً على الإعراض أو البناء أو بغيرهما شيئاً أو اختلفا في الإعراض والبناء ؛ لعدم تأثير الهزل فيه ، لكونه غير محتملٍ لمفسوخ بعد تمامه {

أنظر : أصول البزدوي ، ٣٦٢/٤ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٥٤٨/٢ ،

التوضيح ، ١٨٩/٢ ، التقرير والتحجير ، ١٩٧/٢

( ٢ ) يقصد به الحديث الذي يتداوله علماء احنفية ، وهو قوله ﷺ : { ثلاثٌ جدُّهنَّ جدٌّ وهزلُهنَّ جدُّ النكاحُ والطلاقُ والعِتاقُ } . وبعضُ العلماء يجعلُ عِوَضَ " العِتاق " " اليمين " . وقد سبق تخريجه ص ( ٥٦٥ ) من هذا الكتاب

عن ابن مسعود<sup>(١)</sup> رضي الله عنه في العفو عن القصاص: {أراه قد أحياه}<sup>(٢)</sup>، فكانا من وادٍ واحد.

وكذلك يُشبه الطلاق؛ لأنه إذا عفا عن بعض الدّم يسقط كلّ القصاص، كما إذا طلق نصف تطلقه كانت مُطلقة واحدة.

وكذلك يُشبه النذر؛ لأنه تبرّع ابتداءً، وقد أطلق الله تعالى عليه لفظ "التصدق" في قوله: ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾<sup>(٣)</sup>، والنذر نظير اليمين - المنصوص عليها -، فكذا مُشابه اليمين - وهو النذر - كان منصوباً عليه معنىً، وكذا المُشابه للنذر كان مذكوراً أيضاً معنىً؛ لأنّ مُشابه المُشابه مُشابه له

وأما قوله: (فيه)<sup>(٤)</sup> إبطال العدّد المنصوص عليه، فقلنا: إنما لا يصحّ ذلك أن لو كان الإلحاق بطريق القياس، أمّا إذا كان بطريق الدلالة فكان

(١) سبقت ترجمته ص (١٩٧) من هذا الكتاب

(٢) أخرجه الإمام محمد بن الحسن عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنّ عمر بن الخطاب استشار عبد الله ابن مسعود في دم عفا عنه بعض الورثة، فقال عبد الله: {قد أحيا هذا بعض النفس فلا يستطيع بقيّة الورثة أن يقتلوا حتى يقبلوا ما عفا هذا عنه، وللذي لم يعف حصته من الدية}، فقال عمر: {وأنا أرى ذلك}

كتاب الأصل، ٥٣١/٤/٢، وكذا أخرجه في كتاب "الآثار" في كتاب القصاص والحدود، باب من قتل فعفا بعض الأولياء، ص ١٢٩ (٥٩٣)، وأخرجه البيهقي في كتاب الجنائيات، باب عفو بعض الأولياء عن القصاص دون البعض، ٦٠/٨، وعبدالرزاق في "مصنفه" كتاب الديّات، باب العفو، ١٣/١٠ (١٨١٨٧)، وابن أبي شيبة في كتاب الديّات، باب الرجل يقتل فيعفو بعض الأولياء، ٣١٧/٩ (٧٦٢٢)

(٣) الآية (٤٥) من سورة المائدة

(٤) إلى هنا ينتهي السقط المشار إليه هـ (٢) ص (١٧٧٤) من النسخة (ج)

الملحق كالمنصوص عليه أيضاً، فلا يطل، هذا حاصل ما ذكره الإمام مولانا بدر الدين الكردي<sup>(١)</sup> - رحمه الله -<sup>(٢)</sup>

قوله : { وحكم هذه الأسباب لا يحتمل الرد والتراخي } هذا احتراز عن البيع فإنه يحتمل الرد بالإقالة، ويحتمل التراخي بشرط الخيار، وأما حكم هذه الأسباب فلا يحتملها

ولا يلزم<sup>(٣)</sup> على هذا إضافة الطلاق، فإن الطلاق المضاف إلى وقت سبب في الحال بالاتفاق، وقد تراخى حكمه؛ لأننا نقول: المعنى من الأسباب ههنا: العِلل، والطلاق المضاف إلى وقت سبب مفض إلى الوقوع، وليس بعلة في الحال (بخلاف البيع بشرط الخيار فإنه علة في الحال)<sup>(٤)</sup>، ألا ترى أنه كيف يستند الحكم<sup>(٥)</sup> إلى وقت الإيجاب في البيع دون الطلاق، ولو كان الطلاق المضاف إلى وقت علة، لاستند حكمه إلى وقت الإيجاب كما في البيع فكانت دعوى عدم تراخي أحكام هذه الأسباب - أي<sup>(٦)</sup> العِلل - صحيحة غير منقوضة كما ادّعى.

(١) سبقت ترجمته ص (٢٥١) من هذا الكتاب

(٢) سبق التعريف بكتابه - رحمه الله - في القسم الدراسي ص (١٢٢)، ولكن أنظر في معناه: كشف الأسرار شرح المنار، للنسفي، ٥٤٨/٢-٥٤٩

(٣) في (ب): وإلا يلزم

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج)

(٥) في (ج): يستند الحكم

(٦) في (أ) و (ب) و (ج): بدل (أي) (إلى)

قوله: {وصار كالذي لا يحتمل الفسخ تبعاً} <sup>(١)</sup> أي وصار المال المسمّى من قبيل ما لا يحتمل الفسخ؛ لثبوته في ضيمن ما لا يحتمل الفسخ تبعاً — وهو الطلاق في الخلع —، يعني أن الطلاق لا يؤثر فيه الهزل بالاتفاق، والتزام المال يؤثر فيه الهزل بالاتفاق، كما في البيع والإجارة. ثم لما ثبت هنا — أي في الخلع هازلاً — إلزام المال في ضيمن ما لا يؤثر فيه الهزل — وهو الطلاق — أخذ حكمه، أي أخذ التزام المال حكم الطلاق، حتى وقع الطلاق ولزم المال على المرأة — وإن كانت هازلة —؛ لأن الطلاق — وهو المتضمن — مما لا يؤثر فيه الهزل، فوقع ووجب المال في ضمينه أيضاً، لوقوع الطلاق؛ لأن الاعتبار للمتضمن <sup>(٢)</sup> لا للمتضمن، كالوكالة <sup>(٣)</sup> الثابتة <sup>(٤)</sup> في ضمين الرهن، حيث أخذت حكم الرهن، فلزمت بلزومه.

(١) شرع في بيان التصرفات الإنشائية التي هي في الأصل لا تحتمل الفسخ، ولكن ثبت في ضمنها ما يحتمل الفسخ — وهو التزام المال — فلما كان المال مقصوداً فيها، صار من قبيل ما لا يحتمل الفسخ تبعاً، وذلك كالخلع والطلاق على مال، والعتق على مال، والصالح عن دم العمد ونحوها

وصورة هذه المسألة: أن يتفق مع عبده أو امرأته على عتقه أو طلاقها على مال هزلاً أمام الناس على أن لا عتق ولا طلاق بينهما حقيقة، ففي هذه الحالة: إن هزلاً بالأصل أو القدر أو الجنس وأعرضاً عن المواضعة، وقع العتق والطلاق، ووجب المال بالإجماع بين أئمة المذهب على اختلاف في التخريج.

وإن اتفقا على البناء فعند أبي يوسف ومحمد — رحمهما الله — : الطلاق والعتق واقع، والمال لازم، والهزل باطل، سواء هزلاً بأصل العقد أو بقدر البدل أو بجنسه، وعند أبي حنيفة — رحمه الله — أن الطلاق لا يقع، ولا يجب المال حتى تشاء المرأة، ولكن ليس لاختيارها وقت، فلا يتحدد بثلاثة أيام، كما هو الحال في عقد البيع، أنظر: المبسوط، للسرخسي، ١٢٤/٢٤، أصول البزدوي، ٣٦٤/٤، شرح الجامع الصغير، لظهير الدين التمرتاشي (٨١ - أ - ب)، الفوائد، لحمد الدين الضرير (٢٨٦ - ب) (٢٨٧ - أ) التوضيح، ١٩٠/٢.

(٢) في (ج) : بالمتضمن

(٣) في (ج) : لأن الوكالة

(٤) في (أ) و (ب) : الثانية

قوله: {فإن الطلاق يتوقف على اختيارها بكل حال} يعني: سواء هزلاً بالأصل أو بالقدر [١٦٠/د] أو بالجنس ، هذا إذا اتفقا على البناء، أمّا إذا هزلاً بالأصل لكنهما أعرضا عن المواضعة، يقع الطلاق ويجب المال بالإجماع.

فإن قلت : قوله: { يتوقف على اختيارها بكل حال } يُشكلُ على أصل أبي حنيفة - رحمه الله - ؛ وذلك أن الخلع في جانب المرأة بمنزلة البيع ، حتى يصح رجوعها<sup>(١)</sup> ، ولا يتوقف على ما وراء المجلس ، ثم لو تواضعا في البيع بألفي درهم على أن يكون الثمن ألف درهم ، أو تواضعا على البيع بمائة دينار على أن يكون الثمن ألف درهم ، كانت التسمية صحيحة ، حتى وجبت التسمية المذكورة في العلانية ، ولزم البيع من غير خيار ، وهذا ملحق به على ما ذكرنا ، فكيف اختلف حكمه؟

قلت : الخلع وإن كانت فيه جهة المعاوضة<sup>(٢)</sup> نظراً إلى جانب المرأة ، ضرورة دفع الضرر عنها ، لكن هو في أصله من قبيل الإسقاطات ، حتى اعتبر جانب الإسقاط في جانب الزوج بالاتفاق ، وأمّا البيع فمن الإثباتات في كلا الجانبين ، وإذا كان كذلك (كان)<sup>(٣)</sup> شرط الخيار في الخلع موافقاً للقياس ، نظراً إلى أصله ، والشرط في الطلاق داخل على السبب ، فظهر أثره في الهزل في الخلع أيضاً ، ويتوقف لزوم المال ووقوع الطلاق على اختيارها

(١) في (ج) : رجوعهما

(٢) في (أ) و (ب) و (ج) : المواضعة

(٣) ساقطة من (د)

وأما ثبوت شرط الخيار في البيع ضروري، حتى دخل في الحكم دون السبب فلم يظهر أثره في الهزل، وأيد هذا المعنى [٢٣٦/ب] الذي ذكرت ما ذكر في آخر هذا الكلام، وهو قوله: {لكنه غير مقدر بالثلاث} فإن عدم التقدير ههنا بالثلاث والتقدير هناك بها ليس إلا لهذا المعنى.

قوله: {لكنه غير مقدر بالثلاث} بخلاف البيع، قال الإمام بدر الدين الكردي<sup>(١)</sup> - رحمه الله -: {الأصل في باب الخلع هو التعليق، حيث لا يجب المال إلا بالشرط؛ بدليل أنه لو خالعتها على دم أو ميتة يقع الطلاق، ولا شيء على المرأة، وإنما يجب المال بالشرط، وهذه الأشياء ليست بمال، فكان ذكر خيار الشرط فيه موافقاً للقياس [٢٠٨/أ] لأنه تعليق أيضاً، فلذلك جاز<sup>(٢)</sup> ههنا ضرب المدّة فوق ثلاثة أيام، بخلاف خيار الشرط في البيع، لأنه غير ملائم له، لما عُرِف أنه من الإثباتات، وحيث جازَ جازَ بالنص، والنص وردَ بالثلاث فيتقيدُ به<sup>(٣)</sup>، لأنه ثابت بالنص بخلاف القياس، وأما ههنا فموافق (للقياس)<sup>(٤)</sup>، لأنه تعليق فجازت الزيادة على ثلاثة أيام {<sup>(٥)</sup>

قوله: {وكذلك هذا في نظائره} وهي الصلح عن دم العمد، والعفو

(١) سبقت ترجمته ص (٢٥١) من هذا الكتاب

(٢) في (د) : جاء

(٣) في (د) : فيتقيد به

(٤) ساقطة من (أ)

(٥) سبق التعريف بكتاب بدر الدين الكردي في القسم الدراسي ص (١٢٢)، ولكن

نقل الشيخ عبدالعزيز البخاري هذا النص بمعناه، وقال: {كذا في بعض الشروح}.



عن القِصَاص ، والعِتْقُ على مال

قوله: { وأما الإقرار فالهزل يبطله } إلى آخره <sup>(١)</sup> ، وذكر في "المبسوط" { ولو تواضعا على أن يُخبر <sup>(٢)</sup> } أنهما تبايعا [جـ/١٨٤] هذا العبد أمس بألف درهم، ولم يكن بينهما بيع في الحقيقة، ثم قال البائع للمشتري قد كنت بعثك عبدي هذا يوم كذا بكذا، قال الآخر: صدقت، فليس (هذا) <sup>(٣)</sup> ببيع؛ لأن الإقرار خيرٌ متميلٌ <sup>(٤)</sup> بين الصدق والكذب ، والمخير عنه إذا كان باطلاً فبالإخبار به لا يصيرُ حقاً ، ولو أجمعاً على إجازته بعد ذلك لم يكن بيعاً ؛ لأن الإجازة إنما تلحق العقد المنعقد ، وبالإقرار كاذباً لا ينعقد العقد ، فلا تلحقه الإجازة ، ألا ترى أنهما لو صنعاً مثل ذلك في طلاق أو عتاق أو نكاح لم يكن ذلك نكاحاً ولا طلاقاً ولا عتاقاً

وكذلك لو أقرَّ بشيء من ذلك من غير تقدّم المواضعة لم يكن ذلك نكاحاً ولا طلاقاً (ولا عتاقاً) <sup>(٥)</sup> فيما بينه وبين ربّه، وإن كان القاضي لا يصدّقه في الطلاق والعتاق ، وقد بينا الفرق بين الإقرار والإنشاء في هذه التصرفات مع الإكراه، فكَذلك مع التلجئة والهزل { كذا ذكره في باب التلجئة من إكراه "المبسوط" <sup>(٦)</sup> }

( ١ ) شرع هنا - رحمه الله - في بيان النوع الثاني من أنواع التصرفات - وهي

الإقرارات - التي سبق ذكرها ص ( ١٧٦٨ ) ، وحكمها مذكورٌ في المتن  
أنظر أيضاً أصول البزدوي ، ٣٦٨/٤ ، المغني ، ص ٣٩٤ ، كشف الأسرار شرح

المنار ، للنسفي ٥٥٦/٢ ، التوضيح ، ١٩٠/٢ ، التقرير والتحجير ، ٢٠٠/٢

( ٢ ) في "المبسوط" : على أن يُخبر

( ٣ ) ساقطة من ( ب ) .

( ٤ ) في "المبسوط" متمثلٌ

( ٥ ) ساقطة من ( أ ) و ( ب ) و ( ج ) ، وكلمة ( ذلك ) ساقطة من "المبسوط"

( ٦ ) المبسوط . للمرخسي ، ١٢٤/٢٤

قوله : { وكذلك تسليم الشفعة بعد الطلب والإشهاد يبطله الهزل } أي الهزل يبطل تسليم الشفعة ، حتى كان له ولاية أخذ الدار بالشفعة بعد تسليمه هازلاً . { لأنه من جنس ما يبطل } أي لأن تسليم الشفعة بعد الطلب والإشهاد من جنس ما يبطل بخيار الشرط ، وإنما قيد بقوله : { بعد الطلب } فإنه لو سلم الشفعة هازلاً قبل طلب الموائبة فإنه يصح وتبطل شفعته <sup>(١)</sup> ؛ لأن الهازل غير راضٍ بحكم التسليم ، فصار ساكتاً من حيث الحكم ، والشفعة تبطل بصريح السكوت فكذا تبطل بدلالة السكوت ، لأن الدلالة تعمل عمل الصريح ، فأما إذا كان بعد طلب الموائبة والإشهاد بطل التسليم ، والشفعة باقية ؛ لما أن الهزل بمنزلة خيار الشرط أبداً ، والتسليم من جنس ما يبطل بخيار الشرط ، حتى إنه لو سلم الشفعة بعد طلب الموائبة على أنه بالخيار ثلاثة أيام بطل التسليم ، فكذلك بالهزل <sup>(٢)</sup> .

( ١ ) يقول الشيخ عبدالعزيز البخاري - رحمه الله - : { طلب الشفعة على ثلاثة أوجه طلب الموائبة

وهو أن يطلبها كما عليم بالبيع ، حتى لو لم يطلب على الفور بطلت شفعته الثاني طلب التقرير والإشهاد :

وهو أن ينهض بعد الطلب ويشهد على البائع أو على المشتري أو عند العقار على طلب الشفعة فيقول : إن فلاناً اشترى هذه الدار وأنا شفيعتها وقد طلبت الشفعة وأطلبها الآن فاشهدوا على ذلك ، وبهذا الطلب تستقر شفعته حتى لا تبطل بالتأخير بعد في ظاهر الرواية . والثالث طلب الخصومة والتملك :

فإذا سلم الشفعة هازلاً قبل طلب الموائبة بطلت شفعته ؛ لأن التسليم بطريق الهزل كالسكوت مختاراً إذ اشتغاله بالتسليم هازلاً سكوت عن طلب الشفعة على الفور ضرورة ، وأنها تبطل بحقيقة السكوت مختاراً بعد العلم بالبيع ، لأنه دليل الإعراض ، فكذا بالسكوت حكماً {

كشف الأسرار ، ٣٦٧/٤ وانظر أيضاً : الهداية مع شروحاتها ، ٣٨٢/٩

( ٢ ) أنظر : المبسوط ، للسرخسي ، ٦٥-٦٦/٢٤ ، أصول البزدوي ، ٣٦٧/٤ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٥٥٥-٥٥٦ ، التوضيح ، ١٩٠/٢ ، التقرير والتحير ، ٢٠٠/٢ .

قوله: { وكذلك إبراء الغريم } يعني إذا أبرأ الغريم هازلاً ، بطل الإبراء وبقي الدين كما كان ، كما إبرأ الغريم بشرط الخيار لا إبرأ الغريم؛ لأن الخيار استثناء الحكم فلم يوجد الإبراء في حق الحكم ، فلا إبرأ الغريم ، فكذا بالهزل لأنه بمعنى خيار الشرط أبداً

والمعنى فيه : هو أن إبراء المدينون فيه معنى التملك ، بدليل قوله تعالى ﴿ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، أطلق اسم التصدق وهو اسم التملك ، ولهذا يرتد بالرد ، فلما كان في الإبراء معنى التملك استدلالاً بالنص القطعي ، والحكم الشرعي كان للهزل وللإكراه فيه تأثير ، فتأثيرهما فيه بالإبطال ، فصار كأن الإبراء لم يوجد ، وكذلك إبراء الكفيل هازلاً ومكرهاً لا يصح ؛ لأن إبراء الكفيل فرع لإبراء الأصيل <sup>(٢)</sup>

قوله: { يجب أن يحكم بإسلامه } <sup>(٣)</sup> لأنه لما وجب الحكم بكفره <sup>(٤)</sup> عند كفره هازلاً ، فبالطريق الأولى أن يحكم بإسلامه عند إسلامه هازلاً ، لأن الإسلام يعلو ولا يُعلَى ، كما في المكره ، ولوجود أحد الركنين وهو الإقرار .

( ١ ) الآية ( ٢٨٠ ) من سورة البقرة

( ٢ ) أنظر : المبسوط ، للسرخسي ، ٦٥/٢٤ ، أصول البزدوي مع الكشف ، ٣٦٧/٤-٣٦٨ ، المغني ص ٣٩٤ ، شرح المنار ، للنسفي ، ٥٥٦/٢ ، التوضيح ، ١٩٠/٢ ، التقرير والتحبير ، ٢٠٠/٢

( ٣ ) هذا هو النوع الثالث من أنواع التصرفات ، وهي التصرفات العقديّة سواء كانت مبنية على الحسن كالإيمان ، أو على القبح كالردة والكفر ، المذكورة ص ( ١٧٦٨ ) ، وهذه التصرفات لا تبطل ولا يؤثر فيها الهزل ، فيثبت حكم هذه التصرفات بمجرد صدورها .

أنظر أيضاً : أصول البزدوي ، ٣٦٩/٤ ، المغني ، ص ٣٩٤-٣٩٥ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٥٥٦/٢-٥٥٧ ، التوضيح ، ١٩٠/٢-١٩١ ، التقرير والتحبير ، ٢٠٠/٢

( ٤ ) في ( ج ) لما وجب الكفر بكفره .

## [ رابعاً : السّفه ]

[ وأما السّفه فلا يخلّ بالأهلية ، ولا يمنع شيئا من أحكام الشرع ولا يوجب الحجر أصلا عند أبي حنيفة - رحمه الله - ، وكذا عند غيره فيما لا يبطله الهزل ؛ لأنه مكابرة العقل بغلبة الهوى ، فلم يكن سببا للنظر ، ومنع المال عن السفه المبذر في أول البلوغ ثبت بالنص ، إمّا عقوبة عليه ، أو غير معقول المعنى ، فلا يحتمل المقايسة ] .

قوله : { وأما السّفه } السّفه في اللّغة هو : الخِفّة والطّيش ، تقول : سَفِهَ فلانٌ عليّ ، إذا استخَفَّ بك . ومنه : تسَفّهت الرّيحُ الغُصنَ ، أي حرّكت (١) ، قال ذو الرُّمّة (٢)

( ١ ) أنظر هذا المعنى وغيره من المعاني في :

تهذيب اللّغة ، ١٣٣/٦ - ١٣٤ ، الصّحاح ، ٢٢٣٤/٦ ، معجم مقاييس اللّغة ، ٧٩/٣ ، بيان كشف الألفاظ ، للأمشي ، ص ٢٥٦ ، لسان العرب ، ٤٩٩/١٣ ، المصباح المنير ، ص ٢٧٩ - ٢٨٠

( ٢ ) هو غيلان بن عقبة بن بُهيش من بني صعب بن مالك بن عديّ بن عبد مناة ، يكنّى أبا الحارث ، سُمّي ذو الرُّمّة لبيته قاله ، وهو :

لم يبقَ فيها أبَدُ الأبيدِ      غير ثلاثة ما ثلاثُ سُودِ

وغير مرضوخ القنّا موقودِ      أشعث باقي رُمّة التقليدِ

والرُّمّة : بضمّ الراء وتشديد الميم ، قطعة من الحبلِ الخَلِقِ ، ويجوز كسرُها ، وقال ثعلب :

{ بل مية لَقَبته بذلك }

أنظر : طبقات فحول الشعراء ، ٥٤٩/٢ ، الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، ٤٢٥ - ٥٣٦ (٩٤) ، وفيات الأعيان ، ١١/٤ - ١٧ (٥٢٣) ، خزانة الأدب ،

جَرَيْنَ كما اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهُتْ

أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ<sup>(١)</sup>

أي : حَرَكْتُ ، أَنْتَ الْمَرُّ ؛ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمَوْنِثِ وَهُوَ الرِّيحُ  
وَحَدُّهُ فِي الشَّرْعِ<sup>(٢)</sup>

خِيفَةٌ تَعْتَرِي الْإِنْسَانَ مِنَ الْفَرَحِ أَوْ مِنَ الْغَضَبِ فَتَبْعُهُ عَلَى فِعْلِ  
مِنْ غَيْرِ رَوِيَّةٍ<sup>(٣)</sup> . وَفِي "الْمَبْسُوطِ" : {السَّفَهُ هُوَ الْعَمَلُ بِخِلَافِ مَوْجِبِ  
الشَّرْعِ ، وَهُوَ اتِّبَاعُ الْهَوَى وَتَرْكُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ [د/١٦١/د]  
وَالْحِجَا}<sup>(٤)</sup> ، فَعِنْدَ ذَلِكَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : الْحَجَرُ عَلَى  
الْحَرِّ بَاطِلٌ عَنِ التَّصَرُّفَاتِ كُلِّهَا ، وَمَرَادُهُ إِذَا بَلَغَ عَاقِلًا

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ وَالشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - : يَجُوزُ الْحَجَرُ بِهَذَا  
السَّبَبِ عَنِ التَّصَرُّفَاتِ الْمُحْتَمِلَةِ لِلْفُسْخِ ، إِلَّا أَنَّ أَبَا يُوسُفَ وَمُحَمَّدَ قَالَا : إِنَّ  
الْحَجَرَ عَلَى سَبِيلِ النَّظَرِ (لَهُ)<sup>(٥)</sup> ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : عَلَى سَبِيلِ

( ١ ) دِيوَانُ ذِي الرِّمَّةِ ، ص ٦١٦

وَذَكَرَ هَذَا الْبَيْتَ أَيْضًا الْأَزْهَرِيُّ وَالْجَوْهَرِيُّ وَابْنُ فَارِسٍ وَابْنُ مَنْظُورٍ وَنَسَبُوهُ لَهُ ،  
وَلَكِنْهُمْ قَالُوا : "مَشَيْنَ" بِدَلِّ "جَرَيْنَ" ، وَزَادَ ابْنُ فَارِسٍ فَقَالَ : "الرَّائِسِمِ" بِدَلِّ "النَّوَاسِمِ" .

أَنْظَرَ الْمَصَادِرَ السَّابِقَةَ فِي الْهَامِشِ رَقْمَ ( ١ )

( ٢ ) أَنْظَرَ هـ ( ٢ ) ص ( ٢٢٧ ) مِنْ هَذَا الْكِتَابِ

( ٣ ) أَنْظَرَ تَعْرِيفَ السَّفَهُ فِي الْإِصْطِلَاحِ فِي

أَصُولِ الْبَزْدَوِيِّ مَعَ الْكُشْفِ ، ٣٦٩/٤ ، خِلَاصَةُ الْفَتَاوَى ، لَطَاهِرُ بْنُ عَبْدِ الرَّشِيدِ  
الْبُخَارِيِّ ( ٢٢٩ - ب ) ، أَصُولُ الْفَقْهِ ، لِلْإِمَامِ اللَّامِشِيِّ ، ص ٦٨ ، بَيَانُ كُشْفِ الْأَلْفَاظِ ،  
لَهُ ص ٢٥٦ ، التَّوْقِيفُ ، ص ٤٠٧-٤٠٨ ، الْكَلِيَّاتُ ، ١٦٦/٢ ، دَسْتُورُ الْعُلَمَاءِ ، ١١٠-١١٠/٢ .

( ٤ ) الْمَبْسُوطُ ، لِلْسَّرْخَسِيِّ ، ١٥٧/٢٤

( ٥ ) سَاقِطَةٌ مِنْ ( د )

الزَّجَرِ والعقوبة ( عليه )<sup>(١)</sup>

ويتبينُ هذا الخلافُ [٢٣٧/ب] بينهم فيما إذا كان مُفسِداً في دينه مُصلِحاً في ماله ، كالفاسِق ، فعند الشافعي : يُحجَرُ عليه بهذا النوع من [٢٠٩/أ] الفسادِ بطريقِ العقوبةِ والزَّجَرِ ، ولهذا لم يجعل الفاسقُ أهلاً للولايةِ وعندهما : لا يُحجَرُ عليه ، والفاسقُ عند أصحابنا أهلُ للولايةِ على نفسه على العموم ، وعلى غيره إذا وُجد شرطُ تعديّ ولايته إلى غيره<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) ساقطة من ( أ )

( ٢ ) وعلى هذا إذا بلغ الصبيّ عقلاً فلا حجَر عليه مطلقاً ، سواء غلبَ عليه السَّفه بعد ذلك أو لا ؛ لأنَّ السَّفه مكابرةٌ وتركٌ لما هو الواجب عن عِلْمٍ ومعرفة ، فلا يستحقُّ أن ينظرَ له ، وإذا بلغ سفيهاً حجَر عليه بهذا السَّبب ، حتى يؤنسَ منه رُشدٌ أو يبلغَ خمساً وعشرين سنة ، ولا يحجَرُ عليه بعد ذلك ؛ لأنَّ هذه السَّنة مظنةُ كمالِ العقل ، وعندها يتوهم أن يصيرَ جدّاً - كما سبق أن بينَ ذلك ص ( ١٧٩٥ ) - فيدفعُ إليه ماله .

أما عند أبي يوسف ومحمد ومالك والشافعي وأحمد - رحمهم الله - فالحجَرُ عليه بهذا السَّبب ثابت ، ولا يُدفع للسَّفيه ماله إلا إذا أنسَ منه الرُّشدُ في تصرفاته ولو تقدَّم به العُمر ، على خلافٍ بينهم هل يثبتُ هذا الحجَرُ بنفسِ السَّفه أم لا بدَّ من قضاءِ القاضي بذلك ؟

أنظر هذه المسألة في: مختصر الطحاوي، ص ٩٧-٩٨، الكتاب، للقدوري، ٦٨/٢-٧٠، الخلاصة لابن عبد الرشيد (٢٢٦ - ب)، المبسوط، للسرخسي، ١٥٧/٢٤-١٦٣، الهداية، للمرغيناني، ٢٨١-٢٨٢، الاختيار، للموصللي، ٩٦/٢-٩٧، تبيين الحقائق، ١٩٢/٥-١٩٨، البدائع، ٤٤٦٤/٩، التفریع، لابن الجلاب، ٢٥٦/٢، المقدمات، لابن رشد، ٣٤٤/٢، الأم، للشافعي، ١٩٤-١٩٦، الإقناع، لابن المنذر، ٢٧٣/١، الإقناع، للماوردي، ص ١٠٤، المذهب، للشيرازي، ٣٣١-٣٣٠/١، الروضة، للزَّوي، ١٨١-١٨٢، أسنى المطالب، ٢٠٨-٢٠٩، المغني، لابن قدامة، ٥٩٥-٥٩٧، الإنصاف، للمرداوي، ٣١٨/٥، كشاف القناع، للبهوتي، ٤٥٢/٣ .

أَمَّا مَنْ جَوَزَ الْحَجَرَ عَلَى السَّفِيهِ <sup>(١)</sup> احتجَّ

[ أ ] بقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وهذا تنصيبٌ على إثباتِ الولاية على السَّفِيهِ أَنَّهُ مُوَلَّى عَلَيْهِ، ولا يكون ذلك إلا بعد الحجرِ عليه.

[ ب ] وقال الله تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُم ﴾ إلى أن قال: ﴿ وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فهذا أيضاً تنصيبٌ على إثباتِ الحجرِ عليه بطريقِ النَّظَرِ ، فإنَّ الوليَّ هو الذي يباشرُ التصرفَ في ماله على وجهِ النَّظَرِ له ، والمعنى فيه : أَنَّهُ مَبْذَرٌ فِي مَالِهِ ، فيكون محجوراً عليه في ماله كالصبيِّ ، بل أولى ؛ لأنَّ الصبيَّ إنما يكون محجوراً عليه لتوهمِ التبذير ، وقد تحققَ التبذيرُ والإسرافُ ، فلأنَّ يكون محجوراً عليه كان أولى ، والدليلُ عليه ، أنَّ في حقِّ منعِ المالِ يُجَعَلُ السَّفَهُ بعد البلوغِ كالسَّفهِ قَبْلَ البلوغِ بالقياسِ عليه وأما أبو حنيفة - رحمه الله - فاستدلَّ :

[ أ ] بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوها إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فقد نهى الوليَّ عن الإسرافِ في ماله مخافةً أن لا يكبر ، فلا يبقى له عليه ولاية ، والتنصيبُ على زوال ولايته عند الكبر يكون تنصباً على زوال الحجرِ عنه بالكبر ؛ لأنَّ (الولاية) <sup>(٥)</sup> (عليه) <sup>(٦)</sup> للحاجة ، وإنما تعدُّمُ الحاجة إذا صار

( ١ ) في ( أ ) : بدل ( على السَّفِيهِ ) ( على نفسه )

( ٢ ) الآية ( ٢٨٢ ) من سورة البقرة

( ٣ ) الآية ( ٥ ) من سورة النساء

( ٤ ) الآية ( ٦ ) من سورة النساء

( ٥ ) ساقطة من ( ج ) .

( ٦ ) ساقطة من ( ب )

هو مطلق التصرف بنفسه، والمعنى فيه: أنه حرٌّ مخاطَب، فيكون مطلق التصرف في ماله، وهذا لأنَّ السَّفيهَ مَنْ ليس به <sup>(١)</sup> نُقصَانٌ في عقله [١٨٥/ج-] بل هو كاملُ العقل، ولكنَّه يُكابِرُ عقله، أي لا ينقاد إلى موجب عقله <sup>(٢)</sup>، ويُتَابِعُ هواه، وهذا لا يكون معارضاً (لذلك الدليل في حقِّ التصرف، كما لا يكون معارضاً) <sup>(٣)</sup> في توجِّه الخطابِ عليه لحقوقِ الشرع.

والدليل على ما قلنا: جوازُ إقراره على نفسه بالأسبابِ الموجبة للعقوبة، وإقامة ذلك عليه، وتلك العقوباتُ تندرى بالشبهات، فلو اعتبر السَّفيه بعد البلوغ عن عقلٍ لكان الأولى أن يُعتبر ذلك فيما يندرى بالشبهات ولو جازَ الحجرُ عليه <sup>(٤)</sup> بطريقِ النظرِ له لكان الأولى أن يحجرَ عليه عن الإقرار بالأسبابِ الموجبة للعقوبة؛ لأنَّ الضَّرَرَ في هذا أكثر، فإنَّ الضَّرَرَ هنا يلحقه في نفسه، والمالُ تابعٌ للنفس، وهلاكُ التابعِ أسهلُّ من هلاكِ المتبوع.

[ ب ] ثمَّ إنما يجوزُ النظرُ له بطريق لا يؤدي إلى إلحاقِ ضررٍ به هو أعظمُ من ذلك النظر، وفي هذا إهدارُ قوله في التصرفات، وإلحاقُ له بالبهائمِ والمجانين، فيكون الضَّرَرُ في هذا أعظمُ من النظرِ الذي في الحجرِ من التصرفات ؛ لأنَّ الآدميَّ إنما بآينَ سائرَ الحيواناتِ باعتبارِ قوله في <sup>(٥)</sup> التصرفات وأما منعُ المالِ منه - فعلى طريقِ بعضِ مشايخنا - هو ثابتٌ بطريقِ العقوبةِ عليه، ليكون زجراً (له) <sup>(٦)</sup> عن التبذير، والعقوباتُ مشروعةٌ

(١) في (ب) و (ج) و (د) : من ليس له

(٢) في (د) : إلى ما يوجبُه عقله

(٣) ساقطة من (د) .

(٤) في (ج) : ولو اعتبرَ جازَ الحجرُ عليه

(٥) في (د) : بدل (في) (من)

(٦) ساقطة من (د)



بالأسباب الحسبية ، فأما إهدار القول في التصرفات معنى حكمي ،  
والعقوبات بهذا الطريق غير مشروعة ، كالحدود

ولا يدخل عليه إسقاط شهادة القاذف ؛ فإنه متمم الحدة عندنا ،  
فكان تابعاً لما هو حسي - وهو إقامة الحد - لا مقصوداً بنفسه ، ولئن  
ثبت جواز ذلك بالنص ولكن لا يمكن إثبات ذلك بالقياس ، بل  
بالنص ، والنص ورد بمنع المال إلى أن يؤنس منه رُشداً ، ولا نص في  
الحجر عليه عن التصرف بطريق العقوبة ، فلا تُثبت بالقياس

[ ج - ] ولأن نعمة اليد (نعمة) <sup>(١)</sup> زائدة، وإطلاق اللسان في  
التصرفات نعمة أصلية فتجوز إلحاق ضرر يسير بمنع نعمة زائدة لتوفر  
النظر، لا يستدل على أنه يجوز إلحاق الضرر العظيم به بتفويت النعمة  
الأصلية لمعنى النظر

فأما الآيات <sup>(٢)</sup> ، فقد قيل : المراد بالسفيه الصغير أو المجنون ؛  
لأن السفه عبارة عن الخفة ، وذلك بانعدام العقل أو نقصانه ، وعليه  
يحمل قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً ﴾ أي  
صبيّاً أو مجنوناً

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُم ﴾ ، إما أن  
يكون الصبيان أو المجانين ؛ بدليل أنه أثبت ولاية الولي عليه مطلقاً

( ١ ) ساقطة من ( أ )

( ٢ ) شرع الآن - رحمه الله - في الرد على استدلال من جوز الحجر على السفيه

قوله : { فيما لا يبيطله الهزل } كالنكاح والطلاق والعِتاق .  
والمكابرة: مأخوذ من الكِبَر، أُرْبِرَاي بُزْرُكي كاري كه<sup>(١)</sup> موافق عقل  
است ناكِرْدَنْ.

### والفرق بين المعاندة والمكابرة :

المعاندة هي : مخالفة الحق عن علم<sup>(٢)</sup> بظهور الحق ، والمكابرة  
هي : مخالفة موجب العقل بعدما بينه عقله بالأقوال أو بالأفعال<sup>(٣)</sup> .  
كذا ذكره في "شرح التأويلات"<sup>(٤)</sup> في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ كَانَ  
[١٠٢/أ] لَا يَأْتِنَا غَيِّدًا ﴾<sup>(٥)</sup> .

( ١ ) في ( ب ) : كاري كردن كه

( ٢ ) في ( ب ) : على علم

( ٣ ) وقيل : المكابرة هي المنازعة لا لإظهار الصواب ولا لإلزام الخصم ، وقال الكفوي  
في "كلياته" : { المناظرة هي : النظر بالبصرة من الجانبين في النسبة بين الشئين إظهاراً  
للصواب وقد يكون مع نفسه ، والمجادلة هي : المنازعة في المسألة العلمية لإلزام الخصم  
سواء كان كلامه في نفسه فاسداً أو لا فإذا علم بفساد كلامه وصحة كلام خصمه  
فنازعه فهي المكابرة ، ومع عدم العلم بكلامه وكلام صاحبه فنازعه فهي المعاندة ، وأما  
المغالطة فهو : قياس مركب من مقدمات شبيهة بالحق ويسمى مفسطة ، أو شبيهة  
بالمقدمات المشهورة ويسمى مشاغبة ، وأما المناقضة فهي : منع مقدمة معينة من الدليل  
إما قبل تمامه وإما بعده ، والمعارضة هي : المقابلة على سبيل الممانعة والمدافعة { وقد سبق  
ص ( ١٧٣١ ) تفسير الجحود

أنظر : الكليات ، ٢٦٣-٢٦٥ ، التوقيف ، ص ٦٧٢ ، دستور العلماء ، ٣١٧/٣

( ٤ ) شرح التأويلات ، للشيخ أبي منصور الماتريدي ، ( ٤٥٥-٤٥٦ ) .

( ٥ ) الآية ( ١٦ ) من سورة المدثر

ولما كان العقلُ حجةً من حُججِ الله تعالى كان العملُ بخلافه قبيحاً شرعاً، فلم يصلح سبباً للنظر، فإنَّ من قَصَرَ في حقوقِ الله تعالى بجَانَةٍ وفسقاً لم يوضع [٢٣٨/ب] الخطابُ عنه نظراً<sup>(١)</sup>، حتى لو تكثرت الواجباتُ وتعددت الفوائتُ، هو مخاطبٌ بأدائها، بخلاف التَّركِ بسبب الجنون والعته، فلذلك لم تبطل عباراته في حقوقِ الله تعالى، وصحَّ منه أسبابُ العقوباتِ من الحدودِ والقصاص.

وعندهما: صحَّ الحجرُ نظراً له كإسلامه، وإحياءِ حقوقِ غيره نحو الغرماءِ والأولادِ الصغار، وهذا حسنٌ، كما يحسنُ العفو عن صاحبِ الكبيرة والجوابُ عن هذا لأبي حنيفة - رحمه الله - : أنَّ النَّظَرَ بهذا الطريقِ إنما يحسنُ إذا لم يتضمَّن ضرراً فوقه، إلى آخر ما ذكرنا بيانه من "المبسوط"<sup>(٢)</sup>.

قوله: { ومنع المال عن السفهية } إلى آخره، جوابٌ لأبي حنيفة - رحمه الله - عن قولهما، فإنهما يقيسان<sup>(٣)</sup> الحجرَ على هذا<sup>(٤)</sup>، وتفسيرُ الجوابِ هو:

إنَّ مَنَعَ المَالِ ثَبِتَ بالنصِّ وهو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُم ﴾ الآية ، وثبوتُ ذلك بالنصِّ إمَّا — بطريقِ العقوبةِ زجراً له عن التبذير [ ١٦٢/د ] ولا مدخلَ للرأيِ في إثباتِ العقوباتِ.

( ١ ) في ( ج ) : نظراً عنه

( ٢ ) أنظر : المبسوط ، للسرخسي ، ١٦١-١٥٨/٢٤

( ٣ ) في ( ج ) : فإنهما يقلبان

( ٤ ) أي جوابٌ عن الدليل [ ب ] الذي سبق ذكره ص ( ١٧٩٠ )

— أو ثبت بالنص غير معقول المعنى ؛ لأنّ منع المال عن مالكه لا يُعقل، لأنّ الملك عبارة عن المطلق الحاجز، ولا مدخل للرأي فيه أيضاً، لأنّ كلّ حكم ( ثبت )<sup>(١)</sup> بخلاف القياس لا يُقاس عليه غيره<sup>(٢)</sup>، لفقد شرط القياس، إذ من شرطه موافقة النصّ إلّا إذا كان في معناه من كلّ وجه ، حينئذٍ يثبت الحكم<sup>(٣)</sup> بطريق الدلالة لا بالقياس .

ولا يمكن دعوى الدلالة ؛ لأنّ في الحجر إبطال الأهلية — لما ذكرنا — ، بخلاف منع المال ، فإنّهما ليسا بنظيرين ، إذ الأهلية نعمة أصلية ، واليد نعمة زائدة، ويمثل هذا لا يثبت القياس ، فكيف تثبت الدلالة<sup>(٤)</sup> ؟!

فإن قلت : جاز أن يكون منع المال<sup>(٥)</sup> لأمر ثالث وراءهما — يحتمل المقايضة — وهو النظر ، فإنّ العقوبة كما تصلح سبباً للمنع، كذلك النظر يصلح سبباً للمنع أيضاً كما في الصبيّ والمجنون، ولا شك أنّ المنع منهما للنظر.

قلت: هذا وذاك مما يتحدّ الأحكام وتختلف الأسباب؛ لأنّ كلّ واحدٍ من السبب — أعني العقوبة والنظر — سببٌ صالح لإضافة الحكم، وهو منع المال عنه إليه<sup>(٦)</sup>، لكنّ السفية مع الصّغير والمجنون على طرفي نقيض في استدعائهما النظر والعقوبة ، فإنّ الدليل قد قام على أنّ المنع<sup>(٧)</sup> من الصّغير

( ١ ) ساقطة من ( ب )

( ٢ ) أنظر ما سبق من مباحث القياس ص ( ١٣٣٢ ) من هذا الكتاب

( ٣ ) في ( أ ) : حينئذٍ يثبت معناه

( ٤ ) أنظر : أصول البزدوي مع الكشف ، ٣٧٠-٣٧١ ، ٤ ، التلويح ، ١٩٢/٢

( ٥ ) في ( أ ) : منع الملك

( ٦ ) هكذا في جميع النسخ : منع المال عنه إليه

( ٧ ) في ( أ ) و ( ب ) : على أنّ المعنى

والجنون لا للعقوبة، إذ لا جناية منهما ، والعقوبة مترتبة على الجناية ،  
 فتعين النظر<sup>(١)</sup> ، والمنع منهما ليس بمخالف للقياس لهذا أيضاً  
 وأما في السّفه فلا يمكن أن يُجعل سبب المنع النظر ؛ لأنه ليس  
 بمستحق له ، لما أنّ السّفه مكابرة العقل ، والجري على خلاف موجب  
 [١٨٦/جـ] العقل والشرع - مع وجود العقل - ، فلم يكن مستحقاً  
 له، حتى إنه لم يستحق للنظر ( به )<sup>(٢)</sup> في حق الله تعالى ، وهو أكرم  
 الأكرمين، فلأن لا يستحق<sup>(٣)</sup> [ النظر ]<sup>(٤)</sup> له في حقوق العباد أولى.

---

( ١ ) في ( ب ) : فتعين النظر

( ٢ ) ساقطة من ( ب )

( ٣ ) في ( ب ) : فلا يستحق

( ٤ ) غير موجودة في جميع النسخ ، وأثبتها ليظهر معنى النص

## [ خامساً : الخطأ ]

[ وأما الخطأ فهو نوع جعل عذراً صالحاً لسقوط حق الله تعالى إذا حصل عن اجتهد وشبهة في العقوبة ، حتى قيل : إن الخاطئ لا يَأْتِم ، ولا يؤاخذ بحد ولا قصاص ، لكنه لا ينفك عن ضرب تقصير يصلح سبباً للجزاء القاصر - وهو الكفارة -

وصح طلاقه عندنا، ويجب أن ينعقد بيعه ويكون كبيع المكره ]

قوله: {وأما الخطأ} قيل: {الصَّوَابُ ما أُصِيبَ به المقصودُ بحكم الشرع، والخطأ نقيضُ الصَّوَابِ، ومعناه مخالفةُ القصدِ والعدولُ عنه}. كذا ذكره الإمام اللّامشي<sup>(١)</sup> - رحمه الله -<sup>(٢)</sup>

والأوجه فيه أن يقال: إنّ الخطأ عبارةٌ عما يلزم المرءُ فعل<sup>(٣)</sup> أو قولٌ بغير قصده بسبب تركِ الثبُت عند مباشرة فعلٍ مقصودٍ سواه<sup>(٤)</sup>.

قوله : { عذراً صالحاً لسقوط حق الله تعالى } وهذا احترازٌ عن حقوق العباد فإنه إذا أُلْفَ مالَ إنسانٍ خطأً يجبُ الضَّمان . قوله : { عن اجتهد } فإنَّ المجتهدَ إذا أخطأ له أجرٌ واحد

(١) سبقت ترجمته ص ( ١٧١٤ ) من هذا الكتاب

(٢) في "أصوله" ص ٦٣ ، وذكر أيضاً هذا التعريف مختصراً في كتابه "بيان كشف الألفاظ" ، ص ٢٥٧

(٣) في ( ب ) : فعلاً

(٤) أنظر أيضاً : التوقيف ، ص ٣١٧ ، الكلّيات ، ٢/٢٩٥ ، ٣/١١٤ ، دستور العلماء ، ٨٩/٢ .

قوله: { إِنْ الْخَاطِئُ لَا يَأْتُمُ } (أَي لَا يَأْتُمُ) <sup>(١)</sup> إِيَّامَ الْقَتْلِ الْعَمْدِ،  
ولكن يَأْتُمُ إِيَّامَ تَرْكِ التَّثْبُتِ ، حَتَّى وَجِبَتْ الْكَفَّارَةُ لِسِتْرِ ذَلِكَ الْإِثْمِ ،  
وَلَوْ لَمْ يَأْتُمُ أَصْلًا لَمَّا وَجِبَتْ الْكَفَّارَةُ ، وَكَذَلِكَ يُحْرَمُ عَنِ الْمِيرَاثِ أَيْضًا ،  
وَهُوَ مِنَ الْأَجْزِيَةِ الْقَاصِرَةِ ، وَهَذَا الْجِزَاءُ إِنَّمَا يَجِبُ بِسَبَبِ الْجَنَايَةِ  
قوله: { وَيَجِبُ أَنْ يَنْعَقِدَ بَيْعُهُ } <sup>(٢)</sup> صُورَةُ الْبَيْعِ الْخَطَأِ : أَنْ يَجْرِيَ  
لَفْظُ الْبَيْعِ عَلَى لِسَانِ الْمَرْءِ خَطَأً بِلا قَصْدٍ لِلْبَيْعِ ، بَلْ أَرَادَ التَّسْيِيحَ أَوْ  
غَيْرَهُ ، وَصَدَّقَهُ عَلَيْهِ خَصْمُهُ يَجِبُ أَنْ يَنْعَقِدَ الْبَيْعُ ، وَيَكُونُ كَبَيْعِ الْمَكْرَهِ  
وَبَيْعِ الْفُضُولِيِّ ؛ لَوْجُودِ الْإِخْتِيَارِ وَضَعًا ، وَلِعَدَمِ الرِّضَا بِحُكْمِهِ .

(١) ساقطة من (ج)

(٢) وكذا طلاقه وعتاقه ، بينما يرى الشافعية ومن تابعهم عدم صحة ذلك ، مستدلّين  
بعموم مقتضى قوله ﷺ : ﴿ رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ ﴾ ، وكذلك  
لا بد في هذه العقود من اشتراط قصد الصحيح ، والمخطئ غير قاصد لما يقول ،  
فوجب أن لا ينعقد شيء من تصرفاته بشرط قرينة تدل على ذلك الخطأ ، يقول التتوي  
- رحمه الله - : { يشترط في الطلاق أن يكون قاصداً لحروف الطلاق بمعنى الطلاق ،  
ولا يكفي القصد إلى حروف الطلاق من غير قصد معناه ، فمن سبق لسانه إلى لفظ  
الطلاق في محاورته وكان يريد أن يتكلم بكلمة أخرى ، لم يقع طلاقه ، لكن لا تقبل  
دعواه سبق اللسان في الظاهر إلا إذا وجدت قرينة تدل عليه }

أما العبادات فإنها صحيحة عندهم إذا ما فات منها ركن أو شرط عن طريق  
الخطأ عند عدم القصد إليه ، فمن سبق الماء إلى جوفه وهو صائم ، أو تكلم في صلاته  
خاطئاً ، فعبادته صحيحة ولا إعادة عليه ولا قضاء ، بينما هي فاسدة عند الحنفية ، ويجب  
عليه إعادة تلك العباد أو قضاؤها ، لكنه في حق المأثم غير مواخذ عند الله تبارك وتعالى  
- عند الجميع - ، وكذا في حقوق العباد لا يكون الخطأ عذراً في إسقاط الضمان بالاتفاق .

أنظر : التقويم ( ٢٤٥ - أ ) ، أصول البزدوي ، ٣٨٣/٤ ، الميزان ، للسمرقندي ، ص  
١٨٨-١٨٩ ، التوضيح ، ١٩٥/٢-١٩٦ ، التقرير والتحجير ، ٢٠٥/٢ ، الأحكام ،  
للأمدي ، ١١٧/١ ، الروضة ، للتوي ، ٥٣/٨ ، شرح الكوكب المنير ، ٥١٢/١ .

## [ سادساً : السَّفَر ]

[ وأما السَّفَرُ فهو من أسباب التخفيف ، يؤثر في قصر نوات الأربع ، وفي تأخير الصوم ، لكنه لما كان من الأمور المختارة ، ولم يكن موجبا ضرورة لازمة قيل : إنه إذا أصبح صائما وهو مسافر أو مقيما فساfer ، لا يباح له الفطر ، بخلاف المريض ، ولو أفطر كان قيام السفر المبيح شبهة في إيجاب الكفارة ، ولو أفطر ثم سافر لا تسقط عنه الكفارة ، بخلاف المرض لما قلنا ]

قوله : { وأما السفر } السَّفَرُ عبارة عن خروجٍ مديدٍ مقدّرٍ أقله بثلاثة أيام ولياليها<sup>(١)</sup>

وقيل : " عن خروجٍ مديدٍ " ولم يقل : عن سيرٍ مديدٍ ؛ لأنّ المسافرين<sup>(٢)</sup> أبداً لا يكون على السَّير ، أمّا فهو على الخروج أبداً ما لم ينقض السَّفَر

---

( ١ ) السَّفَرُ : قطع المسافة ، والسَّفَرُ بتسكين ( الفاء ) الكشف ، سُمي بذلك لأنّه يُسَفَرُ عن أخلاق الرّجال . وتقديره بثلاثة أيام عند الحنفية استدلالاً بحديث المنح على الحنفين المقدّر بثلاثة أيام

أنظر : المبسوط ، للسرخسي ، ٢٣٥/١ ، أصول البزدوي مع الكشف ، ٣٧٦/٤ ، تحرير ألفاظ التنبيه ، للنووي ، ص ٨١ ، التقرير والتحجير ، ٢٠٣/٢ ، التوقيف ، ص ٤٠٦ ، الكليات ، ٣٣/٣ ، دستور العلماء ، ١٦٩/٢ - ١٧٠

( ٢ ) في ( ب ) : لأنّ المسافة



قوله: { بخلاف المريض } <sup>(١)</sup> يعني أَنَّ الصَّحِيحَ إِذَا نَوَى الصَّوْمَ  
ثُمَّ مَرِضَ فِي آخِرِ النَّهَارِ ، يَبَاحُ لَهُ أَنْ يَفْطِرَ لِعُذْرِ الْمَرَضِ ؛ لِمَا أَنَّ الْمَرَضَ  
لَيْسَ مِنَ الْأُمُورِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ ، بَلْ هُوَ مِنَ الْأُمُورِ السَّامِيَّةِ ، فَلَيْسَ فِي يَدِهِ  
دَفْعُهُ ، فَلَوْ لَمْ يُفْطِرْ <sup>(٢)</sup> يُوَدِّي إِلَى الْحَرَجِ ، وَهُوَ أَزْدِيَادُ الْمَرَضِ أَوْ  
الاشْتِدَادِ ، فَأُبَيِّحُ لَهُ الْفِطْرَ ، بِخِلَافِ السَّفَرِ فَإِنَّهُ لَا يَبَاحُ لَهُ الْفِطْرُ ؛ لِمَا أَنَّ  
السَّفَرَ [٢١١/أ] مِنَ الْأُمُورِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ ، فَكَانَ فِي يَدِهِ امْتِنَاعُهُ عَنِ  
السَّفَرِ ، وَلَكِنْ مَعَ أَنَّهُ لَا يَبَاحُ ( لَهُ ) <sup>(٣)</sup> الْفِطْرُ فَإِنَّهُ لَوْ أَفْطَرَ وَهُوَ مُسَافِرٌ  
لَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ ؛ لِمَا أَنَّ قِيَامَ السَّفَرِ صَارَ شُبْهَةً فِي إِجَابِ الْكَفَّارَةِ

ثُمَّ لَمَّا ثَبَتَ حُكْمُ الْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ عَلَى سَبِيلِ التَّفَاوُتِ فِي حَقِّ الْإِفْطَارِ  
حَالَ قِيَامِ الْمُرْخُصِ بِالْإِبَاحَةِ [٢٣٩/ب] فِي حَقِّ الْمَرِيضِ ، وَبِالشُّبْهَةِ فِي  
حَقِّ الْمُسَافِرِ ، ثَبَتَ حُكْمُهُمَا (أَيْضاً) <sup>(٤)</sup> فِيمَا دُونَهُمَا عَلَى سَبِيلِ التَّفَاوُتِ ،  
حَتَّى إِنَّ الصَّحِيحَ إِذَا نَوَى الصَّوْمَ ثُمَّ أَفْطَرَ ثُمَّ مَرِضَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ لَا تَجِبُ  
الْكَفَّارَةُ ، وَالْمَقِيمَ إِذَا نَوَى الصَّوْمَ ثُمَّ نَوَى السَّفَرَ ثُمَّ أَفْطَرَ فِي الْمَصْرِ قَبْلَ أَنْ  
يُخْرَجَ إِلَى السَّفَرِ ثُمَّ خَرَجَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ إِلَى السَّفَرِ لَا تَسْقُطُ عَنْهُ الْكَفَّارَةُ ؛ لِمَا

( ١ ) السَّفَرُ مَعَ كَوْنِهِ عَارِضاً مِنْ عَوَارِضِ الْأَهْلِيَّةِ الْمَكْتَسَبَةِ - أَيِ الَّتِي تَثْبُتُ بِاخْتِيَارِ الْعَبْدِ  
وَكَسْبِهِ - إِلَّا أَنَّ السَّفَرَ لَا يَنَاقِي الْأَهْلِيَّةَ مُطْلَقاً سَوَاءً كَانَتْ أَهْلِيَّةً وَجُوباً أَوْ أَهْلِيَّةً أَدَاءً ،  
لَكِنَّ الشَّرْعَ جَعَلَهُ سَبَباً مِنْ أَسْبَابِ التَّخْفِيفِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَسْبَابِ الْمَشَقَّةِ ، وَلِلسَّفَرِ أَحْكَامٌ  
تَخَصُّهُ ، ذَكَرَ الْعَلَامَةُ ابْنُ نَجِيمٍ مِنْهَا : رُخْصَةُ الْقَصْرِ وَالْفِطْرِ ، وَالْمَسْحُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِلَايِهَا ،  
وَسَقُوطُ الْجُمُعَةِ ، وَالْعِيدَيْنِ ، وَالْأَضْحِيَّةِ ، وَتَكْبِيرُ التَّشْرِيقِ ، وَحُرْمَتُهُ عَلَى الْمَرْأَةِ بَدُونِ  
مَحْرَمٍ ، وَمَنْعُ الْوَلَدِ مِنْهُ إِلَّا بِرَضَا وَالِدِيهِ وَغَيْرِهَا

أَنْظَرُ : أَصُولُ الْبَزْدَوِيِّ مَعَ الْكُشْفِ ، ٣٧٦/٤ ، كَشَفُ الْأَسْرَارِ شَرْحُ الْمَنَارِ ، لِلنَّسْفِيِّ ، ٥٦٢/٢ ،  
التَّوْضِيحُ ١٩٣/٢ ، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْيِيرُ ، ٢٠٣/٢ ، الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ ، لِابْنِ نَجِيمٍ ، ص ٣٦٨-٣٦٩ .

( ٢ ) فِي ( ب ) : فَلَمْ يَفْطِرْ

( ٣ ) سَاقِطَةٌ مِنْ ( أ )

( ٤ ) سَاقِطَةٌ مِنْ ( ب )

أَنَّ الإفطارَ لما أُبيحَ في حقِّ المريضِ في الصَّورةِ الأولى ، صارَ شُبْهَةً في إيجابِ الكفَّارةِ في الصَّورةِ الثانيةِ في حقِّه

ولما صارَ شُبْهَةً في حقِّ المسافرِ في الصَّورةِ الأولى في إيجابِ الكفَّارةِ، صارَ شُبْهَةً الشُّبْهَةُ ( في الصَّورةِ الثانيةِ في حقِّه ) <sup>(١)</sup> ، فالشُّبْهَةُ هي المعتبرَةُ دونِ النَّازِلِ عنها ، فوجبتِ الكفَّارةُ لذلكِ <sup>(٢)</sup> ، وعينُ هذا الصَّنِيعِ <sup>(٣)</sup> يتحقَّقُ في الإكراهِ على الزَّنا في حقِّ الرَّجُلِ والمرأةِ ، بحسبِ اختلافِ الإكراهِ الكاملِ والقاصرِ - على ما يجيءُ بعيد هذا إن شاء الله تعالى - <sup>(٤)</sup>

---

( ١ ) ساقطة من ( ج )

( ٢ ) أنظر : المبسوط ، للسرخسي ، ٦٨/٣ ، أصول البزدوي ، ٣٨٠/٤ ، المغني ، ص ٣٨٩ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٥٦٤/٢ - ٥٦٥ ، التوضيح ، ٢/١٩٣ - ١٩٤ ، التقرير والتحجير ٢/٢٠٣

( ٣ ) في ( ب ) : وعن هذا الضَّيم

( ٤ ) ص ( ١٨١١ ) من هذا الكتاب

## [ سابعاً : الإكراه ]

[ وأما الإكراه فنوعان ]

— كامل يفسد الاختيار ويوجب الإلجاء

— وقاصر يعدم الرضا ولا يوجب الإلجاء

والإكراه بجملته لا ينافي الأهلية ، ولا يوجب وضع الخطاب بحال ؛ لأن المكره مبتلى ، والابتلاء يحقق الخطاب ، ألا ترى أنه متردد بين فرض وحظر وإباحة ورخصة ، ويأثم فيه مرة ويؤجر أخرى ، ولا رخصة في القتل والجرح والزنا بعذر الكره أصلاً ، ولا حظر مع الكامل منه في الميتة والخمر والخنزير ، ورخص في إجراء كلمة الكفر ، وإفساد الصلاة والصيام ، وإتلاف مال الغير ، والجنابة على الإحرام ، وتمكين المرأة من الزنا في الإكراه الكامل ، وإنما فارق فعلها فعله — في الرخصة — ؛ لأن نسبة الولد لا تنقطع عنها ، فلم يكن في معنى القتل ، بخلاف الرجل ، ولهذا أوجب الإكراه القاصر شبهة في درء الحد عنها دون الرجل ]

قوله : { وأما الإكراه } الإكراه عبارة عن تهديد القادر غيره على ما هدده بمكروه على أمر بحيث ينتفي به الرضا<sup>(١)</sup> . وذكر في "المبسوط" : { الإكراه اسم لفعل يفعل المرء بغيره ، فينتفي به رضاه أو يفسد به اختياره ، من غير أن تنعدم به الأهلية في حق المكره أو يسقط به الخطاب }<sup>(٢)</sup>

( ١ ) أنظر تعريف الإكراه في : بدائع الصنائع ، ٤٤٧٩/٩ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ٤٨٢/٤ ، التلويح ، ١٩٦/٢ ، التقرير والتخبير ، ٢٠٦/٢ ، التوقيف ، ص

٨٤ ، الكليات ، ٢٦٦/١ ، دستور العلماء ، ١٥٣/١

( ٢ ) المبسوط ، للسرخسي ، ٣٨/٢٤

ثم في الإكراه يعتبر ( معنى في المكره )<sup>(١)</sup> ، ومعنى في المكره ، ومعنى فيما أكره عليه ، ومعنى فيما أكره به

فالمعتبر في المكره : تمكّنه من إيقاع ما هدّد به ، فإنه إذا لم يكن متمكناً من ذلك فإكراهه هذيان

وفي المكره المعتبر : أن يصير خائفاً على نفسه من جهة المكره في إيقاع ما هدّد به عاجلاً ؛ لأنه لا يصير ( ملجئاً )<sup>(٢)</sup> محمولاً<sup>(٣)</sup> إلا بذلك .

وفيما أكره به : أن يكون متلفاً<sup>(٤)</sup> أو مُزْمِناً ، أو مُتلفاً عضواً ، أو موجباً انعدام الرضا باعتباره

وفيما أكره عليه : أن يكون المكره ممتنعاً عنه قبل الإكراه ، إمّا لحقه أو لحق آدمي آخر ، أو لحق الشرع ، وبحسب اختلاف هذه الأحوال يختلف الحكم .

كذا في "المبسوط"<sup>(٥)</sup>

( ١ ) ساقطة من ( أ )

( ٢ ) ساقطة من ( ج )

( ٣ ) في ( ب ) و ( د ) : محمولاً طبعاً

( ٤ ) في ( ج ) : متعلقاً

( ٥ ) أنظر المبسوط ، للسرخسي ، ٤٠-٣٩/٢٤

ويعبر عن هذه الجملة بالشروط ، أنظر هذه الشروط وغيرها في

بدائع الصنائع ، ٤٤٨٠/٩ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ٣٨٢/٤-٣٨٣ ، الخرشبي عل مختصر خليل ٣٣/٤ ، الفواكه الدواني ، لابن غنيم ، ٧٥/٢ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ٣٦٨/٢ ، المهذب ، للشيرازي ، ٧٨/٢ ، الروضة ، للنووي ، ٦٠-٥٨/٨ ، مغني اختاج ، للشريبي ، ٢٨٩/٣-٢٩٠ ، البحر المحيط ، ٣٦٣/١-٣٦٤ ، أسنى المطالب ، للأنصاري ، ٢٨٢/٣ ، الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، ص ٢٢٨-٢٢٩ . المغني ، لابن قدامة ، ٣٥٣/١٠ ، الإنصاف ، للمرداوي ، ٤٤٠/٨ ، كشف القناع ، للبهرتي ، ٢٣٥-٢٣٦ .

قوله: {كامل يفسد الاختيار ويوجب الإلجاء} كالتهديد بالقتل أو قطع العضو<sup>(١)</sup> [د/١٦٣]. {وقاصر يعدم الرضا}<sup>(٢)</sup> كالحبس والقيد<sup>(٣)</sup>.  
ثم القاصر لا يبيح شيئاً من المحرمات، وذكر في "المبسوط": {أن المكره<sup>(٤)</sup> إذا هدّد رجلاً على فعل مجبى أو قيد، أو ضرب سوط<sup>(٥)</sup>، أو حلق رأسه ولحيته، لم ينبغ له أن يقدم على شيء من الظلم، قل ذلك أو أكثر؛ لأن الرخصة عند تحقق الضرورة، وذلك إذا خاف التلف على نفسه}<sup>(٦)</sup>.

(١) وهو ما يسمى بالإكراه الملجئ عندهم، وهو ما يُعديم الرضا ويُفسد الاختيار  
(٢) وهو ما يسمى بالإكراه غير الملجئ عندهم، وهو ما يُعديم الرضا ولكن لا يفسد به الاختيار.  
(٣) قسّر الإكراه في هذين النوعين هو صنيع أكثر الحنفية، ولكن فخر الإسلام وتابعه حافظ الدين النسفي - رحمهما الله - أضاف نوعاً ثالثاً وهو: ما لا يُعديم الرضا أصلاً كحبس أبيه أو ولده أو ما يجري مجراه، يقول ابن أمير حاج: {القياس أنه ليس بإكراه؛ لأنه لا يلحقه ضرر بذلك، والاستحسان أنه إكراه؛ لأن مجبئهم يلحق به من الحزن والهم ما يلحق مجبئ نفسه أو أكثر}.

أما الشافعية ومن وافقهم فقد جعلوا الإكراه نوعاً واحداً وهو: ما تحققت فيه الشروط السابقة، أما الملجأ عندهم فهو: من لا قدرة له على الفعل بحال؛ لأن الإلجاء هو حمل المكلف على فعل لا يسعه تركه ولا مندوحة له عن هذا الفعل بحال، ومثلوا له: بمن أُلقي من شاهق على شخص لو سقط عليه لقتله، وقد سبق بيانه ص(١٦٣٤).

أنظر: أصول البزدوي، ٣٨٤/٤، خلاصة الفتاوى، لطاهر بن عبدالرشيد البخاري (٢٨٨ - أ)، المغني، ص ٣٩٨، كشف الأسرار شرح المنار، للنسفي، ٥٦٩/٢ - ٥٧٠، التوضيح، ١٩٦/٢، التقرير والتحبير، ٢٠٦/٢، المحصول، للرازي، ٤٤٩/٢/١، الإحكام، للآمدي، ١١٧/١، شرح مختصر الروضة، للطوفي، ١٩٤/١، جمع الجوامع، لابن السبكي، ٧٢/١، البحر المحيط، ٣٥٨/١، شرح الكوكب المنير، ٥٠٨/١.

(٤) في (د): أن المكره به

(٥) في جميع النسخ: ضرب سوطاً، وما أثبتته من "المبسوط"

(٦) المبسوط، للسرخسي، ٧٦/٢٤

قوله : { ألا ترى أنه متردد بين فرض وحظر وإباحة ورخصة ،  
ويأثم مرة ويؤجر أخرى } <sup>(١)</sup> ، إذ الحرّمات على أنواع  
[ ١ ] حرمة لا تنكشِفُ ولا تدخلُها رخصة ، كزنا الرجل والقتل  
[ ٢ ] وحرمة تحمِلُ السقوط أصلاً ، كشرَب الخمر  
[ ٣ ] وحرمة لا تحمِلُ السقوط لكنّها تحمِلُ الرخصة <sup>(٢)</sup> ، كإجراء  
كلمة الشرك على لسانه

[ ٤ ] وحرمة تحمِلُ السقوط لكنّها لم تسقط بعذر الإكراه ، واحتملت  
الرخصة ، وهي حرمة مال الغير ، فإنّها تحمِلُ السقوط بإباحة صاحبه ، لكنّه  
لا تسقط حرمة بعذر الكره ، لكن يُرخص له الأكل عند المخمصة — أي  
تعدّم المؤاخذه — ، لا أنّه يحلُّ أكله ، ولكن بشرط اللّضمان يُرخص له الأكل

( ١ ) المكرة مكلفٌ عند جمهور أهل العلم؛ لأنّ بالإكراه لا يتعدّم الاختيار ولكن يفسد ،  
لذلك فإفعاله تحت تأثير الإكراه قد تدور معها الأحكام التكليفية من فرض وحظر وإباحة  
ونحوها ، وقد يأثم مرة ويؤجر أخرى .

وذهب الإمام مالك - رحمه الله - في الأظهر من مذهبه إلى أنّه يمتنع تكليف المكرة ،  
واختاره ابن السبكي في "جمع الجوامع" من الشافعية ، والطوفي من الحنابلة ، وبه قالت المعتزلة ،  
ولكن التاج السبكي رجّع عن ذلك أخيراً فقال : { القول الفصل : إنّ الإكراه لا ينافي التكليف ،  
ولذلك يأثم المكرة على القتل بالإجماع ، ويجب عليه القصاص على الأصح ، غير أنني صححتُ  
في "جمع الجوامع" إمتناع تكليف المكرة ، كالمَلَجأ والغافل ، والمختارُ عندي الآن الجريان مع  
الجماعة الأشعرية على أنّه يجوز تكليفه وإن كان غير واقع } .

أنظر هذه المسألة في : أصول البزدوي ، ٣٨٦-٣٨٧ ، التوضيح ، ١٩٦/٢ ، منتهى  
السؤل والأمل لابن الحاجب ، ص ٤٤ ، تقريب الوصول ، لابن جزئ ، ص ١٠٤ ،  
البرهان ، للجويني ، ١٠٦/١ ، المستصفى ، ٩٠/١ ، المحصول ، ٤٥٠/٢/١ ، الإحكام ،  
للأمدي ، ١١٧/١ ، جمع الجوامع ، لابن السبكي ، ٧٦-٧٢/١ ، الأشباه والنظائر ، له ، ٩/٢ ،  
نهاية السؤل ، للإسنوي ، ٣٢٣/١ ، البحر المحيط ، ٣٦٣/١ ، روضة الناظر ، لابن قدامة ،  
ص ٥٠ ، شرح مختصر الروضة ، للطوفي ، ١٩٤-١٩٩ فواتح الرحموت ، ١٦٦/١

( ٢ ) في ( ج ) : لكنها لا تحتمل الرخصة

أما نظيرُ كَوْنِ الإِقْدَامِ [١٨٧/ج] فرضاً :

فيما إذا أُكْرِهَ على شُرْبِ الخَمْرِ بالقتلِ أو بقطعِ العضو ، فإنه لايجلُّ له الامتناع عن شُرْبِ الخمر  
ونظيرُ الحظر

ما إذا أُكْرِهَ بالقتلِ على قتلِ الغير ، أو أُكْرِهَ الرَّجُلُ على الزَّنا بالمرأة .  
ونظيرُ الإباحة

ما إذا أُكْرِهَ على الإفطارِ ( بالقتلِ )<sup>(١)</sup> في صومِ رمضان ، فإنه يباحُ له الفِطْر ، وإنما سَمَّاه " إباحة " ؛ لأنَّ الإفطارَ في نهارِ رمضان يباحُ في الجملةِ بعددٍ ما ، وخوفُ التلفِ بالقتلِ أقوى الأعذار  
فأما إجراءُ كلمةِ الكُفْرِ على اللِّسانِ ، فإنه يُرَخَّصُ له الإقدامُ صوناً لنفسِهِ عن التلفِ عند طُمأنينةِ القلبِ بالإيمانِ من غيرِ إباحة ، ولكن يجوزُ إطلاقُ ( لفظ )<sup>(٢)</sup> " الإباحة " على " الرخصة " ، فإنه ذكر في " المبسوط " في إجراءِ كلمةِ الشُّركِ على اللِّسانِ لفظ " الإباحة " - على ما يجي بعد هذا -<sup>(٣)</sup>

ويأثمُ مرَّةً فإنه إذا أقدمَ على القتلِ فقتله ، كان آثماً  
ويؤجَرُ أخرى: بأن صبرَ في إجراءِ<sup>(٤)</sup> كلمةِ الشُّركِ حتى قُتِلَ ، كان مأجوراً

( ١ ) ساقطة من ( ج )

( ٢ ) ساقطة من ( ج )

( ٣ ) أنظر الأسطر القليلة القادمة عند النقل من " المبسوط "

( ٤ ) في ( أ ) : بأن صبرَ وإجراء

قوله : { ولا رخصة في القتل } <sup>(١)</sup> ، { لما فيه من طاعة المخلوق في معصية الخالق وإيثار روحه على روح من هو مثله في الحرمة ، وذلك لا يجوز وبهذا يتبين عظم حرمة المؤمن ؛ لأن الشرك بالله تعالى أعظم الأشياء وزراً ، وأشدّها تحريماً ، قال الله تعالى : ﴿ تَكَاذُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ ﴾ الآية <sup>(٢)</sup> [ ٢١٢/أ ] ثم يباح له إجراء كلمة الكفر في حالة الإكراه [ ولا يباح الإقدام على القتل في حالة الإكراه ] <sup>(٣)</sup> فيه يتبين عظم حرمة المؤمن عند الله تعالى { كذا في "المبسوط" <sup>(٤)</sup> } وذكر فيه أيضاً <sup>(٥)</sup> : أن إنساناً لو أكره بالقتل على قطع (يد) <sup>(٦)</sup> نفسه فهو إن شاء الله في سعة من ذلك ؛ لأنه ابتلي بين بلتين ، فله أن يختار أهونهما عليه ، وقطع اليد أهون من قتل النفس ، لأنه لا شك أن إتلاف البعض لإبقاء الكل كان أولى من إتلاف الكل ، مع أن الأطراف جارية بجرى الأموال ، والأموال وقاية للنفس ، فكذلك الأطراف ، فلما كان أمر الطرف أهون ، جاز اختيار تلفه بمقابلة تلف النفس ، حتى إن من أكره

( ١ ) الإقدام على القتل محرم بالإجماع حتى ولو كان الإنسان مكرهاً عليه كما أشار إلى ذلك القرطبي ، أما من منع من الفقهاء من تكليف المكره فلم يُبح له القتل حالة الإكراه ، كأنهم يستنون هذه الحالة فيرون فيها جواز تكليفه

أنظر : خلاصة الفتاوى ، لطاهر بن عبد الرشيد البخاري ( ٢٨٨ - ب ) ، الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، ١٨٣/١٠ ، جمع الجوامع ، لابن السبكي ، ٧٥-٦٨/١ ، دلالة الاقتضاء ، ٨٣٦/٢

( ٢ ) الآية ( ٩٠ ) من سورة مريم

( ٣ ) هذه الجملة بين المعكوفين [ هكذا ساقطة من جميع النسخ ، ثابتة في "المبسوط" ، ولعل سقوطها كان سهواً ؛ لأن هذه الجملة هي موضع الشاهد

( ٤ ) المبسوط ، للسرخسي ، ٤٦-٤٥/٢٤

( ٥ ) أنظر : المبسوط ، للسرخسي ، ٦٨-٦٦/٢٤

( ٦ ) ساقطة من ( د )



رجلاً على قتلِ نفسه بوعيدِ قتلٍ هو أشدُّ منه، بأن قال: لأقتلَنَّ بالسَّيِّاطِ  
أو لتقتلَنَّ نفسك بهذا السَّيْفِ، أو ذَكَرَ له نوعاً [٢٤٠/ب] من القتلِ هو.  
أشدُّ عليه مما أمره أن يفعلَ بنفسه، فقتلَ نفسه، قُتِلَ بِهِ الذي أكرهه؛  
لأنَّ الإكراهَ تحقَّقَ هنا، فإنَّه قصَّدَ بالإقدامِ على ما طلبَ منه دفعَ ما هو  
أشدُّ عليه، فالقتلُ بالسَّيِّاطِ أفحشُ وأشدُّ على البدنِ من القتلِ بالسَّيْفِ،  
لأنَّ القتلَ بالسَّيْفِ يكون في لحظة، وبالسَّيِّاطِ يطولُ وتوالى الآلام.  
وأما إذا أكرهه على القتلِ بقتلٍ مثله فهو على سَعَةٍ<sup>(١)</sup> من  
ذلك عند أبي حنيفة - رحمه الله -، خلافاً لهما. هذا كله فيما إذا أكرهه  
على قتلِ نفسه أو قطعِ يديه بوعيدِ القتلِ.

فأما إذا أكرهه بالقتلِ على أن يقتلَ غيره أو يقطعَ يدَ غيره، فلا  
يباحُ له الإقدام، سواء كان ذلك الغيرَ عبده أو لا، لم يسعه أن يفعلَ  
ذلك؛ لأنَّ العبدَ في حكمِ نفسه، ودمه باقٍ على أصلِ الحرِّية - على ما  
بيننا أنَّ دمه لا يدخلُ تحت الملك -<sup>(٢)</sup>، فكما لا يسعه الإقدامُ على أن  
يفعلَ بشيءٍ من ذلك<sup>(٣)</sup> بحرُّ - لو أكره عليه - فكذلك العبدُ<sup>(٤)</sup>.

حتى إنَّ العاملَ لو قال لرجلٍ: لتقطعَنَّ (يدَه)<sup>(٥)</sup> أو لأقتلَنَّك، لم<sup>(٦)</sup>  
ينبغي له أن يفعلَ ذلك؛ لأنَّ لأطرافِ المؤمنين من الحرمةِ مثلَ مالِ نفسه<sup>(٧)</sup>، ألا

(١) في (ب) : فهو على سَفَه

(٢) أنظر ص (١٦٨٤) من هذا الكتاب

(٣) هكذا في جميع النسخ، والأولى أن يقول : أن يفعلَ شيئاً من ذلك

(٤) أنظر : المبسوط، للسرخسي، ٧٠-٦٩/٢٤

(٥) ساقطة من (ب)

(٦) في (ب) : لا

(٧) في (د) : مال نفسه

ترى أَنَّ المضطّرَّ لا يَحِلُّ له أَنْ يَقْطَعَ طَرَفَ الْغَيْرِ لِأَكْلِهِ ، كما لا يَحِلُّ له أَنْ يَقْتَلَهُ<sup>(١)</sup>

حتى إِنَّ صَاحِبَ الطَّرَفِ لو أذِنَ (له)<sup>(٢)</sup> أَنْ يَقْطَعَهُ لِيُدْفَعَ الْهَلَاكُ عَنْ نَفْسِهِ ، لا يَحِلُّ له الْقَطْعُ أَيْضاً - وإنَّ كَانَ مَكْرَهاً فِي الْقَطْعِ - ؛ لما أَنَّهُ لا يَسَعُ لَصَاحِبِ الطَّرَفِ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ ، كما لو رأى مضطراً فأراد أَنْ يَقْطَعَ يَدَ نَفْسِهِ لِيُدْفَعَهَا إِلَيْهِ لِأَكْلِهَا ، لا يَسَعُهُ ذَلِكَ ، فهذا مثله ، فكان أَمْرُهُ كَعَدَمِهِ<sup>(٣)</sup>

ولا يقال : إِنَّ الْأَطْرَافَ مَلْحَقَةٌ بِالْأَمْوَالِ ، حتى إِنَّ الْقِصَاصَ لا يَجْرِي بَيْنَ أَطْرَافِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، وَأَطْرَافِ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ ؛ لَتَفَاوُثِهَا فِي الْقِيَمَةِ ، ثُمَّ يَرْخَصُ لَهُ الْإِقْدَامُ عِنْدَ الْإِكْرَاهِ عَلَى إِتْلَافِ مَالِ الْغَيْرِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُرَخَّصَ لَهُ أَيْضاً قَطْعُ يَدِ الْغَيْرِ بِمُقَابَلَةِ تَلْفِ نَفْسِهِ !  
لأنَّا نقول : إلحاق الطَّرَفِ بِالمالِ فِي حَقِّ صَاحِبِ الطَّرَفِ ، لا فِي حَقِّ غَيْرِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ النَّاسَ يِيْذِلُونَ الْأَمْوَالَ صِيَانَةً لِنَفْسِ الْغَيْرِ ، وَلا يِيْذِلُونَ أَطْرَافَهُمْ لَصِيَانَةِ نَفْسِ الْغَيْرِ<sup>(٤)</sup>

وَأَمَّا عَدَمُ جَرَيَانِ الْقِصَاصِ فِي الْأَطْرَافِ الَّتِي ذَكَرْتُ ؛ [ف]لِتَفَاوُثِهَا فِي الْقِيَمَةِ ، وَهِيَ مَلْحَقَةٌ بِالمالِ مِنْ وَجْهِهِ ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ كِلَا مِنْهُمَا وَقَايَةُ لِلنَّفْسِ ، فَاعْتَبِرْ ذَلِكَ فِيمَا يَسْقُطُ بِالشُّبُهَاتِ ، ثُمَّ لو سُلِكَ بِهَا مَسْلُكُ الْأَمْوَالِ فِي الَّذِي يَسْقُطُ بِالشُّبُهَةِ لا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ يُسْلَكَ مَسْلُكُهَا فِي إِبْثَاتِ

( ١ ) أنظر : المبسوط ، للسرخسي ، ٧٦/٢٤

( ٢ ) ساقطة من ( د )

( ٣ ) أنظر : المبسوط ، للسرخسي ، ٩٠/٢٤

( ٤ ) أنظر المغني ، للخجّازي ، ص ٣٩٩

الرَّحْصَةِ فِي الشَّيْءِ الَّذِي لَا رُحْصَةَ فِي أَصْلِهِ - وَهُوَ الْقَتْلُ - ، فَإِنَّ الْقَطْعَ  
مَلْحَقٌ بِالْقَتْلِ <sup>(١)</sup>

قوله : { ورخص في إجراء كلمة الكفر ، وإفساد الصلاة ،  
والجناية على الإحرام } وذكر في "المبسوط" : { وكلُّ أمرٍ أحله الله  
تعالى في مثل ما أحلَّ في الضَّرورة من الميتة وغيرها ، والفِطْرِ في المَرَضِ  
والسَّقَر ، فلم يفعلْ حتى ماتَ أو قُتِلَ فهو آثم

وكلُّ أمرٍ حرَّمه الله تعالى ولم يجئ فيه إحلالٌ إلَّا أنَّ فيه رُحْصَةَ ،  
فأبى أن يأخذ <sup>(٢)</sup> بالرَّحْصَةِ حتى قُتِلَ فهو في سَعَةٍ ؛ لأنَّ في هذا  
[١٦٤/د] إعزازٌ للدين ، ألا ترى أنَّ محرماً لو اضطرَّ إلى ميتةٍ وإلى ذَبْحِ  
صَيْدٍ حلَّ له عندنا أكل الميتة ، ولم يحلَّ له ذَبْحُ الصَّيْدِ ما دامَ يجِدُ الميتة ؛  
لأنَّ الميتةَ حلالٌ في الضَّرورة <sup>(٣)</sup> والصَّيْدُ جاءَ تحرُّمُهُ على المحرَّم جملةً ،  
ولأنَّه لو ذَبَحَ الصَّيْدَ صار ميتةً (أيضاً) <sup>(٤)</sup> فيصيرُ هو جامعاً بين ذَبْحِ  
الصَّيْدِ وتناولِ الميتة ، (وإذا تناول الميتة) <sup>(٥)</sup> كان ممتنعاً من <sup>(٦)</sup> الجنايةِ  
على إحرامه - بقتلِ <sup>(٧)</sup> الصَّيْدِ - ، والحِلُّ لأجلِ الضَّرورة فإذا كانت  
الضَّرورةُ ترتفعُ بأحدهما ، لم يكن له الجمعُ بينهما <sup>(٨)</sup> { <sup>(٩)</sup> .

( ١ ) في ( د ) : فَإِنَّ الْقَتْلَ مَلْحَقٌ بِالْقَتْلِ

( ٢ ) في ( د ) : فَإِذَا أَنْ يَأْخُذَ

( ٣ ) في "المبسوط" : حلالٌ في حالِ الضَّرورة

( ٤ ) ساقطة من ( أ )

( ٥ ) ساقطة من ( ج )

( ٦ ) في ( أ ) و ( ج ) : عن

( ٧ ) في ( ج ) : فقتلَ

( ٨ ) في ( ب ) و ( ج ) : أن يجمعَ

( ٩ ) المبسوط ، للسرخسي ، ١٥٤/٢٤ - ١٥٥

قوله : { لأن نسبة الولد لا تنقطع عنها ، بخلاف الرجل } يعني :  
 أنّ زنا الرجل في معنى القتل ؛ لأنه تضييع للولد ، فهو إهلاك حُكمي ،  
 فكان مُلْحَقاً بالإهلاك [١٨٨/ج] الحقيقي - وهو القتل - ، بل حُرْمَةُ  
 هذا - الإهلاك الحُكمي - أشدُّ من حُرْمَةِ الإهلاك الحقيقي ؛ لما أنّ تلك  
 الحرمة تنكشفُ بكاشف ، حتى حلَّ قتلُ المسلمِ بزناً أو قِصاص ، بخلافِ  
 الإهلاك<sup>(١)</sup> الحُكمي - وهو الزنا - حيث لا ينكشفُ أصلاً ؛ لأنه لا  
 تتصوّر الجنائية من ولدٍ يتعلّق في الرَّجَم ، وأمّا المرأة [٢١٣/أ] فلا يكون  
 تمكينها تضييعاً ؛ لما أنّ نسبة الولد لا تنقطع عنها بحال .

ثمّ لما ثبتت التّفاوتُ بين زناهما في الإكراه الكاملِ بثبوتِ  
 الرّخصة في زنا المرأة وبثبوتِ الشُّبهة في زنا الرجل ، ثبتت التّفاوتُ أيضاً  
 بينهما في الإكراه القاصر ، حيث انحطَّ زنا المرأة من الرّخصة إلى الشُّبهة ،  
 وانحطَّ زنا الرجل من الشُّبهة إلى شُبْهَةِ الشُّبهة ، فلذلك حدُّ الرجل دون  
 المرأة في الإكراه القاصر ؛ لما أنّ الشُّبهة هي التي تُسقطُ الحدَّ دون النّازلِ  
 عنها ، فصار هذا الفرقُ بينهما في الموضعين عيْنُ نظيرِ فطرِ المريضِ  
 والمسافرِ في الموضعين - على ما مرَّ قبيلَ هذا في أحكامِ السّفَر -<sup>(٢)</sup> ؛  
 لأنّ ثبوتَ الحكمِ على حسبِ ثبوتِ الدّليل<sup>(٣)</sup> .

وذكر في "المبسوط"<sup>(٤)</sup> : أنّ الفرقَ بين زنا المرأة وزنا الرجل في حقِّ  
 الإثم لا غير ، أمّا في حقِّ فسَادِ الإحرام فلا يفتَرِقان ، حتى إنّ المرأة المُحرّمة

(١) في (أ) و (د) : الهلاك

(٢) أنظر ص (١٨٠٠-١٨٠١) من هذا الكتاب

(٣) أنظر : المبسوط ، للسرخسي ، ٥٥-٥٤/٢٤

(٤) أنظر : المبسوط ، للسرخسي ، ٨٩-٨٨/٢٤ ، ١٥٤/٢٤

إذا أكرهت على الزنا فمكنت، فسَدَ إحرامها، ووجبَ عليها الكفارة دون المكره؛ لأنَّ تمكينها من نفسها جنائية على إحرامها، وهي لا تصلح في ذلك آلة لغيره - على ما يبيى - <sup>(١)</sup>، وإنَّ لم تفعلْ حتى تُقتلْ - في هذه الصورة - فهي في سعة؛ لأنَّ حرمة الزنا والجماع في حالة الإحرام <sup>(٢)</sup> حرمة مطلقة، فهي في الامتناع [١/٢٤٤ ب] متمسكة بالعزيمة، ثم هي لا ترجع بما وجبَ عليها من الكفارة على المكره؛ لأنَّه وجبَ عليها كفارة يُفتى بها، ولو رجعت عليه بغرامة (ترجع بغرامة) <sup>(٣)</sup> يُقضى بها عليه، ولا يجوز أن ترجع عليه بأكثر مما وجبَ عليها.

ثم في كلِّ موضع وجبَ الحدُّ على المكره لا يجبُ المهرُ لها؛ لما أنَّ الحدَّ والمهرَ لا يجتمعان عندنا بسببِ فعلٍ واحد <sup>(٤)</sup>، خلافاً للشافعي - رحمه الله - <sup>(٥)</sup> وفي كلِّ موضع سقطَ الحدُّ، وجبَ المهرُ؛ لأنَّ الوطءَ في غير الملك لا ينفكُّ عن حدٍّ أو مهرٍ، فإذا سقطَ الحدُّ وجبَ المهرُ، لإظهارِ خطرِ المحلِّ، فإنَّه مصونٌ عن الابتذال، محترَّمٌ كاحترامِ النفوس، فلذلك استوى إذنها وعدمُ إذنها، وذلك لأنَّه لو استكرهها فغيرُ مشكلٍ؛ لأنَّ المهرَ يجبُ عوضاً عما أتلَفَ عليها، ولم يوجد الرضا منها بسقوطِ حقِّها، وأما إذا أذنت له

(١) ص (١٨٢٣) من هذا الكتاب

(٢) في (ب) : والجماع في حالة الإكراه

(٣) ساقطة من (أ) و (ب) و (ج)

(٤) وهذا أصلٌ مطرَّد عند الحنفية حتى بنوا عليه قاعدتهم الشهيرة (الحدُّ والضمان لا يجتمعان).

أنظر : المبسوط ، للسرخسي ، ٥٣/٩ ، الهداية مع شروحاتها ، ٢٧٣/٥-٢٧٤

(٥) فإنَّه يرى جوازَ اجتماعِ الحدِّ والمهرِ، فمن غصبَ جاريةً، أو زنا بامرأةٍ كرهها وجبَ عليه الحدُّ وثبتَ عليه المهرُ، وإنَّ تكررَ الوطءُ تكررَ المهرُ، فيجبُ بعددِ الوطآتِ مهروراً.

أنظر تخریج الفروع على الأصول ، للزنجاني ، ص ٢٢١ ، مغني المحتاج ، للشريبي ،

في ذلك فلائته لا يحلُّ لها شرعاً أن تأذنَ في ذلك ، فيكون إذنُها لغواً ،  
لكونها محجورةٌ عن ذلك شرعاً ، بمنزلةِ إذنِ الصبيِّ والمجنونِ في إتلافِ  
مالِهِما .

ثمَّ ذَكَرَ في "تَمَّةِ الفتاوى" <sup>(١)</sup> : { ولا يرجعُ بما ضَمِنَ على  
المكْرِه ؛ لأنَّ منفعةَ الوطءِ حصلتَ للزَّاني ، وكان كما لو أُكْرِهَ على  
أَكْلِ طعامٍ نفسِه فأكلَ إنَّ كان جائعاً لا يرجعُ على المكْرِه بشئٍ ، وإنَّ  
كان شبعانَ يرجعُ عليه بقيمةِ الطَّعام ؛ لأنَّ في الفصلِ الأوَّلِ حصلت  
(منفعةُ الأكلِ) <sup>(٢)</sup> للمكْرِه ، وفي الثاني لا <sup>(٣)</sup> ، وباقي التَّفريع يأتي  
في مسألةِ الأكلِ قريباً <sup>(٤)</sup> }

( ١ ) سبق التعريف بهذا الكتاب في القسم الدَّرَاسِي ص ( ١١٦ )

( ٢ ) ساقطة من ( أ )

( ٣ ) ذَكَرَ هذا النِّقْلَ من "التَّمَّة" أيضاً الشَّيْخُ عبدالعزیز البخاري في "كشف الأسرار" ،

٣٩٤/٤

( ٤ ) ص ( ١٨٢٣ وما بعدها ) من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى

## [ حُكْمُ تَصَرُّفَاتِ الْمَكْرَهَةِ ]

[ فثبت بهذه الجملة أن الإكراه لا يصلح لإبطال حكم شيء من الأقوال والأفعال جملة إلا بدليل غيره ، على مثال فعل اللطائع ، وإنما يظهر أثر الكره إذا تكامل في تبديل النسبة ، وأثره إذا قصر في تفويت الرضا ، فيفسد بالإكراه ما يحتمل الفسخ ويتوقف على الرضا مثل البيع والإجارة

ولا تصح الأقارير كلها ؛ لأن صحتها تعتمد قيام المخبر به ، وقد قامت دلالة عدمه ، وإذا اتصل الإكراه بقبول المال في الخلع ، فإن الطلاق يقع والمال لا يجب ؛ لأن الإكراه يعدم الرضا بالسبب والحكم جميعا ، والمال ينعدم عند عدم الرضا ، فكان المال لم يوجد ، فوقع الطلاق بغير مال ، كطلاق الصغيرة على مال ، بخلاف الهزل لأنه يمنع الرضا بالحكم دون السبب ، فكان كخيار الشرط — على ما مر —

وإذا اتصل الإكراه الكامل بما يصلح أن يكون الفاعل فيه آلة لغيره ، مثل إتلاف النفس والمال ، نسب الفعل إلى المكره ، ولزمه حكمه ؛ لأن الإكراه الكامل يفسد الاختيار ، والفاقد في معارضة الصحيح كالعدم ، فصار المكره بمنزلة عديم الاختيار آلة للمكره فيما يحتمل ذلك

أما فيما لا يحتمله لا يستقيم نسبه إلى المكره ، فلا تقع المعارضة باستحقاق الحكم ، فبقي منسوبا إلى الاختيار الفاسد ، وذلك مثل الوطء والأكل والأقوال كلها ؛ فإنه لا يتصور أن يأكل الإنسان بغير غيره ، أو يتكلم بلسان غيره

وكذلك إذا كان نفس الفعل مما يتصور أن يكون الفاعل فيه آلة لغيره إلا أن المحل غير الذي يلاقه الإتلاف صورة ، وكان ذلك يتبدل ، بأن يجعل آلة لغيره ، مثل إكراه المحرم على قتل الصيد أن

ذلك يقتصر على الفاعل ؛ لأن المكره إنما حمّله على أن يجني على إحرام نفسه ، وهو في ذلك لا يصلح آلة لغيره ، ولو جعل آلة يصير محل الجناية إحرام المكره ، وفيه خلاف المكره ، وبطلان الإكراه ، وعود الأمر إلى المحل الأول .

ولهذا قلنا : إن المكره على القتل يأثم ؛ لأنه من حيث يوجب المأثم جناية على دين القاتل ، وهو في ذلك لا يصلح آلة لغيره ، ولو جعل آلة لتبدّل محل الجناية ، وكذلك قلنا في المكره على البيع والتسليم : إن تسليمه يقتصر عليه ؛ لأن التسليم تصرف في بيع نفسه بالإتمام ، وهو في ذلك لا يصلح آلة لغيره ، ولو جعل آلة لتبدّل المحل لتبدّل ذات الفعل ، لأنه حينئذ يصير غصباً محضاً ، وقد نسبناه إلى المكره من حيث هو غصب

وإذا ثبت أنه أمر حكمي صرنا إليه ، استقام ذلك فيما يعقل ولا يحس ، فقلنا : إن المكره على الإعتاق بما فيه إلقاء هو المتكلم ، ومعنى الإتلاف منه منقول إلى الذي أكرهه ، لأنه منفصل عنه في الجملة ، محتمل للنقل بأصله ، وهذا عندنا .

وقال الشافعي - رحمه الله - : تصرفات المكره قولاً تكون لغواً إذا كان الإكراه بغير حق ؛ لأن صحة القول بالقصد والاختيار ، ليكون ترجمة عما في الضمير ، فيبطل عند عدمه ، والإكراه بالحبس مثل الإكراه بالقتل عنده ، وإذا وقع الإكراه على الفعل فإذا تم الإكراه بطل حكم الفعل عن الفاعل ، وتماهه بأن يجعل عذراً يبيح له الفعل ، فإن أمكن أن ينسب إلى المكره نسب إليه ، وإلا فيبطل أصلاً .

وقد ذكرنا نحن أن الإكراه لا يعدم الاختيار ، لكنه ينتفي به الرضا ، أو يفسد به الاختيار ، إلى آخر ما قررنا [

قوله : { إلا بدليل غيره ، على مثال فعل الطائع } <sup>(١)</sup> أراد به : أن فِعْلَ الطَّائِعِ له موجب ، يثبتُ موجبُه لا محالةً إلا إذا قامَ الدَّلِيلُ على تغييره ، كما أنَّ موجبَ قوله أنتِ طالقٌ ، وأنتِ حرٌّ ، وقوعُ الطَّلَاقِ والعِتْقِ في الحال

(١) في (ب) : الطَّائِعِ



إلا إذا وُجد المغيّر - وهو التعليق والاستثناء والهزل - ، وكذلك هذا في سائر الأقوال والأفعال مع موجباتها ، فإنّ موجبَ شُرْبِ الخمرِ طوعاً أو حذراً ، وكذلك موجبُ الزّنا والسّرقة ، إلا إذا قام الدليل على التّغيير ، بأنّ وُجدت [هذه الأفعال في دار الحرب ، لم تكن موجبةً للحذ ، فقد تغيّرت الأقوال والأفعال عن كونها موجبةً إلى كونها غير موجبة عند قيام الدليل ، فكذلك هذا في أفعال المكره وأقواله ، يثبت موجبها إلا إذا وُجد المغيّر ؛ لأنّ إيجاب هذه الأفعال والأقوال لكونها صادرةً عنّ له عقل واختيار وأهليّة وخطاب ، وقد وُجدت هذه المعاني في المكره ، فثبتت هي كنبوتها في الطّائع

فعلم بهذا كلّه ، أنّ فسَادَ البيع - في بيع المكره - لا لنفس تصرّف المكره ، بل لاعتبار اشتراط الرّضا في البيع ، والإكراه دليلٌ عدَم الرّضا ، حتى إنّ التصرّف الذي لا يشترط هو فيه ينفذ من المكره كنفادّه من الطّائع ، كما في الطّلاق والعِتاق ، فكان دليلُ التّغيير في البيع من الصّحّة إلى الفساد : عدَمُ الرّضا

ولما ذكر أنّ الإكراه لا يُبطل شيئاً ولا يغيّره عن موضعيه<sup>(١)</sup> سواء كان ذلك الشّيء قولاً أو فعلاً ، ذكر ما هو مختصّ بتغيير الإكراه ، وذلك في شيئين لا غير

أحدهما : تبديل النسبة من الفاعل إلى الأمر في الإكراه الكامل والثّاني : تفويت الرّضا ، وهو عامٌّ في الكامل والقاصر جميعاً

(١) في (ج) و (د) : موضوعه

لكنّ القاصر لما خالف الكامل في تبديل النسبة ، لم يوجد فيه ما  
 وجد في الكامل من الوصفين<sup>(١)</sup> جميعاً ، فصار كأنّ القاصر اختصّ  
 بتفويت الرضا ، فقال : { وأثره إذا قصر في تفويت الرضا }  
 [٢١٤/أ] وإلا لا اختصاص له بتفويت الرضا ، ألا ترى أنه كيف  
 أطلق النتيجة بقوله : { فيفسد بالإكراه } ( أي بالإكراه )<sup>(٢)</sup> الكامل  
 والقاصر ، ولما انحصر أثر الكره<sup>(٣)</sup> في هذين الوصفين ذكرهما بكلمة  
 الحصر بقوله : { وإنما ( أثر )<sup>(٤)</sup> الكره } إلى آخره

قوله : { ولا تصح الأقاير كلها } كان من حقّ الكلام أن يقال :  
 "مثل البيع والإجارة والإقرار فلا تصحّ الأقاير كلها" ؛ لأنّ الأقاير كلّها  
 مما يؤثر فيه الإكراه الكامل والقاصر ، حتى يطل الإقرار بكل واحد منهما<sup>(٥)</sup>

( ١ ) في ( أ ) و ( ب ) : من الموضعين

( ٢ ) ساقطة من ( أ )

( ٣ ) في ( د ) : أثر المكره

( ٤ ) ساقطة من ( ب )

( ٥ ) قسم الحنفية تصرفات المكره القولية إلى قسمين

١ ) تصرفات تحتلّ الفسخ وتقبله ، كالبيع والإجارة ونحوها

٢ ) وتصرفات لا تحتلّ الفسخ ، كالنكاح والطلاق والعنق والرجعة والنذر واليمين ونحوها .

فأما التصرفات التي تحتلّ الفسخ فالإكراه يؤثر فيها ، بمعنى : أنّ هذه العقود تنعقد  
 فاسدة ، ولا تملك بالقبض ؛ لأنّ من شرط صحة هذه العقود الرضا ، قال الله تعالى :  
 ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ ، والإكراه يسلب الرضا ، فلا تصحّ هذه العقود ،  
 لا باعتبار الإكراه بل باعتبار فقد شرط الرضا ، وعند زفر - رحمه الله - هي عقود موقوفة .

وأما التصرفات التي لا تحتلّ الفسخ ، فهي عقود ليس من شرط صحتها الرضا ؛  
 بدليل وقوعها من المازل ، لذلك فالإكراه لا يؤثر فيها ، فإذا طلق أو اعتق أو راجع  
 مكرهاً وقع ولزمه

وذكرَ فخر الإسلام<sup>(١)</sup> - رحمه الله - بعد ذكرِ الإقرار : { والكايلُ من الإكرَاهِ والقاصرُ في هذا سواء }<sup>(٢)</sup> [د/١٦٥] وذكرَ في "المبسوط": {ولو هَدَّوْهُ بقتلٍ أو إتلافِ عضوٍ أو بجنسٍ أو بقيدٍ (لِقِرٍّ)<sup>(٣)</sup> لهذا الرجلِ بألفِ درهمٍ، فأقرَّ له به فالإقرارُ باطلٌ، أمَّا إذا هَدَّوْهُ بما يخافُ منه التَّلَفَ فهو مُلجأً إلى الإقرارِ، محمولٌ عليه ، والإقرارُ خيرٌ مُمَيَّلٌ بين الصَّدَقِ والكَذِبِ، فإنما (يوجبُ)<sup>(٤)</sup> الحقَّ [١٨٩/ج] باعتبارِ رُحانِ جانبِ الصَّدَقِ، وذلكَ ينعلمُ بالإلجاء<sup>(٥)</sup>، وكذلكَ إن هَدَّوْهُ بجنسٍ أو قَيْدٍ (أو ضَرْبٍ)<sup>(٦)</sup>؛ لأنَّ الرِّضَا ينعلمُ بالجنسِ والقَيْدِ (والضَّرْبِ)<sup>(٦)</sup> بما يلحقُه من الهمِّ والحُزنِ به، وانعدامُ الرِّضَا يمنعُ ترجُّحَ جانبِ الصَّدَقِ في إقراره ، ثمَّ قد بيَّنا أنَّ الإكرَاهَ

= = بينما ذهبَ الجمهورُ إلى أنَّ جميعَ تصرفاتِ المكره القوليَّة والفعلية تكون باطلة لا أثرَ لها ؛ وذلكَ لأنَّ المكره لا اختيارَ له ، وإنَّ كان هناك نوعُ اختيارٍ فهو اختيارٌ فاسدٌ ، والشرعُ إنما يواخذُ الإنسانَ باختياره المطلق الذي يصحُّ أن يعلَّقَ عليه الأحكام أنظر: المبسوط، للسرخسي، ٥٥/٢٤، الهداية، للمرغيناني، ٢٧٥/٣-٢٧٦، بدائع الصنائع، ٤٥٠٣/٩، كشف الأسرار، للبخاري، ٣٨٩-٣٨٧/٤، التفريع، لابن الجلاب، ٧٥/٢، الخرشي على مختصر خليل، ٣٣/٤، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٣٦٧/٢، المهذب، للشيرازي، ٧٨/٢، تخريج الفروع على الأصول، ص ٢٨٦-٢٨٧، أسنى المطالب، للأتصاري، ٢٨٢/٣، مغني المحتاج، للشربيني، ٢٨٩/٣، الكافي، لابن قدامة، ١٦٥/٣، الإنصاف، للمرداوي، ٤٣٩/٨، كشاف القناع، للبهوتي، ٢٣٥/٥.

( ١ ) سبقت ترجمته في القسم الدِّراسي ص ( ٧٧ )

( ٢ ) أصول فخر الإسلام البيزدي ، ٣٩٠/٤

( ٣ ) ساقطة من ( ب )

( ٤ ) ساقطة من ( ج )

( ٥ ) في ( أ ) : بالإيجاب

( ٦ ) ساقطة من النسخة المطبوعة من "المبسوط"

نظير الهزل ، ومن هزل بالإقرار لغيره وتصادقا على أنه هزل بذلك ، لم يلزمه شيء فكذلك إذا أكره عليه

فإن قيل : لماذا لم يجعل بمنزلة خيار الشرط ؟ وشرط الخيار لا يمنع صحة الإقرار<sup>(١)</sup> !

قلنا : لا كذلك ، بل متى صح شرط الخيار مع الإقرار بالمال لا يجب المال ، حتى لو قال : كفلت لفلان عن فلان بألف درهم على أنني بالخيار ، لا يلزمه المال ، وأما إذا أطلق الإقرار بالمال — وهو خير عن [ الماضي ]<sup>(٢)</sup> — ، فلا يصح معه شرط الخيار<sup>(٣)</sup>

وكذلك الإقرار بالطلاق والعقاق والنكاح والعفو عن دم القصاص [ ٢٤٢/ب ] والفئ والرجعة (باطل)<sup>(٤)</sup> بالإكره الكامل والقاصر ، حتى إنه لو أقر في عبده مكرهاً أنه ابنه ، أو في جاريته أنها أم ولده ، لا يعتق ولا تكون أم ( ولده )<sup>(٥)</sup> ؛ لأن هذا إخبار عن أمر سابق خفي ، فالإكره دليل على أنه كاذب فيما يُخبر به<sup>(٦)</sup>

( ١ ) في النسخة المطبوعة من "المبسوط" : وشرط الخيار يمنع صحة الإقرار

( ٢ ) الثابت في جميع النسخ : وهو خير عن المال ، وكلمة (الماضي) إنما أثبتتها من "المبسوط".

( ٣ ) المبسوط ، للسرخسي ، ٥١/٢٤

( ٤ ) ساقطة من ( ج )

( ٥ ) ساقطة من ( ج )

( ٦ ) في ( أ ) و ( ب ) : فيما يُخبره

فإن قيل: أليس إنَّ عند أبي حنيفة - رحمه الله - إذا قال لمن هو أكبر سناً منه: هذا ابني يعتق (عليه) <sup>(١)</sup>، وهناك يُتَقَنُّ بكذبه فيما قال فوق ما يُتَقَنُّ بالكذب عند الإقرار مكرهاً ، فإذا نفذ العتق ثمة ينبغي أن ينفذ هنا بالطريق الأولى !

قلنا : أبو حنيفة - رحمه الله - يجعلُ ذلك الكلام مجازاً عن الإقرار بالعتق ، كأنه قال : عتق عليّ من حين ملكته <sup>(٢)</sup> ، وباعتبار هذا المجاز لا يظهر رجحان جانب الكذب في إقراره ، فأما عند الإكراه أكثر ما فيه أن يجعل هذا مجازاً <sup>(٣)</sup> عن الإقرار بالعتق ، ولكن الإكراه يمنع صحة الإقرار بالنسب كذا في "المبسوط" <sup>(٤)</sup>

قوله : { بخلاف الهزل } أي حكم الإكراه في الخلع على خلاف حكم الهزل في الخلع عند أبي حنيفة - رحمه الله - ، حيث يقع الطلاق ولا يجب المأل على المرأة في الإكراه ، ولا يقع الطلاق ولا يجب المأل عليها في الهزل عنده حتى تشاء المرأة - على ما ذكر في الهزل - <sup>(٥)</sup>.

( ١ ) ساقطة من ( ب )

( ٢ ) انظر هذه المسألة ص ( ٤٢٣ ) من هذا الكتاب

( ٣ ) في ( ج ) : مختاراً

( ٤ ) انظر : المبسوط ، للسرْحسي ، ٥٢-٥١/٢٤

( ٥ ) ص ( ١٧٨١ وما بعدها ) من هذا الكتاب . وانظر أيضاً: الفوائد، لحميد الدين الصّريّر

وذكر في "المبسوط" : { وللكل حاجة إلى الفرق بين مسألة الإكراه وبين مسألة الخيار والهزل ، فأما أبو حنيفة - رحمه الله - قال : الإكراه لا يُعَدُّ الاختيار في السبب والحكم ، وإنما يُعَدُّ ( به ) <sup>(١)</sup> الرضا بالحكم ؛ فلوجود الاختيار في السبب والحكم ثم القبول <sup>(٢)</sup> ووقع الطلاق ، ولانعدام الرضا لا يجب المال ، فصار كأنَّ المال لم يُذكر أصلاً . فأما خيار الشرط : لا يُعَدُّ الاختيار <sup>(٣)</sup> والرضا بالسبب ، ويُعَدُّ الاختيار والرضا بالحكم ، فيتوقف الحكم - وهو وقوع الطلاق ووجوب المال - على وجود <sup>(٤)</sup> الاختيار والرضا به .

كذلك الهزل : لا ينافي الاختيار والرضا بالسبب ، وإنما يُعَدُّ الاختيار والرضا بالحكم ، فتوقف الحكم ؛ لانعدام الاختيار في حقه ، وصحَّ التزام المال به موقوفاً على أن يلزمه <sup>(٥)</sup> عند تمام الرضا . وهما يقولان : إنَّ الإكراه يُعَدُّ الرضا بالحكم ، ولا يُعَدُّ الاختيار في السبب والحكم جميعاً ، فيثبت الحكم - وهو الطلاق - ولم يجب المال ؛ لانعدام الرضا به ، فكأنه لم يُذكر

وأما الهزل وشرط الخيار : لا يُعَدُّ الرضا بالسبب ، والحكم لا ينفصل عن السبب ، فالرضا بالسبب فيهما يكون رضا بالحكم ، فيقع الطلاق ويجب

( ١ ) ساقطة من ( أ ) و ( ب ) و ( ج )

( ٢ ) في ( ب ) : ثم القول

( ٣ ) في ( ب ) وفي النسخة المطبوعة من "المبسوط" : فلانعدام الاختيار .....

( ٤ ) في ( أ ) : على وجوب

( ٥ ) ( الهاء ) بين المعكوفتين من "المبسوط"

المال؛ لأنَّ المالَ صار تبعاً للطلاق في الحكم، وفي الإكراه انعدم<sup>(١)</sup> الرضا بالسبب، فلا يثبت (ما)<sup>(٢)</sup> يعتمدُ ثبوته (على)<sup>(٣)</sup> الرضا - وهو المال - ويثبت من الحكم<sup>(٤)</sup> ما لا يعتمدُ ثبوته (على)<sup>(٥)</sup> الرضا وهو الطلاق {<sup>(٥)</sup>}

قوله {بما يصلح أن يكون الفاعل فيه آلة لغيره، مثل إتلاف النفس والمال} {<sup>(٦)</sup>} وذكرَ فخر الإسلام<sup>(٧)</sup> - رحمه الله - [١٥/٢] :  
 {لأنه يحتمل أن يأخذه فيضرب به نفساً أو مالا فيُتلفه} {<sup>(٨)</sup>}

(١) في (ج) : انعدام

(٢) ساقطة من (ب)

(٣) ساقطة من "المبسوط"

(٤) في "المبسوط" : ويثبت من المال

(٥) المبسوط ، للسرخسي ، ٨٦/٢٤ - ٨٧

(٦) شرع الآن في تقسيم التصرفات الواقعة تحت تأثير الإكراه بالنظر إلى صلاحية كون

المكره (الفاعل) آلة للمكره (الآمر) وعدم صلاحيته ، فقسمها ثلاثة أقسام:

١) وهو مذكوره هنا وهو صلاحية كونه آلة له، ومثل له بإتلاف النفس والمال، ويبن

سبب ذلك وحكم هذا القسم أن الحكم يضاف إلى المكره (الآمر) لا إلى المكره (الفاعل)

فيكون الضمان على الأول

٢) تصرفات لا يصلح أن يكون الفاعل فيها آلة للمكره (الآمر) ، كالوطء

٣) تصرفات فيها المعنيين جميعاً ، معنى قابلاً لأن يُنسب إلى المكره (الآمر) ، ومعنى

لا يقبل أن يُنسب إلى غير الفاعل ، كالأكل والتصرفات القولية كلها

أنظر : أصول البزدوي ، ٣٨٦/٤ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ،

٥٧٧-٥٧٤/٢ ، التوضيح ، ١٩٧/٢ ، ١٩٩ ، التقرير والتحير ، ٢٠٨-٢٠٧/٢

(٧) سبقت ترجمته في القسم الدراسي ص (٧٧)

(٨) أصول فخر الإسلام البزدوي ، ٣٩١/٤

ثم لما جعل المكره آلة له بالطريق الذي قلنا، صار ابتداء وجود الفعل مضافاً إليه، فلزمه حكم الفعل ابتداءً، وخرج المكره من البين<sup>(١)</sup>، ولذلك وجب القصاص على المكره، وكذلك فيمن أكره رجلاً على رمي صيد فرماه فأصاب إنساناً، قلنا: إن الدية على عاقلة المكره، وكذلك الكفارة عليه؛ لأن الدية ضمان المتلف، والكفارة جزاء الفعل المحرم، لحرمه المحل، والمكره فيما يرجع إلى المحل آلة له، فلا يجب على الآلة شيء<sup>(٢)</sup>

قوله: {وذلك مثل الأكل والوطء والأقوال كلها} وهذا الإطلاق إنما يصح في الوطء (لا غير)<sup>(٣)</sup>، وأما في الأكل والأقوال فكل منهما مشتمل على معنيين<sup>(٤)</sup>

(١) هي هكذا في جميع النسخ، ولم يتبين لي مراده من البين المذكور  
(٢) أنظر: المبسوط، للرخسي، ٧٤-٧٢/٢٤، أصول البيهقي، ٣٩٢-٣٩١/٤، كشف الأسرار شرح المنار، للنسفي، ٥٧٩-٥٧٨/٢، التلويح، ١٩٩/٢، التقرير والتحجير، ٢٠٩/٢.  
(٣) ساقطة من (ج)

وهذا هو القسم الثاني من الأقسام المذكورة قبل قليل في الهامش، وهي التصرفات التي لا يصلح أن يكون المكره (الفاعل) فيها آلة للمكره (الآمر)، كالإكراه على الوطء، وحكم هذا النوع من التصرفات أن الحكم يضاف إلى الفاعل لا إلى الأمر، لذلك يلزمه إما الحد أو الضمان.  
(٤) وهذا هو القسم الثالث من التصرفات، وهي التصرفات التي يجتمع فيها المعنيين جميعاً:  
— معنى صالح لأن يكون المكره (الفاعل) فيها آلة للمكره (الآمر)  
— ومعنى آخر لا يصلح أن يكون فيها آلة له

وحكم هذا النوع من التصرفات: أن المعنى الأول ينسب إلى الأمر، فيلزمه حكمه، ويجب عليه ضمان ما أتلفه المكره (الفاعل)، والمعنى الثاني وهو ما لا يصلح أن يكون المكره فيه آلة للمكره يضاف إلى المكره (الفاعل)، ومثلوا له بالإكراه على أكل مال نفسه وهو صائم، أو الإكراه على إتلاف مال الغير، أو الإكراه على النكاح أو الطلاق أو العتاق ونحوها من التصرفات القولية، فتقع هذه الأمور وضمانها على الأمر



أحدهما : قَابِلٌ لنَقْلِ النِّسْبَةِ إِلَى الْمَكْرِهِ  
وَالْآخَرُ : غَيْرُ قَابِلٍ

فإِيرَاذُهُمَا ههنا للمعنى ( الذي هو قَابِلٌ لِلنَّقْلِ ، أَمَا فِي الْأَكْلِ ؛  
فإنَّه لو أَكْرَهَ رَجُلًا فِي رَمَضَانَ بِأَكْلِ مَالِ الْغَيْرِ فَأَكَلَ ) <sup>(١)</sup> يَفْسُدُ صَوْمُ  
الْمَكْرَه ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ الْأَكْلُ مِنْهُ ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَصْلَحُ آلَةً لْغَيْرِهِ ، فَلَا  
يَتَقِيلُ ، فَفَسَدَ صَوْمُهُ لِذَلِكَ . وَأَمَّا الضَّمَانُ فَعَلَى الْأَمْرِ ؛ لِمَا أَنَّهُ فِي حَقِّ  
الْإِتْلَافِ يَصْلَحُ الْأَكْلُ آلَةً لَهُ فَيَنْتَقِلُ الْإِتْلَافُ إِلَيْهِ ، فَصَارَ كَأَنَّ الْمَكْرَهَ  
أَكْرَهَهُ عَلَى إِتْلَافِ مَالِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ أَكْلِ ، لِمَا أَنَّ الْإِتْلَافَ يَحْتَمِلُ  
الانْفِصَالَ عَنِ الْأَكْلِ فِي الْجُمْلَةِ

وَأَمَّا إِذَا أَكْرَهَهُ عَلَى أَكْلِ طَعَامٍ نَفْسِهِ - أَيْ نَفْسِ الْأَكْلِ - فَأَكَلَ :

— إِنْ كَانَ جَائِعًا لَا يَرْجِعُ عَلَى الْمَكْرَه بِشَيْءٍ

— وَإِنْ كَانَ شَبَعَانً يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِقِيَمَةِ الطَّعَامِ

لأنَّ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ حَصَلَتْ لِلْمَكْرَه مَنَفْعَةُ الْأَكْلِ ، وَفِي الثَّانِي : لَا  
فَإِنْ قِيلَ : هَذَا الْعَذْرُ يُشَكِّلُ بِنَا لَوْ أَكْرَهَ عَلَى (أَكَلَ) <sup>(٢)</sup> طَعَامَ الْغَيْرِ ،  
فإنَّ الضَّمَانَ عَلَى الْمَكْرَه لَا عَلَى الْمَكْرَه - وَإِنْ كَانَ الْمَكْرَه جَائِعًا <sup>(٣)</sup> —  
وَقَدْ حَصَلَ لَهُ مَنَفْعَةُ الْأَكْلِ !

قلنا : إِنَّمَا لَمْ يَجِبِ الضَّمَانُ عَلَى الْمَكْرَه ثَمَّةً ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ طَعَامَ الْمَكْرَه بِإِذْنِهِ  
لأنَّ الْإِكْرَاهَ عَلَى الْأَكْلِ إِكْرَاهٌ عَلَى الْقَبْضِ ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ بَدُونُ الْقَبْضِ ،  
وَكَمَا قَبْضَ الْمَكْرَه الطَّعَامَ صَارَ قَبْضُهُ مَنْقُولًا إِلَى الْمَكْرَه ، فَصَارَ كَأَنَّ الْمَكْرَهَ

( ١ ) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ( ج )

( ٢ ) سَاقِطَةٌ مِنْ ( أ )

( ٣ ) فِي ( ج ) : خَائِفًا

قَبْضَ بِنَفْسِهِ وَقَالَ لِهَذَا : كُلْ ، وَلَوْ قَبْضَ لِنَفْسِهِ <sup>(١)</sup> صَارَ غَاصِباً ضَامِناً ،  
ثُمَّ آذَنَّا لَهُ بِالْأَكْلِ ، وَفِي طَعَامِ نَفْسِهِ لَمْ يَصِرْ أَكِلًا طَعَامَ الْمَكْرِهِ بِإِذْنِهِ ؛  
(لَاَنَّ الْمَكْرَةَ) <sup>(٢)</sup> هُنَاكَ يَضْمَنُ [د/١٦٦] بَعْدَ الْأَكْلِ ، وَالْإِذْنُ وَجَدَ  
قَبْلَ الْأَكْلِ

بَيَانُهُ : أَنَّ فِي طَعَامِ نَفْسِهِ لَا يُمْكِنُ [ب/٢٤٣] أَنْ يُجْعَلَ الْمَكْرَةُ  
غَاصِباً الطَّعَامَ قَبْلَ الْأَكْلِ ؛ لِأَنَّ ضَمَانَ [ج/١٩٠] الْغَضَبِ لَا يَجِبُ إِلَّا  
بِإِزَالَةِ يَدِ الْمَالِكِ ، وَلَا يَتَصَوَّرُ إِزَالَةُ يَدِ الْمَالِكِ مَا دَامَ الطَّعَامُ فِي يَدِهِ أَوْ  
فَمِهِ ، فَتَعَذَّرَ إِجْبَابُ ضَمَانِ الْغَضَبِ قَبْلَ الْأَكْلِ ، حَتَّى يَصِيرَ الطَّعَامُ مُلْكًا  
لَهُ قَبْلَ الْأَكْلِ ، وَإِذَا لَمْ يَوْجَدْ سَبَبُ الضَّمَانِ فِي طَعَامِ الْمَكْرَةِ قَبْلَ الْأَكْلِ ،  
صَارَ الْمَكْرَةُ أَكْلًا طَعَامَ نَفْسِهِ لَا طَعَامَ الْمَكْرَةِ ، إِلَّا أَنَّ الْمَكْرَةَ مَتَى كَانَ  
شَبْعَانٌ لَمْ تَحْصُلْ لَهُ مَنَفْعَةٌ فَقَدْ أَكْرَهَهُ عَلَى إِتْلَافِ مَالِهِ ، (وَمَنْ أَكْرَهَ  
غَيْرَهُ عَلَى إِتْلَافِ مَالِهِ) <sup>(٣)</sup> فَاتْلَفَ ضَمِينَ الْمَكْرَةِ ، فَكَذَا هُنَا <sup>(٤)</sup>

(١) فِي (د) : بِنَفْسِهِ

(٢) سَاقِطَةٌ مِنْ (ج)

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ (ج)

(٤) أَنْظَرُ : كَشَفَ الْأَسْرَارَ ، لِلْبُخَارِيِّ ، ٣٩٤/٤ ، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْيِيرُ ، ٢٠٨/٢

## وأما الأقوال

فلنا أن ننظر إن كانت المنفعة حصلت للمكره، أو كان المتلف غير متقوم وليس له حكم المال، فلا يرجع المكره بضمائه على المكره، كما إذا أكرهه على النكاح، فإن النكاح يصح؛ لأنه مما لا يؤثر فيه الهزل، فلا يؤثر فيه الإكراه، ولا يرجع الزوج بما وجب من المهر على المكره<sup>(١)</sup>؛ لأن المكره إن أوجب عليه<sup>(٢)</sup> مالا<sup>(٣)</sup>، فقد أوجبه بعوض<sup>(٤)</sup>، فكانت المنفعة حاصلة للمكره، فلا يرجع.

وكذلك إذا أكرهه على الطلاق بعد الدخول<sup>(٥)</sup>، أو أكرهه على العفو عن القصاص، يصح الطلاق والعفو، ولا يرجع المكره بضماني ما بطل من ملك النكاح والقصاص؛ لما أنهما ليسا بمال.

وأما إذا أكرهه على الإعتاق، فإن هذا مشتمل على معنيين معنى قابل للنقل، وهو معنى الإتلاف؛ لأن المكره في حق الإتلاف يصلح آلة للمكره، فيرجع به على المكره، لما أن الإتلاف يتصور<sup>(٦)</sup> أن يفصل عن الإعتاق، بأن أتلفه ابتداءً من غير إعتاق.

(١) في (ب) و (ج) و (د) وردت العبارة هكذا : بما وجب من المهر على الزوج

على المكره ، ويظهر أن كلمة ( على الزوج ) زائدة

(٢) أي على المكره

(٣) وهو المهر

(٤) وهو منفعة الاستمتاع

(٥) في (ج) : بغير الدخول

(٦) في (ب) : لا يتصور

ومعنى غير قابلٍ للنقل ، وهو التلفُّظُ بكلمةِ الإعتاق ، فإنه لا يصلح فيه أن يكون آلة له ؛ لأنه لا يمكنه أن يتكلَّم بلسانٍ غيره ، فلذلك نفذ العتق ، وكان الولاءُ للذي اعتقه ؛ لأنَّ الولاءَ حكمٌ مختصٌّ بالإعتاق ، وفي الإعتاقِ نفسه لا يصلح أن يكون آلة له ، فكذا فيما يختصُّ به <sup>(١)</sup> .

وكذلك إذا أكرهه على الطلاق قبل الدخول ، يقع الطلاق ويرجع الزوج بما ضمن من نصف الصداق أو المتعة على المكره ؛ لأنَّ (في) <sup>(٢)</sup> وقوع الطلاق يُعتبر التكلُّم ، وفي التكلُّم لا يصلح آلة لغيره ، فيقع الطلاق <sup>(٣)</sup> ، لأنه لو اعتبر آلة في التكلُّم لما وقع الطلاق والعتاق [٢١٦/أ] فإنَّ المكره لو طلق امرأة المكره لا يقع الطلاق وكذلك في العتاق . وفي حقِّ وجوب المهر أو المتعة يُعتبر الإتلاف ، وفي الإتلاف يصلح آلة (له) <sup>(٤)</sup> ، فيرجع به ، وأمَّا حكم الوطء فقد ذكرناه . والأحكام من "تمّة الفتاوى" <sup>(٥)</sup>

( ١ ) أنظر : خلاصة الفتاوى ، لطاهر بن عبد الرشيد البخاري ( ٢٨٨ - ب )

( ٢ ) ساقطة من ( ب )

( ٣ ) في ( ب ) : فلا يقع الطلاق

( ٤ ) ساقطة من ( ب )

( ٥ ) سبق التعريف بهذا الكتاب في القسم الدَّرَاسِي ص ( ١١٦ )

قوله: {وكذلك إذا كان نفس الفعل مما يتصور أن يكون الفاعل فيه آلة لغيره، إلا أن المحل غير الذي يلاقيه الإتلاف صورة، وكان ذلك يتبدل بأن يجعل آلة للمكره} وهذا كما إذا أكره الرجل محرماً على قتل صيد<sup>(١)</sup>، فإنّ هذا الفعل يقتصر على المباشر ولا ينتقل إلى المكره، وإن كان يتصور أن يجعل المباشر آلة للمكره بالطريق الذي ذكره الإمام فخر الإسلام<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - وهو: (أن)<sup>(٣)</sup> يأخذه ويضربه على الصيد<sup>(٤)</sup>، ومع ذلك لم يجعل آلة؛ لأنه لو جعل آلة يلزم تبدل محلّ الجناية.

(١) الأصل في هذه الحالة - على أصل التقسيم المذكور - (٦) ص (١٨٢٢) - أن يضاف الحكم إلى المكره (الآمر)؛ لوجود شرط التقسيم فيه، وهو أن الإتلاف هنا مما يمكن أن يكون المكره آلة فيه للمكره لكن الحنفية لما رأوا أن بتطبيق هذا الأصل ينشأ عنه فسادان:

الأول : تبدل محلّ الجناية

والثاني : مخالفة الإكراه

قالوا بنسبة هذا الفعل للمكره (الفاعل)، وبيان ذلك : أن الإتلاف هنا إتلافان، حقيقي وصوري، فالإتلاف الحقيقي هو إفساد المحرم لإحرامه، بارتكابه محظوراً، والصوري هو إتلاف الصيد، وفي إتلاف الصيد يمكن أن يجعل المكره آلة للمكره، وفي إفساد الإحرام لا يمكن، وإذا اجتمع الإتلاف الحقيقي والصوري يضاف الحكم إلى الحقيقي دون الصوري، فلذلك يضمن المحرم (المكره) ما أتلّفه بسبب الإكراه، حتى لا يتبدل محلّ الجناية؛ لأنّ في تضمينه تبدل محلّ الجناية من الحقيقي إلى الصوري

وكذلك أيضاً لو ضمن المكره (الآمر) جزاء الصيد لكان ذلك مخالفاً للإكراه؛ لأنّ المكره قصد إتلاف الصيد، وفي تضمينه يكون التلّف هو إحرام المحرم لا الصيد، فيكون خلاف الإكراه، وإذا خالف المكره المكره لا يضمن المكره

أنظر: الفوائد، لحمد الدين الضرير (٢٩٦ - ب)، المغني، ص ٤٠٣، كشف الأسرار شرح المنار، للنسفي، ٥٨٠/٢ - ٥٨١، كشف الأسرار، للبخاري، ٣٩٤/٤ - ٣٩٥، التلويح على التوضيح، ١٩٩/٢، التقرير والتحبير، ٢٠٨/٢ - ٢٠٩.

(٢) سبقت ترجمته في القسم الدراسي ص (٧٧)

(٣) ساقطة من (د)

(٤) سبق أن ذكر هذا الطريق عن فخر الإسلام - رحمه الله - ص (١٨٢٢) من هذا الكتاب.

بيان ذلك: هو أنّ محلّ الجناية صورةً هو الصّيد، وفي الحقيقة محلّ الجناية الإحرام، وفي جعل المكره آلةً تبديل محلّ الجناية؛ لأنّه حيثئذ تكون الجناية واقعةً على إحرام المكره - لو كان المكره محرماً -، وفي ذلك بطلان الإكراه، لأنّ المكره ما أكرهه على أن يجني على إحرام المكره الأمر به<sup>(١)</sup>، بخلاف الإكراه على قتل نفس معصومة؛ لأنّ محلّ الجناية هو المقتول، فلا يكون في تبديل النسبة تبديل محلّ الجناية، إذ هو لا يختلف بين أن يقتله الأمر ابتداءً بنفسه من غير واسطة أحد، وبين أن يجعل المكره واسطة لقتله، بخلاف الصّيد؛ لأنّ محلّ الجناية هو<sup>(٢)</sup> الإحرام أو الدّين في قتل صيد الحرم، لأنّه لا حرمة في الصّيد، ألا ترى أنّ الحلال إذا اصطاد يحلّ للمحرم أكله إذا لم يوجد منه صنّع من الإشارة وغيرها، وكذلك صيد الحرم<sup>(٣)</sup>؛ بدليل أنّه يحلّ اصطياؤه في غير الحرم، فكان محلّ الجناية في الحقيقة هو الإحرام أو الدّين

وفي تبديل النسبة تبديل محلّ الجناية من إحرام المكره إلى إحرام المكره الأمر، وفي هذا لا يصلح المأمور آلةً للأمر، والمعنى فيه هو: أنّ الجناية على إحرام الغير تصرف على فعل الغير، وهو لا يدخل تحت قدرة المخلوق؛ لأنّ قدرة المخلوق لا تتجاوز عن محلّ قدرته - وهو ذات الفاعل - بعد أن خرج عن كونه آلةً للغير، فلو قلنا بتبديل نسبة الفعل من الفاعل إلى الأمر - مع أنّه لا يُعقل كونه آلةً للأمر فيه - كان فيه تعميم القدرة من حيث وقوع الفعل لا في محلّ قدرته، فحيث كان ذلك الفعل

(١) الجملة هكذا في جميع النسخ

(٢) في (د): بدل (هو) (أو)

(٣) أي وكذلك صيد الحرم لا حرمة فيه

خَلْقًا لَا كَسْبًا، وَاللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْمُتَفَرِّدُ بِالْخَلْقِ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ لَهُ شَرَكَةٌ فِي (خَلْقِ) <sup>(١)</sup> كُلِّ شَيْءٍ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ يُعْقَلُ كَوْنُ الْفَاعِلِ <sup>(٢)</sup> آلَةً لِلْأَمْرِ، كَمَا إِذَا كَانَ نَفْسُ الْإِتْلَافِ مَقْصُودًا كَقَتْلِ الْغَيْرِ، حَيْثُ يُجْعَلُ الْأَمْرُ هُوَ الْفَاعِلُ، لِتَصَوُّرِهِ؛ بِأَنْ يَأْخُذَهُ وَيَضْرِبَهُ عَلَى ذَلِكَ فَيُتْلَفَهُ، وَأَمَّا فِيمَا لَا يَتَصَوَّرُ آلَةً لِلْأَمْرِ يَقْتَصِرُ الْفِعْلُ عَلَى الْفَاعِلِ، وَالْجَنَائِيَّةُ عَلَى [٢٤٤/ب] الْإِحْرَامِ مِنْ ذَلِكَ، لِأَنَّهَا مَعْصِيَةٌ فِي إِحْرَامِهِ، وَأَيَّدَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ <sup>(٣)</sup>، لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ آلَةً لِلْغَيْرِ كَانَ مُسْتَبَدًّا بِنَفْسِهِ، فَلَا يَتَحَمَّلُ وِزْرَ غَيْرِهِ.

قوله: {وفيه خلاف المكروه} أي وفي تبديل المحل خلاف المكروه؛ لأن الإكراه لما وَقَعَ فِي محلٍّ، وَتَبَدَّلَ المحلُّ، لَمْ يَنْتَقِ مَا أَكْرَهَهُ عَلَيْهِ، فَيَصِيرُ الْفَاعِلُ بَعْدَ ذَلِكَ مَخَالِفًا لِلْمَكْرَهِ ضَرُورَةً <sup>(٤)</sup>، لِأَنَّهُ وَجَدَ الْفِعْلُ فِي المحلِّ الْآخَرَ، فَكَانَ الْفَاعِلُ طَائِعًا، فَيَبْطُلُ الْكُرْهُ ضَرُورَةً، فَحِينَئِذٍ يَعُودُ الْفِعْلُ – أَيِ الْجَنَائِيَّةِ – إِلَى المحلِّ الْأَوَّلِ، وَهُوَ إِحْرَامُ الْمَكْرَهِ <sup>(٥)</sup> وَدَيْنُ الْحَلَالِ فِي قَتْلِ صَيْدِ الْحَرَمِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ قَامَ بِبَدَنِ الْمَكْرَهِ الْفَاعِلِ حَقِيقَةً، وَالِانْتِقَالَ عَنْهُ إِنَّمَا يَكُونُ إِلَى الْأَمْرِ إِذَا وَافَقَ الْمَكْرَهَ الْأَمْرَ، فَإِذَا خَالَفَهُ يَعُودُ الْفِعْلُ إِلَى المحلِّ الْأَوَّلِ – وَهُوَ إِحْرَامُ الْفَاعِلِ – بِالنَّقْضِ، فَقَصَرْنَا الْمَسَافَةَ وَقَلْنَا: بِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ آلَةً لِلْأَمْرِ، لَكِنْ يَقْتَصِرُ الْفِعْلُ بِالْفَاعِلِ، كَمَا هُوَ حَقِيقَتُهُ.

(١) ساقطة من (أ) و (ج)

(٢) في (أ) و (ج): الفعل

(٣) الآية (١٥) من سورة الإسراء

(٤) في (ج): صورة

(٥) في إكراهه المحرم على قتل الصيد

يعني : لو قلنا بأنه آلة للمكره الأمر ، يلزم الجناية على الفاعل  
 [١٩١/ج] بسبب تبدل محل الجناية - على ما ذكرنا - ، ولو لم يجعل  
 آلة للأمر يلزم الجناية على الفاعل أيضاً ، فقلنا بأنه لا يصلح آلة له ،  
 قصراً للمسافة ، وتفادياً عن النقص

ولأنه يلزم منه أمرٌ محال ؛ وذلك لأننا لو جعلناه آلة انتقال الفعل  
 منه إلى الأمر يلزم المناقضة [١٦٧/د] لأنه لا يبقى الإكراه ، بل يتنقض  
 ذلك عند الموافقة ، ولو لم يجعل آلة له احترازاً عن النقص يقتصر الفعل  
 على الفاعل ، فحيث يلزم الاقتصار مع الانتقال ، وذلك محال ، فقلنا  
 بالاعتصار ترجيحاً لجانبه ، قصراً للمسافة

يوضحه ما ذكرنا من المعاني مع زيادة تقرير وتقسيم من  
 "إحرام المكره والمكره" فيما ذكره الإمام شمس الأئمة السرخسي<sup>(١)</sup>  
 - رحمه الله - في آخر إكراه "المبسوط" فقال : { ولو أن محرماً قيل له :  
 لنقتلَكَ أو لتقتلَنَّ هذا [٢١٧/أ] الصَّيْدَ ( فأبى أن يفعلَ حتى  
 قُتِلَ ، كان مأجوراً إن شاء الله تعالى لأنَّ حُرْمَةَ قَتْلِ الصَّيْدِ )<sup>(٢)</sup>  
 على المحرم حُرْمَةٌ مطلقة ، قال الله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ  
 حُرْمٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فكان الامتناع عزيمة ، وإباحة قتل الصيد عند الضرورة  
 رخصة ، فإن ترخص بالرخصة كان في سعة من ذلك ، وإن

( ١ ) سبقت ترجمته في القسم الدراسي ص ( ٩٠ )

( ٢ ) ما بين القوسين ( ) هكذا ساقط من ( ج )

( ٣ ) الآية ( ٩٥ ) من سورة المائدة



تَمَسَّكَ بِالْعَزِيمَةِ فَهُوَ أَفْضَلُ، فَإِنْ قَتَلَ الصَّيْدَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي الْقِيَاسِ <sup>(١)</sup>،  
وَلَا عَلَى الَّذِي أَمَرَهُ، [ وَفِي الْإِسْتِحْسَانِ عَلَى الْقَاتِلِ الْكَفَّارَةُ ] <sup>(٢)</sup>  
أَمَّا الْآمِرُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ حَلَالٌ ، وَلَوْ بَاشَرَ قَتَلَ الصَّيْدِ بِيَدِهِ  
لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ فَكَذَلِكَ إِذَا أَكْرَهَ عَلَيْهِ غَيْرَهُ

وَأَمَّا الْمَحْرُومُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ آلَةً لِلْمَكْرِهِ بِالْإِلْجَاءِ التَّامِّ، فَيَنْعَدِمُ  
الْفِعْلُ فِي جَانِبِهِ <sup>(٣)</sup>، أَلَا تَرَى أَنَّ فِي قَتْلِ الْمُسْلِمِ لَا يَكُونُ هُوَ ضَامِنًا شَيْئًا لِهَذَا  
الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ لَا يَسَعُهُ الْإِقْدَامُ عَلَى الْقَتْلِ، فَفِي قَتْلِ الصَّيْدِ أَوَّلَى.

وَوَجْهُ الْإِسْتِحْسَانِ : أَنَّ قَتْلَ الصَّيْدِ مِنْهُ جَنَائِيَةٌ عَلَى إِحْرَامِهِ ،  
وَهُوَ بِالْجَنَائِيَةِ عَلَى إِحْرَامِ نَفْسِهِ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ آلَةً لْغَيْرِهِ <sup>(٤)</sup>، فَأَمَّا  
قَتْلُ الْمُسْلِمِ جَنَائِيَةٌ عَلَى الْمَحَلِّ ، وَهُوَ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ آلَةً لِلْمَكْرِهِ فِي ذَلِكَ،  
حَتَّى أَنَّ فِي حَقِّ الْإِثْمِ لَمَّا كَانَ ( ذَلِكَ ) <sup>(٥)</sup> جَنَائِيَةٌ عَلَى دِينِهِ ، وَهُوَ لَا  
يَصْلُحُ آلَةً لْغَيْرِهِ فِي ذَلِكَ ، إِقْتَصَرَ الْفِعْلُ عَلَيْهِ فِي حَقِّ الْإِثْمِ

يُوضِّحُهُ : أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَجِبْ عَلَى الْآمِرِ هُنَا شَيْءٌ ، فَلَوْ لَمْ نَوْجِبِ  
الْكَفَّارَةَ عَلَى الْقَاتِلِ ، كَانَ تَأْثِيرُ الْإِكْرَاهِ فِي الْإِهْدَارِ ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا  
تَأْثِيرَ لِلْإِكْرَاهِ فِي الْإِهْدَارِ ، وَلَا فِي تَبْدِيلِ مَحَلِّ الْجَنَائِيَةِ

وَإِنْ كَانَا جَمِيعًا مُحْرَمِينَ فَعَلَى كُلِّ (وَاحِدٍ) <sup>(٦)</sup> مِنْهُمَا كَفَّارَةٌ، أَمَّا  
عَلَى الْمَكْرِهِ فَلَأَنَّهُ لَوْ بَاشَرَ قَتَلَ الصَّيْدِ بِيَدِهِ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ، فَكَذَلِكَ إِذَا بَاشَرَ

( ١ ) فِي ( ب ) : فِي الْقِيَاسِ عَلَيْهِ ، بِزِيَادَةِ كَلِمَةِ ( عَلَيْهِ )

( ٢ ) سَاقِطَةٌ مِنْ جَمِيعِ النُّسخِ ، وَأُثْبِتَتْهَا مِنْ " الْمَبْسُوطِ "

( ٣ ) فِي ( ب ) وَ ( ج ) : فِي جَنَائِيَتِهِ

( ٤ ) فِي ( ج ) : لَا يَكُونُ أَنْ يَصْلُحَ آلَةً لْغَيْرِهِ

( ٥ ) سَاقِطَةٌ مِنْ ( ب )

( ٦ ) سَاقِطَةٌ مِنْ ( ب )

بالإكراه ، وأما على المكره ؛ فلأنه في الجناية على إحرام نفسه لا يصلح آلة لغيره

يوضحه : أنه لا حاجة هنا إلى نسبة أصل الفعل إلى المكره في إيجاب<sup>(١)</sup> الكفارة عليه ، فكفارة الصيد تجب على المحرم بالإشارة والدلالة ، وإن لم يكن أصل الفعل منسوباً إليه ، فكذا هنا ، وبه فارق كفارة القتل إذا كان خطأ أو شبهة عند ، فإنه يكون على المكره دون المكره ، بمنزلة ضمان الدية والقصاص ؛ لأن تلك الكفارة لا تجب إلا بمباشرة القتل ، ومن ضرورة نسبة المباشرة إلى المكره أن لا يبقى فعل في جانب المكره ، وههنا وجوب الكفارة لا يعتمد مباشرة القتل ، فيجوز إيجابه على المكره بالمباشرة<sup>(٢)</sup> وعلى المكره بالتسبيب .

ولو توعدّه بالحبس وهما محرمان ، ففي القياس : على القاتل دون الأمر ؛ لأن قتل الصيد فعل ، ولا أثر للإكراه بالحبس في الأفعال ، وفي الاستحسان : الجزاء على كل واحد منهما ، أما على القاتل فلا يشكّل ، وأما على المكره ؛ فلأن تأثير الإكراه بالحبس أكبر من تأثير الدلالة والإشارة ، فيجب الجزاء بهما ، ففي الإكراه بالحبس أولى

ولو كانا حلالين في الحرم وقد توعدّه بالقتل ، كانت الكفارة على المكره ؛ لأن جزاء الصيد في حكم ضمان المال ، ولهذا لا يتأذى بالصوم ، ولا يجب بالدلالة ، ولا يتعدّد بتعدّد الفاعلين ، وإن توعدّه بالحبس كانت الكفارة على القاتل خاصة ، بمنزلة ضمان المال {<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) في ( ج ) : بإيجاب

( ٢ ) في ( ب ) : تكررت كلمة ( على المكره بالمباشرة ) مرتين

( ٣ ) انتهى كلام شمس الأئمة السرخسي من "المبسوط" ، ١٥٤/٢٤-١٥٤

قوله: {ولهذا قلنا [ب/٢٤٥] إن المكره على القتل يأثم} وهذا إيضاح لما ذكر قبله من قوله: {وكذلك إذا كان نفس الفعل مما يتصور أن يكون الفاعل آلة لغيره، إلا أن المحل غير الذي يلاقيه الإتلاف صورة} يعني: أن الفعل إذا كان مشتملاً لمعنى قابلٍ للنقل إلى المكره، ولمعنى غير قابلٍ للنقل إليه فيُنقل ما هو قابلٌ له، ويقتصر على الفاعلِ ما (هو) <sup>(١)</sup> ليس بقابلٍ له <sup>(٢)</sup>، كما إذا أكره على القتل، فإن في القتل بالإكراه (معنيين) <sup>(٣)</sup> أحدهما:

قابلٍ للنقل، وهو معنى الإتلاف، فإن المكره يصلح آلة للمكره في حق إتلاف النفس والمال جميعاً، بأن يأخذ المكره فيضرب به نفساً أو مالا فيُتلفه، فلذلك وجب القصاصُ والديةُ والكفارةُ على المكره - على ما ذكرنا -، فصار كأن المكره باشر هو بنفسه والثاني:

(هو معنى) <sup>(٤)</sup> غير قابلٍ للنقل، وهو جناية القاتل على دين نفسه، وهو في ذلك لا يصلح آلة لغيره، لأن غيره لا يقدِر (على) <sup>(٥)</sup> أن يجني على دينه، وفي جعله آلة في الجناية <sup>(٦)</sup> على دين القاتل - أي بأن يجني المكره على

(١) ساقطة من (د)

(٢) في (ج) وردت العبارة هكذا: ويقتصر على الفاعل ما هو ليس بقابل، ويقتصر على الفاعل له.

(٣) ساقطة من (ج)

(٤) ساقطة من (ب) و (ج)

(٥) ساقطة من (ج)

(٦) في (ج): للجناية

دين المكره<sup>(١)</sup> - تبدل محل الجناية، ولا أثر للإكراه في تبدل المحل، وفي ذلك خلاف المكره وبطلان الإكراه - على ما ذكرنا<sup>(٢)</sup> - .

قوله: {وكذلك قلنا في المكره على البيع والتسليم} هذا أيضاً نظير ما نحن بصددّه، وهو أنّ المكره في التسليم يتصور أن يكون آلة للمكره؛ لأنّ التسليم إتلاف، وهو في الإتلاف يصلح آلة للمكره، إلّا أنّ في نقل التسليم إليه من كلّ وجه مخالفة لأمر المكره، وبالمخالفة لا يبقى الإكراه؛ وذلك لأنّ المكره إنّما أكرهه على بيع مال نفسه، وتسليم مال نفسه، فلو جعل آلة لتبدل محل [٢١٨/أ] الإكراه، فإنّه أكرهه في التصرف في البيع في مال نفسه ولو جعل آلة يكون بيعاً<sup>(٣)</sup> في المغضوب<sup>(٤)</sup> .

وكذلك يتبدل ذات الفعل من تسليم مال نفسه بالبيع إلى الغضب، فإنّه لو جعل تسليمه كتسليم المكره، صار كأنّ المكره سلّمه إلى المشتري، فيكون المكره غاصباً، وهو لم يأمره بالغضب، فيتبدل الإكراه بالغضب [١٩٢/ج-] (فلذلك)<sup>(٥)</sup> قلنا: إنّ التسليم إتمام للبيع، (وفي البيع)<sup>(٦)</sup> لا يصلح المكره آلة للمكره؛ لما أنّ البيع يحصل بالتكلم، وقد ذكرنا أنّ المكره

(١) في (أ) وردت العبارة هكذا: أي بأنّ المكره يجني على دين المكره، والمعنى واحد.

(٢) قبل قليل في مسألة إكراه المحرم على قتل الصيد، والحلال على قتل صيد الحرم وانظر أيضاً: أصول البردوي، ٣٩٥/٤، المغني، ص ٤٠٣، كشف الأسرار شرح المنار، للنسفي ٥٨١/٢

(٣) في (أ) و (ب) و (ج) : تبعاً

(٤) في (ب) و (د) : المغضوب

(٥) ساقطة من (ج)

(٦) ساقطة من (أ) و (ج) و (د)

لا يصلح آلة للمكره ، فكذا فيما يتم به البيع - وهو التسليم - ، ولم  
يُنقل التسليم إلى المكره من حيث إنه إتمام للبيع ، حتى ملكه المشتري  
عند القبض ملكاً فاسداً ، وتنفذ تصرفاته فيه  
ثم تصرف المشتري فيه لا يخلو

- إِمَّا إِنْ كَانَ تَصَرُّفاً يَحْتَمِلُ النِّقْضَ ، كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ  
— أَوْ تَصَرُّفاً لَا يَحْتَمِلُ النِّقْضَ بَعْدَ وَقْعِهِ ، كَالْعَتَقِ وَالتَّدْبِيرِ  
فَفِي الْأَوَّلِ: كَانَ لِلْمَكْرَهِ أَنْ يَنْقُضَ تَصَرُّفَاتِهِ ، وَيَأْخُذَ الْعَيْنَ حَيْثُ وَجَدَ .  
وَفِي الثَّانِي : لَيْسَ لِلْمَكْرَهِ حَقٌّ نَقْضِهَا ، بَلْ لَهُ حَقٌّ تَضْمِينِ الْقِيَمَةِ ، ثُمَّ  
(هو) <sup>(١)</sup> بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الْمَكْرَهَ قِيَمَتَهُ يَوْمَ سَلَمَ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ :  
{وَقَدْ نَسَبْنَاهُ إِلَى الْمَكْرَهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ غَضِبَ} وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الْمَشْتَرِي .

وبهذا التقرير يُعلم أن الإكراه على البيع والتسليم عين نظير  
الإكراه على القتل من حيث أن [١٦٨/د] في كل منهما معنيان :  
(معنى قابل للنقل) <sup>(٢)</sup> ، ومعنى غير قابل للنقل ، (وقد ذكرناهما في القتل) <sup>(٣)</sup> ،  
فكذلك في البيع ، فإن في الإكراه على البيع والتسليم معنى قابل للنقل <sup>(٤)</sup>  
— وهو معنى الإتلاف بالغضب — ، وقد نسبناه إلى المكره ، حتى <sup>(٥)</sup>

( ١ ) ساقطة من ( أ )

( ٢ ) ساقطة من ( أ )

( ٣ ) ص ( ١٨٣٤ )

( ٤ ) ما بين القوسين ساقط من ( ج )

( ٥ ) في ( د ) : ( حيث ) بدل ( حتى )

أوجبنا القيمة عليه، ومعنى غير قابلٍ للنقل - وهو التكلم بلفظ البيع -، حتى جعل حكمه حكم البيع الفاسد، حتى يثبت الملك للمشتري عند القبض، وإن كان البيع والتسليم بالإكراه

إلا أن الفرق بين هذا وبين سائر البياعات الفاسدة التي حصلت برضا البائع: أن المشتري إذا تصرف تصرفاً ليس للبائع نقضه، وإن كان ذلك التصرف مما يحتمل النقص، وفي الإكراه (له) <sup>(١)</sup> ولاية النقص؛ لأن هناك وجد التصرف بتسليط البائع إيأه على ذلك التصرف بتسليط صحيح، وههنا لم يوجد (التسليط) <sup>(٢)</sup>، ولو وجد فهو تسليط فاسد، فافترقا. والمسائل من "تمة الفتاوى" <sup>(٣)</sup>

ثم قوله: {على البيع والتسليم} إنما ذكرهما جميعاً؛ لأن الإكراه على البيع ليس بإكراه على التسليم، بخلاف الهبة، فإن الإكراه على الهبة إكراه على التسليم <sup>(٤)</sup>

(١) ساقطة من (أ)، وفي (د) العبارة هكذا: وفي الإكراه له ولأنه

(٢) ساقطة من (ب)

(٣) سبق التعريف بهذا الكتاب في القسم الدراسي ص (١١٦)

(٤) حتى لو أكرهه على الهبة وسلم المكره الهبة طائعاً، لا يكون ذلك منه إجازة للهبة؛ لأن الإكراه على الهبة إكراه على التسليم، بخلاف البيع، فلو أكرهه على بيع مال نفسه وسلم المكره المبيع طائعاً جاز البيع وانعقد صحيحاً

قوله : { وإذا ثبت أنه أمر حكمي صرنا إليه ، استقام ذلك فيما يعقل ولا يحس } أي لما ثبت أن نقل الفعل من المكره إلى المكره ثبت حكماً لا حساً قلنا بالنقل ، ثم ( ذلك النقل ) <sup>(١)</sup> الحكمي إنما يستقيم في الذي يعقل نقله ، ولا يوجد حساً من المكره ذلك الفعل ، كما في الإتلافات ، فإنه يتصور أن يأخذ المكره رجل المكره فيضرب به نفساً أو مالا فيتلفه ، ولكن ذلك ليس بمحسوس ، فإن المكره لم يفعل ذلك ، وعن هذا يعلم أن ذلك الأمر الحكمي - الذي هو نقل الفعل من المكره إلى المكره - لا يستقيم في الذي لا يعقل نقله ويوجد حساً من المكره ، كالتكلم والأكل والوطء

ولا يصح لأحد أن يقول: إن معناه استقام النقل فيما هو من قبيل المعقول، ولا يستقيم فيما هو من قبيل المحسوس؛ لأن لفظ "الكتاب" لا يساعده ، لما أن قوله: { ولا يحس } معطوف على قوله: { يعقل } ، وقوله { يعقل } صلة لموصول، فكان قوله: { ولا يحس } داخلاً في حيز الصلة أيضاً بالعطف ضرورة ، فلذلك كان معناه : استقام في الشيء الذي يعقل ولا يحس ، فكان المعطوف [٢٤٦/ب] والمعطوف عليه صفة لشيء واحد

ولأنه لا يصح دعوى عدم الاستقامة مطلقاً باعتبار أنه من قبيل المحسوس فإن الذي هو قابل للنقل حكماً إنما يكون هو في المحسوس، فإن إتلاف النفس أو المال محسوس من المكره، ومع ذلك إنه ينقل إلى المكره، فلذلك لابد أن نقول: معناه أي غير محسوس وجوده من المكره، ولكنه معقول أن ينقل إلى المكره فعل المكره (حكماً) <sup>(٢)</sup> بالطريق الذي قلنا ،

( ١ ) ساقطة من ( ج )

( ٢ ) ساقطة من ( د )

( بأن يأخذ المكره رجل المكره فيضرب به نفساً أو مالاً فيُتلفه )<sup>(١)</sup> ،  
ولكن بتخصيص ذلك يُعلم أنه لا يستقيم في الذي لا يُعقل نقله على ما ذكرنا .  
ثم إنما استقام الأمر الحكمي في المعقول لا في المحسوس ؛ لأنهما  
يتناسبان من حيث أنهما ليسا بمحسوسين ، بخلاف الأمر الحسي ، فإنه  
يوجد في المحل الحسي لا في غير الحسي ، وعن هذا قلنا : إن الطعام إذا  
كان بين رجلين ، فاستأجر أحدهما صاحبه على أن يحمل نصيبه ،  
فحمل الطعام كله ، فلا أجر له ؛ لما أنه استأجره لعمل<sup>(٢)</sup> لا يتصور  
وجوده ، وذلك لأن الحمل فعل حسي ، لا يتصور في نصيب المستأجر  
على طريق الشيوع ، لما أن نصيبه غير موجود حساً على وجه الشيوع ،  
فلذلك لم ينفعل فيه الفعل الحسي ، كضرب أحد الشريكين العبد  
المشترك [ ٢١٩/أ ] في نصيبه الشائع ، ووطء الجارية المشتركة في نصيبه  
الشائع لا يتصور ، بخلاف البيع ، فإنه يصح في النصيب الشائع ؛ لأنه  
تصرف حكمي غير محسوس أثره ، فيتصور وجوده فيما هو ليس  
بمحسوس وجوده أيضاً ، وهو النصيب الشائع

فكذلك ههنا ، لما كان نقل الفعل أمراً حكماً غير محسوس ،  
إستقام فيما يُعقل ويتصور نقله ولكنه ليس بمحسوس وجوده من  
المنقول إليه - وهو المكره - ، لا فيما ( لا )<sup>(٣)</sup> لا يعقل نقله ، كالتكلم<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) ساقطة من ( ب ) و ( ج ) و ( د )

( ٢ ) في ( ج ) : بعمل

( ٣ ) ساقطة من ( أ )

( ٤ ) أنظر : أصول البزدوي مع الكشف ، ٣٩٦-٣٩٧ ، المغني ، ص ٤٠٤ ، كشف  
الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٥٨١/٢ .



ولما كان كذلك، إجتمع في الذي أكره عليه بإعتاق العبد ما هو يعقل نقله - وهو معنى الإتلاف -، وما لا يعقل نقله - وهو التكلّم بالإعتاق -، فإنّا لو نقلنا التكلّم لما أعتق العبد؛ لأنّ المكره غير مالِك للعبد، فلا يصحّ (إعتاقه) <sup>(١)</sup>، فلذلك انحصر التكلّم بالمكره حتى عتق العبد، وثبت ولاؤه له أيضاً، لأنّ ولأى العتاقة حكم مختصّ بالإعتاق، فيثبت لمن صدر منه الإعتاق - وهو المكره - بخلاف معنى الإتلاف، وهو غير مخصوص بالإعتاق، فإنّ الإتلاف قد يتحقّق بدون الإعتاق، بأن يقتله المكره ابتداءً من غير واسطة أحد، وكذلك قد يوجد الإعتاق - أي تلفُّظُ المالك بلفظ الإعتاق - ولا إتلاف [١٩٣/ج] فيه، كإعتاق الصبيّ والمجنون، فلذلك قلنا بأنّ المكره يضمن قيمة العبد <sup>(٢)</sup>

قوله: {لأنّه منفصل عنه} أي (لأنّ) <sup>(٣)</sup> الإتلاف متصوّر انفصاله عن الإعتاق في الجملة - كما ذكرنا -، {محتمل للنقل بأصله} أي إتلاف المائيّة محتمل للنقل بأصل نفس الإتلاف

---

(١) ساقطة من (ب)

(٢) وقد سبق الكلام على مسألة الإكراه على الإعتاق ص (١٨٢٦)

أنظر أيضاً: أصول البزدوي مع الكشف، ٣٩٦/٤، المبسوط، للسرخسي، ٦٢/٢٤،

كشف الأبرار شرح المنار، للنسفي، ٥٨١/٢، التوضيح، ٢٠٠/٢

(٣) ساقطة من (د)

قوله: {وقال الشافعي - رحمه الله - تصرفات المكروه قولاً تكون

لغوا} وحاصل مذهبه : أن تصرفات المكروه لا تخلو

— إما إن كانت قولية — أو فعلية

فإن كانت قولية ، فلا يخلو

— إما إن كان الإكراه بحق — أو بغير حق .

فإن كان بغير حق ، فتبطل الأقوال كلها كالطلاق (والعتاق) <sup>(١)</sup>

والبيع وغيرها

وإن كان بحق فيعتبر ، حتى إذا أكرهه الحربي على الإسلام

فأسلم يكون مسلماً ، بخلاف الذمي ، فإن إكراه الذمي باطل ، وإكراه

الحربي جائز فعُدَّ الاختيار قائماً ، وكذلك القاضي إذا أكره المديون

على بيع ماله ، فباعه صح ؛ لأن هذا الإكراه حق

وكذلك إذا كانت تصرفات المكروه فعلية ، فلا يخلو

— إما إن تمَّ الإكراه فيها — أو لا

ونعني بالتَّمام : أن يُبيح الإكراه إقدام المكروه على ذلك الفعل .

ثم بعد التَّمام لا يخلو

— إما أن يحتَمِلَ نقلُ النسبة إلى المكروه — أم لا

فإن احتَمَلَ يُنسَبُ إليه ، وإلا فيلغو الفعل ، فصار كأنه لم يوجد

لا من المكروه ولا من المكروه

وإن لم يتمَّ الإكراه ، يُقتصرُ على الفاعل ، وعن هذا قال في الإكراه

على إتلاف المال : بأن الضَّمانَ على المكروه ؛ لأنه قابلٌ للنقل ، ولا قضاء في

إفطار الصائم ؛ لأنه لا يمكن النسبة إلى المكره ، ويجب الحدُّ على المكره في الزنا<sup>(١)</sup> ، إذا زنا ؛ لأنه لم يتم الإكراه ، لأنه لم يُسَّح له الإقدام<sup>(٢)</sup> ، وكذلك يجب القصاصُ على المكره على القتل إذا قتل ؛ لعدم تمام الإكراه ، ويجب القصاصُ على المكره أيضاً ؛ لما أنه يوجب القصاص بالتسبيب أيضاً كما بالمباشرة ، حتى قال في شهود القصاص : يلزمهم القودُ إذا رجعوا ، أو جاء المشهودُ به حياً

قوله : {فإن لمكن أن ينسب إلى المكره نسب إليه، وإلا فيبطل أصلاً} كما إذا أكرهه على إفساد الصوم لا يجب القضاء على المكره إذا أكل، ولا على المكره؛ لأن هذا لا يمكن نسبته إلى المكره ، فيبطل أصلاً<sup>(٣)</sup> .  
وقد ذكرنا نحن أن الإكراه لا يُعَدُّ الاختيار ، فلمَّا لم يُعَدِّم الاختيار لا يبطل [١٦٩/د] أصلاً ، بل يقتصر نسبته إلى المكره

( ١ ) تدخلت بعضُ الكلمات هنا في النسخة ( أ ) ثم استقام الكلام عند قوله : وكذلك يجب القصاص ، فكانت العبارة هكذا : ويجب الحدُّ على المكره على القتل إذا قتل ؛ لعدم تمام الإكراه ، ولكن يجب القصاصُ على المكره أيضاً في الزنا إذا زنا ؛ لأنه لم يتم الإكراه ، لأنه لم يُسَّح له الإقدام ، وكذلك يجب القصاصُ على المكره أيضاً ؛ لما أنه يوجب القصاص بالتسبيب أيضاً كما بالمباشرة

( ٢ ) الصحيح من مذهب الشافعية سقوط الحدِّ عن الزاني مكرهاً

أنظر : المهذب ، للشيرازي ، ٢/٢٦٧ ، المنشور ، للزركشي ، ١/١٨٩

( ٣ ) أنظر تصرفات المكره عند الشافعية في :

المهذب ، للشيرازي ، ٢/٢٦٧ ، تخريج الفروع على الأصول ، للزنجاني ، ص ٢٨٦-٢٨٧ ، الروضة للنووي ، ٨/٥٦-٥٨ ، الأشباه والنظائر ، لابن السبكي ، ١/١٥١-١٥٠ ، ٢/٨ ، المنشور ، للزركشي ١/١٨٨-١٩٩ ، البحر المحيط ، ١/٣٦١-٣٦٥ ،

الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، ص ٢٢٣-٢٢٤ ، مغني المحتاج ، للشربيني ، ٣/٢٨٩ .

قوله: {ينتفي به الرضا} أي بالإكراه الكامل والقاصر، {أو يفسد به الاختيار} أي بالإكراه الكامل دون القاصر  
 فلما كان الإكراه موجباً فساد الاختيار لا مُعديماً للاختيار ، لا  
 يكون للإكراه تأثير في إهدار تصرف المكره فعلاً أو قولاً ، على  
 (حسب) <sup>(١)</sup> ما يقتضيه الدليل - على ما قررنا - والله أعلم



## الفهرس الإجمالي لموضوعات الجزء الرابع

١٤٧١	فصلٌ في التّرجيح
١٤٨٩	فصلٌ في أنواع الثّابت بالحُجج
١٤٩١	الأحكام المشروعة
١٥٠٤	ما يتعلّق بالأحكام المشروعة
١٥٠٦	السّبب
١٥٣٠	العلة
١٥٦٣	الشّرط
١٥٨٥	العلامة
١٥٨٩	فصلٌ في العقل
١٦٠٣	فصلٌ في الأهلية
١٦١٧	أهلية الأداء
١٦٣٠	عوارضُ الأهلية
١٦٣٥	العوارض السّماوية
١٧٢٤	العوارض المكتسبة

## الفهرس التفصيلي للموضوعات

١٤٧١	<b>فصل في الترجيح</b>
١٤٧٢	الأصل في العِلل عدمُ التعارض
١٤٧٢	الفرق بين التعارض بين الآيتين أو السُّنَّتين وبين التعارض بين العِلل
١٤٧٣	أوجه الترجيح بين الحجج
١٤٧٤	تفسيرُ الترجيح لغةً واصطلاحاً -
١٤٧٥	الترجيحُ لا يكون بزيادة الحجج، ولكن بوصفٍ لا تقعُ به المعارضة أصلاً
	<b>أوجه الترجيح</b>
١٤٧٩	( ١ ) الترجيحُ بقوة الأثر ، والتَّمثِيلُ له
١٤٨٠	( ٢ ) الترجيحُ بقوة ثبأته على الحكم المشهود به ، والتَّمثِيلُ له
١٤٨١	( ٣ ) الترجيحُ بكثرة الأصول ، والتَّمثِيلُ له
١٤٨٢	الفرقُ بين الوجه الثاني والثالث
١٤٨٤	الفرقُ بين الترجيح بكثرة الأصول وبين الترجيح بكثرة الأدلة
١٤٨٥	( ٤ ) الترجيحُ بالعدم - وهو أضعفُ وجوه الترجيح -
١٤٨٦	بيانُ المخلص عند تعارض وجوه الترجيح
١٤٨٦	قاعدة: الترجيحُ بمعنى في الذات مقلَّم على الترجيح بمعنى في الحال. والتكليفُ على ذلك
	<b>فصل: أنواع الثابت بالحجج</b>
١٤٨٩	بيانُ مناسبة هذا الفصل بما تقدَّم
١٤٩١	<b>القسم الأول منه : الأحكامُ المشروعة</b>
١٤٩١	أنواع الأحكام المشروعة أربعة
١٤٩٢	بيانُ النوع الثالث من أنواع الأحكام المشروعة: وهو ما اجتمع فيه حقان، وحقُّ الله تعالى فيه غالب ( القذف )
١٤٩٢	الأحكام التي تدلُّ على أنَّ القذفَ حقُّ الله تعالى

## الفهرس التفصيلي للموضوعات

١٤٩٣	الأحكام التي تدلّ على أنّ القذف حقّ العبد
١٤٩٤	الدليل على أنّ حقّ الله تعالى فيه غالب
١٤٩٥	بيان النوع الرابع من الأحكام المشروعة : وهو ما اجتمع فيه حقان ، وحقّ العبد فيه غالب ( القصاص )
١٤٩٦	بيان النوع الأول من الأحكام المشروعة : وهي حقوق الله تعالى الخالصة ، وهي ثمانية أقسام
١٤٩٦	القسم الرابع منها : وهي الحقوق الدائرة بين كونها عبادة وبين كونها عقوبة ( الكفارات )
١٤٩٧	القسم الخامس : وهي العبادة التي فيها معنى المؤونة ( صدقة الفطر )
١٤٩٩	القسم السادس : وهي المؤونة التي فيها معنى القرية ( العشر )
١٥٠٠	القسم السابع : وهي المؤونة التي فيها معنى العقوبة ( الخراج )
١٥٠١	القسم الثامن : وهي الحقوق القائمة بنفسها ( خمس الغنائم )
١٥٠٣	بيان النوع الثاني من الأحكام المشروعة : وهي حقوق العباد
١٥٠٤	القسم الثاني ما يتعلق بالأحكام المشروعة
١٥٠٦	السبب
١٥٠٧	تعريف السبب لغةً واصطلاحاً
١٥٠٩	أنواع السبب
١٥١٠	النوع الأول السبب الحقيقي
١٥١٠	تعريف السبب الحقيقي
١٥١٠	شرح التعريف
١٥١٣	النوع الثاني السبب الذي هو في معنى العلة



## الفهرس التفصيلي للموضوعات

١٥١٤	النوع الثالث : السبب الذي له شبهة العلة
١٥١٤	النوع الرابع : السبب المجازي
١٥١٤	اليمين بالله تعالى سبب للكفارة مجازاً ، وكذلك تعليق الطلاق والعِتاق سبب للجزاء مجازاً
١٥١٧	ذكرُ سبب عدم كون التعليق سبباً للطلاق أو العِتاق حقيقة
١٥١٨	مذاهب العلماء في التعليق من أي أنواع الأسباب هو ؟
١٥١٩	ثمرة الخلاف في هذه المسألة
١٥٢٠	مسألة الكوز
١٥٢٠	مسألة التنجيز
١٥٢١	إذا دخل حرف الشرط في الإثبات في مسائل التعليق كان المقصود منه النفي ، وإذا دخل على النفي كان المقصود من الإثبات
١٥٢١	اليمين مشروعة للبر ، لذلك كان البر مضموناً بالجزاء
١٥٢٢	الغضب مضمون بالقيمة حال قيام المغصوب ، والدليل على ذلك
١٥٢٣	إشتراط قيام المحل لثبوت الحكم أو شبهته
١٥٢٤	لذلك لا يقع عند الحنفية الطلاق المعلق في مسألة التنجيز السابقة
١٥٢٤	إعترض عليهم بالطلاق المعلق بالملك فإن الحنفية يصححونه حيث لا محل ، والجواب عنه
١٥٣٠	<b>العلقة</b>
١٥٣١	تعريف العلة لغة واصطلاحاً
١٥٣٣	العِلل الشرعية مؤثرة موجبة بإيجاب الله تعالى لا بدواتها
١٥٣٣	خلاف القدريّة والجبريّة في هذه المسألة
١٥٣٥	أقسام العِلل الشرعية
١٥٣٦	توضيح المراد من كون الوصف علة من حيث الاسم والمعنى والحكم

## الفهرس التفصيلي للموضوعات

١٥٣٧	القسمُ الأوّل : العلةُ الحقيقيّة
١٥٣٧	إختلاف العلماء في إيجاب هذه العلة للحكم
١٥٤٠	القسمُ الثاني : العلةُ اسماً لا معنى ولا حكماً
١٥٤٠	مثاله : اليمينُ بالله تعالى ، وتعليقُ الطلاقِ والعِتاقِ بالشرط
١٥٤٠	القسمُ الثالث : العلةُ اسماً ومعنى لا حكماً
١٥٤٠	من أمثله : [ أ ] البيعُ الموقوف
١٥٤١	[ ب ] البيعُ بشرطِ الخيار
١٥٤٢	الفرقُ بينهما
١٥٤٢	القسمُ الرابع : العلةُ التي هي في حيزِ الأسباب
١٥٤٢	من أمثله : [ أ ] عقدُ الإجارة
١٥٤٣	الفرقُ بين عقد الإجارة وبين البيعِ بشرطِ الخيار للمشتري من حيث تملك الثمن
١٥٤٤	[ ب ] كلّ إيجابٍ مضافٍ الى وقت فإنه علةٌ اسماً ومعنى لا حكماً لكنّه يشبه الأسباب
١٥٤٦	[ جـ ] نصابُ الزكاة في أوّل الحوّل علةٌ اسماً ومعنى لا حكماً ، لكن له شبهةٌ بالأسباب من وجه وشبهةٌ بالعلل من وجه
١٥٤٧	بيانُ كيفية تشبيه النصابِ بالأسباب
١٥٤٧	بيانُ كيفية تشبيه النصابِ بالعلل
١٥٤٧	سببُ ترجيح تشبيه النصابِ بالسببِ على تشبيهه بالعلل
١٥٤٨	الأدلة على هذا الترجيح
١٥٤٩	الوجوبُ في الزكاة يثبت في أوّل الحوّل
١٥٤٩	حكم ما إذا عجل الزكاة ثم انتقص النصاب قبل تمام الحوّل
١٥٤٩	الفرقُ بين نصابِ الزكاة وبين البيعِ الموقوفِ والبيعِ بشرطِ الخيار من حيث مشابهتهما بالعلل

## الفهرس التفصيلي للموضوعات

١٥٥٠	حكم ما إذا عجل الرّكّاة إلى الفقير المسلم، ثم صار غنياً أو ارتدّ قبل تمام الحول
١٥٥١	[ د ] مرض الموت علّة اسماً ومعنى لا حكماً ، لكن له شبهة بالأسباب من وجه وشبهة بالعلل من وجه
١٥٥١	الفرق بين المرض الذي ثبت به الرخصة في الأحكام وبين المرض الذي يوجب الحجر
١٥٥١	بيان كيفية تشبيه مرض الموت بالأسباب
١٥٥٢	بيان كيفية تشبيه مرض الموت بالعلل
١٥٥٢	شبهة مرض الموت بالعلّة أقرب من شبه النصاب - في المثال السابق - بالعلّة
١٥٥٢	[ هـ ] شراء القريب علّة اسماً ومعنى لا حكماً ، فهو نظير مرض الموت ، إلا أنّ شبهه بالعلل أقرب من مرض الموت
١٥٥٢	بيان كيفية تشبيه شراء القريب بالعلل
١٥٥٤	القسم الخامس : الوصف الذي له شبهة العلة
١٥٥٤	كل حكم تعلق بوصفين مؤثرين لا يتم نصاب العلة إلا بهما فلكل واحد منهما شبهة العلة
١٥٥٤	من أمثله : [ أ ] القدر أو الجنس في الرّبا
١٥٥٥	[ ب ] القرابة في الملك في إعتاق القريب
١٥٥٥	القسم السادس : إذا تعلق الحكم بعلّة ذات وصفين مؤثرين فإنّ آخرهما وجوداً علّة معنى وحكماً
١٥٥٦	إختلاف علماء الحنفية في تسمية الوصف الأوّل
١٥٥٧	حرمة النساء في باب الرّبا أهم ، لذلك عمّ حكمها ، ولا يثبت ربا الفضل إلا بوجود الوصفين جميعاً
١٥٥٩	الجودة والرداءة لا يثبت بهما التفاضل
١٥٦٠	الحكم يضاف إلى آخر الوصفين وجوداً

## الفهرس التفصيلي للموضوعات

١٥٦٠	من أمثله : من أضاف على السفينة فوق ما تحمله ضمن للجميع
١٥٦١	الحرام من المثلث هو القدح الأخير الذي حصل السكر عنده
١٥٦١	القسم السابع العلة اسماً وحكماً لا معنى
١٥٦١	من أمثلة هذا القسم : السفر للرخصة
١٥٦٢	أنواع هذا القسم ، والفرق بينها
١٥٦٣	الشـرط
١٥٦٤	تعريف الشرط لغة واصطلاحاً
١٥٦٦	أقسام الشرط
١٥٦٦	القسم الأول : الشرط المحض
١٥٦٧	إختلاف العلماء في أثر الشرط
١٥٦٨	القسم الثاني : الشرط الذي له حكم العلة
١٥٦٨	من أمثله : حفر البئر في الطريق
١٥٦٩	تعريف المسكة
١٥٦٩	بيان كيفية كون الحافر صاحب شرط لا صاحب علة
١٥٦٩	صاحب العلة يضمن لمباشرته ، أما صاحب الشرط والسبب فلا يضمنان إلا بوجود وصف التعدي
١٥٧١	إذا أمكن أن يضاف الحكم إلى العلة - وهو الأصل - لا يضاف الحكم إلى الشرط - وهو البدل -
١٥٧٢	إذا رجع شهود الشرط واليمين جميعاً بعد الحكم كان الضمان على شهود اليمين ؛ لأنهم شهود العلة
١٥٧٢	إشكال على هذا الأصل ، والجواب عنه
١٥٧٤	شهود التخيير والاختيار في الطلاق والعتاق ، وبيان المراد بهما

## الفهرس التفصيلي للموضوعات

١٥٧٥	الضمان على شهود الاختيار في الحالين جميعاً
١٥٧٥	إذا اختلف الحافِرُ ووليُّ المقتول ، فالقولُ قولُ الحافِر
١٥٧٦	القسمُ الثالث : الشرطُ الذي له حكمُ السبب
١٥٧٧	الحكمُ لا يضافُ إلى هذا القسم من الشروط
١٥٧٨	من أرسلَ دابةً فجالت بمنةً أو يسرةً لم يضمن ما أتلفته ؛ لأنه صاحبُ سبب ، وصاحبُ العلة - الدابة - له نوع اختيار
١٥٧٨	من حلَّ قيدَ عبدٍ لم يضمن ؛ لأنه صاحبُ شرطٍ له حكمُ السبب ، وصاحبُ العلة - العبد - له نوع اختيار
١٥٧٩	يضمنُ صاحبُ الشرطِ والسببِ إذا كان لهما حكمُ العلة ، بأن لم تكن العلةُ صالحةً لإضافة الحكم إليها
١٥٧٩	إعترضُ على هذا الأصل ، وهو فيمن أمرَ عبدَ الغيرِ بالإباقِ فأبقى فإنه يضمن والجوابُ عنه
١٥٨١	إعترضُ آخر ، والجوابُ عنه
١٥٨٢	بيانُ سبب وجوب الضمان على مُلقِي الحية وكذلك سائق الدابة أو قائدها فيما إذا لم يُجَلِّ
١٥٨٣	القسمُ الرابع : الشرطُ الذي هو شرطُ اسمٍ لا حكماً
١٥٨٣	كلَّ حكمٍ تعلق بشرطين ، فأولهما وجوداً شرطُ اسمٍ لا حكماً ، والتمثيلُ له
١٥٨٤	القسمُ الخامس : الشرط الذي هو علامة وهو الإحصاءُ في باب الرِّنا
	<b>العلامة</b>
١٥٨٥	تعريفُ العلامة لغةً واصطلاحاً
١٥٨٦	أقسامُ العلامة

## الفهرس التفصيلي للموضوعات

١٥٨٦	القسمُ الأوّل : العلامة المحضة
١٥٨٦	القسمُ الثاني : العلامة بمعنى الشرط
١٥٨٦	القسمُ الثالث : العلامة بمعنى العلة
١٥٨٧	القسمُ الرابع : العلامة التي هي علامة مجازاً
١٥٨٩	<b>فصلٌ في العقل</b>
١٥٩٠	مسألة التحسين والتّقييح
١٥٩١	رأي المعتزلة في هذه المسألة
١٥٩٢	رأي الأشعرية
١٥٩٣	القولُ الصّحيح في المسألة
١٥٩٣	ثمرّة الخلاف
١٥٩٤	تعريفُ العقل
١٥٩٥	يبدأ عملُ العقل من حيث ينتهي إليه دركُ الحواسّ ، وفي غير المحسوس من حيث الجهلُ به
١٥٩٧	الإنسانُ غير مكلف بمجرّد العقل ، بل لابدّ من حصول وقتٍ يتمكّن فيه من الاستدلال
١٥٩٨	ليس لهذا الوقت حدّ
١٥٩٩	الردّ على قول المعتزلة
١٥٩٩	الردّ على قول الأشعرية
١٦٠١	ردّ آخر لقول المعتزلة
١٦٠٣	<b>فصلٌ في الأهلية</b>
١٦٠٤	الأهلية نوعان: ( ١ ) أهلية وجوب
١٦٠٤	( ٢ ) أهلية أداء

## الفهرس التفصيلي للموضوعات

١٦٠٤	بم يثبت كل نوع ؟
١٦٠٥	تعريف الذمة لغة واصطلاحاً
١٦٠٦	المراد بالعهد في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ ﴾
١٦٠٧	أدوار الإنسان ومراحل الذمة التي يمر بها
١٦٠٨	أقوال العلماء في ثبوت حقوق الله تعالى على الإنسان هل هو بمجرد صلاحية الذمة ؟
١٦٠٩	القول الراجح في هذه المسألة . ودليل الترجيح
١٦١٢	الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة ، وإن كانوا مخاطبين بأصل الإيمان
١٦١٢	الخلاف في هذه المسألة إنما هو في أحكام الدنيا
١٦١٧	<b>أَهْلِيَّةُ الْأَدَاءِ</b>
١٦١٨	أقسام أهلية الأداء : ( ١ ) أهلية أداء قاصرة
١٦١٩	( ٢ ) أهلية أداء كاملة
١٦١٩	أنواع الحقوق التي تتأدى بأهلية الأداء الكاملة : أولاً حقوق الله تعالى
١٦١٩	ثانياً حقوق العباد
١٦٢٠	متى تثبت أهلية الأداء القاصرة ؟
١٦٢٠	صحة عبادة الصبي من غير لزوم العهدة عليه
١٦٢٠	بيع الصبي
١٦٢٢	صحة التصرفات النافعة للصبي
١٦٢٢	إسلام الصبي
١٦٢٢	صحة توكيل الصبي من غير لزوم عهدة عليه
١٦٢٣	عدم صحة التصرفات الضارة للصبي
١٦٢٤	إستقراض مال الصبي
١٦٢٤	إقراض مال الصبي

## الفهرس التفصيلي للموضوعات

١٦٢٦	أقوال العلماء في ردّة الصبيّ
١٦٢٧	الأحكام المترتبة على القول بصحة ردّة الصبيّ
١٦٢٩	إعتراض على من قال بصحة ردّة الصبيّ ، والجواب عنه
	<b>عوارض الأهلية</b>
١٦٣٠	تفسير العارض
١٦٣٠	المراد بالعوارض العوارض التي لها تأثير في تغيير الأحكام
١٦٣١	عدد العوارض جملة
١٦٣١	سبب تقديم العوارض السماوية على المكتسبة
١٦٣٢	وجه تقديم بعض العوارض على بعض
١٦٣٥	<b>العوارض السماوية</b>
	<b>أولاً : الجنون</b>
١٦٣٥	تعريف الجنون
١٦٣٥	يسقط بعارض الجنون ما يحتمل السقوط في الجملة
١٦٣٦	حدّ الامتداد في الجنون
	<b>ثانياً : الصغر</b>
١٦٣٨	تعريف الصغر
١٦٣٨	سبب تقديم المصنّف عارض الصغر في الذّكر وتأخير في البيان
١٦٣٩	يصح من الصبيّ وله كلّ ما لا عهدة فيه، ويوضع عنه كلّ عهد يحتمل العفو
١٦٤٠	التعزير للصبيّ من قبيل التّاديب لا من قبيل الجزاء
١٦٤١	الوراثة نوع ولاية ، لذا لا يرث الكافر ولا الرقيق ولو كان صبيّاً
١٦٤١	تعريف الولاية
١٦٤٢	إعدام الحقّ لانعدام سببه أو لعدم أهلية المحلّ لا يعدّ جزاءً



## الفهرس التفصيلي للموضوعات

١٦٤٣	ثالثاً : العَنَمَ تعريفُ العَتَمَ
١٦٤٤	حكمُ تصرّفاتِ المعتوه
١٦٤٤	ضمانُ المتلفات لا تسقطُ بحال
١٦٤٥	الصَّبَا محدود ، والجنون غير محدود ، لذا يؤخَّرُ عَرَضُ الإسلامِ على أبوي الصَّغِيرِ دون المجنون
١٦٤٦	الصَّبِيَّ العاقلُ والمعتوه يُعرضُ عليهما الإسلامُ في الحال
١٦٤٦	إذا فُرِّقَ بين الصَّغِيرِ وامرأته بسببِ إسلامِ أحدهما يكون ذلك طلاقاً
١٦٤٧	رابعاً : النِّسيانُ تعريفُ النِّسيانِ
١٦٤٧	النِّسيانُ لا ينافي الأهلية مطلقاً
١٦٤٨	طُرُقُ ملازمة النِّسيانِ للطاعات
١٦٥٠	خامساً : النومُ تعريفُ النَّومِ
١٦٥١	النَّومُ عذرٌ يوجبُ تأخيرَ خطابِ الأداء ، كما ينافي أهلية التصرفات
١٦٥١	النَّومُ عذرٌ يفارقُ السُّكْرَ
١٦٥٢	حكمُ تصرّفاتِ النَّائمِ في الصَّلَاةِ
١٦٥٣	تعريفُ الإغماءِ
١٦٥٣	الإغماءُ أقوى من النَّومِ في العارضية
١٦٥٥	أنواعُ الأعذارِ

## الفهرس التفصيلي للموضوعات

١٦٥٦	سادساً : الرِّق
	تعريفُ الرِّقِّ
١٦٥٨	الرِّقُّ في الابتداء حكمٌ جزائيٌّ
١٦٦٠	الرِّقُّ وصفٌ لا يحتملُ التجزئ
١٦٦١	أقوالُ العلماء في مسألة إعتاق بعض العبد دون البعض
١٦٦٥	سببُ الخلاف في هذه المسألة
١٦٦٦	الصِّفَاتُ لا تقبلُ التجزئ
١٦٦٧	حكمُ تصرّفات الرقيق
١٦٦٨	المملوك لا يملك
١٦٦٩	التصرّفات التي تصحّ من العبد مباشرتها والتي لا تصحّ
١٦٦٩	الأحكام التي تنبني على ملك الرقبة لا تصحّ من الرقيق
١٦٧٠	العبدُ أهلٌ للملك مالم يس بمال ، كالنكاح والدم والحياة
١٦٧١	العبدُ ليس بأهلٍ للكرامات الموضوعه للبشر
١٦٧٢	ذمة العبد ناقصة
١٦٧٣	أهلية العبد للنكاح ناقصة
١٦٧٣	عِدَّةُ الأمة ناقصة
١٦٧٣	الحُدُّ على الرقيق ناقص
١٦٧٤	الخلاف في قيمة العبد عند الجنابة عليه خطأ
١٦٧٥	للعبد يدٌ معتبرة
١٦٧٦	سببُ نقصان بدل دم العبد عن دية الحرّ
١٦٧٨	الإذن للعبد بالتصرّف إذنٌ في فك الحجر عنه ، لا إثباتٌ مبتدأ للأهلية
١٦٨٠	سببُ ذلك من وجهة نظر الشّارح - رحمه الله -

## الفهرس التفصيلي للموضوعات

١٦٨١	دليلُ ترجيح هذا السَّبب
١٦٨١	فائدةُ ذكر هذا الأصل
١٦٨٢	المسائلُ التي يثبتُ للعبدِ المأذونِ فيها حكمُ الوكيل
١٦٨٣	المسائلُ التي لا يكونُ للعبدِ فيها حكمُ الوكيل
١٦٨٤	لا أثرُ للرَّقِّ في عصمة الدَّم
١٦٨٤	أنواعُ العصمة
١٦٨٥	العبدُ مثلُ الحرِّ في العصمة
١٦٨٥	الحرُّ يقتلُ بالعبدِ عند الحنفية ، وخلاف العلماء في ذلك
١٦٨٥	الرَّقُّ يوجبُ نقصاً في الجهاد
١٦٨٦	منافعُ بدن العبدِ للمولى إلّا ما استثناه الشرعُ من العبادات
١٦٨٦	أقوالُ العلماء في صحّة أمانِ العبدِ
١٦٨٧	العبدُ يُرضخُ ولا يُسهم له
١٦٨٨	لا ولايةُ للعبدِ مطلقاً
١٦٨٨	تعريفُ الولاية
١٦٨٨	صحّة أمانِ العبدِ - عند من يرى الصحّة - من قبيلِ السّراية لا من قبيل الولاية
١٦٨٩	ما يصحّ من العبدِ الإقرار به وما لا يصحّ
١٦٨٩	أقوال الحنفية في إقرار العبدِ المحجور بسرقة دراهمَ بعينها
١٦٩١	الحكمُ فيما إذا جنّى العبدُ خطأ
١٦٩١	وجوبُ الأرشِ على المولى في جناية عبده خطأً بطريقِ الأصالة عند أبي حنيفة وبطريقِ الحوالة عن أبي يوسف ومحمد
١٦٩٣	سابعاً : المرض
	تعريفُ المرض

## الفهرس التفصيلي للموضوعات

١٦٩٤	المرضُ لا ينافي أهليّة الوجوب ولا أهليّة الأداء
١٦٩٦	الفرقُ بين التّبين والاستناد
١٦٩٧	إذا أعتق المريضُ عبده ولا مالَ له سواه، وعليه دينٌ بقيمته، فعتقه موقوف
١٦٩٧	إذا أعتق الرّاهنُ العبدَ المرهونَ صحَّ ونفَذَ ، والفرقُ بين الصّورتين
١٦٩٨	نسخُ الوصيّة للأقربين وإنزال آية الموارث
١٦٩٨	بطلانُ الوصيّة للوارثِ صورةً ومعنىً وحقيقةً وشبهة
١٧٠٠	ثامناً : الحيضُ والنّفس
١٧٠٠	تعريفُ الحيض لغةً واصطلاحاً
١٧٠١	تعريفُ النّفس
١٧٠١	إشتراطُ الطّهارة عن الحيضِ والنّفسِ في حقِّ الصّلاة وقَع موافقاً للقياس ، أمّا في حقِّ الصّوم فبخلافِ القياس
١٧٠٢	تأثيرُ اشتراط الطّهارة وعدمُ اشتراطها في الصّلاة والصّوم في حقِّ سقوطِ القضاء ، وعدمِ سقوطه
١٧٠٣	تعليلُ آخر في سقوطِ قضاءِ الصّلاة عن الحائضِ والنّفساء وعدمِ سقوطِ قضاءِ الصّوم
١٧٠٤	تاسعاً : الموت
١٧٠٤	تعريفُ الموت
١٧٠٦	الأحكامُ الواجبة على العباد على نوعين النّوع الأوّل أحكامُ الدّنيا ، وهو أربعة أقسام
١٧٠٧	بيانُ وجهِ حصرِ هذه الأقسام
١٧٠٨	القسمُ الأوّل : ما هو من بابِ التّكليف ، فالموتُ ينافيها
١٧٠٩	القسمُ الثّاني : ما شرع لحاجة غيره ، وهو إمّا [ أولاً ] إذا كانت الحاجة عيناً، وتعلّق هذا الحقّ بالميت، فالموتُ لا ينافيها

## الفهرس التفصيلي للموضوعات

١٧١٠	[ ثانياً ] إذا كانت الحاجة حقاً متعلقاً بالذمة، وهو على على نوعين: أ ( إن كان ديناً ، فالمرتُ ينافيه
١٧١٠	آراء العلماء في صحة الكفالة عن الميت المفلس
١٧١١	ب ( إن كان صلةً ، فالمرتُ ينافيه أيضاً
١٧١١	الفرق بين الميت والعبد المحجور في سقوط الدين عن الأول ، وعدم سقوطه عن الثاني
١٧١٢	ذمة الميت لا تنفى ، بل تضعف ما بقي عليه حق أو دين
١٧١٤	القسم الثالث : ما شرع لحاجة الميت ، فالمرت لا ينافيها
١٧١٤	تقديم جهاز الميت على ديونه، ثم وصاياه، فما بقي بعد ذلك فللورثة
١٧١٦	بعض الأحكام التي شرعت لحاجة الميت أ ( الكتابة ، فلا تسقط بالموت في حق المكاتب والمكاتب
١٧١٧	ب ( بقاء ملك النكاح في حق الزوج فقط ، لذا جاز عند الحنفية للمرأة أن تغسل زوجها ، بخلاف العكس
١٧١٩	القسم الرابع : ما لا يصلح لحاجة الميت ، فالمرت ينافيها
١٧١٩	دية المقتول تتعلق بالميت ، والقصاص بالورثة
١٧٢٠	حق القصاص ثابت للورثة ابتداء لا على سبيل الخلاف، والدليل على ذلك
١٧٢١	النوع الثاني أحكام الآخرة
١٧٢١	الميت بالنسبة لأحكام الآخرة له حكم الأحياء
١٧٢٢	سؤال الطفل في القبر
١٧٢٤	العوارض المكتسبة أولاً: الجهل تعريف الجهل

## الفهرس التفصيلي للموضوعات

١٧٢٥	إعترضات على إيراد الجهل في جملة العوارض المكتسبة، والجواب على ذلك
١٧٢٧	الرق من العوارض السماوية ، والفرق بينه وبين العوارض المكتسبة
١٧٢٨	الفرق بين السكر وبين العوارض الأخرى
١٧٣٠	أنواع الجهل
	النوع الأول : الجهل الباطل ، ومن أمثلته
١٧٣١	[ أ ] جهل الكافر
١٧٣١	الجهود والمكابرة
١٧٣٣	[ ب ] منكر صفات الله تعالى
	النوع الثاني: جهل باطل لا يصلح شبهة ولا عذراً ، لكنه دون الأول
١٧٣٣	من أمثلته [ أ ] المأولة
١٧٣٤	[ ب ] جهل صاحب الهوى
١٧٣٥	[ ج ] جهل الباغي
١٧٣٥	حكم هذا النوع من الجهل
١٧٣٧	الباغي يضمن ما أتلفه ما لم يكن له منعة
١٧٣٨	[ د ] جهل من خالف في اجتهاده النص الصحيح ، ومن أمثلته
١٧٣٩	( ١ ) الفتوى بخلل مزوك التسمية عمداً
١٧٤٠	( ٢ ) الفتوى بانتقاض الطهارة بمس الذكر
١٧٤١	( ٣ ) الفتوى بجواز بيع أمهات الأولاد
١٧٤٣	( ٤ ) الفتوى بالقضاء بشاهد ويمين
١٧٤٤	( ٥ ) الفتوى بجواز القصاص مع القسامة
١٧٤٥	معنى القسامة
١٧٤٥	تفسير اللوث

## الفهرس التفصيلي للموضوعات

١٧٤٦	النوع الثالث: الجهل في موضع الاشتباه، وهو جهل يصلح شبهة ولا يصلح عذراً
١٧٤٦	من أمثلته : [ أ ] إفتار المحتجم على ظن أن الحجابة فطرته
١٧٥٠	أنواع الشبهة : — شبهة الاشتباه
١٧٥١	— شبهة الدليل
١٧٥١	[ ب ] إذا أفطر بعد نية صيام التطوع نهاراً ، لا تجب عليه الكفارة
١٧٥٢	النوع الرابع : جهل يصلح عذراً
١٧٥٢	من أمثلته : [ أ ] جهل من أسلم في دار الحرب
١٧٥٢	[ ب ] جهل الوكيل بالوكالة
١٧٥٢	[ ج ] جهل المأذون
١٧٥٣	[ د ] جهل الشفيع بالبيع
١٧٥٣	[ هـ ] جهل المولى ببنية العبد
١٧٥٤	[ و ] جهل البكر بالنكاح
١٧٥٤	[ ز ] جهل الأمة المنكوحة بالعتق أو بخيار العتق
١٧٥٥	إشترائط العدالة في المبلغ للتصرفات اللازمة ، وعدم اشتراطها في مبلغ التصرفات غير اللازمة
١٧٥٦	مبلغ الشريعة إلى الحربي لا يشترط فيه العدد ولا العدالة
١٧٥٧	ثانياً : السكر تعريف السكر
١٧٥٨	السكر لا ينافي الأهلية
	طرق السكر
١٧٦٠	( ١ ) السكر بطريق مباح ، وهذا يمنع صحة التصرفات

## الفهرس التفصيلي للموضوعات

١٧٦١	٢ ) السّكر بطريقٍ محرّم ، وهذا لا يمنعُ صحّة التصرفّات
١٧٦١	السّكرانُ مكلفٌ ، والدليلُ على صحّة خطابه
١٧٦٢	التصرفّات التي لا تصحّ من السّكران
١٧٦٣	ثالثاً : الهزل تعريفُ الهزل
١٧٦٦	الفرقُ بين المجازِ والهزل
١٧٦٦	أوجه الاتفاق والاختلاف بين الهزلِ وخيارِ الشرطِ في البيع
١٧٦٨	أنواع التصرفّات الهزليّة
١٧٧٠	— إذا تواضّع العاقدان على الهزل بأصل البيع إنعقد فاسداً
١٧٧١	قياسُ مدّة الهزل على مدّة شرط الخيار بثلاثة أيامٍ عند أبي حنيفة
١٧٧٢	— إذا تواضّع العاقدان على الهزل بوصفِ البيع ( الثّمن ) سواءً في قدره أو جنسه
١٧٧٥	التكليف الفقهي لصحة العقد في هذه الصّورة
١٧٧٥	الثّمن وصفٌ من أوصاف العقد
١٧٧٦	— إذا اتّفق العاقدان على أصل النّكاح وهزلاً بقدر المهر ، يجبُ الأقلّ منهما عملاً بالمواضعتين
١٧٧٧	— إذا اتّفق العاقدان على أصل النّكاح وهزلاً بجنسِ المهر ، يجبُ مهرُ المثل بالإجماع
١٧٨٠	الفرقُ بين عقد النّكاح وعقدِ البيع في أنّ الأوّل يمكنُ فيه العملُ بالمواضعتين ، وفي الثّاني يجبُ العملُ بالأصل عند تعارضِ المواضعتين
١٧٨١	التصرفّات التي تحتلّ الفسخ إذا ثبت ضمن ما لا يحتلّ الفسخ أخذ حكمه



## الفهرس التفصيلي للموضوعات

١٧٨١	— إذا اتفقا على الطلاق أو العتاق على مال أمام الناس على أن لا عتق ولا طلاق بينهما
١٧٨٢	إشكال على أصل أبي حنيفة - رحمه الله - في هذه المسألة، والجواب عنه
	من التصرفات التي تبطل بالهزل
١٧٨٤	[ أ ] الإقرار
١٧٨٥	[ ب ] تسليم الشفعة بعد الطلب والإشهاد
١٧٨٦	[ ج ] الإبراء
١٧٨٦	الإسلام والردة من التصرفات التي لا تبطل بالهزل
١٧٨٧	رابعاً : السفه
	تعريف السفه
١٧٨٨	أقوال العلماء في الحجر على السفه
١٧٩٠	أدلة من قال بجواز الحجر على السفه
١٧٩٠	أدلة من منع الحجر عليه
١٧٩٢	الرد على أدلة المجوزين
١٧٩٣	لا يُحجر على السفه فيما لا يطله الهزل
١٧٩٣	الفرق بين المعاندة والمكابرة
١٧٩٤	الفرق بين الحجر والمنع من المال
١٧٩٧	خامساً : الخطأ
	تعريف الخطأ
١٧٩٧	حقوق العباد لا تسقط بالخطأ
١٧٩٨	المخطئ آثم من وجه دون وجه

## الفهرس التفصيلي للموضوعات

١٧٩٨	حكمُ تصرّفات المخطئ
١٧٩٨	صورة البيع الخطأ
١٧٩٩	سادساً : السّفَر تعريفُ السّفَر
١٨٠٠	إذا أصبحَ صائماً وهو مسافر ، أو مقيماً فمسافر لا يباحُ له الفطرُ
١٨٠٠	حكم المريضِ على خلافِ حكم المسافر
١٨٠١	المعتبرُ في الرّخصة هي الشّبّهة دون النّازلِ عنها وهي ( شُبّهة الشّبّهة )
١٨٠٢	سابعاً : الإكراه تعريفُ الإكراه
١٨٠٢	شروطُ الإكراه
١٨٠٣	أنواع الإكراه
١٨٠٤	حكمُ الإكراه الكامل والقاصر
١٨٠٥	أنواع المحرّمات
١٨٠٦	تقسيمُ الرّخص بالنسبة لأنواع المحرّمات
١٨٠٦	المكروه قد يأتئم على ما فعله مكرهاً ، وقد يؤجّر
١٨٠٧	لا رُخصة في القتل
١٨٠٧	لو أكره بالقتل على قطع يدِ نفسه أو قتلِ نفسه بوعيدٍ أشدّ منه
١٨٠٨	لو أكره بالقتل على قتلِ غيره أو قطع يدِ غيره
١٨٠٩	أطرافُ المؤمن كنفسيه في الحرمة
١٨١٠	ضابطُ الرّخصة: كلّ أمرٍ أحلّه الله تعالى ولو في الضرورة يجبُ الإقدامُ عليه حال الإكراه، وكلّ أمرٍ حرّمه الله تعالى وأثبت في الرّخصة فالمكروه في سعة

## الفهرس التفصيلي للموضوعات

١٨١٠	لو اضطرَّ المحرِّمُ إلى أكلِ مَيْتَةٍ أو ذَبْحِ صَيْدٍ حَلَ له المَيْتة، ولم يحلَّ له الصَّيْدُ
١٨١١	المكره على الزَّنا لا يحلُّ له الإقدامُ بحالٍ بخلافِ المكره، والفرقُ بينهما
١٨١١	في الإكراه ثبتُ الشَّبهةُ في زنا المرأة، وشبهةُ الشَّبهةِ في زنا الرَّجل، والعبرةُ في الحكمِ للشَّبهةِ دون النَّازلِ عنها
١٨١١	المرأةُ والرَّجلُ سواءٌ في حقِّ فسَادِ الإحرامِ حالَ الإكراهِ على الزَّنا
١٨١٢	الحُدُّ والمَهْرُ لا يجتمعان
١٨١٤	حكم تصرفاتِ المكره
١٨١٥	الإكراه لا ينافي الخطاب، وفعلُ المكره كفعلُ الطَّائِعِ إلَّا إذا قامَ الدَّلِيلُ على تغييره
١٨١٦	فسادُ بَيْعِ المكره لفقدِ شرطِ الرِّضا لا لنفسِ الإكراه
١٨١٦	الأُمُور التي يدخلها التَّغييرُ حالَ قيامِ الإكراه
١٨١٧	التصرفات التي تفسدُ حالَ قيامِ الإكراه
١٨١٧	الإقرارُ حالَ قيامِ الإكراه باطلٌ سواءً كان الإكراه كاملاً أو قاصراً
١٨٢٠	الإكراه يغيِّرُ المجاز
١٨٢٠	الإكراه على الخلع يقعُ به الطَّلَاق ولا يجبُ به المال، وفي الهزلِ خلاف
١٨٢١	الفرقُ بين الإكراه والهزلِ وخيارِ الشرط
	<b>أحوالُ الإكراه</b>
١٨٢٢	— إذا كان المكره يصلحُ أن يكون آلهَ للمكره، نُسبَ الفعلُ حيثنَّه للمكره
١٨٢٣	— إذا كان المكره لا يصلحُ أن يكون آلهَ للمكره، نُسبَ الفعلُ للمكره
١٨٢٣	— إذا كان المكره يصلحُ أن يكون آلهَ للمكره، ولكنَّ الفعلَ يشتملُ على معنيين، أحدهما: قابلٌ لأنَّ يُنقلَ إلى المكره، والآخرُ غير قابلٍ نُسِبَ المعنى الأوَّل للمكره، والثَّاني للمكره
١٨٢٤	الفرقُ بين الإكراه على أكلِ طعامٍ نفسِه وأكلِ طعامٍ الغير

## الفهرس التفصيلي للموضوعات

١٨٢٦	— التصرفات القولية
١٨٢٦	— إذا كانت منفعة القول حصلت للمكره ، أو كان المتلف غير متقوم نسب الحكم إلى المكره كالإكراه على الطلاق بعد الدخول
١٨٢٦	الإكراه على العتاق من قبيل الحالة الثالثة
١٨٢٧	الإكراه على الطلاق قبل الدخول من قبيل الحالة الثانية
١٨٢٨	— إذا كان المكره يصلح أن يكون آلة للمكره ولكن يلزم من ذلك تبدل محل الجنابة ، نسب الفعل إلى المكره
١٨٢٨	مثاله : إكراه المحرم على قتل الصيد
	أحوال الإكراه على قتل الصيد حال الإحرام
١٨٣١	أ ( إذا قال الحلال للمحرم : لنقتلك أو لتقتلن هذا الصيد
١٨٣٢	ب ( لو كانا جميعاً محرمين
١٨٣٣	ج ( لو كانا جميعاً محرمين وكان الإكراه قاصراً
١٨٣٣	د ( لو كانا جميعاً حلالين ولكنهما في الحرم ، وكان الإكراه كاملاً
١٨٣٣	هـ ( لو كانا جميعاً حلالين ولكنهما في الحرم ، وكان الإكراه قاصراً
١٨٣٤	الإكراه على القتل بالقتل
١٨٣٥	الإكراه على البيع والتسليم
١٨٣٦	حكم تصرفات المشتري من البائع مكرهاً
١٨٣٧	الفرق بين البيع الفاسد وبين بيع المكره
١٨٣٨	نقل نسبة الفعل من المكره إلى المكره أمرٌ حكمي
١٨٤١	حكم تصرفات المكره في المذهب الشافعي







دراسة وتحقيق  
كتاب الوافي  
في أصول الفقه

تأليف  
هشام الدين حسين بن علي بن مجاج بن علي السقائي  
الترغى سنة ٧١٤هـ

مقيم الدكتور  
أحمد محمد حمود التيماني

الجزء الخامس

٢٠٠٣-١٤٢٣هـ

دار القاهرة

١١٦ شارع محمد فريد

ت ٣٩٢١١٢









[ والذي يقع به ختم الكتاب باب حروف المعاني ، فشطّر  
من مسائل الفقه مبني عليها ]

## باب حُرُوفِ المعاني

[٢٤٧/ب] إنما أخر هذا الباب عن سائر الأبواب لقصور ما في  
هذا الباب عن مسائل الفقه والأحكام الشرعية؛ لأنّ بيان معاني هذه  
الحروف من قسم النحو لا من قسم الفقه، وإلى هذا أشار بقوله:  
{ فشطّر من مسائل الفقه مبني عليها } فكأنّه يعتذر به في سبب إيرادها  
عند اعتراض من يُنكر إيرادها فيقول: وهي وإن كانت من قسم النحو  
ولكن بعض مسائل الفقه قد بُنيت عليها ، فلا بدّ من بيان تلك المسائل  
المبنية عليها من بيان معانيها، وإنما أورد فخر الإسلام<sup>(١)</sup> وشمس الأئمة<sup>(٢)</sup>  
- رحمهما الله - تالية باب الحقيقة والمجاز ( مع ذكر هذا العذر أيضاً ؛  
لمناسبة الحقيقة والمجاز )<sup>(٣)</sup> ، فإنّ عامّة هذه الحروف حقيقة  
ومجازاً<sup>(٤)</sup>

( ١ ) سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص ( ٧٧ )

( ٢ ) سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص ( ٩٠ )

( ٣ ) ساقطة من ( أ )

( ٤ ) أنظر أصول البزدوي ، ١٠٨/٢ ، أصول السرخسي ، ٢٠٠/١

ثمَّ اسمُ الحروفِ عليها على طريقِ التَّغليبِ، فإنَّ بعضها مثل  
[أ/٢٢٠] " كلّ " و " مَنْ " و " متى " أسماء ، لكنَّ عامَّتَها حُرُوفُ ،  
فسمَّيت باسمِ الحروفِ ، وقد يُطلق اسمُ الحروفِ على الأسماءِ كما في  
حُرُوفِ التَّهْجِيّ - لما عُرف - .

ثمَّ إنّما سُمِّيت هي بحروفِ المعاني ؛ لأنَّها توصِّلُ معاني الأفعالِ  
إلى الأسماءِ ، تقول : خرجتُ من البصرةَ إلى الكوفةَ ، فإنَّ ابتداءَ  
خروجِكَ من البصرةَ ، وانتهاءه إلى الكوفةِ إنّما يُفهمانِ من ذينك  
الحرفينِ ، فكان بهذه التَّسميةِ احترازٌ عن حروفِ التَّهْجِيّ ، فإنَّه لا معنى  
لها <sup>(١)</sup>

---

( ١ ) الحرف له إطلاقات ثلاثة

الأوّل يُطلق على حروف التَّهْجِيّ الثمانية والعشرين

الثاني : يُطلق على ما يوصِّلُ معاني الأفعالِ إلى الأسماءِ ، وهي ما تسمَّى بـ ( حروف  
المعاني )

الثالث : ويُطلق في النَّحو على ما لا يدلّ بنفسه على معنى في غيره

قال علاء الدِّين البخاري : { ثمَّ إطلاقُ لفظ الحروف ههنا على المذكور في  
البابِ بطريقِ التَّغليبِ ؛ لأنَّ بعضَ ما ذُكر في هذا البابِ أسماءٌ مثل " كلّ " و " متى " و  
" مَنْ " و " إذا " وغيرها ، لكن لما كان أكثرها حروفاً سُمِّيَ الجُمعُ بهذا الاسمِ {

كشف الأسرار ، ١٠٩/٢

وانظر أيضاً : البرهان ، لجويني . ١٧٩/١ ، الإيضاح شرح المفصل ، ١٤٠-١٣٧/٢

## [ أولاً : حُرُوفُ العُطْف ]

### [ حرفُ الواو ]

[ وأكثرها وقوعاً حروف العطف ، والأصل فيه " الواو " ، وهي لمطلق الجمع عندنا ، من غير تعرض لمقارنة ولا ترتيب ، وعليه عامة أهل اللغة وأئمة الفتوى ]

وإنما ثبت الترتيب في قوله : إن نكحتها فهي طالق وطالق ، حتى لم يقع به إلا واحدة عند أبي حنيفة ، خلافا لصاحبيه - رحمهم الله - ، ضرورة أن الثانية تعلقت بالشرط بواسطة الأولى ، لا مقتضى " الواو "

وفي قول المولى : أعتقت هذه وهذه ، وقد زوجها الفضولي من رجل إنما بطل نكاح الثانية ؛ لأن صدر الكلام لا يتوقف على آخره إذا لم يكن في آخره ما يغير أوله ، وعق الأولى يبطل محلية الوقف في حق الثانية ، فبطل الثاني قبل التكلم بعقها ، بخلاف ما إذا زوجه الفضولي أختين في عقدتين فقال الولي : أجزت نكاح هذه وهذه حيث بطلا جميعاً ؛ لأن صدر الكلام وضع لجواز النكاح وإذا اتصل به آخره سلب عنه الجواز ، فصار آخره في حق أوله بمنزلة الشرط والاستثناء [

قدّم حروف العطف على سائر الحروف ؛ لأنها أكثرها وقوعاً ، فكانت هي لمسّاس الحاجة في حقّ البيان أشدّ ، ثم قدّم من بينها " الواو " ؛ لأنّ " الواو " كلّها كالإنسان ، وكلّ قسمٍ من أقسامه شخصيٌّ

كالرجل ، والأشخاص يفتقر إلى الكلّي ، والكلّي لا يفتقر إلى الأشخاص ، فصار بمنزلة الأصل مع الفرع

أو لأنّ " الواو " يقع على كلّ قسمٍ من أقسامه ، لأنّ في كلّها معنى العطف ، وأقسامه لا تقع عليه

أو لأنّ " الواو " لمطلق العطف ، وغيره للعطف مع شيءٍ آخر كالتعقيب والتراخي فكان " الواو " بمنزلة المفرد وغيره بمنزلة المركّب ، والمفرد قبل المركّب

قوله: {وهي لمطلق العطف عندنا من غير تعرض لمقارنة ولا ترتيب} <sup>(١)</sup>.  
ذكر في " المفصل " : { والواو <sup>(٢)</sup> للجمع المطلق من غير أن

(١) وهو مذهب جماهير العلماء من أهل اللغة والفقه ، ومعنى قوله : من غير تعرضٍ لمقارنة ولا ترتيب ، أي أنّها في حالة عطف المفرد على المفرد تدلّ على اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم فقط من غير دلالة على اقترانهما معاً بالزمان ، أو على تقدّم أحدهما على الآخر ، وفي حالة عطف الجملة على الجملة تدلّ على اشتراكهما في الثبوت. ونُسب إلى أبي يوسف ومحمد - رحمهما الله - أنها تدلّ مع العطف على المقارنة ، ونُسب إلى أبي حنيفة والشافعي - رحمهما الله - أنها تدلّ مع العطف على الترتيب ، وهو مذهب قطرب والرّبيعي والفراء وثعلب وأبو عمرو الزاهد وابن هشام ، قال ابن عقيل: {وهو مذهب الكوفيّين} ، وقال ابن مالك: {هي في الأصل لمطلق الجمع - أي العطف - وكونها للمعية - أي المقارنة - راجح ، وللترتيب كثير }

أنظر أقوالهم وأدلتهم في: كتاب معاني الحروف، للرّماني، ص ٥٩، المقتصد، للجرجاني، ٩٣٧/٢، الإيضاح شرح المفصل، لابن الحاجب، ٢٠٤-٢٠٥، مغني اللبيب، لابن هشام، ٣٥٤/٢، شرح ابن عقيل، ٢٢٦/٢، أصول الشافعي، ١٨٩، التقويم، للدبوسي (٩٢ - أ)، أصول البيهقي مع الكشف، ١٠٩-١١١، أصول السرخسي، ٢٠٠/١، التوضيح، ٩٩/١، التمهيد، لابن عبد البر، ٥/٢، شرح اللمع، للشيرازي، ٥٣٧/١، البرهان، للجويني، ١٨١-١٨٣، الإحكام، للآمدي، ٤٨/١، بيان المختصر، للأصفهاني، ٢٦٦، جمع الجوامع لابن السبكي، ٣٦٥/١.

(٢) في (أ) بدل قوله: ( والواو ) ( قالوا )

يكون المبدوء به داخلاً في الحكم قبل الآخر، ولا أن يجتمعا في وقت واحد، بل الأمران جائزان، وجائز عكسهما، نحو قولك: جاءني زيد اليوم وعمرو أمس، واختصم بكرٌ وخالد، وسيان قيامك وقعودك<sup>(١)</sup>.

فُعَلِمَ بالنَّظِيرِ الأوَّلِ أَنَّ المبدوءَ به ليس بداخلٍ في الحكم قبل الآخر، بل فيه عكسه، وبالثاني يُعَلِمُ أَنَّ الترتيبَ ليس بواجب، فكان فيه أيضاً تحقيقُ قوله: { من غير أن يكون المبدوء به داخلاً في الحكم قبل الآخر } فإنَّ الاختصاصَ فَعَلٌ يَقَعُ على الفاعِلَيْنِ معاً، وبالنَّظِيرِ الثالثِ يُعَلِمُ أَنَّ " الواو " تُستعملُ في موضعٍ يستحيلُ الاقتران، إذ قيامُ واحدٍ مع قعوده معاً يستحيلُ وجودُهُما، فكان الأوَّلانِ<sup>(٢)</sup> لنفي الترتيب، ولكن ذلك على وجهين - على ما ذكر -<sup>(٣)</sup>، والثالثُ لنفي المقارنة.

ثمَّ الدَّلِيلُ على أَنَّ " الواو " لمطلقِ العطفِ من غير تعرُّضٍ لمقارنةٍ [١٩٤/ج] ولا ترتيب: المعنى المعقول، والحكم الشرعي، والاستعمال.

### أما الأوَّل

فإنَّ العربَ وضعوا كلَّ حرفٍ ليكون دليلاً على معنى مخصوص، كما في الأسماء والأفعال، فالاشتراك لا يكون (إلا)<sup>(٤)</sup> لغفلةٍ من الواضِعِ أو لَعُذْرٍ<sup>(٥)</sup>، وكذلك التَّكرار<sup>(٦)</sup>

(١) المِفْصَلُ، للزخشرى، ص ٣٠٤

(٢) في (د) : فكان الأوَّل

(٣) أنظر أيضاً : المقتصد، لعبد القاهر الجرجاني، ٩٣٨/٢

(٤) ساقطة من (أ)

(٥) وهو معنى قولُ الأصوليين : (الاشتراكُ بخلاف الأصل)

(٦) أي وكذلك التَّكرارُ بخلاف الأصل



ثمَّ وجدنا "الفاء" للترتيب، و "مع" للقرآن، و "ثمَّ" للتّراخي،  
 فلو كان " الواو " للترتيب لتكرّرت دلالة التّرتيب في اللفظ ، وليس  
 ذلك بأصل ، لكنّ " الواو " لما كان لمطلق العطف حقيقةً صلحت  
 أن تستعمل في كلّ قسمٍ من أقسام حُرُوفِ العطف، لكن ذلك مجازٌ<sup>(١)</sup>  
 لا حقيقة.

### وأما الحكمُ الشرعيّ :

فإنّ من يقولُ لامرأته : إنّ دخلتِ الدّارَ وأنتِ طالقٌ<sup>(٢)</sup>، تطلّقُ  
 في الحال فلو كان موجبُ " الواو " التّرتيبَ لكان هو بمنزلةِ " الفاء " ،  
 فينبغي ( أن )<sup>(٣)</sup> يتأخّر الطّلاقُ إلى وجودِ الشرط  
 وأما الحكمُ من حيثُ الاستعمال :

فإنّ قائلًا لو قال: لا تأكلِ السّمكَ وتشربِ اللّبن ، يُفهم منه  
 المنعُ عن الجمعِ بينهما دون التّرتيب ، ولو وضع "الفاء" مكان "الواو" لم  
 يكن ( الكلامُ )<sup>(٤)</sup> مستقيمًا<sup>(٥)</sup>.

( ١ ) في ( أ ) : لكن ذلك مجازاً

( ٢ ) في ( ب ) : بدل قوله : ( وأنتِ طالقٌ ) ( فأنتِ طالق )

( ٣ ) ساقطة من ( ج )

( ٤ ) ساقطة من ( ب )

( ٥ ) أنظر البرهان ، للجويني . ١٨٣/١ ، أصول البزدوي ، ١١١/٢

والقاطع للشَّغْبِ هو: أنَّ " الواو " تستعملُ فيما لا يجوز استعمالُ  
 "الفاء" فيه؛ لاقتضائه<sup>(١)</sup> التَّرتيب، كقولك: اشترك زيدٌ وعمرو، ولا يصحَّ  
 أن يقال: اشترك زيدٌ وعمرو؛ لما أنَّ الاشتراكَ يوجدُ منهما معاً لا مرتباً،  
 فما نشأَ عدمُ جوازِ استعمالِ "الفاء" هنا إلا باعتبارِ أنَّ "الفاء" للتَّرتيب،  
 فلو كان موجبُ " الواو " كموجبِ<sup>(٢)</sup> "الفاء" على ما ذكره الخصم،  
 لما جاز استعمالُ " الواو " أيضاً كما لا يجوز استعمالُ "الفاء".

وأما استدلالُ الخصم بقوله تعالى: ﴿ ارْكُعُوا وَاسْجُدُوا ﴾<sup>(٣)</sup>  
 معارضُ<sup>(٤)</sup> بقوله تعالى: ﴿ اسْجُدِي وَارْكَعِي ﴾<sup>(٥)</sup>، إلى آخر ما ذكر<sup>(٦)</sup>.

قوله: { وإنما ثبت الترتيب في قوله : إن نكحتها } هذا لردِّ  
 [٢٤٨/ب] ظنِّ بعض مشايخنا، فإنهم ظنوا بأنَّ " الواو " للتَّرتيب عند أبي حنيفة  
 - رحمه الله -، وللقرآن<sup>(٧)</sup> عندهما<sup>(٨)</sup> استدلالاً بهذه المسألةِ وبمسألةٍ أخرى،  
 وهي: أنَّ الرجلَ إذا قال لامرأته التي لم يدخل بها: إن دخلت الدارَ فأنت طالقٌ

( ١ ) في ( ب ) : لإفضائه

( ٢ ) في ( ب ) وردت العبارة هكذا: فلو كان موجبُ "الفاء" الواو كموجبِ "الفاء".

( ٣ ) الآية ( ٧٧ ) من سورة الحجِّ

( ٤ ) في ( د ) : معارضاً

( ٥ ) الآية ( ٤٣ ) من سورة آل عمران

( ٦ ) أي من قوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ وادخلوا البابَ سُجَّداً وقولوا حِطَّةٌ

نغفر لكم ﴾ ( ٥٨ )، وقوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿ وقولوا حِطَّةٌ وادخلوا البابَ سُجَّداً

نغفر لكم ﴾ ( ١٦١ )، والقصةُ واحدة. وانظر أيضاً: القتصد، للجرجاني، ٩٣٨/٢.

( ٧ ) في ( ب ) : للفرآق

( ٨ ) منهم شيخ الإسلام برهان الدِّين المرعيني - رحمه الله -.. أنظر الهداية، ٢٤١/١

وطالقٌ وطاقٌ، فدخلت الدارَ لم تطلقِ إلّا واحدةً عند أبي حنيفة - رحمه الله - ، وعندهما: تطلق ثلاثاً، فدلّ أنّها للترتيب عنده ، وللقِران عندهما .

فقال : وليس الأمر كما زعموا ، بل " الواو " لمطلقِ العطفِ عند أصحابنا جميعاً ، ولكن الاختلافَ في هذه المسألة بناءً على شيءٍ آخرَ وهو : أنّ ذِكْرَ الطَّلقاتِ متعاقبةً على وجهٍ تتصلُّ الأولى بالشرطِ على التمام ، ثمّ الثانيةُ والثالثةُ ما موجبهما <sup>(١)</sup> ؟

فقال أبو حنيفة - رحمه الله - : موجبهما الافتراق ؛ لأنّ الثانيةَ اتّصلت بالشرطِ بواسطة ، والثالثةُ بواسطتين ، والأولى بلا واسطة ، فلا يتغيّرُ [٢٢١/أ] هذا الأصلُ بـ " الواو " ، لأنّه لا يتعرّضُ للقِران ، فلما وقعت الأولى لم تبقَ محلاً للثانية ، لأنّها بانّت لا إلى عِدّة ، لأنّها غير مدخولة .

وقالا : موجبهُ الاجتماع والاتّحاد ؛ لأنّ الثانيةَ جملةٌ ناقصة ، فشاركَت الأولى ، وهو في الحال تكلمٌ بالطلاق وليس بطلاق ، وإذا كان كذلك لم تكن الجملةُ الثانيةُ متأخّرةً عن الأولى إلّا في حقّ التكلم ، ولا اعتبارَ لذلك ، ألا ترى أنّ الجملتين إذا تعلّقتا بالشرطِ بلا واسطةٍ بأنّ قال : إنّ دخلتِ الدارَ فأنت طالقٌ ، ثمّ قال بعد يومٍ أو أيام : إنّ دخلتِ الدارَ فأنت طالقٌ ، فإنّ الطلقتين وقعتا معاً عند دخولِ الدار ، وإن حصلَ الترتيبُ بينهما تكلماً

ولكنّ أبا حنيفة - رحمه الله - يقول : إنّ المعلّقات ينزلن حال الوقوع كما علّقن ، (كما) <sup>(٢)</sup> في الحسيّات ، فإنّ اللّائى المنظومة [١٧٠/د] في سلكٍ واحدٍ إذا كانت معلّقةً فانحلت ، يقع ما يقربُ الأرضَ أولاً ، ثمّ ما يليه

(١) في ( ج ) : من موجبهما ؟

(٢) ساقطة من ( ب ) و ( ج )

ثم ما يليه إلى أن ينتهي، أما اللائحة إذا علقت كل واحدة منها بسلكٍ على حدة فأنحللن جملة معاً، يقعن أيضاً (معاً)<sup>(١)</sup>، وبهذا يقع الفرق بين هذا وبين التعليق بشروطٍ يتخللها أزمة .

فإن قيل : إذا توقفت الجملة الكاملة لتصحيح الجملة الناقصة ، حينئذٍ يتعلق الكل بالشرط بلا واسطة تقديرًا، وبصير كما إذا أخر الشرط ، وفيه الإجماع بأنه يقع الثلاث عند وجود الشرط ! قلنا : إنما توقفت الجملة الكاملة لصحة الناقصة ؛ لافتقارها<sup>(٢)</sup> ، ففيما عداه بقي على الأصل - وهو عدم التوقف - ، بخلاف ما إذا تأخر الشرط ؛ لأن أول الكلام يتوقف لأجل نفسه ، لأن في آخره ما يغيره ، فشاركتم الجملة الأولى الثانية ؛ لنقصانها ، فيتعلق الكل بالشرط

وكذلك في المسألة الثانية<sup>(٣)</sup>؛ لما نفذ نكاح الأولى، بطل وقف نكاح الثانية، لا بمقتضى "الواو"، بخلاف المسألة الثالثة<sup>(٤)</sup>، فإن نكاح الأولى عند الإجازة لم ينفذ ، بل يتوقف إلى آخر الكلام؛ لأن في آخره ما يغير حكم أوله، فثبت القران بسبب توقف صدر الكلام لا بمقتضى "الواو"،

(١) ساقطة من (د)

(٢) في (ج) : لافتقارهما

(٣) وهي مسألة ما لو زوج الفضولي رجلاً من أمتين ، ثم قال المولى : اعتقت هذه وهذه ، صح نكاح الأولى وبطل نكاح الثانية ، ولو اعتقتهما معاً بدون حرف العطف "الواو" صح نكاحهما جميعاً

أنظر : المبسوط ، للسرخسي ، ١٢٨/٦ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٢٨٥/١ .

(٤) وهي : ما لو زوج الفضولي أختين في عقدتين ، فقال المولى : أجزت نكاح هذه وهذه ، بطل العقد فيهما جميعاً ، وإن أجازها متفرقاً بطل النكاح في الثاني

أنظر المبسوط ، للسرخسي ، ١٢٨/٦ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ،

والمسألتان الأوليان تردان نقضاً صورةً لقوله { ولا ترتيب } ، والمسألة الثالثة تَرِدُ نقضاً لقوله : { من غير مقارنة } . فهذا حاصل ما ذكر في الجواب ، وتأمّله في النسخ المطوّلة<sup>(١)</sup>

( قوله : { وقد زوجهما الفضولي } { الفضوليّ بضمّ الفاء ، منسوبٌ إلى جمع الفضل ، وهو الزيادة ، وقد غلبَ جمعُه على ما لا خير فيه حتى قيل

فُضُولٌ بلا فضلٍ وسِنٌ بلا سناً

و طُـوْلٌ بلا طوْلٍ وعَرَضٌ بلا عِرْضٍ

وهو في اصطلاح الفقهاء : من ليس بوكيل ، وفتح " الفاء "

خطأً { كذا في "المغرب"<sup>(٢)</sup> }<sup>(٣)</sup>

---

( ١ ) أنظر : التقويم ( ٩٢ - ب ) ( ٦٣ - أ ) ، أصول السرخسي ، ٢٠٢/١ - ٢٠٣ ، المبسوط ، له ، ١٢٧/٦ - ١٢٨ ، أصول البزدوي مع الكشف ، ١١٣/٢ - ١١٦ ، الهداية مع شروحها ، ٥٨/٤ - ٥٩ ، تبين الحقائق ، ٢١٤/٢ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٢٨٣/١ - ٢٨٤ ، التوضيح ، ١٠٠/١

( ٢ ) المغرب ، للمطرزي ، ص ٣٦١ - ٣٦٢

( ٣ ) ما بين القوسين ( ) هكذا ، من قوله : ( قوله : { وقد زوجهما الفضولي (

إلى هنا ساقط من ( أ )

## [ إستعمالات حرف الواو ]

[ وقد تدخل " الواو " على جملة كاملة بخبرها ، فلا تجب به المشاركة في الخبر ، وذلك مثل قوله : هذه طالق ثلاثا وهذه طالق ، أن الثانية تطلق واحدة ؛ لأن الشركة في الخبر كانت واجبة لافتقار الكلام الثاني إذا كان ناقصا ، فإذا كان كاملا فقد ذهب دليل الشركة ، ولهذا قلنا : إن الجملة الناقصة تشارك الأولى فيما تم به الأولى بعينه حتى قلنا في قوله : إن دخلت الدار فأنت طالق و طالق ، أن الثانية تتعلق بذلك الشرط بعينه ، ولا يقتضي الاستبداد به ، كأنه أعاده ، وإنما يصار إليه في قوله: جاءني زيد وعمر ، ضرورة أن المشاركة في مجئ واحد لا يتصور

وقد تستعار " الواو " للحال ، بمعنى الجمع أيضاً ؛ لأن الحال يجمع ذا الحال ، قال الله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ أي وأبوابها مفتوحة ، وقالوا في قول الرجل لعبده : أد إلي ألفا وأنت حر وللحربي : إنزل وأنت آمن ، أن " الواو " للحال ، حتى لا يعتق العبد إلا بالأداء ، ولا يأمن الحربي حتى ينزل ]

قوله : { وقد تدخل " الواو " على جملة كاملة بخبرها } إلى آخره ، ولا كلام أن " الواو " الداخلة بين الجملة الكاملة والناقصة " واو " العطف ، وأما إذا دخلت بين جملتين كاملتين كما في قوله : هذه طالق ثلاثا وهذه ( طالق ) <sup>(١)</sup> هل هي " واو " العطف أم لا ؟

( ١ ) ساقطة من ( أ )

قال بعضهم : ليست هي بـ "واو" العطف ؛ لأن "واو" العطف هي التي توجبُ الشَّرْكَه في الخبرِ بين المعطوفِ [١٩٥/جـ] والمعطوفِ عليه ، وهذه لا توجبُ الشَّرْكَه ، فلا تكون "واو" العطف ، إنما هي "واو" النَّظْمِ أو "واو" الابتداء، وذكر فخر الإسلام<sup>(١)</sup> - رحمه الله -<sup>(٢)</sup> : وهذا من فضلِ الكلام، بل هي أيضاً "واو" العطف كما هو أصلها لكن الشَّرْكَه ليست موجِباً أصلياً للعطف، بل الشَّرْكَه مبنيةٌ على الافتقار، وذلك لأنَّ الشَّرْكَه إنما تثبتُ بطريقِ الضَّرورة، حتى إنّ الجملةَ الثانيةَ تشاركُ الأولى في عينِ ما تمَّ<sup>(٣)</sup> به الأولى من الخبرِ أو الشرط، ولا تكون الثانيةُ مستبَدَّةً بخبرٍ على حدة، إلّا إذا لم يصلح خبرُ الأولى خبراً للثانية؛ لمغايرتهما، كما في قوله: أنت طائقٌ وعبيٌّ حرٌّ، أو لاستحالة الاشتراك، كما في ( قوله )<sup>(٤)</sup> جاءني زيدٌ وعمروٌ، لأنَّ الاشتراكَ في مجيء واحدٍ لا يتصور، فلا بدّ من الاستبدادِ حينئذٍ بالخبر<sup>(٥)</sup>

( ١ ) سبقت ترجمته في القسم الدَّراسي ص ( ٧٧ )

( ٢ ) أنظر أصول فخر الإسلام البزدوي ، ١٢٠/٢

وبذلك صرّح شمس الأئمة السرخسي - رحمه الله - فقال : { والأصحّ أنّ هذا " الواو " للعطف أيضاً عندي ، إلّا أنّ الاشتراكَ في الخبر ليس من حكم مجردِ العطف ، بل باعتبار حاجةِ المعطوفِ عليه إذا لم يذكر خيراً { أصول السرخسي . ٢٠٥/١

( ٣ ) في ( د ) : في غير ما تمَّ

( ٤ ) ساقطة من ( أ )

( ٥ ) أنظر أصول البزدوي مع الكشف ، ١٢٠/٢ - ١٢١ . أصول السرخسي ،

٢٠٥/١ . التوضيح . ١٠٣-١٠٢/١

قوله: {ولهذا قلنا إن الجملة الناقصة} إلى آخره، هذا إيضاح لما ذكر قبله<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ الشَّرْكَهَ في الخبرِ كانت واجبةً [٢٤٩/ب] لافتقارِ الكلامِ الثاني، فلذلك ههنا شاركت الثانية الأولى فيما تمَّ به الأولى بعينه، لأنَّ الشَّرْكَهَ لما ثبتت بحكمِ الافتقارِ والضرورة، وقد اندفعتِ الضرورةُ بمشاركةِ الثانيةِ للأولى في غيرِ ذلك الشرطِ والخبرِ<sup>(٢)</sup>.  
أما في الشرط :

فكقوله: إن دخلت الدَّارَ فأنْتِ طالقٌ وطالق، أنَّ الثاني<sup>(٣)</sup> يتعلّق بذلك الشرطِ بعينه، ولا يقتضي الاستبدادَ به<sup>(٤)</sup> كأنَّه أعاده، حتى إنَّها لو كانت غير مدخولةٍ تقعُ تطليقةٌ واحدةٌ عند أبي حنيفة - رحمه الله - عند وجودِ الشرط، فلو كان بمنزلةِ إعادةِ الشرطِ لوقعت تطليقتان، كما لو أعاد الشرطَ حقيقةً وقال: إن دخلت الدَّارَ فأنْتِ طالقٌ وإن دخلت الدَّارَ فأنْتِ طالق.

(١) حينما ذكر أنَّ الجملةَ الناقصةَ تشاركُ الجملةَ الكاملةَ في خبرها إذا عطف بينهما بحرفِ "الواو".

(٢) في (ب): في عينِ ذلك الشرطِ والخبر، وفي (ج): في غير ذلك الشرطِ والجزاء. ومعنى قوله ذلك - رحمه الله -: أنَّ الاشتراكَ لا يتعمَّم، حتى إذا ثبت الاشتراكُ بين الجملةِ الثانيةِ والأولى في عينِ ما تمَّ به الأولى، لا يثبتُ الاشتراكُ بين الجملتين في الشرطِ والخبر.  
(٣) يقصد به الطَّلَاقُ الثاني في قوله: فأنْتِ طالقٌ وطالق، فقوله (وطالق) الثانية جملةٌ ناقصةٌ عطفَت على قوله: (إن دخلت الدَّارَ فأنْتِ طالق)، فقال: يكون الطَّلَاقُ الثاني معلقاً بنفسِ الشرطِ وهو دخول الدَّار، ولو كان العطفُ يقتضي التعميمَ في الاشتراك، لجعل الشرطَ كأنَّه معادٌ في الجملةِ الثانية، ولاقتضى ذلك دخولاً مستبداً بنفسه، وعليه فلا يقع الطَّلَاقُ الثاني إلا بدخولٍ جديدٍ غيرِ الدخولِ الأوَّل، وهو خلافُ المتفق عليه.

أنظر كشف الأسرار، للبخاري، ١٢١/٢

(٤) في (أ) لا استبداد له



وكذلك لو قال رجلٌ لإحدى امرأتيه : إن دخلتِ الدَّارَ فأنتِ طالقٌ وفلانة ، فإنَّها تشاركُ الأولى في عَيْنِ ذلك الشرط ، حتى لو دخلتِ الأولى طُلُقًا ، فلو كان بمنزلةِ إعادةِ الشرطِ لما طُلِّقتِ الثانيةُ بدخولِ الأولى الدَّارَ ، كما لا تطلقُ هي في قوله : وفلانة إن دخلتِ الدَّارَ عند دخولِ الأولى<sup>(١)</sup> وأما في الخبرِ :

فنحو قوله: هذه طالقٌ وهذه، كان خيرُ الأوَّلِ يصلحُ خيراً للثاني، بخلافِ قوله: وعبدي حرّ.

فإن قيل: يردُّ على هذا قوله: هذه طالقٌ ثلاثاً وهذه، أن الثانيةَ تطلقُ ثلاثاً ، وإن كان الخبرُ صالحاً بأن يُجعلَ لهما جميعاً [٢٢٢/أ] بأن يُقسَمَ الثلاثُ عليهما، ومع ذلك لم يُجعلَ كذلك، بل أفرَدَ الثاني بالخبرِ، كما في جاءني زيدٌ وعمرو !

قلنا: لا يمكن ذلك؛ لأنَّ الثلاثَ محرَّمةٌ للمحلِّ حرمةً غليظةً، وعند القسمةِ لا تكون محرَّمةٌ للمحلِّ، فيقعُ على خلافِ ما أصدره الزوج، وعند هذه القسمةِ نصيبُ كلِّ واحدةٍ منهما طلاقٌ ونصف، فيتكاملُ فيقعُ عليهما أربعُ تطليقات، فكان على خلافِ ما أوقعه الزوج، فلمّا لم تقبل الشَّرْكةُ أضمرَ للثانيةِ مثْلُ الخبرِ الأوَّلِ ضرورة<sup>(٢)</sup>

(١) في (أ) : وردت العبارة هكذا: وفلانة إن دخلتِ الدَّارَ قبل عند دخولِ الأولى، وكلمة (قبل) زائدة

(٢) فلمّا تعذّر إثباتُ الشَّرْكةِ بينهما في الثلاث ، جعلَ الخبرُ كالمعادِ ضرورةً ، فيقعُ على كلِّ واحدةٍ منهما ثلاثُ طلاقات

أنظر أصول السرخسي ، ٢٠٥-٢٠٦ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢٢١/٢

قوله : { لَأَنَّ الْحَالِ يَجَامِعُ ذَا الْحَالِ } ( لَأَنَّ الْحَالِ ) <sup>(١)</sup> في الحقيقة صِفةٌ لذي الحال ، والصِّفَةُ تَجَامِعُ الموصوف <sup>(٢)</sup>

قوله : { ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> أَيِ وَأَبْوَابُهَا مَفْتُوحَةٌ } . وإنما حَمَلَ " الواو " على الْحَالِ ههنا ؛ لَأَنَّهُ فِي بَيَانِ الْإِكْرَامِ ، وَدَرَجَةِ (أَهْلِ) <sup>(٤)</sup> الْإِسْلَامِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَكْرَمُ الْأَكْرَمِينَ ، وَأَهْلُ الْإِسْلَامِ مُسْتَحِقُّونَ لِلْكَرَامَةِ ، وَمِنْ إِكْرَامِ الضَّيْفِ أَنْ يَكُونَ الْبَابُ مَفْتُوحًا حَالًا وَصُولُهُ إِلَى بَابِ الْمُضَيَّفِ ، فَحَمَلَ " الواو " على الْحَالِ لِإِفَادَةِ هَذَا الْمَعْنَى ، وَلِهَذَا قَالَ فِي حَقِّ الْكُفَّارِ : ﴿ وَسَيِّقَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ <sup>(٥)</sup> بدون " الواو " ؛ لَأَنَّ تَأْخِيرَ فَتْحِ بَابِ الْعَذَابِ أَلْيَقُ بِالْكَرَمِ <sup>(٦)</sup>

---

( ١ ) ساقطة من ( ب )

( ٢ ) إِسْتِعْمَالُ حَرْفِ " الواو " بِمَعْنَى الْحَالِ هِيَ إِحْدَى اسْتِعْمَالَاتِ حَرْفِ " الواو " أَنْظِرْ هَذِهِ الْاسْتِعْمَالَاتِ فِي : كِتَابِ مَعَانِي الْحُرُوفِ ، لِلرَّمَانِيِّ ، ص ٥٩-٦٤ ، مَغْنِي اللَّيْبِ ، ٣٦٩-٣٤٥/٢

( ٣ ) الْآيَةُ ( ٧٣ ) مِنْ سُورَةِ الزُّمَرِ

( ٤ ) أَيِ : وَبَيَانِ دَرَجَةِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ ، وَكَلِمَةُ ( أَهْل ) ساقطة من ( ب )

( ٥ ) الْآيَةُ ( ٧١ ) مِنْ سُورَةِ الزُّمَرِ

( ٦ ) أَنْظِرْ كِتَابِ مَعَانِي الْحُرُوفِ ، لِلرَّمَانِيِّ ، ص ٦٣-٦٤ ، مَغْنِي اللَّيْبِ ، ٣٦٣ ٢

وإنما أخبر [ عن ] كليهما<sup>(١)</sup> بلفظ الماضي - وإن كان هو في المستقبل - لأن أمور القيامة أكثرها مذكورة بلفظ الماضي ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَجِئَ يَوْمَئِذٍ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وغير ذلك ، لتحقيقها لا محالة ألحقت بالماضي المتحقق

ثم في قوله لعبده : أَدِّ إِلَيَّ أَلْفًا وَأَنْتَ حُرٌّ ، إنما حُملت " الواو " على الحال ؛ لأنَّ ما دَخَلَتْ عليه " الواو " جملة اسمية ، وما قبلها جملة فعلية ، ولا تعطف الجملة الاسمية على الفعلية - على ما عُرف في قوله : لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ - خصوصاً إذا كان ( ذلك )<sup>(٥)</sup> الفِعْلُ من الأمر ، وهو أَبْعَدُ في صحّة عطف الاسمية ( عليه )<sup>(٥)</sup> ، ثم الأصل في الحال أن يكون صفة من اسم فاعِلٍ أو مفعول ، وقوله : أَنْتَ حُرٌّ ، ليس باسم فاعِلٍ ، ولكن هو بمعناه ؛ لأنَّ معناه خالِص ، يقال : طَيْنٌ حُرٌّ ، أي خالِص .

( ١ ) كلمة [ عن ] أثبتّها ليستقيم المعنى ، وهي غير ثابتة في جميع النسخ ، وفي ( د ) :

وإنما أجزأ لهما بلفظ الماضي

( ٢ ) الآية ( ٤٨ ) من سورة الأعراف

( ٣ ) الآية ( ١ ) من سورة النحل

( ٣ ) الآية ( ٢٣ ) من سورة الفجر

( ٤ ) ساقطة من ( ج )

( ٥ ) ساقطة من ( ب )

فإن قلت: لما حُمِلت "الواو" على الحالِ ينبغي أن يعتقَ العبدُ في الحالِ لأنّه حيثنْذ يكون معناه: أدُّ إليّ ألفاً [د/١٧١] والحالُ أنّك حرٌّ! قلت: لما كانت " الواو " للحال ، كان ما دخلت هي عليه شرطاً؛ لأنّ الأحوالَ شروط، كما في قوله: إن دخلتِ الدَّارَ راكبةً فأنتِ حرّةٌ، يُجعل الركوبُ شرطاً أيضاً كالدخولِ وتحقيقه هو: أنّ الحرّيّةَ لما كانت حالاً للأداء، لا تسبقُ الأداء ؛ لأنّ الحالَ اسمٌ لما يطرأ على الذات، لأنّ الحالَ صِفةٌ، فكانت طارئةً لا سابقةً، فلذلك تقتضي سبقَ الأداءِ لا محالة.

ولأنّ أداءَ الألفِ من (غير)<sup>(١)</sup> عقْدٍ على الضّريّةِ واصطلاحٍ عليها ، دليلٌ ظاهرٌ، وأما رَيِّبٌ (على)<sup>(٢)</sup> أنّ الحرّيّةَ جزاءٌ للأداءِ وتوجدُ معه<sup>(٣)</sup>، وقال في "السّير" إذا قال : إفتحوا البابَ وأنتم آمِنون ، إنَّهم لا يأمَنون ما لم يفتحوا ؛ لأنّه أمَّنهم حالَ فتحِ البابِ<sup>(٤)</sup>

---

( ١ ) ساقطة من ( أ )

( ٢ ) ساقطة من ( ج )

( ٣ ) أنظر : أصول البزدوي مع الكشف ، ١٢٣/٢ ، أصول السرخسي ، ٢٨٩/١ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٢٨٩/١

( ٤ ) ذكر هذا النصّ ، ونسّبه إلى الإمام محمد بن الحسن في "السّير" : الشاشي في "أصوله" ، ص ١٨٩ ، والسرخسي في "أصوله" ، ٢٠٦/١

## [ حَرْفُ الْفَاءِ ]

[ وأما " الفاء " فإنه للوصل والتعقيب ، ولهذا قلنا فيمن قال لامراته : إن دخلت هذه الدار فهذه الدار فأنت طالق ، إن الشرط أن تدخل الثانية بعد الأولى من غير تراخ .

وقد تدخل " الفاء " على العلل إذا كان ذلك مما يدوم ، فيصير بمعنى التراخي ، يقال : أبشر فقد أتاك الغوث ، ولهذا قلنا فيمن قال لعبده : أد إلي ألفا فأنت حرّ ، إنه يعتق في الحال ؛ لأن العتق دائم ، فأشبهه المترخي ] .

قوله : { وأما " الفاء " فإنه للوصل والتعقيب { أي التعقيب بصفة الوصل ، فيثبت به ترتيب وإن لطف ذلك }<sup>(١)</sup>

( ١ ) وهو مذهب أكثر علماء أهل اللغة والشرع ، ومرادهم هنا : أن " الفاء " إذا كانت عاطفة فإنها تفيد ذلك وحكى الإمام الرازي والآمدي والبيضاوي الإجماع على ذلك ، قال ابن هشام : إذا كانت " الفاء " عاطفة أفادت ثلاثة أمور

الأول الترتيب ، وهو نوعان : — معنوي ، كما في : قام زيد فعمرو وذكري ، وهو عطف مفصل على جمل ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَازْلِهْهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا ﴾ .

الثاني التعقيب ، وهو في كل شيء بحسبه ، يقال : تزوج فلان فولد له ، ودخلت البصرة فبغداد ، ورب شيئين يكون أحدهما عقيب الأول في العادة وإن كان بينهما أزمان كثيرة ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ﴾ ، أما الأصل فيها فهو أن يكون التعقيب بلا تراخ .

الثالث : السببية ، وذلك غالب في العاطفة جملة أو صفة ، فالأول نحو قوله تعالى : ﴿ فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾ ، والثاني نحو قوله تعالى : ﴿ لَا كَيْلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ ، فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ . فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ ﴾

ثمّ الدليل على أنه للتعقيب بصفة الوصل: الدليل العقلي، والحكم الاستعمالي والشرعي.  
أما الدليل العقلي:

فهو ما بينا أنّ الأصل أن يختص كل حرف بمعنى على حدة، ولو (لم) <sup>(١)</sup> يكن له هذا المعنى لتكررت الدلالات <sup>(٢)</sup>، وهو خلاف الأصل <sup>(٣)</sup>؛ وذلك لأنه لو لم يكن له هذا المعنى لكان للجمع المطلق كـ "الواو" أو للقرآن كـ "مع"، أو للتراخي كـ "ثم" فيقع التكرار بأحد هذه الأحرف لا محالة

وأما الحكم الاستعمالي

وهو دليل الإجماع [١٩٦/ج] فإن أهل [٢٥٠/ب] اللسان وصلوا حرف "الفاء" بالجزء، وسموه حرف الجزء؛ لأنّ الجزء يتصل بالشرط على أن يتعقب نزوله وجود الشرط بلا فصل .

= = وذهب الفراء إلى أن " الفاء " لا تفيد الترتيب مطلقاً ، واستدلّ بقوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ ، وقد استغرب ابن هشام ذلك منه ، خاصة أنه يقول بإفادّة " الواو " الترتيب

أنظر: كتاب معاني الحروف، للرماني، ص ٤٣، المقتصد، للجرجاني، ٩٤١/٢، المفصل، للزمخشري، ص ٣٠٤، الإيضاح شرح المفصل ٢٠٦/٢، مغني اللبيب، لابن هشام، ١٦١/١-١٦٣ شرح ابن عقيل، ٢٢٧/٢، أصول البزدوي مع الكشف، ١٢٧/٢، أصول السرخسي، ٢٠٧/١، المغني، للبخاري، ص ٤١١، التوضيح، ١٠٣/١، شرح اللمع، للشيرازي، ٥٣٨/١، البرهان، للجويني، ١٨٤/١، المحصول، ٥٢٢/١-٥٢٣، الإحكام للأمدي، ٥٢/١، شرح المنهاج، للأصفهاني، ٢٧٠-٢٧١، جمع الجوامع، لابن السبكي، ٣٤٨/١، البحر المحيط، ٢٦١-٢٦٢، شرح الكوكب المنير، ٢٣٣-٢٣٤.

( ١ ) ساقطة من ( د )

( ٢ ) في ( أ ) و ( ج ) و ( د ) : الدلالة

( ٣ ) أنظر ما سبق ص ( ١٨٧٧ ) من هذا الكتاب

وكذلك يستعملُ حرفُ " الفاءِ " لعطفِ الحكمِ على العلةِ ،  
يقال : جاءَ الشتاءُ فتأهَّب ، ويقال : ضربَه فأوجعَه ، وأطعمَه فأشبعَه ،  
أي بذلك الضربِ وذلك الإطعام<sup>(١)</sup>  
وأما الحكمُ الشرعيُّ

فهو ما ذكر في "الكتاب" أنَّ الرَّجُلَ إذا قال لامرأته : إنَّ دخلتِ  
هذه الدَّارَ فهذه الدَّارَ فأنتِ طالق<sup>(٢)</sup> ، فإنَّ الشرطَ أنَّ تدخلَ الثانيةَ بعد  
دخولِ الأولى ، حتى لو دخلتِ الثانيةَ قبلَ الأولى ثمَّ دخلتِ الأولى ، لم  
تطلقْ ، بخلافِ ما لو قال : ودخلتِ هذه الدَّارَ<sup>(٣)</sup>  
ثمَّ في قوله : { من غير تراخ } إشارةٌ إلى أنها لو دخلتِ الدَّارَ  
الثانيةَ بعد دخولِ الأولى بزمانٍ متراخٍ عن دخولِ الأولى ، لاتطلق

( ١ ) وهذا الدليلُ لإثباتِ أنَّ حرفَ " الفاءِ " يفيدُ التعقيبَ

( ٢ ) في ( ج ) وردتِ العبارةُ هكذا : إنَّ دخلتِ الدَّارَ هذه فهذه الدَّارَ فأنتِ طالق.

( ٣ ) وهو دليلُ الترتيبِ ، وقوله : ( بخلاف ما لو قال : ودخلتِ هذه الدَّارَ ) أي لو  
قال : إنَّ دخلتِ هذه الدَّارَ ودخلتِ هذه الدَّارَ فأنتِ طالق ، إنَّه لا يشترطُ الترتيبَ ، فلو  
دخلتِ الثانيةَ قبلَ دخولِ الأولى طلقت ؛ لأنَّ " الواو " لمطلقِ الجمعِ من غير دلالةٍ على  
ترتيبٍ أو تعقيب

أنظر المصادر السابقة إضافةً إلى : أصول الشَّاشي، ص ١٩٤ ، المبسوط ، للسرخسي ،

قوله : { وقد تدخل " الفاء " على العلل إذا كان ذلك مما يدوم }  
يعني أنَّ الأصل أنَّ تدخلَ " الفاء " على الأحكامِ دونِ العِللِ ؛ لأنها  
للتعقيبِ مع الوصلِ ، والأحكامُ هي التي تتعقبُ العِللَ ، كما في : سقاهُ  
فأرواهُ ، غير أنَّ العِلَّةَ إذا كانت دائمةً ، جازَ أنَّ تدخلَ عليها لوجودِ  
التعقيبِ <sup>(١)</sup> ، كما يقال : أبشِرْ فقد أتاك الغوثُ <sup>(٢)</sup> ، هذا على سبيلِ  
بيانِ العِلَّةِ للخطابِ بالبشارةِ ، ولكن لما كان حصولُ الغوثِ يبقى  
[٢٢٣/أ] بعد الحكمِ — وهو الإِخبارُ — جعلَ كأنَّ العِلَّةَ بعد ابتداءِ  
الحكمِ <sup>(٣)</sup> باعتبارِ البقاءِ

الإِخبارُ : قد يكون متعدياً بمعنى التبشيرِ ، وقد يكون لازماً  
بمعنى الفرحِ ، يقال : بشرتهُ بمولودٍ فأبشَرَ إِبشاراً ، ومنه قوله تعالى :  
﴿ وَأَبشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وههنا لازمٌ <sup>(٥)</sup>

والغوثُ : أي المغيثُ ، وإنما يقال هذا عند ظهور الفرجِ حالَ ضيقِ  
الأمرِ ، وتبيينُ اليُسْرِ عند العُسْرِ ، حتى إنَّ العِلَّةَ (إذا كانت) <sup>(٦)</sup> مما لاتدومُ  
لا يجوزُ دخولُ " الفاء " عليها ، كالكسْرِ والقطعِ ، فلا يقال : إنكسرَ الشئُ

- 
- ( ١ ) وتسمَّى حينئذٍ " فاء " التعليلِ ؛ لأنها بمعنى " لام " التعليلِ ، وتفيد التراخي  
( ٢ ) فالغوثُ أو مجيُّ الغوثِ هو العِلَّةُ ، ولما كان ذلك مما يدومُ ، أي أنه يبقى بعد  
الحكمِ وهو الإِخبارُ جازَ دخولُ " الفاء " عليها  
أنظر كشف الأسرار ، للبخاري ، ١٣٠/٢  
( ٣ ) في ( أ ) : بعد انتهاء الحكمِ  
( ٤ ) الآية ( ٣٠ ) من سورة فُصِّلَتْ  
( ٥ ) وبكلا الوجهين قرئ قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَبشِرُكَ ﴾ آل عمران ( ٣٩ ، ٤٥ ) .  
أنظر : المحتسب ، لابن جنِّي ، ١٦١/١ . تهذيب اللغة ، ٣٥٨/١١ - ٣٥٩ ، معجم مقاييس  
اللغة . ٢٥١/١ . المصاحح المنير ، ص ٩ :  
( ٦ ) سافطة من ( - )



فكسره زيد، وانقطعَ الحبلُ فقطعه عمرو<sup>(١)</sup>، بل يقال: كسره فانكسر،  
 وقطعه فانقطع ؛ لما أنّ الكسرَ والقطعَ من العِللِ التي لاتدوم  
 ( ثمّ من العِللِ التي تدوم )<sup>(٢)</sup> قولُ مَنْ قالَ لعبده: أدّ إليّ ألفاً  
 فأنتَ حرٌّ ، فإنّه يعتقُ في الحالِ وإن لم يؤدّ ، بخلافِ قوله: أدّ إليّ ألفاً  
 وأنتَ حرٌّ<sup>(٣)</sup> لأنّ قوله : فأنتَ حرٌّ لبيانِ العلةِ ، أي لأنّك قد صرتَ  
 حرّاً، وصيفةُ الحرّيةِ تمتدّ.

وكذلك لو قال لحرّبيّ : إنزِلْ فأنتَ آمينُ ، كان آمناً نزلَ أو لم  
 ينزلَ ؛ لأنّ معنى كلامه: إنزِلْ لأنّك آمينُ ، فالأمانُ ممتدّ<sup>(٤)</sup>

---

( ١ ) في ( ج ) : فحبله عمرو

( ٢ ) ساقطة من ( أ ) و ( ج ) ، وكلمة ( ثمّ ) فقط ساقطة من ( ب )

( ٣ ) كما سبق بيانه ص ( ١٨٨٨ ) من هذا الكتاب في حرف "الواو" ، أمّا في النسخة

( ج ) فقد تكرّرت هنا بعضُ الجمل ، فكانت العبارةُ هكذا: بخلافِ قوله: أدّ إليّ ألفاً  
 وأنتَ حرٌّ ، فإنّه يعتقُ في الحالِ وإن لم يؤدّ ، بخلافِ لأنّ قوله : فأنتَ حرٌّ لبيانِ العلةِ .

( ٤ ) أنظر: أصول الشاشي، ص ١٩٨، أصول البزدوي، ٢/١٣٠، أصول السرخسي،

١/٢٠٨-٢٠٩، كشف الأسرار شرح المنار، للنسفي، ١/٢٩٥-٢٩٦، التوضيح،

## [ حَرْفُ ثَمَّ ]

[ وأما " ثم " فللعطف على سبيل التراخي ، ثم التراخي عند أبي حنيفة - رحمه الله - على سبيل القطع ، كأنه مستأنف حكما ، قولاً بكمال التراخي ، وعند صاحبيه : التراخي في الوجود دون التكلم

بيانه : فيمن قال لامراته قبل الدخول بها : أنت طالق ثم طالق ثم طالق إن دخلت الدار ، فعند أبي حنيفة - رحمه الله - : يقع الأول ويلغو ما بعده ، كأنه سكّ على الأول ، وقالوا : يتعلق جملة وينزلن على الترتيب

وقد تستعار لمعنى " الفاء " ، قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ وقال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ اللَّهُ شَهِدَ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ ﴾ [ قوله : { وأما " ثم " فللعطف على سبيل التراخي } ولا خلاف أنه للتراخي <sup>(١)</sup> ، ولكن الخلاف في أثر التراخي

(١) قال ابن هشام : " ثم " حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور : التشريك في الحكم ، والترتيب ، والمهلة ، وفي كل منها خلاف . فأما التشريك فزعم الأخفش والكوفيون أنه قد يتخلف ، وذلك بأن تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة ، وحملوا على ذلك قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾ ، فخرّجت الآية على تقدير الجواب

أما الترتيب فخالف قوم في اقتضاها إياه ؛ تمسكاً بقوله تعالى : ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ . ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾ ، ونسب ابن السبكي والزرکشي هذا القول للعبادي من أصولي الشافعية .

وأما المهلة فزعم الفراء أنها تتخلف ؛ بدليل قولك : أعجبتني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب ؛ لأن " ثم " في ذلك لترتيب الأخبار ، ولا تراخي بين الإخبارين . - - -

قال أبو حنيفة - رحمه الله - : هو بمعنى الانقطاع والسكوت ،  
يعني كأنه سكتَ ثم استأنفَ الكلامَ بعده ؛ قولاً بكمالِ التراخي ، لأنه  
لو كان معنى التراخي في وجودِ الحكمِ دون التكلّمِ كان معنى التراخي  
فيه موجوداً من وجهٍ دون وجهٍ ، فينبغي أن يظهرَ أيضاً<sup>(١)</sup> في حقِّ  
التكلّمِ قولاً بكماله

وقالا : أثرُ التراخي ( راجعٌ )<sup>(٢)</sup> إلى الوجودِ في الخارجِ دون  
التكلّمِ ؛ لأنّ الكلامَ متصلٌ بعضُهُ ببعضٍ حقيقةً وجسّاً ، فكان حكمُ  
الكلامِ متصلاً أيضاً ، حتى صار متعلقاً عند التعلّقِ لمراعاةِ معنى العطفِ  
فيه ، ولكن حكم وقوع الطَّلقاتِ يتراخى بعضها عن بعض<sup>(٣)</sup>

---

= = أنظر : كتاب معاني الحروف ، للرماني ، ص ١٠٥ ، الإيضاح  
شرح المفصل ، ٢٠٦/٢ ، مغني اللبيب ، ١١٧/١-١١٨ ، شرح ابن عقيل ، ٢٢٧/٢ ،  
أصول البزدوي ، ١٣١/٢ ، أصول السرخسي ، ٢٠٩/١ ، كشف الأسرار شرح المنار ،  
للنسفي ، ٢٩٧/١ ، التوضيح ، ١٠٤/١ ، شرح اللمع ، للشيرازي ، ٥٣٨/١ ، البرهان ،  
للجويني ، ١٨٤/١ ، الإحكام ، للآمدي ، ٥٢/١ ، جمع الجوامع ، لابن السبكي ،  
٣٤٤/١-٣٤٥ ، البحر المحيط ، ٣٢٠-٣٢٢ ، شرح الكوكب المنير ٢٣٧/١

( ١ ) في ( د ) : أن يظهر أثره أيضاً

( ٢ ) ساقطة من ( ب )

( ٣ ) أنظر : أصول الشاشي ، ص ٢٠٣ ، أصول البزدوي ، ١٣١/٢-١٣٢ ، أصول  
السرخسي ، ٢٠٩/١ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٢٩٧/١-٢٩٨ ، المغني ،  
ص ٤١٢-٤١٣ ، البحر المحيط ، ٣٢٣/٢

وثمرۃ الخلافِ تظهرُ فيما إذا قال لغير المدخولِ بها: إن دخلتِ الدَّارَ فأنتِ طالقٌ ثم طالقٌ ثم طالقٌ<sup>(١)</sup>، عند أبي حنيفة - رحمه الله -: يتعلّقُ الأوّلُ بالدخول، ويقعُ الثاني في الحال ، ويلغو الثالث ، بمنزلة قوله : فأنتِ طالقٌ طالقٌ طالقٌ - بغيرِ حرفِ العطف - ، حتى ينقطعَ بعضُ الكلامِ عن البعض، وكما إذا قال: إن دخلتِ الدَّارَ ( فأنتِ طالقٌ فسكت، ثم قال أنتِ طالقٌ فسكت، ثم قال: أنتِ طالقٌ)<sup>(٢)</sup>، ويقعُ الطَّلَاقُ في الحالِ تصحيحاً لكلامه؛ لأنّ قوله: ثم طالق، في الحالِ خبر، والخبرُ يفتقرُ إلى المبتدأ ليصيرَ مفيداً<sup>(٣)</sup>، وأضمرنا<sup>(٤)</sup> "أنتِ" لدلالةِ الحالِ عليه ، فصارَ كأنه قال : أنتِ طالق.

ولا يقال : كما أنه محتاجٌ إلى المبتدأ كذلك محتاجٌ إلى الشرطِ أيضاً ، فلم لا يُضمَرِ الشرطُ كما أُضمِرَ المبتدأُ لدلالةِ الحالِ عليه ، مع أنّ الحالَ يدلُّ عليهما ، حتى يتعلّقَ الثاني أيضاً كالأوّل ؟  
لأنّا نقول : الإضمارُ باعتبارِ الحاجةِ والضرورة ، وليس حاجةُ الخبرِ إلى الشرطِ كحاجتهِ إلى المبتدأ ؛ إذ لو لم يُضمَرِ المبتدأ يلغو كلامه أصلاً فيلحقُ بنعيقِ الغرابِ وكلامِ المجانين ، بخلافِ الشرطِ فإنّ الكلامَ مفيداً بدونه ، فلذلك لم يتعلّقَ بالشرطِ

( ١ ) ثمرۃ الخلافِ تظهرُ في أربع مسائل، هذه أحدها وهي: ما إذا قال لغير المدخولِ بها: إن دخلتِ الدَّارَ فأنتِ طالقٌ ثم طالقٌ ثم طالقٌ، بأنّ قدّمَ الشرطَ - وهو دخولُ الدَّارِ - وعلّقَ الطَّلَاقَ عليه وتأتي المسائلُ الثلاثُ تباعاً في كلامِ السَّغْناقِي - رحمه الله -

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( ج )

( ٣ ) في ( ج ) : مقيّداً

( ٤ ) في ( د ) : أو أضمرنا

وعندهما: يتعلّق الكلّ بالدخول ، ثمّ عند الدخول يظهرُ التّرتيبُ في الوقوع ، فلا تقعُ إلّا واحدة<sup>(١)</sup>

ولو أخرّ الشرّطَ ذِكرًا<sup>(٢)</sup>، فعند أبي حنيفة - رحمه الله - :  
تطلّق واحدةً ويلغو ما سواها؛ لما أنّ التّنجيزَ والتّعليقَ<sup>(٣)</sup> في غير الملك لا يصحّ إذا لم يكن التّعليقُ مضافاً إلى الملك

وعندهما : لا تطلّق ما لم تدخل الدّار ، فإذا دخلت طلقت واحدة ؛ وذلك لأنّه لما كان عند أبي حنيفة - رحمه الله - كأنّه منقطعٌ في التكلّم ، صار كأنّه قال : أنت طالقٌ وسكت ، ثمّ ( قال )<sup>(٤)</sup> :  
طالقٌ إنّ دخلت الدّار، فلو كان كذلك لا يتعلّق بالشرّط ( إلّا )<sup>(٥)</sup> ،  
الأخير، فكذلك ههنا<sup>(٦)</sup> .

( ١ ) أنظر: خلاصة الفتاوى ، لطاهر بن عبد الرّشيد البخاري ( ١٢٤ - أ - ب )، تبين

الحقائق، للزّيلعي، ٢١٤/٢

( ٢ ) هذه هي المسألة الثانية من مسائل الخلاف ، وهي ما لو قال لغير المدخول بها:  
أنت طالقٌ ثمّ طالقٌ ثمّ طالقٌ إنّ دخلت الدّار - بتأخير الشرّط -

( ٣ ) في ( ب ) و ( د ) : أو التّعليق

( ٤ ) ساقطة من ( د ) ، وفي ( ب ) : ثمّ قال : أنت طالقٌ ثمّ طالقٌ إنّ دخلت الدّار

( ٥ ) ساقطة من ( ج )

( ٦ ) أنظر خلاصة الفتاوى ، لطاهر بن عبد الرّشيد البخاري ( ١٢٤ - أ - ب ) ،

تبين الحقائق ، للزّيلعي ، ٢١٤/٢

ولو كانت مدخولاً بها ، فإنْ أُخِّرَ الشَّرْطُ<sup>(١)</sup> : فعند أبي حنيفة — رحمه الله — [٢٥١/ب] طَلَّقْتُ ثُنْتَيْنِ فِي الْحَالِ ، وَتَعَلَّقْتُ الثَّالِثَةَ بِالذَّخُولِ ، وَعِنْدَهُمَا مَا لَمْ تَدْخُلْ لَا يَقَعُ شَيْءٌ ، فَإِذَا دَخَلْتَ طَلَقْتَ ثَلَاثًا<sup>(٢)</sup>

ولو قَدَّمَ الشَّرْطُ<sup>(٣)</sup> تَقَعُ ثُنْتَانِ فِي الْحَالِ وَتَعَلَّقُ الْأُولَى ، وَعِنْدَهُمَا : لَا (يَقَعُ)<sup>(٤)</sup> شَيْءٌ مَا لَمْ تَدْخُلْ ، فَإِذَا دَخَلْتَ طَلَقْتَ ثَلَاثًا<sup>(٥)</sup> .  
قوله : { قَالَ اللَّهُ تَعَالَى [١٧٢/د] ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾<sup>(٦)</sup> } أي وكان من الذين آمنوا ، وإنما قيل : إِنَّ "ثُمَّ" ههنا مستعارٌ لـ "الواو"<sup>(٧)</sup> ؛

( ١ ) وهي المسألة الثالثة من مسائل الخلاف ، وهي ما لو قال الزَّوْجُ للمدخولِ بها : أَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ طَالِقٌ ثُمَّ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ

( ٢ ) أنظر : خلاصة الفتاوى ، لطاهر بن عبد الرّشيد البخاري ( ١٢٤ - أ - ب ) ، تبين الحقائق ، للزّيلعي ، ٢١٤/٢

( ٣ ) وهذه هي المسألة الرابعة ، وهي ما لو قال الزَّوْجُ للمدخولِ بها أيضاً : إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ طَالِقٌ ثُمَّ طَالِقٌ  
( ٤ ) ساقطة من ( ب )

( ٥ ) أنظر : خلاصة الفتاوى ، لطاهر بن عبد الرّشيد البخاري ( ١٢٤ - أ - ب ) ، تبين الحقائق ، للزّيلعي ، ٢١٤/٢

( ٦ ) الآية ( ١٧ ) من سورة البلد . وعند قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ ﴾ إنتهت اللوحة [ ١٩٧ ] من النسخة ( ج )

( ٧ ) وهذه إحدى استعمالات حرف "ثُمَّ" ، وقد تستعمل أيضاً بمعنى "الفاء" ، ومنه قول الشاعر :

كهزّ الرُّدَيْنِيّ تحت العجاج جرى في الأنايبِ ثمّ اضطرب

لأنّ الاضطرابَ يعقبُ هزّاً الرّمح بلا تراخ ، فكانت " ثُمَّ " بمعنى حرف "الفاء"

أنظر مغني اللبيب ، ١/١١٩ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ١٣٢/٢ - ١٣٣ ، المحلى على جمع الجوامع ، ١/٣٤٥ ، البحر المحيط ، ٢/٣٢٤

لأنه ذَكَرَ قَبْلَ هذه الآيَةِ الأعمالَ الصَّالِحَةَ ، وإنما تكون الأعمالُ صالحةً ومُنْجِيَةً عن العذابِ أنْ لو كانت حَالٌ وجودُها مقرونةً بالإيمان ، ولو كان " ثُمَّ " على حقيقته كان وجودُ الإيمانِ متراخياً عن وجودِ تلك الأعمال ، فلا تكون صالحةً منوطةً بالثوابِ حيثُ ؛ وذلك لأنَّ ما قَبْلَ الآيَةِ قوله تعالى : ﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ . وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ . فَكُّ رَقَبَةٍ . أَوْ إِطْعَامٌ ﴾ الآيَةِ (١) .

وذكر في "الكشاف" : {الافتحامُ: الدَّخُولُ والمجاوزةُ بشِدَّةٍ ومشقَّةٍ، والقُحمةُ الشَّدَّةُ، وجعلُ الصَّالِحَةِ عَقَبَةً (وَعَمَلِهَا) (٢) [٢٢٤/أ] اقتحاماً لها؛ لما في ذلك من معاناةِ المشقَّةِ، ومجاهدةِ النَّفْسِ، وفكُّ الرَّقَبَةِ: تخليصُها من الرِّقِّ ، والمسغَبَةُ والمقربةُ والمترَبَةُ : مفعلاتٌ من سَغَبَ إذا جاعَ، وقَرَبَ في النَّسَبِ، وتَرَبَّ إذا افتقرَ، ومعناه: التصقَ بالسترابِ ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ جاء بـ"ثمَّ" لتراخي الإيمانِ وتباعدهِ في الرِّبَةِ والفضيلةِ عن العتقِ والصَّدقةِ، لا في الوقتِ؛ لأنَّ الإيمانَ هو السَّابِقُ المتقدِّمُ على غيره، ولا يثبتُ عملٌ صالحٌ (إِلَّا بِهِ) (٣) { (٤) .

وذكر في "التيسير" : { ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ أي مع هذا كان مؤمناً ، فإنه لو كان كافراً لم يكن لصَدَقَتِهِ قَبُولٌ ولا نَفْعٌ ، و " ثُمَّ " لترتيبِ الأخبارِ لا لترتيبِ الوجودِ ، أي ثمَّ أخبركم أنَّ هذا لمن كان

( ١ ) ( ١١ - ١٤ ) من سورة البلد

( ٢ ) ساقطة من ( ج )

( ٣ ) ساقطة من ( أ )

( ٤ ) ( الكشاف، للزمخشري، ٢٥٦-٢٥٧، وانظر أيضاً: تفسير البضاوي، ١٨٦/٥ .

مؤمناً ، وهو كقول الشاعر (١)

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ      ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ (٢) { (٣) .  
وكذلك قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ ﴾ (٤) ،  
وعلى هذا قلنا في قوله ﷺ : ﴿ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ وَرَأَىٰ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا  
فَلْيَأْتِ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ ثُمَّ لِيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ ﴾ ، إِنَّ حَرْفَ "ثُمَّ" فِي هَذِهِ  
الرَّوَايَةِ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَفِي الرَّوَايَةِ الَّتِي قَالَ : ﴿ فَلْيُكْفَرْ بِمِينِهِ ثُمَّ لِيَأْتِ الَّذِي

( ١ ) هو الحسن بن هانئ بن عبد الأول بن الصَّبَّاح ، أبو علي الحكمي ، أبو نواس  
الشاعر المشهور ، وُلِدَ بالأهواز ، ونشأ بالبصرة ، وسمع من حمَّاد بن سلمة ، وأخذ اللِّغَةَ  
عن أبي زيد الأنصاري ، شاعرٌ مقدَّم ، كان رئيس الشعراء في زمانه ، وكان مع كثرة أدبه  
وعلمه خليعاً ماجناً ، وفتى شاطراً ، وله شعرٌ كثير ، وديوانه مطبوع ، مات - رحمه الله -  
سنة ١٩٦ هـ ، وقيل : ١٩٨ هـ

أنظر ترجمته في : طبقات الشعراء ، لابن المعتز ، ص ١٩٣ ، تاريخ بغداد ،  
٤٣٦/٧ - ٤٤٦ ( ٤٠١٧ ) وفيات الأعيان ٩٥/٢ - ١٠٣ ( ١٧٠ ) ، الروابي بالوفيات ،  
٢٨٣/١٢ - ٢٨٦ ( ٢٦٠ ) ، سير أعلام النبلاء ، ٢٧٩/٩ - ٢٨١

( ٢ ) قاله في قصيدة يمدح بها العباس بن عبد الله بن أبي جعفر ، والبيت كما هو في  
"ديوانه" :

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ      قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

أنظر : ديوان أبي نواس ، ص ٤٩٣

( ٣ ) التيسير ، لأبي حفص النِّسْفِي ، ( ٥٠٢ - ب )

وانظر أيضاً : بحر العلوم ، للسمرقندي ، ٤٨١/٣ ، كشف الأسرار ، للبخاري ،  
١٣٣/٢ .

( ٤ ) الآية ( ٤٦ ) من سورة يونس



هو خير<sup>(١)</sup>. حرف "ثم" بمعنى "الواو" مجازاً؛ لأنَّ صيغة الأمر للإيجاب، وإنما يجب التكفير بعد الحنث لا قبله بالإجماع<sup>(٢)</sup>.

(١) لم يرد هذا الحديث بلفظ "ثم" إلا في حديث عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه حينما سأل النبي ﷺ الإمارة، حيث دخل حرف "ثم" على الفعل المخلوف عليه - كما ذكره صاحب الكتاب في الرواية الثانية - أي رواية تقديم الكفارة على الحنث. فقد أخرج أبو داود والنسائي عن عبد الرحمن بن سمرة قال: قال لي رسول الله ﷺ: ﴿إذا حلفت على يمين فكفر عن يمينك ثم أتت الذي هو خير﴾

سنن أبي داود، كتاب الإيمان، باب الرجل يكفر قبل أن يحنث، ٣/٥٨٥ (٣٢٧٨)، سنن النسائي، كتاب الإيمان، باب الكفارة قبل الحنث، ٧/١٠ (٣٧٨٣)

أما أكثر روايات هذا الحديث إنما ورد بحرف "الواو"، كما ورد بالروایتين جميعاً - أي بتقديم الكفارة على الفعل، وتقديم الفعل على الكفارة - فقد روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: ﴿من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه﴾، وذكر الإمام مسلم - رحمه الله - الرواية الثانية فقال: {حدثني القاسم بن زكريا حدثنا خالد بن مخلد حدثني سليمان حدثني سهيل في هذا الإسناد - أي إسناد حديث أبي هريرة السابق - بمعنى حديث مالك ﴿فليكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير﴾}.

وفي الباب أيضاً عن أبي موسى وعلي وجابر وأنس وعائشة وابن عمر وعدي بن حاتم وغيرهم رضي الله عنهم، قال أبو داود: {أحاديث أبي موسى الأشعري وعدي بن حاتم وأبي هريرة في هذا الحديث روي عن كل واحد منهم في بعض الرواية الحنث قبل الكفارة، وفي بعض الرواية الكفارة قبل الحنث}

أنظر: صحيح الإمام البخاري، أول كتاب الإيمان، ٦/٢٤٤٣-٢٤٤٤ (٦٢٤٧-٦٢٤٩)، صحيح الإمام مسلم، كتاب الإيمان، باب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها، ٣/١٢٦٧-١٢٤٧ (١٦٥٢-١٦٤٩)، سنن أبي داود، كتاب الإيمان، باب الرجل يكفر قبل أن يحنث، ٣/٥٨٥-٥٨٣ (٣٢٧٨-٣٢٧٦)، سنن الترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء في الكفارة قبل الحنث، ٤/٩٠-٩١ (١٥٣٠)، سنن النسائي، كتاب الإيمان، باب الكفارة قبل وبعد الحنث، ٧/٩-١٢ (٣٧٨٠-٣٧٩٠)، سنن ابن ماجه، كتاب الكفارات، باب من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها، ١/٦٨١ (٢١٠٨).

(٢) أنظر: أصول البيهقي مع انكشاف، ٢/١٣٢-١٣٣، أصول السرخسي، ١/٢١٠، المغني، ص ٤١٣، شرح المنار، للنسفي، ١/٣٠٠، الإحكام، للآمدي، ١/٥٣، البحر المحيط، ٢/٣٢٤.

## [ حَرْفُ بَلْ ]

[ وأما " بَلْ " فموضوع لإثبات ما بعده والإعراض عما قبله ، يقال : جاءني زيد بل عمرو ، وقالوا جميعاً فيمن قال لامراته قبل الدخول بها : إن دخلت الدار فأنت طالق واحدة لا بل ثنتين ، أنه يقع الثلاث إذا دخلت الدار ، بخلاف العطف بـ " الواو " عند أبي حنيفة - رحمه الله - ؛ لأنه لما كان لإبطال الأول وإقامة الثاني مقامه ، كان قضيته اتصال الثاني بالشرط بلا واسطة لكن بشرط إبطال الأول ، وليس في وسعه ذلك ، وفي وسعه إفراده بالشرط ليتصل به من غير واسطة ، فيصير بمنزلة الحلف باليمينين ، فيثبت ما في وسعه ]

قوله: { وأما " بَلْ " } ، قيل: كلمة " بَلْ " موضوعَةٌ لتمحيقِ الأوّلِ وتحقيقِ الثاني<sup>(١)</sup> ، وفي " المفصل " : { " بَلْ " للإضرابِ عن الأوّلِ منفياً

( ١ ) قال ابن هشام : " بَلْ " حرفُ إضراب ، فإن تلاها جملةً كان معنى الإضراب إمّا :

— الإبطال ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ .

— وإمّا الانتقالُ من غرضٍ إلى آخر ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى . وَذَكَرَ

اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾

وإن تلاها مفردةً فهي عاطفة ، ثم

— إن تقدّمها أمرٌ أو إيجابٌ ، كإضرِبْ زيداً بَلْ عمراً ، وقامَ زيدٌ بَلْ عمرو ، فهي

تجعلُ ما قبلها كالمسكوتِ عنه ، فلا يُحكم عليه بشيء ، وإثباتُ الحكم لما بعدها

— وإن تقدّمها نفيٌ أو نهيٌ ، فهي لتقريرِ ما قبلها على حاله وجعلِ ضده لما بعده ،

نحو : ما قامَ زيدٌ بَلْ عمرو ، ولا يقمُ زيدٌ بَلْ عمرو

أنظر : كتاب معاني الحروف ، للرّماني ، ص ٩٤ ، المقتصد ، للجرجاني ، ٩٤٦/٢ ، مغني

النبيب ، ١١٢/١ ، الإيضاح شرح المفصل ، ٢١٤/٢ ، شرح ابن عقيل ، ٢٣٦/٢ ، أصول

النشاشي ، ص ٢٠٦ ، أصول البزدوي ، ١٣٥/٢ ، أصول السرخسي . ٢١٠/١ ، - - -

أو موجباً<sup>(١)</sup>، كقولك: جاءني زيدٌ بل عمرو، وما جاءني بكرٌ بل خالد<sup>(٢)</sup>.  
فكان "بل" نقيضه "لا"؛ لأنَّ "لا" تنفي عن الثاني ما وجبَ للأول  
(و "بل" تثبتُ للثاني ما وجبَ للأول)<sup>(٣)</sup>، فيتنفي عن الأولِ ضرورةً،  
فالجحى في قولك: جاءني زيدٌ لا عمرو، منفيٌّ عن عمرو ومُثبتٌ لزيد، وفي  
قولك<sup>(٤)</sup>: جاءني زيدٌ بل عمرو، منفيٌّ عن زيدٍ مثبتٌ لعمرو<sup>(٥)</sup>.

وذكر شمس الأئمة<sup>(٦)</sup> - رحمه الله -<sup>(٦)</sup>: أنَّ حرفَ "بل" لتداركِ  
الغلطِ بإقامةِ الثاني مقامَ الأول، وإظهارِ أنَّ الأولَ كان غلطاً، ولكن هذا  
يتحقَّقُ في الإخبارات ؛ لأنها تحتلُّ الغلطَ ، ولا تتحقَّقُ في الإنشاءات .

= = = المعني، ص ٤١٤، كشف الأسرار شرح المنار، للنسفي، ٣٠٢/١، التوضيح، ١٠٥/١،  
البرهان، للجويني، ١٩٤/١، الإحكام، للآمدي، ٥٣/١، جمع الجوامع، لابن السبكي  
٣٤٤-٣٤٣/١، البحر المحيط، ٣٠٢-٣٠١/٢، شرح الكوكب المنير، ٢٦٠-٢٦١.

( ١ ) في (أ) و (ج): للإضرابِ عن الأولِ وللإثباتِ للثاني منفيّاً أو موجباً، بزيادةِ قوله:  
(وللإثباتِ للثاني) وهي غير موجودة في "المفصل".

( ٢ ) المفصل، للزمخشري، ص ٣٠٥.

وقال الجندي في "الإقليد": {الإضرابُ الإعراضُ عن الشيءِ بعد الإقبالِ عليه} (٢٥٧-أ)

( ٣ ) ساقطة من ( ج )

( ٤ ) في (أ) وردت العبارة هكذا : منفيٌّ عن عمرو ثبتَ لزيدٍ في قولك : جاءني  
زيدٌ بل عمرو، بحذف حرف "الواو"، والصحيح إثباتها؛ لأنَّ حذفها يحيلُ المعنى المقصود.

( ٥ ) أنظر : المقتصد ، للجرجاني ، ٩٤٦-٩٤٧

( ٥ ) سبقت ترجمته في القسم التراسي ص ( ٩٠ )

( ٦ ) في ( ب ) : وذكر فخر الإسلام شمس الأئمة - رحمه الله - ، هكذا بدون حرفِ  
عطفٍ أو نحوه ولعلَّ كلمة ( فخر الإسلام ) سبق قلمٍ من الناسخ - رحمه الله - ، ومع  
هذا فإنَّ فخر الإسلام ذكر في "أصوله" مثل ما ذكر شمس الأئمة - رحمه الله -

أنظر: أصول السرخسي، ٢١٠/١، المبسوط، للسرخسي، ١٢٥/٦، أصول فخر  
الإسلام البزدوي، ١٣٥/٢.

وعن هذا قلنا : لو قال لامرأته : كنت طَلَّقْتُكِ أمس واحدة لا بل ثنتين تطلقُ ثنتين ؛ لأنَّ الغلطَ في الإخبارِ يتمكَّن ، أمّا إذا قال لها ابتداءً : أنتِ طالقٌ واحدة بل ثنتين ، تطلقُ ثلاثاً ؛ لأنه إنشاءٌ<sup>(١)</sup> ولو قال لغير المدخول بها: أنتِ طالقٌ واحدة بل ثنتين، تطلقُ واحدة لأنه بقوله: ثنتين، يرومُ الرجوعَ عن الأولى، وذلك باطل، وبعدما بانَت بالأولى لم يبقَ المحلُّ ليصحَّ إيقاعُ الثنتين عليها<sup>(٢)</sup>، وأمّا إذا علّقَ الطلاقَ فقال إنْ دخلتِ الدَّارَ فأنتِ<sup>(٣)</sup> طالقٌ واحدة لا بل ثنتين فدخلت، تطلقُ ثلاثاً بالاتِّفاق<sup>(٤)</sup>؛ لأنَّ مع تعلّقِ الأولى بالشَّروطِ بقيَ المحلُّ على حاله. وإنْ كانت<sup>(٥)</sup> غير مدخولٍ بها: فأبو حنيفة - رحمه الله - بهذا التعليلِ يبيِّن أنه علّقَ الثنتين بالشَّروطِ ابتداءً لا بواسطة الأولى؛ لأنه راجعٌ عن الأولى، فكأنَّه أعادَ ذِكرَ الشَّروطِ، وصارَ كلامُهُ في حكمِ عيْنين، فعند وجودِ الشَّروطِ تقعُ الثلاثُ جملةً ، لتعلّقِ الكلِّ بالشَّروطِ بلا واسطة ، بخلافِ ما قاله

(١) أنظر: أصول الشاشي، ص ٢٠٦، أصول البيهقي، ١٣٥/٢، أصول السرخسي، ٢١١/١ للبسوط، له، ١٢٦/٦، كشف الأسرار شرح المنار، للنسفي، ٣٠٣/١، التوضيح، ١٠٥/١.

(٢) الإضرابُ باستعمال كلمة "بل" مشروطٌ بصحة الرجوع والردُّ عن الكلامِ الأوَّل، فإنْ كان الكلامُ الأوَّلُ يتعذَّرُ الرجوعُ عنه أو يستحيلُ رُدُّه ، ففي هذه الحالة تكون "بل" بمعنى العطفِ لا بمعنى الإضرابِ وتداركِ الغلطِ ، يقول الشيخ عبدالعزيز البخاري : {وإنما يصحُّ الإضرابُ عن الكلامِ بهذه الكلمة إذا كان الصَّدْرُ محتملاً للردِّ والرجوع ، فإنْ كان لا يحتملُ ذلك صار بمنزلة العطفِ المحض ، فيعملُ في إثباتِ الثاني مضموماً إلى الأوَّل على سبيلِ الجمعِ دون الترتيب } كشف الأسرار ، ١٣٥/٢

وعلى هذا يمكن بناء المسائل التالية التي سيوردها السفناني - رحمه الله - على هذا الأصل، وكذلك المسألة التي أوردها الأخسيكي صاحب "المختصر" - رحمه الله - ص(١٩٠٣).

(٣) في (د) : وأنتِ

(٤) أنظر : تبين الحقائق ، للزبلي ، ٢١٤/٢

(٥) في (ب) : وإذا كانت

أبو حنيفة - رحمه الله - في حرفٍ " الواو " فإنه للعطف لا غير ، فكان هو مقرراً الأولى ، ومعلقاً الثانية بالشرط بواسطة الأولى ، فعند وجود الشرط يقعن متفرقاً<sup>(١)</sup> أيضاً - لما ذكرنا -<sup>(٢)</sup>

---

( ١ ) في ( ب ) : متصرفاً

( ٢ ) أي لما سبق ذكره في فصل حرفٍ " الواو " ص ( ١٨٧٩ - ١٨٨٠ ) من هذا الكتاب .

وانظر أيضاً : أصول السرخسي ، ٢١١/١ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ١٣٦/٢ ،  
التوضيح ، ١٠٥/١

## [ حَرْفُ لَكِنْ ]

[ وأما " لكن " فلاستدراك بعد النفي ، تقول : ما جاعني زيد لكن عمرو ، غير أن العطف به إنما يستقيم عند اتساق الكلام ، كالمقر له بالعبد يقول : ما كان لي قط لكن لفلان آخر ، تعلق النفي بالإثبات حتى استحقه الثاني ، وإلا فهو مستأنف ، كالمزوجة بمائة تقول : لا أجيزه لكن أجيزه بمائة وخمسين ، أنه ينفسخ العقد ؛ لأنه نفي فعل وإثباته بعينه ، فلم يتسق الكلام ] .

قوله : { وأما " لكن " فلاستدراك بعد النفي ، تقول : ما جاعني زيد لكن عمرو } وهذا الإطلاق يصح في عطف المفرد (على المفرد) <sup>(١)</sup> ، وأما في عطف الجملة على الجملة فيجئ بعد الإيجاب أيضاً كما يجئ بعد النفي <sup>(٢)</sup>

---

( ١ ) ساقطة من ( أ )

( ٢ ) لما كان حرف " بل " للاستدراك على سبيل الإضراب — وقد مر — ، وجب التفريق بين حرف " بل " وحرف " لكن " ، وجعل الشيخ عبدالعزيز البخاري - رحمه الله - الفرق من وجهين

الأول : أنَّ في عطف المفرد على المفرد تكون " لكن " أحصاً من " بل " في الاستدراك ؛ لأنَّ الاستدراك في " بل " يجئ بعد النفي وبعد الإيجاب ، تقول : ما جاعني زيد بل عمرو ، وتقول أيضاً : ضربت زيدا بل عمراً ، أما " لكن " فلا تكون للاستدراك إلا بعد النفي ، تقول : ما ضربت زيدا لكن عمراً ، ولا تقول : ضربت زيدا لكن عمراً ، أما في عطف الجملة على الجملة فالحرفان في هذا المعنى سواء

الثاني : أنَّ موجب الاستدراك بكلمة " لكن " إثبات ما بعدها ، فأما نفي ما قبلها فليس من أحكامها ، بل يثبت ذلك بدليله ، بخلاف كلمة " بل " فإنَّ موجبها وضعا نفي الأول وإثبات الثاني

== =

وذكرَ في "المفصل": { إذا عَطِفَ بها مفردٌ على مثله كانت للاستدراكِ بعد النَّفي (خاصّةً) <sup>(١)</sup> ، كقولك : ما رأيتُ زيداً لكن عمراً ، وأمّا في عطفِ الجملتين فهي نظيرةُ ( بل ) <sup>(٢)</sup> في مجيئها بعد النَّفي والإيجاب ، تقول : جاءني زيدٌ لكن عمروٌ لم يَجِئْ ، وما جاءني زيدٌ لكن عمروٌ قد جاء } <sup>(٣)</sup>

وذكرَ في "الإقليد في شرح المفصل" : { فإنّ قلت : كيف صارت هي من حروفِ العطفِ <sup>(٤)</sup> ، وقد جازَ الجمعُ بين " الواو " و " لكن " ، والجمعُ بين حرفي العطفِ ممتنع ؟ ولماذا لم يجعل

= = أنظر معنى كلمة " لكن " واستعمالاتها وشروطها في : كتاب معاني الحروف، للرماني ص ١٣٣ ، الصّاحبيّ لابن فارس ، ص ٢٦٨ ، انقصد ، للجرجاني ، ٩٤٧/٢-٩٤٨ ، الإيضاح شرح المفصل ، ٢١٤/٢ ، مغني اللبيب ، ٢٩٢/١ ، شرح ابن عقيل ، ٢٣٥/٢ ، أصول الشاشي ، ص ٢٠٩ ، أصول السرخسي . ٢١١/١ ، كشف الأسرار، للبخاري ، ١٣٩/٢-١٤٠ ، التوضيح ، ١٠٦/١ ، الإحكام للآمدي ، ٥٣/١ ، البحر المحيط ، ٣٠٥/٢ ، شرح الكوكب المنير ، ٢٦٦/١

( ١ ) ساقطة من ( ج )

( ٢ ) ساقطة من ( أ ) و ( ج )

( ٣ ) المفصل ، للزمخشري ، ص ٣٠٥

وذكر الزركشي أنّ حرفَ " لكن " نقيضُ حرفِ " لا " في عطفِ المفردات . فقال : { في عطفِ المفردات نقيضُ " لا " ، حيث تختصُّ " لا " بما بعد الإيجاب ، و " لكن " بما بعد النَّفي }

البحر المحيط ، ٣٠٥/٢

( ٤ ) في ( أ ) : حروف الفعل ، بدل فوله حروف العطف

أبو عليّ الفارسيّ<sup>(١)</sup> "أما" مِنْ حُرُوفِ العَطْفِ لهذا<sup>(٢)</sup> !

قلت : إذا جاءت " الواو " خرجت عن العطف وخُلصت لإفادَةِ الاستدراك ، وشبَّهْتُها — فيما ذكرنا — "حتى" ، فإنَّك إذا قلتَ : علَّمتُ النَّاسَ حتَّى زيداً وحتَّى عمراً ، فـ "حتَّى" الأوَّلُ للعطفِ ، والثَّانيةُ لإفادَةِ معنى الغاية { <sup>(٣)</sup>

وذكرَ شمس الأئمَّة السَّرخسيّ<sup>(٤)</sup> - رحمه الله - <sup>(٥)</sup> : فالمعنى الذي اختصَّ به هذه [٢٥٢/ب] الكلمة باعتبارِ أصلِ الوضعِ إثباتُ ما بعدها،

( ١ ) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسيّ، أبو عليّ الفسويّ، إمامُ أهلِ النَّحو، صاحبُ التصانيف، قدِمَ بغدادَ وسكنَ طرابلسَ مدَّةً، ثمَّ حَلَبَ، ثمَّ اتَّصلَ بعُضد الدولة، وُصِفَ بأنَّه أوحدُ أهلِ زمانِه بالعريَّة، ولكنه كان يُرمى بالاعتزال، وكان أهلُ بغداد يقولون لو عاش سيبويه لاحتاجَ إليه، ويكفيه فخراً أنَّ ابنَ جنِّي وعلي بن عيسى الرُّبَعيّ كانا من تلامذته، من مصنفاته: "الإيضاح"، "الحجَّة" "التَّكملة"، "التَّذكرة"، "المقصود والمدود"، "تعليقة على كتاب سيبويه" وغيرها كثير، توفِّي سنة ٣٧٧ هـ.

أنظر ترجمته في: تاريخ بغداد، ٢٧٥-٢٧٦ (٣٧٦٣)، معجم الأدباء، ٢٣٢/٧-٢٦١ (٥٩)، وفيات الأعيان، ٨٠-٨٢ (١٦٣)، إنباه الرواة، ٢٧٣-٢٧٥ (١٧٨)، سير أعلام النبلاء، ٣٧٩/١٦-٣٨٠، إشارة التعيين، ص ٨٣-٨٤ (٥٢)، بغية الوعاة، ٤٩٦-٤٩٨ (١٠٣٠).

( ٢ ) يقول أبو عليّ الفارسيّ في كتابه "الإيضاح": { وليست "أما" بحرفِ عطفٍ ؛ لأنَّ حرفَ العطفِ لا يخلو من أن يعطفَ مفرداً على مفرد ، أو جملةً على جملة ، وأنتَ تقول : ضربتُ إمَّا زيداً وأمَّا عمراً ، فتجدها عاريةً من هذين القسمين ، وتقول : وأمَّا عمراً فتُدخِلُ عليه " الواو " ، ولا يجتمعُ حرفانِ لمعنى { الإيضاح مع شرحه المقتصد، ٩٤٣/٢.

( ٣ ) الإقليد ، لتاج الدِّين أحمد بن محمود الجندِّي ( ٢٥٧ - ب )

( ٤ ) سبقَت ترجمته في القسم الدِّرَاسي ص ( ٩٠ )

( ٥ ) أنظر أصول السرخسي ، ٢١١/١



فَأَمَّا نَفِيٌّ مَا قَبْلَهَا فَنَابَتْ بِدَلِيلِهِ - وَهُوَ ذِكْرُ حَرْفِ النَّفْيِ - ، بخلاف "بَلْ" فَإِنَّهَا كَمَا هِيَ مَوْضُوعَةٌ لِإِثْبَاتِ مَا بَعْدَهَا مَوْضُوعَةٌ أَيْضًا لِنَفْيِ مَا قَبْلَهَا مَعَ ذَلِكَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ (١)

قوله : { غير أن العطف به إنما يستقيم عند اتساق الكلام }  
الآتِسَاقُ : الانتظام [١٩٨/جـ] من وَسَقْتُ الشَّيْءَ وَسَقًا ، أي جمَعْتُهُ .  
والمراد :

- [ ١ ] أَنْ يَنْتَظِمَ الْكَلَامُ عِنْدَ [٢٢٥/أ] وَضَلَّ آخِرُهُ بِأَوَّلِهِ
- [ ٢ ] وَيَصَحَّ النَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ
- [ ٣ ] وَلَا يَنْقَاضُ آخِرُ الْكَلَامِ أَوَّلَهُ كَمَا هُوَ الْمَذْكُورُ فِي "الكتاب" (٢).

( ١ ) الآية ( ١٧ ) من سورة الأنفال

( ٢ ) هذه شروط صحّة استعمال حرف " لكن " للعطف ، وزاد النحويون شروطاً أخرى ، وهي :

[ ١ ] أَنْ يَتَقَدَّمَ نَفْيٌ أَوْ نَهْيٌ

[ ٢ ] أَنْ لَا تَقْتَرَنَ بِـ " الواو "

[ ٣ ] أَنْ تَكُونَ فِي عَطْفٍ مَفْرَدٍ عَلَى مَفْرَدٍ

أنظر معاني الحروف ، للرّماني ، ص ١٣٣ ، مغني اللّبيب ، ٢٩٢/١ ، شرح الكوكب

فَاتَّسَقَ فِي حَقِّ الْمَقْرَرِ<sup>(١)</sup>، وَلَمْ يَتَّسَقْ فِيمَا ذَكَرْتُهُ الْمَرْوُجَةُ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ  
 آخِرَ الْكَلَامِ يَنَاقِضُ أَوَّلَهُ، لَمَّا أَنَّ الْأَوَّلَ نَفْيٌ لِلنِّكَاحِ، وَالثَّانِي إِثْبَاتٌ لَهُ  
 بَعِيْنِهِ، وَلَا عِبْرَةَ لِلتَّغَايُرِ مِنْ حَيْثُ الْمَالُ، لِأَنَّهُ تَبَعَ فِي النِّكَاحِ  
 فَإِنْ قِيلَ: فِي الْإِقْرَارِ لَمْ يَتَّسَقْ أَيْضاً؛ لِأَنَّهُ مَتَى نَفَى الْمَقْرَرُ لَهُ  
 الْمُلْكَ عَنْ نَفْسِهِ مِنَ الْأَصْلِ، فَالْإِقْرَارُ بَعْدَ ذَلِكَ إِقْرَارٌ لِلغَيْرِ بِمُلْكِ الْغَيْرِ،  
 وَأَنَّهُ بَاطِلٌ! وَبِهِ أَخَذَ زُفَر<sup>(٣)</sup> - رَحِمَهُ اللَّهُ -

قُلْنَا: الْإِقْرَارُ مُتَّصِلٌ بِالنَّفْيِ، فَكَانَ كَكَلَامٍ وَاحِدٍ، فَنَفْيُهُ الْمُلْكَ  
 أَوَّلًا لَمْ يَعْمَلْ فِي إِبْطَالِ الْإِقْرَارِ، لَمَّا عَرَفَ أَنَّ الْكَلَامَ يَتَوَقَّفُ عَلَى آخِرِهِ  
 إِذَا كَانَ فِي آخِرِهِ مَا يَغَيِّرُ أَوَّلَهُ

وَلِأَنَّ الْكَلَامَ يَحْتَمِلُ التَّقْدِيمَ وَالتَّأْخِيرَ، فَيَقْدَمُ الْإِقْرَارُ عَلَى  
 النَّفْيِ صِيَانَةً لِإِقْرَارِهِ عَنِ الْإِلْغَاءِ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَتْ  
 الْمَرْوُجَةُ بِمِائَةِ: لَا أَجِيزُهُ بِمِائَةٍ لَكِنْ أَجِيزُهُ بِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ<sup>(٤)</sup>،

---

(١) ذَكَرَ فُخْرُ الْإِسْلَامِ الْبَزْدَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فَقَالَ: لَمْ يَرْجُلْ فِي يَدِهِ عَبْدٌ،  
 فَأَقَرَّ أَنَّهُ لِفُلَانٍ، فَقَالَ فُلَانٌ: مَا كَانَ لِي قَطٌّ لَكِنَّهُ لِفُلَانٍ آخَرَ، فَإِنْ وَصَلَ الْكَلَامُ فَهُوَ لِلْمَقْرَرِ  
 لَهُ الثَّانِي، وَإِنْ فَصَلَ يَرُدُّ عَلَى الْمَقْرَرِ؛ لِأَنَّهُ نَفَى عَنْ نَفْسِهِ، فَاحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ نَفْيًا عَنْ نَفْسِهِ  
 أَصْلًا فَيَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ نَفْيًا إِلَى غَيْرِ الْأَوَّلِ، فَإِذَا وَصَلَ كَانَ بَيَانًا أَنَّهُ  
 نَفَاءً إِلَى الثَّانِي، وَإِذَا فَصَلَ كَانَ مُطْلَقًا، فَصَارَ تَكْذِيبًا لِلْمَقْرَرِ { أَصُولُ الْبَزْدَوِيِّ، ٢/١٤٠.

أَنْظَرُ أَيْضاً: أَصُولُ الشَّاشِيِّ، ص ٢٠٩، أَصُولُ السَّرْحَسِيِّ، ١/٢١١-٢١٢، كَشَفُ  
 الْأَسْرَارِ شَرْحُ الْمَنَارِ، لِلنَّسْفِيِّ، ١/٣٠٧-٣٠٨

(٢) وَهِيَ الْمَسْأَلَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي كَلَامِ صَاحِبِ الْمُتْنِ ص (١٩٠٧) مِنْ هَذَا الْكِتَابِ

(٣) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ ص (٦٩٠) مِنْ هَذَا الْكِتَابِ

(٤) فِي (ب) وَ (ج) وَرَدَتِ الْعِبَارَةُ هَكَذَا: لَا أَجِيزُهُ لَكِنْ أَجِيزُهُ بِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ لَا يَنْعَقِدُ  
 الْعَقْدُ فِي الْحَالِ، بَلْ يَبْقَى بِحَيْثُ لَا يَقْدَمُ قَوْلُهُ: أَجِيزُهُ بِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ. ثُمَّ اتَّفَقَتْ النُّسخُ.

حيث لا يقدّم قوله [أ] <sup>(١)</sup>: أجزئه بمائة وخمسين؛ لأننا إنما قدّمنا المؤخر تصحيحاً للإقرار، وهناك ليس في التقديم [د/١٧٣] تصحيح العقد، لأننا إذا قدّمنا قوله [أ] <sup>(١)</sup>: أجزئه بمائة وخمسين، لا ينعقد العقد في الحال، بل يبقى موقوفاً على إجازة الزوج، فإذا قالت بعد ذلك: لا أجزئه، يفسخ العقد؛ لأنّ عدم الإجازة لحقّ عقداً موقوفاً فأبطله، فلم يكن في تقديمه تصحيحه، فافترقا

قوله: {كالمزوجة بمائة تقول: لا أجزئه} ففي النسخ المطوّلة وفي "الجامع الكبير" <sup>(٢)</sup> وضع المسألة في المولى، فقال شمس الأئمة - رحمه الله - في "الجامع الكبير" <sup>(٣)</sup>: {أمة تزوّجت بغير إذن مولاها حرّاً بمائة درهم، فقال المولى للزوج: قد أجزته على أن تزيد لي في الصّدق خمسين درهماً، فإن رضي الزوج بذلك ثم رضي المولى ينفذ النكاح بمائة وخمسين درهماً، وإن أبى الزوج ذلك لم يتم رضا المولى، فبقي على اختياره، ولم يكن كلامه ذلك ردّاً للعقد بمائة، إنما هو التماس الزيادة في الصّدق، والتماس الزيادة في الصّدق يُنبئ عن تقرير العقد الأوّل لا عن رفعه.

وكذلك لو قال المولى: لا أجزئ النكاح إلا بزيادة خمسين درهماً؛ لأنّه استثنى في كلامه، والاستثناء من النفي إثبات، فيكون هذا منه إثبات الإجازة بشرط الزيادة لا ردّاً؛ وهذا لأنّ المستثنى مع المستثنى منه عبارة عمّا

(١) الثابت في جميع النسخ: قوله. بضمير التذكير، وما بين المعكوفين [ ] هكذا زيادة من عندي ليستقيم معنى النص.

(٢) للإمام محمد بن الحسن الشيباني، ص ١٠٥.

(٣) سبق التعريف بهذا الكتاب في القسم الدراسي ص (١٢٤) ولكن ذكر هذه المسألة أيضاً في كتابه "الأصول" مختصراً، ٢١٢/١، وذكرها أيضاً: فخر الإسلام في "أصوله" ١٤٣/٢، والحبازي في "المغني" ص ٤١٥، وحافظ الدّين النّسفي في "شرح على المنار" ٣٠٦/١.

وراء المستثنى ، والمستثنى قوله : قد أجزته بزيادة خمسين ، فما وراءه رد إلى وجود الزيادة ، فلم يكن ردّاً لأصل العقد ولكنه التماس الزيادة. وكذلك لو قال : لا أجزئ النكاح حتى يزيد لي خمسين درهماً؛ لأن كلمة "حتى" للغاية ، فإنما أبى الإجازة مؤقتاً بزيادة خمسين<sup>(١)</sup>، والرد مطلقاً لا يكون مؤقتاً فعرفنا أنّ كلامه ليس برّد ، ومن حكم الغاية أنّ يكون حكم ما بعده بخلاف ما قبله ، فكأنه قال : أجزته في الوقت الذي تزيد لي خمسين درهماً ، فلم يكن كلامه ردّاً

ولو قال المولى : لا أجزئ النكاح ولكن زدني خمسين درهماً ، أو قال : لا أجزئ النكاح وأجزئه إن زدّني خمسين ، فقد بطل ذلك العقد بقوله : لا أجزئ مطلقاً ؛ لأنّ قوله : ولكن ، أو : أجزئ ابتداءً كلام ، فيكون مقطوعاً عمّا قبله ، فقد ارتدّ العقد بالكلام الأوّل ، فعند ذلك التماس الزيادة والعقد باطل في نفسه ، فلهذا لا يجوز العقد سواء رده الزوج أو لم يرده<sup>(٢)</sup> ، إلا أنّ يجدّد العقد {

( ١ ) في ( ج ) وقع تكرار في العبارة من قوله : ( فما وراءه رد إلى وجود الزيادة ..... ) فكانت هذه الجملة مذكورة مرتين ، ثم اتفقت مع باقي النسخ عند قوله : ( والرد مطلقاً ..... )

( ٢ ) في ( ج ) وردت العبارة هكذا فلهذا لا يجوز العقد بالكلام الأوّل ، فبعد ذلك سواء رده الزوج أو لم يرده

## [ حَرْفُ أَوْ ]

[ وأما " أو " فتدخل بين اسمين أو فعلين فتتأول أحد المذكورين فإن دخلت في الخبر أفضت إلى الشك ، وإن دخلت في الابتداء أو الإنشاء أوجبت التخيير ، ولهذا قلنا فيمن قال : هذا حر أو هذا ، إنه لما كان إنشاء يحتمل الخبر أوجبت التخيير على احتمال أنه بيان ، حتى جعل البيان إنشاء من وجه إظهارا من وجه

وقد تستعار هذه الكلمة للعموم ، فتوجب عموم الأفراد في موضع النفي ، وعموم الاجتماع في موضع الإباحة ، ولهذا لو حلف لا يكلم فلانا أو فلانا ، يحنث إذا كلم أحدهما ، ولو قال : إلا فلانا أو فلانا ، كان له أن يكلمهما جميعا

وقد تجعل بمعنى "حتى" في نحو قوله : لا أدخل هذه الدار أو أدخل هذه الدار ، حتى لو دخل الأخيرة أولا إنتهت اليمين ؛ لأنه تعذر العطف ؛ لاختلاف الكلامين من نفي وإثبات ، والغاية صالحة ، لأن أول الكلام حظر وتحريم ، فذلك وجب العمل بمجازه [

قوله: {ولما "أو"} قال شمس الأئمة السرخسي<sup>(١)</sup> - رحمه الله -<sup>(٢)</sup>:

وموجبها باعتبار أصل الوضع تناول أحد المذكورين ، بيانه في قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فإن الواجب في الكفارة أحد الأشياء المذكورة ، مع إباحة التكفير مع الكل<sup>(٤)</sup>

( ١ ) سبقت ترجمته في القسم الدراسي ص ( ٩٠ )

( ٢ ) في "أصوله" ، ٢١٣/١ ،

( ٣ ) الآية ( ٨٩ ) من سورة المائدة

( ٤ ) في ( ج ) : مع الأكل

وقد ظنَّ بعضُ مشايخنا أنها في أصلِ الوضعِ للتشكيك — كأنه أرادَ به القاضي الإمام أبازيد<sup>(١)</sup> رحمه الله فإنه جعلها للشك —<sup>(٢)</sup>، ثم قال هو - رحمه الله -<sup>(٣)</sup> : وعندي أنَّ هذا غير صحيح؛ لأنَّ الشكَّ ليس بأمرٍ مقصودٍ حتى يوضعَ له كلمةٌ في أصلِ الوضع، ولكن هذه الكلمة لبيان أنَّ المتناوَلَ أحدُ المذكورين - كما ذكرنا - ، إلَّا أنَّ في الأخبارِ تفضي إلى الشكِّ ، باعتبارِ محلِّ الكلامِ لا باعتبارِ هذه الكلمة ، كما في قوله : رأيتُ زيداً أو عمراً ؛ لأنَّ الخبرَ لفظٌ دالٌّ على أمرٍ كان أو سيكون<sup>(٤)</sup> ، من غير أنَّ تكون كينونته مضافاً إلى الخبر ، فإذا تساوى الدليلان ولا رُجحانَ لأحدهما على الآخرِ ثبتُ الشكُّ ، علماً أنَّ الشكَّ إنما جاء من قِبَلِ محلِّ الكلامِ ، لا مِنْ كلمةٍ "أو" ، فإنَّك إذا قلتَ : رأيتُ زيداً ، فالرؤيةُ واقعةٌ على المعينِ ، فإذا قلتَ : أو عمراً لم يتعيَّن محلُّ هذا الخبرِ في حقِّ السامعِ ، فصار شاكاً ، ألا ترى أنه يجوز أن تقولَ ذلك وإن كان القائلُ يعلمُ ذلك

فأما في الإنشاءات<sup>(٥)</sup> [٢٥٣/ب] فلما تبدَّلَ المحلُّ ، وانعدمَ المعنى الذي لأجلِهِ كان معنى الشكِّ ، كان الثابتُ [٢٢٦/أ] بهذه الكلمةِ التَّخْيِيرُ باعتبارِ أصلِ الوضعِ ، فلو كانت هي للشكِّ وضِعاً لما اختلفَ حكمُها بحسبِ

( ١ ) سبقت ترجمته في القسم الدَّرَاسِي ص ( ٨٨ )

( ٢ ) الجملة الاعتراضية من كلام السُّغْنَاقي ، ثم استأنفَ كلام السَّرْحَسي - رحمهما الله -

عند قوله : وعندي أنَّ هذا غير صحيح

( ٣ ) أي شمس الأئمة السَّرْحَسي ؛ لأنه تابعُ النقل من كتابه "الأصول"

( ٤ ) في ( ب ) : أو سكوت

( ٥ ) في ( ب ) فأما في الإنشاء . وفي ( د ) فأما في الإنبات

اختلاف المحل من الإخبار والإنشاء ، كما لا تختلف حقيقة سائر الحروف من " الواو " و " الفاء " <sup>(١)</sup>

وساعده <sup>(٢)</sup> في هذا القول فخر الإسلام <sup>(٣)</sup> - رحمه الله - <sup>(٤)</sup> ،  
وخالفهما فيه القاضي الإمام أبو زيد <sup>(٥)</sup> - رحمه الله - فقال في  
"التقويم" : { فقد زعم عامة الناس أنها للتخيير في الإثبات ، وللنفي في  
النفي } إلى [١٩٩/ج] أن قال : { والصحيح عندي أن كلمة "أو" <sup>(٦)</sup>  
كلمة تشكيك ؛ لأننا متى جعلناها للتخيير مرة وللنفي أخرى ، كان  
كلاماً محتملاً ، والأصل أن الاسم له معنى واحد } <sup>(٧)</sup>

وذكر في "المفصل" أن : { "أو" و "أما" و "أم" ثلاثها لتعليق  
الحكم بأحد المذكورين ، إلا أن "أو" و "أما" يقعان في الخير والأمر  
والاستفهام ، و "أم" لا تقع إلا في الاستفهام

ثم الفصل بين "أو" و "أم" في الاستفهام في قولك : أزيد  
عندك أو <sup>(٨)</sup> عمرو ؟ و أزيد عندك أم عمرو ؟ في الأول : لاتعلم كون

( ١ ) انتهى كلام شمس الأئمة السرخسي ، وقد تصرف السغناقي - رحمه الله - فيه كثيراً ،

أنظر : أصول السرخسي ، ٢١٣/١

( ٢ ) الضمير عائذ على شمس الأئمة السرخسي ، أي ساعد شمس الأئمة فخر الإسلام - رحمه الله - .

( ٣ ) سبقت ترجمته في القسم الدراسي ص ( ٧٧ )

( ٤ ) أنظر : أصول فخر الإسلام البزدوي ، ١٤٣/٢

( ٥ ) سبقت ترجمته في القسم الدراسي ص ( ٨٨ )

( ٦ ) في ( أ ) : أن كل كلمة "أو"

( ٧ ) التقويم ، لأبي زيد الدبوسي ( ٩٣ - أ )

( ٨ ) في ( ب ) : ( أم ) بدل ( أو )

أحدهما عنده ، فأنت تسأل عنه ، وفي الثاني : تعلم أن أحدهما عنده  
إلا أنك لا تعلمه بعينه ، فأنت تطالبه بالتعيين { (١)

قوله: {وإن دخلت في الابتداء (أو الإنشاء) (٢) لوجب التخيير}  
فالابتداء كقوله : يع هذا العبد أو هذا العبد ، فإن هذا من المولى ابتداء  
توكيل لا إنشاء تصرف

وأما الإنشاء فكقوله : هذا حر أو هذا ؛ لأن الإنشاء إثبات  
أمر لم يكن ، فيستعمل هو في الإلزامات ، بخلاف التوكيل فإنه ليس  
بإلزام — هذا بحسب الاصطلاح — (٣)

(١) المفصل ، للزمخشري ، ص ٣٠٤ - ٣٠٥

وكذا قاله الجرجاني في "المقتصد" ، ٩٤٩/٢ ، وسيف الدين الأمدي في  
"الإحكام" ، ٥٣/١ ، والجندي في "الإقليد" (٢٥٦ - أ - ب) .

(٢) ساقطة من (د)

(٣) حرف "أو" في الأصل هو حرف عطف ، وذكر له النحاة اثنا عشر معنى ، وهي :

(١) الشك ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَبَنًا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾

(٢) التخيير ، وهي الواقعة بعد الطلب — أي الجملة الإنشائية — إذا امتنع الجمع بين  
الأمرين ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ  
أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ على الصحيح من مذاهب العلماء أن الواجب منها  
واحد لا بعينه ، ونحو قولهم : تزوج هذا أو اختها

(٣) الإباحة ، وهي الواقعة بعد الطلب وقد أمكن الجمع بين الأمرين ، نحو : تعلم الفقه  
أو النحو ، وجالس الفقهاء أو محدثين ، وإذا دخلت "لا" الناهية امتنع الجميع نحو قوله  
تعالى : ﴿ وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ فيعود معناها إلى "أو" العطف ؛ لأن النكرة  
في موضع النهي أو النفي تعم ، ولا يمكن إثبات التعميم إلا بأن تجعل بمعنى "أو" العطف ،  
لكن على أن يتناول كل واحد منهما على سبيل الانفراذ لا على الاجتماع ، كما هو  
موجب حرف "الواو"

(٤) الإبهام ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ ،  
والشاهد في "أو" الأولى



٥ (الجمع المطلق كـ "الواو" ، قاله الكوفيون والأخفش والجرمي ، ومنه قول الشاعر :

وقد زعمت ليلي بأنني فاجر  
لنفسى تقاها أو عليها فجورها

قال إمام الحرمين : { وهذا زللٌ عظيمٌ عند المحققين ، فلا تكون "أو" بمعنى "الواو" قط }

٦ (الإضراب كـ "بل" ، وأجاز ذلك سيويه بشرطين : تقدم نفي أو نهي ، وإعادة العامل ، نحو :

ما قام زيدٌ أو ما قام عمرو ، ولا يقيم زيدٌ أو لا يقيم عمرو ، وقيل في قوله تعالى ﴿ وأرسلناه إلى

مائة ألفٍ أو يزيدون ﴾ أنها بمعنى "بل" ، وذكر ذلك جماعة من أهل التفسير .

٧ (التقسيم ، نحو قولهم : الكلمة اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ

٨ (التقريب ، نحو : ما أذري أسلمٌ أو ودع

٩ (التبعيض ، نحو قوله تعالى : ﴿ وقالوا كونوا هوداً أو نصارى ﴾

١٠ ( أن تكون بمعنى "إلا" الاستثنائية ، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار (أن) ،

كقولك : لأقتله أو يُسلم

١١ ( أن تكون بمعنى "إلى" ، وهي كالتي قبلها في انتصاب الفعل المضارع بعدها بـ

( أن ) مضمرةً نحو : لألزمك أو تقضيني حقّي ، ومنه :

لأستسهلن الصَّعبَ أو أدركَ المنى

فما انقادت الآمالُ إلا لصايرِ

١٢ ( الشرطية ، نحو : لأضربنه عاشٍ أو مات

وقد ضعف ابن هشام الوجه الثامن والتاسع ، وقال : { التحقيق أن "أو" موضوعة

لأحد الشيئين أو الأشياء ، وهو الذي يقوله المتقدمون } . وعلى كلِّ فما اختاره

فخر الإسلام وشمس الأئمة وتابعهما عليه الأخسيكي هو كلامُ أهل التحقيق ، وما اختاره

القاضي الإمام هو مذهبُ عامة النحاة قاله الشيخ عبدالعزيز البخاري

أنظر : تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، ص ٥٤٣-٥٤٥ ، كتاب معاني أحرف ، للرمانى ، ص

٧٧-٨٠ الصَّاحِجِي ، لابن فارس ، ص ١٧٠-١٧٣ ، المقتصد ، للجرجاني ، ٩٤٢/٢-٩٤٣ ، المقاليد

للجندى (٦٩ - ب) ، الإيضاح شرح المفصل ، ٢١١/٢-٢١٣ ، مغني اللبيب ، ١ ٦١-٦٧ ، شرح ابن

عقيل ، ٢٣٢/٢-٢٣٣ ، التقويم (٩٣ - أ - ب) ، أصول لشاشي ، ص ٢١٣ . أصول البزدوي مع

الكشف ، ١٤٣/٢ ، أصول السرخسي ، ١/٢١٣ ، الفوائد ، لحميد الدين الضَّربَر (٩٧ - ب) شرح

اللمع ، للشَّيرَازي ، ١/٥٣٨ ، البرهان ، للجويني ، ١/١٨٦-١٨٨ ، الإحكام ، زلامدي ، ١/٥٣ ، جمع

الجوامع ، ١/٣٣٨-٣٣٦ ، البحر المحيط ، ٢/٢٧٨-٢٨٤ ، شرح الكوكب المنير ، ١/٢٦٣-٢٦٥ .

قوله: { إنه لما كان إنشاء يحتمل الخبر أوجب التخيير على احتمال أنه بيان { لأن قوله: حرٌّ، في قوله: هذا حرٌّ، خيرٌ في الأصل، فيحملُ هو عليه مهما أمكن، ولهذا إذا جمعَ بين حرٍّ وعبدٍ وقال: أحدُهما حرٌّ، لا يعتق العبد. كذا ذكره الإمام مولانا حميد الدين<sup>(١)</sup> - رحمه الله -<sup>(٢)</sup>؛ لأنه أمكن حملُه على الإخبار، ولكنه في الشرع صار إنشاءً، بمنزلة (عملٍ)<sup>(٣)</sup> سائر الجوارح من البطش والمشْي، فلذلك قلنا إنه أوجب التخيير على احتمال أنه بيان؛ عملاً بهما، (التخيير)<sup>(٤)</sup> باعتبار الإنشاء، والبيان باعتبار الخبر، { ولهذا جعل البيان إنشاءً من وجه { حتى شرط قيام المحل حالة البيان، فلو كان إخباراً من كلِّ وجهٍ لما اشترط قيامه. { إظهاراً من وجه { ولهذا يُجبر على البيان، ولو كان إنشاءً مطلقاً لما أُجبر<sup>(٥)</sup> على البيان.

بيان ذلك: أنه إذا أشار إلى أحدِ عبديه<sup>(٦)</sup> وقال: هذا حرٌّ أو هذا، فمات أحدهما، ثم قال: أردتُ بذلك الميت، لا يصدق، بل يعتق الحي، عملاً بجهة الإنشاء؛ لأن قيام المحل شرط صحة إنشاء العتق، ولو كانا حيَّين يُجبرُ على التَّعيين، فلو كان إنشاءً من كلِّ وجهٍ لما أُجبر.

(١) سبقت ترجمته في القسم الدَّرَاسِي ص (٤٣)

(٢) لم أفق على هذا النصِّ في كتابه "الفوائد على أصول البزدوي"، ولعلَّه ذكره في "فوائده على الهداية"، ولكن ذكره صدر الشريعة في "التوضيح"، ١٠٨/١، وقال شمس الأئمة السرخسي - رحمه الله - في "أصوله": {قال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - لو جمع بين عبده ودائته وقال: هذا حرٌّ أو هذا، لغا كلامه { أصول السرخسي، ٢١٣/١.

(٣) ساقطة من (د).

(٤) ساقطة من (ب).

(٥) في (ب) لما أخبر عن البيان

(٦) في (ج) عبده

وكذلك لو كانت تحت حُرَّة ( وأمة )<sup>(١)</sup> فقال في مرض موته:  
 هذه طالقُ ثنتين أو هذه ، ثم أعتق المولى الأمة ، فقال الزوج : أردتُ  
 بذلك الأمة ، تحرُّم عليه الأمة حُرمة غليظة ، عملاً بكونه بياناً ، وجُعِلَ  
 الزوجُ فاراً حتى تَرثَ الأمة ؛ عملاً بكونه إنشاءً ، وفائدة الحرمة  
 الغليظة تظهرُ فيما إذا لم يُمَتَّ<sup>(٢)</sup> [د/١٧٤]

قوله : { وقد تستعار هذه الكلمة للعموم ، فتوجب عموم الأفراد في  
 موضع النفي } وذكرَ الإمام فخر الإسلام<sup>(٣)</sup> - رحمه الله - : { ثمَّ قدُ  
 تستعارُ هذه الكلمة للعموم بدلالةٍ تقتَرِن ، فتصيرُ شبيهةً بـ "واو" العطف  
 لا عينه ، فمن ذلك : إذا استعملت في موضع النفي صارت بمعنى  
 العموم ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كَفُورًا ﴾<sup>(٤)</sup> ، أي  
 لا هذا ولا هذا {<sup>(٥)</sup> يعني : ولو كان "أو" هنا بمعنى "الواو" من  
 كلِّ وجهٍ لما كان مرتبطكباً للنهي عند طاعته لأحدهما ، كما لو قال  
 لا تدخلُ هذه الدَّارَ ( وهذه الدَّارَ )<sup>(٦)</sup>

( ١ ) ساقطة من ( ج )

( ٢ ) وهذه المسائل بناءً على أنَّ "أو" هنا للتخيير ، فوجبَ عليه البيان

أنظر: أصول السرخسي ، ٢١٣/١-٢١٤ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ١٤٥/٢-١٤٦ ،

التوضيح ، ١٠٨/١

( ٣ ) سبقت ترجمته في القسم الدَّرَاسِي ص ( ٧٧ )

( ٤ ) الآية ( ٢٤ ) من سورة الإنسان

( ٥ ) أصول فخر الإسلام البزدوي ، ١٥٣/٢-١٥٤

( ٦ ) ساقطة من ( ب ) و ( د )

فحاصلُ ذلك ، إِنَّه من حيثُ إِنَّ كليهما مُنفَيانُ تُشَبِّه "واو" العطف ، ومن حيثُ إِنَّ كُلَّ واحدٍ منهما مراداً على الانفرادِ بَقِيَتْ على حقيقتها ، وذكرَ في "الكشَّاف" : { فَإِنْ قُلْتَ : معنى "أو" : ولا تُطِيعُ أَحَدَهُمَا فَهَلَّا جِئَ بِـ"الواو" فيكونُ نَهْيًا عن طاعتِهما جميعاً ؟ قلتُ : لو قيل : ولا تُطِيعُهُمَا لَجَازَ أَنْ يُطِيعَ أَحَدُهُمَا ، ( وإذا قيل : لا تُطِيعُ أَحَدَهُمَا ) <sup>(١)</sup> عُلِمَ أَنَّ النَّاهِي <sup>(٢)</sup> عن طاعةِ أَحَدِهِمَا كانَ عن طاعتِهما جميعاً أَنهَي ، كما إذا نُهي أَنْ يقولَ لأبويه : "أف" عُلِمَ أَنه مُنْهِيٌّ عن ضربِهما على الطَّرِيقِ الأولى

ثمَّ إِنَّمَا خُصَّ هَذَانِ ؛ لِأَنَّهُم إِمَّا أَنْ يَدْعُوهُ إِلَى مُسَاعَدَتِهِمْ عَلَى فَعْلٍ هُوَ إِثْمٌ أَوْ كُفْرٌ ، أَوْ غَيْرُ إِثْمٍ وَلَا كُفْرٍ كَالْمُعَامَلَاتِ مِنَ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ ، فَنُهي أَنْ يَسَاعِدَهُمْ عَلَى الْاِثْنَيْنِ دُونَ الثَّلَاثِ <sup>(٣)</sup> ، وَقِيلَ : الْاِثْمُ عُتْبَةٌ <sup>(٤)</sup> ،

( ١ ) ساقطة من ( ج )

( ٢ ) في ( ب ) : النَّهْيُ

( ٣ ) في ( أ ) : الثَّلَاثُ

( ٤ ) هُوَ عُتْبَةُ بِنِ رِبْعَةَ بِنِ عَبْدِ شَمْسٍ بِنِ عَبْدِ مَنَافٍ بِنِ قُصَيٍّ بِنِ كِلَابٍ بِنِ مَرَّةٍ الْمُخَزُومِيِّ الْقُرَشِيِّ ، يَلْتَقِي نَسَبُهُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي عَبْدِ مَنَافٍ ، عَادَى النَّبِيَّ ﷺ وَلَمْ يَقْبَلْ دَعْوَتَهُ ، وَأَذَاهُ كَثِيرٌ ، وَكَانَ شَدِيدًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَكَانَ كَبِيرَ قَرِيْشٍ وَسَيِّدَهَا الْمَطَاعَ ، وَأَخُوهُ شَيْبَةُ وَوَلَدُهُ الْوَلِيدُ وَبَنَتْهُ هِنْدُ أَسْلَمَتْ عَامَ الْفَتْحِ بَعْدَ إِسْلَامِ زَوْجِهَا أَبِي سَفْيَانَ بَلِيلَةَ ، وَأَقْرَبَهَا الرَّسُولُ ﷺ عَلَى نِكَاحِهَا

وَلَمَّا حَضَرَتْ غَزْوَةَ بَذْرَ خَرَجَ عُتْبَةُ وَابْنُهُ الْوَلِيدُ وَأَخُوهُ شَيْبَةُ مِنَ الصَّفِّ وَدَعَوْا إِلَى الْمُبَارَزَةِ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ عَوْفٌ وَمَعُوذُ ابْنَا عَفْرَاءَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ ، فَقَالُوا : أَكْفَاءُ كِرَامٍ ، إِنَّمَا نَرِيدُ قَوْمَنَا ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عُبَيْدَةَ بْنَ الْحَارِثِ وَحَمْزَةَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَعَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ، فَقَتَلَ حَمْزَةُ شَيْبَةَ وَعَلِيُّ الْوَلِيدَ ، وَاخْتَلَفَ عُبَيْدَةُ وَعُتْبَةُ ضَرْبَتَيْنِ ، كِلَاهُمَا أَثْبَتَ صَاحِبُهُ الْآخَرُ ، فَكَّرَ حَمْزَةُ وَعَلِيٌّ عَلَى عُتْبَةَ فَذَفَقَا عَلَيْهِ .

أَنْظَرَ الْمَغَازِي ، لِلرَّاقِدِيِّ ، ١٤٨/١ ، سِيَرَةُ ابْنِ هِشَامٍ ، ٢٦٥/٢ ، عِيُونَ الْأَثَرِ ، لِابْنِ

والكفور الوليد<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ عتبةَ كان ركباً للمائم، متعاطياً لأنواع الفسوق، وكان الوليدُ غالباً في الكفر، شديد الشكيمة في العتو<sup>(٢)</sup>.

قوله: { وعموم الاجتماع في موضع الإباحة } يعني إذا استعملت كلمة "أو" في موضع الإباحة تصيرُ عامّةً أيضاً؛ لأنَّ الإباحة ( دليلُ العموم ، لأنَّ فيها رفعُ القيد، فتعملُ في جميع ما أُطلق، سواء كان جمعاً [٢٢٧/أ] أو أفراداً ، كما يقال: جالس<sup>(٣)</sup> الفقهاء أو المحدثين<sup>(٤)</sup>، (أي)<sup>(٥)</sup> أحدهما أو كليهما إن شئت

وفرق ما بين ( التخيير والإباحة: أنَّ الجمع<sup>(٦)</sup> بين الأمرين في التخيير يجعلُ المأمورَ مخالفاً، كما في قوله: بعُ هذا أو هذا، وفي الإباحة موافقاً معناه إذا جمعَ بينهما، في التخيير كان الامتثالُ بأحدهما دون الآخر، وفي الإباحة [٢٥٤/ب] لو جمعَ بينهما<sup>(٧)</sup> كان ممثلاً بهما.

وإنما كان كذلك؛ لأنَّ الإباحة دليلُ العموم، لأنَّها رفعُ القيد، وعند ارتفاع القيد يثبتُ الإطلاقُ على العموم، واعتبرَ هذا برفعِ القيد الحشِّي، وكذا في الشرع، ألا ترى أنَّ إذنَ العبدِ في نوعٍ يكونُ إذناً في الأنواع؛ لأنَّه رفعُ القيد الشرعيّ.

( ١ ) أنظر الهامش السابق

( ٢ ) الكشف ، للزحشري ، ٢٠٠/٤

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( ج )

( ٤ ) في ( أ ) : والمحدثين

( ٥ ) ساقطة من ( أ ) و ( ب ) ، وفي ( د ) : ( أو ) بدل ( أي )

( ٦ ) ما بين القوسين ساقط من ( ج )

( ٧ ) في ( ج ) : لو جمعهما بينهما

بيان الأول: في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾<sup>(١)</sup> أَنَّ الْمَكْفَرَ لِمَا كَانَ مَخِيرًا بَيْنَ أَنْوَاعِ الْكَفَّارَاتِ فَلَوْ كَفَرَ بِالْأَنْوَاعِ كُلِّهَا<sup>(٢)</sup> كَانَ مُؤَدِّيًا لِلْوَجِبِ بِأَحَدِ الْأَنْوَاعِ فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ.

وبيان الثاني: في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾<sup>(٣)</sup> ، فالاستثناء من التحريم إباحة ، ثم ثبتت هذه الإباحة في جميع هذه الأشياء ، عرفنا أَنَّ مَوْجَبَ هذه الكلمة في الإباحة العموم ، وأنه بمعنى "واو" العطف

وإنما تُعرفُ الإباحةُ من التَّخْيِيرِ بِحَالٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ : كسابقةِ الحظر<sup>(٤)</sup> ، أو إظهارِ السَّامِحَةِ فِي الإِبَاحَةِ ، ودلالةُ قِيَامِ الحَظَرِ فِي الجَمْعِ فِي التَّخْيِيرِ<sup>(٥)</sup>

(١) الآية (٨٩) من سورة المائدة

(٢) في (ب) : فلو كفرنا لأنواع كلها

(٣) الآية (١٤٦) من سورة الأنعام

(٤) في (ب) : كسابقة الخواطر

(٥) أنظر هذه الفروق بين التخيير والإباحة في : أصول الشاشي ، ص ٢١٨ ،

أصول البزدوي ، ٢/١٥٥-١٥٦ ، أصول السرخسي ، ٢١٧/١ ، البحر المحيط ،

٢/٢٨٠-٢٨١ ، شرح الكوكب المنير ١/٢٦٣-٢٦٤

قوله : { وقد تجعل بمعنى " حتى " في نحو قوله : لا أدخل هذه الدار أو أدخل هذه الدار } أي تستعارُ [ ٢٠٠ / جـ ] كلمة " أو " لكلمة " حتى " في معنى الغاية ، وفي هذه الاستعارة معنى العطف ، فإنَّ غاية الشئِ شئٌ ينتهي المُغَيَّا به ، ويتَّصلُ هو بالمُغَيَّا ، وكذلك المعطوفُ عليه ينتهي بالمعطوف ، ويتَّصلُ المعطوفُ بالمعطوفِ عليه <sup>(١)</sup>

ثمَّ إنّما يصارُ إلى هذه الاستعارة عند فسَادِ معنى العطف ؛ لاختلافِ الكلامِ من نفيٍّ أو إثباتٍ ، واحتمالِ صدرِ الكلامِ ضربِ المدّةِ باعتبارِ أنّه تحرّيمٌ ، إذ التَّحْرِيمُ يَحْتَمِلُ الامتدادَ كما في مسألتنا هذه ، وكذلك نفيُّ الأمرِ في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أي حتّى يتوبَ عليهم ، فإنَّ النّفيَّ يَحْتَمِلُ الامتدادَ .

وإنّما قلنا في قوله : لا أدخل هذه الدَّارَ أو أدخل هذه الدَّارَ ، كلمة "أو" للغاية لا على حقيقتها ولا بمعنى "الواو"؛ فإنَّ الرَّجَلَ إذا قال : لأدخلنَّ هذه الدَّارَ اليومَ أو لأدخلنَّ هذه الدَّارَ ، فأَيُّ الدَّارَيْنِ دخلَ برٌّ في يمينه ولو قال : لا أدخلُ هذه الدَّارَ أو لا أدخلُ هذه الدَّارَ ، فأَيُّ الدَّارَيْنِ دخلَ حنثٌ في يمينه ؛ لأنّه ذكرها في موضعِ النّفيِّ ، فكانت بمعنى "ولا" ،

( ١ ) جعل النّحاة "أو" بمعنى "إلى" بإضمارِ "أن" بعدها ، حتّى يتصبَّ الفعلُ المضارعُ بعدها ، ومثّلوا لها كما سبق بقولهم : لألزمَنَّك أو تقضيَّني حقِّي ، أي إلى أن تُعطِيَّني حقِّي ، أمّا فخر الإسلام - رحمه الله - فقد قال : تُجعلُ هنا بمعنى "حتّى" أو "إلى أن" وكلّها تقيّدُ معنى الغاية .

أنظر : ما سبق ص ( ١٩١٨ ) ، وانظر أيضاً : أصول الشاشي ، ص ٢١٨ ، التقرّيم ( ٩٤ - أ ) ، أصول البزدوي ، ٢ / ١٥٧ ، البرهان ، للجويني ، ١ / ١٨٨ - ١٨٩ ، مغني اللبيب ، ٢ / ٦٧ .

( ٢ ) الآية ( ١٢٨ ) من سورة آل عمران

فكان (نظيرَ قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كَفُورًا﴾)، ولو قال: لا أدخلُ هذه الدَّارَ أو أدخلُ هذه<sup>(١)</sup> الدَّارَ الأخرى، فإنَّ دخلَ الأولى أوَّلاً حنثَ في يمينه، وإنَّ دخلَ الثانيةَ أوَّلاً برَّ في يمينه، حتى إذا دخلَ الأولى بعد ذلك لا يحنث، بمنزلةِ قوله: لا أدخلُ هذه الدَّارَ حتى أدخلَ هذه الدَّارَ، فكان الدَّخُولُ في الأخرى غايةً ليمينه، فإذا دخلَهَا انتهت اليمين، وإذا دخلَ الأولى أوَّلاً حنثَ لوجودِ الشرطِ حالَ بقاءِ اليمين.

وإنما جُعِلَتْ هنا للغايةِ دونَ معنى التَّخْيِيرِ أو معنى مطلقِ العطف؛ لاختلالِ معنى الكلامِ عند ذلكَ من نفي وإثبات، لأنَّ العطفَ يقتضي المجانسةَ (ولا مجانسةَ بينهما، وفي التَّخْيِيرِ أيضاً معنى العطف، فيستدعي المجانسةَ)<sup>(٢)</sup> من حيثُ المعنى، ولكن لما كان في صدرِ الكلامِ معنى التَّحْرِيمِ، صلَحَ أن يكونَ الثاني غايةً للتَّحْرِيمِ؛ لأنَّ التَّحْرِيمَ يحتملُ الامتدادَ<sup>(٣)</sup>.

وذكرَ الإمامُ شمس الأئمة السرخسي<sup>(٤)</sup> - رحمه الله - في "الجامع"<sup>(٥)</sup>

في تقريرِ هذه المسألةِ فقال: {والأصلُ فيه أنَّ حرفَ "أو" متى ذُكِرَ عقيبَ فعلٍ منفيٍّ وبعده فعلٌ مثبتٌ، كان المثبتُ غايةً، وكان (أو)<sup>(٦)</sup> بمعنى "حتى"، قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ (أي حتى يتوب)<sup>(٧)</sup>.

(١) ما بين القوسين ( ) هكذا ساقط من (ج)، وكلمة (الدَّار) فقط ساقطة من (د).

(٢) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(٣) أنظر: أصول ابنزدوي مع الكشف، ١٥٨/٢-١٥٩، أصول السرخسي، ٢١٧/٢-٢١٨، كشف الأسرار شرح المنار، للنسفي، ٣٢٣/١-٣٢٤، التوضيح، ١١١/١.

(٤) سبقت ترجمته في القسم الدَّرَاسِي ص (٩٠)

(٥) أي "شرح الجامع الكبير"، وقد سبق التعريف به في القسم الدَّرَاسِي ص (١٢٤).

(٦) ساقطة من (ب)

(٧) ساقطة من (ب)



فإن قيل : إذا كان حرفُ " أو " بمعنى "حتى" ينبغي أن لا يحنثَ في قوله : والله لا أدخلُ هذه الدَّارَ أو أدخلَ هذه الدَّارَ الأخرى اليوم ، بمضيِّ اليوم إذا لم يدخلْ واحدةً منهما فإنه يحنثُ عند ذلك ، بخلافِ صريحِ "حتى" فإنه إذا قال : لا أدخلُ هذه الدَّارَ حتى أدخلَ هذه الدَّارَ الأخرى اليوم ، فمضى اليوم ولم يدخلهما لا يحنثُ <sup>(١)</sup> !

قلنا: قد بينا أنه بمنزلة الغاية، ولكن لا يصيرُ كالصريح بكلمة "حتى" من كلِّ وجه ؛ لأنَّ عند الصريح الدَّخولُ في الأولى موجبُ اليمينِ عيناً، فأما الدَّخولُ في الثانية فليس بموجبِ اليمين، ولكنه غايةٌ لانتهاءِ اليمين، فأما إذا لم يصرِّح بكلمة "حتى" ، في المؤقتِ دخولُ كلِّ واحدةٍ من الدَّارينِ موجبُ اليمينِ على ما اقتضاهُ حرفُ " أو " <sup>(٢)</sup> ؛ لأنه للتخيير، فلا يجوزُ أن يكون أحدهما موجبَ اليمينِ عيناً دون الأخرى، وإذا كان كلٌّ واحدٍ منهما موجبَ اليمينِ على [٢٢٨/أ] الانفرادِ ، صار عدمُ الدَّخولِ في الثانية (شرطُ) <sup>(٣)</sup> حثِّه على الانفرادِ، فإذا لم يدخلْ واحدةً منهما حتى مضى اليوم، ووجدَ شرطُ حثِّه - وهو عدمُ الدَّخولِ في الثانيةِ اليوم - فحنثَ ، فإن دخلَ في الثانيةِ في اليومِ برّ؛ لوجودِ شرطِ البرِّ ، ومن هذا الطريقِ جعلناه بمعنى الغاية { كذا ذكره - رحمه الله - في "جامعه الكبير" <sup>(٤)</sup> }

( ١ ) في ( د ) كُتبت العبارة هكذا : ولم يدخله ما لا يحنث

( ٢ ) في ( ج ) وردت العبارة هكذا: موجبُ اليمينِ عيناً دون الأخرى على ما اقتضاهُ حرفُ "أو".

( ٣ ) ساقطة من ( ب )

( ٤ ) ذكر شمس الأئمة - رحمه الله - هذه المسألة مختصراً في "أصوله" ، ٢١٨/١

والمسألةُ في "الجامع الكبير" للإمام محمد بن الحسن - رحمه الله - ص ٨٤-٨٥ ، ويمثل هذا النقلَ قالَ شيخ الإسلام الأوزجندی - رحمه الله - في "شرحه على الجامع" كذا ذكر الشيخ عبدالعزيز البخاري في "كشف الأسرار" ، ١٥٩/٢

فحصلَ من هذا المجموع : أنَّ لكلمة " أو " مراتب أربعة  
 أحدها تناوُلُ أحد المذكورين ، وهو حقيقتها  
 والثانية إستعارتها لمعنى [١٧٥/د] ( " الواو " مع رِعاية حقيقتها  
 من وجهٍ - على ما ذكرنا -  
 والثالثة إستعارتها لمعنى (١) " حتّى " مع انسلابِ حقيقتها  
 والرابعة : إستعارتها لمعنى " حتّى " مع رِعاية حقيقتها من وجه

## [ حَرْفٌ حَتَّى ]

[ وأما "حتى" فللغاية ، ولهذا قال محمد - رحمه الله -  
في "الزيادات" فيمن قال : أنت حر إن لم أضربك حتى تصيح ،  
إنه يحنث إن أقلع قبل الغاية

واستعير للمجازاة بمعنى "لام" كي في قوله : إن لم آتك  
حتى تغديني فعبدي حر ، حتى إذا أتاه فلم يغده لم يحنث ؛ لأن  
الإحسان لا يصلح مُنْهياً للإتيان ، بل هو سبب له ، فإن كان  
الفاعل من واحد كقوله : والله إن لم آتك حتى أتغدى عندك ،  
تعلق البر بهما ؛ لأن فعله لا يصلح جزاء لفعله ، فحمل على  
العطف بحرف " الفاء " ، لأن الغاية تجانس التعقيب [

قوله : { وأما "حتى" } ذكرَ في "المقتصد" : { أَنْ "حتى" للغاية  
والدلالة على أَحَدِ طَرَفَيْ الشَّيْءِ } <sup>(١)</sup> ، وهو معنى ما ذُكِرَ في "المفصل" :

( ١ ) كتاب "المقتصد شرح الإيضاح" للعلامة الشيخ عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني  
( ٤٧١ هـ ) ٨٤٢/٢

وحرفٌ "حتى" أحدُ حروفِ العطف ، والكوفيون لا يجعلونه حرفَ عطف ،  
وقال ابن هشام { هي لانتهاؤِ الغاية - وهو الغالب - ، والتعليل ، ومعنى "إلا" في  
الاستثناء - وهذا أقلها - } وتابعه ابن السبكي ، وسيدكر السُّغْنَاقِيَّ بعد قليل نقلاً عن  
شمس الأئمة السرخسي متى تفيد "حتى" الغاية

أنظر معناها في : الصَّاحِيَّ ، لابن فارس ، ص ٢٢٢ ، الإيضاح شرح المفصل ، ٢٠٧/٢ ،  
مغني اللبيب ، ١٢٢/١ ، أصول الشاشي ، ص ٢٢١ ، أصول البزدوي ، ١٦٠/٢ ، أصول السرخسي ،  
٢١٨/١ ، الفوائد ، حميد الدين الضَّرِير ( ١٠٠ - أ ) ، شرح اللمع ، للشيرازي ، ٥٤٠/١ ،  
البرهان للجويني ، ١٩٣/١ ، جمع الجوامع ، لابن السبكي ، ٣٤٦-٣٤٥/١ ، البحر المحيط ،  
٣١٨/٢ ، شرح الكوكب المنير ، ٢٣٨/١ .

{الواجبُ في "حتى" أن يكون ما يعطفُ بها جزءاً<sup>(١)</sup> من المعطوفِ عليه، أما أفضله كقولك ماتَ الناسُ حتى الأنبياءُ ، وأدونه كقولك: قديمَ الحاجِّ حتى المشاة<sup>(٢)</sup>}

وذكرَ الشيخُ الإمامُ شمس الأئمة<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - : {متى كان ما قبلها بحيثُ يحتملُ [٢٥٥/ب] الامتدادَ، وما بعدها يصلحُ للانتهاء به<sup>(٣)</sup>، كانت عاملةً في حقيقةِ الغاية، ولهذا قلنا: إذا حلفَ أن يلازمَ<sup>(٤)</sup> غريمه حتى يقضيه، ثم فارقَه قبلَ أن يقضيه دينه حنث؛ لأنَّ الملازمةَ<sup>(٥)</sup> تحتملُ الامتدادَ، وقضاءَ الدينِ يصلحُ منهيّاً للملازمةَ<sup>(٦)</sup>، فإذا تركَ الملازمةَ لم يوجد شرطُ البرِّ، فيحنثُ في يمينه. ولو نوى بقوله "حتى ليقضيَنِي"<sup>(٧)</sup>

(١) في (د) : جزءٌ

(٢) المفصلُ، للزمخشري، ص ٣٠٤

وهذا الشرطُ - وهو كونُ المعطوفِ جزءاً من المعطوفِ عليه - اشترطَه عامةُ

النحاةِ والأصوليين، وزاد ابن هشام - رحمه الله - شرطين آخرين، هما

١) يشترطُ في المعطوفِ أيضاً أن يكونَ ظاهراً لا مضمراً

٢) وأن يكونَ غايةً لما قبلها إما في زيادةٍ أو نقص

أنظر: كتاب معاني الحروف، للرَّمَّاني، ص ١١٩، مغني اللبيب، لابن هشام، ١/١٢٧،

شرح ابن عقيل ٢/٢٢٩، الإحكام، للآمدي، ١/٥٣، المحلّي على جمع الجوامع،

١/٣٤٦، شرح الكوكب المنير، ١/٢٣٨.

(٢) سبقت ترجمته في القسم الدَّرَاسِي ص (٩٠)

(٣) في (د) : للانتهاء له

(٤) في (ب) و (ج) : أن لا يلازمَ، بزيادة (لا)

(٥) من هنا من بداية هذا القوس عند قوله: تحتملُ الامتدادَ، بداية سقطٍ في النسخة

(ج) بمقدار لوحة كاملة حتى نهاية فصل حرف "حتى"، عند قوله: فيحنثُ بعدم الفعلِ

الثاني. هـ (٤) ص (١٩٣٥) عند إشارة نهاية السَّقَطِ

(٦) أصول السرخسي، ١/٢١٨

(٧) في (ب) و (د) : حتى يقضيَ ليقضيَنِي

يصدق ديانة؛ لأنه نوى محتمل كلامه - وهو المجازاة - ، لأن المجازاة<sup>(١)</sup> تصلح سبباً للقضاء ، إلا أنه لا يصدق قضاء ؛ لأنه خلاف الظاهر ، لأن حقيقة هذا الكلام للغاية<sup>(٢)</sup>

وقال في "الزيادات"<sup>(٣)</sup> : { لو قال : عبده حرٌّ إن لم أضربك حتى تشتكي يدي ، أو حتى الليل ، أو حتى تصبح<sup>(٤)</sup> } ، أو حتى يشفع فلان ، ثم ترك ضربَه قبل هذه الأشياءِ حث ؛ لأن الضربَ بطريق التكرارِ يحتملُ الامتداد ، والمذكورُ بعد الكلمة صالحٌ للانتهاء فتجعلُ غايةً حقيقة ، إلا في موضعٍ يغلبُ على الحقيقة عُرفٌ فيعتبرُ ذلك ؛ لأنَّ الثابتَ بالعُرفِ ظاهراً بمنزلة الحقيقة ، حتى لو قال : إن لم أضربك حتى أقتلك ، أو حتى تموت ، فهذا على الضربِ الشديدِ باعتبارِ العُرفِ ، فإنه متى كان قصده القتلَ لا يذكرُ لفظَ الضربِ ، وإنما يذكرُ ذلك إذا لم يكن قصده القتلَ ، وجعلُ القتلِ غايةً لبيانِ شدة الضربِ ( عامة )<sup>(٥)</sup> }<sup>(٦)</sup>

( ١ ) في ( د ) : لأنَّ الملازمة

( ٢ ) أنظر : خلاصة الفتاوى ، لطاهر بن أحمد بن عبدالرشيد البخاري ( ١٢٩ - أ )

( ٣ ) كتاب "الزيادات" للإمام محمد بن الحسن الشيباني ، سبق التعريف به في القسم

الدراسي ص ( ١٢١ ) ، ولم أوقف عليه

( ٤ ) في ( ب ) : حتى تصلح ، وفي "أصول السرخسي" : حتى تُصبح

( ٥ ) ساقطة من ( أ )

( ٦ ) كذا نقله بحروفه أيضاً شمس الأئمة السرخسي - رحمه الله - في "أصوله" ،

٢١٨-٢١٩ ، وذكر جملاً منها فخر الإسلام في "أصوله" ، ١٦٤/٢ ، والشاشي في

"أصوله" ، ص ٢٢١ ، وطاهر ابن أحمد ابن عبدالرشيد البخاري في "الخلاصة" ( ١٢٩ - أ ) .

وانظر أيضاً شرح الزيادات ، لقاضي خان ( ٥٤/١ - ب ، ٥٥ - أ ) .

قوله : { إنه يحنث إن أفلح قبل الغاية } الإقلاعُ عن الأمر :  
الكفُّ عنه يقال : أفلح فلانٌ عما كان عليه ، أي امتنع

فإن قيل : شرطُ البرِّ متصورُ الوجودِ في الزَّمانِ الثاني ، فلماذا  
يحنثُ في الحالِ مع تصوُّره في الزَّمانِ الثاني ؟ وفي مثله لا يحنثُ الحالفُ  
كما إذا قال : إن لم أطلِّقك فأنت طالق ، يمتدُّ عدمُ الحنثِ إلى وقتِ  
الموتِ لتصوره في الزَّمانِ الثاني !

قلنا : اليمينُ على أوَّلِ الوهلة ؛ لأنَّ الحاملَ على اليمينِ غيظٌ  
لحقه من جهته في الحال ، — هذا هو العادة — فتقيّد اليمينُ به كذا  
ذكره صاحب "المهداية" <sup>(١)</sup> في "الزيادات" <sup>(٢)</sup>

( ١ ) وهو شيخ الإسلام برهان اندّين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل

المرغيناني ( ٥٩٣ هـ ) وقد سبقت ترجمته ص ( ١٥٥٠ ) من هذا الكتاب

( ٢ ) سبق التعريف بهذا الكتاب في القسم الدراسي ص ( ١٢١ ) ، ولم أقف عليه

قوله : { واستعير للمجازاة بمعنى " لام " كي } <sup>(١)</sup> وذلك إنما يكون إذا كان ما قبلها يصلح سبباً لذلك ، وما بعدها يصلح أن يكون جزاءً ، فيكون بمعنى " لام " كي ، قال الله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أي لكي لا تكون فتنة

( ١ ) تستعمل كلمة "حتى" في عدة معان ، منها

( ١ ) التعليل ، كالمثال المذكور في الكتاب ، وكقولهم : أكلّمه حتى يرضى ، أي كي يرضى ، وعلامتها أن يصلح " كي " موضعها

( ٢ ) أن تكون بمعنى "واو" العطف بالشروط السابقة المذكورة ص (١٩٢٩) ، نحو قولهم : أكلت السمكة حتى رأسها ، أي ورأسها ، إلا أنها تفارق "واو" العطف من أوجه أحدها أنها لا تعطف الجمل ؛ لأن من شرط معطوفها أن يكون جزءاً مما قبلها ، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات

والثاني : أنها إذا عطف على مجرور أعيد الخافضُ فرقاً بينها وبين الجارة ، تقول : مررتُ بانقوم حتى يزيد

( ٣ ) أن تكون بمعنى حرف "إلى" ، كقولهم : لا أفارقك حتى تقضيبي ، أي إلى أن تقضيبي .

( ٤ ) أن تكون استئنافية ، أي حرفٌ يستأنف ويبدأ به الجمل ، ومنه قول الشاعر

ألقى الصحيفة كي يخفف رَحْلَه      والزاد حتى نعله ألقاها

وقولهم : أكلت السمكة حتى رأسها ، صالحة لأقسام "حتى" الثلاثة ، فيصح (حتى رأسها) بالنصب على أن معناها "الواو" ، ويصح (حتى رأسها) بالخفض على أن معناها "إلى" ، ويصح (حتى رأسها) بالرفع على أن معناها الابتداء .

أنظر : كتاب معاني الحروف ، للرمانى ، ص ١١٩-١٢٠ ، الصّاحي ، لابن فارس ، ص ٢٢٢-٢٢٣ المقتصد ، للجراني ، ٨٤٢/٢-٨٤٤ ، مغني اللبيب ، ١٢٣/١-١٣٠ ، أصول البزدوي ، ١٦١/٢ ، ١٦٣ ، التوضيح ، ١١٢/١ ، شرح اللمع ، للشيرازي

١٩٤-١٩٣/١ ، البرهان ، للجويني ، ٥٤١-٥٤٠/١

( ٢ ) الآية ( ١٩٣ ) من سورة البقرة

ومنه ما قال في "الزيادات": إن لم آتِكَ غداً حتى تغدِّيني فعبده حرّاً، فاتاه فلم يغدِّه لم يحنث؛ لأنَّ قوله: حتى تغدِّيني، لا يصلحُ دليلاً على الانتهاء بل هو داعٍ إلى زيادة الإتيان، إذ الإحسانُ خصوصاً بالتَّغذية دليلُ الصِّداقةِ والمحبةِ، وكان مستجلباً كثرة الإتيان، ومنها قيل: والمشرَّبُ العذبُ كثيرُ الرَّحامِ، والإتيانُ إلى مثله محبوبٌ طبعاً، مشروعٌ سمعاً، ألا ترى إلى قوله ﷺ: ﴿لو دُعيتُ إلى كُراعٍ لأجبتُ﴾<sup>(١)</sup>، فلما لم يصلحْ مُنهيّاً للإتيانِ استعيرت كلمة "حتى" للمجازاة، لمناسبةٍ بينها وبين الغاية؛ لأنَّ الفعلَ الذي هو سببٌ ينتهي بوجودِ الجزاء، كما ينتهي الفعلُ المحلوفُ عليه بوجودِ الغاية فكان شرطُ البرِّ فعلاً هو سببٌ للتَّغذية، وقد تحقَّق ذلك بالإتيان، فوجدَ شرطُ البرِّ، فلا يحنثُ في يمينه بعد ذلك، غير أنَّه إنما يُحملُ عليه إذا أمكن، والإمكانُ أن يكون أحدُ الفعلين من شخصٍ والفعلُ الآخرُ من شخصٍ آخر، أمّا إذا كان الفعلان من واحدٍ لا يُحمل على المجازاة؛ لأنَّ فعلَ نفسه لا يصلحُ جزاءً لفعله، لأنَّ المكافئَ للفعلِ ينبغي أن يكون غيرَ المكافئ، فلذلك عند تعذُّر حملِه على المجازاة حُمِلَ على العطفِ بمعنى حرفِ "الفاء" أو "ثم" لأنَّ في التعقيبِ على هذا الوجهِ معنى الغاية، لأنَّ الأوَّلَ ينتهي عند الفعلِ الثَّاني، كما ينتهي الفعلُ [٢٢٩/أ] المحلوفُ عليه بوجودِ الغاية، وهو في قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾<sup>(٢)</sup>

(١) أخرجه البخاري عن أبي هريرة ؓ في كتاب الهبة، باب القليل من الهبة، ٩٠٨/٢ (٢٤٢٩) وأخرج مسلم نحوه عن ابن عمر - رضي الله عنهما - بلفظ: ﴿إذا دُعيتُم إلى كُراعٍ فأجيبوا﴾

كتاب النكاح، باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة، ١٠٥٤/٢ (١٤٢٩)

(٢) الآية (٢١٤) من سورة البقرة



## في قراءة الرفع (١)

وكذلك قوله: إن لم آتِكَ حتى أتغدَّى عندكَ اليوم، أو إن لم تأتني حتى تتغدَّى عندي اليوم، فأتاهُ ثم لم يتغدَّ عنده في ذلك اليوم حنث ؛ لأنَّ الكلمة بمعنى العطف، فكان البرُّ بوجودِ الفعلين، وذلك لأنَّه لا يمكن حملُه على الغاية؛ لأنَّ الإتيانَ لا يمتدُّ، ولا يمكنُ حملُه على المجازاةِ أيضاً؛ لما أنَّ الفعلين من واحدٍ، وأمكنَ حملُه على العطف، فصار كأنَّه قال: إن لم آتِكَ فأتغدَّى، فما لم يوجد الفعلان لا يبرُّ في يمينه، ولو أتاهُ في اليوم وتغدَّى عنده برُّ في يمينه، إلَّا إذا عني به الفورُ فحيثُ يشترطُ الفورُ؛ لأنَّ شرطَ البرِّ وجودُ الفعلين بوصفِ التعقيب ، والتَّعقيبُ قد يكون بوصفِ الاتِّصالِ وقد يكون

---

( ١ ) بتقدير: أنَّ حالتهم حيثُ أنَّ الرِّسولَ والذين آمنوا معه يقولون ..... ، وبها قرأ نافعٌ ومجاهدٌ والأعرجُ وابن محيصف وشيبة، وعامةُ القراءِ بالنَّصب، وقرأ الأعمش ﴿وَزُلْزِلُوا وَيَقُولُ الرِّسُولُ﴾ بـ"الواو" بدل "حتى" ، وفي مصحف ابن مسعود ﷺ : ﴿وَزُلْزِلُوا ثُمَّ زُلْزِلُوا وَيَقُولُ الرِّسُولُ﴾

أنظر : معاني الحروف ، للرَّماني ، ص ١١٩ ، بحر العلوم ، للسمرقندي ، ٢٠٠/١ ، الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، ٣٥-٣٤/٣ ، مغني اللبيب ، ١٢٦/١

وهذه المسألة معقودةٌ لبيان أنَّ الفعلَ المحلوفَ عليه إذا كان فعلين في الوجود أحدهما من الخالفِ والآخرُ من غيره وذكرَ بينهما كلمة "حتى" فهل يشترطُ وجودُ الفعلين لتحقيقِ البرِّ ؟ يقول الإمام قاضي خان : { إذا ذَكَرَ فعلين أحدهما منه والآخرُ من غيره وبينهما كلمة "حتى" ، وآخرهما لا يصلحُ غايةً للأوَّلِ ويصلحُ جزاءً لهُ ، لا يشترطُ للبرِّ وجودُ الثاني } كتاب الفتاوى ، ٢٧/٢

وذكر هذه المسألة أيضاً بمزيدٍ من الإيضاح في كتابه "شرح الزِّيادات" (١/٥٤ - أ - ب)، وانظر أيضاً : كشف الأسرار ، للبخاري ، ١٦٣/٢ - ١٦٤

بوصف التراخي . كذا في "الزيادات البرهانية" <sup>(١)</sup>

فحصلَ من هذا كله: أنَّ في الغاية لا يبرُّ في يمينه إذا أُلْعَ عن  
الفِعْلِ قَبْلَ وجودِ الغاية <sup>(٢)</sup>، بل يُحْنَثُ.

وفي المجازاة: لا يتوقَّفُ البرُّ على وجودِ الفِعْلِ الثاني، فلا يحْنَثُ  
بعْدَ وجودِ الفِعْلِ الثاني

وفي العطف: يتوقَّفُ ( البرُّ ) <sup>(٣)</sup> على وجودِهما، فيحْنَثُ بعْدَ  
الفِعْلِ الثاني <sup>(٤)</sup>

---

(١) كتاب "الزيادات البرهانية" للشيخ العلامة برهان الدِّين محمود بن تاج الدِّين أحمد بن  
الصِّدر الشهيد بن مازة البخاري (٦١٦هـ) صاحب كتاب "الحيط" و "الذخيرة" و "الفتاوى"  
و "تممة الفتاوى"، وقد سبق التعريف بهذا الكتاب في القسم الدِّرَاسِي ص(١٢١)

وهذا الكتابُ لم أقف عليه، ولكن عامة شراح كتاب "الزيادات" ذكروا ذلك،  
صرَّح بذلك الشيخ عبدالعزيز البخاري في "كشف الأسرار"، فقد ذكر مثله الإمام  
فخر الإسلام في "شرحه على الزيادات"، وكذا الإمام شمس الأئمة السرخسي في "شرحه  
على الزيادات" أيضاً. أنظر: كشف الأسرار، للبخاري، ١٦٥/٢-١٦٦

وانظر أيضاً: شرح الزيادات، لقاضي خان (٥٤/١ - أ - ب)، أصول الشاشي،  
ص٢٢٢، أصول السرخسي، ٢١٩/١، خلاصة الفتاوى، لظاهر بن أحمد بن عبدالرشيد  
البخاري (١٢٩ - أ) كشف الأسرار شرح المنار، للنسفي، ٣٣١/١

(٢) في (ب): قبل وجودِ الفاء

(٣) ساقطة من (ب)

(٤) إلى هنا ينتهي السَّقْطُ الذي في النسخة (ج) والذي أشرتُ إلى بدايته هـ (د)

## [ ثانياً : حُرُوفُ الْجَرِّ ]

### [ حَرْفُ الْبَاءِ ]

[ ومن ذلك حروف الجرّ ، ف"الباء" للإلصاق ، ولهذا قلنا  
في قوله : إن أخبرتني بقدوم فلان ، إنه يقع على الصدق ]

قوله : { ومن ذلك حروف الجر { أي ومن حروف المعاني  
حروف الجرّ ، فقدّمها على حروف الشرط ؛ إمّا لكثرتها ، أو لكثرة  
وقوعها ، لأنّ الكلام انتظامه بأسماء وأفعال ، وما يصلّ معاني الأفعال  
إلى الأسماء هو حروف الجرّ

وقدّم من بينها حرف "الباء" ؛ لأنّ ابتداء كلّ أمرٍ مشروع بـ"بسم الله"،  
وقال ﷺ : ﴿ كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لم يُبدأ فيه اسمُ الله فهو خِداجٌ ﴾<sup>(١)</sup>

---

( ١ ) لم أستطع الوقوف على هذا الحديث بهذا اللفظ ، وإنما وجدتُ من حديث  
عبيد الله بن موسى عن الأوزاعي عن قُرّة عن الزّهرري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ  
عن النبي ﷺ قال : ﴿ كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدأ فيه بالحمد فهو أقطع ﴾ وفي رواية : ﴿ فهو  
أجذم ﴾ ، والأجذم المنقطع

أخرجه أبو داود في كتاب الأدب، باب الهذئي في الكلام، د/١٧٢ (٤٨٤٠)،  
وابن ماجه في كتاب النّكاح، باب خطبة النّكاح، ١/٦١٠ (١٨٩٤)، والذّارقطني في  
كتاب الصّلاة، ١/٢٢٩ والطبراني في "الكبير"، ١٩/٧٢ (١٤١)، وابن أبي شيبة في  
"مصنفه" في كتاب الأدب، ٩/١١٦ (٦٧٣٤) والبيهقي في "شعب الإيمان"،  
٩٠/٤ (٤٣٧٢).

(أي ناقص) <sup>(١)</sup> ، وهي فيه <sup>(٢)</sup> ، فكان أحقّ بالتقديم [٢٥٦/ب]

ثم لا خلاف بين أهل النحر والفقهاء أنّ حقيقتها للإلصاق، كقوله: به  
دأء ، أي التصق به (دأء) <sup>(٣)</sup> ، ومررت به - واردٌ على الاتّساع - والمعنى:  
إلتصق مروري بموضع يقربُ منه ، ويدخلها معنى الاستعانة والمصاحبة

= = وقد وردَ في بعضِ رواياتِ حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: ﴿كُلَّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ...﴾ أخرجه الحافظ عبد القادر الرّهوني في "أربعينه"، ذكره النووي في "شرحه على صحيح الإمام مسلم"، ٤٣/١ ، وجاء في بعضِ الرّوايات: ﴿كُلَّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ ...﴾ ، قال ابن السبكي: {جاء في موضع "كلام" "أمر" ، وجاء موضع "أقطع" و "أجزم" "أبتر" ، وجاء الجمعُ بينهما ، وجاء موضع "يبدأ" "يُفْتَح" ، وجاء موضع "الحمد" "الذكر" ، وجاء موضع "الحمد" أيضاً "بسم الله الرحمن الرحيم"} وساق جميع هذه الرّواياتِ بأسانيدِها وبين أحكامها في مقدّمة كتابه "الطبقات الكبرى" ، ٢٤٠-٧/١

أما كلمة (خِداج) فقد وردت في حديث القراءة في الصّلاة: ﴿كُلَّ صَلَاةٍ لَيْسَتْ فِيهَا قِرَاءَةٌ فَهِيَ خِداجٌ﴾ قال الأصمعي وأبو عبيد : الخِداجُ النقصان . أنظر  
غريب الحديث ، لأبي عبيد ، ٦٥/١

(١) ساقطة من (ب) و (د)

(٣) أي حرفُ "الباء" في اسمِ "الله" في قولنا : بسم الله الرحمن الرحيم

(٢) ساقطة من (أ) و (ج) و (د)

( ١ ) للباء معان متعددة ، والإلصاق معنى لا يفارقها ، لذلك ذهب أكثر العلماء إلى أنه حقيقته ، وعلى هذا المعنى اقتصر سيبويه وغيره  
والمعنى الثاني : الاستعانة ، وهي الداخلة على آلة الفعل ، نحو : كتبت بالقلم ، ومنه "باء" البسطة ، وقيل : "باء" الابتداء

- الثالث : للمصاحبة ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِهْبِطْ بِسَلَامٍ ﴾  
٤ ( التعدية ، وتسمى "باء" النقل أيضاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾  
٥ ( السببية ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا ﴾ .  
٦ ( الظرفية ، نحو : أقمتُ بمكة ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾  
٧ ( الإضافة ، نحو : مررتُ بزيد  
٨ ( البديل ، كقول الشاعر :

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا  
شئوا الإغارة فرساناً ورُكباناً

- ٩ ( المقابلة ، وهي الداخلة على أحد العوضين ، نحو : إشتريته بألف  
١٠ ( المجاوزة ، فتكون بمعنى "عن" ، نحو قوله تعالى : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾  
١١ ( الاستعلاء ، فتكون بمعنى "على" ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَعْنُطَارٍ ﴾  
١٢ ( التبعية ، فتكون بمعنى "من" ، نحو قوله تعالى : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ ،  
ومنه قول الشاعر

شربن بماء البحر ثم ترفعت  
متى لحج حُضْرَ لهن نبيج

وأنكر ابن جني أن تكون "الباء" للتبعية وقال : { شئ لا يعرفه أصحابنا ولا ورد به ثبت } ، وتابعه على ذلك إمام الحرمين وقال : { هو خلف من الكلام لا حاصل له } وكذا قال الحنفية ، ولكن القاضي الإمام أبا زيد الدبوسي ذكر أنها تأتي للتبعية ، واستدل بها على أن الواجب مسح بعض الرأس

- ١٣ ( القسم ، وهو أصل حرفه ، تقول : بالله لأفعلن .

١٤ ( الحال ، تقول : خرج بشيابه

١٥ ( أن تكون زائدة ، ولها مواضع متعددة

١٦ ( التوكيد

أنظر كتاب معاني الحروف ، للرماني ، ص ٣٦ - ٤٠ ، الصاحبي ، لابن فارس ، ص ١٣١ - ١٣٦ ، سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، ١/ ١٢٠ - ١٢٣ ، - - -

ثم لما كانت حقيقتها للإلصاق إقتضت وجود الملتصق والملصق به،  
 فلذلك وقع قوله : إن أخبرتني بقدم فلان ، على الصدق ، وهو إنما  
 يتحقق في الإخبار الذي يكون بعد وجود القدم ، فيكون معنى كلامه:  
 إن أخبرتني خبراً ملصقاً بقدوم فلان ، والقدوم (اسم) <sup>(١)</sup> لفعل  
 موجود ، فلا يتناول الخبر الباطل ، بخلاف قوله : إن أخبرتني أن  
 فلاناً قد قدم ، فإنه يقع على الخبر ، ( والخبر ) <sup>(٢)</sup> يكون حقاً وباطلاً ،  
 حتى إذا أخبره بالقدوم ولم يقدم بحث ؛ لأنه لم يذكر " الباء " ، فصار  
 كأنه [ ٢٠١/جـ ] قال : إن أخبرتني بخبر قدوم فلان  
 الخبر اسم للكلام دال على أمر كان أو سيكون ، غير مضاف  
 [ ١٧٦/د ] كينونته إلى الخبر ، فكان الخبر دالاً على القدوم ولا يوجد  
 عنده القدوم لا محالة

فإن قلت : يُشكّل على هذا الفرق قوله : إن أعلمتني أن فلاناً قد  
 قدم ، أو قال : بقدومه ، فقال المخاطب له <sup>(٣)</sup> : قد قدم فلان ، ولم يقدم  
 بعد ، لم بحث في الفصلين ، ولم يختلف الحكم بين وجود " الباء " وعدمها !

= = =  
 المتقصد ، للرجحاني ، ٨٢٥-٨٢٧ ، الفصل ، للزحشري ،  
 ص ٢٨٥ ، مغني اللبيب ١/١٠١-١٠٦ ، شرح ابن عقيل ، ٢٢-٢١/٢ ، أصول الشاشي  
 ص ٢٤٠ ، الأسرار ، لأبي زيد الدبوسي ( ١٠ - ب ) ، أصول السرخسي ، ٢٢٧/١ ،  
 التوضيح ، ١١٤/١ ، شرح اللمع ، للشيرازي ، ٥٣٩/١ ، البرهان ، للجويني ، ١٨٠/١ ،  
 المحصول ، للرازي ، ٥٣٢/١/١ ، الإحكام ، للأمدى ، ٤٧/١ ، شرح المنهاج ،  
 للأصفهاني ، ٢٧٤-٢٧٣/١ ، جمع الجوامع ، لابن السبكي ، ٣٤٣-٣٤٢/١ ، البحر  
 المحيط ، ٢٦٩-٢٦٦/٢ ، شرح الكوكب المنير ، ٢٦٧-٢٧١

( ١ ) ساقطة من ( ب )

( ٢ ) ساقطة من ( ب )

( ٣ ) في ( ج ) : المخاطب به

قلت : لأنّ الإعلامَ بالقدومِ لا يتحقّقُ قبله ، فإنّ محلّ الانفعالِ هناك القلب ؛ بمحصولِ العلمِ به <sup>(١)</sup> ، وذلك لا يحصلُ بالخبرِ الكذب ، بخلافِ الإخبار ، ألا ترى أنّه يقال في العُرف : هذا خيرٌ باطلٌ وزورٌ وكذب ، ولا يقال مثله في لفظِ العلم ، فلذلك لم يحث . كذا ذكرَ الجوابَ الإمام شمس الأئمّة السرخسي <sup>(٢)</sup> - رحمه الله - في "الجامع الكبير" <sup>(٣)</sup>

---

(١) في (ب) و (ج) و (د) : بمحصولِ العلمِ به له

(٢) سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص (٩٠)

(٣) أي "شرح الجامع الكبير" وقد سبق التعريف به في القسم الدّراسي ص (١٢٤)

ولكن ذكره أيضاً في "أصوله" - رحمه الله - ، ٢٢٨/١ ،

وانظر أيضاً : الجامع الكبير ، للإمام محمد بن الحسن ، ص ٤٩-٥٠ ، أصول الشاشي،

## [ حَرْفُ عَلَى ]

[ و " على " للإلزام في قوله : علي ألف ، ويستعمل للشرط ، قال الله تعالى : ﴿ يُبَايِعُكَ عَلَى أَنْ لَا يَشْرِكَنَ بِاللَّهِ شَيْئاً ﴾ ، ويستعار لمعنى " الباء " في المعاوضات المحضة ؛ لأنَّ الإلصاق يناسب اللزوم ]

ثمَّ ذَكَرَ كلمة "على" ؛ لأنَّ معناها يقربُ من معنى " الباء " ، حتى استعيرت هي لـ "الباء" في المعاوضات المحضة<sup>(١)</sup>

( ١ ) كلمة "على" إذا كانت حرفاً فإنَّها تستعملُ في عدَّة معانٍ ، منها

( ١ ) الاستعلاء ، — إِمَّا حِسّاً نحو قوله تعالى : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ — أَوْ مَعْنَى نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ .

( ٢ ) للمصاحبة ، فتكون بمعنى "مع" ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ رَيْتَ لَنَا مَغْفِرَةً لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾

( ٣ ) المجاوزة ، فتكون بمعنى "عن" ، ومنه قول الشاعر

إِذَا رَضِيتُ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ      لَعَمْرُا لِّلّهِ أَعْجَبِي رِضَاها

( ٤ ) التعليل ، فتكون بمعنى "اللام" ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ ﴾ .

( ٥ ) الظرفية ، فتكون بمعنى " في " ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَانَ ﴾ أَي فِي زَمَنِ مُلْكِهِ

( ٦ ) أَنْ تَكُونَ بمعنى " الباء " ، نحو قولهم : إركبوا على اسم الله

( ٧ ) أَنْ تَكُونَ بمعنى " مِنْ " ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾

( ٨ ) الاستدراك والإضراب ، ومنه قول الشاعر

فَوَاللَّهِ لَا أُنْسَى قَتِيلًا رَزِئْتَهُ      بِجَانِبِ قُرْسِي مَا بَقِيتُ عَلَى الْأَرْضِ

عَلَى أَنَّهَا تَغْفِرُ الْكُلُومَ وَإِنَّمَا      نَوَكُلُ بِالْأَذْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي

( ٩ ) الثَّباتُ عَلَى الْأَمْرِ ، تقول : أنا على ما عرفتني - - -



وأما حقيقتها فلإلزام<sup>(١)</sup> ؛ لأن معنى حقيقة الكلمة من علو الشيء على الشيء وارتفاعه فوقه، ولهذا المعنى تجئ هي اسماً وفعلًا وحرَفًا - لما عُرف -<sup>(٢)</sup> وقضية الارتفاع في الوجوب وال لزوم، ولهذا لو قال: لفلان علي ألف درهم، أن مطلقه محمول على الدين، إلا أن يصل بكلامه وديعة، لأن حقيقة اللزوم في الدين

ثم قد تستعمل للشرط، باعتبار أن الجزاء يتعلق بالشرط ويكون لازماً عند وجوده، كما في قوله تعالى: ﴿يُيَايَعْنِكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾<sup>(٣)</sup>

==

(١٠) العزم، تقول: أنا على الحج العام

(١١) الشرط والإلزام، نحو قوله تعالى: ﴿يُيَايَعْنِكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكَنَّ﴾

أنظر: كتاب معاني الحروف، للرماني، ص ١٠٨، الصّاحبي، ص ٢٣٤، المفصل،

للزحشري، ص ٢٨٧-٢٨٨، مغني اللبيب، ١٤٢/١-١٤٥، شرح ابن عقيل،

٢٢/٢-٢٣، الإحكام، للآمدي ٤٧/١، جمع الجوامع، لابن السبكي، ٣٤٧/١،

البحر المحيط، ٣٠٥-٣٠٦، شرح الكوكب المنير، ٢٤٧/١

(١) أنظر: شرح اللّمع، للشيرازي، ٤٥٠/١، شرح الكوكب المنير، ٢٤٧/١

(٢) يقول إمام الحرمين الجويني - رحمه الله - : { وأما "على" فلفظة تقع اسماً وفعلًا

وحرَفًا، فأما الفعلُ فيمنَ علا يعلو، وأما الاسمُ فتقول: أخذته منَ على الفرس، وأما

الحرَفُ فتقول: دخلتُ على فلان، ودخلَ عليّ { . البرهان، ١٩٣/١

وانظر أيضاً: كتاب معاني الحروف، للرماني، ص ١٠٧-١٠٨، الإحكام، للآمدي

٤٧/١، جمع الجوامع، ٣٤٧/١-٣٤٨

(٣) الآية (١٢) من سورة المتحنة

## ومن مسائل الفقه

ما إذا قال رأسُ الحِصْنِ : أُمْنُونِي عَلَى عَشْرَةٍ مِنْ أَهْلِ الحِصْنِ ،  
 أَنَّ العَشْرَةَ سِوَاهُ<sup>(١)</sup> والخِيَارُ فِي تَعْيِينِهِمْ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ أَمَانَ عَشْرَةٍ  
 مِنْكَرَةٍ بِكَلِمَةِ "عَلَى" مَعَ أَمَانِ نَفْسِهِ ، ( عَرَفْنَا أَنَّ العَشْرَةَ سِوَاهُ<sup>(١)</sup> ،  
 بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ : أُمْنُونِي (وَعَشْرَةَ) أَوْ فَعَشْرَةَ ، كَانَ الخِيَارُ فِي تَعْيِينِ  
 العَشْرَةِ إِلَى مَنْ أَمَّنَهُمْ ؛ لِأَنَّ المتكَلِّمَ عَطَفَ أَمَانَهُمْ عَلَى أَمَانِ نَفْسِهِ<sup>(٢)</sup> )  
 مِنْ غَيْرِ أَنْ شَرَطَ لِنَفْسِهِ فِي أَمَانِهِمْ شَيْئاً<sup>(٣)</sup>

قوله : { فِي المَعَاوِضَاتِ المَحْضَةِ } وَإِنَّمَا قَيَّدَ بِالمَحْضَةِ ؛ لِأَنَّ فِي  
 المَعَاوِضَاتِ غَيْرَ المَحْضَةِ كَالطَّلَاقِ عَلَى مَالٍ ، تَكُونُ كَلِمَةُ "عَلَى" لِلشَّرْطِ  
 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - غَيْرَ مُسْتَعَارٍ لـ "البَاءِ" ، وَعِنْدَهُمَا : تَسْتَعَارُ  
 لـ "البَاءِ" فِيهِ أَيْضاً كَمَا فِي المَعَاوِضَاتِ المَحْضَةِ [ ٢٣٠ / أ ] فِي قَوْلِهِ :  
 بَعْتُ مِنْكَ هَذَا الشَّيْءَ عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ ، أَوْ أَجَرْتُكَ شَيْئاً عَلَى (أَلْفٍ)<sup>(٤)</sup> ،  
 يَكُونُ بِمَعْنَى "البَاءِ" بِالاتِّفَاقِ لِأَنَّ البَيْعَ وَالْإِجَارَةَ لَا يَحْتَمِلَانِ التَّعْلِيقَ  
 بِالشَّرْطِ ، فَيُحْمَلُ عَلَى هَذَا المُسْتَعَارِ لَهُ لِتَصْحِيحِ الكَلَامِ .

---

( ١ ) فِي ( ب ) : سِوَاهُ

( ٢ ) مَا بَيْنَ القَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ( ج ) ، وَكَلِمَةُ ( عَشْرَةٌ ) الَّتِي بَيْنَ القَوْسَيْنِ أَيْضاً  
 سَاقِطَةٌ مِنْ ( ب )

( ٣ ) أَنْظَرْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي : شَرْحِ السُّرِّ الكَبِيرِ ، لِلسَّرْحَسِيِّ ، ٢ / ٤٢١-٤٢٤

( ٤ ) سَاقِطَةٌ مِنْ ( أ ) وَ ( ج ) وَ ( د )

أما لو قالت المرأة لزوجها : طَلَّقني ثلاثاً على ألفِ درهم ، فطلَّقها واحدة ، فعند أبي حنيفة - رحمه الله - : يَقَعُ الطَّلَاقُ ولا يَجِبُ عليها شيء ، وعندهما : يَجِبُ ثُلُثُ الألف ، بمنزلة ما لو قالت : بألفِ درهم ؛ لأنَّه في معنى الخلع ، فيعتبرُ بسائرِ المعاوضات

ولأبي حنيفة - رحمه الله - : أَنَّ الطَّلَاقَ في أصلِهِ يَحْتَمِلُ التَّعْلِيقَ بالشَّرْطِ - وإنَّ كان مع ذِكْرِ العِوَضِ - ( لأنَّه ) <sup>(١)</sup> من الإسقاطات ، ولهذا كان بمنزلة اليمين من الزوج ، حتى لا يملك الرجوع عنه (قَبْلَ) <sup>(٢)</sup> قبولها ، واستعمالُ كلمة ( على ) <sup>(٣)</sup> للشَّرْطِ أحدُ نوعي الحقيقة ، واستعمالُها بمعنى " الباء " مجازٌ مُحْضٌ ، فيُحْمَلُ على حقيقتها ما أمكن ، وقد أمكن فيحملُ عليها <sup>(٤)</sup>

ولهذه الفائدة ذكر المصنّف - رحمه الله - لفظ { يَسْتَعْمَلُ } في حقَّ الشَّرْطِ دون " يستعار " ، وذكرَ لفظ { يَسْتَعَارُ } في حقَّ معنى " الباء " دون " يستعمل " إشارة لما قلنا إنَّها للشَّرْطِ حقيقةً ، كما أنَّها للإلزام حقيقة .

( ١ ) ساقطة من ( د )

( ٢ ) ساقطة من ( ب )

( ٣ ) ساقطة من ( ب )

( ٤ ) أنظر : المختلف ، لأبي الليث السمرقندي ( ٥٨ - أ ) ، المبسوط ، للسرخسي ،

١٧٥-١٧٤/٦ ، أصول البزدوي مع الكشف ، ١٧٤/٢ ، تبين الحقائق ، ٢٧٠-٢٧١ ،

الهداية مع شروحيها ، ٢٢٦-٢٢٧ ، التوضيح ، ١١٥/١

## [ حَرْفُ مِنْ ]

[ و " من " للتبعيض ، ولهذا قال أبو حنيفة - رحمه الله -  
 فيمن قال : أعتق من عبيدي من شئت عتقه ، كان له أن يعتقهم  
 إلا واحدا منهم ، بخلاف قوله : من شاء ؛ لأنه وصفه بصفة  
 عامة ، فأسقط الخصوص ]

قوله: { ولهذا قال أبو حنيفة - رحمه الله - فيمن قال: أعتق من عبيدي  
 من شئت عتقه } إلى آخره <sup>(١)</sup> وأصلُ هذا أنَّ كلمةَ "مَنْ" <sup>(٢)</sup> عامٌّ (معناه) <sup>(٣)</sup>

( ١ ) إذا اجتمع في الكلام لفظي "مِنْ" التَّبْعِيضِيَّةُ الدَّالَّةُ على الخصوص ، و "مَنْ" الدَّالَّةُ  
 على العموم ، وُصِفَتْ هذه الكلمة بصفةٍ عامَّةٍ - كالشيئة مثلاً - فهنا ينبغي التفريقُ  
 بين مسألتين

## المسألة الأولى

إِذَا أَنْ تَضَافَ هَذِهِ الصِّفَةُ الْعَامَّةُ - الْمَشِيئَةُ مَثَلًا - إِلَى كَلِمَةِ "مَنْ" ، ففِي هَذِهِ  
 الْحَالَةِ : هَلْ يَرْجَحُ جَانِبُ الْعُمُومِ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ كَلِمَةُ "مَنْ" ، وَيُلْغَى جَانِبُ الْخُصُوصِ  
 الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ كَلِمَةُ "مِنْ" ، أَوْ تَحْمِلُ عَلَى بَيَانِ الْجِنْسِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُ مَنْ قَالَ : مَنْ شَاءَ  
 مِنْ عِبِيدِي عَتَقَهُ فَاعْتَقَهُ ، لَهُ أَنْ يُعْتَقَهُمْ جَمِيعًا إِذَا شَاءَ ؟

## المسألة الثانية

وَأَمَّا أَنْ تَضَافَ هَذِهِ الصِّفَةُ الْعَامَّةُ - الْمَشِيئَةُ - إِلَى الْمُخَاطَبِ دُونَ كَلِمَةِ "مَنْ" ،  
 كَقَوْلِهِ : أَعْتَقَ مِنْ عِبِيدِي مَنْ شِئْتَ عَتَقَهُ ، ففِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَمَكْنَ الْعَمَلُ بِالْعُمُومِ وَبِالْخُصُوصِ  
 مَعًا إِذَا شَاءَ أَنْ يُعْتَقَهُمْ جَمِيعًا ، فَهَلْ يُحْمَلُ الْكَلَامُ عَلَى الْعُمُومِ فَيُعْتَقَهُمْ كُلُّهُمْ ؟ أَمْ يَجُوزُ لَهُ  
 أَنْ يُعْتَقَ مَنْ شَاءَ إِلَى أَنْ يَبْقَى مِنْهُمْ وَاحِدًا ؟

وسياتي تفصيلُ الكلام على هاتين المسألتين في كلامِ السَّغْنَاقي - رحمه الله - .

أنظر : نور الأنوار ، للملاحيون ، ١/٣٤١-٣٤٢

( ٢ ) فِي ( أ ) وَرَدَّتِ الْعِبَارَةُ هَكَذَا : وَأَصْلُ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ كَلِمَةَ "مَنْ"

( ٣ ) سَاقِطَةٌ مِنْ ( ب )

دون صيغته، فلذلك اعتبر جانب المعنى مرةً واعتبر جانب الصيغة أخرى في جمع<sup>(١)</sup> صلاته وأفرادها، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾<sup>(٢)</sup> نظراً إلى جانب المعنى، وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ﴾<sup>(٣)</sup> نظراً إلى جانب الصيغة، فإذا كان كذلك ترجح أحد الجانبين على الآخر عند وجود المرجح، ويُلغى الآخر، وكلمة "من" للتبعض<sup>(٤)</sup>.

(١) في (د) : جميع

(٢) الآية (٤٢) من سورة يونس

(٣) الآية (٤٣) من سورة يونس

(٤) حرف "من" قيل: معناه - على الحقيقة - ابتداء الغاية، قال ابن هشام: { وهو الغالب عليها، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه } وقيل: معناه التبعض حقيقة وما عداه فمجاز، وقيل: هي حقيقة في التبيين، فمن المعاني التي ذكرها العلماء لهذا الحرف:

١) ابتداء الغاية في المكان، نحو قوله تعالى: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، وتكون لابتداء الغاية في الزمان عند الكوفيين والأخفش والمبرد وابن درستويه، وصححه ابن مالك وأبو حيان، نحو قوله تعالى: ﴿مِنَ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾

٢) التبعض، نحو قوله تعالى: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾، وقولهم: أكلت من الرغيف .  
٣) بيان الجنس، نحو قوله تعالى: ﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان﴾، وقوله: ﴿إِلْتَمَسْ وَلَوْ خَاتماً من حديد﴾ .

٤) التعليل، نحو قوله تعالى: ﴿مَّا خَطِيئَتُهُمْ أُعْرِقُوا﴾

٥) البذل، نحو قوله تعالى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾

٦) إنتهاء الغاية، نحو: رأيت من ذلك الموضوع، فجعلته غاية لرؤيتك، وضُف هذا الوجه.

٧) الفصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾، وقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْثُ مِنَ الطَّيِّبِ﴾

٨) التنقيص على العموم، تقول: ما جاءني من رجل

٩) مجيئها بمعنى "الباء"، نحو قوله تعالى: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ أي بطرف خفي.

١٠) مجيئها بمعنى "في"، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوِّكُمْ﴾ أي في قوم

== =

عدو لكم وهو مؤمن

ثم في قول من قال : مَنْ شَاءَ مِنْ عبيدي العتقَ فهو حرٌّ ، فشاؤا جميعاً عتقوا مع أن ( في )<sup>(١)</sup> هذا القول اجتمعت صيغتان متنافيتان : إحداهما : تقتضي التعميم وهي " مَنْ " والثانية : تقتضي التبعض وهي " مِنْ "

ولكن لما وُصفت كلمة " مَنْ " بصفة [٢٥٧/ب] عامة - وهي المشيئة - ترجح جانبُ المعنى ، فعمَّ العتقُ كلَّ من شاءَ من العبيدِ العتقَ ، وحملت كلمة " مِنْ " لتمييز الجنس كما في قوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾<sup>(٢)</sup> وهذا بالاتفاق لما أن (الكلمة)<sup>(٣)</sup> الموضوعَ للخصوص لما كانت تعمُّ بعمومِ الصِّفةِ في قوله : لا يكلّمُ إلا رجلاً كوفيّاً ، فلأنَّ يعمُّ ما هو الموضوعُ للعمومِ من حيثُ المعنى بالطريقِ الأولى.

==

( ١١ ) بحيثُها بمعنى "عند" ، نحو قوله تعالى : ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً﴾.

( ١٢ ) بحيثُها بمعنى "على" ، نحو قوله تعالى : ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾.

( ١٣ ) بحيثُها بمعنى "عن" ، نحو قوله تعالى : ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾

أنظر : كتاب معاني الحروف ، للرماني ، ص ٩٧-٩٨ ، الصّاحي ، لابن فارس ، ص ٢٧٣ ،

المقتصد للجرجاني ، ٢/٨٢٣-٨٢٤ ، المفصل ، للزمخشري ، ص ٢٨٣ ، مغني اللبيب ،

١/٣١٨-٣٢٢ ، شرح ابن عقيل ، ٢/١٥-١٧ ، أصول البزدوي مع الكشف ، ٢/١٧٦ ،

أصول السرخسي ، ١/٢٢٢ الفوائد ، لحمد الدين الضّير ( ١٠٥ - ب ) ، شرح اللّمع ،

للشّيرازي ، ١/٥٣٦ ، البرهان ، للجويني ١/١٩١ ، المحصول ، ١/٥٢٩-٥٣٠ ، الإحكام ،

للأمدي ، ١/٤٦ ، شرح المنهاج ، للأصفهاني ١/٢٧٣ ، جمع الجوامع ، ١/٣٦٢-٣٦٣ ،

البحر المحيط ، ٢/٢٩٠-٢٩١ ، شرح الكوكب المنير ، ١/٢٤١-٢٤٤

( ١ ) ساقطة من ( ب )

( ٢ ) الآية ( ٣٠ ) من سورة الحجّ

( ٣ ) ساقطة من ( أ )

ثم اختلفَ علماؤنا - رحمهم الله - فيما إذا وقعت المشيئةُ أو الضربُ أو غيرهما من الأفعالِ صِفةً للمخاطَب ، حتَّى خَصَّت الصِّفَة ، ودخلت في ذلك الكلام " مِنْ " التَّبْعِيَّة ، هل تبقى كلمة " مَنْ " على عمومِها كما كانت ، أم لا ؟

فعند أبي حنيفة - رحمه الله - : يُعْمَلُ بهما ، أي بالتَّعْمِيمِ والتَّبْعِيضِ ، وعندهما : تبقى عامَّةٌ كما إذا عَمَّت الصِّفَة

بيانُ هذا : فيما إذا قال لغيره : مَنْ شِئْتُ مِنْ عبيدي (عَتَقَهُ) <sup>(١)</sup> فهو حُرٌّ ، أو قال : أَعْتَقْتُ مِنْ عبيدي مَنْ شِئْتُ عَتَقَهُ ، فعند أبي حنيفة - رحمه الله - : كان له أَنْ يُعْتَقَهُم جميعاً (إِلَّا واحداً منهم ، وعندهما : للمأمور أَنْ يُعْتَقَهُم جميعاً) <sup>(٢)</sup> ؛ لأنَّ كلمة " مَنْ " تعمُّ العبيد ، و " مِنْ " لتمييزِ هذا الجنسِ من سائر الأجناسِ ، بمنزلةِ قوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وإضافةُ المشيئةِ إلى خاصٍّ لا يغيِّرُ العمومَ الثَّابِتَ [٢٠٢/ج] بكلمة " مَنْ " كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَذِّنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> وقال تعالى ﴿ تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup>

( ١ ) ساقطة من ( ب )

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( ج )

( ٣ ) الآية ( ٣٠ ) من سورة الحج

( ٤ ) الآية ( ٦٢ ) من سورة النور

( ٥ ) الآية ( ٥١ ) من سورة الأحزاب

ولأبي حنيفة - رحمه الله -: أَنَّ المَوْلَى جَمَعَ بين كلمة العموم والتَّبْعِيضِ لِأَنَّ كلمة "مَنْ" للتَّعْمِيمِ <sup>(١)</sup>، و"مِنْ" للتَّبْعِيضِ هو الحقيقة، فإذا أضافَ (المشيئة) <sup>(٢)</sup> إلى العامِّ الدَّاخلِ تحت كلمة "مَنْ" - أي (إلى) <sup>(٣)</sup> صِلَةَ "مَنْ" - يترجَّحُ جانبُ العمومِ فيه ، وإذا أضافَهَا إلى خاصٍّ يدلُّ على الخُصوص ، فَيترقَّى عن الواحدِ لاعتبارِ العموم ، ولا يتناولُ الكلَّ لاعتبارِ الخُصوص ، فلذلك كان له أَنْ يُعْتَقَهُمْ إِلَّا واحداً <sup>(٤)</sup>

ثمَّ إِنما رجَّحنا معنى العمومِ في هاتين الآيتينِ بالقرينةِ المذكورةِ فيهما ، وهي : ( قوله تعالى : ﴿ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللَّهُ ﴾ ) <sup>(٥)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ ذَلِكْ أَذْنَى أَنْ تَقْرَأَ عَنِهنَّ ﴾ ) <sup>(٦)</sup>

---

( ١ ) في ( ج ) : لعموم

( ٢ ) ساقطة من ( ب )

( ٣ ) ساقطة من ( ب )

( ٤ ) أنظر هذه المسألة في : أصول البيهقي مع الكشف ، ٦ / ٢ - ٧ ، أصول السرخسي ، ١٥٥ / ١ - ١٥٦ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ١٨٠ / ١ ، الإقليد ، للجندي ( ٤ - أ ) ، نور الأنوار ، للملأجيون ، ٣٤١ / ١ - ٣٤٢

( ٥ ) الآية ( ٦٢ ) من سورة التور

( ٦ ) ما بين القوسين ( ) هكذا ساقط من ( ب )

( ٧ ) الآية ( ٥١ ) من سورة الأحزاب



قوله: {لأنه وصفه بصفة عامة فأسقط الخصوص} أي وصَفَ لفظ "مَنْ" بصفةٍ عامّة ، وهي عمومُ المشيئة في قوله: مَنْ شَاءَ<sup>(١)</sup> فإن قلت : فعلى هذا ينبغي أنْ يعمّ الكلّ في قوله : مَنْ شئتَ مِنْ عبيدي عِتَقَه أيضاً ؛ لأنّ محلّ مشيئة العِتْقِ عامٌّ — وهو العبيد — ، وكذلك في قوله: أيّ عبيدي ضربته (فهو)<sup>(٢)</sup> حُرّ ، ينبغي أنْ يعمّ الكلّ؛ لأنّ صِفةَ المضروبيّة عامّة !

قلت: الاعتبارُ في الصِّفَةِ جهةُ الفاعِلِ لا جهةُ المفعول، والمشيئةُ في قوله: أعتقُ مِنْ عبيدي مَنْ شئتَ عِتَقَه ، خاصّةٌ باعتبارِ الشّائي — وهو المخاطَب — ، وإنْ كانت (عامّة)<sup>(٣)</sup> باعتبارِ المفعول ، والاعتبارُ للفاعلِ ؛ لأنّ الفاعِلَ بمنزلةِ جُزءِ الفعل، والمفعولُ فضلة ، وكذلك الضّرْب . إلى هذا المعنى لَمَحَ<sup>(٤)</sup> القاضي الإمام فخر الدّين خان<sup>(٥)</sup> - رحمه الله - في "الجامع الكبير"<sup>(٦)</sup> [٢٣١/أ][١٧٧/د]<sup>(٧)</sup>

( ١ ) في ( د ) : إن شاء

( ٢ ) ساقطة من ( د )

( ٣ ) ساقطة من ( ب )

( ٤ ) في ( ب ) : يُلَحّ

( ٥ ) سبقت ترجمته ص (١٩٩) من هذا الكتاب

( ٦ ) أي في "شرح الجامع الكبير" وقد سبق التعريف به في القسم الدّرَاسي ص(١٢٥)،

ولم أقف عليه ، ولكن أشارَ الشّيخ عبدالعزيز البخاري - رحمه الله - إلى مثلِ هذا النّقل

أنظر : كشف الأسرار ، للبخاري ، ٧ / ٢ - ٨

( ٧ ) وبنهاية هذه الكلمة توافقت النسختان ( أ ) و ( د ) في نهاية هذه اللّوحة

## [ حَرْفُ إِلَى ]

[ و "إلى" لانتهاء الغاية ]

أي ما دخلَ عليه يكون للغاية<sup>(١)</sup>، كما يقال: "إِنْ" للشرط، أي ما دخلَ عليه "إِنْ" يكون للشرط، فمعنى قوله: {لانتهاء الغاية} أي الغاية التي ينتهي بها صدرُ الكلام، كما أنَّ "مِنْ" لابتداء الغاية، (أي الغاية)<sup>(٢)</sup> التي يُبتدأُ بها<sup>(٣)</sup> صدرُ الكلام فيقال: خرجتُ من البصرة إلى الكوفة<sup>(٤)</sup>

(١) في (ب) وردت العبارة هكذا: أي ما دخلت عليه للعباء، كما يقال ...

(٢) ساقطة من (أ) و (ب)

(٣) في (ج): التي يُبتدأُ بعدها

(٤) إنتهاء الغاية هو معناه الحقيقي، سواء كانت الغاية زمانية نحو قوله تعالى: ﴿إِلَى اللَّيْلِ﴾ أو مكانية نحو قوله تعالى: ﴿إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾، ولها معانٍ أخرى، منها: ١. أن تكون بمعنى "مع"، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾، وقولهم: الذود إلى الذود إبل، والذود من ثلاثة إلى عشرة، والمعنى: أن القليل إذا جُمع إلى مثله صار كثيراً

٢. التبيين، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ السَّحْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾

٣. أن تكون بمعنى "في"، تقول: زيدٌ إلى الكوفة، ومنه قول الشاعر:

وإن يلتقِ الحَيَّ الجميعَ تلاقيني  
إلى ذِرْوَةِ الْبَيْتِ الرَّفِيعِ الْمُصَدِّ

٤. أن تكون بمعنى "عند"، ومنه قول الشاعر

لعمرك إنَّ المسَّ من أمِّ جابرٍ  
إليَّ وإنْ ناشَرْتُها لبغيضُ

٥. التوكيد، وهي الزائدة

## ثُمَّ مِنَ الْغَايَاتِ

[ ١ ] ما لا يدخلُ فيه غايةُ الابتداءِ وغايةُ الانتهاءِ ، كقولك: بَعَثَ مِنْكَ ( مِنْ ) <sup>(١)</sup> هذا الحائِطُ إلى هذا الحائِطِ.

[ ٢ ] ومنها ما يدخلُ الغايتان - الابتداءُ والانتهاءُ - ( كما في ) <sup>(٢)</sup>

الإِبَاحَةُ وإِظهارُ السَّماحةِ ، كما إذا قال لغيره : خُذْ مِنْ مَالِي ( مِنْ ) <sup>(٣)</sup> درهمٍ إلى مائةٍ

[ ٣ ] ومنها ما يدخلُ الابتداءُ دون الانتهاءِ ، كمسألةِ الطَّلَاقِ

في قوله: أَنْتِ طَالِقٌ مِنْ وَاحِدٍ إِلَى الثَّلَاثِ ، تَقَعُ ثَتَانِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، وَعِنْدَهُمَا : تَقَعُ الثَّلَاثُ <sup>(٤)</sup> ، وَكَذَلِكَ فِي الْإِقْرَارِ

وَلَمْ يَوْجَدْ مِنَ ( الْقِسْمَةِ ) <sup>(٥)</sup> الْعَقْلِيَّةِ دُخُولُ الْإِنْتِهَاءِ دُونَ الْإِبْتِدَاءِ ،

وَوَجَدْتَ الثَّلَاثَ وَهِيَ مَا ذَكَرْنَا

- - أنظر : كتاب معاني الحروف ، للرّماني ، ص ١١٥ ، الصّاحبيّ ، لابن فارس ، ص ١٧٩-١٨٠ ، المقتصد ، للجرجاني ، ٨٢٤/٢ ، المفصل ، للزّحشريّ ، ص ٢٨٣ ، مغني اللّبيب ، ٧٦-٧٤/١ ، أصول البزدوي ، ١٧٧/٢ ، أصول السرخسي ، ٢٢٠/١ شرح اللّمع ، للشّيرازي ، ٥٣٧/١ ، البرهان ، للحويّني ، ١٩٢/١ ، الإحكام ، للآمدي ، ٤٦/١ ، البحر المحيط ، ٣١٢-٣١٥ ، شرح الكوكب المنير ، ٢٤٦-٢٤٥/١ .

( ١ ) ساقطة من ( ب )

( ٢ ) ساقطة من ( أ )

( ٣ ) ساقطة من ( د )

( ٤ ) وقال زُفر - رحمه الله - : يَقَعُ مَا بَيْنَ الْغَايَتَيْنِ إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ ، وَإِلَّا فَلَا قَالَ

الصّدر الشّهيد { : وَهُوَ الْقِيَاسُ } شرح الجامع الصّغير ( ٦٨ - أ - ب )

( ٥ ) ساقطة من ( ب )

والوجه في الكلّ : هو أنّ الكلام إذا خرج على وجه المسامحة ،  
أو غلب العُرفُ في دخول الغائتين ، كما في قوله : قرأت القرآن من  
أوله إلى آخره ، تدخل فيه الغائتان

ومتى كانت الغاية شيئاً قائماً بنفسه - ومعنى القيام بنفسه : أنه  
لا يفتقر في وجوده واستحقاق اسمه إلى محل آخر - لا تدخل الغائتان ،  
وهو الأصل ، كالحائط ، وكقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾  
بعد قوله تعالى : ﴿ فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup>

وإن لم تكن قائماً بنفسه - وهو أن يفتقر في وجوده واستحقاق  
اسمه إلى ما وراء الغاية ، بأن يكون صدر الكلام واقعاً على الجملة -  
تدخل الغاية تحت المغنى ، فكان ذكر الغاية لإخراج ما وراءها ، مثل  
قوله تعالى : ﴿ وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَاقِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ لأن صدر الكلام تناولها ،  
فلا يكون ذكر الغاية لمدّ الحكم إليها ، فإن الحكم ممدود إليها وإلى ما  
وراءها بدون ذكرها ، فكان ذكرها لإسقاط ما وراءها ، كما في هذه  
الآية ، وقول من قال : والله لا أكلم فلاناً شهراً ، صدر الكلام يتناول  
الشهر فما فوقه ، فكان ذكر الشهر <sup>(٣)</sup> لإخراج ما وراءه عن صدر  
الكلام ، لا لمدّ الحكم إليه ، بخلاف الصوم ؛ لأن مطلقه يتناول ساعة ،  
فكان ذكر الغاية لمدّ الحكم ( إليه ) <sup>(٤)</sup> ، فلا يدخل في الحكم <sup>(٥)</sup>

( ١ ) الآية ( ١٨٧ ) من سورة البقرة

( ٢ ) الآية ( ٦ ) من سورة المائدة

( ٣ ) في ( ج ) : فكان ذكر الشئ

( ٤ ) ساقطة من ( ب )

( ٥ ) أنظر : أصول السرخسي ، ٢٢٠-٢٢١ ، الهداية مع شروحيها ، ٢٢-١٨/٤ ،

تبين الحقائق ٢/٢٠١-٢٠٢ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ١٧٨/٢ ، التوضيح ، ١١٦/١ .

ثم قال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : تدخل الغايتان في مسألة الطلاق<sup>(١)</sup> ؛ لأن هذه ( الغاية )<sup>(٢)</sup> لا تقوم بنفسها، فلا تكون غاية ما لم تكن ثابتة ، وثبت الطلاق [٢٥٨/ب] بالوقوع وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : الأصل أن لا تدخل الغاية تحت المعنى ؛ لأنها للمنع ، وفي الطلاق دخول الأولى<sup>(٣)</sup> لترتيب الثانية عليها، إذ لا يتصور وجود الثاني بدون الأول ، فبقي الباقي على ما يقتضيه الدليل، بخلاف المرافق لأن الغاية هناك للإسقاط - على ما ذكرنا -<sup>(٤)</sup>.

---

( ١ ) في ( أ ) : مسألة الطريق ومسألة الطلاق سبق ذكرها قبل قليل ص ( ١٦٨٨ ) .

( ٢ ) ساقطة من ( ج )

( ٣ ) في ( أ ) و ( ب ) و ( ج ) وردت العبارة هكذا : وفي الطلاق بالوقوع دخول الأولى .... ، ولعل كلمة ( بالوقوع ) زائدة ، والصواب ما هو الثابت في النسخة ( د ) وهو حذف هذه الكلمة ؛ لأنه لا معنى لها في هذا المقام

( ٤ ) أنظر: أصول السرخسي، ٢٢١/١، كشف الأسرار شرح المنار، للنسفي،

## [ حَرْفٌ فِي ]

[ و " في " للظرف ، ويفرق بين حذفه وإثباته ، فقوله :  
إن صمت الدهر ، فواقع على الدهر ، وفي الدهر على ساعته

وتستعار للمقارنة إذا نسب إلى الفعل ، في نحو قوله :  
أنت طالق في دخولك الدار ]

قوله: { و " في " للظرف } <sup>(١)</sup> . ذكرَ الإمام شمس الأئمة السرخسي

( ١ ) وهو معناها الحقيقي ، سواء كان ظرفَ مكان أو زمان ، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ آلم . غَلَبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ . فِي بَضْعِ سِنِينَ ﴾ .

وبالنظر إلى الظرف والمظروف قد يكونا حسيين ، كقولك : زيدٌ في الدار ، وقد يكونا معنويين ، كقولك : البركةُ في القناعة ، وقد يكون الظرفُ حساً والمظروفُ معنىً ، كقولك : الإيمانُ في القلب ، وقد يكون الظرفُ معنىً والمظروفُ حساً ، نحو قوله تعالى: ﴿ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي تَكْذِيبٍ ﴾ ، وتأتي أيضاً بمعانٍ آخر ، منها:  
( ١ ) المصاحبة ، بمعنى " مع " ، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾

( ٢ ) التعليل أو السببية ، نحو قوله تعالى: ﴿ فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ لُمْتُنَنِي فِيهِ ﴾ ، ومنه أيضاً قوله ﷺ : ﴿ دخلت امرأة النار في هرة ﴾ ، وأنكرَ مجيئها للسببية الإمام الرازي والقاضي البضاوي ، فقال الإمام { لَأَنَّ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعَرِيَّةِ مَا ذَكَرَ ذَلِكَ }

( ٣ ) الاستعلاء ، بمعنى " على " ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا صَلَبَتْكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾ وجعلها بعضهم هنا في هذه الآية بمعنى الظرفية ، كأنَّ الجذعَ صار ظرفاً للمصلوب ؛ لما تمكَّنَ عليه تمكَّنَ المظروف من الظرف

( ٤ ) المقايسة ، وهي الداخلة بين مفضلٍ سابقٍ وفاضلٍ لاحقٍ ، نحو قوله تعالى :  
﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾

- رحمه الله - <sup>(١)</sup> { الظَّرْفُ على ثلاثة أنواع : ظَرْفُ الزَّمانِ ، وظَرْفُ المكانِ ، وظَرْفُ الفعل .

أما ظَرْفُ الزَّمانِ ، ففي نحو ما قال لامرأته : أنتِ طالقٌ في غدٍ، فإنَّها تطلقُ غداً ؛ باعتبارِ أنَّه جعلَ الغدَ ظرفاً

وأما ظَرْفُ المكانِ، ففي نحو قوله: أنتِ طالقٌ في الدَّارِ أو في الكوفة، فإنَّه يقعُ الطَّلَاقُ عليها في الحالِ حيثما كانت؛ لأنَّ المكانَ لا يصلحُ ظرفاً للطَّلَاقِ، لأنَّ الطَّلَاقَ إذا وقعَ في مكانٍ فهو واقعٌ في الأَمَكِينَةِ كُلِّها، إلَّا أن يقول: عنيتُ إذا دخلتِ (الدَّارَ) <sup>(٢)</sup>، لا يقعُ ما لم تدخل <sup>(٣)</sup>، باعتبارِ أنَّه

==

٥ ( التعويض ، وهي الزائدة عَوْضاً من " في " أخرى محذوفة ، كقولك : ضربتُ فيمن رغبت ، أصله ضربتُ من رغبتُ فيه

٦ ( أن تكون بمعنى " إلى " ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ إِلَى أَفْوَاجِهِمْ ﴾

٧ ( أن تكون بمعنى " من " ، كقول الشاعر

ألا عِمَّ صَبَاحاً آيها الطَّلُلُ البالي      وهل يَعْمَنُ مَنْ كان في العَصْرِ الخالي ؟  
 وهل يَعْمَنُ مَنْ كان أخذتُ عهدِهِ      ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال ؟

وقال الرَّماني : { بل هي هنا بمعنى " مع " ، أي مع ثلاثة أحوال } .

٨ ( أن تكون بمعنى " الباء " ، كقول الشاعر

ويركبُ يومَ الرُّوعِ مناً فوارسٌ      بصيرونَ في طعنِ الأَباهرِ والكُلَى

أنظر: كتاب معاني الحروف، للرماني، ص ٩٦، الصَّاحِيّ، لابن فارس، ص ٢٣٩، المقتصد، للجرجاني، ٢/٨٢٤-٨٢٥، المفصل، للزخشي، ص ٢٨٤، مغني اللبيب، ١/١٦٨-١٧٠، أصول البزدوي، ٢/١٨١، أصول السرخسي، ١/٢٢٣، شرح اللمع، للشيرازي، ١/٥٤٠، المحصول، ١/١-٥٢٨-٥٢٩، الإحكام، للآمدي، ١/٤٧، شرح المنهاج، للأصفهاني، ١/٢٧٢، جمع الجوامع، ١/٣٤٨-٣٤٩، شرح الكوكب المنير، ١/٢٥١-٢٥٤.

( ١ ) سبقت ترجمته في القسم الدَّرَاسِي ص ( ٩٠ )

( ٢ ) ساقطة من ( ب ) و ( ج ) و ( د )

( ٣ ) في ( ب ) و ( د ) : لا يقعُ الطَّلَاقُ ما لم تدخل

كنى بالمكانِ عن الفعلِ الموجودِ فيه ، أو أضمرَ الفعلَ في كلامِهِ ، فكأنه قال : أنتِ طالقٌ في دخولكِ الدَّارَ - وهذا هو ظَرْفُ الفِعْلِ - ، على معنى : أنَّ الفعلَ لا يصلحُ ظرفاً للطَّلَاقِ حقيقةً ، ولكن<sup>(١)</sup> بين الظَّرْفِ وبين الشرطِ مناسبةٌ من حيثِ المقارنة ، فإنَّ بين الظَّرْفِ والمظروفِ مقارنةً بحيثُ لا يتخلَّلُ بينهما زمان ، وكذلك بين الشرطِ والمشروط ، ( أو )<sup>(٢)</sup> من حيثُ إنَّ تعلُّقَ الجزاءِ بالشرطِ بمنزلةِ قوامِ المظروفِ [٢٠٣/ج] ( بالظَّرْفِ )<sup>(٣)</sup> {<sup>(٤)</sup> .

ثم في ظرفِ الزَّمانِ لا يفتَرِقُ<sup>(٥)</sup> ، الحكمُ عندهما بين ذِكْرِ " في " وحذفها ؛ لأنَّ الظَّرْفَ هو الغدُّ في الحقيقة ، فلا يختلفُ بالحذفِ والإثباتِ<sup>(٦)</sup> كقولهم : إنَّ دخلتِ ( الدَّارَ )<sup>(٧)</sup> أو في الدَّارِ

( ١ ) في ( ب ) : وليكن

( ٢ ) ساقطة من ( ب )

( ٣ ) ساقطة من ( ب )

( ٤ ) إنتهى كلام شمس الأئمة السرخسي - رحمه الله - من كتابه "الأصول" بتصرُّفٍ يسير ، ٢٢٣/١-٢٢٤ . وانظر أيضاً: الهداية مع شروحاتها ، ٢٤/٤ ، تبين الحقائق ، ٢٠٣/٢ .

( ٥ ) في ( أ ) : لا يفتَرِقُ ، وفي ( ج ) : لا يفتَرِقُ الحكمُ بينهما عندهما

( ٦ ) قال الشيخ عبدالعزيز البخاري : { قال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : هما سواء - أي قوله أنتِ طالقٌ غداً ، أو أنتِ طالقٌ في غدٍ - سواءٌ في الحكم ، حتى لو نرى آخرَ النَّهارِ في قوله : في غدٍ ، لا يصدَّقُ قضاءً ؛ لأنَّ حذفَ حرفِ " في " وإثباته في الكلامِ سواء ، إذ لا فرقَ بين قوله : خرجتُ يومَ الجمعة ، وخرجتُ في يومِ الجمعة { كشف الأسرار ، ١٨١/٢

وانظر أيضاً: أصول البزدوي ، ١٨١/٢ ، أصول السرخسي ، ٢٢٣/١ ، الهداية ، للمرغيناني ،

٢٣٤/١ ، الفوائد ، لحמיד الدِّين الضَّرير ( ١٠٦ - ب ) ، المغني ، للخبازي ، ص ٤٢٧-٤٢٨ ،

كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٣٤٥-٣٤٦ ، تبين الحقائق ، ٢٠٤/٢ .

( ٧ ) ساقطة من ( أ )



ولأبي حنيفة - رحمه الله - : أَنَّ حَرْفَ الظَّرْفِ <sup>(١)</sup> إِذَا سَقَطَ  
اتَّصَلَ الْفِعْلُ - وهو الطَّلَاقُ - بِالْغَدِ بِلا واسطة ، فكان جميعُ الغَدِ  
مفعولاً ، وإذا قال : في غَدٍ ، جُعِلَ المفعولُ جزءاً من الغَدِ ؛ لأنَّ قَدَرَ ما  
يشغله حَرْفُ الجرِّ لا يستوعِبُهُ الْفِعْلُ ، والجزءُ من الغَدِ مُبْهَمٌ ، فإليه  
تعيّنه ، فيصدِّقه القاضي فيما عيّنه ؛ لأنَّ الإبهامَ جاءَ منه ، فيُسمع  
بيانه ، كما في قوله : لفلان عليّ ( شَيْءٌ ) <sup>(٢)</sup> ، إلّا أَنَّهُ إِذَا لم تكن له نِيَّةٌ  
يقعُ في الجزءِ الأوّل من الغَدِ ، لعدمِ المِزَاجَةِ فيه

قال الشيخ <sup>(٣)</sup> - رحمه الله - في هذا الموضع <sup>(٤)</sup> : { أَلَا تَرَى أَنَّ  
الله تعالى كيف ذَكَرَ نُصْرَةَ الرُّسُلِ والمُؤْمِنِينَ فِي الدُّنْيَا [٢٣٢/أ] مَقْرُونَةً  
بِحَرْفٍ " فِي " ، وَنُصِرْتَهُمْ فِي الْآخِرَةِ بِحَذْفٍ " فِي " فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا  
لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ،  
إشارة لما قلنا من نُصْرَةِ اللهِ تَعَالَى إِيَّاهُمْ مُسْتَوْعِبَةٌ أَيَّامَ الْآخِرَةِ ؛ لِأَنَّ دَارَ  
الْآخِرَةِ <sup>(٦)</sup> دَارُ تَنْفِيزِ الْحُكْمِ ، وَإِظْهَارِ الْعَدْلِ وَالْفَضْلِ ، وَهُوَ فِي نُصْرَةِ  
أَوْلِيَائِهِ ، وَأَمَّا فِي الدُّنْيَا فَقَدْ يَقَعُ الْإِنْهَازُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَقَدْ تَقَعُ النُّصْرَةُ ،  
لِأَنَّ الدَّارَ دَارَ ابْتِلَاءٍ ، فَلَمْ يَسْتَغْرِقْ نُصْرَتَهُ إِيَّاهُمْ تَحْقِيقاً لِلابْتِلَاءِ <sup>(٧)</sup> .

( ١ ) في ( ج ) : أَنَّ ظَرْفَ الظَّرْفِ

( ٢ ) ساقطة من ( ب )

( ٣ ) يقصدُ به شيخه حافظ الدّين البخاري الكبير - رحمه الله - وقد سبقت ترجمته في

القسم الدّرَاسي ص ( ٣٧ )

( ٤ ) لعلّه من كتاب "الأصول" له ، وقد سبق التعريفُ بهذا الكتاب في القسم الدّرَاسي

ص ( ١٢٨ )

( ٥ ) الآية ( ٥١ ) من سورة غافر

( ٦ ) في ( د ) : لِأَنَّ دَارَ الرَّحْمَةِ

( ٧ ) أنظر هذا المثال أيضاً في : العناية ، للبايرتي ، ٢٨/٤ ، حاشية الشيخ أحمد

الشّلي على "تبيين الحقائق" ٢٠٤/٢

وكذلك أخبر الله تعالى عن قول إبليس - لعنه الله - وغاية كَيْدِهِ وعداوته ، بحذف حرف الجر في قوله تعالى : ﴿ لَا قُودَ لَهُمْ صِرَاطُكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾<sup>(١)</sup> ( إرادة للاستيعاب<sup>(٢)</sup> ) ، فلقننا الله تعالى بفضلِهِ دُعَاءَ بمقابلته بحذف حرف الجر إرادة للاستيعاب<sup>(٢)</sup> ، برّد جميع مكائده بقوله تعالى : ﴿ إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾<sup>(٤)</sup> (٥) {<sup>(٦)</sup>

ومن هذا افترق المعنى في : مسحت رأسَ اليتيم ، ومسحتُ برأسِ اليتيم ، بالاستغراقِ وعدمِهِ

---

( ١ ) الآية ( ١٦ ) من سورة الأعراف

( ٢ ) في ( أ ) : للاستغائة

( ٤ ) الآية ( ٦ ) من سورة الفاتحة

( ٥ ) ما بين القوسين ( ) هكذا ساقط من ( د ) ، وفي داخل هذا القوس من قوله :

( فلقننا ..... إلى نهاية قوله : إرادة للاستيعاب ) ساقط من ( ج ) ، وجملة (بقوله تعالى)

داخل القوس أيضاً ساقطة من ( أ )

( ٦ ) لعله إلى هنا إنتهى النقلُ من كتاب شيخه حافظ الدّين البخاري - رحمه الله -

## [ ثالثاً : حُرُوفُ الشَّرْطِ ]

### [ حَرْفُ إِنْ ]

[ ومن ذلك حروف الشرط ، وحرف " إن " هو الأصل  
في هذا الباب ]

أخَرُ حُرُوفِ الشَّرْطِ عن غيرها ؛ لأنَّ الشَّرْطَ أَقْرَبُ إلى العَدَمِ من  
الوجود ، من حيثُ الحَدُّ ومن حيث الاستعمال

أَمَّا الحَدُّ

فقد ذكر صاحب "الهداية"<sup>(١)</sup> : { الشَّرْطُ هو ما يكون معدوماً  
على خطَرِ الوجودِ ، وللحكمِ تَعَلُّقٌ به }<sup>(٢)</sup>.

وأما من حيث الاستعمال :

فإنَّ حَذْفَ المُسْتَنَى منه إنَّما يَصِحُّ في المنفِي<sup>(٣)</sup> لا في المُثَبَّتِ ، ثمَّ يجوزُ  
الحذفُ في مَوْضِعِ الشَّرْطِ كقوله: إِنْ كَانَ في الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ فَعَبْدُهُ حُرٌّ ، أَوْ

---

( ١ ) وهو برهان الدِّين المرغيناني ، وقد سبقت ترجمته ص ( ١٥٥٠ ) من هذا الكتاب.

( ٢ ) الهداية ، للمرغيناني ، ٢٣٧/١

وقال شمس الأئمة السرخسي : { الشَّرْطُ فعلٌ مُتَنَظَّرٌ في المُسْتَقْبَلِ هو على خطَرِ

الوجودِ ، يُقصدُ نَفْيُهُ أو إثباتُهُ } . أصول السرخسي ، ٢٣١/١

( ٣ ) في ( ب ) : إنَّما يَصِحُّ في المنع

المستثنى منه بنو آدَمَ ، وهو محذوفٌ كما ترى ، ولا يقال : إِنَّ " إِنَّ " ههنا بمعنى النفي <sup>(١)</sup>

لأننا نقول: لا يستقيمُ المعنى عند الحملِ على النفي، ولأنَّ "الفاء" في "فعْبده" دليلٌ ظاهرٌ على أنه حرفُ الشرط

(ثمَّ) <sup>(٢)</sup> لما كان الشرطُ أقربَ إلى العدمِ من الوجود ، والموجودُ خيرٌ من المعدوم ، كان تقديمُ ما هو خيرٌ أَوْلَى ، وقد قدّمنا في أوّلِ هذا البابِ عُذْرَه تسميّةَ حروفِ الشرطِ <sup>(٣)</sup> ، مع أنّ أكثرَها أسماءٌ ، ولأنَّ أصلَ كلماتِ الشرطِ كلمةُ " إِنَّ " وغيرها تبعٌ لها ، فغلبَ اسمُ الأصلِ (على) <sup>(٤)</sup> جميعها

---

( ١ ) لأنَّ " إِنَّ " يمكن أن تأتي بمعنى النفي ، خصوصاً إذا جاء بعدها " إلّا " أو " لما " المشددة ، وهو شرطُها في كونها للنفي ، وإذا كانت نافيةً أمكن أن تدخلَ على الجملة الاسمية ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أُمّهَاتُهُمْ إلّا اللّائِي وَلَدْنَهُمْ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إلّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إلّا وَارِدُهَا ﴾ ، وتدخلُ على الجملة الفعلية ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَرَدْنَا إلّا الْحُسْنَى ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ إِنْ يَقُولُونَ إلّا كَذِبًا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ إِنْ لَبِثْتُمْ إلّا قَلِيلًا ﴾

ومثال دخول " لما " عليها قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا نَعْلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ ، أمّا المثال المذكورُ في الكتاب ، فلا يمكن حمله على النفي لما ذكر

أنظر : مغني اللبيب ، ٢٣-٢٢/١

( ٢ ) ساقطة من ( ب )

( ٣ ) ص ( ١٦١٠ ) من هذا الكتاب

( ٤ ) ساقطة من ( أ )

قوله: { وحرف " إن " هو الأصل في هذا الباب } أي في باب الشرط وإنما جعل ( هو " إن " ) <sup>(١)</sup> أصلاً

[ ١ ] لأنه خالص للشرط ، ليس فيه معنى آخر سوى الشرط <sup>(٢)</sup> ، بخلاف سائر كلمات الشرط ، فإنها تذكّر [ ١٧٨/د ] لمعان آخر: من كون معنى الوقت كـ "متى" و " إذا " ، وكونه اسم من يعقل كـ "من" ، واسم ذات من لا يعقل أو صفات من يعقل كـ "ما"

[ ٢ ] ولأن سائر كلمات الشرط إنما تكون للشرط إذا كانت بمعنى "إن" ، ولا تكون للشرط عند انعدام معناه

---

( ١ ) ما بين القوسين ( ) هكذا ساقط من ( أ ) و ( ب ) و ( د )

( ٢ ) ومعنى الشرطية : هو ربط إحدى الجملتين بالأخرى على أن تكون الأولى شرطاً والثانية جزاءً يتعلّق وقوعها بوقوع الأولى ، كقولك : إن تأتيني أكرمك ، يتعلّق الإكرام بالإتيان ، ونحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ يَتَّبِعُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ تَلَفَ ﴾ وتأتي بمعنى التّفي ، وقد سبق الكلام عليها ، وقد تكون مخففة من " إن " الثقيلة ، وتعمل عملها تنصب الاسم وترفع الخبر ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنَّا لَنُؤْفِقُهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدُنَّا مُخَضَّبُونَ ﴾ ، وقد تكون زائدة كقول الشاعر

ما إن أتيت بشئ أنت تكرهه      إذن فلا رفعت سوطي إلي يدي

انظر : كتاب معاني الحروف ، للرماني ، ص ٧٤-٧٧ ، التعليقة ، لأبي علي الفارسي ، ٢/ ٢٦٤ ، الصّاحبيّ ، لابن فارس ، ص ١٧٦-١٧٧ ، المفصل ، للزّحشري ، ص ٣٢٠-٣٢٢ ، مغني اللّبيب ، ١/ ٢٢-٢٥ ، شرح ابن عقيل ، ٢/ ٣٧٠-٣٧٥ ، البحر المحيط ، للزركشي ،

وثمرۃ الخلافِ تظهرُ فيما إذا قال لامرأته: إذا لم أطلقكِ (فأنتِ طالق) <sup>(١)</sup> فعلى قول أبي حنيفة - رحمه الله -: لا تطلق حتى يموت <sup>(٢)</sup>، وعلى قولهما: تطلق حين سكت <sup>(٣)</sup>

فهنا ثلاثة ألفاظ: "إن" و"متى" و"إذا"، ففي قوله: إن لم أطلقكِ فأنتِ طالق، (لا تطلق حتى يموت بالاتفاق، وفي قوله: متى ما لم أطلقكِ فأنتِ طالق) <sup>(٤)</sup>، (تطلق) <sup>(٥)</sup> حين سكت بالاتفاق. واختلفوا في "إذا"، فأبو حنيفة - رحمه الله - أحقها بـ"إن"، وهما أحقها بـ"متى"، ثم هذا الخلاف فيما إذا لم يكن للزوج نية من الوقت والشرط، أما إذا نوى الوقت يقع في الحال بالاتفاق، ولو نوى الشرط يقع

= = أنظر: الصّاحي، لابن فارس، ص ١٩٣-١٩٥، مغني اللبيب، ٩٣/١، أصول  
اليزدوي، ١٩٣/٢-١٩٤، المبسوط، للسرخسي، ١١٢/٦، الأصول، له، ٢٣١/١-٢٣٢، جمع  
الجامع، ٣٤١/١-٣٤٢، البحر المحيط، ٣٠٦/٢-٣٠٨، شرح الكوكب المنير، ٢٧٢/١-٢٧٤  
(١) ساقطة من (أ)

(٢) في (أ): حتى تموت، وفي (ب) غير منقوطة، وكلا اللفظين صحيح سواء مات هو أو ماتت هي قبله، صرح بذلك الصدر الشهيد فقال: {لو قال: أنتِ طالق إذا لم أطلقكِ، إن عني الوقوع في الحال يقع في الحال، وإن نوى الوقوع في آخر عمره يقع حينئذٍ، وإن لم تكن له نية قال أبو حنيفة رحمه الله: لا يقع حتى يموت هي أو هو، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله -: تطلق حين سكت؛ لأن كلمة "إذا" للوقت مثل "متى"، ولأبي حنيفة: أن كلمة "إذا" قد تستعمل شرطاً خالصاً {شرح الجامع الصغير (٦٩-أ-ب). ومثله صرح الزيلعي في "التبيين" فقال: {لا تطلق حتى يموت أحدهما قبل أن يطلق}.  
تبيين الحقائق، ٢٠٦/٢. وانظر أيضاً: كشف الأسرار، للبخاري، ١٩٣/٢.

(٣) في (أ): حتى سكت

(٤) ما بين القوسين ساقط من (د)

(٥) ساقطة من (ج)

في آخر العُمُر بالاتِّفاق ؛ لأنَّ اللَّفْظَ يَحْتَمِلُهُمَا ، والدَّلَائِلُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ  
مذكورةٌ في النَّسخِ المطوَّلةِ<sup>(١)</sup>

قوله: { ويجازى بها من غير سقوط الوقت عنها } ( أي تستعملُ  
"إذا" للشرط من غير سقوطِ الوقتِ عنها )<sup>(٢)</sup> . إنما ذَكَرَ استعمالَ  
الشرطِ بلفظِ " المجازاة " ؛ لأنَّ الجزءَ لازمٌ للشرط ، ولأنَّ المقصودَ من  
الشرطِ جزاؤه . فسَمِيَ استعمالُ الشرطِ باسمِ ما قُصِدَ به .

قوله : { فإنها للوقت } أي أنَّ " متى " للوقت ، ولا يسقطُ  
معنى الوقتِ عنها في جميع الأحوال ، والحالُ أن استعمالَ " متى "  
للشرطِ لازمٌ في غيرِ موضعِ الاستفهام [٢٣٣/أ] ( كما في : متى تخرُجُ  
أُخرُجُ ، بخلافِ موضعِ الاستفهام )<sup>(٣)</sup> كما في قوله متى القِتال ؟  
ومتى قدِمَ زيد ؟

وفي " إذا " معنى الشرطِ ليس بلازم ، بل يستعملُ للشرطِ  
[٢٠٤/جـ] كما في قولِ الشَّاعر<sup>(٤)</sup> :

( ١ ) أنظر : المختلف ، لأبي الليث السمرقندي ( ٥٤ - ب ) ، المبسوط ، للسرخسي ،

١١٢-١١١/٦ الهداية مع شروحها ، ٣٤-٣٢/٤ ، تبين الحقائق ، للزيلعي ،

٢٠٦-٢٠٧ ، البحر المحيط ، للزركشي ، ٣٠٧/٢

( ٢ ) ما بين القوسين ( ) هكذا تكرر في النسخة ( ب ) مرتين

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( ج )

( ٤ ) وهو عبد قيس بن خنفاف بن عمرو بن حنظلة

[ ٣ ] ولأنَّ حرفَ " إنَّ " ( يستعمل ) <sup>(١)</sup> في معدومٍ متردّدٍ الوجود ، كما هو حدُّ الشرط الحقيقي ، فلذلك قُبِحَ قولهم: إنَّ احمرَّ البُسر <sup>(٢)</sup> ؛ لأنَّ احمراره من الأمورِ الكائنة

بخلافٍ "إذا" فإنَّها تستعملُ في الأمورِ الكائنة، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ <sup>(٥)</sup> فإنَّ القيامَ إلى الصَّلَاةِ من الأمورِ الكائنة [ ٢٥٩/ب ] نظراً إلى إسلامِ المخاطبين ، بخلافِ الجنابةِ فإنَّها ليست من الأمورِ اللازمةِ للإسلام

---

( ١ ) ساقطة من ( ب )

( ٢ ) في ( أ ) و ( ج ) و ( د ) : البشر ، وفي ( ب ) : البُسر ، والصَّوابُ ما أثبتَّه وهو البُسر ، وهي هكذا في "المفصل" ، والبُسرُ بضمُّ " الباء " هو الرطب قبل أن يحمَّر فإذا نضجَ فقد أُرطب ، والبُسرُ بفتح " الباء " الخلط أي خلطُ البُسرِ بالرطب وانتبأدهما معاً ، وقد نُهي عنه

أنظر: غريب الحديث، لأبي عبيد، ٣٠٠/٤، تهذيب اللغة، ٤١٢/١٢، غريب الحديث، لابن الجوزي، ٩٦/١، المصباح المنير، ص ٤٨، النهاية، لابن الأثير، ١٢٦/١.

واحمرارُ البُسرِ من الأمورِ الكائنة، أي المتحققة الوجود، فلا يصحَّ دخول " إنَّ " عليها؛ لأنَّ من شرطها كما ذكر دخولها في معدومٍ متردّدٍ الوجود ، يقول الزمخشري في "المفصل": { ولا تستعمل " إنَّ " إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها، ولذلك قُبِحَ: إنَّ احمرَّ البُسر، وإنَّ طلعت الشمسُ آتَكَ، إلا في اليومِ المغيم، وتقول: إنَّ ماتَ فلان كان كذا، وإنَّ كان موته لا شبهة فيه إلا أنَّ وقته غير معلوم } . المفصل، ص ٣٢٢.

( ٣ ) الآية ( ١ ) من سورة التكوير

( ٤ ) الآية ( ٦ ) من سورة المائدة



## [ حَرْفُ إِذَا ]

[ و " إذا " يصلح للوقت وللشرط على السواء عند نحوي الكوفة ، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله ]

وعند البصريين - وهو قولهما - : هي للوقت ، ويجازى بها من غير سقوط الوقت عنها ، مثل " متى " فإنها للوقت لا يسقط عنها بحال ، والمجازاة بها لازمة في غير موضع الاستفهام ، وبـ " إذا " غير لازمة ، بل هي في حيز الجواز [

قوله : { و " إذا " يصلح للوقت وللشرط على السواء عند نحوي الكوفة وهو قول أبي حنيفة رحمته الله } ( أي يستعمل للوقت ) <sup>(١)</sup> ويستعمل للشرط أيضاً وهو مشترك بينهما ، ولكن إذا استعمل للشرط يسقط عنه معنى الوقت أصلاً كـ " إن " <sup>(٢)</sup> ، وعندهما : هي للوقت ولكن قد يستعمل للشرط مجازاً ، وعند استعماله للشرط ( لا يسقط عنه ) <sup>(٣)</sup> معنى الوقت أيضاً بمنزلة " متى " <sup>(٤)</sup>

( ١ ) ساقطة من ( ب )

( ٢ ) في ( ب ) و ( ج ) وردت العبارة هكذا : يسقط عنه معنى الوقت أصلاً فكان .

( ٣ ) ساقطة من ( ج )

( ٤ ) في ( ب ) : بمنزلة " حتى "

قال ابن هشام : " إذا " { إذا لم تكن للمفاجأة فالغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل متضمنة معنى الشرط ، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية ، وقد اجتمعنا في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ {

- - -

إِسْتَعْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِيبَكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلْ <sup>(١)</sup>  
 وقد تستعمل لغير الشرط كما في قوله تعالى : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ  
 كُوِّرَتْ ﴾ <sup>(٢)</sup> وهذا أمرٌ كائنٌ لا محالة ، والشرط اسمٌ لمعدومٍ متردّدٌ  
 الوجود ، ثمّ لما ( لم ) <sup>(٣)</sup> يسقط معنى الوقت من " متى " مع أنّ معنى  
 الشرط فيه لازمٌ في غير موضع الاستفهام ، فلأنّ لا يسقط معنى الوقت  
 من " إذا " ومعنى الشرط فيه ليس بلازم بالطريق الأولى  
 وهذا دليلهما، يُثبتان بهذا معنى الوقت في " إذا " بالطريق الأولى <sup>(٤)</sup> ؛  
 لأنّهم اتفقوا في " متى " على معنى الوقت مع لزوم معنى الشرط، فإنّه لا يسقط  
 عنه بحالٍ في غير موضع الاستفهام، ويسقط معنى الشرط <sup>(٥)</sup> عن " إذا "  
 - على ما ذكرنا - ، فينبغي أن يُثبت فيه معنى الوقت بالطريق الأولى <sup>(٦)</sup> .

( ١ ) قال هذا البيت في قصيدة طويلة يوصي ابنه جميلاً بأدابٍ وحكم ، منها  
 وَإِذَا هَمَمْتَ بِأَمْرٍ شَرٍّ فَاتَّقِ  
 وَإِذَا هَمَمْتَ بِأَمْرٍ خَيْرٍ فَاعْمَلِ  
 وَإِذَا افْتَقَرْتَ فَلَا تَكُنْ مَتَحَشِعاً  
 تَرْجُو الْفَوَاضِلَ عِنْدَ غَيْرِ الْمُفْضِلِ  
 وَإِذَا تَشَاجَرَ فِي فَوَادِكَ مَرَّةً  
 أَمْرَانِ فَاعْمَدِ لِلْأَعْفِ الْأَجْمَلِ  
 في قصيدة طويلة ذكرها ابن الهمام - رحمه الله - في " فتح القدير " ، ٣٣/٤ - ٣٤ ، وانظر  
 أيضاً : معني اللبيب ، ٩٣/١

( ٢ ) الآية ( ١ ) من سورة التّكوير

( ٣ ) ساقطة من ( ب ) و ( د )

( ٤ ) في ( ج ) وردت العبارة هكذا : وهذا دليلهما يثبتان بهذا معنى الوقت من " إذا "  
 ومعنى الشرط فيه ليس بلازم بالطريق الأولى ؛ لأنّهم اتفقوا .....

( ٥ ) في ( د ) : ويسقط من معنى الشرط ، بزيادة ( من )

( ٦ ) في ( ب ) : بالطريق الوقت الأولى

[ حُرُوفُ " مَنْ " و " مَا " و " كُلَّ " ]

و " كُلَّمَا " ]

[ و " من " و " ما " و " كل " و " كلما " تدخل في هذا الباب ، وفي " كل " معنى الشرط أيضاً ، من حيث إن الاسم الذي يتعقبها يوصف بفعل لا محالة ليتم الكلام ، وهي توجب الإحاطة على سبيل الإفراد ، ومعنى الإفراد : أن يعتبر كل مسمى بانفراده كأن ليس معه غيره ]

قوله : { و " من " و " ما " و ( كل ) ( ١ ) و " كلما " تدخل في هذا الباب } أي في باب الشرط

أَمَّا " مَنْ " فنحو

[ أ ] قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾ ( ٢ )

[ ب ] وقول من قال : مَنْ شَاءَ مِنْ عبيدي عتقه فهو حرٌّ ، فهو لذات من يعقل

( ١ ) ساقطة من ( ب ) و ( ج ) و ( د )

( ٢ ) الآية ( ١٢٤ ) من سورة النساء

وَأَمَّا " ما " فنحو

[ أ ] قوله تعالى: ﴿وَمَا تَقْدُمُوا لَأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>.  
 [ ب ] ونحو ما ذكر في الكفالة: { مثل أن يقول: ما بايَعْتَ فلاناً فعَلَيّْ، وما ذاب<sup>(٢)</sup> لك فعَلَيّْ }<sup>(٣)</sup>

وهي تستعمل في ذات ما لا يعقل<sup>(٤)</sup>، وفي صفات من يعقل، حتى إذا قيل: ما زيد؟ يستقيم في جوابه: عالم أو عاقل، وإذا قيل: ما في الدار؟ يستقيم في الجواب: فرس أو حمار، ولا يستقيم في الجواب رجل أو امرأة.

وَأَمَّا " كلما " فنحو

[ أ ] قوله تعالى: ﴿كَلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾<sup>(٥)</sup>.  
 [ ب ] وكقول من قال: كلما تزوجت امرأة فهي طالق، يحنث بكل مرة، ويتزوج كل امرأة؛ لأنها لتعميم الأفعال، ويلزم من تعميم الأفعال تعميم

(١) الآية (١١٠) من سورة البقرة

(٢) وفي (ج): وما دار

(٣) لعله يقصد أبا الحسين القدوري حين ذكر هذا النص في "الكتاب" في كتاب الكفالة، ١٥٥/٢ ولعله يقصد به برهان الدين المرغيناني حين ذكر هذا النص أيضاً بلفظه في "الهداية" في كتاب الكفالة ٩٠/٣

وقوله: { ما ذاب } أي ما ثبت ووجب، مأخوذة من ذوب الشحم، أي ما ثبت ووجب لك من شيء فهو عليّ

أنظر فتح القدير، لابن الهمام، ١٨٣/٧، الباب شرح الكتاب، للغنيمي، ١٥٥/٢، كما وردت هذه اللفظ في الجامع الصغير، للإمام محمد بن الحسن، ص ٣٧٣

(٤) في (ج) من لا يعقل

(٥) الآية (٥٦) من سورة النساء

الأسماء ، بخلاف " كل " فإنه لتعميم الأسماء ، ولم يلزم <sup>(١)</sup> من تعميم الأسماء تعميم الأفعال ، حتى لو قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق ، فتزوج امرأة فطلقت ، ثم تزوج تلك المرأة ثانياً لا تطلق <sup>(٢)</sup>

قوله : { وفي " كل " معنى للشرط أيضاً من حيث إن الاسم الذي يتعقبها يوصف بفعل لا محالة } وإنما احتاج إلى إثبات شرطيتها بهذا التعليل ؛ لما أن حرف الشرط الحقيقي يلي الفعل ، إمّا ظاهراً — وهو الأصل — ، أو تقديرأ كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾ <sup>(٤)</sup> أي إِنْ هَلَكَ امْرُؤٌ هَلَكَ <sup>(٥)</sup>

وكلمة " كل " لا تدخل إلا في الأسماء <sup>(٦)</sup> ، فلا تكون للشرط ، ولكن يوجد فيه حد الشرط ، وهو ما قلنا : إن الشرط اسم معدوم على خطر الوجود <sup>(٧)</sup> وللحكم تعلق به ، وهذا المعنى فيه موجود ، فإنه لو قال : كل عبد اشتريته فهو حر ، يصح ، ولذلك إنها إن لم تل الأفعال <sup>(٨)</sup> لكنها

( ١ ) لو قال : ولا يلزم ، لكان أولى

( ٢ ) أنظر : المبسوط ، للرخسي ، ٩٦/٦ — ٩٧ ، الهداية ، للمرغيناني ، ٢٥٠/٢ — ٢٥١ ، خلاصة الفتاوى ، لطاهر بن أحمد البخاري ( ١٢٣ — ب ) كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ١٨٣/١ ، تبين الحقائق ، للزيلعي ، ٢٣٣/٢ — ٢٣٥

( ٣ ) الآية ( ٧ ) من سورة الزمر

( ٤ ) الآية ( ١٧٦ ) من سورة النساء

( ٥ ) أنظر : كتاب معاني الحروف ، للرماني ، ص ٧٤ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ١٩٣/٢ .

( ٦ ) لو قال : لا تدخل إلا على الأسماء ، لكان أولى

( ٧ ) في ( ج ) : على خطر الزوال

( ٨ ) في ( ب ) : إنها إن لم تدخل الأفعال

تلي الأسماء التي تليها الأفعال أو معنى الأفعال، فكان فيها معنى الشرط من هذا الوجه<sup>(١)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾<sup>(٣)</sup>

قوله: { وهي توجب الإحاطة على سبيل الأفراد } بكسر الهمزة على المصدر، بدليل (ذكر)<sup>(٤)</sup> لفظ "الأفراد" مقامه في "أصول الفقه"<sup>(٥)</sup> لفخر الإسلام<sup>(٦)</sup> - رحمه الله -

ثم يستفاد معنى الإحاطة من لفظ [ب/٢٦٠] "كل"، والأفراد من "المضاف إليه"، وهو النكرة في موضع الإثبات، بخلاف كلمة "من" فإنه ليس فيه معنى الأفراد، وهي<sup>(٧)</sup> تحتل الخصوص أيضاً مثل كلمة

(١) أنظر ذلك في: الهداية، للمرغيناني، ٢/٢٥١، تبين الحقائق، للزبيلي، ٢/٢٣٣-٢٣٤.

(٢) الآية (١١١) من سورة النحل

(٣) الآية (١٨٥) من سورة آل عمران

(٤) ساقطة من (د)

(٥) في النسخة المطبوعة من "أصول فخر الإسلام" - رحمه الله - (الأفراد) وليس (الأفراد) كما ذكر السُّغْنَاقي - رحمه الله - ، قال فخر الإسلام: { كلمة "كل" وهي للإحاطة على سبيل الأفراد ، قال الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ ، ومعنى الأفراد : أن يُعْتَبَرَ كُلُّ مَسْمًى منفرداً ليس معه غيره، وهذا معنى بُتَ لهذه الكلمة لغة فيما أُضيفت إليه كأنها حاصلة، حتى لم تستعمل مفردة } .

أصول البزدوي ، ٨/٢ . ففعل الشيخ - رحمه الله - كانت عنده نسخة غير النسخة التي اعتمد عليها في الطبع

وانظر معنى كلمة "كل" أيضاً في : مغني اللبيب ، ١/١٩٣ ، أصول السرخسي ،

١/١٥٧ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ١/١٨٢

(٦) سبقت ترجمته في القسم الدراسي ص (٧٧)

(٧) أي كلمة "كل"

(مَنْ) <sup>(١)</sup>، إلا أنها عند العموم <sup>(٢)</sup> تخالفها في إيجاب الأفراد، أعني أن أفراد كلمة "كل" (إذا) <sup>(٣)</sup> وجدت معاً يُعتبر كل واحد منها كأن ليس معه غيره، وليس هذا المعنى في أفراد "مَنْ" فإنها إذا وجدت معاً يُعتبر صفة الاجتماع <sup>(٤)</sup> لا الإنفراد <sup>(٥)</sup>

ويظهر ذلك فيما ذكره محمد - رحمه الله - في "السَّير الكبير" <sup>(٦)</sup>:  
إذا قال: مَنْ دَخَلَ مِنْكُمْ هَذَا الْحِصْنَ أَوَّلًا فَلَهُ مِنَ النَّفْلِ كَذَا، فدخل جماعة معاً لم يكن لواحدٍ منهم شيء، ولو قال: كلٌّ مَنْ دَخَلَ مِنْكُمْ هَذَا الْحِصْنَ أَوَّلًا فَلَهُ عَشْرَةٌ، فدخل عشرة معاً، استحقَّ كلٌّ واحدٍ منهم النَّفْلَ تاماً؛ لأجل الإحاطة في كلمة "كل" على وجه الأفراد، فكان كلٌّ واحدٍ من الداخلين كأنه فردٌ ليس معه غيره، وهو أولٌ من النَّاسِ الذين تخلفوا ولم يدخلوا، وهو أولٌ أيضاً من التسعة الذين دخلوا معه <sup>(٧)</sup> [١٧٩/د] (لأنه لما اعتُبر في

(١) ساقطة من (ب)

(٢) في (د): إلا عندها عند العموم

(٣) ساقطة من (أ)

(٤) في (أ): الإجماع، وفي (ب): الاحتمال

(٥) أنظر الفرق بين كلمة "كل" و "مَنْ" و "جميع" في

أصول البزدوي، ٩/٢، أصول السرخسي، ١/١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، كشف الأسرار

شرح المنار، للنسفي ١/١٨٢، ١٨٤-١٨٥

(٦) أنظر: السَّير الكبير، للإمام محمد بن الحسن مع شرحه للسرخسي، ٣/٨٥٦-٨٥٨.

(٧) أي لو أخذنا واحداً من أولئك العشرة الذين دخلوا الحِصْنَ أَوَّلًا، فبالنظر إلى عامة النَّاسِ الذين لم يدخلوا هو أولهم، فاستحقَّ لذلك النَّفْلَ، وبالنظر إلى التسعة الذين دخلوا معه فهو أيضاً أولهم كأنه ليس معه غيره، فاستحقَّ لذلك النَّفْلَ

نفسه كأنه فردٌ ليس معه <sup>(١)</sup> غيره، كان هو أوّل من سيّواه، فلذلك استحقّ النّفل كاملاً ؛ لأنّ اسمَ الأوليّة تحقّق في كلّ فردٍ منهم، وفي كلمة "مَنْ" (وجب) <sup>(٢)</sup> اعتبارُ جماعتهم ، وذلك ينافي الأوليّة، ولو دخلَ العشرةُ على التعاقبِ كان النّفلُ للأوّلِ خاصّةً في الفصلين؛ لاحتمالِ الخصوصِ في كلمة " كلّ " ، فإنّ [٢٣٤/أ] الأوّل اسمٌ لفردٍ سابقٍ لا يشاركه فيه غيره ، وهذا المعنى تحقّق للسّابقِ من كلّ وجهٍ وكلمةُ " الجميع " بمنزلةِ كلمة " كلّ " في أنّها توجبُ الإحاطةَ ولكن على وجهِ الاجتماعِ لا على وجهِ الانفراد <sup>(٣)</sup> ، حتى لو قال: جميعُ مَنْ دخلَ منكم هذا الحصنَ أوّلاً فله كذا ، فدخلَ عشرةٌ معاً، إستحقّوا نفلاً واحداً، بخلافِ قوله: كلّ مَنْ دخلَ ؛ لأنّ لفظَ "الجميع" للإحاطةِ على وجهِ الاجتماعِ ، وهم سابقون <sup>(٤)</sup> بالدّخولِ على سائرِ النَّاسِ، وكلمة "كلّ" للإحاطةِ على وجهِ الإفرادِ، وكلّ واحدٍ منهم كالمفردِ <sup>(٥)</sup> بالدّخولِ سابقاً على سائرِ النَّاسِ ممن لم يدخل

---

( ١ ) ساقطة من ( ج )

( ٢ ) ساقطة من ( ب )

( ٣ ) في ( ب ) و ( ج ) : الإفراد

( ٤ ) في ( د ) : وهم صادقون

( ٥ ) في ( أ ) : كالمفرد



فحصلَ من هذا كله، (أنَّ كلمةَ) <sup>(١)</sup> "كلّ" للعمومِ على سبيلِ  
 الأفراد، وكلمةَ "جميع" للعمومِ على سبيلِ الاجتماع، وكلمةَ "مَنْ"  
 على الإطلاق، كما في حروفِ العطف، ولكن بطلَ النَّفْلُ في قوله:  
 مَنْ دَخَلَ مِنْكُمْ هَذَا الْحِصْنَ أَوَّلًا فَلَهُ مِنَ النَّفْلِ كَذَا، فدخَلَ جماعةٌ؛  
 لما أنَّ الأوَّلَ اسمٌ لفرْدٍ سابقٍ، وهو تصريحٌ بالخصوص، فلا يستحقُّ  
 [٢٠٥/جـ] النَّفْلَ إلَّا واحدٌ دخلَ سابقاً على الجماعة، وكلمةُ "مَنْ"  
 وإنْ كانت عامّةً لكنْ تحتمِلُ الخصوصَ، فترجَّحَ جانبُ الخصوصِ  
 بقرانِ الأوَّلِ، بخلافِ كلمةِ "كلّ" و "الجميع"، فإنَّ كلاًّ منهما  
 موضوعٌ لما ذكرنا من اعتبارِ (معنى) <sup>(٢)</sup> الأفرادِ ومعنى الاجتماعِ،  
 فأوَّلَ اسمُ الأوَّلِ <sup>(٣)</sup> بمعنى يليقُ بموضوعهما على ما ذكرناه .  
 — والله أعلم —.

---

( ١ ) ساقطة من ( ب )

( ٢ ) ساقطة من ( د )

( ٣ ) في ( ج ) : فأوَّلَ أوَّلَ اسمُ الأوَّلِ

## [ خاتمة الكتاب ]

يقولُ العبدُ المفتقرُ إلى الله المرشدِ إلى سواءِ المنهاج ، والمنجِّي من وُضْمَةٍ<sup>(١)</sup> الاتِّسَامِ بِسِمَةِ النَّفَاجِ<sup>(٢)</sup> ، المدعو بحسين بن علي بن الحجاج<sup>(٣)</sup> ، سترَ الله عيوبه ، وغفرَ ذُنُوبَه ، قد انتهى (لي)<sup>(٤)</sup> ما استمددتُ من الله موادَّ التَّوفيق ، واستوهبته فيما نحوته من التحقيق ، فإنه بحمدِ الله قد برزَ مَطلَعاً على حَاقِّ المعنى<sup>(٥)</sup> وفَصَّ الحقيقة ، ونَجَمَ كاشِفاً لما استُبهِمَ في (هذه)<sup>(٦)</sup> الأوراقِ الوريقة ، ولكن مع ذلك لم أتعالَ عن جاهلٍ مُشِيطٍ<sup>(٧)</sup> دَعَاهُ فرطُ سِفْلَتِهِ ، وذِي غِلٍّ حَمَلَهُ<sup>(٨)</sup> خُبْتُ دِخْلَتِهِ ،

(١) في (ب) : وهمة

والوُضْمَةُ : صفةٌ عيبٌ تكون في الإنسان . أنظر : تهذيب اللغة ، ٣٦١/١٢ .  
(٢) النَّفَجُ هو : الظهورُ والارتفاعُ والخروج ، والنَّفَاجُ هو : الرَّجُلُ يقولُ ما لا يفعل ، ويفتخرُ بما ليس له ولا فيه . وفي هامش النسخة (د) : النَّفَاجُ هو الذي يعدُّ فيُخِلِفُ .  
أنظر : تهذيب اللغة ، ١١٥/١١ ، الصَّحاح ، ٣٤٥/١ ، معجم مقاييس اللغة ، ٤٥٧/٥ ، لسان العرب ، ٣٨٢/٢ ، المصباح المنير ، ص ٦١٦

(٣) في (أ) : الحجاج الصُّغْنَقِيّ

(٤) ساقطة من (أ) و (ب) و (د)

(٥) في (ب) : حلق المعنى ، والصَّوابُ ما أثبتّه ، وحاَقَ المعنى حقيقته

(٦) ساقطة من (ج) . والإشارة في قوله (هذه الأوراق) عائِدَةٌ على كتاب "المختصر" أصل هذا الكتاب لحسام الدين الأُخْسِيكِيّ .

(٧) في (ج) : نشيط ، والصَّوابُ ما هو الثَّابِت

والشَّطَطُ : مجاوزةُ القَدَرِ ، وشَطَّ الرَّجُلُ وأَشْطَطَ إذا جَارَ في قَضِيَّتِهِ ، والمُشِيطُ اسمُ فاعِلٍ  
أنظر : تهذيب اللغة ، ٢٦٤/١١ ، الصَّحاح ، للجوهري ، ١١٣٧/٣-١١٣٨ ، معجم مقاييس اللغة ١٦٥-١٦٦/٣ ، لسان العرب ، ٣٣٤/٧ ، المصباح المنير ، ص ٣١٣

(٨) في (ب) : جملة

إلى تهجين<sup>(١)</sup> ما هو حَرِيٌّ بِأَنْ يُنَمَّقَ<sup>(٢)</sup> بالنَّضَارِ<sup>(٣)</sup> على بسيطِ الحَدَقِ<sup>(٤)</sup> ،

(١) التَّهْجِينُ من هَجَنَ ، وَالهِجَانُ البياض ، وهو أحسنُّ البياضِ وأعتقهُ في الإبلِ والرجالِ والنساءِ ، وَالهِجَانُ الكَرَمُ ، يقال امرأَةٌ هِجَانٌ ، أي الكريمةُ الحَسَبُ ، وَالهَجِينُ من الخَيْلِ الَّذِي وَلَدَتْهُ بَرَذُونَةٌ من حَصَانٍ عَرَبِيٍّ ، وَالهَجِينُ الَّذِي أَبُوهُ عَرَبِيٌّ وَأُمُّهُ أَمَةٌ ، وَقيل : الهَجِينُ الَّذِي أَبُوهُ خَيْرٌ مِنْ أُمِّهِ ، قال الأزهري : { وهو الصحيح } وَالهُجْنَةُ في الكلام : ما يلزمُكَ منه العيبُ ، وَقيل : هو القُبْحُ في الكلام ، وهو المرادُ هنا

أنظر : تهذيب اللغة ، ٦/٥٨-٦١ ، المصباح المنير ، ص ٦٣٥

(٢) النَّوْنُ والمِيمُ والقافُ أَصْلٌ يدلُّ على تحسينِ الشَّيْءِ وتجويدِهِ ، يقال : نَمَّقَ وَنَمَّقَ ، وَنَمَّقْتُ الْكِتَابَ أي حَسَّنْتُ الْكِتَابَ ونَقَشْتُهُ وَصَوَّرْتُهُ

أنظر : تهذيب اللغة ، ٩/٢٠٣ ، الصَّحاح ، ٤/١٥٦١ ، معجم مقاييس اللغة ، ٥/٨٢ ، لسان العرب ، ١٠/٣٦١

(٣) النَّضَارُ والنَّضَارَةُ البريقُ من النِّعْمَةِ ، وهي في الأصلِ حُسْنُ الرَّجُلِ ، ومنه الحديث : ﴿ نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالِي فَرَعَاها ﴾

أنظر : تهذيب اللغة ، ١٢/٨ - ١٠ ، غريب الحديث ، لابن الجوزي ، ٢/٤١٤ ، النهاية ، لابن الأثير ، ٥/٧١

ومراده هنا : أَنَّ هَذَا الْجَاهِلَ الَّذِي أَرَادَ النَّيْلَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ كَانَ حَرِيًّا بِهِ أَنْ يَحْتَثَّ فِي مَحَاسِنِهِ وَمَعَانِيهِ ، وَأَنْ يَزِيدَ مِنْ تَجْوِيدِهِ وَتَحْسِينِهِ بَدَلًا مِنْ تَهْجِينِهِ وَتَقْبِيحِهِ

(٤) الْحَاءُ وَالذَّالُّ والقافُ أَصْلٌ وَاحِدٌ ، وهو الشَّيْءُ يُحِيطُ بِالشَّيْءِ ، يقال : حَدَقَ الْقَوْمُ بِالرَّجُلِ وَأَحْدَقُوا بِهِ ، وَحَدَقَةُ الْعَيْنِ مِنْ هَذَا ، وَالْجَمْعُ حِدَاقٌ ، وَالتَّحْدِيقُ شِدَّةُ النَّظَرِ ، وَالحَدِيقَةُ الْأَرْضُ ذَاتُ الشَّجَرِ .

أنظر : تهذيب اللغة ، ٤/٣٣-٣٤ ، معجم مقاييس اللغة ، ٢/٣٣-٣٤

وكلا المعنيين صالحٌ للتعبيرِ عنه ، فلو كان المقصودُ من (الحَدَقِ) حَدَقَةُ الْعَيْنِ فَكَانَتْهُ قَالَ : بِأَنَّ هَذَا الْجَاهِلَ حَمَلَهُ حِقْقُهُ وَخُبَّتُهُ عَلَى تَزْوِيرٍ مَا هُوَ حَرِيٌّ بِأَنْ يَكُونَ حَسَنًا فِي أَعْيُنِ النَّاطِرِينَ . وَإِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ مِنْ (الحَدَقِ) الْحَدِيقَةُ فَكَانَتْهُ قَالَ : حَمَلَهُ ذَلِكَ عَلَى اسْتِبَاحِ وَتَهْجِينِ مَا لَا يُمْكِنُ تَقْبِيحُهُ وَلَا يَصِحُّ تَشْوِيهُهُ ، وهي الحِدَائِقُ الْغَنَاءُ ذَاتُ الْعُشْبِ النَّضِيرِ وَالْثَمَرِ الْيَابِعِ .

وعلى تلحين<sup>(١)</sup> ما هو أصحُّ من يبيض النِّعَامِ في قُبْحِ<sup>(٢)</sup> الغَلَقِ<sup>(٣)</sup> ،  
 (ولكن)<sup>(٤)</sup> طَيِّبْتُ نَفْسِي بِأَنِّي لَسْتُ بِأَوَّلَ مَنْ عَيَّتْ حَالَهُ مِنَ الْأَنَامِ ،  
 وَأَوَّلَ زُجَاجَةٍ كُسِرَتْ فِي الْإِسْلَامِ  
 يَهْرُ جُرِّي<sup>(٥)</sup> من الجُبْنِ عَنَسًا عَثِيثَةً تَقْرُمُ جِلْدًا أَمْلَسًا<sup>(٦)</sup>

( ١ ) اللَّحْنُ من الأضداد فإذا أخطأ فقد لَحَنَ ، وإذا أصابَ فقد لَحَنَ ، يقولُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه { تَعَلَّمُوا السَّنَةَ وَالْفَرَائِضَ وَاللَّحْنَ } .

أنظر : الأضداد ، لابن الأنباري ، ص ٢٣٨-٢٣٩ ، الأضداد ، للصَّغَانِي ، ص ٢٤٤ ، تهذيب اللغة ٦٢-٦١/٥

والمرادُ به هنا : المعنى الأوَّل

( ٢ ) في ( أ ) : فتح ، وهي في باقي النسخ غير منقوطة ، وما أثبتته هو الصَّحِيح ؛ لأنَّ حَرْفَ ( في ) هنا للسَّبِيَّةِ ، أي بسببِ قُبْحِ أَخْلَاقِهِ

( ٣ ) الغَلَقُ : الغَضَبُ وضيقُ الخُلُقِ ، وقال الميرد : الغَلَقُ ضَيْقُ الصَّدْرِ وَقِلَّةُ الصَّبْرِ ، ولها معانٍ أُخرى ، ولكن المرادُ هنا ما ذكرته

أنظر : تهذيب اللغة ( الجزء المستدرک ) ص ١٣٩-١٤٦ ، الصَّحاح ، ١٥٣٨/٤ ، المغرب ، ص ٣٤٢-٣٤٣ ، لسان العرب ، ٢٩٢/١٠ ، المصباح المنير ، ص ٤٥١

فكان المعنى: أَن من شِدَّةِ قُبْحِ أَخْلَاقِ ذَلِكَ الشَّخْصِ الجائرِ في حَكْمِهِ عَلَيَّ أَنَّهُ خَطْأَنِي فيما كُتِبَتْهُ حتَّى ولو كان ذلك أَصَحَّ من يَبْيِضُ النِّعَامَ - وهو مثْلُ يُضْرَبُ لَصَحَّةِ الشَّيْءِ - .

( ٤ ) ساقطة من ( ج )

( ٥ ) في هامش النسخة ( د ) : جُرِّيَ تصغيرُ جررَ

( ٦ ) لم أعتدِ إلى قائله ، ولعله من أرجازِ رؤية ، ولكن وجدتُ أَنَّ الأحنف بن قيس استشهد به على حارثة ابن بئر الغداتي ، حينما عابه عند زياد للدخول فيما لا يعنيه ، وذلك أَنَّهُ طَلَبَ من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه أَن يَدْخُلَهُ في الحُكُومَةِ ، فسعى حارثة به .

وجُرِّيَ تصغيرُ جررَ ، وهو ولدُ الكلب ، والعَنَسُ الأسد ، والعَثَّةُ هي السَّوْسَةُ التي تَأْكُلُ الصَّوْفَ ، وهو مثْلُ يُضْرَبُ للضعيفِ يَجْهَدُ أَن يُوَثِّرَ في الشَّيْءِ فلا يَقْدِرُ عليه .

أنظر : الصَّحاح ، للجوهري ، ٢٨٧/١ ، معجم مقاييس اللغة ، ٢٧/٤ ، مجمع الأمثال ، للميداني ، ٣٦٢/٢ ( ٢٤٩٤ ) ، لسان العرب ، ٤٧٥/١٢

فكفاني بعالمٍ مُنصفٍ<sup>(١)</sup> قد اطلعَ عليه وارتضاه ، وذو شُبْهَةٍ أَعُواماً  
قد استَضَاءَ به واستَحْلَاه ، والله درّ من يقول

إذا رَضِيتُ عَنِّي كِرَامُ عَشِيرَتِي      فلا زَالَ غَضَبَانَا عَلَيَّ لَعَامُهَا<sup>(٢)</sup>  
ولو لم يكن فيه إلّا ما نقلتُ ( فيه )<sup>(٣)</sup> من الأساتذة الكِبَار ،  
وَبَثْتُ شُدُورَ ما قَرَعَ سَمْعِي من النّار ، لَكَفَى كُلَّ الكِفَايَةِ ، وَحُسِبَ  
من الهداية ، فإِنِّي لَمَّا ظَفِرْتُ بِخِدْمَةِ الإمامِ العالمِ الحَجَّاجِ الرِّبَّانِيّ ،  
البارِعِ الوَرِعِ الصَّمَدَانِيّ أستاذُ العلماء ، بَقِيَّةُ الكُبرَاء ، المتفردُ بإحياءِ  
سِيرِ السَّلَف ، المتوحِّدِ على وَجْهِ الغُبراءِ بأنّه خيرُ الخلف ، مولانا حَافِظُ  
الدِّينِ البخاري<sup>(٤)</sup> ، شَكَرَ اللهَ مَسَاعِيَهُ وَزَادَ مَعَالِيَهُ ، قَفَوْتُ أثرَهُ أينما  
انْبَعَثَ ، والتقطتُ فوائده كُلَّ ما نَفَثَ ، وهو أيضاً - رحمه الله - أَكْرَمُ  
مُثَوَايَ وَمَكْنَنِي فِي الخَلْد ، وَرَبَّانِي تَرْبِيَةَ الوَالِدِ لِلوَلَدِ

وَخَزَنْتُ فِيهِ أيضاً فرائدَ مَنْ ( أدركتُ )<sup>(٥)</sup> من المشايخ العِظَامِ ،  
وفوائدَ مَنْ انتهيتُ من الأساتذة الكِرَام ، منهم  
الإمامُ الزَّاهِدُ ، البارِعُ الوَرِعُ ، (المقدم)<sup>(٦)</sup> فِي حَلَبَةِ سِبَاقِ التَّدْقِيقِ ،  
وَمِضْمَارِ التَّحْقِيقِ ، وهو العَيْنُ الفَوَّارَةُ فِي الأحكامِ الشَّرْعِيَّةِ ، واليَنبُوعُ المَعِينُ

( ١ ) فِي ( أ ) : مُنْصَف .

( ٢ ) أَنْظَر : كِتَاب "الدَّرَ الْفَرِيدِ وَبَيْتِ الْقَصِيدِ" لِمُحَمَّدِ أَيْدَمِر ، وَهُوَ كِتَابٌ يُعْنَى بِذِكْرِ الْآيَاتِ  
الشَّرْعِيَّةِ وَتَرْبِيَّتِهَا حَسَبَ الْحُرُوفِ الْأَبْجَدِيَّةِ ، وَنَسَبَتْهَا لِقَائِلِهَا ، نَسَخَةُ مَكْتَبَةِ فَاتِح ، ( ٣٢٣/١ ) .

( ٣ ) سَاقِطَةٌ مِنْ ( د )

( ٤ ) الَّذِي سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي الْقِسْمِ الدِّرَاسِيِّ ص ( ٣٧ )

( ٥ ) سَاقِطَةٌ مِنْ ( ب )

( ٦ ) سَاقِطَةٌ مِنْ ( ب )

في الأصولِ المِلِّيَّةِ ، وهو الذي شَدَّ عَضُدِي ، وَأَزَرَ أَرْزِي ، ومَدَّ  
بِضْبَعِي<sup>(١)</sup> ، وقَوَّى ظَهْرِي ، وهو الأَوْحَدِيُّ في دَرْكِ دَقَائِقِ فخر  
الإسلام<sup>(٢)</sup> ، ونَشَرِ [٢٦١/ب] مَصْنَفَاتِهِ فيما بين الأَنَامِ ، والمَخْصُوصِ  
مُصَاحِبَةِ صَاحِبِ "المختصر"<sup>(٣)</sup> وروايته ، وتبليغِ فِقْهِهِ ودرايته ، مولانا  
وسَيِّدُنَا فخر الدِّين المايِمِرَغِي<sup>(٤)</sup> ، تَغَمَّدَهُ اللهُ بِالرَّحْمَةِ والرَّضْوَانِ ،  
وَأَسْكَنَهُ في فِرَادِيسِ الجَنَانِ .

ومنهم : الإمامُ الزَّاهِدُ ، أَرَأَفُ النَّاسِ على عِبَادِ اللهِ الأَخْيَارِ ،  
وَأَعْظَمُهُم عليهم من الآبَاءِ الأَبْرَارِ ، مَعْدِنِ الأحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ ،  
مَجْمَعِ الآثَارِ المِصْطَفَوِيَّةِ ، مولانا جلال الدِّين المَعْشَرُ<sup>(٥)</sup> - رحمه الله -  
(وهو رحمه الله)<sup>(٦)</sup> أَوَّلُ مَنْ فَتَقَ لِسَانِي ، وَفَتَحَ جَنَانِي<sup>(٧)</sup> .

---

( ١ ) الضَّبْعُ : العَضْدُ ، ومنه الاضطباعُ في الإحرام

أنظر : تهذيب اللُّغة ، ١/ ٤٨٥

( ٢ ) أبو الحسن عليّ بن محمّد بن الحسين فخر الإسلام البزدوي ، الذي سبقت ترجمته  
في القسم الدَّرَاسِي ص ( ٧٧ )

( ٣ ) حسام الدِّين محمّد بن محمّد بن عمر الأَخْسِيكِيّ ، الَّذِي سبقت ترجمته في القسم  
الدَّرَاسِي ص ( ٢١ )

( ٤ ) سبقت ترجمته في القسم الدَّرَاسِي ص ( ٣٨ )

( ٥ ) سبقت الإشارة إلى ترجمته في القسم الدَّرَاسِي ص ( ٣٩ )

( ٦ ) ساقطة من ( أ )

( ٧ ) في ( ج ) : وَرَبَطَ جَنَانِي

وصادفتُ جماعةً نابغةً من الفتيان، وعُصبةً فائقةً على الأقران،  
 خصوصاً في هذا الفن الذي نحن فيه<sup>(١)</sup>، فإنهم ارتقوا إلى ما ينتهيهِه<sup>(٢)</sup>،  
 جثوتُ بين أيديهم ، وأثبتُ فيه ما بلغني من لديهم<sup>(٣)</sup>، منهم :  
 الإمامُ العالمُ النطِيسُ<sup>(٤)</sup> اللوذعيّ، والقَرْمُ<sup>(٥)</sup> النديسُ الأخوذِيّ،  
 مولانا حسام الدين النيازوي<sup>(٦)</sup> - رحمه الله -

ومنهم : الإمامُ الزاهدُ ، مُدركُ اللَّمحةِ ، مُصيبُ الرُّمزةِ<sup>(٧)</sup>،  
 رئيسُ أهلِ الطَّريقةِ<sup>(٨)</sup>، تاجُ أهلِ الحقيقةِ ، مصنفُ آخِرِ الزَّمانِ، نفاعُ  
 طلبةِ العِلْمِ الذين هَجَرُوا الأوطانَ، مولانا حافظُ الدينِ النَّسفيّ<sup>(٩)</sup>.

( ١ ) أي في عِلْمِ أصولِ الفقه

( ٢ ) أي بلغوا النهايةَ فيه

( ٣ ) دَرَجَ المؤلف - رحمه الله - على مثلِ هذا التعبيرِ كما هو واضحٌ من أوّلِ الكتاب ،  
 وما لَدَى الإنسانِ هو ما عنده .

( ٤ ) النطِيسُ والنديسُ ، من الفِطْنَةِ والكِيَاسَةِ ، يقال : نَطِيسٌ وَنَطِيسٌ : إذا كان عالماً  
 فِطْنَةً مجرباً للأُمُور وقيل : النطِيسُ الطبيبُ الحاذِقُ ؛ لأنَّ الطَّبَّ بِالرُّومِيَةِ النُّسْطَاسُ  
 أنظر : تهذيب اللُّغة ، ٣٣٧/١٢ ، معجم مقاييس اللُّغة ، ٤٤٣/٥

( ٥ ) القَرْمُ هو السَّيِّدُ الرَّئيسُ من الرِّجال ، ويقال : المُقَرَّمُ ؛ لأنَّه شُبِّهَ بِالقَرَمِ من الإِبِلِ  
 لِعَظَمِ شأنِهِ وَكَرَمِهِ

أنظر : تهذيب اللُّغة ، ١٤٠/٩ ، معجم مقاييس اللُّغة ، ٧٥/٥ ، لسان العرب ، ٤٧٣/١٢ .

( ٦ ) سبقت ترجمته في القسم الدَّرَاسِي ص ( ٤١ ) .

( ٧ ) الرُّمزةُ : مشتَقَّةٌ من الرَّمزِ ، وهو تَلَطَّفٌ في الإِنهَامِ بإشارةٍ ، كتحريكِ طرفِ اليَدِ  
 والشَّفةِ واللَّحْظِ ، وعَبَّرَ عن كُلِّ كلامٍ بإشارةٍ بالرَّمزِ ، كما عَبَّرَ عن السَّعَايَةِ بِالغَمَزِ  
 أنظر : التوقيف ، للمناوي ، ص ٣٧٤ ، الكليات ، ٣١٢/٣

( ٨ ) من اصطلاحات الصُّوفِيَّةِ ، والطَّريقةُ في عُرْفِهِم السَّيْرَةُ الْمُخْتَصَّةُ بِالسَّالِكِ إِلَى اللَّهِ فِي  
 قَطْعِ المنازِلِ والتَّرقِي في المقاماتِ ، وقيل : هي أوامرُ اللَّهِ تعالى وأحكامُهُ الَّتِي لَا رُحْصَةَ فِيهَا .

أنظر : التوقيف ، ص ٤٨٢ ، دستور العلماء ، ٢٧٦/٢

( ٩ ) سبق ترجمته في القسم الدَّرَاسِي ص ( ٤٢ )

ومنهم [٢٣٥/أ] الإمام العالم ، الزاهد المحقق ، والهامم المدقق ،  
المشهود ( له )<sup>(١)</sup> باليد البيضاء في الأصول ، والحجة ذات المضاء في  
المعقول ، مولانا شمس الدين العضد الكندي<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - .

ومنهم : السيد افتخار آل السيادة ، رئيس أهل السعادة ، مخي  
الجامعين ، مفتي الخافقين ، ذو الفصاحة الباهرة ، والحجج الزاهرة ،  
أحسن الناس خلقاً ، وأكرمهم خلقاً ، مولانا السيد الإمام ( جمال )<sup>(٣)</sup>  
الدين<sup>(٤)</sup> المعروف بختن مولانا حميد الدين<sup>(٥)</sup> - رحمهما الله - .

ومنهم : الإمام العالم الشهيد ، المحقق الكامل الرشيد ، دقيق النظر ،  
مفتي البشر ، الفائق في علم الفروع ، الجامع بين المعقول والمسموع ، له  
لسان تبهر السيوف ذلاقتة ، وبيان يسحر العقول رشاقتة ، مولانا ركن  
الدين الأفشنجي<sup>(٦)</sup> - رحمه الله - ، فقد ثبت لي حق الرواية منهم  
ومن غيرهم من الأئمة الكبراء ، والأساتذة العظماء ، بحيث يطول  
الذكر ، ويكل الفكر

---

( ١ ) ساقطة من ( أ )

( ٢ ) في ( أ ) : القضيبي الكندي ، وفي ( د ) : القصب كندي ، وفي ( ب ) هكذا  
رُسمت : الفصكندي . وقد سبقت الإشارة إليه في القسم الدراسي ص ( ٤٣ )

( ٣ ) ساقطة من ( ب )

( ٤ ) سبقت الإشارة إليه في القسم الدراسي ص ( ٤٣ )

( ٥ ) سبقت ترجمته في القسم الدراسي ص ( ٤٣ )

( ٦ ) سبقت ترجمته في القسم الدراسي ص ( ٤٦ )



ثم من بين هؤلاء أشدهم اعتناءً بشأني ، واحتمالاً لما بي<sup>(١)</sup>  
 [٢٠٦/ج-] ، هو السابق<sup>(٢)</sup> والمصلي<sup>(٣)</sup> ، أكرمهما الله بأعلى  
 درجات المصلي<sup>(٤)</sup>

وقد اتفق عندي من نسخ الشروح والفوائد ، وفرائد قلائد  
 النواهد ، فما ذكر من الأسئلة على بناء المفعول فهو من المنقول<sup>(٥)</sup> ،  
 وما ذكر منها على الخطاب فهو من صاحب الكتاب [١٨٠/د]  
 ثم لما لم ينفلت<sup>(٦)</sup> لفظ "المختصر" ومعناه المغلق ، من الكشف  
 الشافي والشرح المطلق ، ولم يبق ذو غمّة كشفه ينتظر ، سمّيته "الوافي في  
 شرح المختصر" ؛ لوفائه في كلّ ما بُغِيَ في هذا النوع من  
 المطالب الدنيّة ، وتناسب الفصول وانحصار الأقسام بالمعاني اليقينيّة

---

(١) رُسمت في جميع النسخ هكذا : لما بي ، ولعل أقرب معنى هو ما ذكرته  
 (٢) السابق في اللغة : هو الذي يسبق غيره ، والعرب تقول للذي يسبق من الخيل  
 سابق وسبق ، وإذا كان يسبق فهو مسبق أنظر : تهذيب اللغة ، ٤١٧/٨  
 والسابق هنا هو الأول ، أي المذكور أولاً من هؤلاء العلماء ، وهو الإمام حافظ الدين  
 البخاري - رحمه الله -

(٣) المصلي في اللغة : هو الذي يلي السابق ، مأخوذ من الصلّوين ، وهما مكتفّا  
 ذنب الفرس ، فكأنه يأتي ورأسه في ذلك المكان أنظر تهذيب اللغة ، ٢٣٧/١٢  
 والمراد به هنا هو : المذكور ثانياً ، وهو الإمام فخر الدين المايبرغي - رحمه الله -

(٤) المصلي هنا المراد به المؤدّي للصلاة ، فهو يدعو لهما بأجر أولئك

(٥) في (ج) : المعقول ، وقوله : (من المنقول) أي نقلاً من أصحاب الكتب المتقدمين .

(٦) في (ج) : ينقلب

ثمّ مما شرفني الله تعالى واختصني بأفضاله، وأكرمني بجلاله ، أنّه وقّني بإملاء الشرح في مسجدي المؤلّف ومشهده<sup>(١)</sup>، وبالختم على تربة المصنّف ومرقده<sup>(٢)</sup>، وتوحدني بعصمته، بعد تفرّق أصحابي أيدي سباً، وتشيتهم إلى ما يهبُ الجنوب والصبا، إحياء لهذه السّنة الرّضيّة، والخصلة السّنيّة، وقد تمّت بحمد الله تعالى وبالله التّوفيق بتاريخ يوم الجمعة العشرين من شهر صفر<sup>(٣)</sup> الواقع في سنة إثنين وتسعين وستمائة.

اللهم ثبّتنا على الصّراط المستقيم ، والمنهج القويم ،  
بفضلك العيم ، ومنك الجسيم ، والحمد لله ربّ العالمين ،  
والصّلاة على سيّدنا محمّد وآله وصحبه أجمعين

( ١ ) أي قبره، ولعله يريد المسجد الذي دُفن المصنّف في فناءه؛ لأنّ من عادات أهل تلك البلاد دفن موتاهم في أفنية المساجد، وهو مخالف لأصول الإسلام، أمّا التدريس والتصنيف بجوار المقابر والمدافن إنّ قصد به القرية فهو غير مشروع، وإلا فلا ميزة فيه حينئذ.

( ٢ ) يقال فيه ما قيل في الذي قبله

( ٣ ) في ( أ ) من شهر رمضان المعظم ، ولعله خطأ من الناسخ - رحمه الله - ؛ لأنّ جميع النسخ اتّفت على تاريخ إنهاء إملاء السّغناقي - رحمه الله - لهذا الكتاب الإملاء الأوّل في هذا التاريخ المذكور في صلب الكتاب ، وهو يوم الجمعة العشرين من شهر صفر من عام إثنين وتسعين وستمائة للهجرة النبوية الشريفة (٦٩٢/٢/٢٠ هـ)

## تَمَّ الْكِتَابُ (١)

(١) ذُكِرَ فِي آخِرِ نَسْخَةِ ( دَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ ) الْمُرُوزِ لَهَا بِالرَّمْزِ ( أ ) مَا نَصُّهُ :  
 { تَمَّ الْكِتَابُ ، بِعَوْنِ الْمَلِكِ الْوَهَّابِ ، عَلَى يَدِ أَوْعَفِ عِبَادِ اللَّهِ ، اللَّائِذِ بِكَرَمِهِ ، الرَّاجِي  
 رَحْمَةَ رَبِّهِ وَغُفْرَانِهِ ، أَحْمَدُ ابْنُ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ ، وَاتَّفَقَ الْفَرَاغُ مِنْهُ يَوْمَ السَّبْتِ السَّابِعِ عَشَرَ  
 مِنْ شَهْرِ صَفَرٍ سَنَةِ عَشْرِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ ، ( ١٧ / ٢ / ٧٢٠ هـ ) ، أَحْسَنَ اللَّهُ خَاتَمَتَهَا }  
 وَفِي نَسْخَةِ مَكْتَبَةِ ( بَرْنِسْتُونِ الْبَرِيطَانِيَّةِ ) الْمُرُوزِ لَهَا بِالرَّمْزِ ( ج ) جَاءَ مَا نَصُّهُ : { وَقَعَ الْفَرَاغُ  
 مِنْ تَحْرِيرِ هَذَا الْكِتَابِ فِي الْيَوْمِ الْعَاشِرِ مِنْ شَهْرِ رَيْعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ إِثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ  
 ( ١٠ / ٣ / ٧٥٢ هـ ) بِمَدِينَةِ قَرَمٍ ، حَامَاهَا اللَّهُ عَنِ الْآفَاتِ ، عَلَى يَدِ الْعَبْدِ الضَّعِيفِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ  
 ابْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ النَّارِجِ كُنْدِي وَفَّقَهُ اللَّهُ لِمَا يَتِمَّنَاهُ ، وَبَلَّغَهُ أَقْصَى غَايَتِهِ وَمُنَاهُ } .

وَفِي نَسْخَةِ مَكْتَبَةِ ( الْفَاتِحِ فِي السَّلِيمَانِيَّةِ ) بَرَكِيَا الْمُرُوزِ لَهَا بِالرَّمْزِ ( د ) جَاءَ مَا  
 نَصُّهُ : { تَمَّ الْكِتَابُ ، بِعَوْنِ الْمَلِكِ الْوَهَّابِ ، عَلَى يَدِ الْعَبْدِ الضَّعِيفِ النَّحِيفِ ، الرَّاجِي إِلَى  
 رَحْمَةِ رَبِّهِ اللَّطِيفِ ، عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نِظَامِ الْخُرَّاسَانِيِّ ، وَقْتَ الظُّهْرِ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ  
 مِنْ أَوَاخِرِ شَهْرِ اللَّهِ الْمُعْظَمِ الْحَرَمِ الْحَرَامِ ، فِي شُهُورِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ  
 ( الثَّلَاثَاءِ / ١ / ٧٧٤ هـ ) حَامِداً اللَّهُ ، وَمُصَلِّياً عَلَى نَبِيِّهِ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِمَنْ قَرَأَ وَلِمَنْ نَظَرَ  
 وَلِمَنْ كَتَبَ وَلِمَنْ قَالَ : آمِينَ ، بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ، وَيَا خَيْرَ النَّاصِرِينَ ، وَيَا خَيْرَ  
 الْغَافِرِينَ ، وَلِحَمْدِ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ } .

أَمَّا النَّسْخَةُ الرَّابِعَةُ مِنْ مَكْتَبَةِ ( بَارِيسِ الْوُطْنِيَّةِ ) الْمُرُوزِ لَهَا بِالرَّمْزِ ( ب ) فَلَمْ  
 يَذْكُرْ فِيهَا اسْمَ النَّاسِخِ وَلَا تَارِيخَ النَّسْخِ

وَأَمَّا النَّسْخَةُ الْخَامِسَةُ مِنْ مَكْتَبَةِ ( بَارِيسِ الْوُطْنِيَّةِ ) وَالَّتِي وَصَلْتَنِي مُؤَخَّرًا فَقَدْ جَاءَ فِيهَا  
 مَا نَصُّهُ : { وَقَدْ فَرَّغْتُ يَدُ جَامِعِهِ وَهُوَ مَوْلَانَا شَيْخُ الْمَشَايِخِ الشَّيْخِ حَسَامِ الدِّينِ السَّغْنَاقِيِّ نَفَعَ  
 اللَّهُ أَهْلَ الْعِلْمِ بِطَوْلٍ مَدَّتْهُ ، وَصَرَفَ الْمَكَارِهِ عَنْ سُدَّتِهِ ، بِالْإِمْلَاءِ ثَانِيًا فِي ( جَبَانَةِ مِصْرِ  
 خَوَارِزْمِ ) عَلَى أَصْحَابِ مُسْتَرَشِدِينَ فِي الْعُثُورِ ، وَمُهْتَدِينَ إِلَى أَرْشَادِ الْأُمُورِ ، مَتَّعَهُمُ اللَّهُ بِمَا  
 عِلَّمُوهُ ، وَوَفَّقَهُمْ عَلَى مَا لَمْ يَعْلَمُوا ، بِتَارِيخِ يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ الرَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ  
 الْوَاقِعِ فِي سَنَةِ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ ( الْإِثْنَيْنِ / ٢٤ / ٦٩٣ هـ ) ، وَوَقَعَ الْفَرَاغُ مِنْ نَسْخِهِ  
 بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَخُسْنِ تَوْفِيقِهِ فِي شَهْرِ صَفَرٍ سَنَةِ عَشْرِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ ( صَفَرٍ / ٧٢٠ هـ ) } .

## الفهرس التفصيلي لموضوعات الجزء الخامس

	<b>بـ ا ب حروف المعاني</b>
١٨٧٣	سببُ ذكر هذا الباب آخِر الكتاب
١٨٧٤	سببُ تسمية حروف المعاني بذلك
	<b>أولاً حروف العطف</b>
١٨٧٥	حرف " الواو "
١٨٧٩	الجوابُ على مسائل ظنَّ بعضُ النَّاسِ أنَّ " الواو " فيها للترتيب
١٨٨٠	تحقيقُ سبب الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه - رحمهم الله - في هذه المسائل
١٨٨٢	تعريفُ الفُضُوليّ
١٨٨٣	إستعمالات حرف " الواو "
١٨٨٣	أ ( إذا دخلَ حرف " الواو " بين جملةٍ كاملةٍ وناقصةٍ فهو " واو " العطف
١٨٨٥	ب ( الخلافُ فيما دخلَ حرف " الواو " بين جملتين كاملتين
١٨٨٧	ج ( وقد تستعمل " الواو " بمعنى الحال
١٨٨٩	إذا كانت " الواو " بمعنى الحال كان ما دخلت عليه شرطاً، كقوله لعنه: أدِّلي ألفاً وأنتَ حرٌّ
١٨٩٠	<b>حرفُ " الفاء "</b>
١٨٩٣	يجوز دخول " الفاء " على العلة إذا كانت العلة مما تدوم
١٨٩٣	تفسيرُ الإِخبار ، الغوث
١٨٩٤	أمثلةٌ للعِلل التي تدوم
١٨٩٥	<b>حرفُ " ثم "</b>
١٨٩٥	" ثم " للتراخي ، واختلف العلماء في أثر التراخي
	ثمرة الخلاف
١٨٩٧	المسألة الأولى: تعليقُ الطلاق بالشرط معطوفاً بحرف " ثم " في غير المدحول بها

## الفهرس التفصيلي لموضوعات الجزء الخامس

١٨٩٨	المسألة الثانية : تعليقُ الطَّلَاقِ بالشَّرْطِ المتأخَّرِ ذِكْرًا معطوفاً بحرف "ثمَّ" في غير المدخولِ بها
١٨٩٩	المسألة الثالثة: تعليقُ الطَّلَاقِ بالشَّرْطِ المتأخَّرِ ذِكْرًا معطوفاً بحرف "ثمَّ" في المدخولِ بها
١٨٩٩	المسألة الرابعة: تعليقُ الطَّلَاقِ بالشَّرْطِ المتقدِّمِ ذِكْرًا معطوفاً بحرف "ثمَّ" في المدخولِ بها
١٨٩٩	قد يستعملُ حرف "ثمَّ" في معنى حرف "الواو"
١٩٠٣	حرفُ "بَلْ"
١٩٠٤	حرفُ "بَلْ" نقيضُ حرف "لا" في المعنى
١٩٠٤	الفرقُ بين استعمال حرف "بَلْ" في الإخبار وبين استعماله في الإنشاء
١٩٠٥	تعليقُ الطَّلَاقِ بالشَّرْطِ باستعمال حرف "بَلْ"
١٩٠٧	حرفُ "لَكِنْ"
١٩٠٩	معنى حرف "لكن" إذا جُمع بينها وبين حرف العطف "الواو"
١٩١٠	شروط استعمال حرف "لكن" للعطف
١٩١١	تحقق هذه الشُّروط في مسألة المقرِّ بالعبد ، وعدم تحقُّقها في مسألة المزوَّجة
١٩١٢	حكم حرف "لكن" في مسألة المزوَّجة
١٩١٤	حرفُ "أَوْ"
١٩١٦	الفرقُ بين "أو" و "أَمَّا" و "أَمْ"
١٩١٧	إذا دخلت كلمة "أو" في الابتداء أو الإنشاء فهي للتخيير
١٩٢٠	"أو" تفيِّدُ معنى عموم الأفراد إذا استعملت في موضع النفي
١٩٢٢	"أو" تفيِّدُ معنى عموم الاجتماع إذا استعملت في موضع الإباحة

## الفهرس التفصلي لموضوعات الجزء الخامس

١٩٢٢	الفرقُ بين التّخيير والإباحة
١٩٢٣	ما يُعرف به كلُّ من التّخيير والإباحة
١٩٢٤	قد تستعمل كلمة "أو" بمعنى "حتّى"
١٩٢٤	متى تجعل "أو" بمعنى "حتّى" ؟
١٩٢٦	الفرقُ بين كلمة "أو" إذا استعملت في معنى "حتّى" وبين كلمة "حتّى"
١٩٢٧	خاتمة في استعمالات كلمة "أو"
١٩٢٨	حرفُ "حَنْى"
١٩٢٩	شرطُ عمل "حتّى"
١٩٣٢	إستعمالات حرف "حتّى"
١٩٣٢	قد تستعمل بمعنى "لام" كي
١٩٣٣	وقد تستعمل بمعنى حرف "الفاء" أو "ثمّ"
١٩٣٥	الفرقُ بين الغاية والمجازاة والعطف عند استعمال كلمة "حتّى"
١٩٣٦	ثانياً <b>حروف الجرّ</b> سببُ تقديم حروف الجرّ على حروف الشرط
١٩٣٦	حرفُ "الباء"
١٩٣٦	سببُ تقديم ذكره على غيره
١٩٣٧	معنى حرف "الباء"
١٩٣٩	تأثيرُ ذكر حرف "الباء" وحذفه من الكلام
١٩٤١	حرفُ "على"
١٩٤٢	إستعمالات حرف "على"
١٩٤٢	قد تستعمل للشرط

## الفهرس التصيلي لموضوعات الجزء الخامس

١٩٤٣	وقد تستعملُ بمعنى حرف "الباء"
١٩٤٤	حكم ما لو قالت الزّوجة : طَلَّقني ثلاثاً على ألف درهم ، فطلّقها واحدة
١٩٤٥	حرف "من"
١٩٤٥	حكمُ الكلامِ إذا اجتمع فيه لفظي "من" الدّالة على العموم و "من" التبعيضية
١٩٤٨	إختلافُ العلماء فيما اجتمع في الكلام لفظي "من" و "من" وكان الفعلُ صفةً للمخاطب ، هلُ تبقى "من" على عمومها ؟
١٩٥١	حرف "إلى"
١٩٥٢	أنواعُ الغايات
١٩٥٣	بيانُ هذه الأنواع
١٩٥٤	الخلافُ في دخولِ الغاية في مسألة الطّلاق
١٩٥٥	حرف "في"
١٩٥٦	أنواعُ الظّرْف
١٩٥٧	تأثيرُ ذكرِ حرف "في" وحذفها في الحكم
١٩٥٨	أمثلة على اختلاف الحكم عند حذف حرف "في"
	<b>ثالثاً حروفُ الشرط</b>
١٩٦٠	سببُ تأخير ذكرِ حروف الشرط عن غيرها
١٩٦٠	تعريفُ الشرط
١٩٦٢	حرفُ "إن" هو الأصلُ في بابِ الشرط ، والدليلُ على ذلك
١٩٦٤	حرفُ "إذا"
١٩٦٤	إستعمالات حرفُ "إذا"
١٩٦٤	عند الكوفيين هي للشرطِ والوقتِ جميعاً على السّواء ، وهو قولُ أبي حنيفة

## الفهرس التفصيلي لموضوعات الجزء الخامس

١٩٦٤	عند البصريين هي للوقت وقد تستعمل للشرط مجازاً ، وهو قول أبي يوسف ومحمد
١٩٦٥	ثمره الخلاف
١٩٦٦	حرف "منى"
١٩٦٦	استعمالات حرف "متى"
١٩٦٦	قد تستعمل في الشرط
١٩٦٧	وقد تستعمل في الاستفهام
١٩٦٧	عود على استعمالات حرف "إذا"
١٩٦٨	حروف "من" و "ما" و "كل" و "كلما"
١٩٦٨	استعمالات هذه الحروف للشرط ، والأدلة على ذلك
١٩٦٨	الأدلة على استعمال "من" للشرط
١٩٦٨	تستعمل "من" لذات من يعقل
١٩٦٩	الأدلة على استعمال "ما" للشرط
١٩٦٩	تستعمل "ما" لذات ما لا يعقل ، وصفات من يعقل
١٩٦٩	الأدلة على استعمال "كل" للشرط
١٩٦٩	تستعمل "كل" لتعميم الأفعال
١٩٧٠	دليل آخر على استعمال "كل" للشرط
١٩٧١	"كل" توجب الإحاطة على سبيل الأفراد
١٩٧١	كيفية إفادة "كل" هذين المعنيين
١٩٧٢	الفرق بين كلمة "كل" و "جميع" و "من"
١٩٧٤	خاتمة في خلاصة القول في هذه المسألة



## الفهرس التفصيلي لموضوعات الجزء الخامس

١٩٧٥	خاتمة الكتاب
١٩٧٨	شيوخ المؤلف
١٩٨٠	أقران المؤلف
١٩٨٢	منهج المؤلف
١٩٨٢	إسم الكتاب ، وسبب تسميته
١٩٨٣	طريقة تأليف هذا الكتاب
١٩٩١	محتويات الفهرس العامة
١٩٩٢	فهرس الآيات القرآنية الكريمة
٢٠١١	فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
٢٠٢١	فهرس الآثار
٢٠٢٥	فهرس القراءات
٢٠٢٦	فهرس المسائل الفقهية
٢٠٦٠	فهرس الحدود والمصطلحات والكلمات الغريبة
٢٠٦٨	فهرس الأبيات الشعرية
٢٠٧٢	فهرس الأمثال
٢٠٧٣	فهرس الكتب الواردة في النص
٢٠٨٥	فهرس الأعلام
٢١١١	فهرس الطوائف والفرق
٢١١٥	فهرس الأماكن
٢١١٦	فهرس الكلمات الفارسية
٢١١٧	قائمة المصادر
٢٢٣٢	الفهرس الإجمالي لموضوعات الكتاب
٢٢٣٥	الفهرس التفصيلي لموضوعات الجزء الخامس

## محتويات الفهرس العامة

١٩٩٢ - ٢٠١٠	فهرس الآيات القرآنية الكريمة
٢٠١١ - ٢٠٢٠	فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
٢٠٢١ - ٢٠٢٤	فهرس الآثار
٢٠٢٥ - ٢٠٢٥	فهرس القراءات
٢٠٢٦ - ٢٠٥٩	فهرس المسائل الفقهية
٢٠٦٠ - ٢٠٦٧	فهرس الحدود والمصطلحات والكلمات الغريبة
٢٠٦٨ - ٢٠٧١	فهرس الآيات الشعرية
٢٠٧٢ - ٢٠٧٢	فهرس الأمثال
٢٠٧٣ - ٢٠٨٤	فهرس الكتب الواردة في النصّ
٢٠٨٥ - ٢١١٠	فهرس الأعلام
٢١١١ - ٢١١٤	فهرس الطوائف والفرق
٢١١٥ - ٢١١٥	فهرس الأماكن
٢١١٦ - ٢١١٦	فهرس الكلمات الفارسية
٢١١٧ - ٢٢٠١	قائمة المصادر
٢٢٠٢ - ٢٢٠٤	الفهرس الإجمالي لموضوعات الكتاب

# فهرس الآيات القرآنية

رقمها	رقم الصفحة	الآية
		سورة الفاتحة
٦	١٩٥٩	﴿إِغْدِنا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾
		سورة البقرة
١٦	١٧٢٦، ٣٦٧	﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَىٰ﴾
٢٣	٦٥٨	﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾
٣٥	٨٦٠	﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾
٤٣	٧٣١، ٣٠٣	﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾
	٩٤١، ٩٤٠	
٤٤	١٦٠١	﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾
٦٠	٥١٥	﴿إِضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾
٦٧	١٢٣٩	﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾
٩٣	٥١٧	﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾
١٠٦	١٢٣٢	﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾
١٢٤	١٢٥٤	﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾
١٢٧	٦٥٨	﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾
١٣٥	١٥٥٦	﴿قُلْ بَلْ مِثْلَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾
١٤٣	١٣٠٩، ١٨٧	﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾
١٤٨	٨٨٢	﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾
١٥٩	١٠٤٠	﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ﴾
١٧٣	١٣٧١	﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾
١٧٩	١٤٩٥	﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾
١٨٠	١٦٩٨	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ﴾

## فهرس الآيات القرآنية

- ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ...﴾ ١٨٤ ٧١٤، ٧٠٨، ٦٤٣  
 ٧٥١، ٧٣٥، ٧٣٢  
 ١٥٤٥، ٨٧٨، ٧٥٢
- ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ....﴾ ١٨٥ ٧١٤، ٧٥٢، ٩٢٨  
 ٩٨١، ٩٤٠
- ﴿أَجِلٌ لَكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ .....﴾ ١٨٧ ٧٠١، ٤٩٧، ٢٧٤  
 ١٩٥٣، ١١٨٣
- ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾ ١٨٨ ٨٩٧  
 ١٢٢٥ ١٩١  
 ١٩٣٢ ١٩٣  
 ١٤٩٥، ٨٩٩ ١٩٤  
 ١٥٧٥، ٦٥٧ ١٩٥  
 ١٥٤٦ ١٩٦  
 ٨٩٣ ١٩٧  
 ١٩٣٣ ٢١٤  
 ١٤٧٣، ٨٤١، ١٨٨ ٢٢٢  
 ٣٠٩ ٢٢٣  
 ١٦٥٩ ٢٢٤  
 ١٤٧٣ ٢٢٥  
 ٤٦٥، ٤٦٠، ٢٧١ ٢٢٨  
 ١٧٠١
- ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾ ٢٢٩ ٨٤١، ٤٦٥  
 ٤٦٥ ٢٣٠  
 ١٣٨١، ٢٨٩ ٢٣٣
- ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾  
 ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾

## فهرس الآيات القرآنية

١٢٢٥، ١١٦٥	٢٣٤	﴿ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ مِنْكُمْ وَيَدْرُونَ أَرْوَاحًا .... ﴾
٨٥٢	٢٣٥	﴿ وَلَا تَعْزَمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾
١٣٨١	٢٣٦	﴿ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾
٩٥٢	٢٣٧	﴿ فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾
١٢٣٣	٢٤٠	﴿ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾
٣٠٩	٢٥٩	﴿ قَالَ أَنَى يُخَيِّ هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾
١٣٠٢	٢٦٠	﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُخَيِّ الْمَوْتَى ﴾
٢٥٦، ٢٥١، ٢٣٨	٢٧٥	﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾
٨٧٤، ٦٦٥، ٣٠٣		
١١٩٦، ١١٩١		
١٣٥٠		
١٧٨٦	٢٨٠	﴿ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾
٦٣٤، ٦٢٨، ٦١٨	٢٨٢	﴿ .... وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَيْنِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ..... ﴾
١٠٧٥، ٦٥٧، ٦٤٢		
١٧٩٢، ١٧٩٠		

## سورة آل عمران

٣٣٠، ٣٢٢، ١٧٦	٧	﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ..... ﴾
١٤٩٦	٢٨	﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
٣٠٩	٣٧	﴿ أَنَى لَكَ هَذَا ﴾
١١٨٢، ٢٨٥	٣٩	﴿ فَذَاذُ الْمَلَائِكَةِ ﴾
١٨٧٩	٤٣	﴿ اسْجُدِي وَارْكَعِي ﴾
١٧٦، ١٧٤	٥٥	﴿ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ . فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا... ﴾
١٢٦٧	٩٥	﴿ قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾
٩٢٦	٩٧	﴿ وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾

## فهرس الآيات القرآنية

١١٠	١٢٩٦، ١٧٠	﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾
١٣٠٩		
١١٨	١٠٩٥، ١٠٨٣	﴿ لَا يَأْلُوْنَكُمْ خَبَالًا ﴾
١٢٨	١٩٢٥، ١٩٢٤	﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾
١٣٨	١١٨٠، ٣٢٦	﴿ هَذَا بَيَّانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾
١٦٩	٤٨٤	﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا .... ﴾
١٧٠	٤٨٤	﴿ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾
١٨٥	١٩٧١	﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾
١٨٧	١٠٤٠	﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ ﴾
		<b>سورة النساء</b>
٣	٢٨٢، ٢٧٩	﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ... ﴾
٥	١٧٩٢، ١٧٩٠	﴿ وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ ..... ﴾
١٧٩٤		
٦	١٧٩٠، ٥٧٩	﴿ وَلَا تَاْكُلُوْهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبُرُوا ..... ﴾
١١	١٢٠٦، ٣٤٤	﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ..... ﴾
١٧١٥، ١٦٩٨		
١٥	١٢٢٥	﴿ فَانْسِكُرُوْهُمْ فِي الْبُيُوتِ ﴾
٢٠	٨٤١	﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ ..... ﴾
٢٢	٨٥١، ٨٥٠	﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾
٢٣	٨٥١، ٦٢١، ٣٧١	﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ..... ﴾
١٣٠٣، ٨٧٤، ٨٥٢		
٢٤	٨٥٢، ٥٩٢، ٥٩٠	﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ إِيمَانُكُمْ ..... ﴾
٢٥	٥٨١، ٥٧٦، ٥٧٣	﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾
	٥٩٢، ٥٩٠، ٥٨٩	﴿ فَمَنْ مَّا مَلَكَتْ إِيمَانُكُمْ مِنْ قَبَائِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ..... ﴾
٢٩	٩٠٧	﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾

## فهرس الآيات القرآنية

٤٣	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ... ﴾	١٨٩، ٣٤٠، ٤٢٥،
		٥٩٠، ٥٩٣، ١٣٤٤،
١٧٦١		
٥٦	﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ ﴾	١٩٦٩
٥٨	﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا ﴾	٧٢٦
٥٩	﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾	١٨١
٨٢	﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾	٩٣٦
٩٢	﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ..... ﴾	٢٢٥، ٣٦٧، ٤٤٢،
		٥١٣، ٥٢٨، ٦٠٨،
١٦٩١، ٧١٤		
١٠١	﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾	٩٩٣
١٠٣	﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾	١٢٤٥
١٠٥	﴿ لِنَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾	١٢٥٨
١١٥	﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ..... ﴾	١٢٩٦
١٢٤	﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَتْنَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾	١٩٦٨
١٤١	﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾	٤٣٨، ٤٣٩،
١٦٦	﴿ أَنْزَلَهُ بِعَلَمِهِ ﴾	١٧٣٤
١٧١	﴿ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أُلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ ﴾	٢٦٢
١٧٦	﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾	٧٥٤، ١٩٧٠،

### سورة المائدة

٢	﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾	٦٦٣، ٦٦٥،
٣	﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ ﴾	٩٩٠،
٤	﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ..... ﴾	٦٥٨، ٦٦٣، ٧٤٠،

## فهرس الآيات القرآنية

٦	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ...﴾	٢٧٧، ٣١١، ٦٦٧،
		٧١٢، ٧٨٩، ١١٦٦،
		١٩٥٣، ١٩٦٣،
١٣	﴿فَاغْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ﴾	١٢٢٤
٣٨	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾	٤٤٩، ٤٥٦،
٤٥	﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾	١٧٧٩
٤٨	﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾	١٢٦٥
٨٩	﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ﴾	٥٠١، ٥٠٢، ٥٩٠،
	﴿أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْفَتُهُمْ أَوْ تَخْرِيرُ رَقَبَةٍ .....﴾	٧١٤، ٧٨٣، ١٣٤٠،
		١٣٤٥، ١٩١٤،
		١٩٢٣
٩٠	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ .....﴾	٥٩٦
٩٥	﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّدًا فَجَزَاءٌ﴾	٦٦٥، ١١٩٧،
	﴿مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾	١٣٥٠، ١٨٣١،
١٠١	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾	٦١٩
١١٦	﴿وَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾	٦٤٠
	<b>سورة الأنعام</b>	
١	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾	١٧٣٢
٦	﴿وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِذْرَارًا﴾	٣٤٠
٣٨	﴿وَلَا طَائِرُ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾	١١٨٢
٥٠	﴿إِنْ أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾	١٢٦٢
٧٦	﴿قَالَ هَذَا رَبِّي﴾	٤٥٥
٩٠	﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْبَدَهُ﴾	١٢٦٥
١٠١	﴿أَنِّي يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ﴾	٣٠٩
١٠٢	﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾	١٧٣١



## فهرس الآيات القرآنية

١٣٧٧، ٩٩٠	١١٩	﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾
١٧٣٩	١٢١	﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾
١٦٤١، ١٨٨	١٢٢	﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مِنَّا فَأَخْبَيْنَاهُ ﴾
٦٧٢	١٤١	﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾
١٩٢٣	١٤٦	﴿ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ﴾
١٨٧	١٥٥	﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ ﴾
٣٢٧	١٦٥	﴿ وَرَفَعَ بَعْضُكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾

### سورة الأعراف

١٩٥٩	١٦	﴿ لَا فَعْدَنَ لَهُمْ صِرَاطُكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾
٣٧٨	٢٦	﴿ يَا بَنِي آدَمَ ﴾
٨٠٨	٢٨	﴿ قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ﴾
٦٢٩، ٣٦٤	٣١	﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾
١٨٨٨	٤٨	﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ ﴾
٢٦٩	٥٣	﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ ﴾
١٦٠٦، ٦٤٢، ٦٣٤	١٧٢	﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾
١٢٢٤	١٩٩	﴿ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾

### سورة الأنفال

٣٨٧	١٦	﴿ وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَرْمِذْ دُبُرَهُ ﴾
١٩١٠	١٧	﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾
٤٠٣	٤٦	﴿ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا ﴾
٢٨٩	٧٥	﴿ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾

# فهرس الآيات القرآنية

## سورة التوبة

٢٥٥، ٢٥٠، ٢٤٩	٥	﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾
١٢٤١، ١٢٢٤، ٨٢٤		
٢٥٥، ٢٤٩، ٢٣٨	٦	﴿ وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَحَارَكَ فَاَجْرَهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾
١٦٠	١٠	﴿ لَا يَرْفُقُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةَ ﴾
٢٥٥، ٢٤٩، ٢٣٨	٢٩	﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾
١٢٢٥		
٥٦٠	٣٦	﴿ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ فَلَا تَطْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ ﴾
١٣٤٣، ٧٦٩، ٥٨٨	٦٠	﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ..... ﴾
١٤٩٨، ١٣٤٨		
٨٢٣	٨٤	﴿ وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ﴾
٤٨٥	١٠٣	﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾
١٣٥٣	١٠٤	﴿ وَيَأْخُذْ الصَّدَقَاتِ ﴾
١٧٤٠، ١٠٧٤	١٠٨	﴿ فِيهِ رَجَالٌ يُجِبُونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ ﴾

## سورة يونس

١٩٤٦	٤٢	﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾
١٩٤٦	٤٣	﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ ﴾
١٩٠١	٤٦	﴿ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ ﴾

## سورة هود

١٣٥١	٦	﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾
٢٦٢	٨	﴿ إِلَى أُمَّةٍ مُعْتَدَةٍ ﴾
٦٠٨	٤٦	﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾
١٢١٢	٦٥	﴿ تَمَتُّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾

## فهرس الآيات القرآنية

﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾ ١٠٥ ١٧٦، ١٧٤

﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا ..... ﴾ ١٠٦ ١٧٦، ١٧٤

### سورة يوسف

﴿ فَأَدْلَى دَلْوَهُ قَالَ يَا بُشْرَى هَذَا غَلَامٌ ﴾ ١٩ ٥١٣

﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ ٣٦ ١٥١٦، ٤٦٣

﴿ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ٤٠ ١١٧٦

﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ ٨٢ ٥١٧

﴿ وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ١٠٣ ١١٧٦، ٨٥٧

﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ ﴾ ١٠٨ ١٢٦٥

### سورة الرعد

﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ ١٩ ١٦٠١

### سورة الحجر

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ٩ ١٢٣٢

﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ ٣٠ ٢٧٩، ٢٣٦، ٧٩

٤٥٦، ٢٨٥، ٢٨٤

١١٨٢

### سورة النحل

﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ ﴾ ١ ١٨٨٨

﴿ وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ ١٦ ١٥٨٥

﴿ وَاللَّهُ أَحْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ ٧٨ ١٧٢٥

﴿ وَيُنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ﴾ ٩٠ ٨٢٨

﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ ﴾ ١٠١ ١٢٠٧

﴿ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مِنْ أَكْثَرِ ﴾ ١٠٦ ٩٩١

﴿ كُلُّ نَفْسٍ نُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا ﴾ ١١١ ١٩٧١

## فهرس الآيات القرآنية

٣١٤	١١٢	﴿ فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ ﴾
٦٩٤	١١٤	﴿ وَاشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ ﴾
٢٦٢	١٢٠	﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً ﴾

### سورة الإسراء

١٢٦٥	٢	﴿ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾
١٦٠٠، ١٦٠١،	١٥	﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾
١٨٣٠		
٥٣١، ٤٩١، ٤٩٠	٢٣	﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ ﴾
٧٥٨		
٨٤١	٣١	﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ ﴾
٨٤١، ٨٥١، ٨٤١	٣٢	﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً ﴾
٨٩٧		
٥١٥	٥٩	﴿ وَآتَيْنَا نُمُودَ النَّاقَةِ مُبْصِرَةً ﴾
٩٠٢	٧٠	﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾
٩٤٠، ٦٦٧، ٢٩٣	٧٨	﴿ أَوِمِّ الصَّلَاةِ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾
١٤٣١	٨٨	﴿ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾

### سورة الكهف

٥٦٠	٢٣، ٢٢	﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾
٤٣٩، ٤٣٧، ٤٣٠	٢٩	﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾
٦٥٨		
٣٦٦	٧٧	﴿ يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ فَاقَامَهُ ﴾
١٥٠٧، ٩٢٠	٨٥، ٨٤	﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا . فَاتَّبِعْ سَبِيلَ ﴾

### سورة مريم

١٦٤٢	٦، ٥	﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا . يَرْثِنِي ﴾
١٧٢٣	٣٠	﴿ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ ﴾
١٨٠٧	٩٠	﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ ﴾

## فهرس الآيات القرآنية

### سورة طه

٦٤٠	١٧	﴿ وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى . قَالَ هِيَ عَصَاي ﴾
	١٨	
٣٨٧	٥٩	﴿ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ ﴾
٩٤٩	١١٥	﴿ فَنَنسِيْ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً ﴾
١٢٤٩	١٢١	﴿ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ﴾

### سورة الأنبياء

١٢٦١، ١٨١	٧٩	﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْماً وَعِلْماً ﴾
-----------	----	---

### سورة الحج

١١٨٢	١١	﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾
١٥٠٨	١٥	﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ﴾
١٩٤٨، ١٩٤٧	٣٠	﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾
١٧٣٩	٣٦	﴿ فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ ﴾
٨٨٢، ٦٩٤، ٦٥٧	٧٧	﴿ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾
١٨٧٩		
١٢٦٧	٧٨	﴿ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴾

### سورة المؤمنین

١٦٧٢	١٠٨	﴿ إِخْسَنُوا فِيهَا وَلَا تَكَلَّمُونَ ﴾
------	-----	--

### سورة النور

٩٥٢	١	﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا ﴾
١٢٢٥، ٨٢٥	٢	﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾
١١٩٨، ٨٤٧، ٢٩٥	٤	﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾
١٣٤٥		
١١٩٨	٥	﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾
٥٩٠	٣٣	﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾

## فهرس الآيات القرآنية

١٤٠٤	٥٨	﴿بَعْدَهُنَّ طَوَافُونَ عَلَيْكُمْ﴾
١٩٤٩، ١٩٤٨	٦٢	﴿فَإِذْ لَمَنُ شِئْتَ مِنْهُمْ﴾
١٢٥٢، ٦٦٢	٦٣	﴿فَلْيُحْذَرْ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾

### سورة الفرقان

٨٩٧	٥٤	﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا﴾
٦٢٢	٦٨	﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾

### سورة الشعراء

١٢٦٧	١٥٥	﴿لَهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَعْلُومٍ﴾
٢٦٢	١٩٣	﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾

### سورة النمل

١٧٣١	١٤	﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ﴾
------	----	--

### سورة القصص

١٣٥٤	٨	﴿فَالنَّفْثَةُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾
١٢٤٩	١٥	﴿قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾
٢٦١	٢٣	﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ النَّاسِ يَسْتَقُونَ﴾

### سورة العنكبوت

١١٩٤	١٤	﴿فَلَبَّثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾
------	----	---

### سورة الروم

١٦٤١	٥٢	﴿فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَرْتَنَى﴾
------	----	---------------------------------------

### سورة لقمان

١٨٠	١١	﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾
-----	----	------------------------

# فهرس الآيات القرآنية

## سورة السجدة

﴿ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ١٧ ١٥٣٣

## سورة الأحزاب

﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ ٢١ ١٢٥٤

﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ﴾ ٣٠ ١٦٧٣

﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ ٣٦ ٦٦٣

﴿ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا ﴾ ٣٧ ١٢٥٤

﴿ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾ ٤٩ ٤٦٢

﴿ وَبَنَاتٍ خَالِكَ وَبَنَاتٍ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ ... ﴾ ٥٠ ١٢٥٤، ٥٧٨

﴿ تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ ﴾ ٥١ ١٩٤٩، ١٩٤٨

﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ ﴾ ٥٢ ١٢٢٧

﴿ فَأَيِّنَ أَنْ يَخْمِلْنَهَا ﴾ ٧٢ ٣٦٦

## سورة سبأ

﴿ وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ ﴾ ١٣ ١٦٠١، ٨٥٧

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ ٢٨ ١٠٤١

## سورة فاطر

﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴾ ١٩ ٤٣١

﴿ أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ ﴾ ٣٥ ١١٨٣، ٢٧٤

## سورة الزمر

﴿ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ ٧ ١٩٧٠

﴿ فَبَشِّرْ عِبَادَ . الَّذِينَ يَسْمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾ ١٨، ١٧ ١٣٨٠

﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا ﴾ ٧١ ١٨٨٧

## فهرس الآيات القرآنية

﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ٧٣ ١٨٨٧

### سورة ص

﴿ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخِطَابَ ﴾ ٢٠ ١٧٧

﴿ وَخَرَّ رَاكِعاً ﴾ ٢٤ ١٣٩٠

﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ ﴾ ٢٩ ٣٢٥

﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ ﴾ ٣١ ٧٨٦

﴿ وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعَنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ٧٨ ١٢١٢

### سورة غافر

﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ . أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ ﴾ ٣٧، ٣٦ ١٥٠٧

﴿ إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ٥١ ١٩٥٨

### سورة فصلت

﴿ وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ . الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ ٧ ، ٦ ١٦١٦

﴿ قَالُوا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ ١١ ٣٦٦

﴿ وَابْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ ٣٠ ١٨٩٣

### سورة الشورى

﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا ﴾ ١٣ ١٨٠

﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِّنْ أَمْرِنَا ﴾ ٥٢ ٢٦٣

### سورة الأحقاف

﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهاً وَوَضَعَتْهُ ١٥ ٢٨٩

كُرْهاً وَحَمَلَهُ وَفَصَّالَهُ ثَلَاثُونَ شَهْراً ﴾

### سورة محمد

﴿ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ ٣٣ ٩٧٣



# فهرس الآيات القرآنية

## سورة الفتح

﴿يُذِ اللّٰهُ﴾ ١٠ ٣٢٢

## سورة الحجرات

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ ٦ ١٠٩٣، ٦٢٧

## سورة ق

﴿وَأَخِينَا بِهِ بَلَدَةٌ مَّيْنًا﴾ ١١ ١٨٨

## سورة الذاريات

﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مَثَلٍ مَا أَنْكُمْ تَطْفِقُونَ﴾ ٢٣ ١٣٥١

﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ ٥٨ ١٧٣٤

## سورة النجم

﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ ١ ١٢٦٣

﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ ٣ ١٢٦٣، ١٢٦٠

﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ ٤ ١٢٦٣، ١٢٦٠

﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ ٣٩ ١٧٢٧

## سورة القمر

﴿وَنَبِّئُهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ﴾ ٢٨ ١٢٦٧

## سورة الرحمن

﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ ٣ ١٦٢٢

﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ ٤ ١٦٢٢، ١١٨٠

## سورة الواقعة

﴿وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْجَنبِ الْعَظِيمِ﴾ ٤٦ ٩٣٢

## سورة الحديد

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ ٧ ٦٥٧

## فهرس الآيات القرآنية

### سورة المجادلة

- ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا...﴾ ٤، ٣ ١٣٤٠، ١٢٤١، ٦٢٩
- ﴿فَقَدَّمُوا يَدَيَّ نَجْوَاكُمْ صَدَقَ﴾ ١٢ ١٢٢٦
- ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ ١٣ ١٢٢٦

### سورة الحشر

- ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ ٢ ١٢٦١، ١٨٧، ١٧٠
- ١٤٧٢، ١٣٢٥
- ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا﴾ ٥ ٨٢٤
- ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَاللِّرَّسُولِ ۖ وَلِلَّذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ .....﴾ ٧ ٤٧٨، ١٨٧، ١٧٠
- ١٣٠٠، ٤٨١، ٤٧٩
- ﴿لِّلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ۚ يَتَنَفَّسُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصَرُّونَ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ ٨ ٤٧٧، ٤٧٦، ٤٧٤
- ١٣٥٤، ٥٣٤
- ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ ١٠ ١٢٩٩
- ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ ٢٠ ٤٣١، ٢٤٠، ٢٣٤

### سورة الممتحنة

- ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾ ٨ ١٣٤٣، ١٣٤١
- ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ ١٠ ١٢٢٨
- ﴿يَايَعْنُكَ عَلَىٰ أَنْ لَا يُشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ ١٢ ١٩٤٢

### سورة الجمعة

- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا﴾ ٩ ٨٢٠، ٦٦٥، ٣٨٧
- ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ ١٠ ٧٢٩، ٦٦٥

## فهرس الآيات القرآنية

### سورة الطلاق

- ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ ﴾ ٢ ٦١٨، ٢٩٦، ٢٩٥  
 ﴿ وَاللَّائِي يَفْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِّنْ نَّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ .... ﴾ ٤ ١٢٢٥، ١١٦٥، ٢٧٦

### سورة التحريم

- ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ ١ ٣٩٧، ٣٩٦

### سورة الملك

- ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ ٢ ١٧٠٥، ٣٢٧  
 ﴿ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ ١٠ ١٦٠٠  
 ﴿ إِنَّ أَصْحَابَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ ٣٠ ١٨٠

### سورة القلم

- ﴿ وَلَا تَطْعَنُ كُلِّ خَلَافٍ مَّهِينٍ ﴾ ١٠ ١٦٥٩

### سورة الجن

- ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ ١٨ ١٧٢  
 ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ ٢٣ ١٧٣٥

### سورة المزمل

- ﴿ فَاقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ ٢٠ ٩٧١، ٩٥٩

### سورة المدثر

- ﴿ وَيَا بَكَ فَطَهِّرْ ﴾ ٤ ٩١٧  
 ﴿ إِنَّهُ كَانَ لَا يَأْتِنَا غَنِيْدًا ﴾ ١٦ ١٧٩٣  
 ﴿ ثُمَّ عَبَسَ ﴾ ٢٢ ٢٠٢  
 ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ﴾ ٤٢ ١٦١٦  
 ﴿ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴾ ٤٣ ١٦١٦

## فهرس الآيات القرآنية

### سورة القيامة

- ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ ١٩ ١١٨٠  
 ﴿ وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ . إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ ٢٣، ٢٢ ٣٢٨

### سورة الإنسان

- ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ ﴾ ٢ ٩٠١  
 ﴿ قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ ﴾ ١٦ ٣١٣  
 ﴿ وَلَا تَطْغِ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ ٢٤ ١٩٢٥، ١٩٢٠

### سورة النازعات

- ﴿ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى . فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ ٤١، ٤٠ ٨١٩

### سورة عبس

- ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّى . أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى ﴾ ٢، ١ ١٧٢

### سورة التكويد

- ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ ١ ١٩٦٧، ١٩٦٣

### سورة المطففين

- ﴿ إِنْقَلَبُوا فُكْجِينَ ﴾ ٣١ ٤٤١

### سورة الأعلى

- ﴿ سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى . إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ ٧، ٦ ١٢٣٢

### سورة الفجر

- ﴿ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ﴾ ١٣ ٣١٤  
 ﴿ وَجِئَ يَوْمَئِذٍ ﴾ ٢٣ ١٨٨٨

### سورة البلد

- ﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ . وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ . فَكُّ رَقَبَةٍ . أَوْ إِطْعَامٌ ﴾ ١٤-١١ ١٩٠٠  
 ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ ١٧ ١٩٠٠، ١٨٩٩

# فهرس الآيات القرآنية

## سورة الصّحى

﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ ٩ ١٧٧

## سورة الشّرح

﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ ٤ ١٨١

## سورة العلق

﴿ رَاسِجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴾ ١٩ ١٣٩١

## سورة البيّنة

﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ ﴾ ٥ ٧٠٤

## سورة الكافرين

﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ ٦ ١٢٢٤

## فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الصفحة	إسم الراوي	طرف الحديث
١٠٨٠		— "إبتغوا في أموال اليتامى خيراً كيلا تأكلها الصدقة"
١٣٤١		— "أبهموا ما أبهم الله"
١١٥٧		— "إتقوا فِرَاسَةَ المؤمن فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بنور الله"
٦٢٢		— "إجتنبوا السَّبْعَ الموبقات"
١١٢٦	أبو هريرة	— "أحقُّ ما يقول ؟" في حديث سهود <small>عليه السلام</small>
٥٦٤		— "أُحِلَّتْ لَنَا مِيتَتَانِ وَدَمَانِ"
٩٤٤		— "أَدُّوا عَمَّنْ تَمُونُونَ"
٧٤٨	أبو هريرة	— "إذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون"
١٤٠١		— "إذا اختلف المتبايعان تحالفا وترادّا"
١٥٥٧		— "إذا اختلف النّوعان فبيعوا كيف شئتم"
٨٧٧		— "إذا أقبلَ اللَّيْلُ من ههنا وأدبرَ النَّهَارُ من ههنا"
٨٤٣	أبو قتادة	— "إذا بال أحدكم فلا يأخذنَّ ذكره يمينه"
١٨١ (هـ)	أبو سعيد الخدري	— "إذا ذُكِرْتُ ذُكِرْتُ معي"
١٨٣		— "إذا رُويَ لكم عني حديثٌ فاعرضوه على كتاب الله"
١٢٤٤ (هـ)	عبد الله بن عمر	— "إذا نسيَ أحدكم صلاته فلم يذكرها إلّا وهو مع الإمام"
١٣٧٢		— "أرأيتَ لو تمضمضتَ بماءٍ ثمَّ بمجّته أكان يضرّك ؟"
٧٥٤، ١٣٦٨		— "أرأيتَ لو كان على أهلك دينٌ فقضيته ..."
٣٠٤		— "أريتُ صورتك في سرقة"
٤٥٨		— "إعتدّي" لزوجه سوده - رضي الله عنها -

## فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

٥٠١		- " أغنوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم "
٧٩٤		
٨٠٥		
٩٧٥	عبد الله بن العباس	- " أفضل العبادات أحمرها "
١٧٤٧		- " أظفر الحاجم المحجوم "
٤٩١		- " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله "
٢٠٤	عمر بن الخطاب	- " أنزل القرآن على سبعة أحرف "
١٦٢٤		- " إن تدغ ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم "
١٧١٥		عالة "
١٣٠٦	أبو هريرة	- " إن الإسلام ليأرز إلى المدينة ... "
١٢٥٨		- " إن روح القدس نفث في روعي ... "
١٦٣٢		- " إن في الجسد لمضغة إذا صلحت صلح الجسد كله "
١٦٩٥		- " إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم في آخر "
١٧١٥		أعماركم ... "
١٣٠٦	جابر بن عبد الله	- " إن المدينة تنفي الخبث كما ينفي الحديد "
١٤٩٩		- " إنكم تنصرون بضعفائكم "
١٤١٠		- " إنه دم عرق انفجر توضئي لكل صلاة "
٨٨٤		- " إنها تطلع بين قرني شيطان "
٩٩٤	عمر بن الخطاب	- " إنها صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته "
١٩١ (هـ)	أبو قتادة	- " إنها ليست بنجس إنها من الطوافين عليكم "
٥١٧		والطوافات "
١٣٧١		
١٤١١		
١٣٠٧		- " إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي "
١٢٢٦		- " إني كنت نهيتكم عن زيارة القبور "

## فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

٩٦٤		- " أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْمَشَاوِذِ وَالتَّسَاخِينِ "
١٣٣٠		- " أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَصَّ خَزِيمَةَ ﷺ بِقَبُولِ شَهَادَتِهِ وَحْدَهُ "
٦٢٦	أَسْلَعُ بْنُ شَرِيكٍ	- " أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ التَّيَمُّمَ ضَرْبَتَيْنِ ... "
١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٧٤٣		- " أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِشَاهِدٍ وَبِمَيْنٍ "
١١٥٠	مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ	- " أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْبُتْرَاءِ "
١٦٥		- " أُوتِيَتْ جَوَامِعُ الْكَلِمِ وَاخْتَصِرَ لِي الْكَلَامُ اخْتِصَارًا "
٤٩٥		- " أَوْجَبَ النَّبِيُّ ﷺ الْكُفَّارَةَ عَلَى الْأَعْرَابِيِّ "
١٠٧٦	سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ	- " أَوْ يَنْقُصُ إِذَا جَفَّ ؟ " - حِينَمَا سُئِلَ عَنْ يَبْعِ الرَّطْبِ بِالْتَمَرِ - .
٧٦٨	أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ	- " أَلَا تَجْعَلِينَ لَنَا مِنَ اللَّحْمِ نَصِيبًا ؟ "
١٧٥٦		- " أَلَا فَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ "
٨٤٨، ٨٧٨	أَبُو هُرَيْرَةَ	- " أَلَا لَا تَصُومُوا هَذِهِ الْأَيَّامَ فَإِنَّهَا أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ "
١٧٤٢	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَبَّاسِ	- " أَيْمًا أَمَةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فَهِيَ مَعْتَقَةٌ عَنْ ذُبْرِ مِنْهُ "
١١١٨، ١١٢٤	أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ	- " أَيْمًا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْهَا فَنَكَاحُهَا بَاطِلٌ "
٧٦٠ (هـ)		- " أَيْنَ صَفْوَتِي مِنْ خَلْقِي ؟ "
٥٩٦ (هـ)	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	- " بَغْ وَقُلْ لَا خِلَافَهِ "
١٠٦٨، ١٠٧٥، ١٧٤٣		- " الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِيِ وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ "
٦٢٥		- " التَّرَابُ طَهُورٌ الْمُسْلِمِ "



## فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

١٦٤١		- "تُضْرَبُ الذَّابَّةُ عَلَى النَّفَارِ وَلَا تُضْرَبُ عَلَى الْعِثَارِ"
		- "التَّمْرُ بِالتَّمْرِ مَثَلًا بِمَثَلٍ" = "الْحَنْظَةُ بِالْحَنْظَةِ مَثَلًا"
١١٦٦		- "التَّمْرُ بِالتَّمْرِ مَثَلٌ بِمَثَلٍ" = "الْحَنْظَةُ بِالْحَنْظَةِ مَثَلٌ"
١٤٠٥		- "تَمَّ عَلَى صَوْمِكَ"
٨٤٩	عقبة بن عامر	- "ثَلَاثُ أَوْقَاتٍ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُصَلِّيَ فِيهَا"
٥٦٥		- "ثَلَاثُ جَذَهْنَ جَذٌّ وَهَزَلَهْنَ جَذٌّ النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالْيَمِينُ"
٨٢٦	أنس بن مالك	- "ثَلَاثٌ مِنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ ..."
١٥٨١		- "جَرْحُ الْعِجْمَاءِ جُبَارٌ"
٦٢٥		- "جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا"
٨٢٦	أنس بن مالك	- "الْجِهَادُ مَاضٍ مِنْذُ بَعَثَنِي اللَّهُ تَعَالَى إِلَى أَنْ يَقَاتَلَ آخِرُ أُمَّتِي الدَّجَالُ"
١٧٠٢		- "الْحَائِضُ تَدْعُ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ"
٩٤٠		- "حُجَّوْا بَيْتَ رَبِّكُمْ"
١٢١٥		- "حَدِيثُ كَيْفَ فُرِضَتِ الصَّلَوَاتُ وَانْتَسَاخُهَا مِنْ خَمْسِينَ إِلَى خَمْسِ صَلَوَاتٍ"
١٠٦٤		- "حَدِيثُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَّيْنِ"
١٩٠، ٣١٦		- "الْحَنْظَةُ بِالْحَنْظَةِ مَثَلًا بِمَثَلٍ وَالْفَضْلُ رُبَاً"
٤٨٨، ١٣٦٦، ١٥٣٢		- "الْحَنْظَةُ بِالْحَنْظَةِ مَثَلٌ بِمَثَلٍ وَالْفَضْلُ رُبَاً"
١١٩٦، ١٣٤٩		- "الْحَنْظَةُ بِالْحَنْظَةِ كَيْلًا بِكَيْلٍ"

## فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

٥٦٨ (هـ)	أنس بن مالك	- " الحَيْضُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَأَرْبَعَةٌ وَخَمْسَةٌ ... "
١٣٤٢		- " خُذْهَا مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَرُدَّهَا فِي فَقَرَائِهِمْ "
١٠٦٤، ١١٢٩	عبادة بن الصّامت	- " خَلُّوا عَنِّي خَلُّوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنَ سَيْلًا ... "
٥٦٣، ١٣٦١		- " خَمْسُ فَوَاسِقٍ يَقْتُلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ ... "
٦٢٢		- " خَمْسٌ مِنَ الْكِبَائِرِ ... "
٨١٨		- " رَجَعْنَا مِنَ الْجِهَادِ الْأَصْغَرِ إِلَى الْجِهَادِ الْأَكْبَرِ "
٧٢٧		- " رَجِمَ اللَّهُ امْرَأً سَهْلَ الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ سَهْلَ الْقَضَاءِ سَهْلَ الْاِقْتِضَاءِ "
٩٦٦		- " رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ لِلزَّيْبِرِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فِي لِبْسِ الْحَرِيرِ "
٤٣١		- " رُفِعَ عَنْ أُمَّيَ الْخَطَا وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ "
١٦١١		- " رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ... "
١٤٧٥		- " زَنْ وَأَرْجَحْ "
٤٩٢، ٦٣٣، ٦٤١		- " زَنَا مَاعَزْ وَهُوَ مُحَصَّنٌ فَرُجِمَ "
٣٠٦		- " سَارِقُ أُمَوَاتِنَا كَسَارِقُ أَحْيَانِنَا "
١٢٠٢		- " السَّائِكُ عَنِ الْحَقِّ شَيْطَانٌ أُخْرَسَ "
١٣٩١		- " السَّجْدَةُ عَلَى مَنْ سَمِعَهَا وَعَلَى مَنْ تَلَاهَا "
٦٣٤	عمران بن الحصين	- " سَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَجَدَ "
١٢٢٨		- " صَالِحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ مَكَّةَ عَلَى رَدِّ نِسَائِهِمْ ثُمَّ نُسِخَ ذَلِكَ بِالْكِتَابِ "

## فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

٩٩٤	عمر بن الخطاب	- " صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته "
٨٨٢		- " الصلاة خير موضوع ... "
١١٤٨	عبد الله بن عمر	- " صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشيته الصبح ... "
١١٩٠ (هـ)		- " الطعام بالطعام مثلاً بمثل "
٢٧٥		- " طلاق الأمة ثنتان وعدتها حيضتان "
١٠٧٩		- " الطلاق بالرجال والعدة بالنساء "
٦٤٠	أبو هريرة	- " الطهور ماؤه الحِلُّ ميتته "
١٣٠٦		- " على أقتاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال "
١٢٩٣		- " عليكم بالسواد الأعظم "
١٧٤٨		- " الغيبة تفطر الصائم "
٧٥٤		- " فدين الله أحق "
٦١٢ (هـ)	عبد الله بن عمر	- " فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر... "
٨٧٧		- " فقد أفطر الصائم "
١٠٧٦	سعد بن أبي وقاص	- " فلا إذن - حينما سئل عن بيع الرطب بالتمر - "
٥٧٤		- " في خمس من الإبل السائمة شاة "
١٣٤٧		
١٧٤٣	عبد الله بن العباس	- " قد اعتقها ولدها "
١٠٧٤		- " قضى بشاهدي ويمين " = " أن النبي ﷺ قضى ... "
١١١٠	معقل بن سنان الأشجعي	- " قضى رسول الله ﷺ لبرؤع بنت واشق بمهر مثل نسائها "
٧٦١ (هـ)		- " كنخ كنخ إرم بها أما عنمت أنا لا يأكدر الصلغة "

## فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

١١٤٦	غالب بن أيجر	- " كُلْ مِنْ سَمِينِ مَالِك "
١٩٣٦		- " كُلَّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ اسْمُ اللَّهِ فَهُوَ خِدَاجٌ "
١١٢٦		- " كُلَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ "
١٢٢٦		- " كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ "
١٢٢٦		- " كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لَحُومِ الْأَضَاحِيِّ "
١٣٥٤		- " لِدُّوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ "
١٥٨٥		- " لَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ "
١٩٣٣		- " لَوْ دُعِيتُ إِلَى كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ "
٣١٨		- " لَيْسَ عَلَيْكَ فِي الذَّهَبِ شَيْءٌ وَلَيْسَ عَلَيْكَ فِي الْفِضَّةِ شَيْءٌ "
٦٤٣		- " لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ "
٦٤٣		- " لَيْسَ مِنْ أَمْرِ أَمِصِيَامٍ فِي أَمْسَفَرٍ "
٥٥٩		- " الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ "
٦٧٣		- " مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ "
٣١٨		- " مَا سَقَتْهُ السَّمَاءُ فِيهِ الْعَشْرُ "
٧٦١ (هـ)		- " مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ يَوْمَ النَّحْرِ عَمَلًا أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ إِهْرَاقِ الدَّمِ "
٧٤٨		- " وَمَا فَاتَكُمْ فَاقْضُوا "
٤٢٧، ١١٢٠	عبد الله بن عمر	- " الْمُتَعَاقِدَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا "
١٦٤٠		- " مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغُوا سَبْعًا "
٢٩١		- " الْمُسْتَحَاضَةُ تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ "
٢٩٣		- " الْمُسْتَحَاضَةُ تَتَوَضَّأُ نَوَافِلَ كُلِّ صَلَاةٍ "

## فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

١٢٩٨ (هـ)		- " مَنْ ابْتَاغَ طَعَامًا فَلَا يَبِغُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ "
٣١٠		- " مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ فِي حَالَةِ الْخَيْضِ أَوْ فِي غَيْرِ مَاتَاهَا ... "
١١٤٩	أبو أيوب الأنصاري	- " مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُؤْتَرَ بِرُكْعَةٍ فَعَلَ وَمَنْ أَحَبَّ ... "
١٣٣١، ١٣٦٩		- " مَنْ أَسْلَمَ فَلْيُسَلِّمْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ ... "
١٣٣٤ (هـ)		- " مَنْ أَصَابَهُ قَيٌّْ أَوْ رَعَاثٌ أَوْ قَلَسَ ... "
١٠٤١	أبو هريرة	- " مَنْ أَصْبَحَ جُنْبًا فَلَا صَوْمَ لَهُ "
١٧١٦		- " مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا ... "
١٩٠١		- " مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ وَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ... "
٩٧٩	أبو سعيد الخدري	- " مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَنكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ ... "
٨٩٧		- " مَنْ غَضِبَ شَيْئًا مِنْ أَرْضٍ ... "
٧٣٥		- " مَنْ فَاتَهُ صَوْمٌ يَوْمَ مِنْ رَمَضَانَ لَمْ يَقْضِهِ صِيَامُ النَّهْرِ "
١٠٤٥		- " مَنْ كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ "
١١٥١		- " مَنْ لَمْ يُؤْتَرَ بِثَلَاثٍ فَلَيْسَ مِنَّا "
٤٠٥		- " مَنْ لَمْ يُوقَّرْ كَبِيرًا وَيَرْحَمْ صَغِيرًا ... "
١٠٧٣	بُسْرَةُ بِنْتُ صَفْوَانَ	- " مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ "
٣٦١ (هـ) ١٥٥٢		- " مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ عَتَقَ عَلَيْهِ "
٧٣٥		- " مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا "
١٤٠٥		- " مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ ... "
٩٧٤		- " مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ "
١٧٢١		- " نَمَّ نَوْمَةُ الْعُرُوسِ لَا حُزْنَ عَلَيْكَ وَلَا بُوسَ "
٨٤٣	أبو قتادة	- " نَهَى عَنِ الْاسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِينِ "

## فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

٨٤٢	سهل بن معاذ	- " نهى عن اتّخاذ الدّواب كراسي "
١١٤٦		- " نهى عن أكل لحوم الحمر الأهلية يوم خير "
١١٥٠	محمد بن كعب	- " نهى عن البتراء "
١٣٦٧		- " نهى عن بيع العبد الآبق "
٩٩٠		- " نهى عن بيع الكالئ بالكالئ "
١٣٣١، ١٣٩٦		- " نهى عن بيع ما ليس عند الإنسان ورخص في السّلم "
٨٥٢		- " نهى عن بيع المضامين والملاقيح "
٨٥٠		- " نهى عن بيع وسلف "
٨٤٩		- " نهى عن بيع وشرط "
٨٤٢		- " نهى عن المشي في نعل واحد "
٤١٧		- " هل عندكم ماء بات في الشنّ وإلا كرعنا "
٦٤٠		- " هو الطهور ماؤه الحِلُّ ميتته "
٧٦٨		- " هو لك صدقة ولنا هدية "
١١٣١		- " الوضوء على من قهقهه في الصّلاة "
١٠٧٨		- " الوضوء مما مسته النار "
١٤١١		- " الوضوء من كل دم سائل "
٩٨٩		- " لا تبع ما ليس عندك "
٣٦٣		- " لا تبيعوا الدّرههم بالدّرهمين ولا الصّاع بالصّاعين "
١٣٤٧، ١٣٤٨		- " لا تبيعوا الطّعام بالطّعام إلاّ سواء بسواء "
٨٤٢	سهل بن معاذ	- " لا تتخذوا الدّواب كراسي "
١٢٩٦		- " لا تجتمع أمتي على صلالة "

## فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

١٢٩٧		- " لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين "
١١٠٦	أبو هريرة	- " لا تصروا الإبل والغنم فمن اشترى ... "
٢٥٠		- " لا تقتلوا أهل الذمة "
٥٨٠		- " لا زكاة في العوامل والحوامل والعلوفة "
٦٢٧		
٦٧٢	أم المؤمنين عائشة	- " لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول "
٨٩٤		- " لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب "
١٠٦٠		
١٤٢٦		
٨٩٣		- " لا صلاة إلا بوضوء "
١٥٥٣		- " لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم "
٧٨٣		- " لا نذر في معصية الله "
٨٩٢		- " لا نكاح إلا بالشهود "
١٠٦١		- " لا وضوء لمن لم يُسم "
٥٦٠		- " لا يولن أحدكم في الماء ولا يغتسلن فيه من الجنابة "
٨٥٠		- " لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع "
٣٢٧		- " لا يزال الناس بخير ما تفاوتوا ... "
٧٥٩		- " لا يقبل الله صلاة امرء حتى يضع الطهور مواضعه "
٨٤٢		- " لا يمش أحدكم في نعل واحدة "
٨١٧		- " يا داود عاد نفسك فإنها انتصبت لمعادتي "
١١١٧	أبو هريرة	- " يُغسل الإناء من ولوغ الكلب سبعاً "
٧٦٠ (هـ)		- " يقول الله يوم القيامة : أين صفوتي من خلقي؟ "
١١٢٧	عمار بن ياسر	- " يكفيك ضربتان "
٤٦٥		- " يكون الرجل عاصياً بالطلاق البائس "

## فهرس الآثار

الصفحة	القائل	الأثر
٥١١	أم المؤمنين عائشة	- "أبلغني زيد بن أرقم أن الله تعالى قد أبطل جهاده إن لم يتب"
٦٢٠	عبد الله بن العباس	- "أبهمو ما أبهم الله"
١٢٩٩		- إجماع الصحابة <small>عليهم السلام</small> على توظيف الخراج على أهل السواد
١٢٨٤	عبد الله بن العباس	- "أخافُ درّته" في أثر ابن عباس مع عمر في العول
٤٣٨	عبد الله بن العباس	- "إذا سئلتُم أو شككتُم في حرفٍ أو آيةٍ فتأملوا فيما قبله أو بعده"
١٢٩٩	عمر بن الخطاب	- "أرى لمن بعدكم في هذا الفئ نصيباً"
١٧٧٩	عبد الله بن مسعود	- "أراه قد أحياه"
١٤١٠	عبد الله بن العباس	- "اغسلْ عنك أثرَ المحاجم"
٦٢٠	عمر بن الخطاب	- "أم المرأة مبهمة فأبهموها"
١١٢٧	عمار بن ياسر	- "أما تذكرُ حين كنّا في إبلٍ فأجنبْتُ فتمعكتُ في التراب"
١٧٧	نبي الله داود <small>عليه السلام</small>	- "أما بعد" وأنه أوّل من تكلم بها
١٩٢		- أن أمة أتت قوماً فغرّتهم وزعمت أنها حرة ، فقضى الصحابة بضمّان ولد المغرور
١١٦٩	عبد الله بن العباس	- "أن بريرة أعتقت وزوجها عبد"
١٣٠١	عمر بن الخطاب	- "إن رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> اختار أبا بكرٍ لأمر دينكم فيكون أَرْضَى به لأمر دنياكم"
١٩٢، ١٢٠٣		- أن الصحابة <small>عليهم السلام</small> سكتوا عن تقويم منفعة البدن في ولد المغرور
٣٠٦، ٤٦٨	علي بن أبي طالب	- "إنما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا"
١٦٣٢	عبد الله بن العباس	- "إنما سُمي الإنسان إنساناً لأنه عُهد إليه فَنَسِي"
١١٧٠	عبد الله بن العباس	- "أن النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> تزوّج ميمونة وهو محرم"



## فهرس الآثار

٩٦٢	وائل بن حجر	- " أَنْ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ حِذَاءَ أُذُنِهِ "
١١٤٥	عبد الله بن عمر	- " إِنَّهُ رَجَسَ " حِينَما سُئِلَ عَنْ سُورِ الْحَمَارِ
١١١٨	أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ	- " أَنَّهَا زَوَّجَتْ بَنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ وَهُوَ غَائِبٌ "
٩٦٢	أَبُو حَمِيدٍ السَّاعِدِيُّ	- " أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ "
١٣٧٤	عبد الله بن العباس	- " أَلَا يَتَقَى اللَّهُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ يَجْعَلُ ابْنَ الْإِبْنِ ابْنًا "
٥١١	أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ	- " بَيْسَ مَا اشْتَرَيْتِ وَبَيْسَ مَا شَرَيْتِ "
٨٤٩	عقبة بن عامر	- " ثَلَاثُ أَوْقَاتٍ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُصَلِّيَ فِيهَا ... "
٢٥٢	عمر بن الخطاب	- " ثَلَاثٌ لِأَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ يَبْتَهِنُ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا "
١٠٤٢	أَبُو هُرَيْرَةَ	- " حَدَّثَنِي بِهِ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ "
١١٢٩	عمر بن الخطاب	- " حَلَفَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنْ لَا يَنْفِيَ أَحَدًا أَبَدًا "
١١٤٥	عبد الله بن العباس	- " الْحَمَارُ يَعْطَلُ الْقَتْلَ وَالتَّيْنَ وَسُورُهُ طَاهِرٌ "
٤٠٠	عبد الله بن العباس	- " دَخَلَ آدَمُ الْجَنَّةَ فَلَلَّهُ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ حَتَّى خَرَجَ "
١١٢١	عبد الله بن عمر	- " رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ ... "
٩٦٥	جابر بن عبد الله	- " رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَسَرَ الْعِمَامَةَ وَمَسَحَ عَلَى نَاصِيَتِهِ "
٩٦٣	بلال بن رباح	- " رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى عِمَامَتِهِ "
١٢٨٥	عمر بن الخطاب	- " رَحِمَ اللَّهُ امْرَأَةً أَهْدَى إِلَى أَخِيهِ عِيسَى "
١٠٨١	عمر، وعبد الله بن عمر وعائشة ؓ	- " الزَّكَاةُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَاجِبَةٌ "
١١٢٤	ابن جُرَيْجٍ	- سَأَلَ ابْنَ جُرَيْجٍ الزَّهْرِيُّ عَنِ الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ "أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بَغِيرَ أُذُنٍ وَلَيْيَها" فَلَمْ يَعْرِفْهُ.
١٢٤٠	عبد الله بن العباس	- " شَدَّدُوا فَشَدَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِمَ "
١٢٨٥	عمر بن الخطاب	- " شَنْشَنَةُ أَعْرَفُهُمَا مِنْ أَحْزَمٍ "

## فهرس الآثار

١١٢١	بجاهد بن جبر	- " صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَمْرِو فَلَمْ يَكُنْ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى "
١٢٨٥	عمر بن الخطاب	- " غَضُّ يَا غَوَاصٍ "
١٢٧٨	عبد الله بن العباس	- فتوى ابن عباس فيمن نذر أن يذبح ابنه
١٢٧٨	مسروق بن الأجدع	- فتوى مسروق فيمن نذر أن يذبح ابنه
٢٥٢	عمر بن الخطاب	- " قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَمْ يُبَيِّنْ لَنَا أَبْوَابَ الرَّبِّا "
٧٦٥	علي بن أبي طالب	- " الْقِرَاءَةُ فِي الْأَوَّلِينَ قِرَاءَةٌ فِي الْآخِرِينَ "
٩٦٢	أبو حميد الساعدي	- " كَانَ ﷺ إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَى مَنْكِبَيْهِ "
٩٦٢	وائل بن حجر	- " كَانَ ﷺ إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ حِذَاءَ أُذُنَيْهِ "
١٢٣٢	أم المؤمنين عائشة	- " كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ "
١١١٧	أبو هريرة	- كَانَ يَرَى غَسْلَ الْإِنَاءِ مِنَ وَلَوْغِ الْكَلْبِ ثَلَاثًا
٤٨٠	الزهرري	- " كَانَتْ بَنُو النَّضِيرِ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَالِصَةً لَمْ يَفْتَحُوهَا عَنْوَةً ، وَافْتَحَتْ عَلَى صَلَاحٍ "
١١٣٠	علي بن أبي طالب	- " كَفَى بِالْغَفِيِّ فِتْنَةً "
٩٠١	عمر بن الخطاب	- " كَيْفَ تَبْعُونَهَا وَقَدْ اخْتَلَطَتْ لِحُومِكُمْ بِلِحُومِهَا ؟ "
١٢١٧	علي بن أبي طالب	- " لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ بَاطِلُ الْخُفِّ أَوَّلُ بِالْمَسْحِ مِنْ ظَاهِرِهِ "
١٢٣٥	عمر بن الخطاب	- " لَوْلَا أَنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ زَادَ عَمْرٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَإِلَّا لَكُنْتُ عَلَى حَاشِيَةِ الْمَصْحَفِ ... "
١٣١٧	عبيدة السلماني	- " مَا اجْتَمَعَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى شَيْءٍ كَاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى ... "
١٢٧٠	أبو حنيفة	- " مَا جَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ سَلَمْنَا لَهُمْ وَمَا جَاءَ عَنِ التَّابِعِينَ زَاهِمَانَهُمْ "

## فهرس الآثار

١٢٢٧	أمّ المؤمنين عائشة	- "ما قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى أَبَاحَ اللَّهُ لَهُ مِنَ النِّسَاءِ مَا شَاءَ"
١٠٤٣	البراء بن عازب	- "ما كُلَّ مَا نُحَدِّثُكُمْ بِهِ سَمِعْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ..."
١١١١	عليّ بن أبي طالب	- "ما نَصْنَعُ بِقَوْلِ أَعْرَابِيٍّ بِوَالٍ عَلَى عَقِيْبِهِ ؟"
١١٦٥، ١٤٧٣	عبدالله بن مسعود	- "مَنْ شَاءَ بَاهَلْتُهُ أَنَّ سُورَةَ النِّسَاءِ الْقُصْرَى نَزَلَتْ بَعْدَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ"
١٠٤٢	أبو هريرة	- "هِيَ أَعْلَمُ حَدَّثَنِي بِهِ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ"
١٧٣٧	الزّهري	- "وَقَعَ الْفِتْنَةُ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا مُتَوَافِرِينَ ..."
١١٢٩	عمر بن الخطاب	- "لَا أُغْرِبُ مُسْلِمًا بَعْدَهُ أَبَدًا"
١٢٧٧	شريح بن الحارث	- "لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْإِبْنِ لِأَبِيهِ وَلَا الْأَبِ لِابْنِهِ"
١٠٨١	عبدالله بن العباس	- "لَا زَكَاةَ فِي مَالِ الصَّبِيِّ"
١٣٩٧	محمد بن الحسن	- "لَا يَسْتَقِيمُ الْحَدِيثُ إِلَّا بِالرَّأْيِ وَلَا يَسْتَقِيمُ الرَّأْيُ إِلَّا بِالْحَدِيثِ"
١٠٨١	عبدالله بن مسعود	- "يَعِدُّ الْوَصِيَّ السَّنِينَ عَلَيْهِ ثُمَّ يَخْبِرُهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ ..."

## فهرس القراءات

الآية	قراءة	الصفحة
— " فَعَدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ مُتَّابِعَاتٌ "	أُبَيِّ بن كعب ؓ	١٩٧
— " وَعَلَى الَّذِينَ يُطَوَّقُوهُ فِدْيَةٌ "	عبد الله بن العباس ؓ	٧٥٣
— " وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ "	نافعٌ ومجاهدٌ والأعرج	١٩٣٤
	وابن محيصف وشيبة	
— " وَيَقُولُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ آمَنَّا بِهِ "	أُبَيِّ بن كعب ؓ	٣٢٤
— " إِنَّ تَأْوِيلَهُ إِلَّا عِنْدَ اللَّهِ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولْنَ آمَنَّا بِهِ "	عبد الله بن مسعود ؓ	٣٢٤
— " فاقطعوا أيمانَهُمَا "	عبد الله بن مسعود	١٩٧
— " فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصَيَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَّابِعَاتٌ "	عبد الله بن مسعود	١٩٨،
	وأُبَيِّ ابن كعب رضي	٦٢٣،
	الله عنها	١٢٣٣
— " فَتَشَبَّتُوا "	عبد الله بن مسعود ؓ	٦٢٨
— " الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا "	عمر بن الخطاب ؓ	١٢٣٥

## فهرس المسائل الفقهية

## كتاب الطهارات

رقم الصفحة	المسألة
١٣٧١	- سور الهرة
١٩١	- سور سواكن البيوت
١٣٩٣	- سور سباع الطير
١١٤٣	- سور الحمار
١١١٧	- تطهير ولوغ الكلب
١٣٥٦	- جواز إزالة النجاسة بالماء وبغيره من المائعات ما لم يكن نجساً
١٣٥٦	- الفرق بين ما إذا أدخل الجنب يده في الإناء للإغتراف أو للتبرّد
١٣٩٧	- نزح البثر يقتضي طهارته استحساناً
١١٥٦	- حكم ما لو اشتبه عليه إناءان أحدهما طاهر والآخر نجس
٢٧٨	- إذا غلب على ظنه طهارة الماء يلزمه التوضي منه حتى يتأكد من نجاسته
٤٢٥	- هل يُجزئ في التيمم غير التراب
٦٢٥	
١٢٦٢	- المسافر يطلب الماء حتى ينقطع طمعه ثم يتيمم
١٢٤٣	- المتيمم إذا وجد ماء لا يكفي لوضوئه
١١٥٦	- جواز التيمم للصلاة لا تقضى ويخاف فواتها
٦٢٦	- مسح اليدين في التيمم إلى المرفقين
٣١١	- يجب غسل باطن الأنف والقدم في الغسل دون الوضوء
١٤١٦	- مسح الرأس في الوضوء
٩٩٢	- المسح على الخف
٩٦٣	- المسح على العمامة والقلنسوة

## فهرس المسائل الفقهية

- فرضُ الرُّجل الغسلُ أم المسح ؟ ١١٦٦
- إنتقاضُ الوضوء بمسِّ الذَّكر ١٠٧٣،
- ١٧٤٠
- إنتقاضُ الطَّهارة بكلِّ خارج نجس من بدن الإنسان ، ١٨٩،
- كالفصدِ والحجامة والاستحاضة ١٣٤٤،
- ١٤١٠،
- ١٤٢٥
- إنتقاضُ الوضوء بالقهقهة في الصَّلَاة ١٣٣٣
- حكمُ من سبقه الحدثُ حالَ الصَّلَاة ١٣٣٤
- إذا قهقه في الصَّلَاة وهو نائم ١٤١٧
- أقلُّ مدَّة الحيض ٥٦٧
- الوطءُ حالة الحيض ٨٤١
- المستحاضة تتوضأ عند كلِّ وقتٍ يدخل لا عند كلِّ صلاةٍ تُصلَّى ٢٩١

## كتاب الصلاة

رقم الصفحة

المسألة

- سببُ وجوب الصَّلَاة ٨٨٣
- كيفيَّة فرض الصَّلوات ١٢١٥
- الصَّلَاة واجبةٌ على النَّائم والمغمى عليه، والقضاءُ عليهما بعد الإفاقة ٩٤١
- حاضت بعدما أدركت جزءاً من الوقت يسعُ فيه الفرض ٦٨٥
- سقطَ عنها فرضُ ذلك الوقت
- تحويلُ القبلة من بيتِ المقدس إلى المسجدِ الحرام ١٢٢٧
- حكمُ من اشتبهت عليه القبلة ١١٥٩
- جوازُ افتتاح الصَّلَاة بأيِّ ثناء لله سبحانه وتعالى ١٣٥٥
- قراءةُ الفاتحة في الصَّلَاة ليست بركن ١٢٤٣

## فهرس المسائل الفقهية

- ٤١٣ - الصَّلَاةُ هلْ تَحُوزُ بِالْآيَةِ الْقَصِيرَةِ ؟
- ٩٦١ - رَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ أَيْنَ يَبْلُغُ بِهِمَا ؟
- ١١٢١ - رَفْعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الرُّكُوعِ
- ٩١٧ - إِذَا سَجَدَ عَلَى مَكَانٍ نَجَسَ ثُمَّ تَدَارَكَهُ بِالسَّجُودِ عَلَى مَكَانٍ طَاهِرٍ ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ
- ٩١٦ - الْجُلُوسَةُ بَعْدَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى مَكْرُوهَةٌ
- ٦٩٤ - إِذَا شَرَعَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ وَمِنْ شَرَعٍ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ ثُمَّ غَرَبَتِ الشَّمْسُ لَمْ تَفْسُدْ
- ٦٩٦ - إِذَا أَسْلَمَ الْكَافِرُ بَعْدَمَا احْمَرَّتِ الشَّمْسُ وَلَمْ يَصِلْ الْعَصْرَ ، ثُمَّ أَدَّاهَا فِي الْيَوْمِ الثَّانِي بَعْدَمَا احْمَرَّتِ الشَّمْسُ لَا يَجُوزُ
- ٨٨٤ - الصَّلَاةُ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَنْهِيَّةِ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا
- ٩٥٩ - الْقِرَاءَةُ فِي الصَّلَاةِ
- ٧٦٥ - الْقِرَاءَةُ إِذَا فَاتَتْ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَجِبَتْ فِي الْآخَرَيْنِ
- ١٦٥٢ - قِرَاءَةُ الْمُصَلِّيِّ وَهُوَ نَائِمٌ
- ٢٠٠ - حَكْمُ الصَّلَاةِ إِذَا قُرَأَ الْقُرْآنُ بِغَيْرِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ
- ٢٠٤ -
- ٢٠٧ -
- ١٩٩ - حَكْمُ الصَّلَاةِ إِذَا قُرَأَ بِالْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ أَوْ بِقِرَاءَاتِ الْآحَادِ
- ٢١٠ - حَكْمُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بِالْفَارْسِيَّةِ عَلَى الْجَنْبِ وَالْحَائِضِ
- ٣٥٨ - صَحَّةُ اقْتِدَاءِ الْبَالِغِ بِمَنْ يَصَلِّي صَلَاةً مَظْنُونَةً
- ٤٢٥ - اقْتِدَاءُ الْمُتَوَضَّئِ بِالْمُتِمِّمِ
- ٧٣٨ - إِذَا قَضَوْا صَلَاةَ اللَّيْلِ بِالنَّهَارِ جَهَرَ إِمَامُهُم بِالْقِرَاءَةِ
- ٧٤٧ - لَوْ اقْتَدَى بِإِمَامٍ ثُمَّ نَامَ خَلْفَهُ أَوْ أَحْدَثَ فَذَهَبَ لِيَتَوَضَّأَ ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ فَرَاغِ الْإِمَامِ ، فَهُوَ مُؤَدٍّ يَشْبَهُ أَدَاؤَهُ الْقَضَاءِ
- ١٤٢٦ - الْإِمَامُ إِذَا اسْتَخْلَفَ أَمِيًّا عِنْدَ سَبْقِ الْحَدَثِ فِي الْآخَرَيْنِ أَوْ فِي الْقَعْدَةِ قَبْلَ التَّشَهُّدِ

## فهرس المسائل الفقهية

- ترتيبُ قضاء الفوائت واجب ١٢٤٤
- أقلُّ صلاة الوتر ثلاث ركعات ١١٥١
- جوازُ قضاء التطوُّع في وقتٍ مكروه إذا كان شرعٌ في أدائها ٨٩٠
- في وقتٍ مثله
- ثبوتُ الفدية عن العاجز عن أداء الصَّلَاة ٧٥٦، ٣٤٥
- حكمُ ما لو تطوَّع الوارثُ بأداء الفدية من غير وصية ٧٥٩
- العلةُ في إيجابِ قضاء الصَّوم في حقِّ الحائض دون الصَّلَاة ١٧٠٢
- حكمُ مَنْ سَبَقَهُ الحَدَثُ وهو في الصَّلَاة ١٣٣٤
- القهقهةُ في الصَّلَاة ١١٣١
- إذا تكلمَ في صلاته وهو نائم ١٦٥٢
- إذا قهقه في صلاته وهو نائم ١٦٥٢
- الاشتغالُ بما هو ليس من جنس الصَّلَاة مفسدٌ للصَّلَاة ٦٨٩
- خطبةُ الجمعة هلْ يكتفى فيها بالخطبة القصيرة ؟ ٤١٣
- العبدُ يتخير بين الجمعة والظَّهر ١٠٠١
- القصرُ في السَّفر رخصةُ إسقاطٍ ، فلا يجوزُ له الإتمام ٩٩٣
- مسافرٌ اقتدى بمسافرٍ ونامَ خلفه ثم استيقظ فنوى الإقامة ، ٧٤٧
- أو سبقه الحدثُ فرجع إلى مضربه ليتوضَّأ
- المسبوق يصلِّي أربعاً في الوجهين السَّابقين ٧٤٨
- تعريفُ المسبوق ( هـ ) ٧٤٨
- تعريفُ اللاحق ( هـ ) ٧٤٨
- تعريفُ المنفرد ( هـ ) ٧٤٦
- من فاتته صلاةٌ في الحضر فقضاها في السَّفر فعليه صلاةُ ٧٤٢، ٧٣٨
- الحضر
- الخلافُ في من فاتته صلاةٌ في السَّفر فقضاها في الحضر ٧٤٢، ٧٣٨



## فهرس المسائل الفقهية

- الفرقُ بين صلاة المريض وصلاة المقيّد ١٣٤٠
- من أدرك الإمام راكعاً في صلاة العيد هل يكبر ؟ ٧٦٢
- إذا سها الإمام عن تكبيرات العيد لم يأت بها في الركوع ٧٦٣
- إذا فاتته صلاة من أيام التكبير ففضاها في غير أيام التكبير ، ٧٢٩  
لا يكبر عقيها
- إذا قرأ آية السجدة في صلاته صحّ أن يركع بها قياساً ١٣٨٥
- إذا قرأ آية السجدة وقت احمرار الشمس فسجد لها في اليوم ٦٩٧  
الثاني وقت احمرار الشمس جاز
- إذا قرأ آية السجدة راكباً ، وسجد وهو راكب صحّ ٦٩٤
- إذا قرأ آية السجدة على الأرض ثم ركب فسجدها بالإيماء ٦٩٤  
لا يصحّ
- إذا قرأ آية السجدة بالفارسية يلزمه السجود ٢٠٨

## كتاب الجنائز

- | رقم الصفحة | المسألة                                      |
|------------|--|
| ١٧١٧       | - غسل الرجل زوجته ، والمرأة زوجها            |
| ٤٨٤        | - الصلاة على الشهيد                          |
| ٨٢٣        | - عدم شرعية صلاة الجنازة على الكافر والمنافق |
| ١٧١٤       | - جهاز الميت مقدّم على ديونه ووصاياه         |
| ١٢٢٦       | - زيارة القبور                               |
| ١٧٢٢       | - سؤال الأطفال في القبر                      |

## فهرس المسائل الفقهية

## كتاب الزكاة

رقم الصفحة	المسألة
١٣٥٠،	- الزكاة حق لله تعالى لا للفقراء
١٣٥٩	
٤١١	- زكاة الفصلاان والحملان والمساان
٦٢٧	- وجوب الزكاة عن السائمة ونفيها عن المعلوفة
٤٨١	- الفقير والمسكين
٨٠١، ٧٩٣	- إشتراط النماء في مال الزكاة
٨٠١، ٧٤٩	- سقوط الزكاة بهلاك المال أو استهلاكه
٧٩٤	- إذا هلك المال وبقى من النصاب وجب في الباقي بحصته
٨٠١	- سقوط الزكاة بالمولت
٨٠١	- الدين يمنع وجوب الزكاة
١٥٢٣	- ضمان الغصب يمنع وجوب الزكاة في مقدار المغصوب كالدين
١٠٨١	- زكاة مال الصبي
١٥٤٩	- إذا عجل دفع الزكاة ثم انتقص النصاب قبل تمام الحول ، فهل له أن يستردّها ؟
١٥٥٠	- إذا عجل دفع الزكاة إلى الفقير المسلم ، ثم صار غنياً أو ارتد قبل تمام الحول ، فهل تجوز عن زكاته ؟
١٣٥١	- جواز إخراج القيم في الزكوات
١٣٥٩	- جواز دفع الزكاة إلى صنف واحد من الأصناف الثمانية
١٣٦٠	- جواز دفع كفارة اليمين إلى مسكين واحد في عشرة أيام
١٣٤٢	- لا يجوز دفع الزكاة لغير المسلم
١٣٤١	- جواز دفع الصدقة للمسلم والذمي وغيره
١٥٠٢	- حرمة دفع الزكاة لبني هاشم

## فهرس المسائل الفقهية

- حُرمة الصدقة على الرسول ﷺ وآله ٧٦١
- جواز دفع صدقة التطوع إلى بني هاشم ٧٦٨
- جواز دفع الصدقة إلى مكاتب الهاشمي ٧٦٨
- جواز الصدقة على منولى القرشي ٧٦٨

## زكاة الفطر

### المسألة

- تجب زكاة الفطر على العبد المسلم والكافر ٦١٢ هـ ، رقم الصفحة ٦٢٤
- صدقة الفطر عبادة فيها معنى المؤونة ، وهي من حقوق الله تعالى الخالصة ١٤٩٧
- الغنى شرط في زكاة الفطر ٨٠٤،٥٠٠
- عدم سقوط زكاة الفطر بالموت ولا بهلاك المال ٨٠٦
- إذا قال لعبد : إذا جاء يوم الفطر فأنت حر ، فجاء يوم الفطر وجبت عليه فطرته ١٥٣٩

## كتاب الصوم

### المسألة

- إشتراط النية في الصوم ٧٠٢ ، رقم الصفحة ١٤٨٧
- من كان مقيماً أول ليلة من الشهر ثم جن قبل أن يصبح ومضى الشهر ثم أفاق ، يلزمه القضاء ٩٢٩
- حكم صوم من أكل أو شرب ناسياً في نهار رمضان ١٣٣٣
- حكم صوم من جامع ناسياً في نهار رمضان ٤٩٧

## فهرس المسائل الفقهية

- حكمُ صومٍ من أكلٍ أو شربٍ عامداً في نهار رمضان ٩٣٢، ٤٩٦،  
١٣٥٨
  - ١٤١٦
  - ١٣٧٢ - حكمُ القبلة للصائم
  - ٤٩٥ - وجوبُ الكفارة على من جامع في نهار عامداً
  - ٤٩٦ - وجوب الكفارة على المرأة إذا جومت في نهار رمضان
  - ١٧٤٦ - حكمُ ما إذا أفطرَ متعمداً بناءً على ظنٍّ أنَّ الحجامة فطرته
  - ١٧٤٨ - حكمُ ما إذا أفطرَ متعمداً بناءً على ظنٍّ أنَّ الغيبة فطرته
  - ٩٧٢ - فرضُ المريض والمسافر
  - ١٤٩٧ - إذا أصبحَ مقيماً ثمَّ سافرَ فأفطر ، لا تجبُ عليه الكفارة
  - ١٥٦١
  - ٧٠٥ - إذا صامَ المسافرُ عن واجبٍ آخر غير صومِ الفرض
  - ٧٠٦ - إذا صامَ المسافرُ في رمضان ونوى النفل
  - ١٨٠٠ - إذا أصبحَ مريضاً ثمَّ مرضَ فأفطر
  - ٧٠٧ - إذا صامَ المريضُ في رمضان ونوى واجباً آخر غير صومِ الفرض
  - ٧٠٧ - إذا صامَ المريضُ في رمضان ونوى النفل
  - ٨٧٧ - صومُ يومِ النحر حرامٌ ، ولو صامه عن واجبٍ لم يجزئه
  - ٨٧٨ - المعنى الذي لأجله حرُم صومُ يوم العيد
  - ٨٧٨ - من أفطرَ في رمضان بعذرٍ وأدركَ عددَ هذه الأيام ومن جملتها يوم العيد ولم يصُِّمْ ، وجبَ عليه فديةٌ عدد الأيام كاملةً بما فيها يوم العيد
  - ٨٩١، ٨٨١ - حكمُ ما لو أفسد صوم يومِ النحر، هل يجبُ عليه قضاؤه ؟
  - ٧١٢ - إذا نذر أن يصومَ وقتاً بعينه ثمَّ صامَ في ذلك الوقت واجباً آخر
  - ٧٣٦ - إذا نذر أن يعتكفَ شهر رمضان ولم يعتكف ، ثمَّ قضَى
- اعتكافه في الرَّمْصان الثاني

## فهرس المسائل الفقهية

- ثبوتُ الفدية في حقِّ العاجز عن الصَّوم بالنصِّ ٧٥١
- هلْ يجزئ تطوُّع الوارث بأداء الفدية من غير وصية ؟ ٧٥٩
- العلة في قضاء الحائض الصَّوم دون الصَّلَاة ١٧٠٢

## كتابُ الحج

- | رقم الصفحة | المسألة   |
|------------|---|
| ٩٢٣        | - سببُ الحجِّ هو البيت  |
| ٧١٨        | - الحجُّ هلْ يجبُ على الفور ؟                                     |
| ٧٢٣        | - إذا نوى في حجَّته النَّفلَ ولم يكن حجَّ قبل ذلك ، صحَّ حجَّه    |
| ٧٥٤        | - جوازُ الحجِّ عن الغير إذا كان بأمر منه                          |
| ٩١٨        | - لبسُ الإزار والرِّداء سنة لا فرض                                |
| ٨٦٨        | - الإحرامُ الفاسد يوجبُ المضىَّ فيه ، ويوجبُ قضاءه معاً           |
| ٩٢٧        | - السَّعيُّ المعتدُّ به في الحجِّ هو ما كان واقعاً في أشهر الحجِّ |
| ١٢٧٦       | - إشعارُ الهدي  |
| ١٥١٢       | - سببُ الجزاء في دلالة المحرم على الصَّيِّد                       |
| ١٨٢٨       | - إكراهُ المحرم على قتل الصَّيِّد                                 |
| ١٨٣١       | - إذا قال الحلالُ للمحرم : لتقتلن هذا الصَّيِّدَ أو لأقتلنك       |
| ١٨٣٢       | - إذا قال المحرمُ للمحرم : لتقتلن هذا الصَّيِّدَ أو لأقتلنك       |
| ١٨٣٣       | - لو كانا جميعاً حلالين وأكره أحدهما الآخرُ على قتل صيِّد         |
|            | الحرم   |
| ١٨١١       | - فسَادُ إحرام المكره على الزَّنا رجلاً كان أو امرأة              |

## فهرس المسائل الفقهية

## كتاب النكاح

## المسألة

رقم

الصفحة

- إنعقاد النكاح بلفظ البيع ٣٥٥، ٣٤١
  - حكم من تزوج امرأة إلى شهر ٢٩٤
  - إباحة التعدد لرسول الله ﷺ بأكثر من تسع ١٢٢٧
  - الصغيرة تزوج كرهاً حتى ولو كانت ثيباً ١٣٧٧
  - الإكراه على النكاح ١٨٢٦
  - تزويج أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - ابنة أخيها عبد الرحمن ، وهو غائب ١١١٨
  - النكاح بلا شهود يوجب فساد العقد أصلاً ووصفاً ٨٩٢
  - إذا عرض على النكاح ما يمنع انعقاده ابتداءً بطل النكاح ٨٩٦
  - نكاح المعتدات منهي عنه شرعاً ؛ لقبحه في ذاته ٨٥٢
  - حكم ما لو تزوج أمة على ظن أنها حرة ( المغرور ) ١٥١٢، ١٩٢
  - حكم ما لو قال رجل لآخر : تزوج هذه المرأة فإنها حرة ، والفرق بينه وبين ما لو قال له : على شرط أنها حرة ١٥١٢
  - نكاح الأمة لمن ملك طول الحرية ١٤٧٩، ٦٠٢
  - نكاح الأمة الكتابية ٥٧٣
  - حكم ما لو تزوج امرأة على عبد غيره ٧٦٧
  - حكم ما لو تزوج امرأة على عبد بغير عينه ٧٧٣
  - حكم ما إذا اتفق العاقدان على أصل النكاح وهزلاً بقدر المهر ١٧٧٦
  - حكم ما إذا اتفق العاقدان على أصل النكاح وهزلاً بجنس المهر ١٧٧٧
  - لو زوج الفصولي رجلاً من أمتير ختير .. تم قال المولى ١٨٨١
- اعتق هده . هده . صح نكاح الأمة . أصل نكاح الثابت

## فهرس المسائل الفقهية

- ولو قال المولى : أجزتُ نكاحَ هذه وهذه ، بطل العقدُ ١٨٨١  
فيهما جميعاً
- جهلُ البكرِ بالإِنكاح لا يسقطُ حقَّها في الخيار ١٧٥٤
- جهلُ الأَمة المنكوحَة بالعتق أو بخيارِ العتق ، لا يسقطُ حقَّها ١٧٥٤  
في الخيار
- حكمُ ما لو قالت المزوَّجة بمائة : لا أُجيزُهُ بمائة ولكن أُجيزُهُ ١٩١١  
بمائةٍ وخمسين
- الحُرمة الثَّابتة بالمصاهرة كالحُرمة الثَّابتة بالنَّسب ٨٥٠
- حُرمة إتيانِ النِّساء في أدبارهنَّ ٣٠٩
- الزَّنا يوجبُ حرمة المصاهرة ٩٠٠، ١٩٣،  
١٣٧٥

## بابُ الرضاع

- |         |              |
|---------|--------------|
| المسألة | رقم الصَّفحة |
|---------|--------------|
- الحنفية لا يرون صحَّة الخبر في نسخ الرضعات من العشر إلى ١٢٣٢  
الخمس ، وأنَّ ذلك مما كان يُتلى في الكتاب
  - مدَّة الرضاع ٢٨٩
  - إذا طلق الرَّجلُ زوجته وطلبت الزَّوجةُ أَجرة الرضاع ٢٩٠
  - حكمُ ما إذا تزوَّج كبيرةً وصغيرةً ، فأرضعت الكبيرةُ الصغيرةَ ١٥٧٠

## فهرس المسائل الفقهية

## بابُ الطلاق

رقم الصفحة	المسألة
٣٥٥، ٣٤٢	- صحّة الطّلاق وانعقاده بلفظ العِتاق
١٠٧٩	- عددُ الطّلاق معتبرٌ بحال النّساء
١٢٧٠	- الحاملُ هلْ تطلقُ ثلاثاً للسّنة ؟
١٦٤٥	- الحكمُ فيما إذا أسلمت امرأة الصبيّ
١٨٢٧	- الإكراهُ على الطّلاق قبل الدّخول
١٨٢٦	- الإكراهُ على الطّلاق بعد الدّخول
٥٢٠	- لو قال : أنتِ طالق ، ونوى ثلاثاً ، لا تطلقُ إلّا واحدة
٦٦٨	- حكمُ ما لو قال لامرأته : طلقني نفسك
٥٢٦	- حكمُ ما لو قال لامرأته : طلقني نفسك، ونوى ثلاثاً، تصحّ
٢٩١	- حكمُ ما لو قال لامرأته : طلقني نفسك، فقالت : أبنتُ نفسي
٦٧١	- حكمُ ما لو قال لأجنبيٍّ : طلق امرأتي
٣٤٢	- حكمُ ما لو قال لامرأته : نصفك طالق
٣٤٣	- حكمُ ما لو قال لامرأته : أنتِ طالق نصفَ تطليقة
١٥٢٦	- حكمُ ما لو قال لأجنبيّة : إنْ دخلتِ الدّارَ فأنتِ طالق
٥٨٢	- حكمُ ما لو قال لأجنبيّة : إنْ تزوّجتكِ فأنتِ طالق
٤٥٢	- كنايةاتُ الطّلاق بوائن
٤٥٩	- حكمُ ما لو قال لزوجته : إعتدي
٥٢٤	- حكمُ ما لو قال : أنتِ بائن ، ونوى ثلاثاً
٤٢٨	- حكمُ ما لو قال لامرأته : هذه بنتي
١٥٢٠	- (مسألة التّنجيز) وهي : ما لو علّق طلاق امرأته بشرطٍ ثمّ أبانها ثمّ عادت إلى عصمته ثمّ حصلَ الشرط ، هلْ يقعُ الطّلاقُ المعلقُ الأوّل ؟



## فهرس المسائل الفقهية

- ٦٠٣ - (مسألة المعلق هل يصح تنجيزه؟) وهي: ما لو علق طلاق امرأته ثلاثاً بشرطٍ ، فهل يجوز له أن ينجز طلاقها؟
- ٤٣٥ - لو قال لها: إن خرجت فأنت طالق، فجلست ، ثم خرجت بعد ذلك
- ٦٤٩ - لو قال: إن دخلت الدار فأنت طالق وعنده حرٌّ إن كلمت فلاناً إن شاء الله، لم يحث في الجميع
- ١٥٨٣ - لو قال: إن دخلت هذه الدار وهذه الدار فأنت طالق، ثم أبانها ثم دخلت إحداهما، ثم نكحها، فإنها تطلق
- ٦٤٠ - حكم ما لو قال: كل امرأة لي فهي طالق، إرضاءً لزوجته
- ٤٢٢ - حكم ما لو قال: كل نسائي طوالق إلا عمرة وزينب وبكرة وفاطمة
- ٤٢١ - حكم ما لو قال: أنت طالق ألفاً إلا تسعمائة وتسعة وتسعين
- ٣٩١ - لو قال: يوم أكلتم فلاناً فامرأته طالق، فكلّمه ليلاً أو نهاراً، طلقت امرأته
- ٣٩١ - لو قال: يوم أتزوجك فأنت طالق، فتزوجها ليلاً أو نهاراً طلقت
- ٣٩١ - لو قال: أمرك بيدك يوم يقدم فلان، فقدم ليلاً خرج الأمر من يديها
- ٦٥١ - الفرق بين قوله: إن دخلت الدار فأنت طالق وعمرة طالق، وبين قوله: فأنت طالق وعمرة
- ١٩٥٦ - حكم ما لو قال: أنت طالق غداً، أو في غدٍ
- ١٩٥٨
- ١٩٦٥ - حكم ما لو قال: إذا لم أطلقك فأنت طالق
- ١٩٢٠ - لو كانت تحت حرة وأمة فقال في مرض موته: هذه طالق
- ثنتين أو هذه

## فهرس المسائل الفقهية

- ١٨٧٨ - لو قال: إن دخلت الدار وأنت طالق، طلقت في الحال
- ١٨٧٩ - لو قال لغير المدخول بها: إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق وطالق، ثم دخلت الدار
- ١٨٨٣ - حكم ما لو قال: هذه طالق ثلاثاً وهذه طالق
- ١٨٨٥ - حكم ما لو قال: إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق
- ١٨٨٦ - حكم ما لو قال: إن دخلت الدار فأنت طالق وفلانة
- ١٨٩٢ - حكم ما لو قال: إن دخلت هذه الدار فهذه الدار فأنت طالق
- ١٨٩٢ - حكم ما لو قال: إن دخلت هذه الدار وهذه الدار فأنت طالق
- ١٨٩٧ - لو قال لغير المدخول بها: إن دخلت الدار فأنت طالق ثم طالق ثم طالق
- ١٨٩٨ - لو قال لغير المدخول بها: أنت طالق ثم طالق ثم طالق إن دخلت الدار
- ١٨٩٩ - لو قال للمدخول بها: أنت طالق ثم طالق ثم طالق إن دخلت الدار
- ١٨٩٩ - لو قال للمدخول بها: إن دخلت الدار فأنت طالق ثم طالق ثم طالق
- ١٩٠٥ - لو قال للمدخول بها: إن دخلت الدار فأنت طالق واحدة، لا بلّ ثنتين
- ١٩٠٥ - لو قال لغير المدخول بها: إن دخلت الدار فأنت طالق واحدة، لا بلّ ثنتين
- ١٩٤٤ - حكم ما لو قالت: طلقني ثلاثاً على ألف درهم، فطلقها واحدة
- ٦٠٠، - إذا شهد شاهدان على أنه قال لامرأته: إن دخلت الدار فأنت طالق، وشهد آخران على أنها دخلت الدار، ففرق القاضي بينهما ثم رجعا جميعاً أن الصمان على شهود اليمين

## فهرس المسائل الفقهية

- إذا شهد شاهدان على أنه قال لامرأته : إختاري نفسك ،  
وشهد آخران أنها اختارت نفسها ، ثم رجعوا جميعاً بعد  
الحكم ، فالضمان على شهود الاختيار

### أبواب الخلع والظهار

#### المسألة

رقم الصفحة

- حكم ما لو قالت: طلقني ثلاثاً على ألف درهم، فطلقها واحدة. ١٩٤٤  
- حكم الإكراه على الخلع ١٨٢٠  
- حكم ما إذا اتفقا على الخلع أمام الناس على أن لا طلاق بينهما ١٧٨١  
- إذا كان النشوز من قبل الزوج كره له أن يأخذ عَوْضاً في الخلع ٨٤٢  
- إذا كان النشوز من قبل الزوجة جاز له أن يأخذ عَوْضاً في الخلع ٨٤٢  
- ظهار الذمي غير صحيح ١٣٣٩،  
١٣٤٧  
- هل يشترط في كفارة الظهار أن تكون الرقبة مومنة ؟ ٤٣٢،  
١٣٤٠  
- حكم ما لو جامع المظاهر امرأته التي ظاهر منها أثناء الكفارة ٦١٥ (هـ)،  
٦٢٨،  
١٢٤٦،  
١٢٤٦

### باب العدة

#### المسألة

رقم الصفحة

- المطلقة قبل الدخول لا عدة عليها ٤٦٢  
- نسخ عدة المتوفى عنها زوجها من سنة إلى أربعة أشهر وعشرة أيام ١٢٣٣  
- عدة المتوفى عنها زوجها وهي حامل ١١٦٥،  
١٢٢٥  
- حكم المفوضة ١١١٠

## فهرس المسائل الفقهية

## أبواب العتاق

## المسألة

## رقم الصفحة

٣٥٥، ٣٤٢

- هل ينعقد العتاق بلفظ الطلاق؟

٥٦٦

- العتاق لا يسقط حكمه عمّن تلفظ به قياساً على النكاح والطلاق

١٨٢٦

- الإكراه على الإعتاق

٤٢٣، ٤٢١

- حكم ما لو قال لعبده الأكبر سنّاً منه : هذا ابني

٤٢٣

- حكم ما لو قال لعبده : يا ابني

٤٤٧

- حكم ما لو قال لعبده : يا حرّ ، أو أنت حرّ ، أو حررتك

١٩١٩

- حكم ما إذا أشار إلى أحد عبيده وقال : هذا حرّ أو هذا

٤٢٦

- حكم ما لو قال لعبده: عبيدي أو حماري حرّ، هل يعتق العبد؟

١٩٤٧

- حكم ما لو قال : من شاء من عبيدي العتق فهو حرّ

١٩٤٨

- حكم ما لو قال : أعتق من عبيدي من شئت عتقه

٥٨٢

- حكم ما لو قال للملوك الغير : إن ملكتك فأنت حرّ

١٥٣٨

- حكم ما لو قال لعبده : إن بعثك فأنت حرّ

٥٠٩

- حكم ما لو قال : أعتق عبدك عني بألف

٥٠٧

- حكم ما لو قال : أعتق عبدك غني بغير شيء

١٨٨٨

- حكم ما لو قال لعبده : أدّ إلي ألفاً وأنت حرّ

١٨٩٤

- حكم ما لو قال لعبده : أدّ إلي ألفاً فأنت حرّ

٣٨٩

- لو قال : عبيدي حرّ يوم يقدم فلان ، عتق العبد عند قدوم فلان سواء قدم ليلاً أو نهاراً

٦٠٢

- لو قال لوكيله : أعتق عبيدي ، ثم قال له : أعتقه إن دخل

الدار هل يجوز له أن يعتقه بالأمر الأوّل ؟

## فهرس المسائل الفقهية

- شراء القريب إعتاق ٣٩٩،٣٦١
- ١٥٥٢
- إذا اشترى مع غيره قريه عتق نصيبه منه، ولا يضمن لشريكه ١٣٧٤
- شيئاً
- إذا اشترى نصف قريه من أحد الشريكين ضمن نصيب الشريك الثاني ١٥٦٠
- حكم إعتاق بعض العبد دون البعض ( تجزئ الإعتاق ) ١٦٦٠
- المريض إذا أعتق عبده وعليه دين ولا مال له سواه ١٦٩٧
- إعتاق العبد المرهون ١٤٤١،
- ١٦٩٧
- الأحكام التي تنبني على ملك الرقبة لا تصح من العبد ١٦٧٠
- المملوك لا يملك ١٦٦٨
- العبد أهل للملك ما ليس بمال كالنكاح والدم والحياة ١٦٧٠
- ذمة العبد ناقصة ، لذلك لا تحمل الدين بنفسها ١٦٧٢
- حكم ما لو قال المولى لعبده: خذ هذا المال وتزوج من شئت ٥٩١
- حكم كفالتة بالدين الثابت عليه ١٧١١
- الديون الثابتة على العبد في ذمته تبقى بعد الحجر عليه ١٦٨٣
- للعبد يد معتبرة ١٦٧٥
- الحجر على العبد في التصرف لدفع الضرر عن المولى لا لعدم الأهلية ١٦٧٨
- العبد يتخير بين الجمعة والظهر ١٠٠١
- جناية العبد ٩٩٩
- جناية العبد على غيره خطأ ١٦٩١
- جهل المولى بجناية عبده خطأ لا يسقط عنه التخيير ١٧٥٣
- الجناية على العبد وقتله خطأ ١٦٧٤

## فهرس المسائل الفقهية

- قتلُ الحرِّ بالعبد ، والعبد بالحرِّ ١٦٨٥  
 - ينْعُ المدبِّر ١٣٦٨،٦٠١  
 - ينْعُ أمّهات الأولاد ١٣١٣،  
 ١٧٤١

## أبوابُ الإيمان

## المسألة

رقم الصفحة

- الألفاظُ التي تنعقدُ بها اليمين ٣٨٢  
 - اليمينُ تنعقدُ في المشروع والمحظور ٧٨١،٤٠٨  
 - اليمينُ تنعقدُ في الممكناتِ لا في المستحيلات ٧٨١،٤٢٠  
 ٧٨٤  
 - إذا حلفَ ليمسّن السماءَ ، أو ليقبّلَ هذا الحجرَ ذهباً ٧٨٠،٢٦٠  
 ٧٨٩

- لو حلفَ لا يطلّقَ ، ثمّ أضافَ الطّلاقَ إلى وقتٍ معيّن بأنّ  
 قال : أنتِ طالقٌ غدّاً ، حنثَ في الحال ، بخلافِ ما إذا علّقَ ،  
 والفرقُ بين التّعليقِ والإضافة ١٥٤٥  
 - لو حلفَ لا يطلّقَ ، وكان قد علّقَ الطّلاقَ بشرطٍ ، فوجد  
 الشرطُ لم يحنث ٣٨٥  
 - لو حلفَ : لا يكلمُ هذا الصبيّ ، والفرقُ بينه وبين قوله : لا  
 يكلمُ صبيّاً ٤٠٣  
 - لو حلفَ : لا يكلمُ موالِي فلانَ ، حنثَ بكلامِ أيّ واحدٍ  
 منهم ٣٧٤  
 - لو حلفَ ليصلينَ ظهرَ هذا اليومَ ، ولم يصلْ وجبت عليه  
 الكفّارةُ والقضاء ٣٩٨  
 - لو حلفَ : لا يأكلُ هذا الرّطبَ ، فأكله بعدما صار تمرّاً ٤٠٤

## فهرس المسائل الفقهية

- ٤٠٤ - لو حلف: لا يأكل لحم هذا الحمل، فأكله بعدما صار كبشاً
- ٤١١ - لو حلف: لا يأكل رأساً
- ٤٤١ - لو حلف: لا يأكل لحماً، فأكل سمكاً
- ٤١٥ - لو حلف: لا يأكل هذه الخنطة - ونوى القضم - فأكل من خبزها
- ٤١٥ - لو حلف: لا يأكل من هذه الخنطة - ولا نية له - فأكل من خبزها
- ٤١٥ - لو حلف: لا يأكل من هذه الخنطة - ولا نية له - فأكلها قضمًا
- ٤٣٠ - لو حلف: لا يأكل من هذه النحلة
- ٤٤٢ - لو حلف: لا يأتمم، هل يحنث بأكل البيض واللحم ؟
- ٤٣٦ - لو حلف: والله لا أتغذى - جواباً لسؤال - فرجع إلى بيته فتغذى
- ١٩٣٣ - لو قال: إن لم آتِكَ حتى تُغذِّي فعبده حرّاً، والفرق بينه وبين قوله: إن آتِكَ حتى أتغذى عندك اليوم
- ٤١٨ - لو حلف: لا يشرب من الفرات (هـ)
- ٤١٨ - لو حلف: لا يشرب من ماء الفرات (هـ)
- ٦٧٠ - لو حلف: لا يشرب الماء، ولا يتزوج نساء العالم، - ونوى جميع مياه العالم، أو جميع نساء العالم - صحّت نيّته
- ٥٢٧ - لو حلف: لا يشرب، لا يصحّ تخصيص هذا اللفظ بالنية
- ٣٨٥ - لو حلف: لا يسكن هذه الدار، فمدّة الانتقال مستثناة
- ٤١٤ - ما هو المعتبر في المتاع فيما لو حلف: لا يسكن هذه الدار، وهو ساكن فيها ؟
- ٣٨٤ - لو حلف: لا يضع قدمه في دار فلان
- ١٩٢٥ - لو حلف: لا أدخل هذه الدار أو أدخل هذه الدار
- ١٩٢٤ - لو حلف: لا أدخل هذه الدار أو لا أدخل هذه الدار
- ٣٨٥ - حلف لا يدخل دار فلان، فدخل داراً يسكنها فلان هذا، لكن ليست مملوكة له، أو دخل داراً يملكها فلان هذا لكن يسكنها غيره

## فهرس المسائل الفقهية

- ( مسألة الدّار ) وهي : ما لو حلف شخصٌ لا يدخل دارَ  
فلان فباعها ، فدخلَ الحالف ، هل يحنثُ أم لا ؟ ( هـ ) ٤٠٦
- لو حلف : لا يلبس هذا الثّوب ، فمدة النّزع مستثناة ١٣٨٥،٣٨٤
- لو قال : لله عليّ أن أصومَ اليومَ بعد الأكل أو بعد الزّوال ٧٨٣
- لو قال : لله عليّ أن أصومَ اليومَ الذي يقدمُ فيه فلان ،  
فقدِمَ فلانٌ بعد الأكل أو بعد الزّوال ٧٨٣
- لو قال : والله لأصومنّ اليومَ الذي يقدمُ فيه فلان ، فقدِمَ  
فلانٌ بعد الأكل أو بعد الزّوال ٧٨٣
- ( مسألة الكوز ) وهي : ما لو حلف والله لأشربنّ الماءَ ١٥٢٠،٧٨٤  
الذي في هذا الكوز ، ولا ماءَ فيه
- النّذرُ لا يسقطُ حكمه عمّن تلفّظ به قياساً على النّكاح ٥٦٦  
والطلاق
- لو وقى بنذره المسمّى صحّ ، وإن كان ذلك المسمّى لا  
يجزئُ في واجب ٨٨١
- حكمُ من نذرَ أن يصومَ سنةً وهو معسر ٩٩٩
- حكمُ من نذرَ أن يذبحَ ولده ١٢٧٨
- حكمُ ما لو نذرَ أن يضربَ بثوبه حطيمَ الكعبة ٤٣٤
- لو قال : إذا جاء غدٌ فللهِ عليّ أن أتصدّقَ بدرهم ، فتصدّقَ  
به قبل مجئ الغد ، لا يجوز ٥٩٦
- لو قال : لله عليّ أن أتصدّقَ بدرهم رأسَ الشّهر ، فتصدّقَ ٥٩٥،٥٨٤  
به في الحال ، جاز ١٥٤٥
- حكمُ ما لو قال : لله عليّ أن أصليّ ركعتين يوم الجمعة ،  
فصلاهما يوم الخميس ٥٨٥
- اليمينُ بالله تعالى سببٌ للكفّارة مجازاً ١٥١٤



## فهرس المسائل الفقهية

- كفارة اليمين من حقوق الله تعالى الخالصة ، مترددة بين ١٤٩٦  
كونها عبادة وبين كونها عقوبة
- لا يشترط في مال الكفارة كونه نامياً ٨٠١
- الدّين لا يمنع وجوب الكفارة ٨٠١
- المحظور المحض لا تجب فيه الكفارة، كالقتل العمد واليمين ٩٣١
- الغموس
- حكم التكفير بالمال قبل الحنث ٥٨٣
- جواز دفع كفارة اليمين إلى مسكين واحد عشرة أيام ١٣٦٠
- هل يشترط الإيمان في رقة كفارة اليمين والظهار ؟ ٦١٣ (هـ)، ١٣٤٠
- لا يجوز للحنث أن يكفر بالصوم عند قدرته على أحد ٥٩٠
- الأشياء الثلاثة
- حكم اشتراط التتابع في صوم كفارة اليمين ١٢٣٣، ٦٢٣

## أبواب الحدود

### المسألة

- رقم الصفحة
- المعنى الذي من أجله أقيمت الحدود ٨٢٤
- الحد والضمان لا يجتمعان ١٨١٢
- الزنا حرام لورود النهي عنه شرعاً لذاته ٨٥١
- نسخ إمساك الزواني في البيوت وثبوت الحد ١٢٢٥
- التغريب في حد الزنا ١١٢٩
- رجم المحصن حكم كان ثابتاً بالكتاب ١٢٣٤
- رجم المحصن حكم ثبت بدلالة النص لا بالقياس ٤٩٢
- الخلاف في رجم المحصن الكافر ٩٢٥ (هـ)

## فهرس المسائل الفقهية

- إذا شهدوا على الزنا ، وشهد آخرون بالإحصان ، فرجعوا ١٥٨٨
- جميعاً بعد الحكم ، فلا ضمان على شهود الإحصان بحال
- الزنا يوجبُ حُرمة المصاهرة ٩٠٠، ١٩٣
- ١٣٧٥
- وجوبُ الحدِّ في اللواطِ على الفاعل والمفعول به ٤٩٤
- قياس اللواطِ على إتيان الحائض ٣٠٩، ١٨٨
- القذفُ من الأحكام التي يجتمعُ فيها الحَقَّان ، ولكن حقَّ الله ١٤٩٢
- تعالى فيه غالب
- إشتراطُ الدعوى في حدِّ القذف ١٤٩٣
- إذا دخلَ جماعةُ البيتَ فسرَقَ أحدهم ، قُطعوا جميعاً ١٣٨٤
- هلْ يعتبرُ الطَّرُّ والنَّبْشُ سرقةً ؟ ٣٠٤، ٣٠٢
- حكمُ العبدِ المحجور إذا سرَقَ دراهمَ بعينها ١٦٨٩
- الحدُّ على الرقيق ناقص ١٦٧٣، ٢٧٦

## بابُ السيرة والغنائم

### المسألة

رقم

الصفحة

- المعنى الذي من أجله شرع الجهاد ٨٢٤
- نسخُ آيات الإعراض عن المشركين بآيات الجهاد ١٢٢٤
- صلح الحديبية يقتضي ردَّ النساء كذلك إلا أنَّ ذلك نُسخ بالقرآن ١٢٢٨
- إسلامُ الصبي ١٦٢٢
- إسلامُ أحد الزوجين الصَّغيرين ١٦٤٥
- حكمُ ردِّ الصبي ١٦٢٦
- حكمُ أمان العبد المحجور ١٦٨٦

## فهرس المسائل الفقهية

- ٣٧٩،٣٥٤ - إذا استأمنَ على آباءه لا يدخل الأجدادُ في الأمان
- ٣٧٨،٣٥٤ - إذا استأمنَ على أبنائه دخلَ في الأمان ابنُ الابن
- ١٨٨٩ - حكمُ ما لو قال : إفتحوا البابَ وأنتم آمنون
- ١٨٩٤ - حكمُ ما لو قال : إنزلْ فأنْتَ آمين
- ١٩٤٣ - إذا قال رأسُ الحصنِ : أمُنوني على عشرةٍ من أهلِ الحصنِ، والفرقُ بينه وبين قوله : أمُنوني وعشرة ، أو فعشرة
- ١٥٠١ - الغنائمُ من حقوقِ الله تعالى الخالصة ، وهو حقٌّ قائمٌ بنفسه
- ٤٨١ - مصارفُ الفئ
- ١٦٨٧ - العبدُ يُرضخ ولا يُسهم له
- ٤٨١،٤٧٦ - إستيلاءُ الكفارِ لأموالِ المسلمِين يوجبُ الملكَ
- ١٩٧٢ - لو قال: مَنْ دخلَ منكم هذا الحصنَ أولاً فله كذا، والفرقُ بينه وبين قوله: كلٌّ مَنْ دخلَ منكم، وبين قوله: جميعُ مَنْ دخلَ منكم
- ١٩٧٣

## أبوابُ العُشرِ والخراجِ

### المسألة

رقم الصّفحة

- ١٤٩٩ - العُشرُ من حقوقِ الله تعالى الخالصة ، وهي مؤونةٌ فيها معنى القُربة
- ٧٩٧ - العُشرُ من الواجباتِ بالقُدرةِ الميسرة
- ٩٤٦ - سببُ العُشرِ والخراجِ هو الأرضُ النامية
- ٨٠١ - العُشرُ لا يسقطُ بالموتِ ولكن يؤمر بالإيصاء
- ١٤٩٩ - الخراجُ من حقوقِ الله تعالى الخالصة ، وهو مؤونةٌ فيها معنى العقوبة

## فهرس المسائل الفقهية

- الخراجُ من الواجباتِ بالقُدرةِ الميسرة ٧٩٨
- الخراجُ لا يسقطُ بالموت ٨٠٢
- متى يسقطُ الخراج ؟ ٧٩٨
- توظيف الخراج على أهل السّواد ١٢٩٩

## أبوابُ البُغاةِ والإِباقي والمفقود

- | رقم الصفحة | المسألة   |
|------------|---|
| ١٧٣٧       | - الباغي إذا أتلَفَ شيئاً ولم يكن له منعةٌ يضمن |
| ١٣٦٧       | - بيعُ العبدِ الآبق                             |
| ١١٥٤       | - مسألة المفقود                                 |
| ١١٦٣       |   |

## كتابُ البيوع

- | رقم الصفحة | المسألة  |
|------------|--|
| ٣٥٥، ٣٤١   | - لا ينعقد البيعُ بلفظ النّكاح ، بخلاف العكس               |
| ٣٥١        | - صحّة استعارة لفظ الشراء للملك ، والملك للشراء            |
| ١٦٢٠       | - حكمُ بيع الصبيّ  |
| ١٧٩٨       | - حكمُ حكمُ بيع المخطئ                                     |
| ١٨١٦       | - حكمُ بيع المكره  |
| ١٨٣٥       | - الإكراه على البيع والتّسليم                              |
| ١٦٨٣       | - حكمُ بيع العبد إذا كان بالمبيع عيباً                     |
| ٧٦٦        | - إذا سلّم المشتري المبيع وهو مباحُ الدّم ، فهو أداءٌ قاصر |
| ١٠٧٦       | - حكمُ بيع الرّطب بالتّمر                                  |
| ١١٦٦       |  |
| ١١٩٠       | - حكمُ بيع الحفنة بالحفنتين من الطّعام                     |

## فهرس المسائل الفقهية

- حكمُ بيعِ الطعامِ المشتَرى قبل القبض ١٢٩٨
- حكمُ بيعِ الإبل أو الغنمِ المصراة ١١٠٦
- البيعُ مع الشرط باطل ٩٣٦
- البيعُ بالخمر مشروعٌ بأصله فاسدٌ بوصفه ٨٧١
- بيعُ المضامين والملاقيح باطل ؛ لورود النهي عنه لذاته ٨٥٢
- الفرقُ بين البيعِ الموقوف والبيعِ بشرط الخيار ١٥٤٢
- الفرقُ بين البيعِ الفاسد وبيعِ المكروه ١٨٣٧
- الهزلُ بأصل البيع يُفسده ولا يُبطله ١٧٧٠
- حكمُ المواضعة - الهزل - بوصفِ البيع - الثمن - في قدره أو جنسه ١٧٧٣
- الفقيرُ لو اشترى درّةً بألف دينار صحَّ البيعُ وثبت المالُ في ذمته ٨٧٢
- حكمُ ما إذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن، والمبيعُ غير مقبوض ١٣٩٩
- حكمُ بيعِ أمهات الأولاد ١٣١٣،
- ١٧٤١
- حكمُ بيعِ المدبر ١٣٦٨، ٦٠١
- حكمُ بيعِ العبد الآبق ١٣٦٧

## أبوابُ الرِّبَا والسَّلَمِ

### المسألة

- علةُ الرِّبَا في الأشياء الستة ٢٥٣، ١٩٠
- ١٣٦٦، ٣١٦
- جريانُ الرِّبَا في الجصَّ والتَّورَة ١٩٠
- جوازُ بيعِ الرّطب بالتَّمَر ١٠٧٦،
- ١١٦٦
- جوازُ بيعِ الطعامِ القليل بمثله - ولو متفاضلاً - ، ما لم يدخل ١١٩٠،
- ١٣٤٨ تحت الكيل

## فهرس المسائل الفقهية

- صحة بيع السِّلَم استحساناً ١٣٩٦
- إعلام قذر رأس المال هل هو شرط في صحة عقد السِّلَم ؟ ١٢٧١
- عدم اشتراط تعيين المبيع في السِّلَم ٩٩٠
- الأجل شرط في السِّلَم ، حتى لو اشترط السِّلَم حالاً لا يجوز ١٣٣١
- صحة بيع الاستصناع استحساناً ١٣٩٦

## أبواب الكفالة والوكالة والحوالة

رقم الصفحة

المسألة

- الكفالة بشرط براءة الأصيل حوالة ٣٤٥
- الكفالة تصح بالمغضوب ١٥٢٢
- صحة الكفالة بالذَّين عن العبد المحجور عليه ١٧١١
- حكم الكفالة بالذَّين عن الميت المفلس ١٧١٠
- صحة استعارة لفظ الحوالة للوكالة ٣٤٤
- اشتراط علم الوكيل بالوكالة لصحتها ١٧٥٢
- لا يشترط في مبلغ الوكالة والإذن العدو أو العدالة ١٧٥٥
- حكم توكيل الصبي ١٦٢٢
- بقاء الوكالة للوكيل بعد مرض موكله ، ولو تعلّق بماله حق ١٦٨٢

للغير

- إذا جنّ الموكل أو ارتدّ كان ذلك حجراً على الوكيل ١٦٨٣
- تصرف الوكيل زمن مرض الموكل يعتبر من الثلث مثل ١٦٨٣
- تصرف المأذون

- هل يشترط رضا الخصم في التوكيل بالخصومة ؟ ١١٦١
- ليس للوكيل بالبيع ولاية قبض الثمن بعد العزل ١٦٨٣
- الحوالة بشرط مطالبة الأصيل كفالة ٣٤٥

## فهرس المسائل الفقهية

## أبوابُ الدّعوى والشهادات والإقرار

رقم الصفحة	المسألة
١٤٩٣	- إشرطُ الدّعوى في حدّ القذف
١٦٨٣	- إذا اشترى من المأذون ووجد في المبيع عيباً ثمّ حُجر على العبد ، فالعبدُ هو الخصم
١٣٩٨	- حكمُ ما إذا اختلف المتعاقدان في مقدار الثمن والمبيع غير مقبوض
١٣٨٠	- العلةُ في قبول الشهادة
٦٢٧	- إشرطُ العدالة في الشهود
١٣٣٠	- إعتبارُ العددِ في الشهادات
١٣٣٠	- شهادة خزيمة <small>عليه السلام</small> تعدلُ شهادة رجلين
١٠٦٧	- يشترطُ شهادة اثنين في حقوق العباد
١٢٧٧	- شهادةُ الولد لوالده
٨٤٧، ٢٩٥	- شهادةُ المحدود في القذف إذا تاب
١١٩٢	
١٠٧٤	- القضاءُ بشاهدٍ ويمين
١٧٤٣	
١٠٩٤	- القضاءُ بشهادة المستورين
١١٢٥	- إذا نسيَ القاضي قضاءه فأقامَ المدعي البينة على ذلك ، فهل يلزمُ القاضي قبول هذه البينة ؟
١٧٨٤	- الإقرارُ يبطلُ بالهزل
١٨١٧	- الإقرارُ يبطلُ بالإكراه

## فهرس المسائل الفقهية

## أبواب العارية والوديعة والهبة والإيجارات

المسألة	رقم الصفحة
- تثبت العارية وتصح بلفظ الهبة إذا أضيفت إلى المنفعة دون العكس	٣٥٦
- حكم إيداع الصبي	١١٦٢
- هبة المريض مرض الموت	١٥٥١
- لا تنعقد الإجارة بلفظ البيع إلا بأربعة شروط	٣٦٠
- متى تملك الأجرة في عقد الإجارة ؟	١٥٤٢
- الفرق بين الإجارة وبين البيع بشرط الخيار من حيث تملك الثمن	١٥٤٣
- الفرق بين أجير الوحد والأجير المشترك	٦٨٠
- ضمان الأجير المشترك	١٢٧١
- مسألة الطاحونة	١١٦٣

## أبواب الكتابة والولاء

المسألة	رقم الصفحة
- إذا قال لعبده : جعلت عليك ألفاً تؤدّه إليّ نجوماً فإذا أدّيتها فأنت حرّ ، فهي مكاتبة	٣٤٥
- المكاتب إذا اشترى أباه فإنه يتكاتب عليه	٣٧٩
- لو قال : كلّ مملوك لي فهو حرّ ، لا يتناول المكاتب	٤٤٢
- إذا جنى المكاتب بعد تدبيره	٩٩٨
- موت المكاتب ( السيد ) لا يُبطل الكتابة	١٧١٦
- موت المكاتب ( العبد ) لا يُبطل الكتابة	١٧١٦
- أنواع الولاء	٣٧٥



## فهرس المسائل الفقهية

## أبوابُ الحجرِ والمأذونِ والغصبِ والإكراهِ

رقم الصفحة

المسألة

- ١٥٥١ - الحجرُ على المريض مرض الموت في ثلثي أمواله
- ١٥٥١ - الحجرُ على المريض يثبتُ مستقلاً إلى أول المرض إذا اتصل الموتُ به
- ١٥٥١ - الفرقُ بين أحكام الرخصة التي تثبتُ للمريض وبين الحجر عليه
- ١٦٢٥ - إقراضُ مال الصبيِّ
- ١٦٢٤ - إسقراضُ مال الصبيِّ
- ١٧٨٨ - الحجرُ على السفيه
- ١٧٥٥ - العزلُ والحجرُ من التصرفاتِ اللازمة لذلك يشترطُ في مبلَّغها العدد أو العدالة
- ١٦٨٢ - تصرفُ المأذون زمان مرض المولى يعتبرُ من الثلث كتصرف الوكيل
- ١٦٨٢ - بقاءُ الإذن بعد مرض المولى ولوتعلّق بمال المولى حقٌّ للغير
- ١٦٨٢ - إذا خرجَ المأذون من ملك مولا، فليس له أن يقبض شيئاً كان لمولاه
- ١٦٨٣ - إذا جنَّ المولى أو ارتدَّ وقُتل فيه، كان ذلك حجراً على العبد
- ١٦٨٣ - إذا اشترى من المأذون ووجد المشتري بالمبيع عيباً ثم حُجر على العبد فالعبدُ هو الخصم
- ١٦٨٣ - الدَّيُون الثَّابِتة على العبد تبقى في ذمته بعد الحجر عليه
- ١٩١ - منافعُ المغصوب غير مضمونة
- ١٢٠٣ -
- ٦٠٥ - إذا ظفرَ الشَّخص بجنس حقّه
- ١٧٠٩ -
- ٧٧٢، ٧٢٨ - الأصلُ في المغصوب ردُّ عينه ، وقيل : الأصلُ القيمةُ وردُّ العين إنَّما هو مخلص
- ١٥٢٣ -

## فهرس المسائل الفقهية

- للقيمة شبهة الثبوت وإن كان المغمصوب قائماً ١٥٢٢
- ردُّ العبد المغمصوب مشغولاً بجنايته أو بدنين ، أداء قاصر ٧٦٧
- ثبوتُ الملك للغاصب ، وبيانُ كيفية ثبوت الملك له ٨٩٨،
- ١٥٢٢
- لو أبرأ المالكُ الغاصبَ صحَّ وسقطَ الضمان ١٥٢٢
- الرهنُ يصحُّ بالمغمصوب ١٥٢٢
- الكفالةُ تصحُّ بالمغمصوب ١٥٢٢
- ضمانُ الغصبِ يمنعُ وجوبَ الزكاة في مقدار المغمصوب، كالدين ١٥٢٣
- إكراهُ المحرم على قتل الصيد ١٨٢٨
- الإكراهُ على النكاح ١٨٢٦
- الإكراهُ على الطلاق قبل الدخول ١٨٢٧
- الإكراهُ على الطلاق بعد الدخول ١٨٢٦
- الإكراهُ على العتاق ١٨٢٦
- الإكراهُ على شرب الخمر ١٨٠٦
- الإكراهُ على الإفطار في نهار رمضان ١٨٠٦،
- ١٨٢٤
- الإكراهُ على أكل طعام الغير ، والفرقُ بينه وبين الإكراه ١٨٢٤
- على أكل طعام نفسه
- الإكراهُ على قتل نفسه أو قطع عضو من أعضائه ١٨٠٧
- الإكراهُ على قطع أطراف الغير ١٨٠٨
- الإكراهُ على قتل الغير ١٨٠٦،
- ١٨٠٨
- ١٨٣٤
- الإكراهُ على العفو عن القصاص ١٨٢٦
- الإكراهُ على الزنا ١٨٠٦،
- ١٨١١
- الإكراهُ على الكفر ١٨٠٦

## فهرس المسائل الفقهية

## أبوابُ الشفعةِ والرهنِ والذبايحِ والأشربةِ

رقم الصفحة	المسألة
٢٩٧	- الشريكُ مقدّم على الجارِ في استحقاقِ الشفعةِ
١٢٠٣	- سكوتُ الشفيعِ عن طلبِ الشفعةِ
١٧٥٣	- جهلُ الشفيعِ عذرٌ لا يسقطُ به حقه في الشفعةِ
١٧٨٥	- تسليمُ الشفعةِ هازلاً بعد الطلبِ والإشهاد يبطلُ الشفعةِ
١٤٤١	- حكمُ إعتاقِ العبدِ المرهونِ
١٥٢٢	- الرهنُ يصحّ بالمغصوبِ
٦٦٥	- الاصطیادُ من المباحاتِ
١٧٣٩	- حكمُ تركِ التسميةِ عمداً على الذبيحةِ
٧٦٠	- إذا فاتَ وقتُ الأضحيةِ وجبَ عليه التصدّقُ بالشاةِ إذا كانت الشاةُ قائمةً ، وبقیمتها إذا كانت فائتةً
١٢٢٦	- إدخارُ لحومِ الأضاحي
١٢٧٦	- إشعارُ الهدي
١١٤٦	- حكمُ أكلِ لحمِ الحمارِ
١١٥٢	
١٥٦١	- حكمُ شُرْبِ المثلثِ ، وهو ما طَبَخَ ثلاثه
١٧٦٠	- حكمُ شربِ البنجِ والأفيونِ

## فهرس المسائل الفقهية

## بابُ الضمان

رقم الصفحة

المسألة

١٥٧٦، ٨٢٣

- حكمُ ما لو حلَّ قيدُ عبدٍ فأَبقَ

١٥٧٩

- حكمُ ما لو أمرَ عبدُ الغير بالإباق فأَبقَ

٨٢٣

- حكمُ ما لو شقَّ زقَّ دُهْن فسَالَ الدهن

٩٤٣(هـ)،

١٥٧٧

١٢٧١

- ضمانُ الأجير المشترك

١٥٢٢

- مقوطُ ضمانِ المغصوبِ عند الإبراء

١٥٧٠

- حكمُ ما إذا تزَوَّجَ كبيرةً وصغيرةً، فأَرْضَعَتِ الكبيرةُ الصغيرةَ

١٥١٤،

- حكمُ حفرِ البئر في الطريق

١٥٦٨

١٥٧٠

- الفرقُ بين حَفَرٍ بئراً في ملكِهِ وبين من رمى سَهْماً في ملكِهِ فأتلفا

١٥٦٠

- إذا حصلَ التَّلَفُ بسببه ضمن ، كمن زادَ على حمولةِ السَّفينةِ

مالا تحتمله ، ففرقت بسببه ضمن

١٧١٢

- وكذا يضمنُ الميتُ ما هَلَكَ بسببه في حياته

١٥١٣،

- حكمُ ما تتلفه الدَّوابُّ عند وجودِ قائدٍ لها أو سائق

١٥٨٣

١٥٨٢

- حكمُ ما لو أَلْقَى حَيَّةً على إنسان فلدغته

١٥٨٢

- صَيْدُ الْحَرَمِ إذا صَالَ على إنسان فقتله

١٥٧٤

- الضَّمَانُ على شهودِ الاختيارِ دون التَّخْيِيرِ إذا رجعوا جميعاً بعد الحكم

٦٠٠،

- الضَّمَانُ على شهودِ الشَّرْطِ دون اليمينِ إذا رجعوا جميعاً بعد

١٥٧٣

الحكم

١٥٧٣

- الضَّمَانُ على شهودِ الدَّخُولِ دون النِّكَاحِ إذا رجعوا جميعاً بعد الحكم

## فهرس المسائل الفقهية

- الضَّمَانُ عَلَى شُهُودِ الزَّنا دون الإحصان إذا رجعوا جميعاً ١٥٨٨  
بعد الحكم

### بابُ الجنائيات

- المسألة رقم الصفحة
- الْقِصَاصُ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي يَجْتَمِعُ فِيهَا الْحَقَّانُ وَحَقُّ الْعَبْدِ فِيهِ ١٤٩٥  
غالب
- ثَبُوتُ حَقِّ الْقِصَاصِ لِلْوَرَّةِ ، هَلْ هُوَ حَقٌّ ثَابِتٌ لَهُمْ ابْتِدَاءً أَمْ عَلَى سَبِيلِ الْخِلَافَةِ مِنَ الْمَيِّتِ ؟ ١٧٢٠
- صَحَّةُ عَفْوِ الْوَارِثِ عَنِ الْقِصَاصِ قَبْلَ مَوْتِ الْمَوْرُثِ الْمَجْرُوحِ ١٧٢٠
- الْإِكْرَاهُ عَلَى الْعَفْوِ عَنِ الْقِصَاصِ ١٨٢٦
- حُكْمُ الْقِصَاصِ بِالْقِسَامَةِ ١٧٤٤
- الْحُكْمُ فِيمَا إِذَا بَقِيَ مِنْ أَهْلِ الْخَطَةِ وَاحِدٌ ، هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْقِسَامَةُ ٤١٢
- الْحُكْمُ فِيمَا إِذَا قُطِعَ يَدُ رَجُلٍ وَكَانَ فِيهَا أَصْبَعَانِ ٤١٢
- إِذَا جَرَحَ رَجُلٌ رَجُلًا ، وَجَرَحَهُ آخَرُ عَشْرُ جَرَاحَاتٍ خَطَأً فَمَاتَ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ مَا لَوْ جَرَحَهُ أَحَدُهُمَا وَحَزَّ الْآخَرُ رَقَبَتَهُ ١٤٧٧
- الْإِكْرَاهُ عَلَى الْقَتْلِ ١٨٣٤
- الْكَفَّارَةُ وَاجِبَةٌ فِي الْقَتْلِ الْخَطَأِ ٩٣٢
- الْكَفَّارَةُ غَيْرُ وَاجِبَةٍ فِي الْقَتْلِ الْعَمْدِ ٩٣١
- الْكَفَّارَةُ غَيْرُ وَاجِبَةٍ فِي قَتْلِ الْمُسْتَأْمَنِ ٩٣٣
- جَنَايَةُ الْعَبْدِ ٩٩٩
- جَنَايَةُ الْعَبْدِ عَلَى غَيْرِهِ خَطَأً ١٦٩١
- الْجَنَايَةُ عَلَى الْعَبْدِ خَطَأً ، وَاخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي قِيَمَةِ الْعَبْدِ إِذَا قُتِلَ ١٦٧٤
- جَهْلُ الْمَوْلَى بِجَنَايَةِ عَبْدِهِ خَطَأً لَا يَسْقُطُ عَنْهُ التَّخْيِيرُ ١٧٥٣

## فهرس المسائل الفقهية

- قتلُ العبد بالحرّ والحرّ بالعبد ١٦٨٥
- الحكمُ فيما إذا جنى المكاتب بعد تدبيره ٩٩٨

## أبوابُ الفرائض والوصايا

## المسألة

## رقم الصفحة

- يصحّ استعارةُ لفظ الوصية للميراث والميراث للوصية ٣٤٤
- الحكمةُ من شرع الوصية ١٦٩٥،
- ١٦٩٧
- وصيةُ الصبيّ ١٦٢٣
- إذا أوصى لمواليه وله موال أعْتَقَهُمْ ، وموال أعْتَقَوه ، بطلت الوصية ٣٧٣
- حكمُ ما إذا أوصى بخاتمه لإنسان وبفصّه لآخر ١١٨٤
- حكمُ ما لو أوصى لرجل بمائةٍ ولآخر بمائةٍ ، ثم قال لثالث : ٢٦٧  
أشركتْك معهما
- المريضُ إذا اعتقَ عبداً ولا مالَ له سواه ، وعليه دينٌ بمثل قيمته ١٦٩٧
- بطلان الوصية للوارث
- نصيبُ الأب مع وجود الأم عند عدم الفرع الوارث ١٢٠١
- ابنُ ابن الأخ لأبٍ وأمٍّ أو لأمٍّ أحقُّ بالتعصيب من العمّ ١٤٨٧
- ميراثُ الجدِّ مع الإخوة ١٣٧٣
- العمةُ مقدّمةٌ على الخالة ١٤٨٧
- رُوي عن ابن مسعود رضي الله عنه تقديمُ ذوي الأرحام على مولى العتاقة ١٣١٤
- ميراثُ الخنثى المشكل ١١٥٤
- ميراثُ المفقود ١١٥٤

## فهرس الحدود والمصطلحات والكلمات الغريبة

الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة
الإباء	١٠٠٢	الأمة	٢٦١
الأبهر	٩٥٧	الأوابد	١٠٠٢
الإجماع	١٢٨١	أجيرُ الوجد	٧٣٦، ٦٨٠
الأداء	٧٢٥	إستَحَمَ	١٦٤ (هـ)
الاستثناء المتصل	٢٢٣	إصطَلَمَ	٩٤٧ (هـ)
الاستثناء المنقطع	٢٢٣	أَضَ	١٦٦ (هـ)
الاستصناع	١٣٩٦	أَفِ	٤٩٠
الاستنباط	١٨٨	أَيْضاً	= آضَ
الإسلام	١٠٨٣	( ب )	
الأسماء الإضافية	= الإضافة	بَتَرُ	= البتراء
الإشعار	١٢٧٦	البتراء	١١٥٠
الإضر	٩٨٣	البداء	١٢١١، ٢٨٦
الأصل	١٦٧		
الإضافة	١٦٩ (هـ)،	البذلة	٨٠٥
	٥٩٥، ٣٠١	الْبَنَج	١٧٦٠، ١٧٥٨
الإطراد	١٣٧٠	بَهَرُ	= الأبهر
الأفعال الحسية	٨٣٩	البيع	٨٥٢، ٢٥٩
الأفعال الشرعية	٨٤٠		
الأفيون	١٧٦٠ (هـ)		
الاقتضاء	٥٠٣	( ت )	
الإكراه	١٨٠٢	التدليس	١١٣٣ (هـ)
الإكسال	٥٥٩ (هـ)	التّحديد	٢٣٠
الإلهام	١٢٥٩	التّساخين	٩٦٤

## فهرس الحدود والمصطلحات والكلمات الغريبة

الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة
التسلسل	١٧٣٣ (هـ)	( ح )	
التصريفة	١١٠٦ هـ	الحال	٢٢٤
التفسير	٢٨٤	الحجامة	١٣٤٤، ١٨٩
التقارض	٤٥٥	الحذب	٨٣٤
التقسيم	٢٣٠	حدّد	= التحديد
التقليد	١٢٧٠	الحّدق	١٩٧٦
التلحين	١٩٧٧	الحفنة	١١٩٠ (هـ)
التّمايم	١٦٤ (هـ)	الحقيقة	٣٣٢
التّهجين	١٩٧٦	حكم	= الحكم، المحكم
( ج )		الحكم	٢٣١٠
الجارية	٢٥٨ (هـ)	الحيض	١٧٠٠، ٢٧٢
الجحود	١٧٣١	( خ )	
جَمَمَ	= إستجَمَّ	خير الواحد	١٠٦٦
جمع	= الإجماع	الخُرّت	١٠٠٢، ١٦٥
الجمهور	٦٦٢	الخصاصة	٢٢١
الجنس	٢٣٠ (هـ)	الخصوص	٢٢١
جنَنَ	= المَجْنَنَ ،	الخطأ	١٧٩٧
	الجنون ، المجنون	الخطّة	٤١٣ (هـ)
الجنون	١٦٣٥	الخفيّ	٢٩٩
جَهَل	= الجهل، المجهول	الخلافان	٢٩٩ (هـ)
الجهل	١٧٢٥	الخليط	٢٩٧
الجوهر	٨٦٧ ( هـ )	الخمر	٤٦٣



## فهرس الحدود والمصطلحات والكلمات الغريبة

الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة
( د )		( س )	
الدَّرة	٨٧٢ (هـ)	السَّائبة	٩٠٠ (هـ)
دَلَسَ	= التَّدليس	السَّابِق	١٩٨٢
الدَّين	٧٢٩	السَّبَّاق	٢٧١
( ذ )		السَّبب	٩٢٠، ٣٤٨،
الذِّمة	١٦٠٥		١٥٠٧
( ر )		سَبَقَ	= السَّابِق،
راضٍ	= رِيضَات		السَّبَّاق، المسبوق
الرُّبَا	٨٧٥، ٢٥١	سَخَنَ	= التَّسَاخِين
الرَّبَائِكُ	١٠٠٣	سَرَقَ	= السَّرَقَة،
الرَّجُولِيَّة	٢٢٨		السَّرَقَة
الرُّخْصَة	٩٤٩	السَّرَقَة	٣٠٤
الرَّدء	٤٩٣ (هـ)	السَّرَقَة	٤٤٣، ٣٠٤
الرَّقَّ	١٦٥٦		١٣٨٥
الرَّمْزَة	١٩٨٠	السَّرَقَةُ الكُبرى	١٣٨٥
الرَّمْس	١٦٣ (هـ)	سَفَر = المَسْفَرَة،	السَّفَر
الرَّوْح	٢٦٢		
رِيضَات	١٠٠٢	السَّفَر	١٧٩٩، ٢٨٤
( ز )		السَّفَه	١٧٨٧، ٨٣٢
الزَّقَّ	٨٢٣	السُّكْر	١٧٥٧
الزَّرَّة	١٢٤٨	سَلْسَل	= التَّسْلِسِل
الزَّنَا	٤٩٤	السَّلَم	١٣٩٦
الزَّنْدِيق	٢٠٦		

## فهرس الحدود والمصطلحات والكلمات الغربية

الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة
سَنَن	= السُّنَّة ،	الصُّغَر	١٦٣٨
السُّنَّة	المُسِنَّة ، المسناة	صَلَمَ	=إِصْطَلَمَ
	١٠٣٥، ٩٦٧	صَلَّى	=المصَلَّى
	١٢٤٨	صنع	=الاستصناع
السِّيَاق	٢٨١، ٤٧١	الضَّبْط	١٠٨٨
( ش )		الضَّدَان	٧٢٧، ٢٩٩
الشَّافَة	٨٢٤ ( هـ )	الطَّرَار	٢٨٤، ٣٠٧
شَبَّه	= الشَّبْهَة ،	طَرَدَ	=الاطْرَاد
	المتشابه	الطَّوْل	٥٧٣ ( هـ )
الشَّبْهَة	١٧٥٠ ، ٣٧٨	( ظ )	
الشَّرَب	١٧٩ ( هـ )	الظَّرَف	٦٧٩ ( هـ )
الشَّرَط	١٥٦٥	( ع )	
الشَّرْع	١٨٠	عبد	=العِبَادِلَة،
شَطَطَ	= مُشِطَ	العبادة	
شَعَرَ	الإشعار	العبادة	١١٠٤
الشَّكَاثِم	١٠٠٢	العبادة	٧٣٧، ٦٠٤
الشَّهِيد	٤٨٤ ( هـ )	العبث	٨٣٢
شَوَذَ	= المشاوذ	العدالة	١٠٨٥
الصَّابِئ	٣٢٥ ( هـ )	عَرَضَ	=عُرْضَة،
الصَّاع	٣٦٤	العوارض، المعارضة	
الصَّحَابِيَّ	١٠٣٧ ( هـ )	عُرْضَة	١٦٥٩
الصَّرِيح	٤٥٤	العزيمَة	٩٤٩
الصَّرِيم	٢٥٨ ( هـ )	العقل	١٥٨٩، ١٠٨٦

## فهرس الحدود والمصطلحات والكلمات الغريبة

الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة
العِلْم	٢٦٥	القُضُولى	١٨٨٢
العِلَّة	١٥٣١	الفقه	١٦٩، ١٦٧
الْعُموم	٢٢٧	الفقير	٤٨١
عَنَدَ	= المعاندة	الفئ	٤٧٩
العوارض	١٦٣٠	(ق)	
العَوَل	١٢٨٤ (هـ)	القَتَّ	١١٤٥ (هـ)
العلامة	١٥٨٥	القُدرة الممكنة	٧٧٧
العَيْن	٢٥٨ (هـ)	القُدرة الميسرة	٧٧٧
(غ)		الْقُرء	٢٥٨ (هـ)،
غَرَث	٤٤٤ (هـ)		٢٧١
الغِشيان	٨٩٦ (هـ)	القُرآن	١٩٥
الغَلَق	١٩٧٧	قَرَشَ	١٠٠٣
(ف)		قَرَضَ	= التَقارض
الفِراسة	١١٥٨	القُرْم	١٩٨٠
الفِرَض	٩٥٢	قَرْمَطَ	٤٤٤ (هـ)
الفُرْضة	٩٥٥	قُرْن	٨٨٥
الفرع	١٦٧	القِسامة	١٧٤٥
فَسَرَ	= التَّفْسيرة ،	قَسَمَ	= التَّقسيم ،
المفسر		القِسامة	
الفِصْد	١٣٤٤، ١٨٩	القضاء	٧٢٧
الفِصْل	٢٣٠ (هـ)	قَضَى	= الاقتضاء ،
فصيل	٤١١	القضاء	

## فهرس الحدود والمصطلحات والكلمات الغريبة

الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة
القلب	١٤٢٩	المتعذر	٤٠٢
قلد	= التقليد	المتواتر	١٠٤٨
القلنسوة	٩٦٣	المثلث	١٥٦٠
القلي	٤١٧ (هـ)	المثلان	٢٩٩ (هـ)
قود هذا	١٢٤٣، ٨٥٧	المجاز	٣٣٢
(ك)		المحمل	٣١٥
كير	= المكابرة	المجنّ	١٤٣٢ (هـ)
الكرّ	١٣٥١	المجهول	١١٠٢
الكرع	٤١٦ (هـ)	المحاربة	٤٩٣
كره	= الإكراه	المحكم	٢٨٨
كسل	= الإكسال	المخرقة	١٠٥٨ (هـ)
الكناية	٤٤٧ (هـ)	المرسل	١٠٣٦
الكلام	٦٤٨	المرض	١٦٩٣
(ل)		مسألة التّجيز	١٥٢٠
اللاحق	٧٤٧ (هـ)	مسألة الدّار	٤٠٦ (هـ)
لحن	= التّلحين	مسألة الطّاحونة	١١٦٣
اللحم	٤٤٠	مسألة الكوز	١٥٢٠، ٧٨٤
اللّذم	٩٥٧	مسألة المفقود	١١٦٣
اللفظ	٢٠٣	المسبار	١٣٣٧، ١٣٢١
اللوث	١٧٤٥	المسبوق	٧٤٨ (هـ)
(م)		المستور	١٠٩٢
المؤونة	٦٦٣	المسفرة	٢٨٤
المال	٨٧٢	المسكة	١٥٦٩، ١٥١٤
المتشابه	٣٢٠	المسكين	٤٨١ (هـ)
المتعة	١٥٧٤		

## فهرس الحدود والمصطلحات والكلمات الغريبة

الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة
المُسْلِم	٢٢٨	المكابرة	١٧٩٣
المُسْنَاة	١٥٨٥	الْمَنّ	١٥٦٠
المُسِنَّة	٤١١	المنارة	١٥٨٥
المشاوذ	٩٦٤	المنافضة	١٤٢٩، ١١٤٣
المشترى	٢٥٨ (هـ)	المنفرد	٧٤٦ (هـ)
المشْحُ	٩٠١	المهاياة	٢٦١ (هـ) ١٢٦٧
مُشِطٌ	١٩٧٥	المهجور	٤٠٢
المشكل	٣٠٨	الموت	١٥٠٧
المشهور	١٠٥٩	الموقوذة	١٧٣٩
المصرّاة	١١٠٦	الملاقيح	٨٣٣
المصلي	١٩٨٢	الميتة	١٧٣٩
المضامين	٨٣٣	مِيطَ	١٦٤ (هـ)
المطلق	٦٠٧	الميل	١٥٨٥، ١٣٢١
المعارضة	١١٤٣، ١١٣٦	( ن )	
	١٤٢٩	النَّبَاش	٣٠٤
المعاندة	١٧٩٣	نَبَطٌ	= الاستنباط
المعتوه	١٦٤٣، ١٠٩١	نَيْطٌ	١٦٤ (هـ)
المعجزة	١٠٥٨ (هـ)	النَّس	١٩٨٠
المعصية	١٢٤٩	النَّزّ	٧٩٨ (هـ)
المعيار	٥١٩، ٣٩٨	النَّسيان	١٦٤٧
المغرور	١٩٢ (هـ)، ١٢٠٢	النَّطس	١٩٨٠
المفسّر	٢٨٤	النَّفاس	١٧٠١
المفوّضة	١١١٠	النفاج	١٩٧٥
المقت	٨٥١	النَّفل	٩٧٠

## فهرس الحدود والمصطلحات والكلمات الغريبة

الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة
نقصان العيب	٧٦٧ (هـ)	( ي )	
النقيضان	٢٩٩ (هـ)	اليسار	٥٠٠ (هـ)
نَمَقَ	١٩٧٦	يمين الفور	٤٣٧
النهر	٧١٩		
النهل	٢٥٨		
النهي	٨٢٧		
النوم	١٦٥٠		
( هـ )			
هاء المغاية	٤٥٠ (هـ)		
هَجَنَ	= التهجين		
الهزل	١٧٦٥		
الهوى	١٠٩٨		
( و )			
الواجب	٩٥٧		
الوجبة	٩٥٧		
الوَخِي	١٢٥٧ (هـ)		
الوَسْم	١٦٤ (هـ)		
الوُصَرَات	١٠٠٣		
الوصمة	١٩٧٥		
وقَدَ	= الموقوذة		
ولاء العتاقة	٣٧٥ (هـ)		
ولاء الموالاة	٣٧٥ (هـ)		
الولاية	١٦٨٨، ١٦٤١		

## فهرس الأيات الشعرية

البيت	القاتل	الصفحة
قافية الباء		
أبني حنيفة أحكموا سفهاءكم إنني أخافُ عليكم أن أغضباً	جرير الخطفي	٢٢٨
وطائفة قد أكفروني بـجـبكم وطائفة قالوا مُسيئٌ ومُذنبٌ	الكميت بن زيد	٩٥٤
إنّ المضامين التي في الصُّلبِ ماءُ الفحول في الظهور الحُدْبِ	—	٨٣٣
قافية التاء		
ما اتَّخذتُ صيداماً للمكوثِ بها ولا انتقشْتُكُ إلاّ للوصُراتِ	—	١٠٠٣
قافية الدال		
ما أنتِ يا مَكَّةَ إلاّ وادي شرفكُ الله على البـلـادِ	—	٨١١
قافية الراء		
لا يجبُ التكفيرُ بالإفطار إذا نوى الصَّومَ من النهار	أبو حفص النسفي من " المنظومة "	١٧٥١
وللفؤادِ وجيبٌ تحت أبهره لذمّ الغلام وراء الغيبِ بالحجر	إبن مقبل	٩٥٧

## فهرس الأيات الشعرية

- ٩٤٣ زكاة رؤوس الناس ضحوة فطهرهم  
 — بقول رسول الله صاع من البر  
 ورأسك أعلى قيمة فتصـدقي  
 بفيلك علينا وهو صاع من الدر  
 قافية السّين
- ١٩٧٧ يهرُّ جُريّ من الجُبْن عنبَسَا  
 — عُثِيَّةُ تَقْرُمُ جلدًا أَمْلَسَا  
 قافية الضّاد
- ١٨٨٢ فُضُولٌ بلا فضلٍ وسِنٌّ بلا سَنًا  
 — وطُولٌ بلا طُولٍ وعَرَضٌ بلا عِرْضٍ  
 قافية العين
- ١٧٣ أبا خِرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ  
 العباس بن مرداس الهذلي  
 فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّيْعُ
- ٨٩١ وصَوْمُ يَوْمِ الْعِيدِ يَقْضِي إِذَا شَرَعُ  
 أبو حفص النّسفي  
 فِيهِ عَلَى تَنْفُلٍ ثُمَّ قَطَعُ  
 من "المنظومة"
- ١٦٥٧ خَطَّارَةٌ بَعْدَ غَبٍّ الْجَهْدِ نَاجِيَةٌ  
 كعب بن زهير  
 لَمْ تَلْقَ فِي عَظَمِهَا وَهْنًا وَلَا رَقَقًا  
 قافية الكاف
- ١٣٢١ خَفَ يَا كَرِيمٌ عَلَى عِرْضٍ يَدْنُسُهُ  
 — مَقَالٌ كُلِّ سَفِيهِ لَا يَقَاسُ بِكََا



## فهرس الأيات الشعرية

### قافية اللام

١٩٦٧ عبد قيس بن عمرو      إستغن ما أغناكَ ربُّكَ بالغنى  
وإذا تُصَبِّكَ خصاصةً فتجمل

٨٣٥ مالك بن الرّيب      إنا وجدنا طردَ الهوامِلِ  
التميمي      خيراً من التّانان والمساءل  
وعِدَّةُ العام وعام قابل  
ملقوحة في بطن نابٍ حائل

٢١٢ —      كلُّ العلوم في القرآن لكن  
تقاصرت عنه أفهامُ الرّجال

.....

٩٩٨ أبو حفص النّسفي      في ثُلثي القيمة أو ثُلثي بدلٍ  
من "المنظومة"      يسعى وقالوا لم يجب إلاّ الأقلّ

### قافية الميم

١١٨٥ أبو حفص النّسفي      فالقصُّ للثّاني ولم يستهما  
من "المنظومة"      وجحد ما أوّصى رجوعٌ فاعلما

١٥٠٧ زهير بن أبي سُلمى      ومن هابِ أسبابِ المنايا يتلّنه  
ولو نال أسبابَ السّماءِ بسلم

١٢٨٥ أبو أخزم الطّائي      إنّ بنيّ رملوني بالــــــدم  
شيشنة أعرُفها من أخزم

## فهرس الأبيات الشعبرنة

- ١٧٨٨      ذو الرمة      جرئن كما اهتزت رباح تسفّهت  
أعالها مرّ الرّباح النّواسم
- ١٦٥٩      —      فلا تجعلوني عرضةً للوائم
- ١٥٧١      أبو حفص النّسفي      ولا بأكل العمد إذ طعـم  
من "المنظومة"      في حالة النسيان والحكم عـلم  
قافية الهاء
- ١٩٧٨      —      إذا رضيت عني كرام عشيرتي  
فلا زال غضباناً عليّ لثامها
- ٩٩٨      أبو حفص النّسفي      مكاتب دبّـره موله  
من "المنظومة"      مات ولا مال له سيـواه
- ١٩٠١      أبو نواس      إن من ساد ثم ساد أبوه  
ثم قد ساد قبل ذلك جدّه

## فهرس الأمثال

- " غرثان فاربُكُوا له " ٤٤٤(هـ)
- " قلبت له ظَهْرُ المِجَنِّ " ١٤٣٢
- " ما قرأت الناقة سَلاً " ٢٧١
- " المرءُ بأصغريه قلبه ولسانه " ١٦٢٣
- " المشربُ العذبُ كثيرُ الزَّحامِ " ١٩٣٣

## فهرس أسماء الكتب الواردة في النص

رقم الصفحة	إسم الكتاب
١٤١١، ١١٥٢، ٤٨٥	— الأسرار
١٦٤٥	لأبي زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي
	(٤٣٠هـ)
١١٧٦	— الإستحسان
	للإمام محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩ هـ)
١٤٩٢	— الأصل " المبسوط "
	للإمام محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩ هـ)
١٩٠٨ ، ١١٠٤	— الإقليد شرح المفصل
	لناج الدين أحمد بن محمود الجندي (٧٥٠ هـ)
٢١٠، ١٩٦	— الإنجيل
١٤٤١، ١٣٨٧، ٦٤٩	— الإيضاح
١٤٤٢	لركن الدين عبدالرحمن بن محمد أبي الفضل الكرمانى
	(٥٤٦هـ)
	— أحكام الصغار = جامع أحكام الصغار
١٦٠٢	— أدب القاضي
	لعله للإمام محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩ هـ)
٣٦٧، ٣٣٠، ٣٠١	— أصول الفقه
٨٧٩، ٧٠٧، ٦٧١	لفخر الإسلام علي بن محمد بن الحسين البزدوي
١٧٥٥، ١١٤١، ٩٠٩	(٤٨٢ هـ)
١٩٧١	

## فهرس أسماء الكنب الواردة في النص

٢٥٩،

— أصول الفقه

٣٠١،

لشمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي

٣٥٤،

(٥٤٩٠هـ)

٥٠٢،

٦٧٤،

٦٩٧،

٧١٣،

٧٢٩،

٧٣٢،

٨٧٩،

١١٧٦،

١٢١٢،

١٥٣٤،

١٥٨٧،

١٦٢٨،

١٧٢٧،

١٧٤٦،

١٧٥٦

## فهرس أسماء الكتب الواردة في النص

- أصول الفقه  
١٥٢٧، ٨٦٣  
لصدر الإسلام محمد بن محمد بن الحسين البزدوي (٤٩٣ هـ)
- أصول الفقه  
١٧٩٧  
لأبي الثناء محمود بن زيد اللأمشي (أوائل القرن السادس  
المجري)
- تأويلات أهل السنة  
١٧٩٣، ١٦٠٧، ٧٨٨  
لأبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي (٣٣٣ هـ)
- تبصرة الأدلة في أصول الدين  
٢٦٦، ١٨٥  
لأبي المعين ميمون بن محمد بن محمد بن مكحول  
النسفي (٥٠٨ هـ)
- تمة الفتاوى  
١٣٨٨، ١٣٨٥، ١٠٩١  
لبرهان الدين محمود بن أحمد بن عبدالعزيز بن مازة  
١٦٩٧، ١٦٨٤، ١٥٨٠  
١٨٣٧، ١٨٢٧، ١٨١٣ (٦١٦ هـ)
- التجنيس والمزيد  
١٥٥٠، ١٣٨٨، ١٣٨٧  
لبرهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل  
المرغيناني (٥٩٣ هـ)
- التقريب شرح مختصر الكرخي  
١٣٨٧  
لأبي الحسن أحمد بن محمد بن أحمد القلدوري (٤٢٨ هـ)
- تقويم الأدلة  
٥٣٢، ٤٥٦، ٣٠١، ٢٥٩  
لأبي زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي  
٧٤٤، ٧٣٨، ٦٧٤، ٦٠٤  
٨٧٩، ٨٦٩، ٨١٦، ٨١٣ (٤٣٠ هـ)
- ١١٤١، ١١٣٧، ٩٩٤  
١٥٣٤، ١٢٧٠، ١٢١٢  
١٩١٦

## فهرس أسماء الكنب الواردة في النص

- التمهيد لقواعد التوحيد ١٨٥  
لأبي المعين ميمون بن محمد بن محمد بن مكحول  
النسفي (٥٠٨هـ)
- التَّـوَرَاة ١٢٦٥، ٢١٠، ١٩٦  
— التَّيْسِير ٧٨٨، ٤٨١، ٤٧٨  
لأبي حفص عمر بن محمد بن أحمد النسفي (٥٣٧هـ) ١٩٠٠، ١٦٠٦  
— جامع أحكام الصَّغار ١٦٢٥  
لمجد الدين محمد بن محمود بن الحسين الأستروشنى (٦٣٢هـ)  
— الجامع الصَّغير ٨٤٢، ٤١٦، ٣٩٠  
للإمام محمد بن الحسن الشَّيباني (١٨٩هـ) ١٦٢٥، ١١٨٢، ١١٢٦  
١٦٦٢، ١٦٦٠
- الجامع الصَّغير = شرح الجامع الصَّغير  
— الجامع الكبير ١٣٤٨، ٥٨٧، ٤١٨  
للإمام محمد بن الحسن الشَّيباني (١٨٩هـ) ١٦٦٢، ١٦٦٠، ١٥٨٤  
١٩١٢  
— جل الغرائب ٨٨٦، ٨٣٣  
لبيان الحقَّ شهاب الدين محمود بن أبي الحسن  
النيسابوري (٥٥٢ تقريباً)  
— حاشية على تقويم الأدلة ٧١٠، ٦٤٢، ٥٨٧  
لبدر الدين محمد بن محمود بن عبد الكريم الكردي (٦٥١هـ)  
حاشية على الهداية = الفوائد  
— الحاوي الكبير في الطب ١٦٩٤  
لأبي بكر محمد بن زكريا الرّازي (٣١٣هـ)

## فهرس أسماء الكتب الواردة في النص

— خلاصة الفتاوى ١٥٧٩،٤٦٢

لطاير بن أحمد بن عبدالرشيد البخاري ( ٥٤٢ هـ )

— الروضة " روضة العلماء " ١٧٢٣

لأبي عليّ الحسين بن يحيى الزندويستي ( ٤٠٠ هـ تقريباً )

— زاد الفقهاء ١٥٢٣

لأبي المعالي بهاء الدين محمد بن أحمد الأسبيجاني (؟)

— الزبور ٢١٠

— الزيادات ١٩٣٣،١٩٣٠

للإمام محمد بن الحسن الشيباني ( ١٨٩ هـ )

— الزيادات ١٩٣١

لبرهان الدين عليّ بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني

( ٥٩٣ هـ )

— الزيادات البرهانية ١٩٣٥

لبرهان الدين محمود بن أحمد بن عبدالعزيز بن مازة ( ٦١٦ هـ )

زيادات العتّابي = شرح الزيادات

— السّامي في الأسماء ومصادر اللغة ٩٣٥

لأبي عبدالله الحسين بن أحمد الزوزني ( ٤٨٦ هـ )

— السّير الكبير ١٩٧٢،١٨٨٩

للإمام محمد بن الحسن الشيباني ( ١٨٩ هـ )

شرح أصول البزدوي = الفوائد

شرح التأويلات = تأويلات أهل السنة

شرح التّقويم = حاشية على التّقويم



## فهرس أسماء الكتب الواردة في النص

- شرح التّقويم  
٩٣٤،٥٣٠
- لفخر الإسلام عليّ بن محمّد بن الحسين البزدوي (٤٨٢هـ)
- شرح الجامع الصّغير  
١٣٩٧،٣٩٢،٣٩١
- لفخر الإسلام عليّ بن محمّد بن الحسين البزدوي (٤٨٢هـ)
- شرح الجامع الصّغير  
١٦٥٤،١٥٢٧
- لصدر الإسلام محمّد بن محمّد بن الحسين البزدوي (٤٩٣هـ)
- ١٣٩٦
- شرح الجامع الصّغير  
١٦٧٥،٤١٥
- لبرهان الأئمّة حسام الدّين عمر بن عبدالعزيز بن مازة
- الصدّر الشّهيد (٥٣٦ هـ)
- شرح الجامع الصّغير
- لفخر الدّين الحسن بن منصور الأوزجندی قاضيخان (٥٩٢هـ)
- شرح الجامع الصّغير  
١٥٨١
- لظهير الدّين أحمد بن إسماعيل التّمرتاشي (٦٠٠ هـ)
- شرح الجامع الصّغير  
٢١١
- لجمال الدّين عبيدا لله بن إبراهيم بن أحمد الحبوبي (٦٣٠هـ)
- شرح الجامع الكبير  
٧٦٤
- لفخر الإسلام عليّ بن محمّد بن الحسين البزدوي (٤٨٢هـ)
- شرح الجامع الكبير  
١٩١٢،٧٦٤،٥٩٩
- لشمس الأئمّة محمّد بن أحمد بن أبي سهل
- السّرخسي (٤٩٠هـ)
- شرح الجامع الكبير  
١٩٥٠
- لفخر الدّين الحسن بن منصور الأوزجندی قاضيخان (٥٩٢هـ)
- شرح الزّیادات  
١١٨٥
- لأبي القاسم أحمد بن محمّد بن عمر العتّابي (٥٨٦هـ)

## فهرس أسماء الكتب الواردة في النص

- شرح الزيادات ١١٨٥  
لفخر الدين الحسن بن منصور الأوزجندی قاضیخان (٥٩٢هـ)
- شرح مختصر الطحاوي ١٣٨٧  
لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (٣٧٠هـ)  
شرح مختصر القدوري = المقنع  
شرح مختصر الكرخي = التقريب
- شرح معاني الآثار ١٥١١  
لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (٣٢١هـ)  
شرح الهداية = الفوائد
- الشئمانل المحمدية ١١٠٩  
لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي (٢٧٩هـ)
- الصحاح ١٦٤٣، ١٦٣٢  
لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٨هـ)  
الطريقة البرهانية = المحيط البرهاني
- الفائق في غريب الحديث ١١٠٦، ٨٣٤  
لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)
- فتاوى رشيد الدين الوتار ١٥٧٩  
لمحمد بن عمر بن عبد الله السنجي (٥٩٨هـ)
- فتاوى قاضي خان ١٣٥٧، ١١٨٥، ١٩٩  
لفخر الدين الحسن بن منصور الأوزجندی (٥٩٢هـ)
- فتاوى محمد بن الفضل الكماري ٢٠٦  
لأبي بكر محمد بن الفضل الكماري (٣٨١هـ)

## فهرس أسماء الكتب الواردة في النص

- **الفصول في الأصول** ٩٠٨،٦٥٩  
 لأبي بكر أحمد بن عليّ الرّازي الجصاص (٣٧٠هـ)
- **الفقه النافع** ٥٦٧  
 لأبي القاسم نصر الدّين محمّد بن يوسف بن محمّد بن  
 الحسن المدنيّ السّمّرقندي (٦٥٦ هـ)
- **الفوائد شرح أصول البزدوي** ١٥٢٣،٧٦٩  
 لحميد الدّين عليّ بن محمّد بن عليّ الرّامشيّ الضّريّ (٦٦٦هـ)
- **الفوائد شرح الهداية** ١٩١٩،١٧٣١  
 لحميد الدّين عليّ بن محمّد بن عليّ الرّامشيّ الضّريّ (٦٦٦هـ)
- **القانون في الطبّ** ١٦٩٣  
 للشيخ الرئيس أبي عليّ الحسين بن عليّ بن سينا (٤٢٨هـ)
- **كتاب في أصول الفقه** ٣٥٦،٢٨١،١٢٤، ٦٩٧،١٩٥٣،٨٠٦  
 لحافظ الدّين محمّد بن محمّد بن نصر البخاري (٦٩٣هـ)
- **كتاب في أصول الفقه** ١٦٤٢،١٣٤٤،١١٤٣  
 لفخر الدّين محمّد بن محمّد بن إلياس المايّمرغي (٦٤٢هـ)
- **كتاب في أصول الفقه** ٨٥١،٧٥١،٥٩٤  
 لشمس الدّين محمّد بن عبد الستار الكرّدي (٦٤٢هـ)
- **كتاب في أصول الفقه** ٦٥٤  
 لأبي عاصم محمّد بن أحمد العامري ( ؟ )
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل** ٩٨٣،٧٨٨،٤٨١  
 في وجوه التّأويل ١٩٢١،١٩٠٠،١٦٠٧  
 لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزّمخشري (٥٣٨هـ)

## فهرس أسماء الكتب الواردة في النص

المبسوط = الأصل

١٣١٣

— المبسوط

لشمس الأئمة عبدالعزيز بن أحمد الحلواني (٤٤٨ هـ)

١٤٩٣

— المبسوط

لفخر الإسلام علي بن محمد بن الحسين البزدوي (٤٨٢ هـ)

١٧٤٩، ١٣٨٩، ٩٩١

— المبسوط

لشيخ الإسلام محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين

خواهرزادة (٤٨٣ هـ)

٥٩٦، ٤١٥، ٣٨٧، ٢٤٨

— المبسوط

٨٨١، ٨٧٧، ٧٩٩، ٦٩٧

لشمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي

٩٦٦، ٨٩٠، ٨٨٥

(٤٩٠ هـ)

١١٧٤، ١١٤٧، ١٠٩٣

١٤٤١، ١٣٨٨، ١٣٨٧

١٦٢٦، ١٥٥٨، ١٤٩٤

١٦٦٠، ١٦٤٦، ١٦٢٨

١٦٨٢، ١٦٧٠، ١٦٦٣

١٧٣٧، ١٦٨٧، ١٦٨٤

١٧٤٧، ١٧٤٦، ١٧٤٤

١٧٨٤، ١٧٧١، ١٧٤٩

١٨٠٢، ١٧٩٤، ١٧٨٨

١٨٠٦، ١٨٠٤، ١٨٠٣

١٨١١، ١٨١٠، ١٨٠٧

١٨٢١، ١٨٢٠، ١٨١٨

١٨٣١

## فهرس أسماء الكتب الواردة في النص

- المبسوط ١٤٩٢  
لصدر الإسلام محمد بن محمد بن الحسين البزدوي (٤٩٣هـ)
- المحيط البرهاني ( الطريقة البرهانية ) ١٣٥٢  
لبرهان الدين محمود بن أحمد بن عبدالعزيز بن مازة (٦١٦هـ)
- المختصر ( المنتخب ) ٥٢٨، ٤٢٥، ٣٧٣، ٣٤٥  
لحسام الدين محمد بن محمد بن عمر الأخسيكي ٦٥٣، ٦٥١، ٥٩٨، ٥٨١  
( ٦٤٤ هـ ) ٩٠٢، ٧٤١، ٦٦٨
- ١١١٥، ١٠٩٤، ١٠٨٢  
١١٨٤، ١١٨٠، ١١٤١  
١٤٠٤، ١٣٩٧، ١٣٢٩  
١٤٤٢، ١٤٠٩، ١٤٠٨  
١٥٦٥، ١٥٥٦، ١٥٢٧  
١٦٢٠، ١٦١٠، ١٦٠٤  
١٦٧٩، ١٦٦١، ١٦٢٨  
١٧٥٨، ١٦٩٨، ١٦٨١  
١٨٩٢، ١٨٣٨، ١٧٧٠  
١٩٨٢، ١٩٧٩، ١٩١٠
- مختصر التقويم ٧٣٢، ٢٦٠  
لأبي بكر محمد بن الحسين بن محمد الأرسابندي (٥١٢هـ)
- المختلف بين الأصحاب ٨٩١  
لأبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي (٣٩٣هـ)
- مختلف الرواية ١٤٤١  
لعلاء الدين محمد بن عبد الحميد الأسمندي (٥٥٢هـ)
- المختلفات ٨٩١، ٨٠٦  
لأبي عاصم محمد بن أحمد العامري ( ؟ )

## فهرس أسماء الكنب الواردة في النص

- مصابيح السنة ٨٢٦  
لمحي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦ هـ)
- المصادر = السامي في الأسامي  
— المغرب في ترتيب العرب ١٨٨٢، ١٧٠١  
لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي (٦١٠ هـ)
- المغني ١٥٧٥، ٢١٠  
لم أقف على اسم مؤلفه
- المفصل في علم العربية ١٩٠٣، ١٨٧٦، ٨٨٠  
لأبي القاسم جارا لله محمود بن عمر الزمخشري ١٩٢٨، ١٩١٦، ١٩٠٨ (٥٣٨ هـ)
- المقتصد في شرح الإيضاح ١٩٢٨  
لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (٤٧١ هـ)
- المقنع شرح مختصر القدوري ٣٧٦  
لأبي نصر أحمد بن محمد البغدادي الأقطع (٤٧٤ هـ)
- المنتخب = المختصر  
— المنتقى ١٦٢٥  
لِلحاكم الشهيد أبي الفضل محمد بن محمد بن أحمد (٣٣٤ هـ)
- المنثور ١٣٨٩  
لم أقف على اسم مؤلفه
- المنظومة في الخلافات ١١٨٥، ٩٩٧، ٨٩١  
لأبي حفص نجم الدين عمر بن محمد النسفي (٥٣٧ هـ) ١٧٥١

## فهرس أسماء الكتب الواردة في النص

- ميزان الأصول في نتائج العقول  
لعلاء الدين أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي  
٨٨٣، ٨٧٩، ٨٣٢، ٦٦٠  
١٠٣٥، ٩٣٨، ٨٨٩  
١٢٣٥، ١٢١٣، ١٠٥٢  
١٣١١، ١٣٠١، ١٢٦٩  
١٣٦٤، ١٣٢١

النافع = الفقه النافع

— النذور والكفارات

لأبي حنيفة النعمان بن ثابت ( ١٥٠ هـ )

— النوادر

للإمام محمد بن الحسن الشيباني ( ١٨٩ هـ )

— النوازل

لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي ( ٣٩٣ هـ )

— الهداية

لبرهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد

الجليل المرغيناني ( ٥٩٣ هـ )

١٤٩٢، ١١٨٥، ١٠٠١  
١٦٢٣، ١٥٥٠، ١٥٢٣  
١٧٤٧، ١٧٠٥، ١٦٢٨

١٩٦٠، ١٩٣١

## فهرس الأعلام

رقم الصفحة

الإسم

- الأتقاني = أمير كاتب بن أمير عمر  
 الأحمسيّ = جابر بن طارق ( الصّحابي )  
 الأحيسيكيّ = محمّد بن محمّد بن عمر (صاحب المختصر)  
 الأخفش = سعيد بن مسعدة  
 الأرسابندي = محمّد بن الحسين بن محمّد  
 الأستاجيّ = محمّد بن الحسين بن الفضل  
 الأستروشيّ = محمّد بن محمود بن الحسين  
 الأسفندريّ = عليّ بن عمر بن الخليل  
 الأشجعيّ = معقل بن سينان ( الصّحابي )  
 ابن الأشدق = سليمان بن موسى  
 الأشعريّ = علي بن إسماعيل ( أبو الحسن )  
 الأشعريّ = عبدا لله بن قيس (أبو موسى  
 الصّحابي)  
 الأصبهانيّ = داود بن عليّ  
 الأعمش = سليمان بن مهران  
 الأفضنجيّ = أحمد بن محمّد بن داود  
 الأفضنجيّ = محمود بن محمّد بن داود  
 الأقطع = أحمد بن محمّد بن نصر  
 الأنصاريّ = جابر بن عبدا لله ( الصّحابي )  
 الأنصاريّ = خزيمة بن ثابت ( الصّحابي )  
 الأنماطيّ = عثمان بن سعيد



## فهرس الأعلام

- الأوزاعيّ = عبدالرحمن بن عمرو بن محمد  
الأوزجندیّ = الحسن بن منصور بن محمود  
أبو ابن أبان = الوليد بن أبان  
إبراهيم ( أبو الأنبياء ) صلى الله عليه وسلم ١٣٠٢، ١٢٥٤، ١٢٣١  
إبراهيم بن سيّار ( النظام ) ١٠٥١  
إبراهيم بن نبينا محمد ﷺ ١٧٤٣  
إبراهيم بن يزيد النخعي ١٢٧٦، ١٢٧٥  
أبيّ بن كعب ( الصحابيّ ) ٣٢٤، ١٩٩، ١٩٧  
أحمد بن أسعد بن أحمد الخريفعي ٤٩  
أحمد بن إسماعيل بن محمد ظهير الدّين التمرتاشي ١٥٨١  
أحمد بن الحسن بن أحمد جلال الدّين الرّازي ٤٠  
أحمد بن الحسين ( أبو سعيد البردعيّ ) ١١٤٢  
أحمد بن عليّ بن أحمد بن الفصيح الهمداني ٥٧  
أحمد بن عليّ أبو بكر الرّازي الجصاص ٩٠٨، ٦٥٩، ١٩٨، ٨٨  
٩١٤، ٩١٣، ٩١٢، ٩١٠  
١٢٥٥، ١٢٥٣، ١٠٦٢  
أحمد بن عليّ بن محمود جلال الدّين الغجدواني ٥٧  
أحمد بن عمر بن سريج ١٢١٦  
أحمد بن محمد بن أحمد أبو الحسن القدوري ١٣٨٦  
أحمد بن محمد بن داود الأفشنجيّ ٤٦  
أحمد بن محمد بن عمر العتّابي ١١٨٥  
أحمد بن محمد بن نصر البغدادي ( الأقطع ) ٣٧٥  
أحمد بن يوسف جلال الدّين الخوارزمي ٥٧

## فهرس الأعلام

- ١٩٦١، ١٦٣٣، ١٦٠٦ آدم عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام
- ٦٢٦ أسلع بن شريك بن عوف ( الصحابي )
- ٨٥ أفضل الحق أخوند زادة
- ٨٣ أمير كاتب بن أمير عمر ( أبو حنيفة قوام الدين الأتقاني )
- ٧٨٩ أيوب بن أبي تميمة السختياني
- أبو أيوب = خالد بن زيد بن كليب

### ( ب )

- البخاري = أحمد بن أسعد بن أحمد الخريفي
- البخاري = عبدالعزيز بن أحمد الحلواني
- البخاري = عبدالعزيز بن أحمد بن محمد (علاء الدين)
- البخاري = محمد بن الحسين بن محمد (خواهر زادة)
- البخاري = محمد بن محمد بن نصر حافظ الدين الكبير
- بذر الدين = محمد بن محمود بن عبدالكريم الكردي
- بذر الدين = محمود بن زيد اللامشي
- ١٠٤٢ البراء بن عازب ( الصحابي )
- البردعي = أحمد بن الحسين
- برهان الدين = أحمد بن أسعد بن أحمد الخريفي
- ١١٠٩ بروع بنت واشق الأشجعية ( الصحابية )
- ١١٧٢، ١١٦٩، ٧٦٨ بريرة
- البزدوي = علي بن محمد بن الحسين ( فخر الإسلام )
- البزدوي = محمد بن محمد بن الحسين ( صدر الإسلام )
- ١٠٧٧ بسرة بنت صفوان ( الصحابية )

## فهرس الأعلام

١٧٤١

بِشْرُ بن غِيَاث المَرِيْسِي

البصري = الحسن بن يسار

البغدادي = أحمد بن محمد بن نصر الأقطع

البغدادي = عيسى بن أبان بن صدقة

١٣٠١، ١١٢٦، ١٨٥

أبو بكر الصديق ﷺ

١٣٧٣

أبو بكر = محمد بن الفضل الكماري

إبن أبي بكر = عبدالرحمن بن عبد الله بن عثمان

١٢٩٩، ٩٦٥، ٩٦٣

بلال بن رباح ( الصّحابي )

( ت )

أبو تراب = عسكر بن الحصين

الترمذي = عبدالعزيز بن خالد

التكسري = شمس الدين

التكسري = نجم الدين

التمرتاشي = أحمد بن أبي ثابت إسماعيل

٩٥٧

تيم بن أبي بن مُقبل ( الشّاعر )

( ث )

الثلجي = محمد بن شجاع

( ج )

١١٠٨

جابر بن طارق الأحمسي ( الصّحابي )

١٢٧١، ٩٦٤

جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري (الصّحابي)

٦٥٢

جالينوس

١٢٥٧، ٢٨٥، ٢٦٦

جبريل الطيّب

## فهرس الأعلام

- إبن جُريج = عبدالملك بن عبدالعزيز  
 ٢٢٨ جرير بن عطية الخطفي ( الشاعر )  
 الجصاص = أحمد بن علي أبو بكر الرازي  
 ١٩٧٩،٣٩ جلال الدين المعشر  
 ٥٧ جلال الدين بن شمس الدين أحمد بن يوسف  
 جلال الدين = أحمد بن الحسين بن أحمد الرازي  
 جلال الدين = أحمد بن علي بن محمود الفجدواني  
 جلال الدين = عمر بن محمد بن عمر الحبّازي  
 جلال الدين = محمد بن أحمد بن عمر الصّاعدي  
 جلال الدين = محمد بن سعيد بن المطهر الباخريزي  
 جلال الدين = محمد بن محمد بن محمد الرومي  
 ١٩٨١ جمال الدين  
 جمال الدين = عبيد الله بن إبراهيم بن أحمد المحبوبي  
 جمال الدين = محمد بن الحسن بن محمد الفاسي  
 جمال الدين = محمد بن الحسين بن الفضل الأستاجي  
 جمال الدين = محمد بن عمر بن أحمد ( ابن العديم )  
 جمال الدين = محمد بن محمد بن إبراهيم  
 جمال الدين = محمود بن أحمد الحصري  
 جمال الدين = يوسف بن شاهين  
 ( ح )  
 حافظ الدين = عبد الله بن أحمد بن محمود النّسفي  
 حافظ الدين الكبير = محمد بن محمد بن نصر

## فهرس الأعلام

- ١١٠٥ حذيفة بن اليمان ( الصحابي )  
 ١٩٨٠، ٤١ حسام الدين التيازي  
 ١٩٠٩ الحسن بن أحمد بن عبدالغفار ( أبو عليّ الفارسي )  
 ١٠٩٣، ١٠٩٢ الحسن بن زياد  
 ١٢٧٧ الحسن بن عليّ بن أبي طالب  
 ١٣٥٧، ١١٨٥، ١٩٩ الحسن بن منصور بن محمود الأوزجندی (قاضي خان)  
 ١٧٦٠، ١٣٨٩، ١٣٨٧  
 ١٩٥٠  
 ١٩٠١ الحسن بن هانئ أبو نواس ( الشاعر )  
 ١٢٧٥، ١١١٢، ١٠٤٣ الحسن بن يسار البصري -  
 أبو الحسن = أحمد بن محمد القدوري  
 أبو الحسن = عبيدا لله بن الحسن الكرخي  
 أبو الحسن = علي بن إسماعيل الأشعري  
 ١٧٢٣ حسين بن يحيى بن عليّ الزندويستي  
 الحسيني = محمد بن محمد بن إبراهيم  
 الحصري = محمود بن أحمد ( جمال الدين )  
 الحلواني = عبدالعزيز بن أحمد  
 حميد الدين = عليّ بن محمد بن علي ( الضّرير )  
 أبو حميد = عبدالرحمن بن عمرو بن سعد  
 ١١٠٩ حنان الأسديّ ( الصحابي )  
 أبو حنيفة = أمير كاتب بن أمير عمر الأتقاني  
 أبو حنيفة = النعمان بن ثابت

## فهرس الأعلام

## ( خ )

- ١١٤٩ خالد بن زيد بن كليب ( أبو أيوب الأنصاري )  
 ١١٢٧، ١١٢٦ الخرباق السلمي ذو اليدين ( الصّحايي )  
 الخريفي = أحمد بن أسعد بن أحمد البخاري  
 ١٣٣٠ خزيمة بن ثابت الأنصاري ( الصّحايي )  
 الخوارزمي = أحمد بن يوسف ( جلال الدّين )  
 الخوارزمي = منصور بن أحمد بن يزيد  
 خواهر زادة = محمّد بن الحسين بن محمّد بن الحسين  
 خواهر زادة = محمّد بن محمود بن عبدالكريم

## ( د )

- ١٢٦١، ٨١٧، ١٧٧ داود عليه وعلى نبيّنا أفضل الصّلاة والسّلام  
 ١٧٤١ داود بن عليّ الأصبهانيّ  
 الدبّوسي = عبيدا لله بن عمر بن عيسى  
 الدّهلويّ = عبدا لله بن عبدالكريم

## ( ذ )

- ذو الرّمة = غيلان بن عقبة  
 ذو اليدين = الخرباق السلمي

## ( ر )

- الرازيّ = أحمد بن عليّ الجصاص  
 الرازيّ = محمّد بن زكريا ( الطّيب )  
 الرّامشيّ = عليّ بن محمّد بن عليّ ( حميد الدّين الضّرير )  
 رشيد الدّين = محمّد بن عمر بن عبدا لله الوتار

## فهرس الأعلام

١٦٠٦

رفيع بن مهران أبو العالية ( التّابعي )

ركن الدّين = محمود بن محمّد بن داود الأفشنجي

( ز )

١٣٨٤،٧٠٣،٦٩٠

زُفر بن الهذيل

١٥١٩،١٥١٨،١٣٩٧

١٩١١،١٥٨٣،١٥٢٠

الرّبخشري = محمود بن عمر

الرّندويستي = حسين بن يحيى بن عليّ

الرّهُري = محمّد بن مسلم بن عبيدا لله

١٥٠٧

زُهير بن أبي سُلمى ( الشّاعر )

٥٠٢،٥٠١

زيد بن أرقم ( الصّحابي )

١٣٧٤،١٠٧٩

زيد بن ثابت ( الصّحابي )

أبو زيد = عبيدا لله بن عمر الدّبوسي

( س )

السّاعدي = عبد الرّحمن بن عمرو أبو حميد

( الصّحابي )

السّختياني = أيوب بن أبي تميمة

السّرخسي = محمّد بن أحمد ( شمس الأئمة )

إبن سُريج = أحمد بن عمر

١١٦٦،١٠٧٦

سعد بن مالك بن أهيب بن أبي وقاص ( الصّحابي )

١٦٤٣

سعيد بن مسعدة الجاشعي ( الأخفش )

١٢٧٥،١٠٤٣

سعيد بن المسيّب

أبو سعيد = أحمد بن الحسين البردعي

## فهرس الأعلام

- السُّلَماني = عبيدة بن عمرو  
 ١١٠٨ سلمة بن المحبِّق ( الصَّحابي )  
 ١٢٦١، ٧٨٨، ٧٨٦، ٧٨٥ سليمان بن داود عليهما وعلى نبيِّنا أفضل الصَّلَاة والسَّلَام  
 ١٠٤٤ سليمان بن مِهْران ( الأعمش )  
 ١١٢٣ سليمان بن موسى بن الأشدق الدَّمشقي  
 السَّمرقندي = محمَّد بن أحمد  
 السَّمرقندي = محمَّد بن الشَّريف الحسيني  
 السُّنَّجاريّ = محمَّد بن محمَّد بن أحمد ( قوام الدِّين )  
 السُّنَّجيّ = محمَّد بن عمر بن عبد الله رشيد الدِّين الوتَّار  
 سَميويه = عمرو بن عثمان بن قنبر  
 ابن سيرين = محمَّد بن سيرين  
 سيف الحقّ = ميمون بن محمَّد بن محمَّد  
 سيف الدِّين = محمَّد بن الحسين بن محمَّد الأرسابندي  
 ( ش )  
 الشَّافعي = محمَّد بن إدريس  
 ١٢٧٧ شُريح بن الحارث الكِندي  
 الشَّعبيّ = عامر بن شراحيل  
 شمس الأئمّة = عبدالعزيز بن أحمد الحلواني  
 شمس الأئمّة = محمَّد بن أحمد السَّرخسي  
 شمس الأئمّة = محمَّد بن عبد الستار الكرْدري  
 ٥٨ شمس الدِّين التَّكسري  
 ١٩٨١، ٤٣ شمس الدِّين العضد الكندي



## فهرس الأعلام

شمس الدين = عبد الله بن حجاج الكاشغري

شمس الدين = محمد بن عبد الستار الكردي

ابن شهاب = محمد بن مسلم الزهري

الشيباني = محمد بن الحسن

( ص )

صاحب الهداية = علي بن أبي بكر بن عبد الجليل

الصاعدي = محمد بن أحمد بن عمر العيدي

صدر الإسلام = محمد بن محمد بن الحسين البزدوي

الصدر الشهيد = عمر بن عبدالعزيز بن مازة

الصنابحي = عبدالرحمن بن عسيلة

( ط )

ابن أبي طارق = جابر بن طارق

( ظ )

ظهير الدين = أحمد بن إسماعيل التمرتاشي

( ع )

عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها

٧٦٨، ٥١١، ٣٠٤

١٠٨١، ١٠٨٠، ١٠٤١

١١٥٠، ١١٢٤، ١١١٨

١٢٢٧

أبو عاصم = علي بن عمر الفخر الأسفندري

أبو عاصم = محمد بن أحمد

أبو العالية = رفيع بن مهران

١٢٧٦

عامر بن شراحيل الشعبي

## فهرس الأعلام

- العامري = محمد بن أحمد
- ١٢٨٦ العباس بن عبدالمطلب بن هاشم
- ١٧٣ العباس بن مرداس الهذلي ( الشاعر )
- إبن العباس = عبد الله بن العباس
- أبو العباس = أحمد بن عمر بن شريح
- ١١١٧، ١١٠٦، ١٠٤١ عبد الرحمن بن صخر أبو هريرة ( الصحابي )
- ١١١٨ عبد الرحمن بن عبد الله بن عثمان (إبن أبي بكر الصديق)
- ٨٨٤ عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي ( الصحابي )
- ٩٦١ عبد الرحمن بن عمرو بن سعد أبو حميد الساعدي (الصحابي)
- ١٧٤٨ عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي
- ١١٠٥، ٩٦٦ عبد الرحمن بن عوف ( الصحابي )
- ٦٤٩ عبد الرحمن بن محمد بن إبراهيم (ابن أبي الفضل الكرماني)
- ١٣٨٨، ١٣١٣ عبدالعزيز بن أحمد شمس الأئمة الحلواني
- ٨٣ عبدالعزيز بن أحمد بن محمد البخاري
- ١٠٠٠ عبدالعزيز بن خالد الترمذي
- ١٩٦٦ عبد قيس بن خفاف بن عمرو ( الشاعر )
- ١٩٨٠، ٣٩٠، ٢٨٦، ٤٢ عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي
- ٥٨ عبد الله بن حجاج بن عمر الكاشغري
- ١١٠٥ عبد الله بن الزبير
- ٧٥٣، ٦٢٠، ٤٣٨، ٤٠٠ عبد الله بن العباس
- ١١٤٥، ١١٠٤، ١٠٨١
- ١٢٨٤، ١٢٧٨، ١٢٤٠
- ١٣٧٤، ١٣٧٣، ١٢٨٥
- ١٧٤٢، ١٦٣٢، ١٤١٠

## فهرس الأعلام

- ٨٤ عبد الله بن عبد الكريم أبو الفضائل الدهلوي  
عبد الله بن عمر بن الخطاب  
١١٠٤، ١٠٨١، ٩٦١،  
١١٤٥، ١١٢١، ١١٢٠،  
١٢٧١  
١١٣٠ عبد الله بن قيس بن سليم أبو موسى الأشعري  
عبد الله بن مسعود  
٦٢٣، ٣٢٤، ١٩٩، ١٩٧،  
١١١٠، ١١٠٥، ١١٠٤،  
١٢٣٤، ١٢٣٣، ١١٦٥،  
١٣٧٣، ١٣١٤، ١٢٧١،  
١٧٧٩، ١٤٧٣  
١١٢٤ عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج  
٢١١، ٤٥ عبيد الله بن إبراهيم بن أحمد جمال الدين المحبوبي  
٢٤١، ٢٣٩، ٢٣٨، ٨٧،  
٧٠٧، ٦٧٥، ٦٥٨، ٢٤٨،  
١٠٣٩، ٧٠٧، ٦٧٥،  
١٢٥٢، ١١٦٨، ١١٤٢  
١٢٥٣ عبيد الله بن عمر بن عيسى (أبو زيد الدبوسي)  
٥٣٢، ٤٥٦، ٣٠٢، ٨٨،  
٨٧٩، ٨٣١، ٨١٤، ٥٣٣،  
١١٤١، ٩٣٨، ٩٢٨،  
١٩١٥، ١٢٧٠، ١١٨٠،  
١٩١٦  
١٣١٧ عبدة بن عمرو السلماني  
العتابي = أحمد بن محمد بن عمر  
١٩٢١ عتبة بن ربيعة بن عبد شمس  
١٢١٧ عثمان بن سعيد بن بشار الأنماطي

## فهرس الأعلام

- عثمان بن عفان رضي الله عنه ١٠٧٩
- ابن العديم = محمد بن عمر بن أحمد جمال الدين العقيلي
- ابن العديم = محمد بن عمر بن عبدالعزيز ناصر الدين
- عروة بن الزبير بن العوام ١١٢٣
- عسكر بن الحصين أبو تراب النخشي ٧٩٠
- العضد الكندي = شمس الدين
- عكرمة بن عبد الله ( مولى ابن عباس ) ١٧٤٢
- علاء الدين = عبدالعزيز بن أحمد بن محمد البخاري
- علاء الدين = محمد بن أحمد أبو بكر السمرقندي
- علقمة بن قيس النخعي ١١١١
- علي بن إسماعيل بن بشر ( أبو الحسن الأشعري ) ٨٠٩
- علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني ١٩٦٠، ١٩٣١، ١٥٥٠
- علي بن أبي طالب رضي الله عنه ٧٦٥، ٤٦٨، ٣٠٦
- ١١١٢، ١١١٠، ١٠٧٩
- ١٢٧١، ١٢١٧، ١١٣٠
- ١٧٣٥، ١٣٧٤، ١٢٧٧
- ١٧٣٦
- علي بن عمر بن الخليل أبو عاصم الفخر الإسفندري ٤٨
- علي بن محمد بن الحسين ( فخر الإسلام ) البزودي ٣٣٠، ٣٠٢، ٣٠١، ٧٧
- ٥٣٤، ٥١٣، ٣٩١، ٣٦٧
- ٧٠٧، ٦٧٤، ٦٧١، ٦١٧
- ٨٣١، ٨١٢، ٧٦٤، ٧٥٢
- ٩١٥، ٩٠٩، ٨٨٠، ٨٧٩
- ٩٣٨، ٩٣٤، ٩٢٨

## فهرس الأعلام

١٢٢٠، ١١٧٩، ١١٤١

١٣٩٧، ١٣٨٣، ١٣٤٩

١٤٩٣، ١٤٨٣، ١٤١٧

١٥٥٦، ١٥٣٢، ١٥٢٧

١٦٥٢، ١٦١٠، ١٥٩٣

١٧٥٣، ١٧١٢، ١٦٥٤

١٧٥٩، ١٧٥٧، ١٧٥٥

١٨٢٨، ١٨٢٢، ١٨١٨

١٩١٦، ١٨٨٤، ١٨٧٣

١٩٧٩، ١٩٧١، ١٩٢٠

عليّ بن محمّد بن عليّ الرّامشيّ ( حميد الدّين الضّريّر ) ٧٦٩، ٣٩٥، ١٨٥، ٤٣

١٥٢٣، ١٤٨٢، ١١٨١

١٧٣١، ١٦٥٣، ١٥٩٧

١٩٨١، ١٩١٩

أبو عنيّ الفارسيّ = الحسن بن أحمد

١١٢٧

عمّار بن ياسر ؓ

١٠٨١، ٩٠١، ٦٢٠

عمر بن الخطّاب ؓ

١١٢٩، ١١٢٧، ١١٢٦

١٢٧٧، ١٢٣٥، ١٢٣٤

١٢٨٦، ١٢٨٥، ١٢٨٤

١٣٧٢، ١٣٠١، ١٢٩٩

عمر بن عبدالعزيز بن مازة البخاريّ ( الصّدّر الشّهيد ) ١٦٧٥، ٤١٥

عمر بن محمّد بن عمر الخجنديّ (جلال الدّين الخبّازي) ٣٩

٤٥٤

عمر بن عثمان بن قنبر ( سيّويه )

## فهرس الأعلام

العدي = محمد بن أحمد بن عمر

عيسى بن أبان بن صدقة ( أبو موسى البغدادي ) ١٠٣٩، ١٠٦٣، ١٠٦٤،

١١٦٨

عيسى بن مريم عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام ١٧٢٢، ٦٤٠

( غ )

غالب بن أيجر ( الصحابي ) ١١٤٦

الغجدواني = أحمد بن علي بن محمود

غيلان بن عقبة بن بهيش ذو الرمة ( الشاعر ) ١٧٨٧

( ف )

الفاسي = محمد بن الحسن بن محمد ( جمال الدين )

فاطمة بنت أبي حبيش ١٤١٠

الفخر الإسفندري = علي بن عمر بن الخليل

فخر الإسلام = علي بن محمد بن الحسين

فخر الدين = محمد بن محمد بن إلياس

ابن الفصيح = أحمد بن علي بن أحمد الحمذاني

أبو الفضائل = عبد الله بن عبد الكريم الدهلوي

الفضل بن العباس بن عبدالمطلب ( الصحابي ) ١٠٤٢

أبو الفضل = عبد الرحمن بن محمد الكرمانى

أبو الفضل = محمد بن محمد بن محمد بن مبین

أبو الفضل = محمد بن محمد بن نصر

## فهرس الأعلام

### ( ق )

- القهاء أني = منصور بن أحمد بن يزيد  
 أبو القاسم = عثمان بن سعيد الأنماطي  
 أبو القاسم = محمود بن عمر الزّخشي  
 قاضي خان = الحسن بن منصور بن محمود  
 القباوي = محمد بن محمد بن محمد  
 القدوري = أحمد بن محمد بن أحمد  
 القرظي = محمد بن كعب ( التابعي )  
 قوام الدين = أمير كاتب بن أمير عمر الأتقاني  
 قوام الدين = محمد بن محمد بن أحمد الكاكي

### ( ك )

- الكاشغري = عبد الله بن حجّاج بن عمر  
 الكاكي = محمد بن محمد بن أحمد قوام الدين  
 الكرخي = عبيد الله بن الحسن  
 الكردي = محمد بن محمود بن عبد الكريم ( بدر الدين )  
 الكردي = محمد بن عبدالستار شمس الدين ( الأئمة )  
 الكرّكي = يوسف بن شاهين  
 الكرّماني = عبدالرحمن بن محمد  
 كعب بن زهير ( الصحابي الشاعر ) ١٦٥٧  
 الكماري = محمد بن الفضل  
 الكميت بن زيد الكوفي ( الشاعر ) ٩٥٣  
 الكندي = شريح بن الحارث  
 الكندي = شمس الدين العضد الكندي

## فهرس الأعلام

( ل )

اللولوي = الحسن بن زياد

اللامشي = محمود بن زيد

( م )

الماتريدي = محمد بن محمد بن محمود

١٧٤٣

مارية (سرية سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم)

٦٤١،٦٣٣،٥١١،٤٩٢

ماعز بن مالك الأسلمي ( الصحابي )

١٧٤٤،١٣٦٧،٦٥٥

مالك بن أنس الأصبحي ( إمام المذهب )

١٧٤٥

٨٣٥

مالك بن الربيع التميمي ( الشاعر )

المامرغي = محمد بن محمد بن إلياس

مجد الدين = محمد بن محمود بن الحسين

أبو المحاسن = يوسف بن شاهين

أبو المحامد = محمود بن محمد الأفشنجي

المجبوبي = عبيد الله بن إبراهيم بن أحمد ( جمال

الدين )

٦٥٤

محمد بن أحمد ( أبو عاصم العامري )

٣٠١،٣٠٠،٢٥٩،٩٠

محمد بن أحمد أبو بكر شمس الأئمة السرخسي

٤٥٦،٤٠٠،٣٥٤،٣٠٢

٥٥٧،٥٣٣،٥٠٢،٤٧٧

٦٠٣،٥٩٩،٥٧٠،٥٦٥

٧٠٧،٦٩٧،٦٧٤،٦٥٣

٧٣٨،٧٣٢،٧٢٩،٨١٣



## فهرس الأعلام

،٨١٢،٨٠٨،٧٦٤،٧٤١  
 ،٨٧٩،٨٧٤،٨٣١،٨٢٠  
 ،٩٢٩،٩٢٧،٩١٤،٩٠٧  
 ،١٠٥٨،٩٥٤،٩٣٨  
 ،١١٤٠،١٠٩٢،١٠٨٢  
 ،١١٧٩،١١٧٦،١١٥٥  
 ،١٢٠٤،١١٨٩،١١٨٠  
 ،١٢٣٤،١٢١٨،١٢١٢  
 ،١٣١٠،١٣٠٢،١٢٤٩  
 ،١٣٣٧،١٣٢٤،١٣١٣  
 ،١٤١٨،١٣٨٢،١٣٦٨  
 ،١٤٩٤،١٤٨٣،١٤٤١  
 ،١٥٥٠،١٥٤٥،١٥٣٧  
 ،١٥٦٤،١٥٦١،١٥٥٦  
 ،١٦٠٩،١٦٠٧،١٥٨٧  
 ،١٦٢٨،١٦٢٦،١٦١٦  
 ،١٧٤٦،١٧٢٧،١٦٦٠  
 ،١٨٣١،١٧٥٦،١٧٤٩  
 ،١٩٠٩،١٩٠٤،١٨٧٣  
 ،١٩٢٥،١٩١٤،١٩١٢  
 ،١٩٥٥،١٩٤٠،١٩٢٩  
 ،٩٣٨،٨٨٣،٩٠

٤١

،٢٣٥،٢٣٤،٢٣٣،٢٣١  
 ،٣٦٣،٣٤٨،٣٤٢،٢٣٩

محمد بن أحمد أبو بكر السمرقندي

محمد بن أحمد بن عمر جلال الدين الصاعدي

محمد بن إدريس الشافعي

٤٧٦،٤٥٢،٤٢٨،٣٦٥

٥٢٥،٥٠٠،٤٩٨،٤٨٤

٥٧٣،٥٧١،٥٧٠،٥٦٩

٥٨٩،٥٨١،٥٧٥،٥٧٤

٦٠٦،٦٠٤،٦٠٣،٥٩٣

٦٥٩،٦٥٥،٦١٧،٦٠٨

٦٧٥،٦٧١،٦٦٦،٦٦٤

٧٣٢،٧٠٨،٧٠٤،٦٨٥

٨٥٤،٨٣٩،٨٢٤،٧٤٢

٨٩٧،٨٦٩،٨٦٨،٨٦٢

٩٦٧،٩٦١،٩٥٨

١٠٧٩،١٠٦٥،١٠٣٨

١١٩٣،١١٩١،١١٨٩

١٢٦٨،١٢٣٧،١٢١٧

١٢٩١،١٢٩٠،١٢٨٣

١٣٤٧،١٣٤٥،١٣٣٦

١٣٦٤،١٣٥٩،١٣٥٣

١٣٧٥،١٣٧١،١٣٦٧

١٤٤١،١٤٠٤،١٣٨٦

١٤٨٧،١٤٧٩،١٤٤٢

١٥١٩،١٥١٨،١٤٩٢

١٦٧٥،١٦٢٣،١٥٦٧

١٧٤٣،١٧٤٠،١٧١٦

١٧٨٩،١٧٨٨،١٧٤٤

١٨٤١،١٨١٢

## فهرس الأعلام

٣٤٤،٢٨٩،٢٠٠،٨٦

محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني

٥٨٦،٥٠٧،٤٩٤،٤٢٥

٧١٩،٦٥٠،٦٤٩،٦٢٥

١١٢٥،٩١٧،٨٩١،٧٧٣

١١٧٦،١١٦١،١١٢٦

١٢٦٧،١٢٤٦،١١٨٥

١٢٩٤،١٢٧٣،١٢٧٠

١٣١٤،١٣١٣،١٣١١

١٤٠٠،١٣٧٢،١٣٤٨

١٥٦١،١٤٩٢،١٤٢٦

١٦٢٨،١٦٢٦،١٦٠٢

١٦٨٦،١٦٧٥،١٦٧٤

١٧٤٧،١٧٣٨،١٦٨٩

١٩٧٢،١٩٥٤،١٧٨٨

٤٤

محمد بن الحسن بن محمد جمال الدين الفاسي

٤٤

محمد بن الحسين بن الفضل جمال الدين الأستاجي

٧٤٢،٧٣٢،٢٦٠

محمد بن الحسين بن محمد فخر الدين الأرسابندي

١١٥٢،٩٩١،٢١١

محمد بن الحسين بن محمد البخاري ( خواهر زادة )

١٧٤٩،١٣٨٩،١٣٨٨

١٦٩٤

محمد بن زكريا الرازي ( الطيب )

٤٠

محمد بن سعيد بن المطهر جلال الدين الباخريزي

١٠٤٤

محمد بن سيرين

٥٦٣

محمد بن شجاع الثلجي

٨٤

محمد بن الشريف الحسيني السمرقندي

## فهرس الأعلام

- محمد بن عبد الستار بن محمد شمس الأئمة الكردي ٧٥١، ٦٥٢، ٥١٥، ٨١  
١٧٠٥، ١١١٢، ٨٥١
- ٤٥ محمد بن عمر بن أحمد جمال الدين ابن العديم
- ٤٩ محمد بن عمر بن عبد العزيز ناصر الدين ابن العديم
- ١٥٧٩ محمد بن عمر بن عبد الله السنجي (رشيد الدين الوتار)
- ٢٥ محمد بن عمر بن محمد ظهير الدين النوحاباذي
- ٢٠٦ محمد بن الفضل أبو بكر الكماري
- ١١٥٠ محمد بن كعب القرظي (التابعي)
- ٤٥ محمد بن محمد بن إبراهيم جمال الدين الحسيني
- ٥٦ محمد بن محمد بن أحمد الخجندي (قوام الدين الكاكي)
- ١٣٤٤، ١١٤٣، ٣٨ محمد بن محمد بن إلياس (فخر الدين المايبرغي)
- ١٩٧٩، ١٦٤٢
- ١٣٩٧، ٨٦٧، ٨٦٣ محمد بن محمد بن الحسين (صدر الإسلام) البزدوي
- ١٤٩٢
- ٣٠١، ١٧٨، ١٦٥، ٢١ محمد بن محمد بن عمر الأخسيكي (صاحب المختصر)
- ٧٠٧، ٥٣١، ٤٤١، ٣٤٨
- ٩٢٣، ٩١٩، ٨٣١، ٨١٣
- ١١٨٠، ١١٧٨، ٩٧٨
- ١٦٢٠، ١٥٥٦، ١٣٥٩
- ١٩٧٩، ١٩٤٤، ١٧٢٦
- ١٩٨٢
- ٤٠ محمد بن محمد بن محمد بن حسين جلال الدين الرومي
- ٢٦ محمد بن محمد بن محمد القبّاي
- ٨٢ محمد بن محمد بن محمد بن ميين (أبو الفضل النوري)
- ١٧٦٥، ١٦٠٦، ٢٧٦ محمد بن محمد بن محمود (أبو منصور الماتريدي)

## فهرس الأعلام

٤٤٠، ٣٩٠، ٢٨٦، ٣٧

محمّد بن محمّد بن نصر حافظ الدّين البخاري الكبير

٨٠٦، ٦٥٢، ٥١٥، ٤٥٦

١٥٩٥، ٩٥٣، ٨٧٨

١٩٧٨، ١٩٥٨، ١٧٠٥

١٦٢٥

محمّد بن محمود بن الحسين ( مجد الدّين الأستروشي )

٤٧٠، ٤٢٣، ٢٥٧، ٢٥١

محمّد بن محمود بن عبدالكريم ( بدر الدّين الكردي )

٥٩٤، ٥٨٧، ٥١٩، ٤٨٧

٨٨٩، ٧٨٠، ٧١٠، ٦٤٢

١٧٨٣، ١٧٨٠

١١٢٤، ١١٢٣، ٤٨٠

محمّد بن مسلم بن عبيد الله ( الزّهري )

١٧٣٧

٤٥

محمود بن أحمد بن عبدالسيّد ( جمال الدّين الحصري )

١٧٢٥، ١٧١٤

محمود بن زيد ( بدر الدّين ) اللّامشي

٨٣٤

محمود بن عمر أبو القاسم الزّخشي

١٩٨١، ٤٦

محمود بن محمّد بن داود ركن الدّين الأفشنجي

المرغيناني = عليّ بن أبي بكر

المريسي = بشر بن غياث

١٢٧٨، ١١١٢

مسروق بن الأجدع الهمداني

١٣٤٢

معاذ بن جبل ( الصّحابي )

١١٠٩

معقل بن سنان الأشجعي ( الصّحابي )

أبو المعين = ميمون بن محمّد بن محمّد بن مكحول

إبن مقبل = تميم بن أبيّ بن مقبل ( الشّاعر )

٨٤

منصور بن أحمد بن يزيد القاءاني الخوارزمي

أبو منصور = محمّد بن محمّد بن محمود ( الماتريدي )

## فهرس الأعلام

- موسى بن عمران عليه وعلى نبينا أفضل الصلّاة والسّلام ١٢٤٩  
 أبو موسى = عبد الله بن قيس الأشعري ( الصّحابي )  
 ٢٦٦ ميمون بن محمّد بن محمّد ( أبو المعين النّسفي )  
 ١١٧٠ ميمونة أمّ المؤمنين رضي الله تعالى عنها

( ن )

- ناصر الدّين = محمّد بن عمر بن عبدالعزيز (ابن العديم)  
 ٥٨ نجم الدّين التّكسري  
 النّخشبي = عسكر بن الحُصين ( أبو تراب )  
 النّخعي = إبراهيم بن يزيد  
 النّخعي = علقمة بن قيس  
 النّسفي = عبد الله بن أحمد بن محمود (حافظ الدّين)  
 النّسفي = ميمون بن محمّد بن محمّد ( أبو المعين )  
 النّظّام = إبراهيم بن سيّار  
 النّعمان بن ثابت ( أبو حنيفة )

٢٠٦،٢٠٢،٢٠٠،١٦٨

٤١٤،٤١٠،٢٩٠،٢٤٧

٤٢٦،٤٢٥،٤٢٤،٤٢٠

٥٠٧،٤٩٤،٤٤٢،٤٣٧

٧٠٧،٧٠٦،٧٠٥،٦٢٥

٩١٧،٨٩١،٧٧٣،٧٦٧

١٠٠٠،٩٩٩،٩٩٧

١٠٩٣،١٠٩٢،١٠٧٦

١١٥٤،١١٢٦،١١٢٥

١٢٣٤،١١٧٦،١١٦١

١٢٧١،١٢٧٠،١٢٤٦

## فهرس الأعلام

١٣١٣، ١٢٧٦، ١٢٧٣

١٣٧٣، ١٣٧٢، ١٣١٤

١٥٦٠، ١٤٢٦، ١٣٧٤

١٦٢٨، ١٦٢٦، ١٦٢٠

١٦٦٥، ١٦٦٤، ١٦٦٣

١٦٧٥، ١٦٧٤، ١٦٧٢

١٦٩١، ١٦٨٩، ١٦٨٦

١٧٧١، ١٧٥١، ١٦٩٧

١٧٨٨، ١٧٨٢، ١٧٧٢

١٨٢٠، ١٧٩٤، ١٧٩٠

١٨٨٠، ١٨٧٩، ١٨٢١

١٨٩٧، ١٨٩٦، ١٨٨٥

١٩٠٥، ١٨٩٩، ١٨٩٨

١٩٤٤، ١٩٤٣، ١٩٠٦

١٩٤٩، ١٩٤٨، ١٩٤٥

١٩٥٨، ١٩٥٤، ١٩٥٢

١٩٦٥، ١٩٦٤

✽

أبو نواس = الحسن بن هانئ

النّوحاباذي = محمد بن عمر بن محمد

النّوري = محمد بن محمد بن محمد بن مبین

النّيازوي = حسام الدّین

## فهرس الأعلام

( هـ )

الهذلي = العباس بن مرداس ( الشاعر )

أبو هريرة = عبدالرحمن بن صخر

١١١٠

هلال بن مرة ( الصحابي )

الهمداني = مسروق بن الأجدع

الهمداني = أحمد بن عليّ بن أحمد

( و )

٩٦٢

وائل بن حجر الحضرمي ( الصحابي )

١١٠٨

وابصة بن معبد ( الصحابي )

الوتار = محمد بن عمر بن عبد الله السنجي

١٠٠٠

الوليد بن أبان

١٩٢٢

الوليد بن عتبة بن ربيعة

( ي )

أبو اليسر = محمد بن محمد بن الحسين البزدوي

،٣٠٥،٢٨٩،٢٠٠،٨٦

يعقوب بن إبراهيم ( أبو يوسف )

،٤٢٤،٤١٢،٣٨٣

،٤٩٤،٤٤٢،٤٢٥

،٦٤٠،٦٢٨،٥٨٦

،٧٤١،٧٢٠،٧١٨

،٧٦٤،٧٦٢،٧٤٢

،٩١٧،٨٩١،٧٨٤

،١١٦١،١١٢٦،١١٢٥

،١٢٧١،١١٨٥،١١٧٦



## فهرس الأعلام

١٣١٤، ١٣١٣، ١٢٧٣

١٥٦٠، ١٥٤٥، ١٣٧١

١٦٧٥، ١٦٢٨، ١٦٢٦

١٧٤٧، ١٦٨٩، ١٦٨٦

١٩٥٤، ١٨٠٨، ١٧٨٨

٨٥

يوسف بن شاهين الكركي المصري

يوسف بن يعقوب عليهما وعلى نبينا أفضل الصلاة ٥١٣

والسلام

أبو يوسف = يعقوب بن إبراهيم

## فهرس الطوائف والفرق

رقم الصفحة	إسم الطائفة
١٥٩٩، ١٥٩٤، ١٥٩٢	الأشعرية
٥٦٢، ٥٥٩	الأنصار
٤٨١، ١٧٨	آل الرسول ﷺ
١٢٦٥، ١٢٤٠، ١٢٣٩	بنو إسرائيل
١١٣٢، ١١٢٢، ٥٥٨	أصحاب الحديث
١٢١٧، ١٠٦٢، ١٠٥٦، ٦٦٤، ٦٥٩	أصحاب الشافعي
١٣٧٦، ١٢٣٢	
١٠٣٩، ٧٤٢، ٦٥٥، ٥٢٨، ٥٠٦	أصحابنا
١٢٧٣، ١٢٧٠، ١١٩٣، ١١٧٠، ١١٣٤	وانظر أيضاً علماءنا ، عندنا ،
١٥٧٦، ١٤٩٢، ١٣٨٦، ١٣١٤، ١٢٩٠	مشايخنا
١٨٨٠، ١٧٨٩	
١٨٨٧	أهل الإسلام
٤١٢	أهل الخطّة
١٦٤٦، ١٦٠٥، ٢٥٥، ٢٤٩	أهل الذمّة
١٧٣٤، ١٥٩١، ١٣١٠، ٣٢٩	أهل السنّة والجماعة
١٣٦٩	أهل الطرد
١٣١٥	أهل قباء
٣٢٣	أهل القراءة
١٣٠٠، ١٢٦٧	أهل الكتاب
١٥٦٤، ١٣٣٦، ١١٩٣	أهل اللّغة
١٣٠٥	أهل المدينة
١٩٣٧، ٢٢٣	أهل النحو

## فهرس الطوائف والفرق

٦٤٣	أهل اليمن
١١٩٦	التجّار
١٥٣٣	الجبريّة
١٢١٦، ٦٦٢	الجمهور
١٠٩٩	الخطّائيّة
١٣٧٠	الخلف
١٧٣٥، ١١٠٥	الخلفاء الرّاشدون
١٣١١	الخوارج
١٧٣٦	الرّوافض
١٣٧٠، ١٣١٦، ١٢٩٤، ١١٧٧، ١١٢٢	السّلف
١٩٧٨، ١٤١٧، ١٣٧٨، ١٣٧٥، ١٣٧١	
١٠٥٢	السّوفسطائية
٤٥٤	المذهب السّيّبيّ
٣٢٥	الصّابئة
١٠٣٧، ١٠٣٥، ٩٦٧، ٤٨١، ٢٥٢، ١٩٢	الصّحابة
١٠٨٢، ١٠٨٠، ١٠٧٩، ١٠٧٧، ١٠٤٣	
١١٤٢، ١١٤١، ١١٣٨، ١١٣١، ١١٣٠	
١٢٧١، ١٢٧٠، ١٢١٧، ١٢٠٣، ١١٧٧	
١٢٩٩، ١٢٧٩، ١٢٧٦، ١٢٧٥، ١٢٧٤	
١٣١٧، ١٣١٤، ١٣١١، ١٣٠٨، ١٣٠٤	
١٣٧٣، ١٣٧١	
١٣٠٧	عزّة الرّسول ﷺ
١٣٦٤، ٧٣٢	العراقيون

## فهرس الطوائف والفرق

العرب	٣٧٦، ٣٧٥، ٣٧٣، ٣٤٠، ٣٣٧، ٢٦٣
	١٨٧٧، ١١٨٠، ١١١٢، ١١٠٤
العلماء	٣٣٤، ٣٢٦، ٣٢٣، ٢٦٤، ٢٣٧، ٢٠٠
	١١٤٢، ١٠٥٩، ٩٦٣، ٩١٠، ٦٦١
	١٤٠٨، ١٣٦٩، ١٣١٢، ١٢٦٤، ١٢٣١
علمائنا	٧٨٠، ٧٣٨، ٦٧٥، ١٩٤، ٢٤٢، ٢٣٩
وانظر أيضاً أصحابنا ، عندنا،	١١٨٤، ١١٤٢، ١١٢٥، ١٠٥٦، ٧٨٣
مشايخنا	١٢٧٢، ١٢٧١، ١٢٤٣، ١٢٣٣، ١١٨٧
	١٣٨٦، ١٣٧٦، ١٣٦٨، ١٣٦١، ١٣٢٣
	١٧٤٥، ١٤٨٧، ١٣٩٩، ١٣٩٧
العمالقة	٧٨٦
عندنا	٥٦١، ٥٦٠، ٥٢٥، ٥٢٠، ٤٦٨، ٢٣٤
وانظر أيضاً أصحابنا ،	٥٧٣، ٥٧٢، ٥٧١، ٥٧٠، ٥٦٩، ٥٦٢
علمائنا ، مشايخنا	٦٠٨، ٥٩٣، ٥٩٢، ٥٨٩، ٥٧٩، ٥٧٨
	٦٨٥، ٦٧١، ٦٤٥، ٦٣٢، ٦٣٠، ٦١٧
	٧٧٦، ٧٥٧، ٧٣٤، ٧٠٨، ٧٠٧، ٦٩١
	٩٢٠، ٩١١، ٨٥٤، ٨٠٩، ٨٠٨، ٧٧٩
	١١١١، ١١٠٩، ١٠٦١، ١٠٣٨، ٩٦٧
	١١٩٠، ١١٨٩، ١١٨٤، ١١٨٣، ١١١٢
	١٢٦٨، ١٢٣٦، ١٢١٣، ١٢٠٨، ١١٩٢
	١٣٤٣، ١٣١٣، ١٣٠٣، ١٢٩١، ١٢٧٦
	١٤١٦، ١٤٠٦، ١٤٠٥، ١٣٧٩، ١٣٦٠
	١٥٣٧، ١٥١٩، ١٥١٨، ١٤٤١، ١٤٢٥
	١٦٢٣، ١٦١٢، ١٥٩٣، ١٥٦٧، ١٥٣٩
	١٨١٢، ١٧٩٢، ١٧١٦، ١٦٧٨، ١٦٤٥
	١٨٧٦

## فهرس الطوائف والفرق

١١٠٤، ١٠٦٦، ١٠٥١، ٥٨٣، ٥٦١	الفقهاء
١٣٨٠، ١٣٢٤، ١٣٢١، ١١١٢، ١١١١	
١٨٨٢، ١٦٥٧	
١٦٠٢	الفلاسفة
١٥٣٤	القدرية
١٠٥١، ٩١٠	المتكلمون
١١٠٤	المحدثون
٦٤٣، ٥٣٢، ٢٥٠، ٢٢٤، ٢٠٧، ٢٠٢	مشايخنا
٩٠٩، ٧٧٨، ٧٤١، ٧٣٨، ٧٣٧، ٧٣٠	وانظر أيضاً أصحابنا ،
١٢٢١، ١١٦٨، ١٠٦٢، ٩٣٩، ٩٣٨	علمائنا ، عندنا
١٦٠٨، ١٥٣٧، ١٣٨٤، ١٣٦٤، ١٣١٠	
١٨٧٩، ١٧٩١، ١٦٤٦، ١٦١٠، ١٦٠٩	
١٩١٥	
١٣٦٤	مشايخ سمرقند
	مشايخ العراق = العراقيون
١٢١٣، ١٠٥١، ٩٢٠، ٨٠٩، ٧٧٩، ٧٧٦	المعتزلة
١٦٠١، ١٥٩٤، ١٥٩٣، ١٥٩٢، ١٥٩١	
٤٨٠، ٤٧٩	بنو النضير
١٥٠٢، ٧٦٩، ٣٧٨	بنو هاشم
١٩٦٤	نحوي الكوفة
٢٣٥، ٢٣٣	الواقفية

## فهرس الأماكن

رقم الصفحة	المكان
٣٧١	— أم القرى
١٩٥١، ١٨٧٤	— البصرة
١١٠٦	— بغداد
٤٧٩	— بنو قريظة
٤٨٠، ٤٧٩	— بنو النضير
١٣١٥، ١٢٢٨، ١٢٢٧، ١٢٠٦	— بيت المقدس
٢٠٧	— خراسان
٤٧٩	— خيبر
٧٨٦	— دمشق
١١٠٦	— الصّراة
٨٨٦	— عرفة
٨٨٦	— عُرنه
٤٧٩	— فذك
١٣١٥	— قُباء
١٣١٥، ١٢٢٧، ١٢٠٦، ١٠٥٣	— الكعبة
١٦٩٨، ١٣٦٠	
١٩٥٦، ١٩٥١، ١٨٧٤، ١٠٠٠	— الكوفة
١٩٦٤	
١٢١٥	— المسجد الأقصى
١٢١٥	— المسجد الحرام
١٢٢٨	— مكّة المكرّمة
١١٠٦	— الموصل
٧٨٦	— نصيبين

## فهرس الكلمات الفارسية

۸۳۴	الأحدب	کوز بشت
۱۶۳۴	الإجاء	مضطر کردن أنیدن
۸۳۴	التَّضَمَّن	درمیان خویش آوردن
۹۳۵	التَّعَاطِي	فراز گرفتن
۱۱۰۰	التَّقْوَل	سخن برکسي بریافتن
۴۶۲	الطَّلَاق الصَّرِيح:	تو طلاق باش أو طلاق شو
۸۳۵	اللَّقَاح	آبستن شذن أَشْتَر
۱۷۹۳	المَكَابِرَة:	أُزْبَرَاي بزرکي کاری کِه موافق عقل است ناکردن
۳۹۲	اليوم	روز

## قائمة المصاحف

## أولاً : المصاحف المخطوطة

## ١ - الأسرار في الفروع

لأبي زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي ( ٤٣٠ هـ )  
 ( مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ،  
 مصور ميكروفيلمي برقم [ ٢٤٠ فقه حنفي ] )

## ٢ - الإقليد شرح المفصل

لناج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي ( ٧٥٠ هـ )  
 ( مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ،  
 مصور ميكروفيلمي برقم [ ١٣٠ نحو ] )

## ٣ - بحر الكلام

لأبي المعين ميمون بن محمد بن محمد بن مكحول النسفي ( ٥٠٨ هـ )  
 ( مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ،  
 مصور ميكروفيلمي برقم [ ١٦٩ مجاميع ] )

## ٤ - تأويلات أهل السنة ( شرح التأويلات )

لأبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي ( ٣٣٣ هـ )  
 ( مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ،  
 مصور ميكروفيلمي برقم [ ٢٥١ - ٢٥٢ تفسير ] )

## ٥ - التجريد

لأبي الحسن أحمد بن محمد القدوري ( ٤٢٨ هـ )  
 مخطوط . بمكتبة فاتح بالسليمانية

## ٦ - التجنيس والمزيد

لأبي الحسن برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني ( ٥٩٣ هـ )  
 ( مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ،  
 مصور ميكروفيلمي برقم [ ٢٨٠ فقه حنفي ] )



## قائمة المصادر

- ٧ - التحقيق شرح المنتخب  
لعلاء الدّين عبدالعزيز بن أحمد البخاري ( ٧٣٠ هـ )  
( مَكَّة المَكْرَمَة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلاميّة بجامعة أمّ القرى،  
مصوّر ميكروفيلمي برقم [ ٣٣٦ أصول فقه ] )
- ٨ - تقويم الأدلّة  
لأبي زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدّبوسي ( ٤٣٠ هـ )  
( مَكَّة المَكْرَمَة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلاميّة بجامعة أمّ القرى،  
مصوّر ميكروفيلمي برقم [ ١٢٥ أصول فقه ] ) .
- ٩ - التمهيد لقواعد التوحيد  
لأبي المعين ميمون بن محمّد بن محمّد بن مكحول النّسفي ( ٥٠٨ هـ )  
( مَكَّة المَكْرَمَة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلاميّة بجامعة أمّ القرى،  
مصوّر ميكروفيلمي برقم [ ٥٤٥ عقائد ] )
- ١٠ - تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة  
لحي الدّين عبدالقادر بن محمّد بن محمّد بن نصر الله القرشي ( ٧٧٥ هـ )  
( مَكَّة المَكْرَمَة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلاميّة بجامعة أمّ القرى،  
مصوّر ميكروفيلمي برقم [ ٤٩٦ لغة ] )
- ١١ - التيسير في التفسير  
لأبي حفص عمر بن محمّد بن أحمد نجم الدّين النّسفي ( ٥٣٧ هـ )  
( مَكَّة المَكْرَمَة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلاميّة بجامعة أمّ القرى،  
مصوّر ميكروفيلمي برقم [ ٩٥٥ تفسير ] ) .
- ١٢ - جمل الغرائب  
بيان الحقّ شهاب الدّين محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري ( ٥٥٢ تقريباً )  
( مَكَّة المَكْرَمَة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلاميّة بجامعة أمّ القرى،  
مصوّر ميكروفيلمي برقم [ ٣٠٦ لغة ] )

## قائمة المصادر

- ١٣ - خلاصة الفتاوى  
لطايف بن أحمد بن عبدالرشيد البخاري ( ٥٤٢ هـ )  
( مَكَّة المَكْرَمَة : معهد البحوث العلميَّة والدراسات الإسلامية بجامعة أمِّ القرى ،  
مصور ميكروفيلمي برقم [ ١٨٩ فقه حنفي ] )
- ١٤ - الدرّ الفريد وبيت القصيد  
حمّد بن أيّدمر ( النّصف الثّاني من القرن السّابع الهجري )  
( إسطنبول : مكتبة فاتح بالسّليمانية ، مخطوط برقم [ ٣٧٦١ ] )
- ١٥ - الرّوضة ( روضة العلماء )  
لأبي عليّ الحسين بن يحيى البخاري الزّندويستي ( ٤٠٠ تقريباً )  
( مَكَّة المَكْرَمَة : معهد البحوث العلميَّة والدراسات الإسلامية بجامعة أمِّ القرى ،  
مصور ميكروفيلمي برقم [ ١٠٣ مواظ وآداب ] )
- ١٦ - السّامي في الأسماء ومصادر اللّغة  
لأبي عبد الله الحسين بن أحمد الزّوزني ( ٥٨٦ هـ )  
( مَكَّة المَكْرَمَة : معهد البحوث العلميَّة والدراسات الإسلامية بجامعة أمِّ القرى ،  
مصور ميكروفيلمي برقم [ ٣٣٦ لغة ] )
- ١٧ - الشّامل في أصول الفقه  
لأبي حنيفة أمير كاتب بن أمير عمر الأتقاني ( ٧٥٨ هـ )  
( مَكَّة المَكْرَمَة : معهد البحوث العلميَّة والدراسات الإسلامية بجامعة أمِّ القرى ،  
مصور ميكروفيلمي برقم [ ٣٩٦ أصول فقه ] ) .
- شرح أصول البزدوي = الشّامل  
شرح أصول البزدوي = الفوائد  
شرح التّأويلات = تأويلات أهل السنّة
- ١٨ - شرح الجامع الصّغير  
لظهير الدّين أحمد بن إسماعيل التّمرتاشي ( ٦٠٠ هـ )  
( مَكَّة المَكْرَمَة : معهد البحوث العلميَّة والدراسات الإسلامية بجامعة أمِّ القرى ،  
مصور ميكروفيلمي برقم [ ٤٦٩ فقه حنفي ] )

## قائمة المصادر

## ١٩ - شرح الجامع الصغير

لزين الدّين أحمد بن محمّد بن عمر العتّابي البخاري ( ٥٨٦ هـ )  
 ( مَكَّة المَكْرَمَة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلاميّة بجامعة أمّ القرى،  
 مصوّر ميكروفيلمي برقم [ ١٩ فقه حنفي ] )

## ٢٠ - شرح الجامع الصغير

لفخر الدّين الحسن بن منصور بن محمود قاضي خان الأوزجندی ( ٥٩٢ هـ )  
 ( مَكَّة المَكْرَمَة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلاميّة بجامعة أمّ القرى،  
 مصوّر ميكروفيلمي برقم [ ٣٦٣ فقه حنفي ] )

## ٢١ - شرح الجامع الصغير

للصّدر الشّهيّد حسام الدّين عمر بن عبدالعزيز بن مازة ( ٥٣٦ هـ )  
 ( مَكَّة المَكْرَمَة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلاميّة بجامعة أمّ القرى،  
 مصوّر ميكروفيلمي برقم [ ٥١ فقه حنفي ] )

## ٢٢ - شرح الزيادات

لفخر الدّين الحسن بن منصور بن محمود قاضي خان الأوزجندی ( ٥٩٢ هـ )  
 ( مَكَّة المَكْرَمَة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلاميّة بجامعة أمّ القرى،  
 مصوّر ميكروفيلمي برقم [ ١٦٨ - ١٦٩ ] )

## ٢٣ - شرح الكافية

لجلال الدّين أحمد بن عليّ بن محمود الغجدواني ( ٧٣٠ هـ )  
 ( مَكَّة المَكْرَمَة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلاميّة بجامعة أمّ القرى،  
 مصوّر ميكروفيلمي برقم [ ٧٨٨ نحو ] )

## ٢٤ - شرح المنتخب الحسامي

لمحمّد بن الحسين السّمرقندي ( ٨٣٨ هـ )  
 ( مَكَّة المَكْرَمَة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلاميّة بجامعة أمّ القرى،  
 مصوّر ميكروفيلمي برقم [ ٣٤٢ أصول فقه ] )

## قائمة المصادر

- ٢٥ - شرح مختصر الطحاوي  
 لأبي بكر أحمد بن عليّ الرّازي الجصاص ( ٣٧٠ هـ )  
 ( مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلاميّة بجامعة أمّ القرى ،  
 مصوّر ميكروفيلمي برقم [ ٢٨١ فقه حنفي ] . )  
 شرح مختصر القدوري = المقنع
- ٢٦ - شرح المغني  
 لمنصور بن أحمد بن مؤيد القاءاني الخوارزمي ( ٧٧٥ هـ )  
 ( مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلاميّة بجامعة أمّ القرى ،  
 مصوّر ميكروفيلمي برقم [ ٣٤٣ أصول فقه ] )
- ٢٧ - الفقه النّافع  
 لأبي القاسم نصر الدّين محمّد بن يوسف بن محمّد بن الحسن السّمرقندي ( ٦٥٦ هـ )  
 ( مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلاميّة بجامعة أمّ القرى ،  
 مصوّر ميكروفيلمي برقم [ ٣١٦ فقه حنفي ] )
- ٢٨ - الفوائد شرح أصول البزدوي  
 لعليّ بن محمّد بن عليّ الرّامشي حميد الدّين الضّريّر ( ٦٦٦ هـ )  
 ( إستانبول : مكتبة فاتح بالسّليمانية ، مخطوط برقم [ ١٣١٩ ] )
- ٢٩ - المحيط البرهاني  
 لبرهان الدّين محمود بن أحمد بن عبدالعزيز بن مازة ( ٦١٦ هـ )  
 ( مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلاميّة بجامعة أمّ القرى ،  
 مصوّر ميكروفيلمي برقم [ ٨٤ فقه حنفي ] )
- ٣٠ - المختصر في أصول الفقه  
 لحسام الدّين محمّد بن محمّد بن عمر الأخسيكي ( ٦٤٤ هـ )  
 ( مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلاميّة بجامعة أمّ القرى ،  
 مصوّر ميكروفيلمي برقمي [ ٥٨٧ مجاميع ] ، [ ٦٧٤ / ٢ مجاميع ] )

## قائمة المصادر

## ٣١ - المختلف بين الأصحاب

لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي ( ٣٧٥ هـ )  
 ( مكة المكرمة : معهد البحوث العلميّة والدراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ،  
 مصوّر ميكروفيلمي برقم [ ٤٥٢ فقه حنفي ] )

المصادر = السامي في الأسامي

## ٣٢ - المقاليد

لناج الدين أحمد بن محود الجندي ( ٧٥٠ هـ )  
 ( مكة المكرمة : معهد البحوث العلميّة والدراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ،  
 مصوّر ميكروفيلمي برقم [ ٣٦٦ نحو ] )

## ٣٣ - المقتبس في توضيح ما التبس

لأبي عاصم عليّ بن عمر بن الخليل الفخر الأسفندري ( ٦٩٨ هـ )  
 ( مكة المكرمة : معهد البحوث العلميّة والدراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ،  
 مصوّر ميكروفيلمي برقم [ ٥٦٩ - ٥٧٠ نحو ] )

## ٣٤ - المنفع شرح مختصر القدوري

لأبي نصر أحمد بن محمد البغداديّ الأقطع ( ٤٧٤ هـ )  
 ( مكة المكرمة : معهد البحوث العلميّة والدراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ،  
 مصوّر ميكروفيلمي برقم [ ٣٨١ فقه حنفي ] )

المنتخب = المختصر

## ٣٥ - المنظومة في الخلافيات

لأبي حفص عمر بن محمد بن أحمد نجم الدين النسفي ( ٥٣٧ هـ )  
 ( مكة المكرمة : معهد البحوث العلميّة والدراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ،  
 مصوّر ميكروفيلمي برقم [ ٥٠٠ فقه حنفي ] )

النافع = الفقه النافع

## قائمة المصادر

### ٣٦ - التّوازل

لأبي الليث نصر بن محمّد بن أحمد السمرقندي ( ٣٧٥ هـ )  
( مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ،  
مصور ميكروفيلمي برقم [ ٤٤ فقه حنفي ] )

### ٣٧ - الوجيز

لبرهان الدّين محمود بن أحمد بن عبدالعزيز بن مازة ( ٦١٦ هـ )  
( مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ،  
مصور ميكروفيلمي برقم [ ٤٦ فقه حنفي ] )

## المصادر المطبوعة

### ٣٨ - الإبانة عن أصول الدّيانة

لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري ( ٣٣٠ هـ )  
( جدة : دار العلم ) .

### ٣٩ - الإبتهاج بتخريج أحاديث المنهاج

لعبدالله بن محمّد بن الصّدّيق الغماري  
تحقيق : سمير طه مجذوب

( بيروت : عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ) .

### ٤٠ - الإبتهاج في شرح المنهاج

لعليّ بن عبد الكافي السّبكي ( ٧٥٦ هـ ) وابنه عبد الوهاب ( ٧٧١ هـ )  
( بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م )

### ٤١ - الإبتقان في علوم القرآن

لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدّين السيوطي ( ٩١١ هـ )  
( بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م )

## قائمة المصادر

## ٤٢ - الآثار

لقاضي القضاة أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ( ١٨٢ هـ )  
تحقيق : أبي الوفا الأفغاني  
(بيروت: دار الكتب العلميّة، مصوّر عن طبعة لجنة إحياء المعارف النعمانية بالهند)

## ٤٣ - الآثار

للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ( ١٨٩ هـ )  
( كراتشي : إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ ).

## ٤٤ - الإجماع

لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ( ٣١٨ هـ )  
تحقيق : د. فؤاد عبد المنعم أحمد  
( قطر : طبعة رئاسة المحاكم الشرعية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ).

## ٤٥ - الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان

لعلاء الدين عليّ بن بلبان الفارسي ( ٧٣٩ هـ )  
تحقيق : كمال يوسف الخوت

( بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م )

## ٤٦ - الإحكام في أصول الإحكام

لأبي محمد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي ( ٤٥٦ هـ )  
( بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م )

## ٤٧ - الإحكام في أصول الأحكام

لأبي الحسن عليّ بن محمد بن سالم سيف الدين الآمدي ( ٦٣١ هـ )  
( بيروت : دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م )

## ٤٨ - الاختيار لتعليل المختار

لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلّي الحنفي ( ٦٨٣ هـ )  
تحقيق الشيخ محمود أبو دقيقة  
( بيروت : دار المعرفة )

## قائمة المصادر

### ٤٩ - الأدب المفرد

لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ( ٢٥٦ هـ )  
تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، رمزي سعد الدين دمشقية  
( بيروت : دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م )

### ٥٠ - الاستكمال

لأبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون ( ٣٨٩ هـ )  
تحقيق : د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم  
( مصر : مطابع الزهراء ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م )

### ٥١ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب

لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ( ٤٦٣ هـ )  
تحقيق : علي محمد البحوي  
( مصر : مطبعة نهضة مصر )

٥٢ - الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ( الموضوعات الكبرى )  
لنور الدين علي بن محمد بن سلطان المشهور بالملأ علي القاري  
تحقيق : محمد بن لطفي الصبّاغ  
( بيروت : المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م )

### ٥٣ - الأسماء والصفات

لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ( ٤٥٨ هـ )  
تحقيق : عبد الله بن محمد الحاشدي  
( جدة : مكتبة السّوادي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م )

### ٥٤ - الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز

لعبد العزيز بن عبد السلام عزّ الدين السّلمي ( ٦٦٠ هـ )  
تحقيق : رمزي سعد الدين دمشقية  
( بيروت : دار البشائر الإسلامية ، نبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م )



## قائمة المصاحف

## ٥٥ - الأشباه والنظائر

لأبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ( ٩١١ هـ )  
( مصر : دار إحياء الكتب العربية )

## ٥٦ - الأشباه والنظائر

لعبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي تاج الدين السبكي ( ٧٧١ هـ )  
تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبدالموجود ، والشيخ علي محمد عوض  
( بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م )

## ٥٧ - الأشباه والنظائر

زين الدين بن إبراهيم بن نجيم ( ٩٧٠ هـ )  
تحقيق : عبدالعزيز محمد الوكيل  
( مصر : مؤسسة الحلبي وشركاه ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م )

## ٥٨ - الإصابة في تمييز الصحابة

لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر شهاب الدين العسقلاني ( ٨٥٢ هـ )  
( بيروت : دار الكتب العلمية )

## ٥٩ - الأصل ( المبسوط )

للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ( ١٨٩ هـ )  
تحقيق : أبي الوفا الأفغاني  
( الهند : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، الطبعة الأولى ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م )

## ٦٠ - الأصل ( المبسوط )

للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ( ١٨٩ هـ )  
( بيروت : عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ )

## ٦١ - الأضداد

لأبي بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشر الأنباري ( ٣٢٧ هـ )  
تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم

( بيروت : المكتبة العصرية ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م )

الأضداد = ثلاثة كتب في الأضداد

## قائمة المصادر

## ٦٢ - الإعتصام

لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللّخمي الشّاطبي ( ٧٩٠ هـ )  
( بيروت : دار المعرفة )

## ٦٣ - الإعتقاد

لأبي بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي ( ٤٥٨ هـ )  
تصحيح : الشيخ أحمد محمد مرسي  
( باكستان : المطبعة العربية ، من منشورات حديث أكاديمي )

## ٦٤ - الأعلام

لخير الدّين الزّركلي

## ٦٥ - الأغاني

لأبي الفرج عليّ بن الحسين بن محمد الأصفهاني ( ٣٥٦ هـ )  
تحقيق : إبراهيم الأبياري  
( مصر : دار الشعب ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م )

## ٦٦ - الإقناع في القراءات السّبع

لأبي جعفر أحمد بن عليّ بن أحمد بن خلف بن الباذش الأنصاري ( ٥٤٠ هـ )  
تحقيق : د. عبد المجيد قطامش  
( مكّة المكرّمة : من منشورات معهد البحوث العلمية والدّراسات الإسلامية  
بجامعة أمّ القرى ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ )

## ٦٧ - الإقناع في الفقه الشّافعي

لأبي الحسن عليّ بن محمد بن حبيب الماوردي ( ٤٥٠ هـ )  
تحقيق : خضر محمد خضر  
( الكويت : مكتبة دار العروبة . الطّبعة الأولى . ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م )

## قائمة المصادر

## ٦٨ - الإقناع في الفقه الشافعي

لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ( ٣١٨ هـ )

تحقيق : د. عبد الله بن عبدالعزيز الجبرين

( المطبعة : بدون ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ )

## ٦٩ - الأقوال الأصولية للإمام أبي الحس الكرخي

د. حسين خلف الجبوري

( مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ،

الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م )

## ٧٠ - الأئم

للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ( ٢٠٤ هـ )

( مصر : كتاب الشعب ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م )

## ٧١ - الأمثال

لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ( ٢٢٤ هـ )

تحقيق : د. عبد المجيد قطامش

( بيروت : دار المأمون ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م )

## ٧٢ - الأموال

لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ( ٢٢٤ هـ )

تحقيق : محمد خليل هرّاس

( مصر : مكتبة الكليات الأزهرية بالاشتراك مع دار الفكر ، الطبعة الثالثة ،

١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م )

## ٧٣ - الأنساب

لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني ( ٥٦٢ هـ )

تحقيق : الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي

( بيروت : محمد أمين دمج ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م )

## قائمة المصادر

٧٤ - الإنصاف في معرفة الرّاجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

لأبي الحسن عليّ بن سليمان علاء الدّين المرداوي ( ٨٨٥ هـ )

تحقيق : محمّد حامد الفقي

( مصر : مكتبة السنّة المحمّدية ، الطّبعة الأولى ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م )

٧٥ - الأوائل

لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيّوب الطّبراني ( ٣٦٠ هـ )

تحقيق : مروان عطية ، شيخ الرّاشد

( بيروت : دار الجليل ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م )

٧٦ - الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف

لأبي بكر محمّد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ( ٣١٨ هـ )

تحقيق : د. أبي حمّاد صغير أحمد محمّد حنيف

( الرّياض : دار طيبة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م )

٧٧ - الإيضاح في شرح المفصل

لأبي عمرو عثمان بن عمر بن يونس بن الحاجب ( ٦٤٦ هـ )

تحقيق : د. موسى بناي العليلى

( بغداد : من منشورات وزارة الأوقاف العراقية )

٧٨ - الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان

لأبي العباس أحمد بن محمّد نجم الدّين ابن الرّفعة ( ٧١٠ هـ )

تحقيق : د. محمّد أحمد الخاروف

( مكّة المكرّمة : من منشورات معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية

بجامعة أمّ القرى ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م )

٧٩ - الإيمان

لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم تقيّ الدّين ابن تيميّة ( ٧٢٨ هـ )

تحقيق : د. محمّد خليل هرّاس

( مصر : مكتبة أنصار السنّة )

## قائمة المصادر

## ٨٠ - الإيمان

لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ( ٢٢٤ هـ )

تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني

( بيروت : المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م )

## ٨١ - إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين

لحب الدين محمد بن محمد الحسيني الزبيدي ( ١٢٠٥ هـ )

## ٨٢ - أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء

لمحمد عوامة

( جدة : دار القبلة بالاشتراك مع مؤسسة علوم القرآن ببيروت ، الطبعة الثالثة ،

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م )

## ٨٣ - أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام

لمحمد بن علي بن وهب بن دقيق العيد القشيري ( ٧٠٢ هـ )

( بيروت : دار الكتب العلمية )

## أحكام الصغار = جامع أحكام الصغار

## ٨٤ - أحكام الفصول في أحكام الأصول

لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي ( ٤٧٤ هـ )

تحقيق : د. عبد الله بن محمد الجبوري

( بيروت : دار الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م )

## ٨٥ - أحكام القرآن

لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ( ٣٧٠ هـ )

( بيروت : دار الكتاب العربي ، مصور عن الطبعة الأولى . مطبعة الأوقاف

الإسلامية . بمصر ، ١٣٣٥ هـ )

## قائمة المصادر

- ٨٦ - أحكام القرآن  
لعماد الدين بن محمد الطبري المعروف بالكيالهراسي ( ٥٠٤ هـ )  
ضبطها وصححها جماعة من العلماء  
( بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م )
- ٨٧ - أحكام القرآن  
للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ( ٢٠٤ هـ )  
جمع : الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ( ٤٥٨ هـ )  
واعتنى به : الشيخ عبدالغني عبدالخالق  
( بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م ) .
- ٨٨ - أحكام القرآن  
لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي ( ٥٤٣ هـ )  
تحقيق : علي محمد البحراوي  
( بيروت : دار الفكر ، الطبعة الثالثة )
- ٨٩ - إحياء علوم الدين  
لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد بن محمد الغزالي ( ٥٠٥ هـ )  
قدّم له : د. بدوي طبانة  
( مصر : دار إحياء الكتب العربية )
- ٩٠ - أخبار أبي حنيفة وأصحابه  
لأبي عبد الله حسين بن علي بن جعفر الصيمري ( ٤٣٦ هـ )  
( لاهور : إدارة ترجمان السنة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م )
- ٩١ - أخبار الحكماء  
لأبي الحسن علي بن يوسف جمال الدين القفطي ( ٦٤٦ هـ )  
مطبوع بعناية المستشرق : جيرليوس ليبرت  
( بغداد : مكتبة المثنى بالاشتراك مع مؤسسة الخانجي بمصر ، ١٩٠٣ هـ )

## قائمة المصادر

- ٩٢ - أخبار القضاة  
 لمحمد بن خلف بن حيان المعروف بوكيع (٣٠٦ هـ)  
 (بيروت : عالم الكتب )
- ٩٣ - أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار  
 لأبي الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرقى (٢٤٨ هـ)  
 تحقيق : رشدي الصالح ملحق  
 ( مكة المكرمة : مطابع درا الثقافة ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م )
- ٩٤ - أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه  
 لأبي عبد الله محمد بن إسحاق الفاكهي (٢٧٢ هـ)  
 تحقيق : عبد الملك بن عبد الله بن دهيش  
 (مكة المكرمة ، مطبعة النهضة الحديثة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).
- ٩٥ - أخبار النحويين البصريين  
 لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيراقي (٣٦٨ هـ)  
 تحقيق : د. محمد إبراهيم البنا  
 ( مصر : دار الاعتصام ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م )
- ٩٦ - إختلاف الفقهاء  
 لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠ هـ)  
 ( بيروت : دار الكتب العلمية )
- ٩٧ - إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ  
 لأبي زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦ هـ)  
 تحقيق : نور الدين عتر  
 ( بيروت : دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الثانية ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م )
- ٩٨ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول  
 للقاضي محمد بن علي بن محمد الشوكاني (١٢٥٥ هـ)  
 ( بيروت : دار المعرفة )

## قائمة المصاحف

## ٩٩ - أساس البلاغة

لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ( ٥٣٨ هـ )

( مصر : مطبعة دار الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٣ م )

## ١٠٠ - أسباب النزول

لأبي الحسن عليّ بن أحمد الواحدي النيسابوري ( ٤٦٨ هـ )

تحقيق : السيد أحمد صقر

( جدّة : دار القبلة بالاشتراك مع مؤسسة علوم القرآن بيروت ، الطبعة الثالثة ،

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م )

## ١٠١ - أسد الغابة في معرفة الصحابة

لأبي الحسن عليّ بن محمد عزّ الدين ابن الأثير الجزري ( ٦٣٠ هـ )

تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، محمد أحمد عاشور

( مصر : كتاب الشعب ، ١٩٧٠ م )

## ١٠٢ - أسنى المطالب شرح روض الطالب

( بيروت : المكتبة الإسلامية )

## ١٠٣ - إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين

لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني ( ٧٤٣ هـ )

تحقيق : د. عبد المجيد دياب

( الرياض : من منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ،

الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م )

## ١٠٤ - أصول فخر الإسلام البزدوي

لعليّ بن محمد بن الحسين فخر الإسلام البزدوي ( ٤٨٢ هـ )

مطبوع مع شرحه كشف الأسرار للبخاري

( بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م )

أصول الجصاص = الفصول في الأصول



## قائمة المصادر

- ١٠٥ - أصول السرخسي  
لشمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ( ٤٩٠ هـ )  
تحقيق : أبي الوفا الأفغاني  
( حيدر آباد : لجنة إحياء المعارف النعمانية )
- ١٠٦ - أصول الشاشي  
لأبي علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي ( ٣٤٤ هـ )  
( بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م )
- ١٠٧ - أصول الفقه  
لأبي الثناء محمود بن زيد اللأمشي الحنفي ( أوائل القرن السادس الهجري )  
تحقيق : عبدالمجيد تركي  
( بيروت : دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ م )
- ١٠٨ - أصول الدين  
لأبي منصور عبدالقاهر بن طاهر البغداددي ( ٤٢٩ هـ )  
( بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م )
- ١٠٩ - إعجاز القرآن  
للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني ( ٤٠٣ هـ )  
تحقيق : السيد أحمد صقر  
( مصر : دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧١ م )
- ١١٠ - إعلام الحديث في شرح صحيح البخاري  
تحقيق : د. محمد بن سعد بن عبدالرحمن آل سعود  
( مكة المكرمة : من منشورات معهد البحوث العلمية والدراسات الإسلامية  
بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م )
- ١١١ - إعلام الساجد بأحكام المساجد  
لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ( ٧٩٤ هـ )  
تحقيق : أبي الوفا المراغي  
( مصر : ١٣٩٧ هـ ، من منشورات وزارة الأوقاف بدولة الإمارات العربية المتحدة )

## قائمة المصادر

- ١١٢ - إعلام الموقعين عن رب العالمين  
لابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر الدمشقي ( ٧٥١ هـ )  
تحقيق : عبدالرحمن الوكيل  
( مصر : دار الكتب الحديثة ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م )
- ١١٣ - إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء  
لمحمد راغب الطباخ الحلبي ( ١٣٧٠ هـ )  
تصحيح وتعليق : محمد كمال  
( حلب : دار القلم العربي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م )
- ١١٤ - إنباء الغمر بأبناء العمر  
لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ( ٨٥٢ هـ )  
تصحيح : د. محمد عبدالمعيد خان  
( بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م )
- ١١٥ - إنباه الرواة على أنباه النحاة  
لأبي الحسن علي بن يوسف جمال الدين القفطي ( ٦٢٤ هـ )  
تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم  
( مصر : مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م )
- ١١٦ - أنوار التنزيل وأسرار التأويل ( تفسير البيضاوي )  
للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي ( ٦٨٥ هـ )  
( مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م )
- ١١٧ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك  
لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام ( ٧٦١ هـ )  
تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد  
( بيروت : دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الخامسة ، ١٩٦٦ م )
- ١١٨ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون  
لإسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي ( ١٣٣٩ هـ )  
( بغداد : مكتبة المثني )

## قائمة المصادر

( ب )

- ١١٩ - بحر العلوم ( تفسير السمرقندي )  
 لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي ( ٣٧٥ هـ )  
 تحقيق : الشيخ علي محمد عوض ، الشيخ عادل أحمد عبدالموجود  
 د. زكريا عبد المجيد النوتي  
 ( بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م )
- ١٢٠ - البحر المحيط ( في التفسير )  
 لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ( ٧٥٤ هـ )  
 ( بيروت : دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م )
- ١٢١ - البحر المحيط ( في الأصول )  
 لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر بدر الدين الزركشي ( ٧٩٤ هـ )  
 قام بتحريره جماعة من العلماء  
 ( الكويت : من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م )
- ١٢٢ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع  
 لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني ( ٥٨٧ هـ )  
 قدم له : أحمد مختار عثمان  
 ( مصر : الناشر زكريا علي يوسف )
- ١٢٣ - البداية والنهاية  
 لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ( ٧٧٤ هـ )  
 ( بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م )
- ١٢٤ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد  
 لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد "الحفيد" ( ٥٩٥ هـ )  
 ( بيروت : دار الفكر )

## قائمة المصادر

- ١٢٥ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع  
للقاضي محمد بن علي بن محمد الشوكاني ( ١٢٥٥ هـ )  
( مصر : مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٨ هـ )
- ١٢٦ - بذل النظر في أصول الفقه  
لأبي الفتح علاء الدين محمد بن عبد الحميد الأسمندي ( ٥٥٢ هـ )  
تحقيق : د. محمد زكي عبد البر  
( مصر : مكتبة دار التراث ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م )
- ١٢٧ - البرهان في أصول الفقه  
لأبي المعالي إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني ( ٤٧٨ هـ )  
تحقيق : د. عبد العظيم الديب  
( قطر : مطابع الدوحة الحديثة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ )
- ١٢٨ - البرهان في علوم القرآن  
لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ( ٧٩٤ هـ )  
تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم  
( مصر : مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية )
- ١٢٩ - البرهان في متشابه القرآن  
لمحمود بن حمزة بن نصر الكيرماني ( بعد ٥٠٠ هـ )  
تحقيق : أحمد عز الدين عبد الله  
( مصر : دار الوفاء ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م )
- ١٣٠ - البعث والنشور  
لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ( ٤٥٨ هـ )  
تحقيق : محمد السعيد بن بسيوني زغلول  
( بيروت : مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ) .
- ١٣١ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة  
لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ( ٩١١ هـ )  
تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم  
( مصر : مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م ) .

## قائمة المصادر

١٣٢ - بلدان الخلافة الشرقية

كي لسترنج

ترجمه إلى العربية : بشير فرنسيس ، كوركيس عواد

( بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م )

١٣٣ - البناية شرح الهداية

لأبي محمد محمود بن أحمد العيني ( ٨٥٥ هـ )

( بيروت : دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م )

١٣٤ - البيان والتبيين

لأبي عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ ( ٢٥٥ هـ )

تحقيق : عبد السلام محمد هارون

( بيروت : دار الفكر ، الطبعة الرابعة )

١٣٥ - بيان كشف الألفاظ

لأبي الثناء بدر الدين محمود بن زيد اللامشي الحنفي (أوائل القرن السادس الهجري)

تحقيق : د. محمد حسن مصطفى شلي

( مكة المكرمة : مطبوع ضمن مجلة البحث العلمي بجامعة أم القرى ، العدد

الأول ، عام ١٣٩٨ هـ )

١٣٦ - بيان المختصر ( شرح مختصر ابن الحاجب )

لشمس الدين محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني ( ٧٤٩ هـ )

تحقيق : د. محمد مظهر بقا

( مكة المكرمة : منشورات معهد البحوث العلمية والدراسات الإسلامية

بجامعة أم القرى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م )

## قائمة المصاحف

( ت )

١٣٧ - تأويل مختلف الحديث

لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ( ٢٧٦ هـ )

تحقيق : محمد عبيد الله الأصفري

( بيروت : المكتب الإسلامي بالاشتراك مع دار الإشراف ، الطبعة الأولى ،

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م )

١٣٨ - تأويل مشكل القرآن

لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ( ٢٧٦ هـ )

تحقيق : السيد أحمد صقر

( بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م )

١٣٩ - تأويلات أهل السنة

لأبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي ( ٣٣٣ هـ )

طبع القسم الأول منه إلى نهاية سورة البقرة بتحقيق: د. محمد مستفيض الرحمن

(بغداد: من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م)

١٤٠ - تاج التراجم

لأبي العدل زين الدين قاسم بن قطلوبغا ( ٨٧٩ هـ )

تحقيق : إبراهيم صالح

( بيروت : دار المأمون ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م )

١٤١ - تاج العروس

لأبي الفيض محب الدين محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ( ١٢٠٥ هـ )

( مصر : المطبعة الخيرية ، الطبعة الأولى ، ١٣٠٦ هـ )

١٤٢ - تاريخ الأطباء والفلاسفة

لإسحاق بن حنين ( ٢٩٨ هـ )

تحقيق : فؤاد سيّد

مطبوع مع كتاب طبقات الأطباء والحكماء لابن جليل

( بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية : ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م )

## قائمة المصادر

١٤٣ - تاريخ بغداد

لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ( ٤٦٣ هـ )

تصحيح : السيّد محمد سعيد العرفي

( بيروت : دار الكتاب العربي )

١٤٤ - تاريخ الحكماء ( نزهة الأرواح وروضة الأفراح )

لشمس الدّين محمد بن محمود الشهرزروي ( أواخر القرن السّابع الهجري )

تحقيق : د. عبدالكريم أبو شويرب

(من منشورات جمعيّة الدّعوة الإسلامية العالمية ، الطّبعة الأولى، ١٣٩٨هـ - ١٩٨٨م)

١٤٥ - تاريخ حكماء الإسلام

لظهير الدّين البيهقي ( ٥٦٥ هـ )

تحقيق : محمد كرد علي

( دمشق : من مطبوعات المجمع العلمي العربي ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م )

١٤٦ - تاريخ الخلفاء

لأبي الفضل جلال الدّين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ( ٩١١ هـ )

تحقيق : محمد محي الدّين عبدالحميد

( مصر : المكتبة التجارية الكبرى ، الطّبعة الرّابعة ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م )

١٤٧ - التاريخ الكبير

لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ( ٢٥٦ هـ )

تحقيق : الشّيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلّمي اليماني

( حيدر آباد : دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٦١ هـ )

١٤٨ - التبصرة في القراءات

لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي ( ٤٣٧ هـ )

تحقيق : د. محي الدّين رمضان

(الكويت: من منشورات معهد المخطوطات العربية، الطّبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

## قائمة المصادر

- ١٤٩ - التبصرة في أصول الفقه  
 لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ( ٤٧٦ هـ )  
 تحقيق : د. محمد حسن هيتو  
 ( دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م )
- ١٥٠ - التبصرة والتذكرة  
 لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري ( القرن الرابع )  
 تحقيق : د. فتحي أحمد مصطفى  
 ( مكة المكرمة : من منشورات معهد البحوث العلمية والدراسات الإسلامية  
 بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م )
- ١٥١ - تبصرة الأدلة في أصول الدين  
 لأبي المعين ميمون بن محمد بن محمد بن مكحول النسفي ( ٥٠٨ هـ )  
 تحقيق : كلود سلامة  
 ( دمشق : من منشورات المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية ، الطبعة  
 الأولى ، ١٩٩٠ م )
- ١٥٢ - تبييض الصّحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة  
 لمحمد عمرو عبداللطيف  
 ( مصر : مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ )
- ١٥٣ - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق  
 لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي ( ٧٤٦ هـ )  
 ( بيروت : دار المعرفة ، الطبعة الثانية )
- ١٥٤ - تبين كذب المفترى  
 لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي ( ٥٧١ هـ )  
 ( دمشق : مطبعة التوفيق ، ١٣٤٧ هـ )
- ١٥٥ - التحرير في أصول الفقه  
 لكمال الدين محمد بن عبدالواحد بن الهمام السيواسي ( ٨٦١ هـ )  
 ( مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٥١ هـ )



## قائمة المصاحف

- ١٥٦ - تحرير ألفاظ التنبيه ( لغة الفقه )  
 لأبي زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي ( ٦٧٦ هـ )  
 تحقيق : عبدالغني الدقر  
 ( دمشق : دار القلم ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م )
- ١٥٧ - التحصيل من المحصول  
 لسراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموي ( ٦٨٢ هـ )  
 تحقيق : د. عبدالحميد أبو زنيد  
 ( بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م )
- ١٥٨ - تحفة الطالب بمعرفة أحاديث ابن الحاجب  
 لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ( ٧٧٤ هـ )  
 تحقيق : عبدالغني بن حميد بن محمود الكبيسي  
 ( مكة المكرمة : دار حراء ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ )
- ١٥٩ - تحفة الفقهاء  
 لعلاء الدين شمس الظر أبي بكر محمد ب أحمد السمرقدي ( ٥٣٩ هـ )  
 تحقيق : د. محمد زكي عبد البر  
 ( دمشق : مطبعة جامعة دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م )
- ١٦٠ - تحفة المحتاج بشرح المنهاج  
 لشهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي الشافعي ( ٩٧٣ هـ )  
 ( بيروت : دار صادر )
- ١٦١ - التحقيق في أحاديث الخلاف  
 لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي ( ٥٩٧ هـ )  
 تحقيق : مسعد عبدالحميد السعدني ، محمد فارس  
 ( بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م )

## قائمة المصاحف

- ١٦٢ - تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد  
 لأبي سعيد صلاح الدين خليل بن كيلكدي بن عبد الله العلاني ( ٧٦١ هـ )  
 تحقيق : د. إبراهيم محمد سلقيني  
 ( بيروت : دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م )
- ١٦٣ - تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في منهاج البيضاوي  
 لأبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين زين الدين العراقي ( ٨٠٦ هـ )  
 تحقيق : محمد بن ناصر العجمي  
 ( بيروت : دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م )
- ١٦٤ - تخريج أحاديث اللّمع  
 لعبد الله بن محمد الصديقي الغماري  
 تحقيق : د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي  
 ( بيروت : عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م )
- ١٦٥ - تخريج الفروع على الأصول  
 لشهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني ( ٦٥٦ هـ )  
 تحقيق : د. محمد أديب صالح  
 ( بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م )
- ١٦٦ - تخصيص العام وأثره في الأحكام الفقهية  
 د. علي عباس الحكمي  
 ( مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ،  
 رسالة دكتوراه برقم [ ١٦٩ ] عام ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م )
- ١٦٧ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي  
 لأبي الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ( ٩١١ هـ )  
 تحقيق : عبدالوهاب عبداللطيف  
 ( بيروت : دار إحياء السنة النبوية ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ) .

## قائمة المصادر

- ١٦٨ - التذكرة في الأحاديث المشتهرة  
 لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر بدر الدين الزركشي ( ٧٩٤ هـ )  
 ( بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م )
- ١٦٩ - ترتيب مسند الإمام الشافعي  
 ترتيب : محمد عابد السندي  
 تصحيح : يوسف علي الزواوي ، عزت العطار الحسيني  
 ( بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م )
- ١٧٠ - تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي  
 فاسيلي فلاديميروفيتش بارتلود  
 نقله من الروسية إلى العربية : صلاح الدين عثمان هاشم  
 ( الكويت : من مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م )
- ١٧١ - التسهيل لعلوم التنزيل  
 لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزيّ الغرناطي الكليبي ( ٧٤١ هـ )  
 تحقيق : محمد عبد المنعم اليونسي ، إبراهيم عطوه عوض  
 ( مصر : دار الكتب الحديثة )
- ١٧٢ - التعريفات  
 لعليّ بن محمد بن عليّ الجرجاني ( ٨١٦ هـ )  
 تحقيق : إبراهيم الأبياري  
 ( بيروت : دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م )
- ١٧٣ - التعليقة على كتاب سيبويه  
 لأبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ( ٣٧٧ هـ )  
 تحقيق : د. عوض بن حمد القوزي  
 ( مصر : مطبعة الأمانة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م )

## قائمة المصادر

- ١٧٤ - التعليلات السنية على الفوائد البهية  
 لأبي الحسنات محمد بن عبدالحكي اللكنوي ( ١٣٠٤ هـ )  
 تصحيح وتعليق : محمد بدر الدين أبو فراس النعساني  
 ( مصر : مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٤ هـ )
- ١٧٥ - التفرع  
 لأبي القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب ( ٣٧٨ هـ )  
 تحقيق : د. حسين سالم الدهماني  
 ( بيروت : دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م )
- ١٧٦ - تفسير البغوي  
 لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي ( ٥١٦ هـ )  
 تحقيق : محمد عبد الله النمر ، عثمان جمعة ضميرية  
 سليمان مسلم الحرش  
 ( الرياض : دار طيبة ، ١٤١٢ هـ )
- تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل  
 ١٧٧ - تفسير الثعالبي  
 لمحمد بن مخلوف الثعالبي  
 ( بيروت : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات )
- تفسير السمرقندي = بحر العلوم  
 ١٧٨ - تفسير غريب القرآن  
 لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ( ٢٧٦ هـ )  
 تحقيق : السيد أحمد صقر  
 ( بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م )
- ١٧٩ - تفسير القرآن العظيم  
 لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي ( ٣٢٧ هـ )  
 تحقيق : أحمد عبد الله العماري  
 ( مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ،  
 رسالة ماجستير برقم [ ٤٩١ ] )

## قائمة المصادر

- ١٨٠ - تفسير القرآن العظيم  
 لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ( ٧٧٤ هـ )  
 ( بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م )
- ١٨١ - التفسير الكبير  
 لأبي عبدالله محمد بن عمر بن الحسين فخر الدين الرازي ( ٦٠٦ هـ )  
 ( بيروت : دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الثالثة )
- ١٨٢ - تفسير النصوص في الفقه الإسلامي  
 د. محمد أديب صالح  
 ( بيروت : المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م )
- ١٨٣ - تقريب النواوي في أصول الحديث  
 لأبي زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي ( ٦٧٦ هـ )  
 مطبوع مع شرحه تدريب الراوي للسيوطي  
 ( بيروت : دار إحياء السنة النبوية ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م )
- ١٨٤ - تقريب الوصول إلى علم الأصول  
 لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزيّ الغرناطي الكلبي ( ٧٤١ هـ )  
 تحقيق : محمد علي فركوس  
 ( مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م )
- ١٨٥ - التقرير والتحجير شرح التحرير  
 لابن أمير حاج محمد بن محمد بن محمد بن حسن الحلبي ( ٨٧٩ هـ )  
 ( بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م )
- ١٨٦ - التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح  
 لأبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين زين الدين العراقي ( ٨٠٦ هـ )  
 تحقيق : عبدالرحمن محمد عثمان  
 ( المدينة المنورة : المكتبة السلفية ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م )

## قائمة المصادر

- ١٨٧ - تليس إبليس  
 لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد جمال الدين ابن الجوزي ( ٥٩٧ هـ )  
 ( بيروت : دار الكتب العلمية )
- ١٨٨ - التلخيص في علوم البلاغة  
 لجلال الدين محمد بن عبدالرحمن الخطيب القزويني ( ٧٣٩ هـ )  
 بشرح الأستاذ : عبدالرحمن البرقوقي  
 ( مصر : المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الثانية ، ١٤٥٠ هـ - ١٩٣٢ م )
- ١٨٩ - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير  
 لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ( ٨٥٢ هـ )  
 تصحيح و تعليق : السيد عبد الله هاشم اليماني المدني  
 ( المدينة المنورة : مكتبة عبد الله هاشم اليماني ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م )
- ١٩٠ - تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم  
 لأبي سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي ( ٧٦١ هـ )  
 تحقيق : د. عبد الله بن محمد آل الشيخ  
 ( المطبعة : بدون ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م )
- ١٩١ - التلويح على التوضيح  
 لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ( ٧٩٢ هـ )  
 ( بيروت : دار الكتب العلمية )
- ١٩٢ - التمهيد في أصول الفقه  
 لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني ( ٥١٠ هـ )  
 تحقيق : د. مفيد محمد أبو عمشة ، د. محمد علي إبراهيم  
 ( مكة المكرمة : من منشورات معهد البحوث العلمية والدراسات الإسلامية  
 بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م )

## قائمة المصاحف

- ١٩٣ - التمهيد في تخريج الفروع على الأصول  
لأبي محمد عبد الرحيم بن الحسن جمال الدين الإسفوي ( ٧٧٢ هـ )  
تحقيق : د. محمد حسن هيتو  
( بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م )
- ١٩٤ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد  
لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي ( ٤٦٣ هـ )  
تحقيق : عبد الله بن الصديق  
( المغرب : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م )
- ١٩٥ - تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة  
لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن خليل التتائي ( ٩٤٢ هـ )  
تحقيق : د. محمد عايش عبدالعال شبير  
( المطبعة : بدون ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م )
- ١٩٦ - تهذيب التهذيب  
لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ( ٨٥٢ هـ )  
( بيروت : دار الفكر العربي ، مصور عن طبعة المعارف بالهند ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٥ هـ ) .
- ١٩٧ - تهذيب اللغة  
لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى ( ٣٧٠ هـ )  
تحقيق : عبدالسلام محمد هارون  
راجعه : محمد علي النجار  
( مصر : الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م )
- ١٩٨ - تهذيب معالم السنن  
لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية الدمشقي ( ٧٥١ هـ )  
تحقيق : محمد حامد الفقهي  
( مصر : مكتبة السنة المحمدية ، ١٣٦٩ هـ )
- ١٩٩ - التوضيح شرح التنقيح  
لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي ( ٧٤٧ هـ )  
( بيروت : دار الكتب العلمية )

## قائمة المصاحف

٢٠٠ - التوقيف على مهمات التعاريف

لمحمد بن عبدالرؤوف المناوي ( ١٠٣١ هـ )

تحقيق : د. محمد رضوان الداية

( دمشق : دار الفكر بالاشتراك مع دار الفكر المعاصر ببيروت ، الطبعة الأولى ،

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م )

٢٠١ - تيسير التحرير

لأمير بادشاه محمد أمين الحسيني الحنفي ( ٩٨٧ هـ )

( بيروت : دار الفكر )

( ث )

٢٠٢ - ثلاثة كتب في الأضداد

للأصمعي ، والسجستاني ، وابن السكيت

وبذيلها كتاب آخر في الأضداد للصغاني ، نشرها : د. أوغت هفنز

( بيروت : دار الكتب العلمية )

( ج )

٢٠٣ - جامع أحكام الصغار

لمجد الدين محمد بن محمود بن الحسين بن أحمد الأستروشنى ( ٦٣٢ هـ )

تحقيق : د. أبي مصعب البدرى ، محمود عبدالرحمن عبدالمنعم

( مصر : دار الفضيلة ، ١٩٩٤ م )

٢٠٤ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن

لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ( ٣١٠ هـ )

تحقيق : أحمد محمد شاكر ، محمود محمد شاكر

( مصر : دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٢ م )

٢٠٥ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن

لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ( ٣١٠ هـ )

( مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثالثة ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م ) .



## قائمة المصادر

- ٢٠٦ - جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله  
لأبي عمرو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي ( ٤٦٣ هـ )  
تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان  
( المدينة المنورة : المكتبة السلفية ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م )
- ٢٠٧ - الجامع الصحيح ( سنن الترمذي )  
لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ( ٢٩٧ هـ )  
تحقيق : أحمد محمد شاكر ، محمد فؤاد عبد الباقي  
كمال يوسف الحوت  
( بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م )
- ٢٠٨ - الجامع الصغير  
للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ( ١٨٩ هـ )  
( باكستان : إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م )
- ٢٠٩ - الجامع الصغير  
لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ( ٩١١ هـ )  
مطبوع مع شرحه فيض القدير للمناوي  
( مصر : مكتبة دار الحديث )
- ٢١٠ - جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ( دستور العلماء )  
للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري  
( بيروت : من منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، مصوّر عن طبعة دائرة المعارف النظامية بالهند ، الطبعة الأولى )
- ٢١١ - الجامع الكبير  
للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ( ١٨٩ هـ )  
تحقيق : أبي الوفا الأفغاني  
( بيروت : دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـ )
- ٢١٢ - الجامع لأحكام القرآن  
لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ( ٦٧١ هـ )  
( بيروت : دار الكتاب العربي ، الطبعة الثالثة عن طبعة دار الكتب المصرية ،  
١٣٨٧ - ١٩٦٧ م ) .

## قائمة المصادر

- ٢١٣ - الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع  
 لأبي بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغدادي ( ٤٦٣ هـ )  
 تحقيق : د. محمّد رأفت سعيد  
 ( الكويت : مكتبة الفلاح ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م )
- ٢١٤ - الجرح والتّعديل  
 لأبي محمّد عبد الرّحمن بن أبي حاتم محمّد بن إدريس الرّازي ( ٣٢٧ هـ )  
 ( بيروت : دار الكتب العلميّة ، مصوّر عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة  
 بالهند ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م )
- ٢١٥ - جمع الجوامع  
 لتاج الدّين عبد الوهاب بن عليّ بن عبد الكافي السّبكي ( ٧٧١ هـ )  
 ( بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م )
- ٢١٦ - جبهة الأمثال  
 لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري ( بعد ٤٠٠ هـ )  
 تحقيق : محمّد أبي الفضل إبراهيم ، عبد المجيد قطامش  
 ( مصر : المؤسسة العربيّة الحديثّة ، الطّبعة الأولى ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م ) .
- ٢١٧ - جواهر الإكليل شرح مختصر خليل  
 للشّيخ صالح عبد السّميع الآبي ( ؟ )  
 ( مصر : مطبعة عيسى البابي الحلبي )
- ٢١٨ - الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية  
 لأبي محمّد عبد القادر بن محمّد بن محمّد بن نصر الله القرشي ( ٧٧٥ هـ )  
 تحقيق : د. عبد الفتّاح محمّد الحلّو  
 ( مصر : مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م )

## قائمة المصاحف

( ح )

- ٢١٩ - حاشية التفتازاني على شرح العضد  
لسعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني ( ٧٩٢ هـ )  
مطبوع مع شرح العضد على ابن الحاجب  
( بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م )
- ٢٢٠ - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل  
للشيخ محمد الدميّاطي الخضري ( ١٢٨٧ هـ )  
( مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأخيرة ، ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م )
- ٢٢١ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير  
لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي ( ١٢٣٠ هـ )  
( بيروت : دار الفكر )
- ٢٢٢ - حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى  
مس بن زين الدين الحمصي الشافعي ( ١١٦١ هـ )  
( مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م )
- ٢٢٣ - الحاوي في الكبير في الطب  
لأبي بكر محمد بن زكريا الطيّيب الرّازي ( ٣١٣ هـ )  
( حيدر آباد : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، تحت إشراف جماعة من العلماء  
١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م )
- ٢٢٤ - حجة القراءات  
لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ( القرن الرابع الهجري )  
تحقيق : سعيد الأفغاني  
( ليبيا : من منشورات جامعة بنغازي ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م )
- ٢٢٥ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء  
لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ( ٧٤٠ هـ )  
( بيروت : دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م )

## قائمة المصادر

- ٢٢٦ - حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء  
 لأبي بكر سيف الدين محمد بن أحمد الشاشي القفال ( ٥٠٧ هـ )  
 تحقيق : د. ياسين أحمد إبراهيم درادكه  
 ( بيروت : مكتبة الرسالة الحديثة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ م )
- ٢٢٧ - حلية الفقهاء  
 لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ( ٣٩٥ هـ )  
 تحقيق : د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي  
 ( بيروت : الشركة المتحدة للتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م )
- ( خ )
- ٢٢٨ - خبايا الزوايا  
 لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن بهادر بدر الدين الزركشي ( ٧٩٤ هـ )  
 تحقيق : عبدالقادر عبدالله العاني  
 ( الكويت : من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الطبعة الأولى ،  
 ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م )
- ٢٢٩ - الخراج  
 ليحيى بن آدم القرشي ( ٢٠٣ هـ )  
 تحقيق : الشيخ أحمد محمد شاكر  
 ( مصر : المكتبة السلفية ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٤ هـ )
- ٢٣٠ - الخراج  
 لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ( ١٨٢ هـ )  
 تحقيق : د. محمد إبراهيم البنا  
 ( مصر : دار الإصلاح )
- ٢٣١ - خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب  
 لعبدالقادر بن عمر البغدادي ( ١٠٩٣ هـ )  
 تحقيق : عبدالسلام محمد هارون  
 ( مصر : مكتبة الخانجي )

## قائمة المصادر

- ٢٣٢ - خلق أفعال العباد  
 لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ( ٢٥٦ هـ )  
 تحقيق : بدر البدر  
 ( الكويت : الدار السلفية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م )  
 ( د )
- ٢٣٣ - درء تعارض العقل والنقل  
 لأبي العباس شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية ( ٧٢٨ هـ )  
 تحقيق : د. محمد رشاد سالم  
 ( الرياض : من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ ) .
- ٢٣٤ - دراسة مقارنة حول عقد البيع  
 د. الشافعي عبدالرحمن السيد  
 ( مصر : دار الطباعة المحمدية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م )
- ٢٣٥ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة  
 لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ( ٨٥٢ هـ )  
 تحقيق : محمد سيد جاد الحق  
 ( مصر : دار الكتب الحديثة )
- ٢٣٦ - الدر المنثور في التفسير بالمأثور  
 لأبي الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ( ٩١١ هـ )  
 ( بيروت : دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م )
- ٢٣٧ - الدر النضيد  
 لسيف الدين بن يحيى بن سعد الدين بن عمر التفتازاني "ابن الحفيد" ( ٨٨٧ هـ )  
 ( بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م )
- ٢٣٨ - الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى  
 لجمال الدين يوسف بن حسن بن عبدالمهدي الحنبلي ( ٩٠٩ هـ )  
 تحقيق : د. رضوان مختار بن غريبة  
 ( جدة : دار المحتسب ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م )

## قائمة المصاحف

٢٣٩ - الدرّة فيما يجب اعتقاده

لأبي محمد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم ( ٤٥٦ هـ )  
تحقيق : د. أحمد بن ناصر الحمد ، د. سعيد بن عبدالرحمن القزقي  
( مصر : مطبعة المدني ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م )

دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون

٢٤٠ - دلالة الاقتضاء وعموم المقتضى

أحمد محمد حمود

( مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ،  
رسالة ماجستير برقم [ ١٣١٨ - ١٣١٩ ] عام ١٤١١ هـ )

٢٤١ - الدليل الشافي على المنهل الصافي

لأبي المحاسن جمال الدّين يوسف بن تغري بردي ( ٨٧٤ هـ )

تحقيق : فهم محمد شلتوت

( مكّة المكرّمة : من منشورات معهد البحوث العلميّة والدراسات الإسلامية  
بجامعة أمّ القرى )

٢٤٢ - ديوان جرير

جمع : كرم البستاني

( بيروت : دار صادر بالاشتراك مع دار بيروت ، ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م )

٢٤٣ - ديوان ذي الرمة

غيلان بن عقبة العدوي

عُني بتصحيحه : كارليل هنري هيس مكارتن

( كامبردج : مطبعة كليّة كامبردج ، ١٣٣٧ هـ - ١٩١٩ م )

ديوان زهير = شرح ديوان زهير

٢٤٤ - ديوان العباس بن مرداس السلمي

جمع وتحقيق : د. يحي الجبوري

( بيروت : دار الرّسالة ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م )

## قائمة المصادر

٢٤٥ - ديوان أبي العتاهية

إسماعيل بن القاسم بن سويد بن كيسان ( ٢١٠ هـ )  
 ( بيروت : دار صادر بالاشتراك مع دار بيروت ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م )  
 ديوان كعب بن زهير = شرح ديوان كعب بن زهير  
 ديوان الكميت = شرح هاشميات الكميت

٢٤٦ - ديوان ابن مقبل

تيم بن أبيّ بن مقبل بن عوف  
 تحقيق : د. عزّة حسن

( دمشق : وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م )

٢٤٧ - ديوان أبي نواس

الحسن بن هانئ بن عبد الأول ( ١٩٦ هـ )  
 تحقيق : أحمد عبد المجيد الغزالي  
 ( مصر : مطبعة مصر ، ١٩٥٣ م )

( ر )

٢٤٨ - رؤوس المسائل

لأبي القاسم جابر الله محمود بن عمر الزّخشي ( ٥٣٨ هـ )  
 تحقيق : د. عبدالله نذير أحمد  
 ( بيروت : دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م )  
 ٢٤٩ - الردّ على الجهميّة

لأبي عبدالله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مندة ( ٣٩٥ هـ )  
 تحقيق : د. علي محمد ناصر الفقيهي  
 ( المدينة النبويّة : مكتبة الغرباء الأثرية ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ).

٢٥٠ - الردّ على الرافضة

لأبي حامد محمد المقدسي ( ٨٨٨ هـ )  
 تحقيق : عبدالوهاب خليل الرّحمن  
 ( الهند : من منشورات الدّار السّلفيّة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ).

## قائمة المصادر

## ٢٥١ - الرسالة

للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ( ٢٠٤ هـ )

تحقيق : أحمد محمد شاكر

( بيروت : المكتبة العلمية )

## ٢٥٢ - الرسالة القشيرية

لأبي القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري النيسابوري ( ٤٦٥ هـ )

تحقيق : د. عبد الحليم محمود ، محمود بن الشريف

( مصر : من منشورات دار الكتب الحديثة ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م )

## ٢٥٣ - روضة الطالبين

لأبي زكريا يحيى الدين يحيى بن شرف النووي ( ٦٧٦ هـ )

إشراف : زهير الشاويش

( دمشق : المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م )

## ٢٥٤ - روضة الناظر وجنة المناظر

لأبي محمد عبد الله بن أحمد موفق الدين المقدسي ( ٦٢٠ هـ )

تحقيق : سيف الدين كاتب

( بيروت : دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م )

( ز )

## ٢٥٥ - الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي

لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ( ٣٧٠ هـ )

تحقيق : د. محمد جبر الألفي

( الكويت : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ) .

## ٢٥٦ - الزهد الكبير

لأبي بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي ( ٤٥٨ هـ )

تحقيق : الشيخ عامر أحمد حيدر

( بيروت : دار الجنان ، بالاشتراك مع مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الأولى ،

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م )



## قائمة المصاحف

## ٢٥٧ - الزهد وصفة الزاهدين

لابن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد ( ٣٤٠ هـ )

تحقيق : مجدي فتحي السيد

( مصر : مكتبة الصحابة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م )

## ٢٥٨ - الزهد

للحسن بن أبي الحسن يسار البصري ( ١١٠ هـ )

تحقيق : د. محمد عبدالرحيم محمد

( مصر : دار الحديث )

( س )

## ٢٥٩ - السبب عند الأصوليين

د. عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن علي الربيعه

( الرياض : من منشورات لجنة البحوث والتأليف والترجمة والنشر بجامعة الإمام

محمد ابن سعود ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٨٠ م )

## ٢٦٠ - سر صناعة الإعراب

لأبي الفتح عثمان بن جني ( ٣٩٢ هـ )

تحقيق : د. حسن هندواوي

( دمشق : دار القلم ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م )

## ٢٦١ - السكوت ودلالته على الأحكام الشرعية

د. رمضان علي السيد الشرنباصي

( مصر : دار الفكر العربي ، ١٩٨٤ م )

## ٢٦٢ - سلم الوصول لشرح نهاية السؤل

للشيخ محمد بنجيت المطيعي

( بيروت : عالم الكتب ، ١٩٨٢ م )

## قائمة المصادر

٢٦٣ - السنن

للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ( ٢٠٤ هـ )

تحقيق : د. خليل إبراهيم ملّا خاطر

( جدّة : دار القبلة بالاشتراك مع مؤسسة علوم القرآن بدمشق ، الطبعة الأولى ،

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م )

سنن الترمذي = الجامع الصحيح

٢٦٤ - سنن الدارقطني

لأبي الحسن عليّ بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني ( ٣٨٥ هـ )

( بيروت : عالم الكتب ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م )

٢٦٥ - سنن الدارمي

لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي ( ٢٥٥ هـ )

تحقيق : فواز أحمد زمرلي ، خالد السبع العلمي

( بيروت : دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م )

٢٦٦ - سنن أبي داود

لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ( ٢٧٥ هـ )

تحقيق : عزّت عبيد الدعّاس ، عادل السيّد

( بيروت : دار الحديث ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م )

٢٦٧ - سنن سعيد بن منصور

لأبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني ( ٢٢٧ هـ )

تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي

( بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م )

٢٦٨ - السنن الصغير

لأبي بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي ( ٤٥٨ هـ )

تحقيق : د. عبدالمعطي أمين قلعجي

(باكستان: جامعة الدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م).

## قائمة المصاحف

## ٢٦٩ - السنن الكبرى

لأبي بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي ( ٤٥٨ هـ )  
(مكة المكرمة: دار الباز مصور عن نسخة مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٢هـ).

## ٢٧٠ - سنن ابن ماجه

لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني ( ٢٧٥ هـ )  
تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي  
( بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م )

## ٢٧١ - سنن النسائي

لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن عليّ النسائي ( ٣٠٣ هـ )  
تحقيق : عبدالفتاح أبو غدة  
( بيروت : دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م )

## ٢٧٢ - السير الكبير

للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ( ١٨٩ هـ )  
مطبوع مع شرحه للإمام شمس الأئمة السرخسي بتحقيق: د. صلاح الدين المنجد  
( مصر : من منشورات معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، ١٩٧١ م ).

## ٢٧٣ - سير أعلام النبلاء

لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان شمس الدين الذهبي ( ٧٤٨ هـ )  
تحقيق : شعيب الأرناؤوط وآخرون  
( بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة السابعة ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م )

## ٢٧٤ - سيرة النبي ﷺ

لأبي محمد عبد الملك بن هشام ( ٢١٨ هـ )  
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد  
( بيروت : دار الفكر )

## قائمة المصادر

( ش )

- ٢٧٥ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب  
 لأبي الفلاح عبدالحَيّ بن العماد الحنبليّ ( ١٠٨٩ هـ )  
 ( بيروت : دار الآفاق الجديدة )
- ٢٧٦ - شرح الأصول الخمسة  
 للقاضي عبدالجبار بن أحمد بن الخليل الهمداني ( ٤١٥ هـ )  
 تحقيق : د. عبدالكريم عثمان  
 ( مصر : مكتبة وهبة ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م )
- ٢٧٧ - شرح أدب القاضي  
 لبرهان الأئمة حسام الدين عمر بن عبدالعزيز بن مازة الصدر الشهيد ( ٥٣٦ هـ )  
 تحقيق : محي هلال سرحان  
 ( بغداد : من منشورات وزارة الأوقاف وإحياء التراث الإسلامي ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م )
- ٢٧٨ - شرح التفتازاني على العقائد النسفية  
 لسعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني ( ٧٩٢ هـ )  
 ( مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٢١ هـ )
- ٢٧٩ - شرح التلخيص  
 لأكمل الدين محمد بن محمد بن محمود البابرتي ( ٧٨٦ هـ )  
 تحقيق : د. محمد مصطفى رمضان صوفية  
 ( ليبيا : المنشأة العامة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ هـ )
- ٢٨٠ - شرح تنقيح الفصول  
 لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي ( ٦٨٤ هـ )  
 تحقيق : طه عبدالرؤوف سعد  
 ( مصر : مكتبة الكليات الأزهرية بالاشتراك مع دار الفكر ببيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م )

## قائمة المصادر

- ٢٨١ - شرح جمع الجوامع  
لشمس الدّين محمّد بن أحمد الجلال المحلّي ( ٨٦٤ هـ )  
( بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م )
- ٢٨٢ - شرح الخرشي على مختصر خليل  
لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله بن عليّ الخرشي ( ١١٠١ هـ )  
( بيروت : دار صادر ، مصوّر عن طبعة بولاق ، ١٣١٨ هـ )
- ٢٨٣ - شرح ديوان زهير بن أبي سلمى  
لأبي العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشّيباني " ثعلب " ( ٢٩١ هـ )  
( مصر : مطبعة دار الكتب المصرية ، الطّبعة الأولى ، ١٣٦٣ هـ - ١٩٤٤ م )
- ٢٨٤ - شرح ديوان كعب بن زهير  
لأبي سعيد الحسن بن الحسين بن عبيد الله السّكري ( ٢٧٥ هـ )  
( مصر : مطبعة دار الكتب المصرية ، الطّبعة الأولى ، ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م )
- ٢٨٥ - شرح الزركشي على مختصر الخرقى  
لشمس الدّين محمّد بن عبد الله الزّركشي الحنبلي ( ٧٧٢ هـ )  
تحقيق : عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين  
( معلومات النّشر : بدون )
- ٢٨٦ - شرح السّنة  
لأبي محمّد الحسن بن عليّ بن خلف البرهاري ( ٣٢٩ هـ )  
تحقيق : أبي ياسر خالد بن قاسم الرّداوي  
( المدينة النبوية : مكتبة الغرباء الأثرية ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م )
- ٢٨٧ - شرح السّنة  
لأبي محمّد الحسين بن مسعود الفراء البغوي ( ٥١٦ هـ )  
تحقيق : شبيب الأرنؤوط ، محمّد زهير الشّاويش  
( دمشق : مكتب الإسلامى ، الطّبعة الأولى ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م )

## قائمة المصادر

- ٢٨٨ - شرح شافية ابن الحاجب  
 رضي الدّين محمّد بن الحسن الإستراباذي ( ٦٨٦ هـ )  
 تحقيق : محمّد نور الحسن ، محمّد الزّفزاف ، محمّد محي الدّين عبد الحميد  
 ( بيروت : دار الكتب العلميّة ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م )
- ٢٨٩ - شرح شذور الذهب  
 لأبي محمّد عبد الله جمال الدّين يوسف بن أحمد بن هشام ( ٧٦١ هـ )  
 تحقيق : محمّد محي الدّين عبد الحميد  
 ( معلومات النّشر : بدون )
- ٢٩٠ - شرح صحيح مسلم  
 لأبي زكريا محي الدّين يحيى بن شرف النّووي ( ٦٧٦ هـ )  
 ( بيروت : دار الفكر )
- ٢٩١ - شرح العقيدة الطّحاوية  
 لصدر الدّين محمّد بن عليّ بن محمّد بن أبي العزّ الحنفيّ ( ٧٩٢ هـ )  
 حقّقها جماعة من العلماء  
 ( بيروت : دار الفكر العربي )
- ٢٩٢ - شرح ابن عقيل  
 لبهاء الدّين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني ( ٧٦٩ هـ )  
 تحقيق : محمّد محي الدّين عبد الحميد  
 ( بيروت : دار الفكر ، الطّبعة الخامسة عشرة ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م )
- ٢٩٣ - شرح العمدة  
 لأبي الحسين محمّد بن عليّ بن الطّيّب البصري ( ٤٣٦ هـ )  
 تحقيق : د. عبد الحميد بن عليّ أبو زنيد  
 ( المدينة المنورة : مكتبة العلوم والحكم ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ ) .
- ٢٩٤ - الشّرح الكبير على مختصر خليل  
 لأبي البركات سيدي أحمد الدّردير ( ١٢٠١ هـ )  
 مطبوع مع حاشية الدّسوقي ( بيروت : دار الفكر )

## قائمة المصادر

- ٢٩٥ - شرح الكوكب المنير  
لابن النجّار محمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوحى الحنبلى ( ٩٧٢ هـ )  
تحقيق : د. محمد الزّحيلي ، د. نزيه كمال حمّاد  
( مكيّة المكرّمة : من منشورات معهد البحوث العلميّة والدراسات الإسلامية  
بجامعة أمّ القرى ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م )
- ٢٩٦ - شرح اللّمع في أصول الفقه  
لأبي إسحاق إبراهيم بن عليّ بن يوسف الشّيرازي ( ٤٧٦ هـ )  
تحقيق : عبدالمجيد تركي  
( بيروت : دار الغرب الإسلامي ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م )
- ٢٩٧ - شرح مختصر ابن الحاجب  
لعضد المّلّة والذّين عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالغفار الإيجي ( ٧٥٦ هـ )  
( بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م )  
شرح مختصر ابن الحاجب = بيان المختصر
- ٢٩٨ - شرح مختصر الرّوضة  
لنجم الدّين سليمان بن عبدالقوي بن عبدالكريم الطّوفي ( ٧١٦ هـ )  
تحقيق : د. عبد الله بن عبدالمحسن التركي  
( بيروت : مؤسسة الرّسالة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م )
- ٢٩٩ - شرح معاني الآثار  
لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطّحاوي الأزدي ( ٣٢١ هـ )  
تحقيق : محمد زهري النجّار  
( بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ هـ )
- ٣٠٠ - شرح المغني في أصول الفقه  
لمنصور بن أحمد بن مؤيد الخوارزمي القاءاني ( ٧٧٥ هـ )  
تحقيق : د. مساعد معتق المعتق  
( الرّياض : جامعة الإمام محمد بن سعود ، مكتبة كليّة الشّريعة ، رسالة دكتوراه ) .

## قائمة المصاحف

- ٣٠١ - شرح المفصل  
لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ( ٦٤٣ هـ )  
( بيروت : عالم الكتب )
- ٣٠٢ - شرح المنتخب الحسامي  
لأبي البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين النسفي ( ٧١٠ هـ )  
تحقيق : د. سالم أوغوت  
( مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية والدراسات الإسلامية بجامعة أمم القرى ،  
رسالة دكتوراه برقم [ ١٠٠٤ ] عام ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م )
- ٣٠٣ - شرح المنهاج  
لشمس الدين محمود بن عبدالرحمن الأصفهاني ( ٧٤٩ هـ )  
تحقيق : د. عبدالكريم بن علي النملة  
( الرياض : مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ )
- ٣٠٤ - شرح منتهى الإرادات  
لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي ( ١٠٥١ هـ )  
( بيروت : عالم الكتب )
- ٣٠٥ - شرح هاشميات الكميت  
لأبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي  
تحقيق : د. داود سلوم ، د. نوري حمودي القيسي  
( بيروت : عالم الكتب بالاشتراك مع مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ،  
١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م )
- ٣٠٦ - شرح موطأ الإمام مالك  
لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني ( ١١٢٢ هـ )  
( مصر : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م )
- ٣٠٧ - شعب الإيمان  
لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ( ٤٥٨ هـ )  
تحقيق : أبي هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول  
( بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م )



## قائمة المصادر

- ٣٠٨ - الشعر والشعراء  
 لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ( ٢٧٦ هـ )  
 تحقيق أحمد محمد شاكر  
 ( مصر : مطبعة دار المعارف )
- ٣٠٩ - الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية  
 أحمد بن مصطفى طاش كبي زادة ( ٩٦٨ هـ )  
 ( بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م )
- ٣١٠ - الشّمائيل الحمّدية  
 لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ( ٢٧٩ هـ )  
 تحقيق : عزّت عبيد الدّعاس  
 ( حمص : مؤسسة الزّعبى ، الطّبعة الأولى ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م )
- ( ص )
- ٣١١ - الصّاحبيّ في فقه اللّغة وسن العرب في كلامها  
 لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ( ٣٩٥ هـ )  
 تحقيق : السيّد أحمد صقر  
 ( مصر : مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٩٧٧ م )
- ٣١٢ - الصّحاح  
 لأبي نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري ( ٣٩٨ هـ )  
 تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار  
 ( بيروت : عالم الكتب ، الطّبعة الثّانية ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م )
- ٣١٣ - صحيح البخاري  
 لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ( ٢٥٦ هـ )  
 تحقيق : د. مصطفى ديب البغا  
 ( بيروت : دار ابن كثير بالاشتراك مع دار اليمامة ، الطّبعة الثّالثة ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ) .

## قائمة المصاحف

٣١٤ - صحيح ابن خزيمة

لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري ( ٣١١ هـ )

تحقيق : د. محمد مصطفى الأعظمي

( بيروت : المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م )

٣١٥ - صحيح مسلم

لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ( ٢٦١ هـ )

تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي

( بيروت : دار إحياء التراث العربي )

٣١٦ - الصّغير بين أهليّة الوجوب وأهليّة الأداء

محمود مجيد بن مسعود الكبيسي

( قطر : إدارة إحياء التراث الإسلامي )

٣١٧ - صفة الصّفوة

لأبي الفرج عبدالرحمن بن عليّ بن محمد جمال الدّين ابن الجوزي ( ٥٩٧ هـ )

تحقيق : محمود فاخوري ، محمد رواس قلعة جي

( حلب : دار الوعي ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م )

( ض )

٣١٨ - الضّمان في الفقه الإسلامي

الأستاذ علي الخفيف

( مصر : من منشورات معهد البحوث بجامعة الدّول العربية ، ١٩٧١ م )

٣١٩ - الصّوّء اللّامع لأهل القرن التّاسع

لشمس الدّين محمّد بن عبدالرحمن السّخاوي ( ٩٠٢ هـ )

( بيروت : دار مكتبة الحياة )

## قائمة المصادر

( ط )

٣٢٠ - طبقات الأطباء والحكماء

لأبي داود سليمان بن حسان بن جلجل الأندلسي ( ٣٧٧ هـ )  
تحقيق : فؤاد سيد

( بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م )

٣٢١ - الطبقات السنية في تراجم الحنفية

لتقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي الحنفي ( ١٠٠٥ هـ )  
تحقيق : د. عبدالفتاح محمد الحلو

( الرياض : دار الرفاعي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م )

٣٢٢ - طبقات الشافعية الكبرى

لناج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ( ٧٧١ هـ )  
تحقيق : محمود محمد الطناحي ، عبدالفتاح محمد الحلو

( مصر : مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م ) .

٣٢٣ - طبقات الشافعية

لأبي محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي جمال الدين الإسني ( ٧٧٢ هـ )  
تحقيق : عبد الله الجبوري

( بغداد : من منشورات رئاسة ديوان الأوقاف ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٠ هـ ) .

٣٢٤ - طبقات الشعراء

لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم ( ٢٩٦ هـ )

تحقيق : عبدالستار أحمد فرج

( مصر : دار المعارف ، الطبعة الثالثة )

٣٢٥ - طبقات فحول الشعراء

لمحمد بن سلام الجمحي ( ٢٣١ هـ )

تحقيق : محمود محمد شاكر

( مصر : مطبعة المدني ، ١٩٧٤ م )

## قائمة المصادر

## ٣٢٦ - طبقات الفقهاء

لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ( ٤٧٦ هـ )  
تحقيق : د. إحسان عباس

( بيروت : دار الرائد العربي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م )

## ٣٢٧ - طبقات الفقهاء الشافعية

لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن تقي الدين ابن الصلاح الشهرزوري ( ٦٤٣ هـ )  
تحقيق : محي الدين علي نجيب

( بيروت : دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م )

## ٣٢٨ - طبقات المفسرين

لأبي الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ( ٩١١ هـ )  
تحقيق : علي محمد عمر

( مصر : مكتبة وهبة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م )

## ٣٢٩ - طبقات المفسرين

لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي ( ٩٤٥ هـ )  
تحقيق : علي محمد عمر

( مصر : مكتبة وهبة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م )

## ٣٣٠ - الطبقات الكبرى

لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري ( ٢٣٠ هـ )  
( بيروت : دار صادر )

## ٣٣١ - الطبقات الكبرى ( القسم المتّم )

لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري ( ٢٣٠ هـ )  
تحقيق : زياد محمد منصور

( المدينة المنورة : من منشورات الجامعة الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ) .

## قائمة المصادر

- ٣٣٢ - طبقات النحويين واللغويين  
 لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ( ٣٧٩ هـ )  
 تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم  
 ( مصر : مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م )
- ٣٣٣ - طلبه الطلبة في الاصطلاحات الفقهية  
 لأبي حفص نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي ( ٥٣٧ هـ )  
 تحقيق : الشيخ خليل الميس  
 ( بيروت : دار القلم ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م )
- ( ع )
- ٣٣٤ - العاقبة في ذكر الموت والآخرة  
 لأبي محمد عبدالحق الإشيلي ( ٥٨١ هـ )  
 تحقيق : الشيخ خضر محمد خضر  
 ( الكويت : مكتبة دار الأقصى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م )
- ٣٣٥ - العبر  
 لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان شمس الدين الذهبي ( ٧٤٨ هـ )  
 تحقيق : أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول  
 ( بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م )
- ٣٣٦ - العدة في أصول الفقه  
 للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي ( ٤٥٨ هـ )  
 تحقيق : د. أحمد علي المبارك  
 ( بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م )
- ٣٣٧ - العقد الفريد  
 لأبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه ( ٣٢٧ هـ )  
 تحقيق : أحمد أمين ، أحمد الزين ، إبراهيم الأبياري  
 ( مصر : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الطبعة الثالثة ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م ) .

## قائمة المصاحف

- ٣٣٨ - العقد المنظوم في الخصوص والعموم  
 لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القراني ( ٦٨٤ هـ )  
 تحقيق : د. أحمد الختم عبد الله  
 ( مكة المكرمة : معهد البحوث العلميّة والدراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ،  
 رسالة دكتوراه برقم [ ٦٨٩ ] عام ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م )
- ٣٣٩ - العلل المتناهية في الأحاديث الواهية  
 لأبي الفرج عبدالرحمن بن عليّ بن محمد بن الجوزي ( ٥٩٧ هـ )  
 تحقيق : الأستاذ إرشاد الحقّ الأثري  
 ( لا هور : إدارة ترجمان السنّة )
- ٣٤٠ - علوم الحديث  
 لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي ( ٧٧٤ هـ )  
 مطبوع مع شرحه الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر  
 ( مصر : دار التراث ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م )
- ٣٤١ - علوم الحديث  
 لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن بن الصّلاح الشهرزوري ( ٦٤٣ هـ )  
 تحقيق : نور الدين عتر  
 ( المدينة المنورة : المكتبة العلميّة ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٢ م )
- ٣٤٢ - عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الأصوليين  
 د. أحمد محمد نور سيف  
 ( مصر : دار الاعتصام ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م )
- ٣٤٣ - العناية على الهداية  
 لأكمل الدين محمد بن محمد بن محمود البابرّي ( ٧٨٦ هـ )  
 مطبوع مع فتح التقدير لابن الهمام  
 ( بيروت : دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م )

## قائمة المصادر

٣٤٤ - عوارض الأهلية عند الأصوليين

د. حسين خلف الجبوري

( مكة المكرمة : من منشورات معهد البحوث العلمية والدراسات الإسلامية

بجامعة أمّ القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م )

٣٤٥ - عيون الأثر في فنون المغازي والشّمائل والسّير

لأبي الفتح ابن سيّد الناس محمّد بن محمّد بن محمّد بن عبد الله ( ٧٣٤ هـ )

( بيروت : دار المعرفة )

٣٤٦ - عيون الأنباء في طبقات الأطباء

لأبي العباس موفّق الدّين أحمد بن القاسم بن أبي أصيبعة ( ٦٦٨ هـ )

( بيروت : دار الثقافة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م )

( غ )

٣٤٧ - غاية النهاية في طبقات القراء

لأبي الخير شمس الدّين محمّد بن محمّد بن الجزري ( ٨٨٣ هـ )

عني بنشره : ج . برجستراسر

( مصر : مكتبة الخانجي بالاشتراك مع الناشر ، الطبعة الأولى ، ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م )

٣٤٨ - الغرّة النيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة

لأبي حفص سراج الدّين عمر الغزنوي الحنفي ( ٧٧٣ هـ )

تحقيق : محمّد زاهد الكوثري

( بيروت : مكتبة الإمام أبي حنيفة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م ) .

٣٤٩ - غريب الحديث

لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي ( ٢٨٥ هـ )

تحقيق : د. سليمان بن إبراهيم العايد

( مكة المكرمة : من منشورات معهد البحوث العلمية والدراسات الإسلامية

بجامعة أمّ القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م )

## قائمة المصادر

- ٣٥٠ - غريب الحديث  
 لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطّابي ( ٣٨٨ هـ )  
 تحقيق : د. عبدالكريم العزباوي  
 ( مكة المكرمة : من منشورات معهد البحوث العلميّة والدراسات الإسلامية  
 بجامعة أمّ القرى ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م )
- ٣٥١ - غريب الحديث  
 لأبي الفرج عبدالرحمن بن عليّ بن محمد بن الجوزي ( ٥٩٧ هـ )  
 تحقيق : د. عبدالمعطي أمين قلعجي  
 ( بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م )
- ٣٥٢ - غريب الحديث  
 لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ( ٢٢٤ هـ )  
 تحقيق : د. محمد عبد المعيد خان  
 ( بيروت : دار الكتاب العربي ، مصوّر عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بمحيدر  
 آباد الدكن ، الطّبعة الأولى ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م )
- ٣٥٣ - غريب الحديث  
 لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ( ٢٧٦ هـ )  
 تحقيق : د. عبد الله الجبوري  
 ( بغداد : من منشورات وزارة الأوقاف العراقية ، الطّبعة الأولى ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م ) .
- ٣٥٤ - غريب القرآن وتفسيره  
 لأبي عبدالرحمن عبد الله بن يحيى بن اليزيدي ( ٢٣٧ هـ )  
 تحقيق : عبدالرزاق حسين  
 ( بيروت : مؤسسة الرّسالة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م )
- ٣٥٥ - الغنية في أصول الفقه  
 لأبي صالح منصور بن إسحاق بن أحمد بن أبي جعفر السّجستاني ( ٥٩٠ هـ )  
 تحقيق : د. محمد صدقي بن أحمد البورنو  
 ( المطبعة : بدون ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م )



## قائمة المصادر

( ف )

- ٣٥٦ - الفائق في أصول الفقه  
 لمحمد بن عبدالرحيم الصفيّ الهندي ( ٧١٥ هـ )  
 تحقيق : د. علي عبدالعزيز العميري  
 ( الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود ، مكتبة كليّة الشريعة ، رسالة  
 دكتوراه ، عام ١٤٠٥ هـ )
- ٣٥٧ - الفائق في غريب الحديث  
 لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزّخشي ( ٥٣٨ هـ )  
 تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، علي محمد الجاوي  
 ( مصر : مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطّبعة الثانية )
- ٣٥٨ - فتاوى قاضي خان  
 لفخر الدّين الحسن بن منصور بن عبدالعزيز الأوزجندی قاضي خان ( ٥٩٢ هـ )  
 ( مصر : مطبعة محمد شاهين ، ١٢٨٢ هـ )
- ٣٥٩ - الفتاوى الهندية  
 للشيخ نظام وجماعة من علماء الهند الأعلام  
 ( تركيا : المكتبة الإسلامية ، محمد أزدمير )
- ٣٦٠ - فتح الباري في شرح صحيح البخاري  
 لأبي الفضل شهاب الدّين أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني ( ٨٥٢ هـ )  
 رقمه : محمد فؤاد عبدالباقي  
 صحّحه : الشيخ عبدالعزيز بن باز  
 أشرف على طبعه : محبّ الدّين الخطيب  
 ( مصر : المكتبة السّلفية بالاشتراك مع دار الريّان للتّراث ، الطّبعة الثالثة ، ١٤٠٧ هـ ) .
- ٣٦١ - فتح العزيز شرح الوجيز  
 لأبي القاسم عبدالكريم بن محمد الرّافعي ( ٦٢٣ هـ )  
 مطبوع بهامش كتاب المجموع للنّووي  
 ( بيروت : دار الفكر )

## قائمة المصاحف

- ٣٦٢ - فتح الغفار شرح المنار  
زين الدين بن إبراهيم بن نجيم ( ٩٧٠ هـ )  
راجعه : الأستاذ محمود أبو دقيقة  
(مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م).
- ٣٦٣ - فتح القدير ( شرح الهداية )  
لكمال الدين محمد بن عبدالواحد بن الهمام السيّاسي ( ٨٦١ هـ )  
( بيروت : دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م )
- ٣٦٤ - فتح القدير ( في التفسير )  
للقاضي محمد بن علي بن محمد الشوكاني ( ١٢٥٥ هـ )  
( بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م )
- ٣٦٥ - الفتح المبين في طبقات الأصوليين  
للشيخ عبدالله مصطفى المراغي  
( بيروت : محمد أمين دمج ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م )
- ٣٦٦ - الفرق بين الفرق  
لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الإسفراييني ( ٤٢٩ هـ )  
تحقيق : محمد محي الدين عبدالحמיד  
( مصر : مكتبة محمد علي صبيح وأولاده )
- ٣٦٧ - فرق وطبقات المعتزلة  
للقاضي عبدالجبار بن أحمد بن عبدالجبار الهمداني ( ٤١٥ هـ )  
تحقيق : علي سامي النشار ، عصام الدين محمد علي  
( مصر : دار المطبوعات الجامعية ، ١٩٧٢ م ).
- ٣٦٨ - الفروق  
لأسعد بن محمد بن الحسين الكرايسي ( ٥٧٠ هـ )  
تحقيق : د. محمد طموم  
( الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ).

## قائمة المصاحف

٣٦٩ - الفروق

لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي ( ٦٨٤ هـ )  
وضع فهارسه : محمد رواس قلعة جي  
( بيروت : دار المعرفة )

٣٧٠ - الفصل في الملل والأهواء والنحل

لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ( ٤٥٦ هـ )  
( مصر : مطبعة محمد علي صبيح )

٣٧١ - الفصول في الأصول

لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ( ٣٧٠ هـ )  
تحقيق : د. عجيل جاسم النشمي

( الكويت : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ).

٣٧٢ - فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة

تأليف : أبي القاسم البلخي ( ٣١٩ هـ ) ، القاضي عبد الجبار الهمداني ( ٤١٥ هـ )  
الحاكم الجشمي ( ٤٩٤ هـ ) .

تحقيق : فؤاد سيد

( تونس : الدار التونسية للنشر ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٤ م )

٣٧٣ - فعلتُ وأفعلتُ

لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد السري الزجاج ( ٣١١ هـ )  
مطبوع مع كتاب فصيح ثعلب

( مصر : مكتبة التوحيد ، الطبعة الأولى ، ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م )

٣٧٤ - الفكر الأصولي

د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان

( جدة : دار الشروق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م )

فن المنطق = معيار العلم

## قائمة المصادر

- ٣٧٥ - الفوائد البهية في تراجم الحنفية  
 لأبي الحسنات محمد بن عبدالحفي اللكنوي ( ١٣٠٤ هـ )  
 تصحيح وتعليق : محمد بدر الدين أبي فراس النعساني  
 ( مصر : مطبعة السعادة ، ١٣٢٤ هـ )
- ٣٧٦ - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة  
 للقاضي محمد بن علي بن محمد الشوكاني ( ١٢٥٥ هـ )  
 تحقيق : عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني  
 ( بيروت : المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م )
- ٣٧٧ - فواتح الرجوت شرح مسلم الثبوت  
 لعبد العلي محمد بن نظام الدين بحر العلوم الأنصاري ( ١٢٢٥ هـ )  
 مطبوع مع المستصفي للغزالي  
 ( بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م )
- ٣٧٨ - فيض القدير شرح الجامع الصغير  
 لمحمد بن عبدالرؤوف المناوي ( ١٠٣١ هـ )  
 ( مصر : دار الحديث )
- ( ق )
- ٣٧٩ - القانون في الطب  
 للشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن علي بن سينا ( ٤٢٨ هـ )  
 تحقيق : سعيد اللحام  
 ( بيروت : دار الفكر ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م )
- ( ك )
- ٣٨٠ - الكافي في فقه أهل المدينة المالكي  
 لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي ( ٤٦٣ هـ )  
 تحقيق : د. محمد بن محمد ولد ماديك الموريتاني  
 ( مصر : دار الهدى ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م )

## قائمة المصادر

- ٣٨١ - الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل  
 لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ( ٦٢٠ هـ )  
 تحقيق : زهير الشاويش  
 ( دمشق : المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م )
- ٣٨٢ - الكامل في ضعفاء الرجال  
 لأبي أحمد عبدالله بن عديّ الجرجاني ( ٣٦٥ هـ )  
 ( بيروت : دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م )
- ٣٨٣ - الكتاب  
 لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ( ١٨٠ هـ )  
 تحقيق : عبدالسلام محمد هارون  
 ( مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ م )
- ٣٨٤ - الكتاب  
 لأبي الحسين أحمد بن محمد القدوري ( ٤٢٨ هـ )  
 تحقيق : محمود أمين النواوي  
 ( بيروت : دار الحديث ، مطبوع مع شرحه اللباب للغنيمي )
- ٣٨٥ - الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل  
 لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ( ٥٣٨ هـ )  
 ( بيروت : دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م )
- ٣٨٦ - كشف القناع عن متن الإقناع  
 لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي ( ١٠٥١ هـ )  
 ( بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م )
- ٣٨٧ - كشف الأستار عن زوائد البزار  
 للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ( ٨٠٧ هـ )  
 تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي  
 ( بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م )

## قائمة المصادر

- ٣٨٨ - كشف الأسرار شرح أصول البزدوي  
لعلاء الدين عبدالعزيز بن أحمد بن محمد البخاري ( ٧٣٠ هـ )  
( كراتشي : من منشورات الصّدف بيلشرز ) .
- ٣٨٩ - كشف الأسرار شرح المنار  
لأبي البركات عبدا لله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي ( ٧١٠ هـ )  
( بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ) .
- ٣٩٠ - كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس  
للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني ( ١١٦٢ هـ )  
تحقيق : أحمد القلاش
- ( بيروت : مؤسسة الرّسالة ، الطّبعة الخامسة ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م )
- ٣٩١ - كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون  
لمصطفى بن عبدا لله الشّهير بحاجي خليفة ( ١٠٦٧ هـ )  
( بغداد : مكتبة المثنى )
- ٣٩٢ - الكفاية شرح الهداية  
لجلال الدين بن شمس الدين الكرلاني الخوارزمي ( ٧٩٣ هـ )  
مطبوع مع فتح القدير لابن الهمام  
( بيروت : دار إحياء التّراث العربي )
- ٣٩٣ - الكفاية في علم الرّواية  
لأبي بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغدادي ( ٤٦٣ هـ )  
تقديم ومراجعة : محمد الحافظ التّيجاني ، عبدالحليم محمد عبدالحليم  
عبدالرحمن حسن محمود  
( مصر : مطبعة السّعادة )
- ٣٩٤ - الكلّيات  
لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ( ١٠٩٤ هـ )  
تحقيق : د. عدنان درويش ، محمد المصري  
( مصر : دار الكتاب الإسلامي ، الطّبعة الثّانية ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م )

## قائمة المصادر

- ٣٩٥ - الكوكب الدرّي في تخرّيج الفروع الفقهيّة على المسائل النحويّة  
 لأبي محمّد جمال الدّين عبد الرّحيم بن الحسن بن عليّ الإسنوي ( ٧٧٢ هـ )  
 تحقيق : د. عبدالرزاق السّعدي  
 راجعه : عبد الستار أبو غدة  
 (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطّبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

## ( ل )

- ٣٩٦ - لسان العرب  
 لأبي الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم بن منظور ( ٧١١ هـ )  
 ( بيروت : دار صادر بلاشتراك مع دار بيروت ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م )  
 لغة الفقه = تحرير ألفاظ التّنبيه  
 ٣٩٧ - اللّباب في تهذيب الأنساب  
 لعزّ الدّين عليّ بن محمّد بن الأثير الجزري ( ٦٣٠ هـ )  
 ( بيروت : دار صادر ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م )

## ( م )

- ٣٩٨ - المؤتلف والمختلف في أسماء الشّعراء  
 لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي ( ٣٧٠ هـ )  
 صحّحه : د. فريتس كرنكو  
 مطبوع مع معجم الشّعراء للمرزباني  
 ( بيروت : مكتبة القدس ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م )  
 المبسوط = الأصل  
 ٣٩٩ - المبسوط  
 لشمس الأئمّة محمّد بن أحمد بن أبي سهل السّرخسي ( ٤٩٠ هـ )  
 ( بيروت : دار المعرفة ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م )  
 ٤٠٠ - مجاز القرآن  
 لأبي عبيدة معمر بن المثنّى التّيمي ( ٢٠٨ هـ )  
 تحقيق : محمّد فؤاد سزكين  
 ( بيروت : مؤسسة الرّسالة ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م )

## قائمة المصادر

- ٤٠١ - مجمع الأمثال  
لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني ( ٥١٨ هـ )  
تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم  
( مصر : مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٩٧٩ م )
- ٤٠٢ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد  
للمحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ( ٨٠٧ هـ )  
( بيروت : مؤسسة المعارف ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م )
- ٤٠٣ - مجمل اللغة  
لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ( ٣٩٠ هـ )  
تحقيق : الشيخ هادي حسن حمودي  
( الكويت : من منشورات معهد المخطوطات العربية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٦ م ) .
- ٤٠٤ - المجموع شرح المذهب  
لأبي زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي ( ٦٧٦ هـ )  
( بيروت : دار الفكر )
- ٤٠٥ - مجموع الفتاوى  
لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام شيخ الإسلام ابن تيمية ( ٧٢٨ هـ )  
جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي الحنبلي وابنه  
( مكة المكرمة : من منشورات رئاسة الحرمين الشريفين ، ١٤٠٤ هـ )
- ٤٠٦ - المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث  
لأبي موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى الأصفهاني ( ٥٨١ هـ )  
تحقيق : د. عبدالكريم العزباوي  
( مكة المكرمة : من منشورات معهد البحوث العلمية والدراسات الإسلامية  
بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م )
- ٤٠٧ - مجيب النداء إلى شرح قطر الندى  
لأحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد الفاكهي ( ٩٧٢ هـ )  
( مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م ) .



## قائمة المصادر

- ٤٠٨ - المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها  
لأبي الفتح عثمان بن جني ( ٣٩٢ هـ )  
تحقيق : علي النجدي ناصف ، د. عبدالحليم النجار  
د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي  
( تركيا : دار سزكين للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ).
- ٤٠٩ - المحصول في أصول الفقه  
لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الفخر الرازي ( ٦٠٦ هـ )  
تحقيق : د. طه جابر فياض  
( الرياض : من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م )
- ٤١٠ - المحقق من علم الأصول فيما يتعلق بأفعال الرسول ﷺ  
لأبي محمد عبد الرحمن بن إسماعيل شهاب الدين المقدسي ( ٦٦٥ هـ )  
تحقيق : أحمد الكويتي  
( مصر : مؤسسة قرطبة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م )
- ٤١١ - المحكم والمحيط الأعظم  
لعلي بن إسماعيل بن سيدة ( ٤٥٨ هـ )  
تحقيق : مجموعة من العلماء  
( مصر : من منشورات معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م ).
- ٤١٢ - المحلى  
لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ( ٤٥٦ هـ )  
( بيروت : دار الفكر )
- ٤١٣ - المختصر في أخبار البشر  
لأبي الفدا عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد الكردي ( ٧٣٢ هـ )  
( بيروت : دار المعرفة )

## قائمة المصاحف

- ٤١٤ - مختصر اختلاف العلماء  
 لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ( ٣٧٠ هـ )  
 تحقيق : د. عبد الله نذير أحمد  
 ( بيروت : دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م )
- ٤١٥ - مختصر الطحاوي  
 لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الأزدي ( ٣٢١ هـ )  
 تحقيق : أبي الوفا الأفغاني  
 ( مصر : دار الكتاب العربي ، ١٣٧٠ هـ )
- ٤١٦ - مختصر المزني  
 لأبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني ( ٢٦٤ هـ )  
 ( بيروت : دار المعرفة )
- ٤١٧ - مختصر المنتهى في أصول الفقه  
 لأبي عمرو عثمان بن عمر بن يونس بن الحاجب ( ٦٤٦ هـ )  
 مطبوع مع شرحه للعضد الإيجي  
 ( بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م )
- ٤١٨ - مختلف الراوية  
 لأبي الفتح محمد بن عبد الحميد علاء الدين الأسمندي ( ٥٥٢ هـ )  
 تحقيق : عيسى زكي عيسى  
 ( الكويت : من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م )
- ٤١٩ - المدخل إلى السنن الكبرى  
 لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي ( ٤٥٨ هـ )  
 تحقيق : د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي  
 ( الكويت : دار الخلفاء للكتاب الإسلامي )

## قائمة المصادر

- ٤٢٠ - المدونة الكبرى  
لعبد الرحمن بن القاسم العتقي ( ١٩١ هـ )  
( مصر : مطبعة السعادة ، ١٣٢٣ هـ )
- ٤٢١ - مذكرة في أصول الفقه  
محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي ( ١٣٩٣ هـ )  
( مصر : مكتبة ابن تيمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م )
- ٤٢٢ - مرآة الأصول شرح مرقاة الوصول  
للمأخسرو محمد بن فراموز بن عليّ ( ٨٨٥ هـ )  
( مصر : دار الطباعة العامرة ، ١٢٦٢ هـ )
- ٤٢٣ - مراتب الإجماع  
لأبي محمد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم ( ٤٥٦ هـ )  
( بيروت : دار الكتب العلمية )
- ٤٢٤ - المراسيل  
لأبي سليمان بن الأشعث السجستاني ( ٢٧٥ هـ )  
تحقيق : شعيب الأرناؤوط
- ( بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٩ م )
- ٤٢٥ - مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع  
لصفيّ الدّين عبدالمؤمن بن عبدالحقّ البغدادي ( ٧٣٩ هـ )  
تحقيق : عليّ محمد البجاوي
- ( مصر : دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م )
- ٤٢٦ - المزهر في علوم اللغة  
لأبي الفضل جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ( ٩١١ هـ )  
تحقيق : محمد أحمد جاد المولى ، محمد أبو الفضل إبراهيم  
عليّ محمد البجاوي
- ( بيروت : المكتبة العصرية ، ١٩٨٦ م )

## قائمة المصادر

- ٤٢٧ - مسألة تخصيص العام بالسبب  
د. محمد العروسي عبدالقادر  
( مصر : المطبعة العربية الحديثة ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م )
- ٤٢٨ - مسائل الإمام أحمد بن حنبل  
برواية ابنه أبي الفضل صالح  
تحقيق : د. فضل الرحمن دين محمد  
( الهند : الدار العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م )
- ٤٢٩ - المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين  
للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن الفراء الحنبلي ( ٤٥٨ هـ )  
تحقيق : د. عبدالكريم محمد الأحم  
( الرياض : مكتبة المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م )
- ٤٣٠ - المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين  
د. محمد العروسي عبدالقادر  
( جدة : دار حافظ ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م )
- ٤٣١ - المستدرك على الصحيحين  
لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري ( ٤٠٥ هـ )  
بإشراف : د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي  
( بيروت : دار المعرفة )
- ٤٣٢ - المستصفى في علم الأصول  
لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي ( ٥٠٥ هـ )  
( بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م )
- ٤٣٣ - مسلم الثبوت  
لحب الله بن عبدالشكور ( ١١١٩ هـ )  
مطوبع مع شرحه فواتح الرحموت المطبوع مع المستصفى للغزالي  
( بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣٠ هـ - ١٩٨٣ م )

## قائمة المصادر

- ٤٣٤ - مسند الإمام أحمد بن حنبل  
 لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ( ٢٤١ هـ )  
 ( بيروت : المكتب الإسلامي بالاشتراك مع دار صادر )
- ٤٣٥ - مسند الشهاب القضاعي  
 لأبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي ( ٤٥٤ هـ )  
 تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي  
 ( بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م )
- ٤٣٦ - مسند أبي يعلى  
 لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي ( ٣٠٧ هـ )  
 تحقيق : حسين سليم أسد  
 ( دمشق : دار المأمون ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م )
- ٤٣٧ - المسوودة في أصول الفقه  
 لآل تيمية ، مجد الدين أبي البركات عبد السلام ( ٦٥٣ هـ ) ، شهاب الدين  
 أبي المحاسن عبد الحليم بن عبد السلام ( ٦٨٢ هـ ) وشيخ الإسلام تقي الدين أبي  
 العباس أحمد بن عبد الحليم ( ٧٢٨ هـ )  
 جمع : أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الجرائني  
 تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد  
 ( بيروت : دار الكتاب العربي )
- ٤٣٨ - المشوف المعلم  
 لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري الخنبلي ( ٦١٦ هـ )  
 تحقيق : ياسين محمد السّواس  
 ( مكة المكرمة : من منشورات معهد البحوث العلمية والدراسات الإسلامية  
 بجامعة أمّ القرى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م )
- ٤٣٩ - مصابيح السنة  
 لأبي محمد الحسين محي السنة بن مسعود البغوي ( ٥١٦ هـ )  
 تحقيق : د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي ، محمد سليم إبراهيم سماوة  
 جمال حمدي الذهبي  
 ( بيروت : دار المعرفة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م )

## قائمة المصادر

- ٤٤٠ - كتاب المصاحف  
 لأبي عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ( ٣١٦ هـ )  
 ( بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م )
- ٤٤١ - المصباح المنير  
 لأحمد بن محمد بن عليّ المقرئ الفيومي ( ٧٧٠ هـ )  
 ( معلومات النشر : بدون )
- ٤٤٢ - المصنّف  
 لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني ( ٢١١ هـ )  
 تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي  
 (باكستان: من منشورات المجلس العلمي، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).
- ٤٤٣ - المصنّف في الأحاديث والآثار  
 لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ( ٢٣٥ هـ )  
 تحقيق : عبد الخالق الأفغاني  
 ( باكستان : إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٧ م )
- ٤٤٤ - المعالم الأثرية في السنة والسيرة  
 لمحمد بن محمد حسن شرّاب  
 ( دمشق : دار القلم بالاشتراك مع الدار الشامية ببيروت ، الطبعة الأولى ،  
 ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م )
- ٤٤٥ - معالم السنن  
 لأبي سليمان حمد بن محمد الخطّابي ( ٣٨٨ هـ )  
 تحقيق : محمد حامد الفقي  
 ( مصر : مكتبة السنة المحمدية )
- ٤٤٦ - كتاب معاني الحروف  
 لأبي الحسن عليّ بن عيسى الرّماني ( ٣٨٤ هـ )  
 تحقيق : د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي  
 (مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م).

## قائمة المصادر

- ٤٤٧ - معاني القرآن الكريم  
 لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ( ٣٣٨ هـ )  
 تحقيق : الشيخ محمد علي الصابوني  
 ( مكة المكرمة : من منشورات معهد البحوث العلمية والدراسات الإسلامية  
 بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م )
- ٤٤٨ - معاني القرآن الكريم وإعرابه  
 لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري الزجاج ( ٣١١ هـ )  
 تحقيق : د. عبد الجليل عبده شلي  
 ( بيروت : عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م )
- ٤٤٩ - معاني القرآن الكريم  
 لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ( ٢٠٧ هـ )  
 تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار  
 ( مصر : الهيئة المصرية للكتاب ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠ م )
- ٤٥٠ - المعتزلة  
 زهدي حسن جار الله  
 ( مصر : مطبعة مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م )
- ٤٥١ - المعتمد في أصول الفقه  
 لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيّب البصري ( ٤٣٦ هـ )  
 قدّم له وضبطه : الشيخ خليل الميس  
 ( بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م )
- ٤٥٢ - معجم الأدباء  
 لياقوت بن عبد الله الحموي ( ٦٢٦ هـ )  
 ( مصر : مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الأخيرة )

## قائمة المصادر

- ٤٥٣ - المعجم الأوسط  
 لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني ( ٣٦٠ هـ )  
 تحقيق : د. محمود الطحان  
 ( الرياض : مكتبة المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م )
- ٤٥٤ - المعجم الأوسط  
 لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني ( ٣٦٠ هـ )  
 تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد ، د. عبدالحسن بن إبراهيم الحسيني  
 ( مصر : دار الحرمين ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م )
- ٤٥٥ - معجم البلدان  
 لياقوت بن عبد الله الحموي ( ٦٢٦ هـ )  
 تحقيق : زيد عبدالعزيز الجندي  
 ( بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م )
- ٤٥٦ - معجم الشعراء  
 لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني ( ٣٨٤ هـ )  
 تهذيب المستشرق : د. سالم الكرنكوي  
 مطبوع مع كتاب المؤلف والمختلف للآمدي  
 ( بيروت : مكتبة القدس ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م )
- ٤٥٧ - المعجم الصغير  
 لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني ( ٣٦٠ هـ )  
 تحقيق : كمال يوسف الخوت  
 ( بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م )
- ٤٥٨ - المعجم الكبير  
 لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني ( ٣٦٠ هـ )  
 تحقيق : حمدي عبدالمجيد السلفي  
 ( بغداد : من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية )



## قائمة المصادر

٤٥٩ - معجم المؤلفين

عمر رضا كحالة

( بيروت : دار إحياء التراث العربي بالاشتراك مع مكتبة المثنى )

٤٦٠ - معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع

لأبي عبيد الله عبد الله بن عبدالعزيز البكري الأندلسي ( ٤٨٧ هـ )

تحقيق : مصطفى اسقا

( مصر : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م )

٤٦١ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث

ترتيب وتنظيم : جماعة من المستشرقين

( لندن : مكتبة بريل ، نشره د. أ. ي . ونسك ، ١٩٣٦ م )

٤٦٢ - معجم مقاييس اللغة

لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ( ٣٩٥ هـ )

تحقيق : عبدالسلام محمد هارون

( مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م ) .

٤٦٣ - المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم

لأبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي ( ٥٤٠ هـ )

تحقيق : د. ف . عبدالرحيم

( دمشق : دار القلم ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م )

٤٦٤ - المعرفة والتاريخ

لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي ( ٢٧٧ هـ )

تحقيق : أكرم ضياء العمري

( بغداد : من منشورات وزارة الأوقاف العراقية ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م )

## قائمة المصادر

- ٤٦٥ - معرفة السنن والآثار  
 لأبي بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي ( ٤٥٨ هـ )  
 تحقيق : د. عبدالمعطي أمين قلعجي  
 ( كراتشي : جامعة الدراسات الإسلامية، دمشق : دار قتيبة، حلب : دار الوعي،  
 مصر : دار الوفاء ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩١ م )
- ٤٦٦ - معرفة علوم الحديث  
 لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ( ٤٠٥ هـ )  
 إعتنى بنشره وتصحيحه : السيّد معظّم حسين  
 ( حيدر آباد الدكن : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، الطبعة الثالثة،  
 ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م )
- ٤٦٧ - المعونة في الجدل  
 لأبي إسحاق إبراهيم بن عليّ بن يوسف الشّيرازي ( ٤٧٦ هـ )  
 تحقيق : عبدالمجيد تركي  
 ( بيروت : دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م )
- ٤٦٨ - معيار العلم  
 لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي ( ٥٠٥ هـ )  
 ( بيروت : دار الأندلس )
- ٤٦٩ - المغازي  
 لأبي عبد الله محمد بن عمر الواقدي ( ٢٠٧ هـ )  
 تحقيق : د. مارسدن جونس  
 ( طهران : من منشورات دار إسماعيليان )
- ٤٧٠ - المغرب في ترتيب المعرب  
 لأبي الفتح ناصر بن عبد السيّد بن عليّ المطرزي ( ٥٣٨ هـ )  
 ( بيروت : دار الكتاب العربي )

## قائمة المصادر

٤٧١ - المغني

لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد موفق الدين بن قدامة المقدسي (٦٢٠ هـ)  
تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، د. عبد الفتاح محمد الحلو  
( مصر : دار هجر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م )

٤٧٢ - المغني في أصول الفقه

لجلال الدين عمر بن محمد بن عمر الحنّازي ( ٦٩١ هـ )  
تحقيق : د. محمد مظهر بقا

( مكة المكرمة : من منشورات معهد البحوث العلمية والدراسات الإسلامية  
بجامعة أمّ القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ )

٤٧٣ - مغني اللبيب عن كتب الأعراب

لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام ( ٧٦١ هـ )  
تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد  
( معلومات النشر : بدون )

٤٧٤ - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج

للشيخ محمد الخطيب الشربيني ( ٩٧٧ هـ )  
( بيروت : دار إحياء التراث العربي )

٤٧٥ - مفتاح السعادة ومصباح السيادة

لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة ( ٩٦٨ هـ )  
تحقيق : كامل كامل بكري ، عبد الوهاب أبو النور  
( مصر : من منشورات دار الكتب الحديثة )

٤٧٦ - مفتاح العلوم

لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي ( ٦٢٦ هـ )  
تحقيق : نعيم زرزور

( بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م )

## قائمة المصادر

- ٤٧٧ - مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول  
لأبي عبد الله محمد بن أحمد التلمساني المالكي ( ٧٧١ هـ )  
تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف  
( بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م )
- ٤٧٨ - المفصل في علم العريّة  
لأبي القاسم جارا الله محمود بن عمر الزّخشري ( ٥٣٨ هـ )  
( بيروت : دار الجليل ، الطّبعة الثانية )
- ٤٧٩ - مقادير الخلائق  
لابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر الدّمشقي ( ٧٥١ هـ )  
تحقيق : سيّد إبراهيم  
( مصر : دار الحديث )
- ٤٨٠ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة  
لأبي الخير شمس الدّين محمد بن عبد الرّحمن السّخاوي ( ٩٠٢ هـ )  
تحقيق : عبد الله محمد الصّدّيق ، عبد الوهاب عبد اللطيف  
( مصر : مكتبة الخانجي )
- ٤٨١ - مقالات الإسلاميين  
لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري ( ٣٣٠ هـ )  
تحقيق : محمد محي الدّين عبد الحميد  
( مصر : مكتبة النهضة المصرية ، الطّبعة الثانية ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م )
- ٤٨٢ - المقتصد في شرح الإيضاح  
لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجاني ( ٤٧١ هـ )  
تحقيق : د. كاظم بحر المرجان  
( بغداد : من منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرّشيد ، ١٩٨٢ م )
- ٤٨٣ - مقدّمة ابن خلدون  
لوليّ الدّين عبد الرّحمن بن محمد بن محمد بن خلدون ( ٨٠٨ هـ )  
( تونس : من منشورات الدّار التونسية للنشر ، ١٩٨٤ م )

## قائمة المصاحف

- ٤٨٤ - المقدمات الممهّدة  
 لأبي الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد ( ٥٢٠ هـ )  
 تحقيق : د. محمد حجّي  
 ( بيروت : دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م )
- ٤٨٥ - الملل والنحل  
 لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني ( ٥٤٨ هـ )  
 تحقيق : محمد سيّد الكيلاني  
 ( مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م )
- ٤٨٦ - مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه  
 لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان شمس الدين الذهبي ( ٧٤٨ هـ )  
 تحقيق : محمد زاهد الكوثري ، أبي الوفا الأفغاني  
 ( حيدر آباد : من منشورات لجنة إحياء المعارف النعمانية ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨ هـ )
- ٤٨٧ - المناهج الأصولية  
 د. فتحي الدريني  
 ( دمشق : دار الكتاب الحديث ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م )
- ٤٨٨ - مناهل العرفان في علوم القرآن  
 للشيخ محمد بن عبد العظيم الزرقاني ( ١١٢٢ هـ )  
 ( بيروت : دار الفكر )
- ٤٨٩ - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم  
 لأبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن عليّ بن الجوزي ( ٥٩٧ هـ )  
 ( حيدر آباد : مطبعة دائرة المعارف النعمانية ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٩ هـ )
- ٤٩٠ - المنتقى شرح الموطأ  
 لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي ( ٤٧٤ هـ )  
 ( مصر : مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى ، ١٣٣٢ هـ )

## قائمة المصاحف

- ٤٩١ - المتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ  
 لأبي محمد عبد الله بن الجارود ( ٣٠٧ هـ )  
 تحقيق : عبد الله عمر البارودي  
 ( بيروت : دار الجنان بالاشتراك مع مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الأولى ،  
 ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م )
- ٤٩٢ - منتهى الوصول والأمل إلى علمي الأصول والجدل  
 لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب ( ٦٤٦ هـ )  
 ( بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م )
- ٤٩٣ - المنشور في القواعد  
 لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ( ٧٩٤ هـ )  
 تحقيق : د. تيسير فائق أحمد محمود  
 راجعه : د. عبدالستار أبو غدة  
 ( الكويت : من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الطبعة الثانية ،  
 ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م )
- ٤٩٤ - منهاج الوصول إلى علم الأصول  
 للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي ( ٦٨٥ هـ )  
 مطبوع مع شرحه نهاية السؤل للإسنوي بحاشية الشيخ المطيعي  
 ( بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م )
- ٤٩٥ - المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي  
 لأبي المحاسن يوسف جمال الدين بن تغري بردى ( ٨٧٤ هـ )  
 تحقيق : أحمد يوسف نجاتي  
 ( مصر : مطبعة دار الكتب المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م ) .
- ٤٩٦ - المهذب في الفقه الشافعي  
 لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ( ٤٧٦ هـ )  
 ( مصر : مطبعة عيسى البابي الحلبي )

## قائمة المصادر

- ٤٩٧ - المهذب فيما وقع في القرآن من المعرّب  
 لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ( ٩١١ هـ )  
 تحقيق : سمير حسين حلي  
 ( بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م )
- ٤٩٨ - الموافقات في أصول الأحكام  
 لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشّاطبي الغرناطي ( ٧٩٠ هـ )  
 تحقيق : محمّد محي الدين عبد الحميد  
 ( مصر : من منشورات مكتبة محمّد علي صبيح )
- ٤٩٩ - الموطّأ  
 للإمام مالك بن أنس الأصبحي ( ١٧٩ هـ )  
 تحقيق : محمّد فؤاد عبد الباقي  
 ( بيروت : دار إحياء التّراث العربي ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م )
- ٥٠٠ - الموضوعات  
 لأبي الفرج عبد الرحمن بن عليّ بن محمّد بن الجوزي ( ٥٩٧ هـ )  
 تحقيق : عبد الرحمن محمّد عثمان  
 ( المدينة المنورة : المكتبة السّلفيّة ، الطّبعة الأولى ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م )
- الموضوعات الكبرى = الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعية
- ٥٠١ - ميزان الأصول في نتائج العقول  
 لأبي بكر علاء الدين محمّد بن أحمد شمس النّظر السّمرقندي ( ٥٣٩ هـ )  
 تحقيق : د. محمّد زكي عبد البرّ  
 ( قطر : إدارة إحياء التّراث الإسلامي ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م )
- ٥٠٢ - ميزان الاعتدال في نقد الرّجال  
 لأبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان شمس الدّين الذهبي ( ٧٤٨ هـ )  
 تحقيق : علي محمّد البجاوي  
 ( بيروت : دار المعرفة )

## قائمة المصادر

( ن )

- ٥٠٣ - ناسخ القرآن العزيز ومنسوخه  
 لهبة الله بن عبدالرحيم بن إبراهيم بن البازري ( ٧٣٨ هـ )  
 تحقيق : د. حاتم صالح الضامن  
 ( بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م )
- ٥٠٤ - النّاسخ والمنسوخ في القرآن العزيز  
 لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ( ٢٢٤ هـ )  
 تحقيق : محمد بن صالح المديفر  
 ( الرياض : مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م )
- ٥٠٥ - النّاسخ والمنسوخ في كتاب الله تعالى  
 لقتادة بن دعامة السدوسي ( ١١٧ هـ )  
 تحقيق : د. حاتم صالح الضامن  
 ( بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م )
- ٥٠٦ - النّافع الكبير شرح الجامع الصّغير  
 لأبي الحسنات عبدالحّي اللّكنوي ( ١٣٠٤ هـ )  
 مطبوع مع الجامع الصّغير للإمام محمد بن الحسن  
 ( باكستان : إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م )
- ٥٠٧ - النّبوات  
 لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام شيخ الإسلام بن تيمية ( ٧٢٨ هـ )  
 ( بيروت : دار الفكر )
- ٥٠٨ - النّتف في الفتاوى  
 لأبي الحسن عليّ بن الحسين بن محمد شيخ الإسلام السّغدي ( ٤٦١ هـ )  
 تحقيق : د. صلاح الدّين النّاهي  
 ( بغداد : من منشورات رئاسة أوقاف الجمهورية العراقية ، ١٩٧٦ م )



## قائمة المصادر

- ٥٠٩ - النّجاح التّالي تلو المراح  
لحسام الدّين حسين بن عليّ بن حجّاج بن عليّ السّغناقي ( ٧١٤ هـ )  
تحقيق : عبد الله عثمان سلطان  
( مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلاميّة بجامعة أمّ القرى ،  
رسالة ماجستير ، عام ١٤١٣ هـ - ١٤١٤ هـ ) .
- ٥١٠ - نزهة الألبا في طبقات الأدباء  
لأبي البركات كمال الدّين عبد الرّحمن بن محمّد الأنباري ( ٥٧٧ هـ )  
تحقيق : محمّد أبي الفضل إبراهيم  
( مصر : دار نهضة مصر )
- نزهة الأرواح وروضة الأفراح = تاريخ الحكماء  
٥١١ - نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر  
للشيخ عبد القادر بن بدران الدّمشقي ( ١٣٤٦ هـ )  
( بيروت : دار الكتب العلميّة )
- ٥١٢ - النّشر في القراءات العشر  
لأبي الخير محمّد بن محمّد بن الجزري ( ٨٣٣ هـ )  
( بيروت : دار الفكر )
- ٥١٣ - نصب الرّاية في تخريج أحاديث الهداية  
لأبي محمّد جمال الدّين عبد الله بن يوسف الزّيلعي الحنفي ( ٧٦٢ هـ )  
( مصر : دار الحديث )
- ٥١٤ - نظم المتناثر من الحديث المتواتر  
لأبي عبد الله محمّد بن جعفر الكتّاني ( ١٣٤٥ هـ )  
( مصر : دار الكتب السّلفيّة )
- ٥١٥ - النّكت على ابن الصّلاح  
لأبي الفضل شهاب الدّين أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني ( ٨٥٢ هـ )  
تحقيق : د. ربيع بن هادي عمير  
( الرّياض : دار الرّاية ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م )

## قائمة المصاحف

- ٥١٦ - النهاية في غريب الحديث والأثر  
لأبي السّعادات مجد الدّين المبارك بن محمّد بن الأثير ( ٦٠٦ هـ )  
تحقيق : طاهر أحمد الزّواوي ، محمود أمّح الطّناحي  
( بيروت : دار الفكر ، الطّبعة الثّانية ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م )
- ٥١٧ - نهاية السّؤل شرح منهاج الأصول  
لأبي محمّد جمال الدّين عبد الرّحيم بن الحسن الإسنوي ( ٧٧٢ هـ )  
( بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م )
- ٥١٨ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه الشّافعي  
لشمس الدّين محمّد بن أبي العباس أحمد بن حمزة الرّملي ( ١٠٠٤ هـ )  
( بيروت : المكتبة الإسلامية )
- ٥١٩ - نواذر الفقهاء  
لمحمّد بن الحسن التّميمي الجوهري ( ٣٥٠ هـ )  
تحقيق : د. محمّد فضل عبدالعزيز المراد  
( دمشق : دار القلم بالاشتراك مع الدّار الشّامية ببيروت ، الطّبعة الأولى ،  
١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م )
- ٥٢٠ - نواسخ القرآن  
لأبي الفرج عبد الرّحمن بن عليّ بن محمّد بن الجوزي ( ٥٩٧ هـ )  
تحقيق : محمّد أشرف عليّ الملباري  
( المدينة المنوّرة : من منشورات المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية ، الطّبعة الأولى ،  
١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م )
- ٥٢١ - نور الأنوار شرح المنار  
لملّا جيون شيخ أحمد بن أبي سعيد بن عبيد الله ( ١١٣٠ هـ )  
مطبوع مع كشف الأسرار شرح المنار للنسفي  
( بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م )
- ٥٢٢ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار  
للقاضي محمّد بن عليّ بن محمّد الشّوكاني ( ١٢٥٥ هـ )  
( بيروت : دار الجليل ، ١٩٧٣ م )

## قائمة المصادر

( ه )

- ٥٢٣ - الهداية شرح بداية المبتدي  
 لأبي الحسن برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني ( ٥٩٣ هـ )  
 ( مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأخيرة )
- ٥٢٤ - الهداية في الفقه الحنبلي  
 لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوذاني ( ٥١٠ هـ )  
 تحقيق : سليمان الأنصاري ، صالح سليمان العمري  
 ( القصيم : مطابع القصيم ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٠ هـ )
- ٥٢٥ - هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك  
 لعز الدين بن جماعة الكناني ( ٧٦٧ هـ )  
 تحقيق : د. نور الدين عز
- ( بيروت : دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م )
- ٥٢٦ - هدية العارفين في أسماء المؤلفين والمصنفين  
 لإسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي ( ١٣٣٩ هـ )  
 ( بغداد : مكتبة المثنى )

( و )

- ٥٢٧ - الواضح في أصول الفقه  
 لأبي الوفا علي بن عقيل بن محمد البغدادي ( ٥١٣ هـ )  
 تحقيق : د. موسى بن محمد القرني
- ( مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ،  
 رسالة دكتوراه برقم [ ٥٢٩ ] عام ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م )
- ٥٢٨ - الوافي بالوفيات  
 لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ( ٧٦٤ هـ )  
 باعتناء : هلموت ريتز
- ( فيسبادن : فرانز شتاينر ، ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م )

## قائمة المصادر

- ٥٢٩ - الوجيز في أصول فقه الحنفية  
 ليوسف بن حسين الكراماساتي ( ٩٠٦ هـ )  
 تحقيق : د. السيد عبداللطيف كساب  
 ( مصر : دار الهدى ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م )
- ٥٣٠ - الوسيط في أصول فقه الحنفية  
 د. أحمد فهمي أبو سنة  
 ( مصر : مطبعة دار التأليف )
- ٥٣١ - الوصول إلى الأصول  
 لأبي الفتح أحمد بن علي بن محمد بن برهان ( ٥١٨ هـ )  
 تحقيق : د. عبدالحميد أبو زنيد  
 ( الرياض : مكتبة المعارف ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م )
- ٥٣٢ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان  
 لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلّكان ( ٦٨١ هـ )  
 تحقيق : د. إحسان عباس  
 ( بيروت : دار صادر ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م )

## الفهرس الإجمالي

### الجزء الأول

١٦٣	مقدمة الكتاب
١٧٢	أصول الشرع
١٩٥	الأصل الأول الكتاب
٢١٢	أقسام النظم والمعنى .....
٢١٥	القسم الأول في وجوه النظم صيغة ولغة
٢٧٩	القسم الثاني في وجوه البيان بذلك النظم
٢٩٨	أضداد أوجه البيان
٣٣١	القسم الثالث في وجوه استعمال النظم في باب البيان
٤٦٩	القسم الرابع في معرفة وجوه الوقوف على أحكام النظم

### الجزء الثاني

٥٥٨	الاستدلالات الفاسدة
٦٥٣	فصل في الأمر
٨٢٧	فصل في النهي
٩٢٠	فصل في بيان أسباب الشرائع .....
٩٤٨	فصل في العزيمة والرخصة

## الفهرس الإجمالي

### الجزء الثالث

١٠٣١	بابُ بيان أقسام السُّنة
١١٣٥	فصلٌ في المعارضة
١١٧٨	فصلٌ في البيان
١٢٠٥	بيان التّبديل ( النّسخ )
١٢٤٧	أفعالُ الرّسول ﷺ
١٢٥٦	إجتهادات النبيّ ﷺ
١٢٦٤	شرعٌ من قبلنا
١٢٦٨	قولُ الصّحابي
١٢٧٥	قولُ التّابعي
١٢٨٠	بابُ الإجماع
١٣١٩	بابُ القياس
١٣٧٩	الإستحسان

### الجزء الرابع

١٤٧١	فصلٌ في التّرجيح
١٤٨٩	فصلٌ في أنواع الثّابت بالحجج
١٤٩١	الأحكام المشروعة

## الفهرس الإجمالي

١٥٠٤	ما يتعلّق بالأحكام المشروعة
١٥٠٦	السّبب
١٥٣٠	العلة
١٥٦٣	الشّرط
١٥٨٥	العلامة
١٥٨٩	فصلٌ في العقل
١٦٠٣	فصلٌ في الأهليّة
١٦١٧	أهليّة الأداء
١٦٣٠	عوارضُ الأهليّة
١٦٣٥	العوارض السّماوية
١٧٢٤	العوارض المكتسبة

## الجزء الخامس

١٨٧٣	باب جروف المعاني
١٨٧٥	أولاً : حروف العطف
١٩٣٦	ثانياً : حروف الجرّ
١٩٦٠	ثالثاً : حروف الشّرط
١٩٧٥	خاتمة الكتاب

## الفهرس التفصيلي لموضوعات الجزء الخامس

	<b>بـ باب حروف المعاني</b>
١٨٧٣	سببُ ذكر هذا الباب آخر الكتاب
١٨٧٤	سببُ تسمية حروف المعاني بذلك
	<b>أولاً حروف العطف</b>
١٨٧٥	حرف " الواو "
١٨٧٩	الجوابُ على مسائل ظنَّ بعضُ النَّاسِ أنَّ "الواو" فيها للترتيب
١٨٨٠	تحقيقُ سبب الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه - رحمهم الله - في هذه المسائل
١٨٨٢	تعريفُ الفُضُولِيّ
١٨٨٣	إستعمالات حرف "الواو"
١٨٨٣	أ ( إذا دخلَ حرف "الواو" بين جملةٍ كاملةٍ وناقصةٍ فهو "واو" العطف
١٨٨٥	ب ( الخلافُ فيما دخلَ حرف "الواو" بين جملتين كاملتين
١٨٨٧	ج ( وقد تستعمل "الواو" بمعنى الحال
١٨٨٩	إذا كانت "الواو" بمعنى الحال كان ما دخلت عليه شرطاً، كقوله لعنه: أدِّ لي ألفاً وأنتَ حرٌّ
١٨٩٠	<b>حرفُ " الفاء "</b>
١٨٩٣	يجوز دخول "الفاء" على العلة إذا كانت العلة مما تدوم
١٨٩٣	تفسيرُ الإِبشار ، الغوث
١٨٩٤	أمثلة للعِلل التي تدوم
١٨٩٥	<b>حرفُ " ثَم "</b>
١٨٩٥	"ثم" للتراخي ، واختلف العلماء في أثر التراخي
	ثمرة الخلاف
١٨٩٧	المسألة الأولى: تعليقُ الطَّلَاقِ بالشرطِ معطوفاً بحرف "ثم" في غير المدخولِ بها



## الفهرس التفصيلي لموضوعات الجزء الخامس

١٨٩٨	المسألة الثانية : تعليقُ الطَّلَاقِ بالشَّرْطِ المتأخَّرِ ذِكْرًا معطوفاً بحرف "ثمَّ" في غير المدخولِ بها
١٨٩٩	المسألة الثالثة: تعليقُ الطَّلَاقِ بالشَّرْطِ المتأخَّرِ ذِكْرًا معطوفاً بحرف "ثمَّ" في المدخولِ بها
١٨٩٩	المسألة الرابعة: تعليقُ الطَّلَاقِ بالشَّرْطِ المتقدِّمِ ذِكْرًا معطوفاً بحرف "ثمَّ" في المدخولِ بها
١٨٩٩	قد يستعملُ حرف "ثمَّ" في معنى حرف "الواو"
١٩٠٣	حرفُ "بَلْ"
١٩٠٤	حرفُ "بَلْ" نقيضُ حرف "لا" في المعنى
١٩٠٤	الفرقُ بين استعمال حرف "بَلْ" في الإخبار وبين استعماله في الإنشاء
١٩٠٥	تعليقُ الطَّلَاقِ بالشَّرْطِ باستعمال حرف "بَلْ"
١٩٠٧	حرفُ "لَكِنْ"
١٩٠٩	معنى حرف "لكن" إذا جُمعَ بينها وبين حرف العطف "الواو"
١٩١٠	شروط استعمال حرف "لكن" للعطف
١٩١١	تحقق هذه الشُّروط في مسألة المقرِّ بالعبد ، وعدم تحقُّقها في مسألة المزوَّجة
١٩١٢	حكم حرف "لكن" في مسألة المزوَّجة
١٩١٤	حرفُ "أَوْ"
١٩١٦	الفرقُ بين "أو" و "أَمَّا" و "أَمْ"
١٩١٧	إذا دخلت كلمة "أو" في الابتداءِ أو الإنشاء فهي للتَّخْيِير
١٩٢٠	"أو" تقيّدُ معنى عموم الأفراد إذا استعملت في موضع النّفي
١٩٢٢	"أو" تقيّدُ معنى عموم الاجتماع إذا استعملت في موضع الإباحة

## الفهرس التفصيلي لموضوعات الجزء الخامس

١٩٢٢	الفرقُ بين التَّخْيِيرِ والإِبَاحَةِ
١٩٢٣	ما يُعرف به كلُّ من التَّخْيِيرِ والإِبَاحَةِ
١٩٢٤	قد تستعمل كلمة "أو" بمعنى "حتَّى"
١٩٢٤	متى يجعل "أو" بمعنى "حتَّى" ؟
١٩٢٦	الفرقُ بين كلمة "أو" إذا استعملت في معنى "حتَّى" وبين كلمة "حتَّى"
١٩٢٧	خاتمة في استعمالات كلمة "أو"
١٩٢٨	حرفُ "حَنْئِ"
١٩٢٩	شرطُ عمل "حتَّى"
١٩٢٩	إستعمالات حرف "حتَّى"
١٩٣٢	قد تستعمل بمعنى "لام" كي
١٩٣٣	وقد تستعمل بمعنى حرف "الفاء" أو "ثم"
١٩٣٥	الفرقُ بين الغاية والمجازاة والعطف عند استعمال كلمة "حتَّى"
	<b>ثانيًا مروفه الجرّ</b>
١٩٣٦	سببُ تقديم حروف الجرِّ على حروف الشرط
١٩٣٦	حرفُ "الباء"
١٩٣٦	سببُ تقديم ذكره على غيره
١٩٣٧	معنى حرف "الباء"
١٩٣٩	تأثيرُ ذكر حرف "الباء" وحذفه من الكلام
١٩٤١	حرفُ "على"
١٩٤٢	إستعمالات حرف "على"
١٩٤٢	قد تستعمل للشرط

## الفهرس التصيلي لموضوعات الجزء الخامس

١٩٤٣	وقد تستعمل بمعنى حرف "الباء"
١٩٤٤	حكم ما لو قالت الزوجة : طلقني ثلاثاً على ألف درهم ، فطلقها واحدة
١٩٤٥	حرف "من"
١٩٤٥	حكم الكلام إذا اجتمع فيه لفظي "من" الدالة على العموم و "من" التبعيضية
١٩٤٨	إختلاف العلماء فيما اجتمع في الكلام لفظي "من" و "من" وكان الفعل صفة للمخاطب ، هل تبقى "من" على عمومها ؟
١٩٥١	حرف "إلى"
١٩٥٢	أنواع الغايات
١٩٥٣	بيان هذه الأنواع
١٩٥٤	الخلاف في دخول الغاية في مسألة الطلاق
١٩٥٥	حرف "في"
١٩٥٦	أنواع الظرف
١٩٥٧	تأثير ذكر حرف "في" وحذفها في الحكم
١٩٥٨	أمثلة على اختلاف الحكم عند حذف حرف "في"
	ثالثاً حروف الشرط
١٩٦٠	سبب تأخير ذكر حروف الشرط عن غيرها
١٩٦٠	تعريف الشرط
١٩٦٢	حرف "إن" هو الأصل في باب الشرط ، والدليل على ذلك
١٩٦٤	حرف "إذا"
١٩٦٤	إستعمالات حرف "إذا"
١٩٦٤	عند الكوفيين هي للشرط والوقت جميعاً على السواء ، وهو قول أبي حنيفة

## الفهرس التفصيلي لموضوعات الجزء الخامس

١٩٦٤	عند البصريين هي للوقت وقد تستعمل للشرط مجازاً ، وهو قول أبي يوسف ومحمد
١٩٦٥	ثمرة الخلاف
١٩٦٦	حرف "منى"
١٩٦٦	إستعمالات حرف "متى"
١٩٦٦	قد تستعمل في الشرط
١٩٦٧	وقد تستعمل في الاستفهام
١٩٦٧	عوداً على استعمالات حرف "إذا"
١٩٦٨	حروف "من" و "ما" و "كل" و "كلما"
١٩٦٨	إستعمالات هذه الحروف للشرط ، والأدلة على ذلك
١٩٦٨	الأدلة على استعمال "من" للشرط
١٩٦٨	تستعمل "من" لذات من يعقل
١٩٦٩	الأدلة على استعمال "ما" للشرط
١٩٦٩	تستعمل "ما" لذات ما لا يعقل ، وصفات من يعقل
١٩٦٩	الأدلة على استعمال "كل" للشرط
١٩٦٩	تستعمل "كل" لتعميم الأفعال
١٩٧٠	دليل آخر على استعمال "كل" للشرط
١٩٧١	"كل" توجب الإحاطة على سبيل الأفراد
١٩٧١	كيفية إفادة "كل" هذين المعنيين
١٩٧٢	الفرق بين كلمة "كل" و "جميع" و "من"
١٩٧٤	خاتمة في خلاصة القول في هذه المسألة

## الفهرس التفصيلي لموضوعات الجزء الخامس

١٩٧٥	خاتمة الكتاب
١٩٧٨	شيوخ المؤلف
١٩٨٠	أقران المؤلف
١٩٨٢	منهج المؤلف
١٩٨٢	إسم الكتاب ، وسبب تسميته
١٩٨٣	طريقة تأليف هذا الكتاب
١٩٩١	محتويات الفهرس العامة
١٩٩٢	فهرس الآيات القرآنية الكريمة
٢٠١١	فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
٢٠٢١	فهرس الآثار
٢٠٢٥	فهرس القراءات
٢٠٢٦	فهرس المسائل الفقهية
٢٠٦٠	فهرس الحدود والمصطلحات والكلمات الغريبة
٢٠٦٨	فهرس الأبيات الشعرية
٢٠٧٢	فهرس الأمثال
٢٠٧٣	فهرس الكتب الواردة في النصّ
٢٠٨٥	فهرس الأعلام
٢١١١	فهرس الطوائف والفرق
٢١١٥	فهرس الأماكن
٢١١٦	فهرس الكلمات الفارسيّة
٢١١٧	قائمة المصادر
٢٢٠٢	الفهرس الإجمالي لموضوعات الكتاب
٢٢٠٥	الفهرس التفصيلي لموضوعات الجزء الخامس